

طبعه مزددة ومتقدمة

المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية

تقديم الدكتور
عبد الله فهد النفيسي

المشاركون

- | | |
|------------------------|--------------------------------|
| د. محمد السعيد إدريس | د. صلاح الموسوي |
| د. ناصر الطويل | د. غساري التويهنة |
| د. فاطمة الصمادي | د. عبد الحافظ الصاوي |
| د. إبراهيم رمضان الديب | د. أحمد حقي |
| د. عادل عبد الله | أ. علي حسين باكير |
| د. عزام التميمي | السيد علي الأمين |
| د. محمد سالم الراشد | أ. ناصر الشيخ عبد الله الفضالة |
| | أ. فادي شمامية |

المشروع الإيراني

في المنطقة العربية والإسلامية

محفوظٌ جُمِيعَ الْحَقُوقِ

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

مركز أممية
للدراسات والبحوث الاستراتيجية
www.umayya.org



دار عمار للنشر والتوزيع

عمّان - ساحة البجامع الحسيني - سوق البتاء - عَكْمَارَةِ الْحَسَنِيِّيِّ
تلفاكس ٤٦٥٢٤٢٧ - ص.ب ٩٣٦٩١ عمان ١١١٩٢ الأردن
E-mail: dar_ammar@hotmail.com





المشروع الإيراني

في المنطقة العربية والإسلامية

تقديم الدكتور

عبد الله فهد النفيسي

المشاركون

- | | |
|------------------------|--------------------------------|
| د. محمد السعيد ادريس | د. صلاح الموسوي |
| د. ناصر الطويل | د. غازى التوبقة |
| د. فاطمة الصمادى | د. عبد الحافظ الصاوي |
| د. إبراهيم رمضان الديب | د. أحمد حقي |
| د. عادل عبد الله | أ. علي حسين باكير |
| د. عزام التميمي | السيد علي الأمين |
| د. محمد سالم الراشد | أ. ناصر الشيخ عبد الله الفضالة |
| | أ. فادي شامية |

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

لحة عن حيّثيات ونشأة ورشة العمل

حول المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية

د. بسام ضوبيحي

رئيس مركز أمية للبحوث والدراسات
الاستراتيجية (تركيا)

انطلاقاً من الأهداف الأساسية التي أقيم من أجلها مركز أمية، من نشر للمعرفة الاستراتيجية لتكون مادة أولية أمام صناع القرار، واتباع أسس ومناهج التفكير والتحليل والاستشراف العملي لصل لامتلاك رؤية شاملة ودقيقة ودائمة التحديث للمشهد العربي والإسلامي والدولي وتداعياته على حاضرنا ومستقبلنا، وبناء على ما تقدم فإن الأمة العربية والإسلامية مهددة اليوم بمشروعين يستهدفان وجودهما؛ الأول المشروع الصهيوني، وهو مشروع تحدي لوجود الأمة، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يستمر تحت أي مسمى أو أيديولوجيا عقائدية أو سياسية، وقد انبرى لتعريه هذا المشروع ومقاومته رجال وأئمة ومصلحون شرفاء من هذه الأمة، وحيث أن هذا المشروع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعقيدتنا وبالمسجد الأقصى فلا خوف ... فالامر مكتشف واضح.

أما المشروع الثاني الذي لا يقل خطراً على وجودنا وحاضرنا ومستقبلنا فهو المشروع الإيراني الفارسي الصفوی، الذي يتخذ من المذهب الشيعي الصفوی غطاء له ويهددنا تهديداً وجودياً، وعقدياً، وفي قيمنا العربية والإسلامية.

فكان من الضرورة أن نبادر في مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية بدعة نخبة من المفكرين والباحثين المتخصصين من أكثر من عشر دول، ومن أفكار ومذاهب ومدارس شتى، من شيعة وسنة، وعرب وإيرانيين وأترالك وكرد... ليتدارسووا خطر هذا المشروع الإيراني من جوانبه الثقافية ، والعقائدية ، والقيمية ،

والديموغرافية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والإعلامية ، والعسكرية ، والتاريخية وبطريقة علمية وبحثية بعيدة عن العاطفة والارتجال.

وقد عكف الإخوة الباحثون عدة أشهر لإنجاز بحوثهم ومن ثم قمت دعوتهم إلى ورشة عمل في مصر الكنانة في القاهرة بتاريخ ١٤/١٠/٢٠١٢ وبحضور ومشاركة نخبة من المتخصصين بحدود خمسين شخصاً ما بين سياسيين وأكاديميين وإعلاميين من جنسيات مختلفة؛ حيث تضمنت الورشة أربع جلسات ترأس كل جلسة باحث من جنسية وتوجه سياسي مختلف عن الآخر.

وقد تم استعراض كافة البحوث والمحاور ومناقشتها مباشرة وبتغطية إعلامية مباشرة ومتواصلة، وبعد الانتهاء من تلك الجلسات الأربع طلب مركز أمية من السادة الباحثين مراجعة بحوثهم لإعادة صياغتها وتقييمها على ضوء الحوار والنقاش ووجهات النظر، وقد صدرت توصيات مهمة تخصّبت عن هذا الحوار أبرزها أنه لا بد من مشروع عربي وإسلامي بديل عن هذا المشروع، ومن ثم قام مركز أمية بطبععة هذه البحوث في هذا الكتاب الوثائقي ليكون أحد أهم المصادر العلمية حول المشروع الصفيوي.

ولعل هذه الورشة العلمية أول ورشة عمل على هذا المستوى – فيما نعلم – تدرس هذا المشروع بمهنية ذكية وموسوعية.

مركز أمية

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تقديم

علي حسين باكير

باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية
الدولية USAK (تركيا)

يعتبر الموضوع الإيراني واحداً من أكثر المواضيع إثارة للجدل في العالم العربي على مختلف المستويات الرسمية والشعبية والنحوية والبحثية. ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى عاملين أساسيين يتمثلان بالطريقة التي تقدم فيها طهران نفسها للمنطقة من جهة، والطريقة التي ينظر فيها العرب إلى إيران انطلاقاً من هذه المعطيات من جهة أخرى.

في مرحلة ما قبل الثورات العربية التي إنطلقت في نهاية عام ٢٠١٠، ولعقود طويلة عودةً إلى الوراء، كان بامكان المتابع لتجهات الرأي العام العربي تجاه إيران أن يدرك أنَّ النظرة إلى طهران ليست موحدة، فهي مختلفة ومتنوعة ومتعددة على مختلف المستويات الآفنة الذكر وفي داخل كل منها وتختلف من بلد إلى آخر أيضاً.

تقليدياً، غالباً ما إنقسمت نظرة العرب لإيران إلى قسمين أساسين: قسم ينظر إليها نظرة سلبية تقوم على أنها مصدر رئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة، وأنها تشكل خطرًا على الأمن القومي لأنها دولة تسعى إلى أن تفرض هيمنتها بالقوة على دول المنطقة وبطرق غير مشروعة تحت شعارات شعبوية . وقسم آخر ينظر إلى إيران نظرة إيجابية انطلاقاً من كونها دولة إسلامية تدافع عن المستضعفين والمظلومين وتنصر القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وهي دولة معادية لإسرائيل وتحدى أمريكا والغرب .

والمشكلة في هذا القسم الأخير أنَّ موقفه هذا ينبع من دوافع عاطفية وانطباعات رومانسية أكثر من كونه ينبع من معطيات واقعية وحقائق ميدانية، وهو الأمر الذي كشفته وأكَّدته الثورات العربية التي أظهرت تناقضًا صارخًا بين شعارات طهران

وممارساتها لاسيما الثورة السورية التي كان لها الفضل في نزع ورقة التوت عن السياسات الإيرانية.

عموماً، فقد الرأي العام العربي عقوداً طويلاً ليكتشف الآن حقيقة ايران والسياسات الإيرانية السلبية والتدميرية في المنطقة العربية إن من ناحية اختراق المكونات المذهبية والطائفية والتلاعب بها وإن من ناحية تهديم البناء الاجتماعي والنفذ من خلالها وإن من ناحية توظيف الواقع السياسي للنفاذ إلى المعادلة السياسية. ومن الطبيعي أن «جهلنا» بالآخر وبطريقة تفكيره وعمله والناجمة عن نقص الدراسات والبحوث الموضوعية والتجريبية ناهيك عن غياب التحليلات العميقة لطبيعة النظام السياسي الإيراني، أهدافه، سياساته، أدواته، امكاناته، وطريقة عمله وغيرها من العناصر لاسيما المواقف العاطفية كانت عاماً مساعداً في تعميق عملية الخداع التي تمارسها ايران في المنطقة العربية والاسلامية، والتي استطاعت عبرها الحصول على تأييد شرائح مختلفة ومتعددة بل وحتى متضاربة.

فقد استطاعت طهران سابقاً اجتذاب فئات إسلامية عديدة من خلال التركيز على القضية الفلسطينية كقضية إسلامية ومن خلال تقديم نفسها كدولة إسلامية تدافع عن فضايا المسلمين ومستضعفهم، كما استطاعت اجتذاب فئات واسعة من القوميين العرب من خلال التركيز على شعارات المعاداة لإسرائيل والدفاع عن القضايا العربية ذات الاهتمام المشترك ودعم حزب الله في لبنان، كما اجتذبت فئات واسعة من اليساريين من خلال تقديم إيران لنفسها كدولة ثورية تواجه الإمبريالية العالمية المتمثلة في سياسات الولايات المتحدة والغرب.

وفي هذا الإطار جاء هذا الجهد المشكور من مجموعة واسعة من الباحثين والأكاديميين والإعلاميين والصحفيين المهتمين بالشأن الإيراني والذين ينتمون إلى مشارب مختلفة (إسلامية، قومية، علمانية، ليبرالية، سنية، شيعية) من عدد من الدول العربية وحتى من الأحوال العربية في إيران.

وقد تناول هؤلاء المتخصصون «المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية» مركّزين بشكل أساسي على مقومات وركائز هذا المشروع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، معطياته الداخلية، «الإقليمية» في سياسة إيران الخارجية وعلاقتها مع القوى الإقليمية والدولية، والموقف الإيراني من الثورات العربية، بالإضافة إلى مواضيع ذات صلة بهذه المواقف.

الخلاصة الأساسية لما قدّمه المتخصصون بالشأن الإيراني في هذه الأوراق يشير إلى أنّ رصيد إيران في العالم العربي تلاشى وأنّ شعبيتها التي بلغت في فترات سابقة أوجها تراجعت إلى مستوى الخضيض، كما أظهرت أنّ حاجز النقد للسياسات الإيرانية لدى الباحثين قد انكسر، إذ كان من الصعب انتقاد السياسات الإيرانية سابقاً نظراً لحجم الانتقادات الشعبية التي قد يتعرّض لها الباحث عند الإشارة إلى هذا الموضوع، أمّا الآن فقد اختلف الوضع كلّياً، لا بل أنّ الرأي العام بدأ يضغط على الباحثين والمتخصصين بالشأن الإيراني من أجل تسليط الضوء على مثل هذه السياسات السلبية لتعريفها.

وتأتي هذه الأوراق منسجمة مع التغيير الجذري الحاصل في الرأي العام العربي تجاه الموقف من إيران. لقد كان للثورات العربية وللثورة السورية تحديداً تأثير كبير على التحول الحاصل في موقف الرأي العام العربي من طهران وسياساتها في المنطقة باتجاه سلبي. المؤيدون لإيران الآن على قلّتهم (وغالبتهم يدعمها لأسباب طائفية ومذهبية) يواجهون أوقات صعبة في تبرير وتفسير موقفهم هذا على اعتبار أنه لا عذر -مهما بلغ من الأهمية- بمكان وتحت أي ظرف -بإمكانه أن يبرر وقوف أي شخص أو مجموعة أو دولة إلى جانب نظام الأسد في قتل شعبه حتى لو كان يتضمن شعار «مقاومة إسرائيل»، لأنّ المسألة مسألة حقوق وحرية وعدالة، ولا يمكن لمجموعة من العبيد في المطلق أن تقاوم إسرائيل أو أي احتلال آخر تحت مثل هذه الظروف.

فمن المفترض في المبدأ أن يقف كل عربي وكل حر في هذا العالم ضد إسرائيل ليس لأنّ من يمثلها هم مجموعة من اليهود، وإنما لأنّ من يمثلها هم مجموعة غزاة ومحتلين ومستوطنين يقتلون الشعب الفلسطيني ويحتلون أرضه ويزعزعون التركيبة

العربية من خلال التركيز على استغلال وتوظيف الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية بما يفيد منطقهم في بناء دولتهم الإحتلالية التوسعية ويرر وجودها. ووفق كثرين، فإن السياسات الإيرانية لا تختلف عن نظيرتها الإسرائيلية في شيء من هذا على الإطلاق.

إذ تحتل إيران أراضي عربية، وتدعى ملكية البحرين كمقاطعة إيرانية يجب استعادتها، وتستخدم أذرعها وميليشياتها في لبنان والعراق والبحرين واليمن والكويت وسوريا وفلسطين وبلدان أخرى كوسط لتحقيق مصالحها السياسية القومية ناهيك عن استخدامها الدول العربية كساحات لزيادة مساحة تأثيرها ونفوذها في المنطقة.

وبالرغم من ذلك، فقد ظهر تركيز على ضرورة التمييز بين الشيعة بشكل عام وبين إيران والسياسات الإيرانية. فتناول إيران لا يجب أن يفسّر على أنه تناول للشيعة ولا يجب أن يكون كذلك خاصة عندما تحدث عن الشيعة العرب من غير التابعين للولي الفقيه في إيران. فإيران لا تمثل ولا تحمي الشيعة العرب، بل على العكس تستغلّهم وقوداً لمشروعها وليس أكثر دلالة على ذلك من تعامل إيران مع العرب الأحواز وكذلك موقف إيران مع أرمينيا (المسيحية) في مواجهة أذربيجان (غالبية شيعية ولكن عرق تركي).

وهذا إن أظهر شيئاً، فإنه يظهر طبيعة المعايير المزدوجة لإيران والتي تعكس الوجه الحقيقي لها والذي ما فتئ يختبئ خلف شعارات كشفها الواقع. وحقيقة أنّ العرب لا يريدون أن يكونوا أعداء للشعب الإيراني لا يعني بأي حال من الأحوال السكوت عن السياسات الإيرانية السلبية والمدمرة.

إن هذا الكتاب، وعبر جهود مركز أممية لجمع المهتمين بالشأن الإيراني من شاركوا فيه، يعدّ مدخلاً مهماً وضرورياً لهم الحالة الإيرانية وكيفية تفكيرها بما يساعد على تحليلها واتخاذ القرارات الصحيحة والصائبة بشأنها لتشكل أساساً للتعامل معها مستقبلاً احتواءً أو مواجهة.

مقدمة الطبعة الثانية

بقلم الدكتور: عبدالله فهد النفيسي

أستاذ العلوم السياسية

- معضلة إيران الاستراتيجية :

عبر تاريخها البعيد والقريب كانت بلاد فارس في حالة تدافع دائم مع الساحل الغربي المقابل^(١)، ومن خلال فحص العلاقات العربية الإيرانية يلاحظ أن إيران التاريخية والمعاصرة تعاني من معضلة استراتيجية تتعكس على سياساتها تجاه الجوار العربي. وتمثل هذه المعضلة الاستراتيجية في ثلاثة نقاط:

أولاً: الإحساس بالتفوق العسكري على الجوار العربي.

وثانياً: الإحساس بالعزلة الثقافية عن الجوار العربي بفعل اختلاف اللغة والدين (التشيع).

ثالثاً: الإحساس بالكراهية وعقدة المخالفة للعرب بالذات وتنعكّس هذه الكراهية بل والاحتقار في كتاب (الشاهنامه) للفردوسي أبي القومية الفارسية.

فالتفوق العسكري على الجوار العربي أدى بالسياسة الإيرانية - التاريخية والمعاصرة - إلى نزعة التوسيع والاحتلال.

إيران حالياً تحتل إقليم (الأحواز) العربي الذي احتلته عام ١٩٢٤م، وهو إقليم يتركز فيه عرب إيران الذين يتحدثون اللغة العربية ويبلغ عددهم حوالي ٨ ملايين

(١) حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية)، موسوعة ويكيبيديا الحرة، <http://ar.wikipedia.org/wiki>

نسمة، علماً بأن مساحة الأحواز كإقليم ٣٧٥ ألف كيلومتر مربع^(١) (يعادل ١٤ ضعف مساحة فلسطين تقريباً، لأن الأخيرة مساحتها بدقة: ٢٦,٩٩٠ كم ٢ ألف كيلومتر مربع^(٢) ، يعني إيران تحتل أراضي عربية أكثر بكثير مما تحتل إسرائيل) كما أن إيران تحتل جزر الإمارات العربية المتحدة (أبو موسى - طنب الكبرى - طنب الصغرى) منذ ١٩٧١م ، إذ أقدمت إيران في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٧١ على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث : طنب الكبرى ، طنب الصغرى اللتان تتبعان إمارة رأس الخيمة، أبو موسى التي تتبع إمارة الشارقة^(٣).

هذه النزعة في التوسيع والاحتلال للأراضي العربية إنما هي نتيجة طبيعية لاحساس إيران بالتفوق العسكري على الجوار العربي ، وهذا التشبت الإيراني الحالي بملف السلاح النووي ما عرض إيران ومصالحها القومية لأضرار هائلة على صعيد الاقتصاد الإيراني وعلاقات إيران بدول (المركز) في النظام الدولي تفسيره أن إيران تريد أن تحافظ على هذا التفوق العسكري الذي يمتلكها عبر تاريخها البعيد والمعاصر ويكتنفها من فرض التفود الإيراني والقومية الإيرانية على العمق العربي (الستي) الذي يحيط بها.

والعزلة الثقافية التي تشعر بها إيران إزاء جوارها العربي بفعل اختلاف اللغة والدين، يتفرع عنها العديد من المعوقات والمعضلات التي تُسهم في توسيع العلاقات بين إيران وجوارها. هذا الاختلاف في اللغة والدين صار يُشكّل حاضنة عفوية لجهل الجوار العربي (لغةً وديناً) كما أنه بات حاضنة لبروز (القومية الفارسية) كهوية ثقافية وكنهج سياسي واستراتيجي وبروز (التشيّع الصفوي) كمعتقد يناقض كنه (التوحيد الإسلامي) ويعمل على هدمه. ومن يراجع ويتنفس فضاءات فردوسي في

(١) سيد طاهر آل سيد نعمة، عضو المجلس الوطني الأحوازي، تاريخ الأحواز ، موجز تاريخي، انظر: الموقع الرسمي للمجلس الوطني الأحوازي: <http://ahwaz-parliament.com/arabic/history>. وانظر: ماذا تعرف عن الأحواز وعن جرثوت ایران، ملتقي حضرموت للحوار العربي / شبكة حضرموت العربية ، <http://www.hdrmut.net>

(٢) انظر : فلسطين، موسوعة ويكيبيديا الحرة، <http://ar.wikipedia.org>

(٣) الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، موسوعة ويكيبيديا الحرة. <http://ar.wikipedia.org>

(الشاهنامه) لا يستطيع أن يخطئ الكراهية المرضية pathological hate التي يحملها فردوسي الأب الروحي للقومية الفارسية (الشعوبية) للعرب^(١)، بل حتى اللغة العربية وعشقه لكل ما هو فارسي والإغفال في ذلك.

فالعربي بالنسبة لفردوسي هو (أكل الجراد الذي يهيم في الصحراء بلا مأوى) كما يقول و(شارب لأبوال الإبل والماء الohl) كما يضيف ذلك بمقابل (الكلب في أصفهان الذي يشرب من النهر البارد الماء zلال)، نبرة الاحتقار والكراهية للعرب والعربية التي تزخر بها (الشاهنامه) وكتابات فردوسي منظر القومية الفارسية ليست بحاجة لكثير بحث عنها إذ إنها فاقعة بارزة تُعبر عن نفسها بشكل جليّ. (بالمناسبة أهدى الرئيس الإيراني أحمدى نجاد خلال لقائه مع البابا في الفاتيكان أهداه كتاب "الشاهنامه").

وتنتقل روح فردوسي إلى شاعر إيران المعاصر مصطفى بادكوبه الذي ألقى قصيدة في دار البلدية في همدان ٢٩/٣/٢٠١٣ بعنوان (يا إله العرب) وسط تصفيق حار من الجمهور الإيراني في الدار إذ صبّ بادكوبه جام غضبه على العرب تاريخاً ولغةً وقوماً وقال مخاطباً (إله العرب.. كذا) الله جل وعلا، لا مانع – يقول مخاطباً الله جل وعلا – أن تلقي بي في قاع جهنم لكن لي شرط واحد: لا أسمع هناك حرفاً واحداً من اللغة العربية فيزيد عذابي عذابات (تضج قاعة بلدية همدان بالتصفيق والهتاف ضد العرب)^(٢).

- إيران وإسرائيل: التشابه :

هذه المعضلة الاستراتيجية التي تعاني منها إيران (التفوق العسكري والعزلة الثقافية والكراهية التاريخية) هي نفسها التي تعاني منها إسرائيل، فإحساس وإدراك

(١) لكتاب الفردوسي مكانة عند القوميين الفرس، وهو سجل تاريخهم وأناشيد مجدهم وديوان لغتهم، واتخذه الخميني ومن معه وسيلة لإحياء الدولة الفارسية من جديد تحت أيديولوجيا الدين الشيعي لإيران بعد ثورة الخميني عام ١٩٧٩ م، وقد سماه لسان الدين بن الخطيب : قرآن الفرس. انظر: د. ميسون البياتي، شاهنامة الفردوسي، موقع الحوار المتمدن، العدد: ٢٧٨٧، <http://www.ahewar.org>

(٢) طه حامدالدليمي، الشاعر الإيراني بادكوبه آيدلوجية الحقد الفارسي وسيكولوجيته تجاه العرب ، موقع القادسية: <http://www.alqadisiyya3.com>

إسرائيل بأنها تتفوق عسكرياً على جوارها العربي حرّضها على التوسيع والاحتلال والإفراط في استعمال القوة حتى مع العربي المنزوع السلاح طالباً كان أم مزارعاً أم راعياً للغنم أم أماً ترضع طفلتها. ثمة نزعة قوية لدى الإسرائيلي لاستعمال القوة المدمرة لأنّه يدرك تماماً أنه ليس ثمة مكان للرد العربي. هذه النزعة لدى الإسرائيلي تعيق آية إمكانية للعيش معه بسلام، وهذه العزلة الثقافية التي يعاني منها الإسرائيلي في المنطقة (لغة وديناً) تدفعه للانكفاء على ذاته والتوقع الداخلي فمن يقرأ الترجمات للرواية الإسرائيلية والمسرحية الإسرائيلية والتحليلات الإسرائيلية للأحداث بل من يسمع النكتة والدعاية الإسرائيلية يدرك هذا البعد من العزلة الثقافية التي تعاني منها إسرائيل ويدرك عمق المشكلة بينا وبينهم وصعوبة ووعورة التعايش السلمي معهم كجيران فرضت جيّرتهم مؤامرة دولية مستمرة حتى الآن منذ ١٩٤٨، فلا هي (إسرائيل) إلى قرار ولا العرب إلى استقرار، فوق هذا وذاك فإن الخبرات غير السارة - كما إيران - بين إسرائيل والعرب عبر الحروب الستة وما دار فيها رسخت الكراهية المتبادلة بين الطرفين لذا صار موضوع (التطبيع) بين الطرفين أشبه بالدعاية السمعجة.

هذا التشابه بين إيران وإسرائيل (تفوق عسكري وعزلة ثقافية وكراهية تاريخية) يرشح الطرفين للقاء استراتيجي ضد العدو المشترك (العرب) وهو ما تعمل على تحقيقه - على نار هادئة للغاية - الولايات المتحدة صاحبة المصالح الحيوية الجسيمة في المنطقة. وهذا ما طرحته تريتا بارسي *Trita Parsi* رجل الأعمال الإيراني حامل الجنسية الأمريكية في كتابه (*The Treacherous Alliance*) التحالف الخفي، وقد طبعته جامعة ييل *Yale* ذاتعة الصيت. هذا الكتاب الضخم ٣٦١ صفحة عبارة عن خلاصة ١٣٠ مقابلة بين بارسي (المؤلف) وجموعة من المسؤولين في الدول الثلاث: الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل^(١)، الفكرة المحورية في الكتاب هي أن الجمهورية الإيرانية منذ ١٩٧٩ أحضعت (الإيديولوجيا) للمصالح القومية الإيرانية ورغم

(١) انظر: تريتا بارسي، كتاب مترجم، التحالف الغادر، التعاملات السرية بين إيران وأميركا وإسرائيل، صحيفة الوسط الكويتية، <http://www.alwasat.com.kw>

الشعارات العقائدية التي رفعتها الثورة الإيرانية والخطاب الشيعي المتشنج الذي تبنته الجمهورية الإيرانية، يؤكّد بارسي بناء على لقاءاته مع المسؤولين الإيرانيين أنّ الهدف الاستراتيجي للجمهورية هو تحقيق المصالح القومية الفارسية العاجلة بغض النظر عن الإعلانات العقائدية للخطاب الرسمي.

قائمة الأسماء التي قابلها بارسي لافتة للنظر، فقد قابل في إيران – ضمن من قابل – د. جواد ظريف سفير الجمهورية الإيرانية في الأمم المتحدة (وزير خارجية إيران الآن) ود. عباس ملکي المدير السابق لإدارة التدريب السياسي في وزارة الخارجية الإيرانية وكذلك د. محمد واعظي و د. هادي حسينيان ورئيس لجنة الشؤون الخارجية الأسبق في البرلمان الإيراني محسن ميردامادي والمستشار الأسبق للرئيس خاتمي محمد رضا طاجيك وغيرهم من المشاركون في مطبخ القرار في الجمهورية.

أما في إسرائيل فقد قابل بارسي رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي (المخابرات الخارجية) إفريم هاليفي ووزير الخارجية الأسبق شلومو بن عامي ووزير الدفاع الأسبق موشيه أريئنر ونائبه إفريم سنيد وكذلك رئيس أمان (المخابرات العسكرية) الميجور عاموس جلعاد ومندوب إسرائيل في الأمم المتحدة دوري جولد ومدير العام للخارجية الإسرائيلية ديفيد كيمشي وممثل إسرائيل في طهران أيام الشاه يوري لوبراني والملحق العسكري الإسرائيلي في إيران أيام الشاه إسحاق سيفجيف ورئيس اللجنة العليا الإسرائيلية لشؤون إيران ديفيد عفرى ومستشار رئيس الوزراء الأسبق رابين يوسي أفر، وسفير إسرائيل السابق في الأمم المتحدة إيمار رابينوفيش، وممثل الاتصالات الإسرائيلية الإيرانية يعقوب نمرودي (من أصل عراقي) ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في الإيبياك كيث فايسمان وغيرهم.

أما في الجانب الأمريكي فقد قابل بارسي المستشار الأسبق للأمن القومي زبيجنزيو برجينسكي وكذلك روبرت ماكفارلين (كان يتبع ملف المخطوفين الأمريكيان في بيروت) وكذلك الجنرال بترت سكوكروفت مستشار الأمن القومي في عهد بوش الأب، وأندوني ليك المستشار الأسبق وزراء الخارجية السابقين وروبرت بيلليترو ومارتن إنديك ورئيس أركان الجيش كولن باؤول والمعوثر الخاص إلى أفغانستان

جيمس دوبنر والسفير دنيس روس و د. جاري سيك مستشار البيت الأبيض لشؤون الخليج ١٩٧٦-١٩٨١ م وغيرهم.

هذه فقط أمثلة للشخصيات الإيرانية والإسرائيلية والأمريكية التي قابلها بارسي ليستشف فيها طبيعة العلاقة الفعلية - لا الإعلامية - بين الدول الثلاث الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران.

خلاصة لقاءات بارسي مع المسؤولين الإيرانيين والإسرائيليين والأمريكان تؤكد أن إيران وسياساتها الخارجية تضع الأولوية لاعتبارات الجيوسياسية أكثر من الاعتبارات الإيديولوجية والعقائدية، وهي تعامل مع العالم المحيط بها على مستويين: المعلن (الإيديولوجي) والمستور الخفي (الجيوستراتيجي).

ئمةً بعد خفي في فحص السياسة الإيرانية وخاصة الخارجية منها هي ما أستطيع أن أسميه (التقى السياسية) dissimulation والتقى ركن ركين من المعتقد الشيعي (الإثنى عشري) وخلاصته المحافظة دائمًا على (مسافة ما) مع من هو خارج المعتقد بحيث لا يطلعه على مراماته واستهدافاته الفعلية بل التوغل معه في التهوييم والغموض الاستراتيجي وفي نفس الوقت المُضي في المخطط الجيوستراتيجي المبني على القراءة الموضوعية الواقعية البراجماتية للمشهد والالتزام بذلك بكل قسوة وصرامة، ولا يكن - في هذا السياق - فهم السياسة الإيرانية إلا من خلال فهم التشيع الذي - دستوريًا - يعتبر الأرضية الروحية للسلوك الإيراني سواء على صعيد الفرد أو الجماعة السياسية للشيعة.

- تجربة شخصية :

لقد قضيت سنوات طويلة ٢٠١٣-١٩٦٨ وأنا أراقب هذا المنحى في حياة الشيعة كجماعة سياسية وأجد نفسي مطمئنًا عندما أؤكد أنه لكي نفهم الشيعة كجماعة سياسية أو كدولة لا ينبغي الوقوع في حفرة المعلن (الإيديولوجي) والغفلة عن المستور (الجيوستراتيجي)، والحسابية الاستراتيجية لإيران سواء في الداخل أو الخارج مرتبطة دون أدنى شك بالجيوستراتيجي وربما بخطاء إيديولوجي يُشكّل التشيع إحدى واجهاته وأدواته، إنما الاستهداف الاستراتيجي هو محض (قومي فارسي).

من خلال هذه الثغرة نفهم لقاءات بارسي مع المسؤولين في الدول الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وإيران) وحماسة الإيرانيين – من قابل – لفكرة التحالف المثلث بين الدول المذكورة، ولا تستطيع إيران أن تخاطب العرب بخطاب (قومي فارسي) لأن ذلك لا يؤمّن لها المقبولية لدى العرب، لذا يشكل التشيع (حصان طروادة Trojan Horse) لاختراق الحصن العربي.

فالتشيع بالنسبة لإيران (آلية وأداة) أكثر منها غاية والتزام، التشيع بالنسبة لإيران منذ القرن السادس عشر ١٥٠١ وقدوم الصفوين لدوليب الحكم في تبريز هو وسيلة تحبيش ضد الدولة العثمانية السنّية. الاعتبار الجيوسياسي هنا هو (قومي فارسي) ولذا انحاز الصفويون بشكل فاقع إلى (قم) الفارسية على حساب (النجف) العربية كمرجعية للعلوم الشيعي في العالم، وحتى في النجف العربية حرصت إيران أن يكون السياسي (إيراني الجنسي) فارسي القومية هو المرجع وليس أحد من بيت (الحكيم) أو (الصدر) أو (كافش الغطاء) أو غيرهم من العراقيين وذلك تأكيداً من إيران على فارسية المزع.

أذكر أنني خلال زيارتي للنجف صيف ١٩٦٨ وكان صيفاً مضطرباً أميناً إذ أعلن الحزب الشيوعي العراقي وقتها تمرّده على الحكومة المركزية في بغداد (حكومة البُعث) وكانت النجف مركزاً من مراكز الحزب ومنطقة هامة لنفوذه أبدى لهدي نجل السيد عبدالحسين الحكيم المرجع الشيعي الشهير رغبي زيارة مجموعة العلماء الإيرانيين (و ضمنهم خميني) الذين نفاهم الشاه إلى العراق وعندما نقل مهدي رغبي تلك إلى السيد عبدالحسين جاء الجواب بعد يومين على لسان مهدي: أَنْصَحْ أَبُو نَجَمَ الْابْتِعَادَ عن العجم إذا أراد الكتابة عن الشيعة في العراق. هذا دليل على أزمة الثقة التي كانت سائدة في النجف وقتها بين المرجعية وبين مجموعة الإيرانيين المنفيين في النجف، الذين كان خميني ضمنهم، ومن خلال معلوماتي أن قرار الحكومة العراقية بطرد خميني من النجف في السبعينيات كان بطلب من الخوئي المرجع وقتها في النجف وليس برغبة من الحكومة العراقية التي كانت مستفيدة أياً استفادة من وجود الإيرانيين المنفيين في النجف والعاملة ضد الشاه.

وفي سنة ٢٠٠٢ م دعاني محمد باقر الحكيم إلى منزله في طهران ودار حديث يبني وبينه حول العراق فأكمل لي أن الأميركيان قرروا غزو واحتلال العراق
فقلت له: إذن العودة إلى النجف قريبة؟

فقال: نعم.

فقلت له: ما هي أول خطوة ستقوم بها حال وصولك إلى النجف؟
قال: تعريب المرجعية وإبعاد الفرس عنها.

فاجأني كلماته بل أصابتني بقشعريرة فنظرت إليه محذراً ومشيراً إلى السقف
واحتمال وجود تصنّت عليه وعواقب ذلك، فأشار بيمناه وكأنه يقول لا أبالي
وأكمل: الجماعة هناه يضطهدوننا صحيح السيد ما يقصّر ويأنا بس عموم العجم مُو
ويأنا ولا ويا العراق. هذه المرة لم تصبني كلماته بقشعريرة فقط بل خفت على نفسي
وظننت أن القوم يختبرونني إذ كثيراً ما يفعلونها مع غير الشيعي فوقفت فجأة وطلبت
من محمد باقر أن يأذن لي بالانصراف فقال: بعد وكت. لكني أصررت ووَدْعْته
وانصرفت إلى فندقي (جراند آزادي) المقابل لمدينة الملاهي الصاحبة.

عندما سمعت في الأنباء بعدها بسنة تقريباً اغتيال محمد باقر تذكرت حماسته
لتعريب المرجعية في النجف فقلت في نفسي: قد يكون ذلك السبب الخفي وراء
التخلص منه قبل أن يستقر في النجف ويباشر في مشروعه (تعريب المرجعية) وهو
مشروع لا تحبذه إيران. هناك قرائن كثيرة تؤكد أن المشروع الإيراني (قومي فارسي)
يتخذ من التشيع أداة لاختراق (الحصن العربي) وروايتي لتصريح السيد الحكيم ونجله
محمد باقر إنما هي نقطة من بحر.

- عام ١٩٧٤ رحلة إلى إيران :

منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي ١٩٧٢ توفرت لدى قناعة أن السلام
الإقليمي في الخليج والجزيرة العربية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تفاهمات
إقليمية بين الدول المتشاطئة على مياه الخليج العربي. وانطلاقاً من هذه القناعة
اتصلت ١٩٧٤ بنظيري في طهران د. حميد عنایت رئيس قسم العلوم السياسية في

جامعة طهران الحكومية (دانشکاه تهران) لبلورة مشروع في هذا الاتجاه. وفعلاً وجّه لي د. حميد دعوة لزيارة جامعات في إيران (وتحديداً في طهران وأصفهان وشيراز) للتبشير بالفكرة - أي فكرة التفاهم الإقليمي حول (ميثاق) أو (منظمة إقليمية) تضم كل الدول المطلة على الخليج العربي. وتعرّفت في هذه الرحلة إلى زملاء لنا في جامعة طهران أذكّر منهم - على سبيل المثال لا الحصر - د. شاهرام تشوبين و د. عباس أميري وغيرهم، ولفت نظرى مستوى هؤلاء الزملاء الأكاديمى وتحبّرهم في اختصاصاتهم الدقيقة وتقبّلهم لفكرة التفاهم الإقليمي ومحاسهم لها. هذا في طهران الشاه ١٩٧٤ ولمست هناك أن نظام الشاه يروّج لنفس الفكرة ولكن تحت وصايتها وبقيادته والإصرار على (فارسية) الخليج.

قلت لنفسي قد تكون هذه النزعة للاستهلاك المحلي لكن إذا نجحنا في ترويج الفكرة (التفاهم الإقليمي) قد تتعديل المواقف بين الأطراف فيما بعد. وفي أصفهان الجميلة الخلابة أقيمت محاضرة بنفس المعنى وكذلك في جامعة شيراز، وكانت رحلة ناجحة بكل المقاييس اتفقت مع الزملاء الأكاديميين الإيرانيين (ذكرت بعضهم) على ضرورة دوام الاتصال وتذليل الصعوبات ومواصلة المحاولة لوضع (ميثاق charter) يتمحور حول هذه الفكرة، وفي السنة التي بعدها وتحديداً في مارس ١٩٧٥ تسلّمت دعوة من (النادي الدبلوماسي) التابع لوزارة الخارجية الإيرانية لمؤتمر يبحث في العلاقات بين الدول المطلة على الخليج العربي. وذهبت إلى هناك (طهران) ولمست أن الفكرة بدأت تلقى قبولاً لدى كل الأطراف مع الفهم المتمايز بينهم خاصة إذا استحضرنا احتلال إيران الشاه لجزر الإمارات الثلاث في ١٩٧١. وما ذكر أنه خلال مداولات المؤتمر فاجأنا رئيس المؤتمر بأن (وزير البلاط) وصل ويريد أن يوجّه إلينا كلمة عاجلة، فارتقى المنبر رجل ستيّني كما ذكر وقال بصوت حزين:

باسم الشاه أطلب منكم رفع جلستكم حداداً على روح المرحوم فيصل بن عبدالعزيز العاهل السعودي الذي وصل إلينا تواً نباً مقتله.

وفي جو من الصدمة رفعت جلسات المؤتمر ١٩٧٥/٣/٢٥ وساد حزن لما حدث وترحمنا على قامة قيادية قلما توفرت في دنيا العرب المعاصرة^(١).

واتفقت وقتها مع الزملاء الإيرانيين على ضرورة المباشرة في فرش الأرضية العلمية للخطوة مثل تبادل الطلبة بين الجامعات وتبادل هيئات التدريس والزيارات العلمية المشتركة والأبحاث المشتركة والمشاريع العلمية المستقبلية المشتركة وغير ذلك، ولإبداء حسن النية في هذا الاتجاه اقترحت على القسم (العلوم السياسية) عندنا في جامعة الكويت أن تكون (اللغة الفارسية) مطلباً جامعياً لخريج القسم لكي يتمكن طلبة القسم من قراءة ومتابعة ما يتم نشره في إيران من جرائد ومطبوعات وذلك لكي يتحقق الفهم المشترك ونفس الخطوة تمت في جامعة طهران، لكن للأسف لم يتم قبول المقترح لا هنا في الكويت ولا هناك في طهران.

وأدركت أن الهوة بين الطرفين كبيرة وأن المعيقات كثيرة، ولم أكن أعلم أن الجهل والضيق قد بلغ عندنا في العالم الثالث مبلغه إذ هاجمتني الصحافة الكويتية هجوماً عنيفاً واتهمني البعض من (القوميين العرب) بموالاة إيران وتشجيع التبادل العلمي مع الجامعات الإيرانية (وكان هذا الأمر التبادل العلمي من الأمور المشينة) ووصلت الأمور إلى حد الرسوم الكاريكاتورية والاستهزاء بالفكرة وأصحابها. وأدركت من يومها أن الشعوب غير مهيئة لخطوة مهمة كهذه إلا إذا طحتتها التجارب العسكرية مثل الحروب والصدامات واضطرتها اضطراراً خطوة بهذه. فقط أردت بهذه السطور أن أبيّن خلفية اهتمامي بالشؤون الإيرانية وعلاقة ذلك بفكرة (المنظمة الخليجية) المرتجاة، وهو أمر سبق الثورة الإيرانية بسنوات عديدة .

— عام ١٩٧٩ ثورة خطفها المالي :

قامت الثورة في إيران ١٩٧٩ وتحمسنا لها في بداية الأمر للأسباب التالية:
أولاً: لأنها أطاحت بعرش بهلوبي وقد كان عرشاً معادياً للعرب في المحافل الدولية والإقليمية وتعاوناً مع الكيان الصهيوني ومتآمراً معه ضد العراق ووحدة

(١) اغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود في ٢٥ مارس / آذار ١٩٧٥ م، موسوعة ويكيبيديا الحرة، <http://wikipedia.org>

أراضيه، وكان الشاه في سنواته الأخيرة استفزازياً واحتلاله لجزر الإمارات ١٩٧١ دليل مادي على عدوانيته ونياته في التوسيع وأما موقفه من البحرين فقد كان شرساً وبدائياً.

ثانياً عندما طرحت الثورة الشعار الإسلامي استبشرنا خيراً رغم تحذير بعض الأصدقاء من زيف هذا الادعاء (وجاء دور المحسوس) وعندما انتقدت الثورة احتفالات الشاه البادحة بمناسبة مرور ٢٥٠٠ عام على عرش كورش في صحراء شيراز (برسبيولييس) قلنا أن هذه الثورة نزعت عن إيران رداء (القومية الفارسية) وجعلتها إسلامية.

ثالثاً: عندما سلمت باحتفال رسمي مقر البعثة الإسرائيلية في طهران إلى منظمة التحرير الفلسطينية يعني هذه الثورة تبنت قضية العرب المركزية (فلسطين) فلا أقل من الاصطفاف معها. ودون البحث في التفاصيل والخلفيات كنا معها باعتبارها ثورة شعوب مظلومة (فرس وكرد وعرب وأذريون وبلوش وتركمان وغيرهم) ضد حاكم ظالم ممثلاً بـ محمد رضا بهلوى (شاهنشاه آريا مهر أبي ملك الملوك وشمس الشعب الآري) أليس لقباً طاغياً وعنصرياً؟ لم نكن على علم واطلاع بالتقاطبات السياسية داخل الثورة وتطوراتها السريعة الخاطفة.

كانت سنوات ١٩٧٩-١٩٨٨ في إيران سنوات اضطراب وحرب مدمرة بين العراق وإيران استمرت ثمانية سنوات وخسرت إيران والعراق في هذه الحرب مليون قتيل وأربعين مليون دولار وكان أطول نزاع عسكري في القرن العشرين. العراق خسر ٣٤٠,٠٠٠ قتيل و ٧٠٠,٠٠٠ جريح و ٧٠,٠٠٠ أسير، بينما إيران خسرت ٧٣٠,٠٠٠ قتيل و ٢٠٠,٠٠٠ جريح و ٤٥,٠٠٠ أسير (ويكيبيديا).

وخلال الحرب كانت التقاطبات السياسية داخل إيران تسير على وتيرة خشنة للغاية، تصفيات متبادلة بين القوى السياسية: الجبهة القومية الإيرانية أو حركة تحرير إيران وتنظيمات علمانية ودينية وشيوعية وليبرالية شخص منها بالذكر تفجير مقر الحزب الجمهوري الإسلامي الذي أسسه بهشتی زعيم الحزب ومنظره وصاحب فكرة الحزب وكان التفجير المدمر في ٦/٢٩/١٩٨١ وبلغ عدد القتلى من زعماء الحزب

(من ضمنهم بهشتى) أكثر من سبعين قتيلاً. كان بهشى خريج هامبورج – ألمانيا يؤمن بضرورة وجود حزب سياسى ليأخذ مكان الملالى وأن على الملالى أن يعودوا إلى الحوزات الدينية في قم ومشهد والنجف وكربلاء وغيرها، وهناك شكوك كثيرة تحيط بمقتله إذ تعتقد بعض الأوساط أنها تصفيات داخلية ضمن الحظيرة الشيعية المندفعة نحو السلطة والتي اعترضت على أفكار بهشتى، لقد كسب بهشى خبرته السياسية من إقامته الطويلة في ألمانيا واحتياكه المباشر بالأحزاب الحاكمة والمعارضة هناك.

- الثورة تأكل أبناءها :

لا أدرى لماذا أتذكر موسى الصدر كلما جاء ذكر بهشتى، ربما لأن الأخير يحمل نفس فكر موسى الصدر ونزعته البراجماتية.

لقد قضيت نهاراً كاملاً مع موسى الصدر من التاسعة صباحاً إلى ما بعد غروب اليوم نفسه صيف ١٩٧٥، أجريت معه لقاءً تلفزيونياً لصالح تلفزيون الكويت واستمر اللقاء أكثر من ساعة ونصف الساعة شخص فيها موسى الصدر الوضع في لبنان وأنحى باللائمة يومها على ياسر عرفات والمنظمات الفلسطينية التي تتصرف في لبنان وكأنها صاحبته.

وأكذ لي موسى الصدر أن حرباً أهلية ستندلع في لبنان وأن هذه الحرب ستطول (وفعلاً اندلعت بعد لقائنا بأسابيع) وأرجع السبب إلى (تيش عرفات) فقد فعلها في الأردن وهو يكررها في لبنان وقال لي بلكته الفارسية (من التبئي(الطبيعي) أن يتهمل عرفات نتيجة أعماله ومن التبئي أن نظره من لبنان). قال لي ذلك في الحازمية حيث مقر (المجلس الشيعي الأعلى) والذي حضرت جلسته في ذلك الصباح حيث أحضروا لموسى الصدر الأركيلة خلال الاجتماع وأخذ يدير الجلسة وأنا بجانبه مندهشاً من كاريزما هذا الرجل، ثم امتنينا سيارته السوداء المصفحة متوجهي إلى (النبطية) في الجنوب اللبناني، وفي الطريق توقفنا عند دار – كان اسم صاحبها في ما ذكر علي عَرب- في صُور حيث أعد وليمةً فخمةً لنا ودعا جمهوراً غفيراً لها حيث ألقى موسى الصدر كلمة سياسية حذر فيها من الأعمال اللامسئولة للمنظمات الفلسطينية ثم تناولنا الشاي بين كركرة التراجيل وعطونه التباek العَجمي.

في السيارة حيث جلسنا في الخلف وحدنا ونحن في الطريق إلى النبطية ذكرت موسى الصدر جولتي الميدانية في الفرات الأوسط ١٩٦٨ وبالأخص في النجف وكرباء وذكرت له ماحدث بيني وبين السيد عبد المحسن الحكيم عندما أبديت رغبتي لزيارة المنفيين الإيرانيين إلى النجف وكيف أنه نهاني عن ذلك ونصحني بالابتعاد عنهم (علم القارئ كان ضمنهم الخميني) فسألت موسى الصدر: ما السبب في أن السيد عبد المحسن نهاني عن ذلك؟ ما زلت أذكر كيف اعتذر موسى الصدر في جلسته ونظر إليّ وقال: (هؤلاء المنفيون الإيرانيون في النجف متشددون أكثر من اللازم ومعرفتهم بواقع الأمور محلياً ودولياً محدودة للغاية وأنا في "المقيقة" غير مرتاح لدورهم في التحرير مع حكومة الشاه وأشارك السيد عبد المحسن رأيه) طبعاً هذا يعكس خلافاً كبيراً في الرأي بين موسى الصدر وخط خميني، فهل كان لإيران دور في اختفاء موسى الصدر؟ وهل القذافي كان قد تصرف مع موسى الصدر بوحى من تعاؤن مع إيران خميني؟ لستُ أدري.

مجلة (الشرع) اللبنانية وصاحبها حسن صبرا (الشيعي) اللبناني لها نظرية في هذا الاتجاه^(١)، وبالنظر إلى الوراء سنلاحظ أن عدداً غير قليل من الذين تمت تصفيتهم من قادة الثورة: طالقاني ومطهرى وبهشتى وموسى الصدر (فيما بعد) ومنتظري (الذى تمت إزاحته وفرض الإقامة الجبرية عليه) وشريعتمدارى وغيرهم كثير كانوا يطالبون الملاي بالعودة إلى الحوزات وترك الدولة وشؤونها لرجال السياسة.

سنلاحظ أن عدداً غير قليل منهم غيّروا قناعتهم بفكرة (ولاية الفقيه) الذي تحمس لها الخميني وما أدى إليه هذه الفكرة من فساد الأوساط العلمائية وتدمي الحياة العلمية في الحوزات وتفرق الطائفة الشيعية بفعل التكالب على المناصب والثروة والسياسة. ولازال الصراع محتدماً في إيران بين أنصار (ولاية الفقيه) القلة التي تسيطر على المؤسسات (الصلبة) في الدولة مثل الحرس الثوري والإستخبارات والمالية والكثرة الكاثرة التي اهتزت قناعاتها بفكرة (ولاية الفقيه) وما أدى إليه من فساد

(١) حسن صبرا، شيعي لبناني، رئيس تحرير (الشرع) - مجلة أسبوعية سياسية عربية - صدرت في ١٥ / ١ / ١٩٨٢ م . <http://www.alshiraa.com/aboutus.php>

وتفكك وفرقة وتخبط ليس في إيران فحسب، بل في خارجها أيضاً في الشتات الشيعي (٨٪ ثمانية بالمائة من العالم الإسلامي) كحد أقصى وثلث هؤلاء يتمركز في إيران.

- شارع ولّي عصر:

شارع ولّي عصر (سيد الزمان) المهدي المتُنَظَّر والذى كان أيام الشاه يُسمى (أفينيو بهلوى) أطول شارع شاهدته في حياتي، لقد زرت بكين وموسكو ولندن وباريس وواشنطن وبرلين وغيرها فلم أشاهد شارعاً بهذا الطول. هل تعلم أن (ولي عصر) طوله ٣٠ كلم يمتد طهران من شمالها إلى جنوبها، أول شيء أفعله عند الوصول إلى طهران المشي السريع في هذا الشارع الفسيح الجميل لمدة لا تقل عن أربع ساعات وبالكاد أصل إلى منتصفه. أبدأ من (ميدان تحريرش) الطرف الشمالي للشارع وأتجه جنوباً حيث حديقة (ملت) الجميلة الخضراء الممتدة ثم (ميدان وَك) ثم حديقة (ساعي) ثم ميدان (راه آهن) ثم .. ثم .. فأتعجب فأشير لسيارة أجرة لأنّه لأعود إلى الفندق. يلفت نظري عند مدخل حديقة (ملت) بائع الجرائد الذي يفرش بضاعته الصحفية على الرصيف وعلى مسافة لا تقل عن عشرين متراً (في إيران ١٣٠٠ مطبوعة يومية) من سوء حظي أني لا أقرأ الفارسية، أطلب من مرافقني أن يترجم لي عنوانين الصحف، معظم الصحف التي أمامي تنافس الصحف البريطانية في نقدتها وسخريتها من الحكومة والمسؤولين. (إذن هناك حرية تعبير في إيران) أقول ذلك وأتعجب في ملامح مرافقني، فيبتسّم ويقول: نحن نقول مانشاء وهم يفعلون ما يشاّرون. قلت له: الوضع كذلك في الكويت عندنا وربما في كل مكان. هنا تكمن كلمة السر لفهم تركيبة النظام وفلسفته (نحن لنا حرية القول بل القول الكثير وهم لهم حرية الفعل والفعل الكثير) كما قال مرافقني البرم.

- تركيبة النظام : ثورة ودولة :

ومن يتفحّص تركيبة النظام السياسي في طهران يلاحظ مفاسيل إيجابية كثيرة تفيد بتعدد مراكز القرار، وهناك مروحة واسعة من المجالس والمؤسسات التي تساهم في صياغة ووضع القرار أو دراسته قبل أن يصدر أو مراجعته أو تبديله أو تعديله أو اقتراح غيره، ويرغم ذلك - أي برغم وجود هذه المروحة من المجالس - سنلاحظ

مركزية دور المرشد أو القائد (رَهْبَرِي) في كل ذلك. هناك تحت المرشد هذه السلسلة: رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس الأمن القومي ومجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الخبراء ووزارة الخارجية، كل هذه الجهات تتدخل في اتخاذ القرار ووضعه، لكنها لا تستطيع ذلك إلا بموافقة المرشد القائد ومبركته.

مشكلة المشاكل في تركيبة النظام في إيران هذه الازدواجية بين الثورة والدولة: أين تنتهي الثورة وتبدأ الدولة؟ هذا التداخل بين الثورة والدولة ليست فقط مسنودة من واقع تعشه إيران، بل حتى في نصوص الدستور الإيراني. فلا نعرف عملياً الخط الفاصل بين الثورة والدولة: أين حدود الثورة ومؤسساتها؟ وأين تبدأ الدولة ومؤسساتها؟ هذه المسألة تؤثر كثيراً على (القرار) ووضعه ومضمون اتجاهه الاستراتيجي، ففي الدستور يُشار إلى المرشد على أنه (القائد الأعلى للثورة الإسلامية) وليس (القائد الأعلى للجمهورية) ولهذا القائد (قوات عسكرية) أي (الحرس الثوري) لحماية الثورة وليس الدولة (مادة ١٥٠) وهذه القوات دائمة وغير قابلة للحل، كما أن هذه القوات تأتمر بأمر (ولي الأمر المطلق وإمام الأمة) مادة ٥٧ وليس رئيس الجمهورية الذي ينتخبه الشعب انتخاباً مباشراً بترشيح من (ولي الأمر) الذي هو المرشد.

هذه الازدواجية بين الدولة والثورة والذي كتب عنها لينين وتروتسكي ودوبربه وحدّروا منها ومن أخطارها ومجاراتها وتعريفاتها وإسقاطاتها هي الورطة الكبيرة في إيران الآن وهي مَضَّحَّةُ الأزمات السياسية الداخلية وهي جذر التحالفات السياسية الداخلية وربما تحول إلى أن تكون التهديد الرئيس للنظام برمتّه. ومن يدرس فترة ١٩٧٩-٢٠١٣ لا يحتاج لكثير ذكاء كي يتوصل إلى أن التهديد الخارجي ليس هو بالتهديد الرئيس بل ربما من المفید أحياناً أن يكون هناك تهديد خارجي لكي يتمكن من رصّ الداخل المتردم، لكن مشكلة التهديد الداخلي المتفرعة عن ازدواجية الدولة والثورة هي مشكلة المشاكل التي تتسبّب في تقاطبات داخلية جدّ خطيرة.

- حوار الملاي في الداخل :

هل نأخذ هذه الانقسامات الإعلامية في النظام مأخذ الجد؟ هذا الكلام المتكرر عن معسّر المحافظين ومعسّر الإصلاحين هل هو انقسام فعلي؟ أم مقصود؟ هل هو توزيع أدوار؟

من يقرأ في تاريخ إيران المعاصرة وتاريخ الحوزات بالذات وتاريخ التشيع كخط سياسي سيلاحظ ظاهرة بارزة وهي ظاهرة (الحوار الداخلي) الشفهي أحياناً والمكتوب أحياناً أخرى، ولأن الشيعة أقلية صغيرة في بحر سُني (العالم الإسلامي) ومحيط سُني نشطت في دواخلهم حركات حوار وذلك لامتصاص أي احتقان داخلي والحفاظ على وحدة الطائفة ومن ثم مكانتها وقوتها. من هنا نشأت لدى الشيعة - عبر التاريخ - قابلية هائلة للمطاراتحات الفكرية والجدلية ومن هنا أيضاً اهتممت الحوزات بتدريس (علم المنطق) والجدل.

ولو قارنا بين تجربة (الأفغان) وتجربة إيران سنلاحظ التالي: أن الأفغان كانوا أكثر ميلاً للاقتتال الداخلي من الإيرانيين ذلك لأن الأعراف الأفغانية (السنّية) لم ترسّخ (الحوار) كآلية حل المشاكل الخاصة بهم بينما سنلاحظ أن الإيرانيين برغم اختلافاتهم واجتهاداتهم قد امتصّوا كل تقاطباتهم أو جلّها عبر (تعدد مراكز القرار) في الدولة التي أقاموها من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء ومجلس الأمن القومي ومجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الخبراء وغير ذلك. هذه المروحة الواسعة من المجالس ذات العلاقة بالقرار ووضعه لا شك تساعد على تشتت الاحتقان الداخلي وتفكيك الأزمات الداخلية، خاصة أزمات الرأي والاتجاه السياسي بحيث تجد كل أطياف الطائفة مجالاً للتعبير عن قراءتها للمشهد الإيراني المعيش.

- إيران : رؤية ٢٠٢٥ .

موضوع عن يهدّدان النظام في إيران:

أوهما: الضغط الاقتصادي عليه سواء عن طريق العقوبات الاقتصادية ومقاطعة شراء النفط الإيراني وغير ذلك من أساليب الضغط الاقتصادي.

وثنائيهما: الإقصاء الشعبي وتهميش الأقليات أو اضطهادها كأهل السنة والجماعة والعرب والكرد والبلوش والتركمان وال منتخب السياسية المختلفة مع النظام.

الباحثة في الشؤون الإيرانية الاقتصادية روكسان فرمایان تقول:

(نتيجة العقوبات الاقتصادية الأخيرة والمعمول بها الآن ٢٠١٣ هبطت العملة الإيرانية بنسبة ٤٠٪ وانخفست عائدات إيران النفطية بنسبة النصف ٥٠٪ والذي يتضرر من ذلك في الأساس شريحة الشباب تحت سن الثلاثين الذين يشكلون ٧٠٪ من العاطلين عن العمل) وتضيف روكسان فرمایان: (أصبح العراق - الملكي شريكًا تجاريًّا قويًّا فرغم العقوبات التي ترزع تحتها إيران بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حالياً (٢٠١٣) ١٢ مليار دولار ويتوقع أن يصل إلى ٢٥ مليار دولار)

فالنظام إذن يبحث عن مخارج ليتف على العقوبات الاقتصادية ولاشك أنه حقق قدرًا من النجاح خاصة بعلاقاته النشطة بروسيا والصين والهند وفنزويلا وبمجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي التي هو عضو فيها.

وبحسب دراسة د. وليد عبدالحي (إيران ومستقبل الإقليمية عام ٢٠٢٠)^(١) فإن مجلس تشخيص مصلحة النظام أعد مشروع (رؤى ٢٠٢٥) يستهدف تحويل إيران إلى قوة مركزية في الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا التي تشمل ٢٥ دولة (آسيا الوسطى وتركيا وباكستان وأفغانستان وكذلك تضم الدول العربية اليمن والعراق وعمان وسوريا والسعودية والأردن والإمارات وفلسطين والكويت وقطر ولبنان والبحرين ومصر)، أي أنها تمتد من مصر إلى اليمن إلى باكستان إلى قرقازيا إلى أرمينيا، وتتضمن الوثيقة التي أعدّها (مجلس تشخيص مصلحة النظام) خططاً بعيدة المدى للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، وتقول الوثيقة إن هذه المنطقة - غرب آسيا - تضم ٥٣٠ مليون نسمة ومساحة ١٢ مليون كلم مربع وعلى إيران أن تكون الأولى بين دول هذه المنطقة. وتقوم (الرؤى) على أن التغيير المركزي

(١) انظر: د. وليد عبدالحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية ٢٠٢٠م، عرض بو زيدي يحيى، خاص بالراصد موقع الراصد، كتاب الشهر العدد (٩٥)، ٢٠٢٠م <http://alrased.net>

لتحقيق المكانة الإقليمية هو (معدل النمو الاقتصادي) ولضمان الفوز لا بد أن يكون معدل النمو الإيراني اقتصادياً في حدود ٨٪ عام ٢٠٢٥، وترى الخطة أن اتجاه النمو الإيراني منذ ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٦ يشير إلى إمكانية تحقيق ذلك، وتفترض هذه الرؤية أن التوجه الدولي العام يسير نحو تصالح تدريجي بين إيران والقوى الدولية الكبرى وبالأخص مع الولايات المتحدة (مفاوضات جنيف ١+٥) خاصة بعد أن ضمنت إيران تعاون روسيا والصين في مجلس الأمن.

- الشُّحنة الدينية في إيران؟

الذي يزور إيران ويكرر الزيارات لها كما فعلت ١٩٧٥-٢٠٠٧ وينتلت بالإيرانيين مسؤولين وغير مسؤولين، حكومة وشعباً، يلاحظ أنهم - في العموم - محبوّن للاستمتاع بالحياة الدنيا كثيراً وأن طبعتهم ميالة للفرح والاحتفال والطعام الرهيف والمركب الوطني ويعشقون الثراء ومظاهره، ولم ألاحظ عليهم محبتهم للتدين وأهله، وما حصل في عام ١٩٧٩ من ثورة على الشاه وهي ثورة لها مبرراتها ومسوّغاتها الموضوعية حقنت الإيرانيين حقناً بـ(شُحنة دينية) فوق طاقتهم وطبعتهم. ربما تحمل الإيرانيون في السنوات الأولى من الثورة وخلال الحرب مع العراق ١٩٨٠-١٩٨٨ هذه الشحنة الدينية لتبرير الصمود والمواجهة مع العراق، لكن بعد أن توقفت الحرب وبأشد الرئيس رفسنجاني مرحلة البناء وحقق درجة من النجاح في هذا السياق، بدأ الإيرانيون يكتشفون أن الملالي ألبسوهم لباساً غريباً على طبعتهم (الليبرالية) إذا جاز التعبير، وببدأ (الباطن) يزاحم (الظاهر) في الشوارع والمطاعم والجامعات والمدارس والوزارات وغيرها، وببدأ الجمهور الإيراني يظهر على حقيقته التي تنافي التشدد الديني في أي صورة من الصور. ولأن النظام يستند في مقولته وجده وفكرة بل وفي ثورته على نظرية (ولي الفقيه) و (ولي أمر المسلمين كافة) كما ينص الدستور الإيراني راح يفرض على عموم الناس والمجتمع كافة هذه الشحنة الدينية الضاغطة. وحدث في إيران صراع إرادات: إرادة الدولة والنظام الذي يستقوى بنظرية (ولي الفقيه) وما يستتبعها من واجبات والتزامات بروتوكولية وإرادة مجتمع لم يعتد في أي مرحلة من تاريخه على التدين وأهله في أي صيغة من صيغه، وسنلاحظ

في إيران اليوم الموجة التي تتسع بين الإرادتين ويفاقم من هذا الاتساع الأزمات المعيشية الخانقة (خاصة البطالة في قطاع الشباب كما فصّلت بها روكسان فرمایان الباحثة الأمريكية من أصل إيراني).

مشكلة المُخدّرات والبغاء :

في هذا الجو من الإحباط المعيشي (بطالة وغلاء) نتيجة العقوبات وتسلّط الملالي على المستويات المهيكلية في الدولة والأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة بدأت تتمخض عن ذلك وتعاظم مشكلة المُخدّرات والبغاء والدعارة وهي مشكلة بلغت حجمًا خطيرًا ومؤذياً دفعت إيران دفعاً لطرق أبواب الدول الأوروبية لمعالجتها والاستفادة من خبراتها في ذلك المجال.

وفي تقرير (نشرته BBC وبنته) وجّهه حجة الإسلام محمد علي زام رئيس الشؤون الثقافية والفنية في بلدية طهران وهو يُعدّ شخصية ذات نفوذ في طهران: يقول التقرير أن إدمان المُخدّرات في طهران ينتشر بين تلاميذ المدارس وأن هناك نحو مليوني مدمّن على المُخدّرات في العاصمة كما أن الدعارة بين التلميذات في المدارس زادت بنسبة ٦٣,٥٪ وحالات الانتحار قد تجاوزت ٩٪^(١) ويقول محمد زام في تقريره - الذي ناقشه الصحافة الإيرانية - إن معدل سن من يمارس الدعارة انخفض من سن ٢٧ إلى سن ٢٠ خلال السنوات الأخيرة وقال إن معظم الفتيات المهاربات لأسباب اقتصادية من بيوتها ينتهي بهن الأمر إلى ممارسة الدعارة.

ويقول التقرير أيضًا إن ٧٥٪ من عدد السكان (حوالي ٨٠ مليون) لا يؤدون الصلاة، وقال رضا عزّام المعلق في بي.بي.سي إن نشر التقرير في الجرائد صدّم كثيراً من الإيرانيين وقال الأستاذ الجامعي حسن بوخاري وهو مستشار لوزارة التعليم إن هذا التقرير ما هو إلا انعكاس لواقع مرّ في المجتمع الظهراني، ويقول محمد زام في تقريره المشار إليه أن ١٢ مليوناً من الإيرانيين يعيشون تحت خط الفقر، وتقول جميلة

(١) مسؤول إيراني يؤكّد انتشار ظاهرة المُخدّرات والدعارة بين الشباب، البغاء بين التلميذات ارتفع بنسبة ٦٣٥٪ والانتحار بـ ١٠٩٪ . موقع منتديات البحرين ، <https://bahrainforums.com> . وانظر:حقيقة إيران واقتصاد بيت العفاف !!، الشبكة الليبرالية العربية، <http://www.liberalis.org>

كاديفار عضو مجلس الشورى (البرلمان) إن مبعث قلقنا الرئيسي يكمن في انتشار هذا الداء (المخدرات والدعارة) بهذه الصورة في المدارس وهو يعدّ أحد مظاهر الفشل الكبير للثورة ونظامها. ويقول مسؤولون حكوميون إن ظاهرة الدعارة بالمدارس بالخصوص تسيء إلى (الثورة الإسلامية) وتقدم صورة قبيحة عنها وأن هذه الشبكات تصدر فتيات إيرانيات للعمل في الدعارة في دول خليجية وفي أوروبا وأن هذه العملية تحولت إلى نوع من الرقيق الأبيض وتشمل فتيات قاصرات.

ليس القصد من نشر تقرير السيد زام الذي بنته BBC وناقشه الصحافة الإيرانية تشويه صورة الوضع في إيران لكن القصد أن نبين أن (الشُّحنة الدينية) التي يدعيها (نظام الثورة) يتم تطبيقها في غير محلّها وأن تصاعد مشكلة المخدرات والدعارة في إيران بهذه الصورة دليل على فشل مشروع الثورة الاجتماعي الذي ركز أكثر من اللازم على التوسيع في الخارج والتدخل في شؤون الدول المجاورة وتشكيل وتمويل ميليشيات الدّبح في العراق ولبنان وسوريا والإتفاق على الحروب الإقليمية في سوريا والعراق ولبنان واليمن عوضاً عن الاهتمام بالمجتمعات الإيرانية المتدهورة.

كيف الخروج من هذه الورطة الإيرانية وهذه المأساة؟

من الواضح أن الهوة بين مشروع (الولي الفقيه) وعموم الجمهور الإيراني آخذة في الاتساع لكن في تصوري أن الفريق الحاكم يتعاطى السياسة بحرفة ملحوظة ويزرع الأدوار بين أطرافه بمهنية مشهودة قد تتجاوز هذا الإخفاق في المشروع الاجتماعي للثورة الإيرانية.

ـ قوة إيران الناعمة :

أشهر من استعمل مصطلح (القوة الناعمة) هو جوزيف ناي Joseph Nye في كتابه الذي حمل نفس العنوان (Soft Power) يحدد ناي تعريفاً علمياً للقوة الناعمة بالقول: مصطلح القوة الناعمة يُقصد به القدرة على صياغة خيارات الآخرين والحصول على ما تريده منهم عبر الجاذبية Charm and attractiveness بدلاً من القهر أو الإكراه أو الدفع القسري أو العنف Coercion- Violence

وقدوة إيران الناعمة تمثل في ثلاثة فضاءات:

- الإعلام

- محور التشيع

- محور الخطاب الإعلامي المعادي لأمريكا وإسرائيل.

تمتلك إيران إمبراطورية إعلامية هي الأكبر على مستوى المنطقة (وكالة فارس للأنباء IRIB) التي تخضع مباشرةً للمرشد الأعلى.

لقد أكد الدستور الإيراني (مادة ١٧٥) أن حرية التعبير ونشر الأفكار يجب أن تتم عبر IRIB (وكالة بث الجمهورية) عدد لغات البث ٣٠ لغة عالمية، في إيران الداخل هناك ٣٠ قناة محلية نصفها بلهجات إثنية، هناك ٨ محطات وطنية و٦ محطات بث خارج إيران و ٤ محطات دولية (عربية - إنجليزية - إسبانية مع التركيز على أمريكا اللاتينية) وتستخدم إيران مروحة واسعة من القضايا لتوجيه قوتها الناعمة في فضاء الإعلام.

وفي كتاب أصدرته (مؤسسة تنظيم ونشرتراث الإمام الخميني في طهران) ١٩٩٧ وفي بحثها لمفهوم (تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني) يؤكّد الخميني أن (تصدير الثورة إلى الخارج يعتمد بشكل كبير على الإعلام) لذلك سنلاحظ فور احتلال الأميركيان للعراق بتعاون إيران الحيث كما صرّح بذلك رفسنجاني وشمخاني وأبطحي الذي قال أنه لو لا تعاون إيران مع أمريكا لما تمكنّت الأخيرة من احتلال العراق وأفغانستان.

نقول فور احتلال الأميركيان للعراق وفور حلّ الجيش العراقي وحلّ وزارة الإعلام في بغداد حرصت إيران على إغراق العراق إعلامياً بتمويلها لعشرات الفضائيات التي قامت بتصدير (الثقافة الشيعية بكل مفاهيمها وأبعادها) إلى العراق حتى زادت أعدادها عن الأربعين قناة (نبأ، وصوت العزة، أهل البيت، الحجة، الأنوار، المعارف، فورتيل، الفرات، بلادي، الغدير، الأوحد، العهد، العراقية، طه، هدهد، الدعاء، المهدى، الصراط، الاتجاه، كربلاء، السلام، النجف، هادي، المسار،

الفرقان، الثقلين، النعيم، الكوثر، فَدَكُ، الزهراء، آفاق، الفيحاء، فنون، العالم، دجلة، المودة).

و سنلاحظ أن الحكومة العراقية الموالية لإيران سهلت بكل الوسائل وصول هذه القنوات إلى كل بيت من بيوت العراق المحتل وهيأت الظروف كافة لانتشار ظاهرة الأطباقيات الفضائية ورواجها حتى أن باائع المواد الغذائية (الباجل واللبلي) أو المواد الإنشائية (الإسمنت والجص) حجز ركناً في محله لتسويق الأطباقيات الفضائية.

لقد أغرت الحكومة الشيعية السوق بهذه الأطباقيات و انخفض سعرها مما شجع عووم الناس على اقتتنائها فسعر الجهاز (التلفزيون) وملحقاته مع تركيه مع طبقه لا يزيد عن ٨٠ دولاراً، وغياب الرقابة الحكومية المعتمدة على هذه القنوات و تغافل الحكومة عنها شجّع انغماسها في الخطاب الطائفي الشيعي المتواتر الذي كان ولا يزال له أثره المدمر على الرأي العام العراقي و دول الجوار (خاصة دول مجلس التعاون الخليجي).

ومن المعلوم أن القناة الفضائية ذات تكلفة باهظة (إنشاءً و تواصلاً) فمثلاً قناة (الفرات) يعمل فيها ما يزيد على ٣٠٠ موظف بالإضافة إلى حجز الأقمار الصناعية لكل قناة والذي يكلف ما يقرب من ٤٠ ألف دولار شهرياً، كما أن سيارات البث الفضائي يصل سعر الواحدة منها إلى ٧٥٠ ألف دولار و تملك قناة (الفرات) ٣ منها، طبق هذا على بقية القنوات فلا شك أن الأمر يحتاج لمصدر تمويل كبير لا تقوى عليه إلا إيران الدولة صاحبة المصلحة في ذلك.

دخلت على الخط الولايات المتحدة وشاركت في تمويل هذه القنوات ومنها قناة (الفيحاء) فعندما زار الكويت وفد يضم خمسة من رجال الأعمال العراقيين الشيعيين المقيمين في الولايات المتحدة بغرض التباحث لطلب الموافقة على بث القناة من الكويت وبالسؤال صرّح الوفد بأن التمويل سيأتي من الكونجرس الأمريكي الذي وافق فعلاً على المنحة.

ما مصلحة الأميركيان في الموضوع؟

من الواضح أنه عشية الاحتلال الأميركي للعراق ٢٠٠٣ تم تَسْجُّل تحالف أمريكي - إيراني (راجع كتاب بريمر "عامي في العراق" Paul Bremer- My year in Iraq) لإتمام المهمة بدايتها صدور فتوى من السيستاني في النجف يُحرّم فيها على الشيعة التعرّض للقوات الأمريكية العاملة في العراق ولذلك سنلاحظ أن هذه القنوات الإيرانية في نشراتها (الإخبارية!!) تشير لأعمال (المقاومة العراقية) السُّنية على أنها أعمال (إرهابية) كما أنها تعتمد على خسائر القوات الأمريكية، كل ذلك كان يتم بدعم مشترك أمريكي إيراني مما شجع إيران ٢٠٠٣ وبعد احتلال بغداد التقدم للأميركيان بمقتراح (الصفقة الكبرى The Grand Deal) مع الولايات المتحدة وهي صفقة تعاون وتحادم استراتيجي أمريكي إيراني على مستوى المنطقة كلها (انظر بنود الصفقة في كتاب تريتا بارسي "التحالف الخفي" Trita Parsi- The Treacherous Alliance وقد طبعته جامعة ييل Yale الشهيرة).

ومن يتبع خطاب هذه القنوات يلاحظ أنها تصب في ترسیخ التوسيع الإيراني لا بل الدعوة إلى الهيمنة الإيرانية تحت مسميات شتى: الدعوة إلى التشيع في جوار إيران (دول مجلس التعاون الخليجي) وتغذية الشعوبية التي ترکَّز على الانتهاص من العرب تاريخاً وحضاراً ورموزاً وشعوباً وربط الأوضاع المتدهورة عربياً بـ (أهل السنة والجماعة) أو (النواصب) حسب تعبير تلك القنوات.

ولا تتردد هذه القنوات (خاصة الفرات والفيحاء) في اتهام حركة (المقاومة العراقية) للاحتلال الأميركي في العراق (وهي حركة سنية محضة) فتطلق على المقاومة الجهادية وصف (الإرهاب) وتسمّي مساجد أهل السنة بمساجد (الضرار) وتصف أهل السنة عموماً بـ (النواصب والتکفیرین).

ولا يخلو شريط إخباري يومي لهذه القنوات من ذلك التزاماً بالتوجيهات الإيرانية التي تدين فعلاً المقاومة العراقية بالرغم من الضجيج الإعلامي المناهض للوجود الأميركي في العراق، ومن يتبع هذه القنوات بعين فاحصة سيلاحظ أنها

تتعمد الإساءة للتاريخ الإسلامي إذ تطرح وجهة النظر الإيرانية فيه وકأن المشاهد يقرأ كتاب (الشاهنامه) لفردوسي منظر القومية الفارسية وإنجيل السياسة الإيرانية.

كذلك من الملاحظات على الخطاب الإعلامي لهذه القنوات أنها تعمل على تعبئة الشارع الشيعي ودفعه إلى الانتقام من كل سني أو ما هو مرتبط بالسنة وفي هذا إشاعة لثقافة العنف الطائفي والحض عليه.

هذا التوتر الطائفي يصب في مصلحة إيران خاصة في العراق والخليج والجزيرة العربية، كما أن ضرب (المقاومة العراقية) والنيل من سمعتها كان ولا يزال من اهتمامات هذه القنوات الشيعية لأن المقاومة وتصاعدتها من شأنه إرباك التحالف الأمريكي الإيراني في العراق فتشاهد في قنوات (الفيحاء والعراقية) برنامج (الإرهاب في قبضة العدالة) وهو برنامج يستهدف سمعة المقاومة العراقية الباسلة حيث يظهرون بعض معتقلائها وقد ظهرت عليهم آثار الإنهاك والتعذيب والخدمات والتحرق ويضطرون لأقوال شبيهة بأقوال عمار بن ياسر لأمية بن خلف تحت التعذيب، وتجاوزت قناة (العراقية) حدود العمل الإعلامي حيث تحول فيها المذيعون إلى ضباط تحقيق وكذلك فعلت (الفيحاء) حتى أطلق عليها (مديرية أمن الفيحاء). هذا في توظيف (الإعلام) كقوة ناعمة إيرانية تخدم الأهداف الجيوستراتيجية الإيرانية في المنطقة.

– الطفيلي: إيران خطر على الشيعة :

أما توظيف (التشيع والشيعة) في هذا المجال فآخر من الإعلام، فمن يتبع هذا الموضوع سيلاحظ أن السياسة الإيرانية تعامل مع هذا العامل (التشيع والشيعة) كحصان طروادة (رمز الفن الخداع والتآمر من الداخل لهزيمة الخصم) من خلاله تخترق إيران العالم العربي، فمن الواضح أن الاتجاه الإيراني الرسمي يعكس خطأً (قومياً فارسياً) أكثر من أي صفة أخرى، وتستعمل إيران التشيع والشيعة المنشورين بين إيران وباكستان والهند ودول مجلس التعاون الخليجي كمركب من مراكب الاختراق والتدخل في شؤون هذه البلدان ومحاولة فرض الهيمنة الإيرانية عليها، في هذا الصدد سلاحظ أن إيران حريصة على (تفرييس) المراجعات الشيعية وتعزيز

(السيستاني) الفارسي في النجف العربي، وهي تستبعد بما لديها من نفوذ معنوي ومالكي كل المراجع العرب وترعى في النجف نزعة شعوبية مضادة لكل ما هو عربي، أكثر من ذلك فهي تحت الطلبة الشيعة العرب الراغبين في استكمال الدراسة في مجال (العلوم الشرعية) الذهاب إلى (قم) الإيرانية الفارسية وعدم الذهاب إلى النجف العربية وركزت في ذلك على الطلبة البحرينيين فنلاحظ أن عدد الطلبة البحرينيين في قم زاد على نظيره في النجف بخمسة أضعاف وذلك لتسهيل (أدلة) البحرينيين هناك وتدريبهم على فنون العمل السياسي التحريري الشعبي وربطهم (تنظيمياً) بعمليات الثورة الإيرانية.

نحن نعلم أن استخدام (التشيع) في السياسة الخارجية الإيرانية قديم يعود إلى الدولة الصفوية ١٥٠، لكن نلاحظ أنه بعد سقوط بغداد ٢٠٠٣ دخل التشيع في عملية إنتاج للسلطة السياسية في العراق وهذه نقلة تاريخية خطيرة ما كان من الممكن أن تحدث لو لا رعاية إيران لها. اللافت في هذا الأمر أن توظيف الشيعة والتشيع بشكل فاقع كما حصل ويحصل في مصر والبحرين والملكة العربية السعودية واليمن كمثال يتحرك أيضاً نحو الصين شرقاً والمحيط الهندي جنوباً والخليج العربي غرباً والقوقاز والبحر المتوسط شمالاً.

في هذه (الحوزة) الجغرافية سنلاحظ أن الثقافة الفارسية تحظى بأهمية خاصة ويشكل العمل الثقافي في (مركز تعليم اللغة الفارسية - المستشاريات الثقافية الإيرانية - المدارس الإيرانية في الخارج - المركز الإسلامي للحوار بين الحضارات) أي وسيلة من وسائل التأثير الثقافي ومن ثم السياسي يلاحظ تنشط إيران في دفعه وتكرسه، لكن إخضاع الشيعة والتشيع لأهداف إيران الجيوستراتيجية من شأنه في نهاية المطاف أن يضر بمصلحة الشيعة خصوصاً على المدى البعيد، لذلك لا يتعدد صبحي الطفيلي الأمين العام السابق لحزب الله الشيعي أن يقول بأن إيران - في نهاية المطاف - تشكل خطراً على الشيعة والتشيع مستقبلاً^(١).

(١) ثائر عباس ، مقابلة مع صبحي الطفيلي الأمين العام الأسبق لـ "حزب الله" لـ "الشرق الأوسط" : إيران خطط على التشيع في العالم ورأس حربة المشروع الأميركي. صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٢٥، ٢٩١٤٢٤ هـ، الموافق ٩٠٦٧، ٢٠٠٣ م، <http://www.aawsat.com>

أن يصدر كلام من هذا العيار ومن شخص بهذا الوزن - شيئاً - لا شك أنه يعكس حالة من القلق داخل الطائفة إزاء هذا التوظيف السياسي الإيراني للشيعة والتشيع لتحقيق أهداف جيوستراتيجية لإيران في المنطقة والعالم ليس بالضرورة تكون لصالح الطائفة على المدى البعيد، إذ من المعلوم أن لا يكون النظام الإيراني الحالي دائم الوجود قياساً بديومه واستمرارية الطائفة، ومن المحتمل في عالم السياسة أن يسقط أي نظام سياسي وتسقط معه كل المرئيات الجيوستراتيجية التي رافقت وجوده (كما حصل في العديد من البلدان: الاتحاد السوفيتي الذي انهار ١٩٩٢ وتحول إلى جمهورية) فماذا ستفعل الطائفة حال سقوط النظام الحالي في إيران الذي ربط الطائفة ربطاً وثيقاً بمرئياته الجيوستراتيجية وما يتفرع عنها من مؤسسات وآليات عمل وقيادة وسيطرة إيرانية مباشرة؟ أحسب أن فوضى مدمرة ستتشعب داخل الطائفة وأحسب أن هذا ما كان يقصده الطفيلي عندما أكدَ أن إيران تشكل خطراً مباشراً على مستقبل الشيعة في المنطقة.

أحياناً تنجح بعض الأنظمة السياسية في الخارج وتفشل في الداخل وهذا ينطبق على إيران وكثيراً ما تكون عوامل الفشل الداخلي أخطر أثراً من عوامل النجاح الخارجي مما يعرض النظام - أي نظام - للسقوط والتردي فهل يتوفّر داخل الطائفة الشيعية منظورات تُعني بهذه الإشكالية الخطيرة؟ من خلال متابعتي للشؤون الشيعية أكاد أجزم بعدم توفر ذلك، وجرّ الطائفة (مؤسسات وأحزاباً وكتلاً برلمانية وصحفاً وفضائيات ومرجعيات وجهازها) إلى سوريا وزجّها في صراع سياسي داخلي وتحويل الصراع من سياسي إلى ديني مذهبي ومن محلي إلى إقليمي ومن ثم دولي، هل في ذلك مصلحة بعيدة المدى للطائفة أم أنه شراك متفجر قد يحرق الطائفة؟

هذا التراحم الطائفي الشيعي في سوريا وبدعم إيراني مباشر هل يخدم الطائفة على المدى البعيد. قد تفعل إيران ذلك وفق مرئياتها الجيوستراتيجية كدولة قومية فارسية تُعاني من عزلة دولية ومن عقوبات اقتصادية وتضغط بالحرب والتوتر والتزاع لفك الحلة المغلقة حولها، لكن ما مصلحة الشيعة كطائفة على المدى البعيد أن تقف في سوريا ضد الأغلبية السُّنية؟ والتي ستسود لا محالة في نهاية المطاف كما حصل في

حالات عديدة من قبل؟ ألم يكن من الأحوط أن تختار الطائفة موقفاً متحفظاً إزاء هذا التدخل المباشر في سوريا حماية لمستقبل علاقاتها مع محيط الأغلبية السُّنية في المنطقة؟ أم أن الطائفة أصبحت في قبضة إيران ورهن مريئاتها الجيوستراتيجية؟

في هذا الخضم أليس سؤالاً مشروعاً عندما نقول: أين الخط الفاصل بين إيران والطائفة؟ وهل للطائفة قيادة مستقلة عن إيران قد تتفق أحياناً وقد تختلف؟ أين هي هذه القيادة؟ أم أن إيران والطائفة شيء واحد؟ كيان واحد؟ إذا كان الأمر كذلك فإذن علينا التعامل مع الطائفة وكأنها صدى لإيران لا أكثر ولا أقل، هل يتحقق ذلك مصلحة للطائفة على المدى البعيد؟ أجزم أن هذا ما يقصده الطفيلي الذي يلحّ منذ سنوات على خط فاصل بين إيران والطائفة مع أنه زعيم شيعي معروف.

- إيران وسوريا : زواج بلا حُبّ :

العلاقة بين إيران وسوريا زواج بلا حُبّ. بدأت العلاقة ١٩٤٦ أي منذ استقلال سوريا.

نلاحظ أن إيران أرسلت إلى سوريا منذ ١٩٥٣ م وزيراً مفوضاً (مشفى كاظمي) وبالرغم من إشارة رئيس الوزراء السوري ١٩٦٥ م يوسف زعین لقضية عروبة الأحواز التي احتلتها إيران ١٩٢٤ م وتوترت العلاقات حينها إلا أن الشاه دعم سوريا بالذات ١٩٦٧ م خلال حرب حزيران لا بل سنلاحظ أن الشاه ١٩٧٣ م قدّم قرضاً لسوريا قيمته ١٥٠ مليون دولار، أكثر من ذلك بالرغم من تشبت الشاه باحتلال الأحواز العربية واحتلاله للجزر العربية الثلاث التابعة للإمارات ١٩٧١ م لم يتרדّد حافظ أسد الرئيس السوري آنذاك من زيارة إيران والشاه لمدة ٤ أيام وتوقيع اتفاق تعاون مع الشاه.

كيف نفسّر هذه العلاقة النشطة بين الشاه وحافظ أسد؟ المعلومات المتحصلة عن تلك الفترة تفيد بأن حافظ أسد كان يحاول تأمين مكانة الطائفة العلوية في سوريا للمستقبل، وحيث أن سوريا بدأت تضيق أن علويّاً يرأسها بالرغم من أن هناك جهات سوريا عديدة تكفّر العلوين وذلك ناشيء من تأليههم لعلي بن أبي طالب،

فاجتهد حافظ أسد إزاء هذا الرفض له من عامة الأغلبية السنّية في سوريا أن يتوجه إلى الشيعة الثانية عشرية كي يستصدر منهم فتاوى بأنهم أي العلوين فرقة من الشيعة.

لذلك نسج حافظ أسد علاقات سريعة ونشطة مع شاه إيران ومع المراجع الشيعية في لبنان وإيران فكانت اتصالاته النشطة بموسى الصدر ١٩٧٤ م ومحمد حسين فضل الله والشيرازي الذي أصدر فتواه الشهيرة التي تفيد بأن العلوين ينتمون إلى الشيعة الثانية عشرية، ووجه حافظ أسد عدة دعوات لهؤلاء لزيارة جبال العلوين الحاذية للاذقية وزيارة شيخ الطائفة العلوية، وبدأ جميل أسد (شقيق حافظ أسد) بتشجيع مجموعات كبيرة من العلوين من زيارة إيران لدراسة المذهب الثاني عشرى منذ ١٩٧٥ م وبعد عودتهم عملوا على نشر التشيع في جبال العلوين، وبنى جميل أسد عدة حسينيات في تلك المنطقة، من خلال جمعية المرتضى التي أسسها في القرداحة.

أكثر من هذا فقد طلب حافظ أسد من المرجع الشيعي اللبناني فضل الله أن يقيم ويعمل في سوريا، وقد افتتح الأخير مكتباً في حي السيدة زينب في دمشق، وبدأ التلفزيون السوري ببث برامج للمبشر الشيعي العراقي عبدالحميد المهاجر وبدأت العاصمة دمشق رسمياً تُفصح عن وجه جديد باتجاه الثانية عشرية بعد أن كانت في الستينيات تلحّ رسمياً على الاتجاه العلماني البعيد نوعاً ما عن أي تذهب ديني، وكانت العلاقات يومها بين الشاه وحافظ أسد تصبّ في حالة من التخادم السياسي النشط أبرزها أن يكلّف الشاه مبعوثه للبنان موسى الصدر بتذليل كل المعيقات أمام اندماج الطائفة (العلوية النصيرية) في الطائفة الثانية عشرية ومرجعيتها في قم وبذا تخف حدة الاغتراب والحساسية السياسية والثقافية للعلويين في المنطقة عموماً، لكن كل هذه الجهود من طرف الشاه وحافظ أسد لا تستطيع أن تلغي ذاكرة التاريخ الحية بين غالبية السوريين من أهل السنة والجماعة، فالجميع يعلم أن جد حافظ أسد (سليمان الوحش) رجل غريب وليس سورياً، وتضاريب الأقوال في أصله، وتشير وثائق الخارجية الفرنسية إلى وثيقة تحت رقم ٣٥٤٧ تاريخ ١٥/٦/١٩٣٦ هي رسالة أرسلها زعماء الطائفة العلوية تطلب من ليون بلوم Leon Blum رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك عدم منح سوريا الاستقلال خوفاً على مصالح الطائفة العلوية، وقد

وقع العريضة: عزيز آغا الهواش و محمود آغا جديد و محمد بك جنيد و سليمان الأسد (جد حافظ أسد) و محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل)^(١).

و خوفاً و ترقباً من نتائج الاستقلال نشطت الطائفة العلوية بتأسيس الأحزاب العلمانية الموجلة في علمانيتها و ذلك لتعويم الطائفة في الوعاء السكاني السنّي ولذلك سلّاحظ أن من أبرز العلوين زكي الأرسوزي ساهم مع ميشيل عفلق بتأسيس حزب البعث كما نلاحظ بروز أبناء الأقليات كرعيل أول في الحزب (نصرية- إسماعيلية- دروز- مسيحية وبعض التائبين المرتدين من العلمانيين المسؤولين لأهل السنة والجماعة) أما نفوذ إيران الآن في سوريا فعميق للغاية فـ (جمعية آل البيت) في سورية يرأسها السفير الإيراني السابق في دمشق محمد حسين أختري وهذه الجمعية تتبع (المرشد) في طهران مباشرة بعد أن تحولت دمشق إلى الحوزة العالمية الثالثة بعد قم والنجف. في سورية الآن ما يزيد عن ٥٠٠ حوزة وحسينية ويزور سورية سنوياً أكثر من خمسة ألف زائر إيراني، كما أنه يلاحظ أن إذاعة دمشق الرسمية تنقل الأذان من مقام السيدة زينب) أو (السيدة رقية) حسب الصيغة الشيعية.

خلاصة ما نريد أن نذهب إليه هو أن سورية - في الوضع الحالي - ٢٠١٤ تعتبر العمود الفقري لإيران في الشرق الأوسط ولذلك هناك مؤشرات كثيرة وقرائن متعددة تفيد بأن إيران تستعد بكل طاقتها الاستراتيجية للسيطرة على سورية بالقوة العسكرية في حال سقوط نظام بشار أسد كما تفعل الآن مع المالكي في العراق.

- خديعة إيران بين الاستراتيجيا والإيديولوجيا :

في الجوهر وخاصة في مجال السياسة الخارجية لا فرق بين دولة الشاه ودولة خميني، الاستراتيجية واحدة: قومية فارسية، توسيع، هيمنة. فرق واحد فقط أن خميني أضاف العامل الإيديولوجي الطائفي الشيعي إلى الاستراتيجية الإيرانية فأمدّها بزخم

(١) وزير خارجية فرنسا يتهم "جد" الأسد بخيانة سوريا، لوران فابيوس يخرج مندوب سوريا في الأمم المتحدة بوثيقة وقعها سليمان الأسد منذ ٨٦ سنة. موقع العربية نت، الجمعة /٣١/٨/٢٠١٢ م الموافق ١٣ شوال ١٤٣٣ هـ . <http://www.alarabiya.net>

معنوي لن يلبث طويلاً من وجهاً تاريخية، أن سيخبو قريباً فلا إيران تطبق ذلك ولا الطائفة تحمل ذلك خاصة كونها أقلية في بحر سني متلاطم حوالها.

وبالرغم من الخطاب الإعلامي المتشنج ضد الولايات المتحدة وإسرائيل منذ ١٩٧٩ إلا أن المتبع للاتصالات الإيرانية في ظل النظام الجديد إثر الثورة مع الولايات المتحدة وإسرائيل يتوصل إلى محاصل سياسية تفيد بأن إيران حريرة على العلاقة بالطرفين. التعاملات السرية بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى هي موضوع الكتاب الشهير الذي نشره تريتا بارسي الأمريكي الجنسية من أصل إيراني والمقيم في تكساس والذي يدرس في جامعة جونز هوبكينز Johns Hopkins والكتاب الضخم نشرته جامعة ييل ذاع الصيت Yale Univ. سنة ٢٠٠٧ بعنوان: *The Treacherous Alliance* أي (التحالف الخفي) يباع في مكتبة مدبولي الشهيرة في القاهرة – المؤلف *Trita Parsi*.

اعتمدت سياسة إيران إزاء الولايات المتحدة وإسرائيل على التشنجم الإعلامي (الموت لأمريكا الموت لإسرائيل) وقليل من الأفعال، استغلت إيران محنة الشعب الفلسطيني لإضعاف الحكومات العربية، الإيرانيون والإسرائيليون يرون أنهم يعانون من غربة ثقافية مع العرب: لغة وديناً، أكبر جالية يهودية خارج إسرائيل في الشرق الأوسط تعيش في الجمهورية الإيرانية.

لعل المقترح الإيراني الشامل (The Grand Deal) الذي طرحته الإيرانيون عشية الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ يكشف حقيقة الموقف الإيراني من الولايات المتحدة وإسرائيل، يقول المقترح أن الصفقة التي تعرض تتضمن البنود التالية:

أولاً: تعرف إيران (أن أسلحة الدمار الشامل) و(مسألة الإرهاب) قضيتان مهمتان بالنسبة لها وأنها على استعداد للتفاوض عليها.

ثانياً: تعمل إيران على وقف دعم حماس والجهاد الإسلامي في صراعهما مع إسرائيل والضغط على المجموعتين لكي توقيعاً هجماتهما على إسرائيل.

ثالثاً: دعم إيران لعملية نزع سلاح حزب الله وتحويله إلى حزب سياسي.

رابعاً: فتح البرنامج النووي الإيراني بالكامل أمام عمليات تفتيش دولية غير مقيدة من أجل إزالة أي مخاوف من برنامج السلاح الإيراني.

خامساً: لا مانع لدى إيران من التوقيع على البروتوكول الإضافي بمعاهدة عدم الانتشار NPT وأن إيران مستعدة للمشاركة الكثيفة في البرنامج كضمانة إضافية في موضوع الإرهاب.

سادساً: تتعاون إيران بصورة كاملة لمواجهة كافة المنظمات الإرهابية وأهمها القاعدة.

سابعاً: اعتراف إيران رسمياً بالحل القائم على دولتين: فلسطينية وإسرائيلية.

ثامناً: تعمل إيران بنشاط مع الولايات المتحدة على دعم الاستقرار السياسي وإقامة مؤسسات ديمقراطية وتشكيل حكومة غير دينية في العراق.

مقابل ذلك تطلب إيران من الولايات المتحدة وإسرائيل أن تعترف (بشرعية النفوذ الإيراني) في الشرق الأوسط (والنفوذ يعني ممارسة كل أشكال السياسات التي تحقق أهداف إيران في المنطقة - وفق قاعدة التوافق مع الولايات المتحدة-)، ولكن عندما عرضت إيران المقترح على الولايات المتحدة أدركت الأخيرة أن إيران متهاقة على التفاهم وبسرعة فتشاكلت إدارة بوش الابن على قبوها خاصة بند (الاعتراف بشرعية النفوذ الإيراني) لما يترتب عليه من التزامات أمريكية تجاه إيران، لكن (الصفقة الشاملة) كشفت إيران وأصبح الأميركيان يتعاملون معها على ضوء ما كشفت واطمأنت إسرائيل أن خط التفاهم مع إيران بات مفتوحاً على مصراعيه لذلك لا تبدي قلقاً من الوجود العسكري الإيراني الحالي في سوريا.

قبل أن أنهي هذه الورقة ثمة مسألة تشغلي في موضوع الخدعة الإيرانية بين الاستراتيجيا والآيديولوجيا وهي التشابه بين التجربة الإيرانية والتجربة الإسرائيلية، فالتجربة الأخيرة تزعم أنها تريد تحقيق وطن قومي لليهود وأن إسرائيل (دولة يهودية) بينما الجيل المؤسس لإسرائيل معظمهم من (الملحدين) الذين لا يؤمنون بأي دين ولا حتى بذات الجلالة سبحانه وتعالى، ومن يخالط عدداً كبيراً من أعضاء البرلمان

الإيراني (مجلس الشورى) ويلتقي أعداداً أخرى من المسؤولين الإيرانيين لا يلاحظ نزعة التدين لديهم أو الإشادة أو التأكيد على المرجعية الدينية الشيعية أو غيرها بل يلاحظ خاصة في وزارة الخارجية الإيرانية والإعلام والتربية والتعليم لغة استخفافية بالمتدينين والمرجعية الدينية، لهذا أخلص بالقول أن (اليهودية) في إسرائيل هي أداة تحبيش وحشد ليهود العالم لساند إسرائيل كما (الشيعية) أداة حشد وتحبيش واستدعاء سياسي لوزارة إيران من كل شيعة العالم دون أن يعني ذلك التزام كل مستويات القيادة في إيران بالتشيّع كإيديولوجيا تم توظيفها لخدمة الاستراتيجيا.

أخيراً:

هذه حزمة من الأوراق تُعنى بموضوع الكتاب (المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية) سَطَرَها يَرَاعُ الإخوة د. صباح الموسوي ود. غازي التوبة ود. عبدالحافظ الصاوي ود. أحمد حقي وأ. علي حسين باكير والسيد علي الأمين وأ. ناصر الشيخ عبدالله الفضالة ود. محمد السعيد إدريس ود. ناصر الطويل ود. فاطمة الصمادي ود. إبراهيم رمضان الديب ود. عادل عبدالله ود. عزام التميمي ود. محمد سالم الراشد وأ. فادي شامية وتحت إشراف ودعم د. بسام ضوبيجي (مركز أممية للبحوث والدراسات الاستراتيجية ونشر دار عمار في الأردن) مشكوراً، غني عن القول بأنّ هذا الجهد وأمثاله هو الطريق السليم للمشروع في التصدي لمواجهة (المشروع الإيراني) وبذورة رؤية مُناقضة له في المنطقة العربية والإسلامية. والله المستعان وهو ولـي التوفيق.

د. عبدالله فهد النفيسى

جمادى الثاني ١٤٣٥ هـ - أبريل ٢٠١٤ م

الجلسة الأولى

رئيس الجلسة : د. بسام ضوبيحي

رئيس مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية (تركيا)

﴿ المركبات السياسية الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية

صباح الموسوي الأحوازي

رئيس المكتب السياسي لحزب النهضة العربي الأحوازي (لندن)

﴿ المركبات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني

د. غاري التوبية

كاتب وسياسي ومحامي (دولة الكويت)

﴿ المركبات الاقتصادية للمشروع الإيراني في المنطقتين العربية والإسلامية

د. عبد الحافظ الصاوي

عضو اللجنة الاقتصادية في حزب الحرية والعدالة

(جمهورية مصر العربية)

مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية

تجاه المنطقة العربية

صباح الموسوي الأحوازي

**رئيس المكتب السياسي لحزب النهضة
العربي الأحوازي (لندن)**

تتسم السياسة الخارجية الإيرانية بطبيعة معقدة ومتباينة. فالباحث والمهتم بهذه السياسة يجد عند دراسته ومتابعته لها، التورية والابهامات ظاهرة في جوانب كثيرة منها حيث يتداخل فيها الدين بالقومي والثورية بالبرجعاتية. كما اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية بالإثارة والتروغة وتوزيع الأدوار واللعب على عامل الزمن، وقد انعكست كل هذه الملابسات على طبيعة السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية متأثرة بالعوامل والمرتكزات التي اعتمدتها كأساس لتحركاتها. ولكي نقف على طبيعة السياسة الإيرانية الخارجية، لابد لنا من معرفة تلك العوامل والمرتكزات وخاصة الأساسية منها المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العرب وقضاياهم.

١- المرتكز الجغرافي :

يعد الموقع الجغرافي من العوامل الأكثر تأثيراً في صياغة السياسية الإيرانية الخارجية في المنطقة. فالموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة والدائمة في سياسة إيران الخارجية ومن أكثر مقوماتها ثباتاً، إذ تقع إيران في الجزء الغربي من قارة آسيا، وتحتل مساحة كبيرة شكلت من خلالها مساحة جغرافية متكاملة، انعكست على سياستها الداخلية والخارجية. ويتميز موقع إيران الجغرافي، بأنه من الواقع المفتوحة نحو الخارج، إذ تمتلك إيران سواحل بحرية طويلة موزعة على أكثر من منفذ بحري من جهة الشمال (بحر قزوين) ومن جهة الجنوب الغربي (الخليج العربي)، وتعد هذه

السواحل نافذة إيران الرئيسة على العالم الخارجي، إذ تسيطر إيران من خلالهما على مرات مائة هامة وحيوية. وقد كانت لهذه المنفذ البحرية تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي، ولا سيما دول الخليج العربي كما شجعها هذا الموقع على الاتصال المباشر مع البحار المفتوحة، وخصوصاً من جهة الجنوب، وأضاف إلى إيران قوة بحرية من خلال بناء القواعد العسكرية على تلك السواحل ولا سيما سواحل الخليج العربي^(١).

٢- المركز التاريخي :

يعد العامل التاريخي من العوامل المهمة في سياسة إيران الخارجية فهو يتلازم مع المركز الجغرافي في رسم وصياغة سياساتها تجاه المنطقة العربية ، وتستخدم القيادة الإيرانية هذا المركز في تفسير طبيعة فهمها لماضي والاستفادة منه في تعبئة الجيل الحاضر وطنياً وفكرياً ، وتحديد وصياغة وجهات نظرها نحو المستقبل . وتاريخ الدولة الإيرانية التي برزت قبل ١٢ قرناً من ظهور الإسلام فرضت خلاله سيطرتها فيه على مناطق شاسعة شرقاً وغرباً، لذا أصبح العامل التاريخي بالنسبة للدولة الإيرانية يعد عاملًا مهمًا في رسم سياستها عبر التاريخ، وأساساً وقاعدة منهجية في سياسة التوسيع الخارجي . وقد اعتمدت إيران في ظل الأنظمة المتعاقبة وفي ظل النظام الراهن ، على مبدأ التعامل الفوقي مع العرب، منطلقة من العامل التاريخي، الذي كانت لإيران فيه في عهد الإمبراطورية الفارسية سلطة على بعض الدول العربية بحكم كونها إمبراطورية كانت تتسم بروح التوسيع والهيمنة والسيطرة العسكرية.

٣- المركز الديمغرافي :

للمرتكز الديمغرافي أو كما يعرف بالتركيب الإثني للمجتمع الإيراني تأثير أيضاً في السياستين الداخلية والخارجية لإيران.

(١) الدكتور احمد شاكر العلاق - جامعة الكوفة - كلية الآداب - قسم التاريخ، وتبليغ مساحة إيران ١,٦٤٨,٠٠٠، وساحلها يبلغ طوله حوالي ٧٠٠ كم

لقد أدركت السلطة السياسية الإيرانية لفترات زمنية طويلة، أن استمرار بقاء الدولة الفارسية واستمرار قوتها يكمن بالسيطرة على تلك القوميات، من خلال إخضاعها لتهديد أو تحدي خارجي، وإثارة شعور الخوف لدى تلك القوميات من خطر تعتقد أنه يهدد الدولة الفارسية، وكثيراً ما كان ذلك التحدي في نظرها هو التهديد القادم من الغرب والمقصود به العرب. وتجسد رد الفعل الإيراني على هذا التهديد من خلال محاولة التوسيع والسيطرة على بعض الأراضي العربية المجاورة، حيث اعتمدت السلطة السياسية في إيران على مبدأ التوسيع الخارجي مسوغاً لسياسة التوسيع الداخلي، من خلال الهيمنة والسيطرة على القوميات غير الفارسية.

كما استغلت إيران وجود بعض الحاليات الإيرانية في العراق ودول الخليج العربي التي هاجرت بداعف اقتصادي، فأخذت تشجع على الهجرة إلى تلك المناطق بشتى الوسائل والأساليب، وتحديداً نحو سواحل الخليج العربي، وقد مارست إيران هذه السياسة منذ القرن التاسع عشر واستمرت عليها إلى ما بعد النصف الأول من القرن العشرين.

٤- المركز العقائدي

وجدت إيران في التشيع متراساً يحمي هويتها القومية والثقافية، ورحاً تعطن فيه، وسهلاً ترمي به، ووسيلة تحرق به الدول العربية والإسلامية. وما حصل من حروب صفوية عثمانية، وما تقوم به اليوم في العراق ودول منطقة الخليج العربي وببلاد الشام يظهر بوضوح مدى استغلال السلطة الإيرانية لهذا المركز. فعلى الصعيد الداخلي تعامل العربي الشيعي الأحوازي بمنطلق قومي عنصري، وتعامل السنوي الإيراني وإن كان أعمجياً، من منطلق طائفي، حيث أنها ترى في الفكر الإسلامي السنوي مشروع تعريب، وترى في العربي عدواً ثقافياً وتاريخياً لا يوثق به. ولكنها في التعامل الخارجي تقوم على استغلال عواطف الشيعي، عربياً كان أو أعمجياً، ومحاولات ربطه بإيران من خلال الخطاب الطائفاني المبني على العاطفة.

وإذا ماقرأنا السياسة الخارجية الإيرانية بتمعن نجد أن هذه المركبات الأربع اعتمدت كمركبات لحروبها الدامية عبر القرون الماضية وحروبها في الوقت الراهن.

المؤسسات الداعمة للمخططات السياسية والأمنية الإيرانية في المنطقة

لقد اعتمدت السياسة الخارجية الإيرانية على المركبات الأربع التي أشرنا لها واتخذتها أساساً ومنطلقاً لتصدير الثورة” والتي تعني التوسيع وبيط النفوذ الإيراني ”ليس في منطقة الخليج العربي وحسب بل وفي عموم منطقة الشرق الأوسط ، مستغلة جملة من العوامل والظروف ”الدينية والسياسية والتاريخية والاقتصادية“ لتحقيق أهدافها المنشودة. كما اتخذت من مناطق في آسيا الوسطى وشمال إفريقيا مراكز نفوذ لها وقواعد ارتکاز لتحقيق اختراقات في البلدان التي تم تحديدها لتكون هدفاً لمشروعها.

وللتغطية على مآربها الحقيقة، فقد اتخذت السياسة الخارجية الإيرانية من القضية الفلسطينية ودعم بعض الفصائل الفلسطينية غطاء لكسب التعاطف العربي والإسلامي، واستغلال الأقليات الشيعية في البلدان العربية حسان طروادة لمخططها، ومن معاداة أمريكا و الكيان الصهيوني شعراً لها، و تقديم المعونات المادية والعسكرية لبعض الدول العربية والأفريقية الفقيرة، مدخلاً للنفوذ و قواعد انتلاق نحو الدول المستهدفة.

وقد قامت إيران بتأسيس سلسلة من المؤسسات والدوائر لتكون أجنحة لوزارة الخارجية لمساعدتها على تحقيق إستراتيجيتها. ومن بين هذه المؤسسات يمكن ذكر الأسماء التالية :

- المستشاريات الثقافية الإيرانية - تقوم على نشر وتدريس الثقافة الفارسية و كسب المتعاطفين ونقلهم لإيران لإكمال التعليم باللغة الفارسية وتغذيتهم بمزيد من الثقافة والأفكار ومن ثم تجنيدهم عبر تقديم المغريات المادية والمعنوية.

- المجمع العالمي لأهل البيت - تنظيم سياسي بواجهة دينية يرأسه حالياً «الشيخ محمد حسن أختري» السفير الإيراني الأسبق في سوريا و يعمل هذا المجمع سنوياً على عقد مؤتمرات لوضع الخطط للشيعة في العالم ومراجعة ما تم إنجازه من خطط في الأعوام السابقة.

- **مجمع التقريب بين المذاهب** – يرأسه الشيخ «محسن الراكي» وهو رئيس المحاكم الثورية السابق في الأحواز وعضو في حزب الدعوة العراقي. و يقوم المجمع المذكور على عمل دعائي لذر الرماد في العيون بهدف إبعاد تهمة الطائفية عن النظام الإيراني، ودعم مشروع نشر التشيع في الدول العربية و كسب أصحاب الحركات الصوفية وبعض مشايخ وجماعات إسلامية سياسية معروفة تحت عنوان الوحدة الإسلامية. أسس المجمع عام ١٩٩٠ م بأمر من علي خامنئي.

- **منظمة التبليغ الإسلامي** – تقوم بالإشراف على الحسينيات والمراکز الدينية الشيعية في الخارج وتقديم الدعم والرعاية لها، ومد هذه المراكز ببلغين (قراء المراثي) يتم إرسالهم من إيران بعد أن يجري إعدادهم إعداداً جيداً للمهام المنوطة بهم. بالإضافة إلى ذلك تقوم المنظمة بطبع الكتب الدينية والثقافية وتوزيعها بالمجان و تعقد المؤتمرات لنشر ثقافة التشيع و تجديد النظام الإيراني و رموزه.

- **المدارس الإيرانية في الخارج** – تعمل على نشر الثقافة الإيرانية من خلال فتح باب القبول لغير الإيرانيين مجاناً، وكسب الطلبة الإيرانيين المقيمين في الخارج وتجنيدهم لصالح النظام ضد المعارضة، والقيام ببناء علاقات مع غير الإيرانيين وكسبهم لصالح إيران.

- **الحو زات الدينية في الخارج** – تقوم على نشر تعاليم وفقه العقيدة الشيعية وقبول الطلبة من غير الشيعة وإعطائهم المنح الدراسية في قم بعد إكمالهم مرحلة ما يعرف بالمقدمات في بلدانهم.

- **ممثليات مرشد الثورة في الخارج** – تقوم على تقديم الدعم المالي لطلاب الحوزات الدينية والإشراف على أداء عمل المؤسسات الإيرانية في الخارج وترويج مرجعية مرشد الثورة علي خامنئي. والى جانب هذه المراكز والمؤسسات هناك دوائر أخرى تعمل في إطار تحقيق المخطط الإيراني وهذه الدوائر بعضها ثقافية و أخرى سياسية والبعض الأخرى خدمية. وهي :

- **مؤسسة جهاد البناء** - ولها أفرع في السودان و سوريا و لبنان، و تقوم بمد خطوط الكهرباء و مد أنابيب المياه و حفر الآبار و بناء المساجن والمدارس والطرق.

- **لجنة الإمام الخميني الإغاثية** - وهي مؤسسة خدمية تقدم المعونات المالية والخدمات الصحية والاجتماعية وتعود من المؤسسات الثورية. لها فروع في العراق، سوريا، السودان ولبنان.

- **مركز حوار الحضارات** - تابع لمؤسسة رئاسة الجمهورية ويقوم على الترويج للثقافة والحضارة الوطنية الإيرانية وتلميع صورة النظام الإيراني تحت يافطة الحوار بهدف كسب المؤيدین لإيران من خلال بناء العلاقات مع المثقفين والمفكرين العلمانيين والليبراليين العرب ودعم المؤتمرات والتجمعات القومية والوطنية العربية.

مؤتمر دعم الانتفاضة الفلسطينية :

يرأس هذا المؤتمر الشيخ «علي أكبر محتشمی بور» السفير الإيراني الأسبق في سوريا المؤسس الأول لحزب الله في لبنان. ويعقد المؤتمر في طهران مرة كل عام ويجری فيه دعوة قيادات من فصائل الحركة الفلسطينية وبعض قيادات التنظيمات الإسلامية والقومية العربية من لها علاقات متينة بإيران. أما السواد الأعظم من المدعويين لهذا المؤتمر فهم كتاب وصحفيون ونخب ثقافية من عدة دول عربية وإسلامية وأغلبهم عاطل عن العمل ويتم إغراؤهم بالهدايا وبعض الهبات المالية ومساعدتهم على تحقيق رغباتهم في بلدانهم ومع الأيام يصبحون مرتبطين بالمشروع الإيراني من حيث لا يعلمون أو يعلمون بعد أن أسرتهم الإغراءات.

وتعمل جميع هذه المؤسسات في كل بلد تتوارد فيه تحت إشراف لجنة مشتركة مكونة من السفير، مدير مكتب المخابرات، ومدير ممثل المرشد الأعلى وممثل من فيلق القدس. ويرأس هذه اللجنة السفير.

إن بعض هذه الدوائر والمؤسسات تعمل في أغلب الدول العربية بحرية تامة وفي أحيان كثيرة تلاقي تعاوناً ودعاً من جهات رسمية في بعض هذه الدول لتسهيل مهامها.

لقد استطاعت إيران في ظل غياب مشروع عربي موحد لمواجهتها، من تحقيق الكثير من حلقات مخططها حيث تمكنت من بناء الخلايا والشبكات التجسسية والجماعات الإرهابية والتنظيمات السياسية المعارضة في كثير من دول الخليج العربي إن لم يكن في أغلبها. كما استطاعت نشر برامجها الثقافية في وسط شرائح واسعة من مجتمعاتنا العربية بكل سهولة. وعلى الرغم من كل هذه الاختراقات التي أحدثتها أن إيران بقيت في مأمن من أي ردات فعل أو عمل خليجي أو عربي مماثل فلم تعلن إيران ولو لمرة واحدة كشفها خلية أمنية أو جماعة سياسية مرتبطة أو تعمل لصالح دولة خليجية. وأصبح عدم التعامل مع إيران بالمثل مفخرة لدى الدول العربية عامة والخليجية منها خاصة بدعوى عدم تدخلها في شؤون الغير! رغم أن لدى هذه الدول أوراقاً كثيرة تشكل نقاط ضغط فعلية على إيران ولكن من المؤسف أنه قد جرى إغفال هذه الأوراق، ومنها على سبيل المثال، الخلافات الفكرية بين مراجع الحوزة الدينية، ورقة المعارضة الإيرانية، ورقة السنة والقوميات غير الفارسية، ورقة عرب الأحواز والجزر الإماراتية، وغيرها من الأوراق الداخلية الأخرى.

يضاف إلى ذلك أن الاعتقاد السائد لدى بعض القوى والأطراف الخليجية والعربية، دينية وسياسية وثقافية من أن إيران قد اعتمدت الشيعة فقط لتنفيذ مخططها، وهذا خطأ استراتيجي قد ساعد في تمكين إيران من إبعاد الكثير من خلاياها وأعوانها العاملين على تنفيذ مخططها عن أنظار الرقابة.

فمعظم الدول العربية والخليجية منها تحديداً دول مفتوحة وفيها جاليات من مختلف الجنسيات وقد استطاعت إيران أن تبني مؤسسات وشركات تجارية واقتصادية مع أفراد وجماعات أجنبية وغير مسلمة في هذه الدول، وقد عملت على استغلالها في تنفيذ مآربها الخاصة.

وهذا الأمر مارسته إيران على مناطق أخرى، ففي سابقة هي الأولى من نوعها في الإعلام الإيراني فقد نشر موقع «تابنـاك» التابع لأمين عام مجلس تشخيص مصلحة النظام الجنـال محسن رضائي في ٢٠ أكتوبر الماضي مقالة نقدية بعنوان : (بعد وزارة النفط، الخارجية في قبضة الحرس الثوري) تطرقـت فيه إلى دور الحرس الثوري في

تسير وزارة الخارجية بعد ان شغل عدداً كبيراً من ضباط الحرس الثوري مناصب عليا في الوزارة وبعثاتها الدبلوماسية.

وذلك بعد اكتشاف محاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن حيث أثيرت ردود أفعال ناقدة لسياسة وزارة الخارجية والحرس الثوري من قبل دبلوماسيين سابقين وسياسيين وكتاب وصحفيين إيرانيين. كان من بينهم السفير الإيراني السابق في المكسيك «محمد حسن قديري ابيانة» حيث وجه نقداً لدور الحرس الثوري في إدارة وزارة الخارجية. وقد أيد "السفير ابيانة" ضمناً ما كان قد نشرته الصحافة المكسيكية قبل ثلاثة أعوام عن قيام الحرس الثوري الإيراني بدعم عصابات مafia المخدرات وتهريب السلاح في المكسيك. حيث كانت صحيفة "أونيونرسال" المكسيكية قد اتهمت في تقرير لها نشرته بتاريخ ١٧/٧/٢٠٠٨م، عن قيام قوات من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بفتح معسكر في شمال المكسيك لتدريب عصابات إرهابية و Mafia تهريب السلاح والمخدرات. واتهمت الصحيفة السفارة الإيرانية القيام بمساعدة الحرس الثوري على الزواج من مكسيكيات وتغيير أسمائهم للحصول على الجنسية المكسيكية لتسهيل تحركاتهم في أمريكا اللاتينية. وأكدت الصحيفة أن السفارة الإيرانية تقوم على تنظيم المعارض والمؤتمرات الثقافية وحفلات التعارف تدعوا لها شباناً وفتيات مكسيكيين بهدف بناء علاقات بينهم وبين عناصر الحرس الثوري.

وهذا الأمر مطابق لما كانت تقوم به السفارات الإيرانية في كل من سوريا و لبنان مطلع الثمانينيات حيث كانت تقوم على تزويع عناصر من الحرس الثوري بفتيات لبنانيات وسوريات لغايات عديدة منها تعلم اللغة العربية بالهجات السورية ولبنانية، الحصول على جنسيات وجوازات سفر لبنانية «للتفوذ في المجتمع والتغلل في المؤسسات والجمعيات والحركات السياسية والاجتماعية» وما رب عديدة أخرى.

كما لا يمكن إغفال أو تجاهل استغلال إيران للأنشطة والأعمال الاقتصادية في تحقيق مآربها السياسية وأنشطتها التجسسية، فقد جاء في تصريح لمدير منظمة تنمية التجارة الإيرانية مهدي فتح الله في ٣ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٧م، أن الإمارات

العربية المتحدة، هي الشريك التجاري العربي الأول لإيران. و وفق المصادر الإيرانية فقد وصل حجم صادرات الإمارات إلى إيران في السنة المالية الإيرانية - ٢٠٠٥ م نحو ٧,٥ مليار دولار، فيما بلغ حجم صادرات إيران إلى الإمارات ٢,٥ مليار دولار. ولإيران جالية كبيرة في دول الخليج العربي ففي دولة الإمارات وحدها تقدر بأكثر من نصف مليون إيراني ، وهناك ما يقرب من ستة آلاف وخمسمائة شركة إيرانية تعمل في الإمارات. وبلغت الأموال التي أدخلها المستثمرون الإيرانيون إلى دبي وحدها أكثر من مائتي مليار دولار في عام ٢٠٠٥ مع توقيع بارتفاعها إلى ثلاثة مليارات دولار في العام ٢٠٠٦م. وهذا الأمر ينطبق على سائر دول مجلس التعاون الخليجي وإن كان بدرجات متفاوتة.

وتلتقي هذه الرؤية مع ما ورد في تقرير خاص وضعته جهة عربية ، وأوردت فيه معلومات عن استعدادات لخلايا إيرانية في عدد من الدول الخليجية لبدء تحرك مرحلي، يبدأ بتجمعات شعبية في الحسينيات، ثم يتقل إلى مستوى عصيان مدني يتمثل في إغلاق المتاجر وال محلات والامتناع عن العمل، إضافة إلى القيام بتظاهرات صاحبة، ويخذر التقرير من خطورة هذه الخطوة، لأن التجار الذين يوالون إيران مذهبياً وسياسياً، يسيطرون سيطرة شبه كاملة على أسواق المواد الغذائية والقطاعات الخدمية الحيوية في الماء والكهرباء، بحيث إن العصيان المدني سيشل الحياة في هذه الدول. وهذا المخطط قد طبق جزء منه في البحرين العام الماضي قبل دخول قوات درع الجزيرة التي أنقذت الموقف في الوقت الحرج.

الملخص :

إن ما تقدم يدفع بكل مواطن عربي وخليجي غيور، أن يتمعن ملياً بهذا الاستعراض، ليراجع نفسه ويتساءل عن السبب الذي جعل إيران تقوم بكل ما قامت بها إلى الآن؟ وما هي العوامل والأسباب التي جعلت إيران تتمكن من تحقيق كل هذا النفوذ الذي تحول إلى خطر داهم يهدد أمتنا وسلامة مجتمعاتنا ودولنا؟. فهل السبب هو ضعف الأجهزة الأمنية العربية وعدم قدرتها على حماية أمتنا القومي؟ (وهذا نشك به) أم بسبب ضعف القرار السياسي لحكوماتنا الذي شجع إيران على التمادي

والتدخل في الشؤون الداخلية لدولنا وتهديد أمن واستقرار مجتمعاتنا؟. أم بسبب غياب المشروع العربي (رسمياً كان أو شعبياً) القادر على التعامل مع إيران بنفس الأسلوب الذي تقوم به بهدف ردعها؟.

علماً أن هناك فتات كثيرة من المجتمعات العربية لا ترى في إيران خطراً على أنها، خاصة عندما تم مقارنة إيران مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. فأعتقد كون إيران دولة مسلمة وترفع شعار دعم القضية الفلسطينية فهذا يسهل عليها اختراق المجتمعات العربية وهذا ما هو حاصل بالفعل.

لذا نرى أن الأمر بحاجة ماسة إلى استراتيجيين للتصدي للمسألة ودراسة أبعادها وليس في عمل استطلاع رأي فقير معرفياً ومنهجياً. فالقضايا الإستراتيجية لا تناقش عبر استطلاعات الرأي على صفحات مواقع الانترنت والصحف أو عبر الجلسات العامة.

المرتكزات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني

**الدكتور غازى التوبه
كاتب وسياسي ومفكر إسلامي
(دولة الكويت)**

أولاً: المرتكزات الديموغرافية في المشروع الإيراني:

يقدر عدد سكان إيران عام ٢٠١٢ بـ ٧٨ مليون نسمة، وهناك عدة إحصاءات في التركيبة السكانية لإيران وهي نسبة الشباب العالية في المجتمع، فقد ذكرت الإحصائيات أن ٤٥٪ من سكانها هم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ عاما. تتكون الجمهورية الإيرانية من عدة أعراق، وتحتلت الإحصاءات التي تقدر كل عرق حسب قربها من الحكومة وبعدها عنها، وأخر الإحصائيات الرسمية تقدر السكان حسب النسب التالية:

الفرس ٥٠٪ ، الآذريون الترك ٢٣٪ ، الأكراد ١١٪ ، العرب ٥٪ ، البلوش ٣٪ ، التركمان ٣٪

وكان المفترض أن تستفيد إيران من هذه الأعراق وتدرجها في كيان أمة واحدة وتستفيد منها، ولكنها أعطت الجمهورية طابعاً قومياً فارسياً، وبؤكد ذلك احتفالاتها بالأعياد الفارسية، ومنها: عيد النيروز، مما جعل الأجناس والأعراق الأخرى تتطلع إلى قومياتها أيضاً، فتشكلت عدة جبهات من الأعراق غير الفارسية، تطالب بحقوقها القومية، ورفعت السلاح في وجه الحكومة المركزية، وتشكلت جبهات تحرير في كل من الأهواز، وكردستان وبلوشستان، ومنها: حركة تحرير بلوشستان، حركة المقاومة

الشعبية لبلوشستان (جند الله)، حزب كوملة الكردي، الحزب الديمقراطي الكردي، حركة تحرير عربستان، أنصار السنة (الأهواز) الخ....

ليس من شك بأن هذا التصاعر والاقتتال بين حكومة إيران وهذه الجهات المتعددة تستنزف جانباً من جهود وإمكانات الحكومة الإيرانية من جهة، ويعمق العداوة والتبعاد بين الأعراق المختلفة ذات الدين الواحد من جهة ثانية، ويعطي غوذاً سيئاً للأمم الأخرى من جهة ثالثة، وسبب ذلك كله بروز الناحية العنصرية الفارسية في التعامل الإيراني.

أهل السنة:

يدين معظم الإيرانيين بالإسلام، ويتبغ أغلبية كبيرة من السكان المذهب الشيعي الجعفري المعروف أيضاً بالمذهب الإمامي أو الإثنى عشرى. ويأتي في المرتبة الثانية المذهب السنى. ثم ديانات أخرى مثل البهائية واليهودية والزردشتية والمسيحية^(١).

تارياً كان أهل السنة (الشافعية والحنفية) الأكثرية في إيران^(٢). وكان الشيعة أقلية، محصورة في بعض المدن الإيرانية، مثل قم، وقاشان، ونيسابور، ولما وصل الشاه إسماعيل الصفوي إلى الحكم سنة ٩٠٧ هـ أجبر أهل السنة على التشيع حين خَيرُهم بينه، وبين الموت. يقول الباحث العراقي د. علي الوردي متحدثاً عن حكم الصفويين لإيران والعراق: "يكفي أن نذكر هنا أن هذا الرجل (الشاه إسماعيل الصفوي) عمد إلى فرض التشيع على الإيرانيين بالقوة، وجعل شعاره سب الخلفاء الثلاثة. وكان شديد الحماس في ذلك سفاكاً لا يتزدد أن يأمر بذبح كل من يخالف أمره أو لا يحيط به. قبل إن عدد قتلاه ناف على ألف ألف نفس"^(٣) أي مليون سنى. وانتشر المذهب الشيعي بالتدرج في وسط إيران بينما بقي أهل السنة في الأطراف.

(١) سني نيوز : د. يحيى داود عباس - أستاذ اللغة الفارسية بجامعة الأزهر

(٢) العراق .. سياقات الوحدة والانقسام، تأليف: بشير موسى نافع، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦ .

(٣) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، د. علي الوردي، ج١، ص٤٣ .

تضارب المعلومات بشأن الحجم الحقيقي للسنة في إيران : فالإحصاءات الشبه الرسمية لحكومة إيران تقول إنهم يشكلون ١٠٪ من السكان. إلا أن بعض مصادر السنة تؤكد أنهم يشكلون ٣٠٪، وهو يوافق -كما يقولون- الإحصائية القديمة التي أجريت أثناء حكم الشاه. ومصادر مستقلة تقول أن السنة يشكلون من ١٥ إلى ٢٠٪ من سكان إيران، وإذا اعتمدنا النسبة الأخيرة يكون عدد أهل السنة يقارب ٦ مليون.

حين اندلعت الثورة المليونية في إيران عام ١٩٧٩ م شارك أبناء أهل السنة بكل أطيافهم في تلك الثورة، و كان علماء و شباب أهل السنة في مقدمة المتظاهرين و قدّموا مئات الأرواح في سبيل نيل الحرية و الخلاص من الظلم و الاستبداد و إقامة الجمهورية الإسلامية. لكن بعد انتصار الثورة و سقوط نظام الشاه بأشهر قليلة سيطر الخميني وأتباعه على الحكم، و حولوا آمال الشعب في إقامة جمهورية إسلامية إلى إقامة جمهورية طائفية شيعية ضيقة، و استعملوا السلطة لقمع الأقليات المذهبية و القومية و خاصة الشعب الكردي المسلم. واستفادوا من جميع الوسائل المتاحة لهم لضرب أهل السنة و تضييقهم و تهميشهم من المشاركة في الحياة السياسية و المساهمة في إدارة البلاد وهذه بعض الحقائق التي تدل على ذلك:

١. لم ينصب سني واحد في ما يسمى مجلس صيانة الدستور الذي يتكون من ستة حقوقين وستة مجتهدين مهمتهم المصادقة على القوانين التي يقرها البرلمان.

كما يخلو مجلس الخبراء الذي يتولى مهام تنصيب وعزل مرشد الثورة من سني واحد. ولا يوجد من بين ممثلي مرشد الثورة في المحافظات والأقاليم سني واحد حتى في المناطق ذات الأغلبية السننية فإن ممثلي المرشد من رجال الدين الشيعة.

٢. منع أئمة و علماء أهل السنة من إلقاء الدروس و الخطب في المدارس و المساجد و الجامعات و لا سيما إلقاء الدروس العقائدية، وإذا حدث فيجب أن يكون بأمر من ”وزارة الإرشاد الإسلامي“ وتحت مراقبة وزارة الأمن والاستخبارات و يجب أن لا يخرج الإمام عن الحدود المقررة له و إذا خرج فيتهمونه بالوهابية! أو ما شابه

ذلك، بينما لأنهم ودعاتهم الحرية المطلقة في بيان مذهبهم بل التعدى على عقيدة أهل السنة وسب الصحابة الكرام.

٣. إن أهل السنة في إيران محرومون من بناء المساجد والmarkets والمدارس في المناطق ذات الأكثريّة الشيعيّة. فمثلاً: يعيش في طهران حوالي مليون شخص من أهل السنة ولكن ليس لديهم أي مسجد أو مركز يصلون أو يجتمعون فيه، بينما توجد كنائس للنصارى واليهود ومعابد للمجوس. كل ذلك تحت ذريعة الحفاظ على وحدة المسلمين "السنة والشيعة" وتجنب التفرقة بينهم في حين للشيعة مساجد وحسينيات ومراكز في المناطق ذات الأكثريّة السنّيّة. ويجب أن نشير إلى أن هناك مدنًا أخرى كبيرة ليس فيها أي مسجد لأهل السنة مثل مدن: أصفهان، يزد، شيراز، ساوة، كرمان الخ....

٤. قتل واغتيال واعتقال وسجن عدد كبير جداً من الشيوخ الأفاضل والعلماء البارزين وطلبة العلم والشباب المخلصين للالتزام دون أي ذنب أو ارتكاب أية جريمة فقط، لأنهم من أهل السنة متمسكون بعقيدتهم الإسلامية ويدافعون عن الحق ويطالبون بحقوقهم الشرعية من مختلف المناطق الكردية والأهوازية والبلوشية. منهم: المشايخ عبد الله قهستانی، عبدالعزيز سليمی، أحمد رحیمی، ابراهیم دامنی الخ...

الخلاصة: إن قيادة إيران بعد ثورة الخميني، لم تستفد من التنوع العرقي والديني الذي تملكه إيران لأنها واجهت الأعراق والأجناس بالعصبية الفارسية، وواجهت أهل السنة الذين يجب أن يكونوا رديفاً لها في مشروعها الإسلامي بالإصرار على إبراز مذهبها الشيعي من جهة، وترسيخ لونها الطائفي من جهة ثانية، وقمع أهل السنة دون هؤادة من جهة ثالثة.

ثانياً: المركبات الاجتماعية في المشروع الإيراني:

ومن المعلوم أن شاه إيران السابق كان يقود بلده في اتجاه التغريب، وكان هناك فساد منتشر، وجاءت الثورة الإسلامية بقيادة الخميني من أجل تحقيق أهداف إسلامية سامية، مثل زيادة التطهير والعفاف في المجتمع، وزيادة الأمان والأمان، وإنهاء الظلم

وإقامة المساواة، وإزالة الفقر وإقامة العدالة في توزيع الثروة، والقضاء على الإدمان والمخدرات، وإنهاء الموبقات والدعارة الخ..... فهل تحققت كل هذه الأهداف؟

ماذا نجد في واقع إيران بعد ثلاثين سنة من الثورة؟

نجد أن المشاكل ازدادت بدلًا من أن تقل، فأول مشكلة تواجه إيران هي الإدمان على المخدرات، فيقدر الباحثون أن عدد المدمنين في إيران ٥ ، ٥ مليون مدمn، ولو اعتبرنا أن عدد أفراد الأسرة بمعدل وسطي هو خمسة أشخاص فمعنى ذلك أن هناك ١٢ ، ٥ مليون شخص مشغولين ومعطلين مرتبطين بهذا المدمن ومشاكله.

وطبقاً لتقرير المخدرات العالمي الذي أصدرته الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ عن مدمnي الأفيون في العالم، توجد في إيران أعلى نسبة من المدمنين في العالم، إذ أن ٢ ، ٥٪ من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة مدمنون على نوع من المخدرات، وإلى جانب إيران توجد دولتان في العالم تتعدى نسبة المدمنين فيها ٢٪ وهي موريشيوس وقرغيزستان^(١).

وقد أفادت برقيات دبلوماسية عبر موقع ويكيликس أن إيران تعتبر من أكبر مهربي المخدرات في العالم. وقد أكد وزير خارجية أذربيجان أن عمليات التهريب بين أيدي أجهزة الأمن الإيرانية وأنه عندما تعتقل السلطات الأذرية مهربي إيرانيين وترحلهم إلى بلادهم كي يقضوا فيها أحكاماً بالسجن، يطلق سراحهم بسرعة^(٢).

أما بالنسبة لقضية الدعارة، فقد ذكر راديو أوروبا الحرة^(٣) استناداً إلى الرقم الرسمي هناك ٣٠٠ ألف امرأة من اللواتي يعملن كمومسات في إيران وطبقاً للصحف، العدد يرتفع بثبات، وقال رسول نفسيي، عالم الاجتماع وعميد كلية الدراسات في جامعة "سترايير" واشنطن DC,RFE/RL لخدمة الفارسية أن سبب زيادة الدعارة الآن: ضعف الاقتصاد، وارتفاع معدل الطلاق، واستغلال الفتيات اللاتي فرن من الأسر الفقيرة ولكن ليس لديهم وسيلة للعيش بشكل مستقل.

(١) جريدة الشرق الأوسط، ٢٤-٩-٢٠٠٥ .٩٧٩٧ العدد .

(٢) موقع بي بي سي أونلاين، ٧-٧-٢٠٠٠ .

(٣) راديو أوروبا الحرة، بواسطة آرام جورجن وشارلس ركتنجل في ٧-٨-٢٠٠٢ .

وتشير الدراسات إلى أن الدعارة بعد أن كانت منتشرة بين الفئة العزباء أصبحت منتشرة بين المتزوجات، كما أن سن البدء بالدعارة انخفض ليصل إلى ١٥ عاماً في حين كان السن في العشرين سنة الأولى من الثورة ٣٠ سنة فوق، وكشفت الدراسات أن الدعارة كانت في السابق لسد احتياجات أساسية للمرأة في حين أصبحت اليوم لسد احتياجات ثانوية، وتذهب دراسات إلى أبعد من ذلك وتقول أن السن انخفض إلى (٨-١٠) سنوات، وهو ما أثار ردود فعل غاضبة في مجلس الشورى.

وقد أقر تقرير إيراني نشر لأول مرة عام ٢٠٠٠ بوجود ظواهر الدعارة وتعاطي المخدرات وأنها في ازدياد بين شباب إيران، وقد كتب التقرير محمد علي زام رئيس الشئون الثقافية والفنية في طهران، وهو يعد شخصية ذات نفوذ، وقد وجد التقرير زيادة حادة في المشكلات بين عامي ١٩٩٨-١٩٩٩، أما بالنسبة للصلة فقد ذكر التقرير أن ٧٥٪ من عدد السكان، ونحو ٨٦٪ من الطلاب الشباب لا يؤدون الصلوات^(١).

هناك أرقام تتحدث عن عشرة ملايين إلى ١٥ مليون فقير في إيران^(٢)، وقد تحدث عن اتساع رقعة الفقر في إيران عالم الاجتماع والاقتصاد الدكتور محمد جواد زاهدي الذي نشر بحثاً موسعاً حذر فيه من "تسونامي فقر"^(٣) يهدد الجمهورية الإسلامية، وعلل ذلك بغياب المساواة والفساد الإداري وارتفاع التضخم إضافة إلى ضعف القطاع الخاص وشيوخ الفساد الأخلاقي والاقتصادي وساهم غياب مظلة الرعاية الاجتماعية في جر الطبقتين الدنيا والمتوسطة إلى حافة الفقر ولا شك أن الفقر سبب في عدد من المشكلات الاجتماعية الأخرى كالإدمان والإجرام والدعارة، وبناء

(١) سوريا الوعد، وثائق ويكيبيكس، ٢٠١١-١-٢٢.

(٢) يرى علي عسكري المعاون الاقتصادي للرئيس الإيراني محمود أحمدی نجاد أن غياب العدالة هو واحد من أهم أسباب هذه المشكلة، وذكر عسكري خلال جلسة مستديرة عقدتها التشكيلات الطلابية في شهر مايو ٢٠٠٨ أن ٢٠٪ من الإيرانيين تحت خط الفقر أي ما يصل إلى ١٥ مليون شخص.

(٣) محمد جواد زاهدي، "تسونامي الفقر وإضعاف التنمية"، الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٨-٤-٢.

على مؤشرات معتمدة للكسب والعمل من قبل البنك الدولي لعام ٢٠١٠ احتلت إيران المرتبة ١٣٧ من بين ١٨٧ دولة.

وتأتي مشكلة سكان العشوائيات في إيران كإحدى المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الإيراني، ويقدر سكان العشوائيات بخمسة ملايين نسمة، وتقدرها دراسات أخرى بعشرين مليوناً، ولا شك بأن وجود مثل هذه العشوائيات سيكون مرتعاً لتفريح الجريمة، وتشير دراسة أجريت على هذه الفئة في المناطق القريبة من طهران إلى أن ٥٩٪ منهم من مرتكبي الجرائم.

شعرت إيران في منتصف عام ٢٠١٠ أن التعليم في خطر وجاء هذا الشعور بعد أن أحست القيادات بفشل حكومات الثورة المتعاقبة في ترسیخ المبادئ الثقافية للثورة الإسلامية، لذلك أعلنت الحكومة الإيرانية عن "الوثيقة الوطنية للتربية والتعليم" من أجل أسلامة التعليم، واستغرق تدوين الوثيقة خمس سنوات، وقد أعلن عنها الرئيس الإيراني محمود أحمدی نجاد.

ليس من شك بأن الطهر والعفاف والاستقامة والفضيلة وزوال الفقر، وقيام العدالة والمساواة الخ...، هي صفات يتوقع أن يتصرف بها أي مجتمع يطبق الإسلام، ويجعل الشريعة الإسلامية مرجعية له، بعد أن كان يرسف في منهجية مخالفة للإسلام، أو على الأقل تتوقع أن تقدم وتزداد مساحة الطهر والعفاف والاستقامة والفضيلة فيه، وأن يزداد عدد الأغنياء والمكتفين ويقل الفقراء، وأن تقوم المساواة في المجتمع، وأن يصل كل مظلوم إلى حقه. هذا ما نتوقعه من المجتمع والدولة التي تطبق شريعة الله، لكننا كما لاحظنا لم يحدث هذا في إيران بعد قيام الجمهورية الإسلامية! فما السبب؟ إذا أردنا أن نعرف، فعلينا أن نبحث عن ذلك السبب في داخل المذهب الشيعي ذي التكوين الخاص، وأنا أرجح أن السبب يعود في رأيي إلى عاملين: الأول: هو طبقة الملاي، والثاني: هو مفهوم الولاية عند الشيعة وسنلقي الضوء على هذين العاملين، ونبين دورهما في إنتاج الفساد والرذيلة.

الأول: طبقة الملالي:

من الواضح أن إحدى مخالفات الإسلام للديانات التي سبقته وبشكل أخص المسيحية، هو إلغاء طبقة رجال الدين، وعدم وجودها في الإسلام.

فالمسيحية أقرت بوجود كنيسة ترعى أمور الدين، وأوجدت طبقة رجال الدين ترعى الكنيسة وتقوم بدور الواسطة بين المسيحي والله، ولا شك أن هذه الطبقة الكهنوتية التي كانت تعطي المغفرة للمسيحي وتحتكر فهم الدين، وتوزع النار على العاصين، وتعطي مساحات من الجنة لمن يدفع لها أموالاً أكثر الخ... ، ليس من شك بأن هذه الطبقة من رجال الدين كانت إحدى عوامل الفساد في المجتمع الأوروبي، والتي قامت عليها ثورة مارتن لوثر في ألمانيا، والتي أنشأت المسيحية البروتستانتية في مطلع القرن السادس عشر، ثم ثارت عليها مرة ثانية في نهاية القرن الثامن عشر في الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ م، وأنهت تحالف الإقطاع مع رجال الكنيسة، وبدأت العصور الحديثة.

لقد ألغى الإسلام طبقة رجال الدين، واعتبر أن العلاقة بين العبد وربه يجب أن تتم بغير واسطة لذلك أدان القرآن الكريم المشركين الذين اخندوا بعض الأصنام واسطة إلى الله فقال تعالى: ﴿أَلَا يَأْتِي الَّذِينَ الْخَالُصُونَ وَالَّذِينَ كَانُوا مِنْ دُونِهِ أُولَئِكَ أَءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقْرِبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ (الزمر، ٣) وطلب القرآن الكريم من المسلم أن يدعو الله فقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لِكُوَنَ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدُ خُلُونَ جَهَنَّمَ دَاهِرِينَ﴾ (غافر ، ٦٠) ﴿٦٠﴾

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي فَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلَيَسْتَجِبُوا لِي وَلَيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشَدُونَ﴾ (البقرة ، ١٨٦) ﴿١٨٦﴾

وقد أشار بعض المفسرين إلى أنه ورد في القرآن الكريم بعد كلمة السؤال في معظم الآيات ﴿قُل﴾ من مثل ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيطِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ الخ... ، لكنه لم يرد في الآية السابقة التي يقول تعالى فيها ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِ﴾ فحذف

كلمة قل، بل أعطى الجواب مباشرة فقال تعالى ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَاهُنَّ﴾ ليلغي أي احتمال للواسطة بين العبد وبين الله.

إن اعتبار المسلم مسؤولاً عن نفسه، وأنه مسؤول عن أعماله، وذلك انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ (الإسراء ، ١٤) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْزُرْ وَازْرَةٌ وَرَأْخَرَةٌ﴾ (ال Zimmerman ، ٧) وأن عليه أن يظهر نفسه، ويوجه قلبه إلى الله، ثم أنه لا واسطة بينه وبين الله، وأن الله قريب منه يسمع نداءه، ويرى ضعفه ويلبي حاجته، إن هذه المعطيات تولد حيوية وفاعلية نفسية عند الإنسان لا تولد عندما يرکن إلى أن هناك من ينوب عنه، ويؤدي دوراً عنه.

من الجدير بالذكر أن المذهب الشيعي يشترط على كل شيعي أن يرتبط بمرجعية شيعية معاصرة له، وأن يتلزم اتباعه، وأن يدفع له "خمس أمواله"، وأن يتبعه في عباداته، وأن يستفتنه في حال طلب الفتوى، وأن ينحه ولاءه، وبهذا أصبحت طبقة الملاالي في المذهب الشيعي إلى حد ما، تقابل طبقة رجال الدين في الكنيسة المسيحية، وهي سبب رئيسي في انتشار الفساد والرذيلة في المجتمع الإيراني، وبخاصة أنها طبقة غنية بسبب "الخمس" الذي تأخذه من أتباعها كما ذكرنا، وقد لجأت الحكومة إلى التستر على فضائح رجال الدين، فهي تمنع نشر ما يتعلق بهم، وقد فعلت ذلك منذ بداية الثورة عندما بدأت تنتشر فضائح صادق خلخالي أحد قيادات الثورة عام ١٩٧٩.

إن وجود رجل دين على رأس السلسلة الدينية التي ارتبط بها الشيعي ولدت أثرين سلبيين:

الأول: على الشيعي نفسه إذ قلللت فاعليته النفسية لأنه يرکن إلى هذا الملاالي الشيخ في بعض الأمور.

الثاني: على المجتمع، إذ تتبع هذه الطبقة فساداً، وهذا ما ثبت في الوقت الحاضر وعلى مدار التاريخ في المجتمعات السابقة، فقد نقلت التقارير والدراسات والصحف

والمحلات كثيراً من فساد طبقة رجال الدين في إيران لا يتسع المقام لذكرها وإحصائهما.

الثاني: مفهوم الولاية:

لقد أقام الإسلام كيانه على جناحين هما: العقل والنقل، وعندما يستوي الجناحان تطير الأمة وتحلق، وتبدع، وعندما يحدث خلل في أحد الجناحين تهبط وتعثر.

ونحن نعتقد أن الوحي قد انتهى بوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأنه بقي علينا إعمال العقل في تطبيق الشريعة، والاجتهاد في إنزال الأوامر والنواهي التي أمرنا بها الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم - على أرض الواقع بواسطة عقولنا، ولكن الشيعة يعتقدون بأن الوحي لم ينقطع، بل هناك اثنا عشر إماماً بعد الرسول - صلى الله عليه وسلم - كانوا يتلقون وحياً عن طريق الإلهام، وأن أقوالهم بمنزلة الوحي الذي هو استكمال للشريعة التي جاء بها محمد صلى الله عليه وسلم، ليس هذا فحسب بل هناك مهدي متظر، وهو الآن موجود حي يرزق، وهو يظهر لبعض الناس، يعلمهم ويصوّب لهم آراءهم، ويصحح لهم فتاويمهم.....، ليس من شك بأن مثل هذا الاعتقاد يرفع أقوالاً بشرية إلى درجة التقديس، ويفتح مجالاً للأوهام والخرز عبادات والتبدل والخرافات الخ....

إن مفهوم «الولاية» جزء من «العرفان الشيعي»، وقد ذكر الدكتور محمد عابد الجابري^(١) في دراسته عن «العقل العربي» أن العرفان الشيعي متأثر «بالموروث المهرميسي»، وهو قد التقى في ذلك مع هنري كوربان في كتابه عن «تاريخ الفلسفة الإسلامية» الذي قال فيه عن الشيعة «أنهم أول من تهرمس في الإسلام» ومن المعلوم أن «العرفان» بشكل عام يعتبر أن المعرفة تأتي عن طريق «الكشف» وليس عن طريق

(١) انظر الجزء الثاني من كتاب «العقل العربي»، وهو يحمل عنوان «بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية»، د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السادسة (ص ٣١٧-٣٣١).

«العقل» وهذا ما يفتح المجال لعالم الخرافات والخزعبلات والأوهام ويزيد من حجم اللامعقول ويضعف التعامل العقلي مع الأمور والمشكلات.

لقد جلب «مفهوم الولاية» للطائفة الشيعية الخرافين في مجال النقل والعقل: فهو في مجال النقل أضاف أقوالاً بشرية للأئمة الإثني عشر تحتمل الخطأ والصواب وهم اعتبروها وحيناً غير قابل للخطأ، وهذا الانحراف الأول، وفي مجال العقل فإنه جرى تضخيم اللامعقول في المذهب الشيعي نتيجة ارتباط «مفهوم الولاية» بالعرفان المهرمي وهذا الانحراف الثاني.

من الواضح –الآن– أن صورة إيران الاجتماعية ليست صورة وردبة، فالثورة الإسلامية لم تقض على الدعاارة والمخدرات والإدمان والفساد والتحلل الأسري وجرائم القتل التي ورثتها عن حكومة الشاه السابقة بل ازدادت الأرقام، وازدادت المشاكل الاجتماعية استفحلاً وهذا دعانا للبحث عن الأسباب في داخل المذهب الشيعي فوجدنا أنها تعود إلى عاملين: طبقة الملالي من جهة، ومفهوم الولاية من جهة ثانية.

ثالثاً: المركبات الثقافية في المشروع الإيراني:

ليس من شك بأن الأمة الإسلامية أمة واحدة، ولعب العامل الثقافي دوراً رئيسياً في إظهار وحدتها بعد أن ضعفت العوامل الأخرى وبخاصة العامل السياسي إثر سقوط الخلافة، وإلغاء رمزية الخلافة العثمانية عام ١٩٢٦ م في إقامة وحدة المسلمين.

وقد وصف القرآن الكريم الأمة الإسلامية بأنها واحدة مرتين فقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتَكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنَّ رَبَّكُمْ فَاعْبُدُونَ﴾ (الأنبياء، ٩٢) وقال تعالى أيضاً: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتَكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنَّ رَبَّكُمْ فَالْغَنَوْنَ﴾ (المؤمنون، ٥٢) وقد وعى الصحابة أهمية عامل الوحدة في تحقيق استمرارية وجود الأمة الإسلامية لذلك كانت إشارة عمر بن الخطاب رضي الله عنه على أبي بكر الصديق رضي الله عنه بجمع القرآن الكريم بين دفتري مصحف واحد بعد أن فقدت الأمة عدداً من القراء في المعارك مع المرتدين، فاستجاب أبو بكر الصديق رضي الله عنه لاقتراح عمر رضي الله عنه،

وشكل لجنة جمعت المصحف، ثم نسخ عثمان رضي الله عنه عدة نسخ من المصحف، فأرسل نسخة إلى كل من الشام والكوفة ومصر، ثم كان الاهتمام بتنقية كلمات المصحف وتشكيله من أجل ضبط قراءته، وقد استهدفت هذه الجهود الحفاظة على النص القرآني كما أنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم.

ثم قامت جهود أخرى من أجل ضبط المعنى، فتولدت علوم متعددة من أجل المساعدة في ضبط المعنى منها: علوم المكي والمدني، وعلوم القرآن، والتفسير، النحو والصرف، ومعاجم اللغة..... ثم قامت جهود من أجل ضبط أحاديث وأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم فتولدت علوم الحديث ومصطلحه، وتم تدوين كتب الصحاح والمسانيد والمعاجم الخ.... هذا استعراض سريع لبعض الجهود التي قامت بها الأمة من أجل خدمة القرآن والسنة اللذين هما عماد الوحدة الثقافية.

وقد قامت عشرات الدول على مدار التاريخ الإسلامي وسقطت من أمثال: دولة الأمويين والسلجوقيين والزنكيين والأيوبيين والطولونيين والإخشidiين والمرابطين والموحدين الخ... ، وقامت صراعات متعددة بين هذه الدول، لكن الأمة بقيت موحدة، لأنها ذات ثقافة واحدة، ذات لغة واحدة، ذات تاريخ واحد الخ.... وكان العلماء هم الذين يرعون هذه الوحدة ويقودونها.

ولقد تعرضت هذه الوحدة الثقافية لمحاولات التفتيت في العصر الحاضر، بعد سقوط الخلافة العثمانية عام ١٩٢٦ فقد اتّهمت اللغة العربية – وهي من أهم عوامل الوحدة الثقافية – بأنها لغة لا تناسب العصر، وأنها صعبه الإملاء والنحو، لذلك دعا بعض الكتاب إلى الكتابة باللغة العامية وعلى رأسهم سلامة موسى في مصر، كما دعا بعضهم إلى استبدال الحرف اللاتيني بالحرف العربي كما فعل سعيد عقل وأصدر ديواناً شعرياً بالحرف اللاتيني سماه ديوان (يارا).... وغير ذلك كثير.

كما اتهمت الحضارة الإسلامية بأنها حضارة نقل لا إبداع فيها وبأن دور المسلمين الحضاري كان نقل علوم اليونان إلى الغرب، ولا شك أن هذا القول فيه ظلم كبير لحضارتنا التي أضافت وطورت وأبدعت في كل مجالات الطب والفلك والرياضيات والفيزياء والكيمياء الخ.... كما شكل بعض الباحثين بمصداقية القرآن

الكريم ومنهم طه حسين الذي ذكر في كتاب «في الشعر الجاهلي» فقال: «للتوراة أن يحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضاً ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن، لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي، فضلاً عن إثبات هذه القصة التي تحدثنا بهجرة إسماعيل بن إبراهيم إلى مكة^(١).

وشكك باحثون آخرون بالسنة النبوية وبأن الأحاديث النبوية وضعت من أجل مصلحة الفرق واتهم آخرون تارixinنا بأنه تاريخ استبداد الخ....

هذا ما حدث بين الحربتين العالميتين، لكن موجة جديدة جاءت بعد الحرب العالمية الثانية تحمل صبغة «اشتراكية شيوعية» كانت أشد عداء لعامل الوحدة الثقافية، فقامت دول وأحزاب ذات نظام اشتراكي شيوعي في سوريا ومصر والعراق والجزائر وليبيا والسودان والصومال الخ... ، تعتبر الدين عامل تأخر وانحطاط، لذلك يجب استئصاله من حياة الأمة، وأن كل الغيوب التي يتحدث عنها الدين من جنة ونار هي أفيون للشعوب يستعملها الأغنياء من أجل استغلال الفقراء، وأن المتدينين رجعيون مرتبطون بالرأسمالية لذلك يجب استئصالهم.

وبالفعل نشرت الأنظمة العربية هذه الثقافة المعادية للدين في مختلف أجهزتها الإعلامية، وبرا مجها الدراسية، ومارست العنف والاضطهاد نحو المتدينين، وسجنت الكثير منهم، وطاردت بعضهم الآخر.....، لكنها خسرت هذه المعركة في النهاية، لأن الدين الذي حاربته وهو الدين الإسلامي ليس كالدين المسيحي، فهو ليس دين خرافية وخزعبلات وأوهام الخ...، بل هو دين عقل وعلم، لذلك كانت الصحوة الإسلامية التي بدأت بعد نكسة عام ١٩٦٧، وعاد الدين ليأخذ وضعه في حياة الناس، فعادت النساء المسلمات للحجاب، وامتلأت المساجد، ونشأت البنوك الإسلامية، وراج الكتاب الإسلامي، ونشطت الجمعيات الخيرية الإسلامية في كل أصقاع الدنيا الخ...

(١) في الشعر الجاهلي، طه حسين، ص ٢٦

لكتنا فوجئنا بموجة جديدة من محاولة تفتيت الوحدة الثقافية بدأت من دولة إيران التي حكمها الخميني بعد ثورة ١٩٧٩ التي أسقط فيها حكم الشاه، ليعتلي الحكم في ١١-٢-١٩٧٩ ومن المؤسف أن قيادة الثورة أصرت أن تضع في الدستور الذي وضعه بعد قيام الثورة مادة تعتبر أن المذهب الجعفري هو المذهب الرسمي لإيران إلى الأبد، وقد جاءت المادة لثانية عشرة كما يلي: «الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب الجعفري الإثنا عشري يبقى إلى الأبد المذهب الرسمي لإيران وغير قابل للتغيير»^(١) وقد حاولت بعض القيادات الإسلامية مع الخميني وغيره من أجل ألا تكون هذه المادة بتلك الصيغة لأجل إبعاد الصبغة الطائفية عن إيران، لكنها أصرت على ذلك، مما يدل على تصميم الخميني ومن حوله على البعد الطائفي.

من الواضح أن المذهب الجعفري يقوم على قواعد وأصول وفقه مختلف عن مذهب أهل السنة والجماعة، إن لم يتناقض في بعض الجوانب، ونحن سنوضح الجوانب الثقافية التي يقوم عليها والتي تتناقض مع الجوانب الثقافية لأهل السنة.

الأصول التي قامت عليها فرقـة الشـيعة:

١- في مجال السياسة:

اعتبر أهل السنة أنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم ترك اختيار الإمام للMuslimين، لذلك اجتمع المسلمين بعد وفاته في سقيفة بني ساعدة واختاروا أباً بكر رضي الله عنه، لكنَّ الشيعة ترى أنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم نصَّ على إمامية علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ويَرُوون في ذلك عدَّة أحاديث أبرزها حديث خمirs الذي قال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْهِ مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَالَّذِي مِنْ وَالَّذِي عَادَهُ وَأَنْصَرَهُ وَأَخْذَلَهُ مَنْ خَذَلَهُ وَأَدْرَى الْحَقَّ حَيْثُ دَارَ، أَلَا هَلْ بَلَّغَتْ؟»^(٢) قالها ثلاثة حسب الرواية.

(١) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع دليل وفهارس وضعها علي أنصاريان ص (٤٣-٤٤) دمشق ١٩٨٥

(٢) صحَّح الشيخ ناصر الدين الألباني الجزء الأول فقط من الحديث «من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم والمن والاه وعاد من عاده» في السلسلة الصحيحة (٤/٣٣٠) حديث رقم (١٧٥٠).

وَتُنْظَرُ فِرْقَةُ الشِّيَعَةِ لِقَضِيَّةِ الْإِمَامَةِ فَتَقُولُ: «لَيْسَ الْإِمَامَةُ قَضِيَّةً مَصْلَحَةٍ ثُنَاطِ باخْتِيَارِ الْعَامَةِ وَيَنْتَصِبُ إِلَيْهِمْ بِتَنْصِيبِهِمْ، بَلْ هِيَ قَضِيَّةً أَصْوَلِيَّةٍ وَهِيَ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الدِّينِ لَا يَجُوزُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِغْفَالُهُ وَإِهْمَالُهُ وَتَفْوِيهِ إِلَيْهِ الْعَامَةِ وَإِرْسَالِهِ». وَيَجْمَعُ الشِّيَعَةُ القَوْلُ بِوجُوبِ التَّعْيِنِ وَالتَّنْصِيصِ وَثَبَوتِ عَصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَئِمَّةِ وَجُوبِهَا عَنِ الْكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ، وَمَا كَانَ فِي الدِّينِ إِلَّا مِمْرَأَةً أَمْرَ أَهْمَمُ مِنْ إِلَيْهِ حَتَّى تَكُونَ مَفَارِقَةُ الدِّينِ عَلَى فَرَاغِ قَلْبِهِ مِنْ أَمْرِ الْأَمَّةِ، وَإِنَّمَا بَعْثَةَ لِرْفَعِ الْخَلَافَ وَتَقْرِيرِ الْوَفَاقِ. فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْارِقَ الْأَمَّةَ وَيَتَرَكُهُمْ هَمْلًا يَرَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رَأِيًّا وَيَسْلُكُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ طَرِيقًا وَلَا يَوْقَعُ فِي ذَلِكَ غَيْرُهُ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَعِينَ شَخْصًا هُوَ الْمَرْجُوِعُ إِلَيْهِ وَيَنْصُّ عَلَى وَاحِدٍ هُوَ الْمَوْثُوقُ بِهِ وَالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ. وَقَدْ عَيِّنَ عَلَيْهِ فِي مَوَاضِعٍ تَعْرِيضاً وَفِي مَوَاضِعٍ تَصْرِيحاً»^(١).

-٢- في مجال أركان الدين:

اعتبرت الشيعة أن قضية الإمامة من أركان الدين بل أهمها، ويررون حديثاً يقول: «بُنَيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجَّ وَالْوَلَايَةِ» وَتَضِيفَ نَفْسُ الرَّوَايَةِ: «وَمَا تُؤْدِيُ بِشَيْءٍ مِثْلَ مَا نَوْدِي بِالْوَلَايَةِ»^(٢). وَيَرَوُونَ حَدِيثاً آخَرَ عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ يَقُولُ فِيهِ: «بُنَيَ الْإِسْلَامُ عَلَى سَبْعَ دُعَائِمٍ: الْوَلَايَةُ، وَالطَّهَارَةُ، وَالصَّلَاةُ، وَالزَّكَاةُ، وَالصَّوْمُ، وَالْحَجَّ، وَالْجَهَادِ»^(٣).

والولاية في التصور الشيعي سلطة «إلهية» خص الله بها الأنبياء والأولياء سواء بسواء. ذلك أن كل الفرق بين النبي والولي، حسب ما يررون عنه عن جعفر الصادق هو أن النبي يحل له من النساء أكثر من أربع بينما لا يحل ذلك للولي.

(١) الشهريستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ١٤٦.

(٢) ذكر هذا النص موسى الصدر في مقدمة كتاب هنري كوربان، تاريخ الفلسفة الإسلامية.

(٣) النعمان، تأويل الدعائم، ص ٥١.

- ٣ - في مجال التشريع والفقه :

تلقي فرقة الشيعة مع أهل السنة في القرآن الكريم^(١)، ولكنها تختلف معها بعد ذلك في بقية الأصول كالسنة والإجماع والقياس، والمصادر الأخرى كالاستحسان والمصالح المرسلة الخ...، فقد ألف هشام بن الحكم رسالة تحت عنوان «نقض رسالة الشافعي» فهم لا يأخذون بالقياس، ويستنكرون القياس ويشنّعون عليه فيقولون: «أول من قاس إبليس عندما قال: ﴿خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ ، أمّا بالنسبة لمصادر السنة الأخرى فإنّ الشيعة لا تعرّف بمراجع الحديث السنة كالبخاري ومسلم...، ولها مصادرها الحديثية كالكافى للكيليني، وهم يشترطون أن يكون الحديث مروياً عن واحد من أهل البيت، وهم يعتبرون روایات الأئمة الإثنى عشر في مرتبة الحديث الشريف، لأنّها تأتي إلهاماً من الله، وتأتي من معصومين، وهي تكمل ما بدأ الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويعتقد بعض الشيعة أن الإمام الثاني عشر الغائب يظهر في بعض الأحيان لأتباعه، وفيتي لهم في بعض القضايا والمعضلات، ويوجههم إلى الصواب في هذه الفتوى، فمن الطبيعي أن تختلف الأحكام الفقهية في مجالات الطهارة والصلوة والصيام والزكاة بين الشيعة والسنة الخ... نتيجة الاختلاف التي تستند إليها الأحكام الفقهية.

وأن المشكلة تبدأ مع إيران عندما تصر على نشر مذهبها الشيعي في البلاد العربية والإسلامية ذات المذهب السني، وهنا تبدأ عملية التصادم والتفتت للعامل الثقافي الذي هو العامل الأهم في المحافظة على وجود الأمة في الوقت الحاضر.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الحركات الإسلامية السنة، وكثيراً من علماء أهل السنة، وبعض المؤسسات العلمية السنية رحبّت بانقلاب الخميني ومدت يدها إلى قيادات إيران من أجل التعاون في مواجهة الأخطار التي تحيط بال المسلمين وبالذات الخطير الصهيوني والغربي.

(١) لكن هذا اللقاء في القرآن الكريم تعرض لطعون كثيرة من قبل الشيعة، فهناك كتب وروايات وشخصيات تتحدث عن أن هذا القرآن الكريم محرف، وأن عمر وأبا بكر رضي الله عنهمما حرفاه، وحذفوا منه كثيراً من الآيات، وأن القرآن الكريم الصحيح سيأتي مع المهدى عند ظهوره.

لكن القيادات السننية تفاجأت بإصرار قيادات إيران على نشر المذهب الشيعي في البلدان العربية والإسلامية ذات الأغلبية السننية من مثل: مصر والمغرب والجزائر وتونس وسوريا الخ....

وكان الشيخ يوسف القرضاوي أبرز المشايخ الذين مدوا يد التعاون لهم، وأعطى آراء معتدلة في مذهبهم، ووضع مثليين منهم في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ولم يسمع في البداية لبعض الآراء التي تتهمهم باستغلال الموقف الطيب، والعلاقة الطيبة من أهل السنة بالتجاه ترويج مذهبهم، وظن أن هؤلاء الناس الذين يحدثونه عن ذلك يبالغون، ثم تحقق من صحة دعواهم في مصر التي هي بلده، ومن هنا وجد أن هذا العمل ضار بالأمة، ويؤدي إلى الاختلاف والتفتت الثقافي، في حين أن اجتماعنا ولقاءنا في الأصل من أجل عكس ذلك، ومن هنا دعاهم إلى إيقاف الدعوة إلى التشيع في البلدان ذات الغالبية السننية، على أن لا يدعوا أهل السنة إلى التسنين في المناطق ذات الأغلبية الشيعية فرفضوا ذلك، ومن هنا غير الشيخ القرضاوي موقفه منهم. كذلك انقلب عليهم شيخ الأزهر أحمد الطيب عندما طلب من ملاليهم وقياداتهم الدينية أن يكتبوا كلمة وفتوى تحرم على أتباعهم سب الصحابة فرفضوا ذلك.

من الواقعتين السابقتين يتضح أن إيران مصراً على نشر مذهبها الشيعي في بلاد أهل السنة ب مختلف الوسائل، وهي عندما تفعل ذلك فإنما تقوم بأضخم عملية تفتت للعامل الثقافي في الأمة، وبذلك تتعري دعاوى إيران وحزب الله في لبنان إلى إقامة الوحدة الإسلامية، فهم يعملون على تدمير الوحدة الإسلامية وتفتت كيان الأمة عندما يصررون على نشر مذهبهم الشيعي في بلدان متمسكة بالمذهب السنني.

وقد اتبعت القيادات الإيرانية منذ عهد الخميني أسلوباً تدليسيّاً، فأظهرت حرصاً على القضية الفلسطينية من أجل أن تكسب قلوب المسلمين، وتستر عواطفهم نحوها، لكي يساعدها ذلك على نشر مذهبها وقد قال الخميني لبعض المحظيين به بعد وصوله إلى طهران عام ١٩٧٩: «لا قيمة لكل سياساتنا، إذا لم يكن لنا يد في القضية الفلسطينية»، وهم عملوا على ذلك منذ اللحظة الأولى لذلك أقامت إيران علاقات

مع كل المنظمات الفلسطينية، وفتحت لها أبوابها وأغدق الأموال من أجل تحقيق الهدف الذي وضعه الخميني.

لكن الله فضحها وأوضح زيف دعواها في الحرص على القضية الفلسطينية، وأوضح انحراف سياستها في موقفين:

الأول: تعاونها مع الاحتلال الأمريكي، في احتلال العراق، فمن يحرص على قضية فلسطين، لا يقبل بتفكيك الجيش العراقي الذي هو أساس الجبهة الشرقية في مواجهة إسرائيل، ولأن المستفيد الأول من احتلال أمريكا للعراق هو إسرائيل، وقد اتضحت ذلك في خطط المحافظين الجدد الذين هم صهابنة أكثر من صهابنة إسرائيل.

الثاني: تعاونها مع النظام السوري المجرم، ودعمها له بكل الوسائل المالية والعسكرية واللوجستية والسياسية الخ... ، وهو النظام العلماني الطائفي الذي يذبح المسلمين ويدمّر وجودهم، فأين حملة الرسالة الإسلامية كما يدعون!!! فكيف تستقيم هذه الدعوى؟!!!

في النهاية نقول: إن عامل الوحدة الثقافية عامل أساسي في بناء الأمة الإسلامية، وقد وعى الصحابة أهميته في تحقيق وحدة الأمة، فحرصوا على جمع آيات القرآن الكريم وعلى تشكيله وتنقيطه، وضبط نصه ثم ضبط معناه الخ.... وبعد أن سقطت الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤ بقي عامل الوحدة الثقافية هو الأهم في الدلالة على وجود الأمة، وقد تعرض هذا العامل لثلاث محاولات تفتتت في القرن الماضي:

الأولى: بين الحرين العالميين وكانت ذات توجهات ليبرالية رأسمالية.

الثانية: بعد الحرب العالمية الثانية وكانت ذات توجهات اشتراكية شيوعية، فحاولت اقتلاع الدين من كيان الأمة.

الثالثة: تقودها الآن إيران من خلال إصرارها على نشر المذهب الشيعي في مناطق أهل السنة، وتبارك -بكل أسف- هذا التفتت كل من أمريكا وإسرائيل.

الخلاصة:

إن إيران بلد ذو تركيبة ديمغرافية متنوعة الأعراق، لكنها لم تستفِد من هذا التنوع، بل اصطدمت مع الأعراق الأخرى بسبب ظهور النزعة الفارسية في تطبيقاتها. وكان يفترض أن تكون إيران بلداً مستقراً ينعم بالطهر والعفاف والفضيلة والمساواة والأمن والآمان الخ...، لكننا وجدناه يعاني من مشاكل كثيرة، فهناك: الإدمان والمخدرات والدعارة والفقر والعشوائيات والقتل والجرائم والتفكك الأسري الخ...، وبحثنا عن سبب ذلك من داخل المذهب الشيعي فوجدناه في أمرين: الأول: طبقة الملالي. الثاني: مفهوم الولاية.

ثم بينا أهمية عامل الوحدة الثقافية في بناء الأمة الإسلامية، وجدنا أن إيران تصر على نشر مذهبها الشيعي في مناطق أهل السنة، وهي عندما تصر على ذلك تقوم بتفتيت عامل الوحدة الثقافية الذي هو أهم عامل في إظهار فاعلية الأمة الإسلامية في هذه المرحلة وهي عندما تفعل ذلك تلتقي مع إسرائيل وأمريكا.

المرتكزات الاقتصادية للمشروع الإيراني

في المنطقتين العربية والإسلامية

د. عبد الحافظ الصاوي

**عضو في لجنة الاقتصاديات في حزب
الحرية والعدالة
(جمهورية مصر العربية)**

مقدمة

تفتقد المنطقتان العربية والإسلامية إلى مشروع تكاملٍ أو على الأقل تعاوني في الشأنين السياسي والاقتصادي. وأدى هذا الفراغ إلى سعي مشروعات أخرى لملء هذا الفراغ. ومن هنا وجدنا المشروع الإيراني يتحرك في هذه المساحة، ولا يواجه إلا جهوداً قُطرية، أو مشروعات بديلة، على رأسها في المنطقة العربية مشروع الأورومتوسطية، الذي يمثل دول الاتحاد الأوروبي. أو مشروع الشرق الأوسطية الذي يهدف إلى دمج اقتصاد الكيان الصهيوني في المنطقة. أما باقي الدول الإسلامية فلديها انتماءاتها الإقليمية بحكم الجوار الجغرافي، مثل الدول الإسلامية الآسيوية التي تتبع ل集團 الآسيان.

ويعتبر الاقتصاد الإيراني من الاقتصاديات النامية، ويلعب النفط فيه دوراً كبيراً، ويظهر ذلك من خلال سيطرة النفط على نسبة كبيرة من الصادرات الإيرانية. ومن هنا نجد أن الاقتصاد الإيراني لا يملك ميزة تنافسية بين الاقتصاديات العربية والإسلامية تمكنه من دور حاسم، يمكن له في أداءه الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، أو على الصعيد الإسلامي.

إلا أن المتأخر من بيانات يظهر أن هناك حالة من التوسيع في حركة التجارة الخارجية لإيران على صعيد الدول الإسلامية غير العربية، بشكل أكبر منه مع الدول الإسلامية العربية، باستثناء دولة الإمارات العربية التي تعد الشريك التجاري الأول لإيران من بين الدول العربية والإسلامية.

وفي إطار المواجهات المستمرة بين إيران من جهة وأمريكا والغرب من جهة أخرى، تجد إيران مندوحة في التوجه نحو الدول العربية والإسلامية، وبذلك يتحقق لها هدفان، الأول تخفيف حدة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من قبل أمريكا والغرب. والثاني التمكين لمشروعها الإقليمي في الشرق الأوسط.

وتهدف هذه الورقة إلى التعرف على مرتکزات المشروع الإيراني في المنطقتين العربية والإسلامية، وذلك من خلال التعرف على إمكانيات الاقتصاد الإيراني، وكذلك العلاقات الاقتصادية لإيران مع كل من الدول العربية، بوجه خاص، ومع الدول الإسلامية بوجه عام.

أولاً : الملامح العامة لأداء الاقتصاد الإيراني

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لإيران ٣٣١ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٠٩، ويلاحظ أن الناتج المحلي لإيران قد شهد زيادة ملحوظة مقارنة بما كان عليه عام ٢٠٠٦ حيث كان في حدود ٢٢٢ مليار دولار، أي أن قيمة الزيادة بلغت ١٠٩ مليار بين عامي المقارنة^(١). إلا أن معدل نمو الناتج قد شهد تراجعاً ملحوظاً خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، حيث كان ٣٪ و ١٪ على التوالي، مقارنة بمعدل نمو ٨٪ و ٧٪ في عام ٢٠٠٧. ويرجع ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الإيراني.

(١) قاعدة بيانات البنك الدولي،

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>

ويأتي قطاع الخدمات على رأس القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٧٪، تليه الصناعة بنسبة ٤٣٪، ثم الزراعة بواقع ٩٪.^(١) وقد يبدو من الوهلة الأولى أن قطاع الصناعة يمثل وزًا كبيراً في مكون الناتج المحلي لإيران، ولكن البيانات التفصيلية تشير إلى أن الصناعات التحويلية لا تتجاوز نسبة ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبباقي نسبة مساهمة قطاع الصناعة عبارة عن صناعات استخراجية، والتي يأتي النفط على رأسها. وبالتالي نجد أن القيمة المضافة لل الاقتصاد الإيراني من خلال مساهمة قطاع الصناعة متواضعة عند مقارنتها بدول إسلامية وعربية أخرى. ففي مصر تصل قيمة الصناعات التحويلية إلى ٦٦٪، وفي الأردن ١٨٪، وفي ماليزيا ٢٥٪، وفي إندونيسيا ٤٢٪، وتصل في تركمانستان ٨٪.^(٢)

ويصل عدد سكان إيران نحو ٧٥ مليون نسمة حسب بيانات عام ٢٠١٠^(٣)، وبلغت نسبة الأمية بين سكان إيران البالغين ١٨٪، أما البطالة فقد بلغ معدتها ٢١٣٪ في عام ٢٠١٠. وقد بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي ٤٥٠٠ دولار في عام ٢٠٠٩، وبما يزيد عن معدل عام ٢٠٠٦ بنحو ٢٠٠٦ دولار. إلا أن معدل التضخم يصل إلى ١٠٪ في عام ٢٠١٠، بعد أن وصل إلى ٢٥٪ في عام ٢٠٠٨.

وعلى صعيد الصادرات السلعية لإيران نجد أن عام ٢٠٠٨ يعد من أفضل المعدلات حيث وصلت الصادرات السلعية فيه إلى ١١٦,٩ مليار دولار، ثم تراجعت الصادرات السلعية إلى ٧١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، ولم يكن أداء الواردات السلعية لإيران بعيد عن أداء الصادرات السلعية فقد وصلت الواردات في عام ٢٠٠٨ نحو ١٧٠ مليار دولار، ثم تراجعت إلى ٦٠,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩.

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠١١، ص ١١٦.

(٢) منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠١٠، ص ٧٣.

ويمثل البترول النسبة الأكبر في الصادرات الإيرانية حيث وصل لـ ٨٠٪ من حجم الصادرات في عام ٢٠١٠ / ٢٠٠٩، كما تعد إيران الدولة الثانية في منظمة الأوبك بعد السعودية من حيث حجم إنتاج البترول. أما الواردات فتأتي العدد والآلات ووسائل الانتقال على رأس قائمة الواردات الإيرانية بنحو ١٦,٤ مليار دولار، ثم الحديد والفولاذ بنحو ٨,٨ مليار دولار، ثم مشتقات البترول بنحو ٤ مليار دولار.

ومن الملاحظات الإيجابية تراجع الدين العام الخارجي لإيران حيث وصل إلى ٤,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، بعد أن كان ١٩,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ وكذلك يتميز الوضع الاقتصادي في إيران بوجود معدلات جيدة على صعيد المدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث تصل إلى نحو ٣٨٪.

ويعكس الأداء السياحي لإيران حالة التوتر السياسي الإقليمي والدولي التي تعيشها منذ سنوات، فحسب البيانات الخاصة بالفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨، تبين أن أفضل عائد سياحي تحصلت عليه إيران خلال هذه الفترة، كان في عام ٢٠٠٨ بنحو ١,٩ مليار دولار. وأن أفضل الأعوام من حيث عدد السائحين كان في عام ٢٠٠٦ حيث وصل عدد السائحين إلى ٧,٧ مليون سائح^(١).

ويكن رصد بعض المؤشرات الدالة على أثر انغلاق الاقتصاد الإيراني وتأثير العقوبات المفروضة عليه من قبل أمريكا والغرب خلال السنوات الماضية، من خلال انخفاض معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي حققت أحسن أداء لها في عام ٢٠١٠ بنحو ٦,٣ مليار دولار بعد أن كانت في حدود ٦,١ مليار دولار على مدار السنوات السابقة لعام ٢٠١٠. كذلك تسيطر الدولة على النصيب الأكبر من النشاط الإنتاجي وكذلك مؤسسات التمويل^(٢).

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بنظمة المؤتمر الإسلامي.. الآفاق والتحديات ٢٠١٠، ص ٣٢ و ٣٣.

(٢) عبد الحافظ الصاوي، أثر العقوبات على علاقات إيران العربية، الجزيرة نت، <http://aljazeera.net/Home/GetPage/f138ebfe-da19-4e0b-ade7-9c3d3ee6ff34/6a06ad6a-4c67-4add-b4ba-2994edef548d>

ثانياً: العلاقات الاقتصادية الإيرانية العربية

تعتبر اقتصاديات كل من الدول العربية وإيران من الاقتصاديات المتنافسة التي تكون نتيجة التعاون الاقتصادي بينهما ضعيفة، فالجانبان يصدران سلعاً أولية مثل النفط وبعض السلع الزراعية، أو السلع الصناعية التقليدية، والكيماويات، وغيرها، ويستوردان العدد والآلات ووسائل النقل، بالإضافة إلى تكنولوجيا الصناعة والاتصالات.

وتشير بيانات التجارة الخارجية لإيران أن هناك ثلاط دول عربية من بين أكبر عشر دول تستقبل المنتجات الإيرانية غير البترولية، وهي الإمارات بـ ٣٠ مليار دولار، والعراق ١٢ مليار دولار، والمملكة العربية السعودية بـ ٤٥٤ مليون دولار. أما بالنسبة لأكبر عشر دول تستورد منها إيران احتياجاتها السلعية فليس بينها سوى دولة عربية واحدة وهي الإمارات العربية بـ ٩٢ مليار دولار. وبذلك تعتبر الإمارات أكبر شريك تجاري عربي لإيران، وثاني شريك تجاري على مستوى العالم، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لإيران بحجم تعاملات يصل لنحو ٢٨ مليار دولار، فقد بلغت الصادرات السلعية للاتحاد الأوروبي إلى إيران ٤١٨ مليار دولار بينما يستورد الاتحاد الأوروبي بترول إيراني بـ ٣١٠ مليار دولار^(١).

ولابد أن نأخذ في الاعتبار أن ارتفاع حجم التعاملات التجارية بين إيران والإمارات يأتي كنتيجة لفرض العقوبات الاقتصادية على إيران، وتعد الإمارات بمثابة دولة ترانزيت، فليس كل ما تستورده الإمارات من إيران لاستهلاكها المحلي، فجزء كبير منها يعاد تصديره للخارج. ولا يتوقف الأمر على الحركة التجارية بين البلدين فقط بل يمتد ليشمل استثمارات إيرانية في دبي تصل إلى ٣٧ مليار دولار وفق بيانات ٢٠٠٧، وبشكل عام تعتبر الاستثمارات الإيرانية الخارجية التوأمة في الإمارات وعلى وجه التحديد بإمارة دبي ملاذ آمناً في ظل تصاعد العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من قبل أمريكا والغرب.

(١) صندوق النقد الدولي، إحصاءات اتجاهات التجارة . ٢٠٠٨

ومنذ حدوث استقرار نسي في العراق، شهدت العلاقة بين البلدين نشاطاً ملحوظاً على الصعيد الاقتصادي، وبخاصة أن الاقتصاد العراقي فقد جزءاً كبيراً من بنية الأساسية، واعتمد على الاستيراد في كث من احتياجاته. وبالتالي مثلت التجارة المباشرة، وتجارة الحدود جانبًا لا يستهان به. وفضلاً عن هذا الحركة السياحية بين البلدين والتمثلة في السياحة الدينية للمزارات السياحية والمدارس الدينية في كلا البلدين.

ونجد أن علاقات إيران التجارية مع الدول العربية غير الخليجية هاشة وضعيفة، فوق بيانات صندوق النقد الدولي نجد أنه في أحسن الأحوال يصل حجم العلاقات التجارية لإيران مع سوريا ١,٢ مليار دولار، منها ١,١ مليار صادرات إيرانية إلى سوريا، أي أن العلاقة التجارية في صالح إيران، إلا أنه ومنذ وقوع أحداث الثورة السورية شكلت المساعدات الاقتصادية الإيرانية للحكومة السورية سنداً قوياً.

ثمالأردن الذي تبلغ الصادرات الإيرانية إليه ١٢٦ مليون دولار وتستورد إيران متطلبات لبنانية بـ ١٢ مليون دولار (وفقاً لبيانات ٢٠٠٨)، أما مصر فقد بلغت الصادرات الإيرانية إليها ٤٢ مليون دولار، وتستورد إيران متطلبات مصرية بـ ١١٠ مليون دولار. ويرجع ضعف العلاقات التجارية بين مصر وإيران إلى حالة التوتر السياسي بينهما منذ سنوات طويلة، على الرغم من فرص التعاون الممكنة وبخاصة في مجال السياحة حيث تمتلك مصر عدداً كبيراً من مزارات آل البيت التي يمكن أن تجذب عدداً كبيراً من السائحين الإيرانيين.

وعلى الرغم من أن إيران من الدول المصدرة للنفط ومن الأعضاء البارزين في منظمة "الأوبك"، إلا أن علاقاتها مع الدول العربية المستوردة للنفط محدودة، ولا تكاد تذكر، حتى في ظل المساعي الإيرانية لتسويق نفطها بأسعار منخفضة، لتفادي الآثار السلبية المفترضة في إطار العقوبات الاقتصادية على إيران من قبل أمريكا والغرب.

والملاحظ أيضاً أنه لا يوجد تسييق يذكر بين منظمة الأقطار العربية المصدر للنفط (الأوبك) وإيران فيما يتعلق بالسياسات النفطية لدول المنطقة. بل في كثير من

الأحيان تتعارض السياسات النفطية للطرفين تجاه سوق النفط، وبخاصة في فترات الأزمات. حيث تسعى إيران إلى الاستفادة من هذه الأزمات لتعظيم العائد من مبيعات النفط، إلا أن الدول النفطية العربية تسير عكس هذا الاتجاه و تعمل على أسعار توازنية من وجهة نظرها، تتعارض مع المصالح الإيرانية.

ثالثاً : العلاقات الاقتصادية الإيرانية الإسلامية

تظهر البيانات بالجدول أدناه أن التجارة البينية لإيران مع دول العالم الإسلامي تشهد تطويراً ملحوظاً، فبعد أن كانت لا تتجاوز ٦,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ وصلت في عام ٢٠١٠ إلى ٣٣,٢ مليار دولار. وهو ما يعني أن تجارة إيران مع دول العالم الإسلامي قد شهدت زيادة قدرها ٢٨ مليار دولار عند المقارنة بين أداء عامي ٢٠١٠ و ٢٠٠٠، وبنسبة تقدر بنحو ٦٦% ما كانت عليه في عام ٢٠٠٠.

وعلى مدار الفترة التي تغطيها بيانات الجدول نجد أن هناك عجزاً بالميزان التجاري لإيران مع دول العالم الإسلامي يتراوح ما بين ٢,٠ مليارات دولار في عام ٢٠٠٠ و ٦,٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٨. ويعد ذلك أمراً طبيعياً في ظل هذا العدد الكبير من الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي (٥٧).

ووفق بيانات عام ٢٠١٠ وصلت التجارة البينية لإيران مع دول العالم الإسلامي ٣٣,٢ مليار دولار، بما يعادل نسبة ٦,١٪ من إجمالي التجارة البينية للدول الإسلامية في نفس العام، والتي بلغت ٥٣٩ مليار دولار.

وتحتل إيران المرتبة السادسة في قائمة الصادرات البينية للدول الإسلامية، ويسبقها في هذا الترتيب السعودية والإمارات في المرتبة الأولى والثانية على التوالي، ثم ثالث دول إسلامية غير عربية وهي تركيا، وماليزيا، وإندونيسيا.

وتبلغ الصادرات الإيرانية للعالم الإسلامي في عام ٢٠١٠ نحو ١٣,٤ مليارات دولار، وبما يمثل نسبة ١,٥٪ من إجمالي الصادرات البينية لدول العالم الإسلامي لنفس العام والبالغة نحو ٢٥٧,٧ مليار دولار.

أما على صعيد الواردات البينية لإيران من الدول الإسلامية فقد بلغت في عام ٢٠١٠ نحو ١٩,٨ مليار دولار، وبما يمثل نسبة ٧٪ من إجمالي الواردات البينية لدول العالم الإسلامي لنفس العام والبالغة ٧٪. وتأتي إيران في المرتبة الرابعة في قائمة الواردات البينية، ويسبقها في هذا المجال تركيا، والإمارات، وإندونيسيا.

التجارة البينية لإيران مع دول العالم الإسلامي

القيمة بـالمليار دولار

| العام | صادرات | واردات | إجمالي التجارة | الميزان التجاري |
|-------|--------|--------|----------------|-----------------|
| ٢٠٠٠ | ٢,٢ | ٢,٤ | ٤,٦ | ٠,٢ - |
| ٢٠٠٦ | ٩,٤ | ١٢,٥ | ٢١,٩ | ٣,١ - |
| ٢٠٠٧ | ١٠,٧ | ١٤,٢ | ٢٤,٩ | ٣,٥ - |
| ٢٠٠٨ | ١٤ | ٢٠,٦ | ٣٤,٦ | ٦,٦ - |
| ٢٠٠٩ | ٧,٩ | ١٥ | ٢٢,٩ | ٧,١ - |
| ٢٠١٠ | ١٣,٤ | ١٩,٨ | ٣٣,٢ | ٦,٤ - |

الجدول من إعداد الباحث

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠١١، ص ١٣٤ و ١٣٥.

وعلى صعيد الدول الإسلامية غير العربية فتعد تركيا الشريك التجاري الأول بنحو ٨ مليار دولار، ويرجع هذا الرقم للتجارة البينية بين البلدين، إلى الواردات التركية من النفط الإيرانية، حيث تعد تركيا من الدول المستوردة للنفط، وبخاصة بعد نهضتها الصناعية خلال العقد الماضي. وتظهر الأرقام أن الميزان التجاري بين البلدين لصالح إيران بنحو ٥,٧ مليار دولار، بينما تصل الصادرات التركية إلى إيران بأقل من نصف مليار دولار. ولو لا الظروف السياسية الإقليمية المتعلقة بسوريا، واختلاف

وجهة نظر كل من إيران وتركيا بشأنها، لزالت معدلات التجارة والاقتصاد بشكل عام بين البلدين. ويضاف إلى الشأن الإقليمي العقوبات الاقتصادية الأوروبية على إيران، مما فرض على تركيا بعض القيود، وإن كانت تركيا قد تخللت من هذه القيود في فترات سابقة، بل سعت إلى توطيد علاقاتها بإيران اقتصادياً، كنوع من الضغط على أوروبا لإنهاء مصالح تركية تتعلق بانضمامها للاتحاد الأوروبي، أو لمعالجة مواقف أوروبية وأمريكية سلبية تجاه تركيا. وهو ما صنف على أنه نوع من تعظيم المصالح في سياسة تركيا الخارجية.

وتأتي باكستان في الترتيب الثاني من حيث الشراكة التجارية من بين دول العالم الإسلامي مع إيران، بحجم تعاملات تجارية بنحو ١,٥ مليار دولار، وتأتي نتيجة الميزان التجاري لصالح إيران بما يزيد عن مليار دولار.

رابعاً : المرتكزات الاقتصادية للمشروع الإيراني

من خلال ما ذكر في الصفحات السابقة نجد أن العلاقات التجارية لإيران مع كل من الدول العربية والإسلامية، آخذة في النمو، وإن كانت الأرقام متواضعة، مقارنة بحجم العلاقات التجارية الخارجية للدول العربية والإسلامية مع بقية دول العالم. وهذه سمة رئيسية في علاقات دول الجنوب، أو الدول النامية، والتي تضم غالبية الدول العربية والإسلامية، حيث تقل التجارة البينية وبقية العلاقات الاقتصادية فيما بينها، بينما تتجه للزيادة مع الغرب وأمريكا. وفيما يلي نشير إلى المرتكزات الاقتصادية للمشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية.

تركز إيران في علاقاتها الاقتصادية على الصعيد العربي على دول بعينها على رأسها الإمارات العربية، ثم سوريا ولبنان والعراق والبحرين والكويت. حيث استطاعت إيران أن تستفيد من الجوار الجغرافي مع دولة الإمارات، والسياسات الاقتصادية الانفتاحية التي انتهت بها الإمارات على مدار السنوات الماضية. فزادت من الحضور البشري داخل الإمارات العربية. فحسب البيانات المنشورة فإن الإيرانيين يستحوذون على نسبة ١٢ % من مشتري الوحدات السكانية التي تعطي حق الإقامة

لفتره طويلاً في الإمارات^(١). كما أن بيانات عام ٢٠٠٥ توضح أن نحو ١٠٠٠٠ (عشرةآلاف) شركة إيرانية أسست بدولة الإمارات، وأن عدد الأفراد الإيرانيين المقيمين بدولة الإمارات قد بلغ حتى ذلك التاريخ ٤٥٠ ألف نسمة^(٢).

ونفس المنهج تمارسه إيران في كل من لبنان وسوريا والعراق، مستغلة في ذلك الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقلة في هذه الدول. إلا أن الملاحظ هو وجود قوي ووجه على الصعيد السياسي، وكذلك النشاط الاقتصادي لإيران داخل هذه الدول. وإن كانت الأرقام المنشورة على صعيد التجارة البينية لإيران مع هذه الدول لا تعكس حقيقة الواقع. فالواردات الإيرانية من العراق ولبنان وسوريا، في عام ٢٠١٠ كانت على التوالي هي، ٩٣,٧ مليون دولار، ٤٣,٣ مليون دولار، ١٦,٣ مليون دولار، بينما كانت صادرات إيران للبنان ٦,١٤ مليون دولار، وسوريا ٩٨٠ مليون دولار.

تحرص إيران على علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإسلامية غير العربية أيضًا، باعتبارها منفذًا للخروج من العقوبات الاقتصادية، كما هو الحال مع تركيا واندونيسيا وماليزيا. وكذلك بقية الدول الإسلامية بأوروبا الشرقية، باعتبار الامتداد الفارسي في هذه الدول.

لوحظ على الممارسات الإيرانية منذ نجاح ثورتها في عام ١٩٧٩ أنها توظف العمل الخيري والتعليمي والإغاثي لصالح مشروعها بالمنطقة، وهو ما ووجه باعترافات ومواجهات في كل من مصر والسودان وماليزيا. وإن كان يتحقق بعض النجاحات في باكستان وبنجلاديش.

تحاول إيران تسويق برنامجه النووي على أنه ثمرة لتقدم علمي واقتصادي، وبالتالي على الدول العربية والإسلامية أن تفتح أسواقها للم المنتجات أو المشاركات

(١) د. عمر هشام الشهابي، اقلاع الجذور.. المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٢، ص ٣٢.

(٢) مركز الإمارات للدراسات والإعلام، تقرير الإمارات الاستراتيجي، ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ص ٢٥٦.

الاستثمارية مع إيران. والحقيقة أن البرنامج ساهم فيه دول عدّة، وبخاصة فيما يتعلق بالجانب التكنولوجي، وإن كان لا ينكر امتلاك إيران لعلماء متخصصين في هذا المجال.

ثمة مدخل آخر عن التعاملات الاقتصادية لإيران مع بقية الدول، وبخاصة في الدول العربية والإسلامية وهو رخص السلع الإيرانية مقارنة بمثيلاتها من الدول الأخرى. ولكن هذا الأمر لا يرجع لمزايا تنافسية أو تقدم تكنولوجي للصناعة الإيرانية، بقدر ما يرجع لسيطرة الدولة على مؤسسات الإنتاج، وتقديم الدعم بصورة كبيرة للمؤسسات الإنتاجية. وبالتالي فإن أسعار السلع الإيرانية لا تعبر عن التكلفة الحقيقية، بقدر ما تعكس الدعم الحكومي.

تروج إيران لسياحتها الخارجية المتوجهة للدول الإسلامية، وعلى وجه الخصوص نحو مصر، لما تملكه من مزارات تخص آل البيت. كنوع من المداخل الاقتصادية للتمكين لمشروعها. إلا أن الموقف المصري رافض لهذه السياحة لما تحمله بين طياتها من عمليات ترويج للتشريع في مصر. وبخاصة أن الشعب المصري بفطرته محبٌ لآل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم. والثوب الذي يقدم به العرض الإيراني ثوب اقتصادي، إلا أن حقيقته ثوب سياسي ترويجي للمشروع الإيراني. ففي الوقت الذي تتوقف فيه مصر أمام السياحة الدينية القادمة من إيران، فإنها تسمح لطائفة البهرة، حيث يأتون من الهند وباكستان بأعداد ملحوظة كل عام.

خاتمة

يظل الحديث عن المشروع الإيراني في المنطقتين العربية والإسلامية، ضرباً من العبث، ما لم تكن هناك مشروعات عربية وإسلامية بديلة، تعكس هوية ومصالح المنطقتين. فلقد كان لفشل المشروع العربي على الصعيدين السياسي والاقتصادي الأثر الأكبر في توالي قوى إقليمية عربية مثل مصر وال السعودية، وبروز كل من إيران وتركيا، كقوى فاعلة في المنطقة.

والعمل على مواجهة المشروع الإيراني تقتضي العودة إلى المشروع العربي، وأن ينظر إلى إيران على اعتبارها دولة يمكن استيعابها، لا محاربتها. في إطار المصالح

الاقتصادية المشتركة، ولكن ليس على حساب الهوية العربية، وأن تكف إيران عن تصدير مذهبها الشيعي، الذي يعده المتخصصون أحد أدوات تمكين مشروعها القومي الفارسي.

ولدى كل من المنطقتين العربية والإسلامية ما يمكنهما من إنزال مشاريعهما الإقليمية على أرض الواقع، كما توجد قواسم مشتركة للمشروعين، تمكن لكل منهما. ولكن تبقى الإرادة السياسية حجر عثرة. مما يصرف الجميع إلى المعالجات القطرية لمواجهة المشروع الإيرانية وباقى المشروعات البديلة.

ولعل الظرف السياسي الحالي لكل من مصر وتركيا يجعلهما حجر زاوية في تفعيل المشروعين العربي والإسلامي على أرض الواقع.

ولابد من الأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد الإيراني يعيش ما يمكن أن نطلق عليه "اقتصاد أزمة" منذ عام ۱۹۷۹ ونجاح الثورة الإيرانية. مما يجعل العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية طي الكتمان داخل المجتمع الإيراني. ويتوقع أنه إذا ما خرج الاقتصاد الإيراني من هذه الحالة، فإنه سوف يواجه موجات اقتصادية عنيفة لمعالجة مشكلاته الداخلية، سواء فيما يتعلق بدور الدولة، أو استيفاء الأبعاد الاجتماعية للأفراد داخل المجتمع الإيراني.

الجلسة الثانية

رئيس الجلسة : د. طارق خليل

مدير معهد سمارت (جمهورية مصر العربية)

↳ طبيعة وأشكال التحالف والتعاون عبر العصور المختلفة بين إيران والغرب

د. أحمد حقي

رئيس مركز راسام للدراسات (تركيا)

↳ إيران والتنافس الشرقي أوسطي التقاء وتصادم المشاريع (تركيا وإسرائيل)

علي حسين باكير

باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية USAK (تركيا)

↳ تجليات المشروع الإيراني في لبنان جثث الدول لا تبني جبال المجد

علي الأمين

رئيس القسم السياسي في جريدة البلد اللبنانية

رئيس تحرير مجلة شؤون جنوبية الشهرية (جمهورية لبنان)

↳ الدور الإيراني في أزمة البحرين

ناصر الشيخ عبد الله الفضالة

سياسي وباحث استراتيجي (مملكة البحرين)

طبيعة وأشكال التحالف والتعاون عبر العصور المختلفة

بين إيران والغرب

الدكتور احمد حقي

رئيس مركز راسام للدراسات (تركيا)

هذه الورقة تتحدث عن طبيعة وأشكال التحالف والتعاون عبر العصور المختلفة بين إيران و الغرب حيث انتقى أربع حقب زمنية ومكانية. الحقبتان الثانية والثالثة اعتمدتا فيها على الأرشيف البرتغالي والعثماني والموسوعة البريطانية إضافة إلى مؤلفات معتمدة أكاديمياً في الغرب وإضافة في المنطقة مؤلفين عرب ومؤلفين إسلاميين يتحدثون عن هذه الحقب الأربع. الجغرافيا حاضرة في هذا الموضوع، وهي سبب المشكلة، تمدد المشروع الإيراني في جغرافيتنا. المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط والخليج العربي سميت من قبل البريطانيين منطقة الجسر العربي. واعتمدت فيما بعد هذه التسمية وتم على أساسها سايكس بيكو.

الفرنسيون والبريطانيون في النظام العالمي القديم اتفقوا أن شمال أفريقيا حصة فرنسا بدون منافسة بريطانية والخليج العربي حصة بريطانيا دون منافسة بريطانية ولكن المنطقة المتنازع عليها هي الجسر العربي بلاد الشام والعراق والسبب هو : خط المواصلات القديم و الحديث الأمين الذي يتجاوز ثلاث عقد تحكم فيه حركة التجارة الدولية نحو الهند والصين من خلال أوروبا وهي مضيق باب المندب وقناة السويس بالإضافة إلى مضيق هرمز.

ومن لديه القدرة على السيطرة على هذه المنطقة لديه القدرة على السيطرة على جميع خطوط المواصلات. لذلك الصراع والمشروع الإيراني قديم قبل موضوع الإسلام. كان دائماً عقدة نقص الهضبة الإيرانية وجغرافيتها وسكانها سلوكهم وعدم إطلاعهم على البحر الأبيض المتوسط لذلك فهم على صراع دائم مع الروم.

و الروم أيضاً متمسكون بهذه النقطة وعندها التوثيق الديني والتاريخي لذلك. وأن الروم هزموا في أدنى الأرض في البحر الميت وهذه في بلاد الشام والروم أعادوا الكرة بعد سنين وأنا أتكلم تاريخياً وليس فقط بالقرآن. وهزم هرقل الفرس في موقعة في شمال العراق(نينوى) شمال العراق. المنطقة مترابطة تاريخياً وجغرافياً.

المحطة الأولى ستكلم عن أول تحالف حقيقي عسكري واستراتيجي. ذكره الطبرى وياقوت الحموي أشار إليه مستر (موير) في كتابه الخلافة وهو مؤلف بريطانى وتاريخ محمد والممالئك وتحدث عن هذه المعركة بتفاصيل واقتبس من الطبرى معركة اسمها الفراض قرية على البوكال بين سوريا والعراق ويقول الطبرى : قصد خالد الى العراق تخوم الشام وجزيرة العرب وافظر في رمضان تلك السفرة واجتمع المسلمون بالفرض وجميت الروم واغتاظت واستعاناً من يليها من مسالح فارس:يعنى (مسلحين من فارس) واستمدوا تغلب وإياد وكانوا من نصارى العرب أمدوهם وناهضوا خالداً حتى صار إلى الفرات. قالوا له إما أن تعبر إلينا أو نعبر إليكم. خالد استذكر موقعة الجسر في الفرات مع الفرس التي كان فيها مشكلة في العبور فطلب منهم أن يعبروا إليه. النقطة الأساسية طلبوا منه أن يتذروا فلم يسمح لهم. الروم في هذه اللحظة يتقاولون مع الفرس كلاماً مهماً. ويقولوا احتسبوا ملككم، هذا الرجل يقاتل على دين وله عقل. الروم طلبوا من فارس أن يتمايزوا، قال الروم امتازوا اليوم حتى نعرف ما كان من حسن أو قبيح وهذه تفاصيل بالسلوكيات المعاصرة، انهم يمتازون في فصل جيوشهم ولكن لهم هدف واحد. قتل في يوم الفرض في الطلب والمعركة (١٠٠٠٠). معركة كبيرة ولكن نحن نوثق القادسية واليرموك في فتوحات بلاد الشام ولا نعرف عن معركة الفرض. نجحت المعركة ولكن (موير) شك في عدد (١٠٠٠٠) ويدرك المؤرخون أن تعداد الفرس والروم مع تغلب وإياد حوالي (١٥٠٠٠). وهي معركة في الحدود بين العراق وسوريا في المكان. هذه الموقعة بسبب انتهاء المشروع الكسروي وانتهاء الصراع بين الروم والفرس ليأخذ حقبة جديدة ومحطة زمانية ومكانية أخرى نسلط عليها الضوء بسرعة وهي تحالفات الإيرانيين الصفوين مع البرتغاليين. البرتغاليون عندهم مشروع

بعدما اكتشفوا رأس الرجاء الصالح استداروا نحو المحيط الهندي قاصدين الهند فطريقهم لابد أن يمر بالبحار الداخلية للمحيط الهندي وهم بحران مهمان الخليج العربي والبحر الأحمر وكذلك بحر العرب. وبدعوا بالصدام مع عمان (مسقط) التي كانت على مدينة وتحضر. والقائد في هذه الحملة (الفونسو دي البوكيير) وهذا نبيل برتغالي له رؤية لا يستطيع إخضاع هذه المناطق إلا بالذبح والقتل لسكان هذه المناطق وتدمير هذه المناطق ويعتمد سياسة واضحة بالتحالف مع الصفوين.

ولذلك يعتمد الصفويون عليه بالتحالف ضد منظومتين سياسية وعسكرية في ذلك الوقت: العرب الساكنيين بمواليهم المحلية والعثمانيين من خلفهم. والمحطة الزمنية كانت مترافقة مع الصراع العثماني الأوروبي من ١٥٠٣ إلى ١٥٠٤ م

أما الحملة الثانية إلى ١٥٠٨ م أما الثالثة إلى ١٥١١ م أما الحملة الرابعة إلى ١٥١٥ م

اغلق (الفونسو) جميع المنافذ التي تؤدي إلى المحيط الهندي. والأهم جزيرة هرمز التي لم يستطع دخوها إلا بالاستعانة بالصفوين وكان مشكلته التي عانى منها في البحر الأحمر أن سفنه لم تكن تحمل المياه العذبة و المؤن. وفي منطقة الخليج العربي بعدما تحالف مع الصفوين واستطاع أن يتمكن من جزيرة هرمز و افتح له الخليج العربي فيقول المؤرخون في الموسوعة البريطانية وكذلك موجود في الأرشيف البرتغالي أنه أسقط المدينة تلو الأخرى مثل خورفكان، قطر، البحرين وحاول أن يستولي على البصرة ولكن فشل بسبب المقاومة العثمانية من أهل البصرة ولكن نجح في جزيرة فيلكة وكان يعتمد سياسة القواعد الأمريكية. كان يبني قلاعاً في مسقط : الجيلاني والمiranji حتى أسمها فارسية، وهذه القلاع كان يستمد منها المؤن من الفرس وهذا سبب نجاحه في الخليج. ماذا حصل في البحر الأحمر إنه نزل عند مصوع وحاول النزول عند عدن وفشل. وعندما نزل عند مصوع استطاع ان يعمل تحالفاً مع ملكة الحبشة هيلانا ذلك الوقت و كان يحاول أن يدخل البحر الأحمر. وكان أول بحرية أوربية تدخل البحر الأحمر قاصداً جداً. وكان يحاول أن يدخل إلى مكة هدم الكعبة ولكن الأرشيف البرتغالي و البريطاني يذكر أن هذا ليس السبب الرئيسي.

وتقول تلك المراجع أن الفونسو يريد دخول المدينة المنورة لهدم قبر النبي صلى الله عليه وسلم و يأخذ جسده رهينة. حتى يتم التفاوض مع المسلمين وخروجهم من الأرضي المقدسة والسيطرة أيضاً على منابع نهر النيل ويجوله إلى البحر الأحمر ليسقط مصر ليتم السيطرة على مصر. وسبب فشله في الوصول إلى جدة : الله سبحانه بسبب الرياح ونقص المياه و المؤن وبعد الصفوين عنه. ومن التحالفات و الرسل السفير الفارسي الذي وصل جزيرة هرمز وحمل الهدايا و المؤن ١٥١٥ . وكذلك السفير الذي وصل جزيرة كيرلا في الهند وبقي سفير الفونسو في تبريز و أصفهان لمدة عامين واسمه فيريرا.

أما الحقبة الثالثة، ومن المصادر التي اعتمت عليها: فاوينديش او ف بورتركرس امبير، و السizer اف ذ سيت وهذا مؤلف في بريطانيا. الحقبة الثالثة هي الحقبة العثمانية الصفوية: تم ارجاع الجيوش العثمانية مرتين من فينا و بواسطة السلطان سليمان القانوني الذي سيطر على أسوار فينا ٣٦ ساعة. والجسم الذي أنجزه سليم الأول في مرج دابق مع المماليك كان بسبب العلاقة الدبلوماسية التي عملها الجنرال قانصو الغوري مع الشاه إسماعيل الصفوی وأدى بسليم الأول أن يغزو بلاد الشام ومصر ولذلك أخذ الخلافة والعهدة وهي البرق و البردة والسيف وأصبح منذ ذلك الوقت خليفة المسلمين. وحقبة ابن سليمان القانوني هي حقبة الفتوحات والاندفادات نحو أوروبا. والمؤرخ (هارد لام) يذكر في وثيقة ١٥٢٣ أن الرسل الموفدين من البندقية ذهبوا إلى الشاه في إيران ليحثوه على حرب الدولة العثمانية وأن هذه الحرب ستخفف الضغط عن مدينة (فينا) والبحر الأبيض المتوسط. وفي ١٦ نيسان ١٥٢٣ الإمبراطور (شارلي كان) إمبراطور أسبانيا وألمانيا وهولندا واسقط فرنسا وسليمان القانوني أرجع فرنسا رسالة إلى إسماعيل الصفوی يحثه على التحالف. حتى أن السفير النمساوي قال: مالكم حل لهذا الطاعون أي الجيوش العثمانية التي اقتربت من حدود فينا إلا الجيوش الإيرانية. وبعض المستشرقين في بلجيكا يقول: لو لا الإيرانيين لكنا نقرأ القرآن في بلجيكا.

هذه الفترة اتسمت بالصراعات ولكن يوجد نقطة مهمة أن نادر شاه جاء بعد سقوط الدولة الصفوية على يد الأفغان وأعلن نفسه شاهًا، وهاجم الأفغان في أراضيهم وأنزل بهم الهزيمة من جديد، وفرض المذهب الجعفري على الأذريين. لكن فشل في فرضه على الأفغان بسبب قيام ردة فعل الأفغان والاعتبار لمنهم مثل قندهار. نادر شاه كان في ذلك الوقت قاطع طريق واستطاع أن يجمع في شيراز ٥٠٠٠ مسلح واستطاع أن يطرد الأفغان ويجلب الإيرانيين ولكن ليس تحت حكم الصفوي على الرغم من كونه شيعي اثنا عشري. ولكن صاحب مشروع تقارب بين السنة والشيعة في مؤتمر النجف وهذا موثق. أما مراد الرابع أعاد الجيوش من فيما بعد سقوط بغداد مرة ثانية. وأريد أن أذكر نوعين من التعاون. عن طريق المدفعية ومشكلة الدولة الإيرانية المدفعية بوجه المدفعية العثمانية وكانت المدفعية العثمانية متقدمة وكانت المدفعية هي أسلحة الدمار الشامل. بين ١٩٩٦ و ١٩٩٩ ذهب خبراء بريطانيون متخصصون في هندسة صب المدافع إلى طهراسب وعباس الصوفي وحلوا مشكلة تفوق المدفعية العثمانية عن طريق تطوير المدفعية الإيرانية، فيمتلك الإيرانيون أسلحة دمار في ذلك الوقت سبب هزائم متكررة هي التي رسمت الحدود الحالية بين العراق وإيران وهي خطوط وقف إطلاق النار بين الإيرانيين والعثمانيين نتيجة التفوق الإيراني.

أما التعاون الثاني هو مهندسون في عبور الأنهر. كانت هناك عوائق في عبور نهر دجلة. لذلك بنيت الجسور و طوقت بغداد عن طريق نادر شاه الذي لم يفلح بسبب انتشار الكوليرا بين الجيش الصفوي. أما المرحلة الرابعة : القجاريين حيث تم تسليم الاحواز قطر عربي كامل بشعبه بمقدراته باتفاق بين البريطانيين والقجاريين. وهنا عبارة في موضع فلسطين تعلمناها منذ الصغر وَهَبَ مَا لِكَ لَمْنَ لَا يَسْتَحِقَ لِلَّيْهُوْد نفس القصة مع الاحواز بهذه إطلالة كاملة على الخليج العربي كان يحلم بها الإيرانيون كما في قضية البحر المتوسط. واستشهد في الاحتلال الأخير للعراق محاضرة في مؤتمر أعمال الخليج وتحديات المستقبل ٢٠٠٤ / ١ / ١٣ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: يقول محمد علي ابطحي نائب الرئيس للشؤون القانونية لولا

التعاون الإيراني لما سقطت بغداد وكابل بهذه السهولة. وفي ٢/٨جريدة الشرق الأوسط نقلًا عن رئيس تشخيص مصلحة النظام علي هاشمي رفسنجاني لولا الجيش الشعبي الإيراني الذي ساهم في دحر طالبان لغرقت أمريكا في المستنقع و ذلك في خطبة الجمعة في طهران. ومذكرات رامسفيلد يتحدث عن اللجنة الأمنية بين بريمر والسفير كروكر وقاسمي قمي وحسن كاظمي قمي واجتمعت اللجنة ٢٨ / ٧ / ٢٠٠٥ واتخاذ قرارات استراتيجية وتوجهت هذه القرارات بزيارة أحمدي نجاد إلى المنطقة الخضراء عن طريق مطار بغداد وكانت قاعدة أمريكية. وفي ٢/٣/٢٠٠٨ زيارة علنية في ظل الهيمنة الأمريكية ودخل أحمدي نجاد المنطقة الخضراء دون ان يفتش في حين كان الحاكمون للمنطقة يفتشون قسرياً من قبل الأمريكان ودون أن تسلم النساء، ودخل نجاد وكأنه فاتح. وهذه الأحداث ليس قصة بل نمطية من خلال الدراسات العلمية أن الأحداث و الظواهر المتكررة تكون نمطية ويمكن ان تكون لها نظرية وأن تحول إلى قانون إذا أثبتتها الواقع الحالية أو السابقة. قانون العلاقات بين إيران عبر حشين الخمينيين كسرى وبن صفويين شاه شانيين خمينيين خامنئيين والقادمين من بعدهم تحتم عليهم هذا السلوك الإجباري لهم بسبب الجغرافيا وتشكل العقلية السياسية ليس فقط عند الحاكم ولا يختلف إصلاحيون أو غيرهم وبسبب السلوك الجماعي للأمة الفارسية. المشكلة عند الأتراك مع الإسلام أخر جهم من البداوة إلى التحضر. أما الإيرانيون أرجعهم الإسلام من الأستاذية إلى مرتبة دونية مع العرب والأتراك وسكان المنطقة.

إيران والتنافس الشرقي أوسطي التقاء وتصادم المشاريع

(تركيا وأسرائيل)

علي حسين باكيز

باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية

الدولية USAK (تركيا)

تناول هذه الورقة التنافس الإقليمي الإيراني مع كل من إسرائيل وتركيا من خلال مقاربة المشاريع حصرًا. ويتم خلاها عرض المشروع الإيراني في المنطقة أولاً والتعريف بأهمية مفهوم الأقليمية في الفكر الاستراتيجي الإيراني والسياسة الخارجية، والتطرق إلى ركائز تفعيل هذا المشروع الإيراني، ومن ثم العمل بعدها على تحديد دوائر الالتقاء والاشتباك بين المشروع الإيراني وكل من المشروعين الإسرائيلي والتركي عبر مقاربة الأهداف الاستراتيجية العليا لكل مشروع أولاً ثم الانتقال إلى مقاربة سياسات تحقيق هذه الاستراتيجية والمواضيع المترتبة فيها.

وتهدف هذه الورقة بشكل عام إلى التعريف بالمشروع الإيراني بشكل أفضل واستناداً إلى معطى بحثي علمي أعمق وبما يساعد على تحليله وتفكيكه وبالتالي على مواجهته بشكل أكبر في العالم العربي. وقد تم إلخاق الورقة ببعض التوصيات، منها ما يتعلق بالاطار بشكل خاص ومنها ما هو أوسع منه بشكل عام.

ماهية المشروع الإيراني^(١)

في الثمانينات من القرن الماضي، وضعت إيران لبناء مشروع «الاستراتيجية الوطنية - نظرية أم القرى»، ويعطي هذا المشروع لوضع إيران في العالم الإسلامي هالة

(١) للمعلومات والتفاصيل الواردة تحت هذه النقطة، راجع: علي حسين باكيز، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياسات الإيرانية والتركية حال سوريا، فصل في كتاب عن تركيا سيتم نشره قريباً، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

من القدسية (يعتبرها أم القرى وأن واجب الدفاع عنها يعلو أي مصلحة أخرى)، كما يعطي أهمية قصوى لموقع إيران الجيوسياسي في السياسة الخارجية من أجل تحقيق التمدد الإقليمي وفرض الهيمنة.

وتؤكد هذه الإستراتيجية في خطوطها العريضة على ثلاثة عناصر رئيسية بالنسبة لطهران:

- الحفاظ على الطابع الإسلامي للنظام الإيراني وعلى موقع إيران في العالم الإسلامي
- الدفاع عن أمن إيران.
- التوسع إقليمياً.

ويفسر محمد جواد لاريجاني النقطة الأخيرة بقوله أنّ هذه الإستراتيجية تختتم على إيران أن لا تحد حدودها الجغرافية من دورها، إذ لا دولة باستثناء إيران باستطاعتها قيادة العالم الإسلامي وهذه لحظة تاريخية لتحقيق ذلك.

وقد تم رفد هذه الإستراتيجية بوحدة أخرى تعرف باسم مشروع «الإستراتيجية الإيرانية العشرينية» (٢٠٠٥-٢٠٢٥). وهي وثيقة رسمية تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين سنة. وفقاً للإستراتيجية، فمن المفترض أن تحظى إيران بنصوصية على المستوى الدولي، وتحول إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليمياً.

وبناءً على ما جاء في الوثيقة، فإن إيران بقصد التحول إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا (أي المنطقة العربية تحديداً التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاط الشام وسيناء)، وهو ما يعني:

أن إيران ستكون بؤرة ومركز منطقة جنوب غرب آسيا (تكرر الوثيقة استخدام هذا المصطلح كي تتجنب ذكر العرب مباشرة) بالنظر إلى قوتها وقدراتها الوطنية ومكانتها الجغرافية السياسية والجغرافية الإستراتيجية الاقتصادية ودورها الاتصالـي.

ستلعب إيران دور قيادة التنظيم السياسي والاقتصادي والأمني لهذه المنطقة مع بعض القوى الإقليمية، كما أنها لن تسعى للمواجهة مع قوى الهيمنة الخارجية، إلا في الساحات التي توجد فيها مصالح متعارضة بينهما.

ومن الملفت أنَّ معظم هذه الطروحات لا تخرج عن الطموحات القدية لإيران الشاهنشاهية ولكنها ومنذ عام ١٩٧٩ بدأت تأخذ طابعاً آخر عبر العباءة الإسلامية، فهي تختصر أيضاً رؤية مجرِّر الثورة الإيرانية آية الله الخميني للطموح الإقليمي الإيراني وفق ما نقله عنه أول رئيس للجمهورية الإيرانية بعد الثورة «أبو الحسن بني صدر» الذي قال: «كان الخميني يقول إنه يريد إقامة حزام شيعي للسيطرة على العالم الإسلامي، وكان هذا الحزام يتَّأْلُفُ من إيران والعراق وسوريا ولبنان، وعندما يصبح سيداً لهذا الحزام يستخدم النفط وموقع الخليج العربي للسيطرة على بقية العالم الإسلامي».^(١)

الإقليمية في المشروع الإيراني والسياسة الخارجية الإيرانية

في إطار تناوله للفكر الإقليمي الإيراني، يشرح محسن رضائي^(٢) أثناء عرضه لـ«استراتيجية الأمن القومي للبلاد خلال العقد القادم» معنى مصطلح «المنطقة» خلال حديثه عن هذه الاستراتيجية، فيقول: «عندما أتحدث عن المنطقة فهذا يعني جنوب غرب آسيا، التركيز على هذه المنطقة بالتحديد لأنني أعتقد أنَّ لديها قدرات كبيرة تتعدي بحجمها منطقة الشرق الأوسط، كما أنَّ تركيز الجهد على هذه المنطقة يوفر قدرات كبيرة جداً في الحفاظ على الأمن القومي لإيران.

(١) مقابلة مع أول رئيس للجمهورية الإيرانية بعد الثورة «أبو الحسن بني صدر»، الشورة الإيرانية وأمريكا والعرب، برنامج «زيارة خاصة» الذي قدمه «سامي كليب»، قناة الجزيرة، تاريخ بث الحلقة ١٧/١/٢٠٠٠. راجع أيضاً للمزيد كتاب: علي حسين باكي، حزب الله تحت المجهر: رؤية شمولية معايرة للعلاقة مع إيران واسرائيل، إصدارات الراصد، كتاب الكتروني، ٢٠٠٦. نسخة متوافرة على هذا الرابط:

<http://www.saaid.net/book/9/2751.pdf>

(٢) اللواء محسن رضائي، هو أحد رموز الثورة الإيرانية، شغل موقع قائد الحرس الثوري الإيراني سابقاً، ويشغل الآن منصب أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام أحد أقوى مفاصل النظام الإيراني، ترشح للرئاسة في عهد خجاع، يملك عدداً من وسائل الإعلام المؤثرة داخل إيران منها (بازستان وملت ما).

أما لماذا التركيز على منطقة جنوب غرب آسيا؟ وما الذي يميز هذه المنطقة عن غيرها من الأقاليم المحيطة بإيران؟ ولماذا يعطي النظام الإيراني هذه المنطقة أولوية دائماً في أجندته الخارجية؟

يقول كيهان بربازكار^(١): «من بين المناطق المهمة المجاورة لإيران في الشرق الأوسط، فإن منطقة الخليج أهميتها القصوى في التنمية والأمن ومصالح إيران القومية، وينبغي أن تكون على رأس نشاطات سياسة إيران الخارجية. فالخليج هو الطريق الأساس لربط إيران بالعالم الحر، ولتصدير الطاقة، واستيراد البضائع، وحفظ أمن الطاقة، ونقطة الاتصال بآسيا الجنوبية والشرقية. ومن ناحية أخرى فإن حضور إيران الفعال في القضايا (السياسية والأمنية) للخليج «الفارسي»^(٢) والعراق والعالم العربي يزيد من قدرة إيران في القضايا الإقليمية وفي علاقتها مع القوى الكبرى.^(٣)

ويضيف: «ولما كانت قضايا إيران مرتبطة بالقضايا العالمية؛ فإن تقوية الإقليمية وزيادة مساحة دور إيران ونفوذها يمكنه أن يخدم أهداف التوسيع، ويدفع المخاطر الأمنية عنها».

(١) كيهان بربازكار هو مدير لمكتب أبحاث إيراني (مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط) على صلة بوزارة الخارجية الإيرانية ووجه للشرق الأوسط والعالم العربي تحديداً، ويصدر فصلية إيران والعرب التي يشرف عليها سيد حسين موسوي ويعتبر ابراهيم فرحت مستشاراً لها. هذا المركز على صلة بمركز موه (بنكية ذراعه في العالم العربي) في لبنان تحت اسم آخر (مركز الدراسات الاستراتيجية) يديره سيد حسين موسوي نفسه ويشغل فيه ابراهيم فرحت منصب مستشار عام أيضاً، ويعتبر محمد نور الدين وطلال عتريسي من أبرز أعضائه، فالأخير تحرير فصلية الشرق الأوسط التي تصدر عن المركز نفسه، والثاني يشغل منصب مستشار علمي.

(٢) ايراد هذا المصطلح هو للأمانة العلمية في النقل، ولا نوافق عليه من الأساس ولا نتبناه، وإنما نستخدم الخليج العربي

(٣) اظر: كيهان بربازكر، مكانة «الإقليمية» في سياسة إيران الخارجية، فصلية العرب وإيران، عدد ٢٦، السنة ٨، شتاء ٢٠١١.

إذاً، يعود اهتمام ايران في التركيز على الإقليمية لعدة أسباب لعل أهمها:

- حب البروز عالمياً، وبما يعكس احساساً بأنها قوة ليس إقليمية فحسب بل عالمية، لأن القوى تكون حاضرة غالباً في معظم الملفات ولذلك تجدها في كل القضايا، نووي - هرمز - الخليج - العراق - سوريا - لبنان - اليمن -...الخ، وأن المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص ذات أهمية استراتيجية على المستوى العالمي وأعين الدول دائماً عليها، فإن انخراط في هذه المنطقة إنما يخدم هدف ايران في البروز إقليمياً ودولياً ويسرع منه.
- السيطرة الاقتصادية. بما يجعل من طهران قوة اقتصادية عالمية. فهذه المنطقة مرتبطة اقتصادياً بالعالم بشكل كبير عبر النفط أو عبر الممرات الاستراتيجية أو عبر التجارة والاستيراد والتصدير، ومعظم دول المنطقة ضعيفة مقارنة بایران على مستوى الزراعة والتصنيع. فالسيطرة على هذه المنطقة تتيح لایران توسيع سوقها الخارجية بما يؤدي في النهاية إلى بروز ایران كقوة اقتصادية إقليمية ويعطيها ذلك مفتاح التحكم بسلوك الدول الأخرى عبر العاقبة الاقتصادية (مثال دبي والعراق وسوريا وبعض دول الخليج - مشاريع مياه أو غاز)..ورد ذلك في مشروع الاستراتيجية العشرينية.
- الرفع من وزنها السياسي على الصعيد العالمي. اذ ان الاشتباك مع هذه المنطقة والتواجد الدائم فيها وفي قضاياها بطريقة أو باخرى سيجعل ایران شريكاً أساسياً مع القوى العظمى في الجلوس على طاولة المفاوضات. (ایران وامريكا - ایران وتركيا - ایران والاتحاد الأوروبي...الخ) ، وهذا الأمر يرفع من شأن ایران اوتوماتيكياً على الصعيد الدولي.
- الدفاع عن ایران خارج حدودها. فالإقليمية تشكل خط دفاع متقدم عن ایران والنظام الايراني، فهي تتيح لایران التوسيع وزيادة نفوذها وتأثيرها كما سبق وشرحنا من جهة، وهي تؤمن لها عمقاً دفاعياً في مواجهة المنافسين الآخرين من داخل الإقليم أو من خارجه. علماً ان الوثيقة العشرينية كما سبق ذكرنا ايضاً تشير

بوضوح الى أن "ایران ستلعب دور قيادة النظام السياسي والاقتصادي والأمني لهذه المنطقة (مع بعض القوى الإقليمية)، ولن تسعى الى المواجهة مع قوى الهيمنة الخارجية الا في الساحات التي توجد فيها مصالح متعارضة بينها"^(١) !! يعني المقصود في الدول العربية التي تشكل مجرد ساحة لایران لخوض مواجهة مع الخارج (العراق، اليمن، لبنان، فلسطين، سوريا، البحرين...الخ)

- السيطرة على المنطقة بعد تحقيق كل العناصر أعلاه.

ركائز تفعيل المشروع الايراني:

في سعيها لتطبيق مشروعها هذا، تعتمد ایران على سلسلة طويلة ومعقدة من الأدوات والسياسات والتكتيكات منها ما ينطلق من خصائص داخلية ومنها ما ينطلق من خصائص مرتبطة بالسياسة الخارجية، ومن الممكن أن تكون متشابكة في كثير من الأحيان. من هذه الأدوات الرئيسية على سبيل المثال لا الحصر: ^(٢)

١- الخطاب الدياغوجي (القضية الفلسطينية): وهو خطاب شعبي يتمحور حول مهاجمة إسرائيل وتعظيم شأن فلسطين دون أن يعكس ذلك حقيقة الأمر، ذلك أنّ الغاية من هذا الخطاب تحريك الشارع العربي واستقطابه لخلق بيئة مهيّة لتقبّل النفوذ الإيراني في العالم العربي تحت شعار مقاومة إسرائيل من جهة، ولزعزعة الأنظمة القائمة بغض النظر عن التوقيت عبر ضرب العلاقة بين النظام السياسي وبين الشعوب من جهة أخرى.^(٣)

(١) اظر أيضاً النص الذي نقله محسن رضائي عن الوثيقة وهو يورد نفس هذه الجملة. محسن رضائي، ایران والفكر الإقليمي، بازتاب، ٢٦/٣/٢٠٠٥، متوافرة بالعربية على هذا الرابط:
<http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=7237&lang=>

(٢) راجع: علي حسين باكير، ما الفرق بين إیران وإسرائيل؟ السياسات الجيوبروليتية الإقليمية لإیران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، دورية مدارس إستراتيجية - مركز سبا للدراسات الإستراتيجية، العدد ٣، مارس - يونيو ٢٠١١ . أو علي حسين باكير، السياسات الجيوبروليتية الإقليمية لإیران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، على الرابط التالي: <http://alibakeer.maktoobblog.com/1599639/>

(٣) للاستزادة

٢- تعزيز القدرات العسكرية: يعتمد النظام الإيراني على تطوير قدراته العسكرية الدفاعية والهجومية، التقليدية وغير التقليدية، ومنها الصاروخية وهي قدرات ذات طابع هجومي، إضافة إلى نيته تطوير قدرات نووية كضامن رادع لبقاء النظام ودعم الارتقاء الإقليمي الذي تقوم به في المنطقة.^(١)

٣- القدرات اللاتخاذية والأذرع: ويأتي ذلك في إطار تثبيت الزعزعة التي يحدّثها الخطاب الإيراني وترجمته واقعاً عملياً. ولذلك نلاحظ أنه في البلدان والأماكن التي يتواجد فيها نفوذ إيراني، هناك حركات وأحزاب تمثل هذا النفوذ بشكل رسمي وعلني وبتبعة عضوية وخاصةً عندما تكون شيعية كحزب الله اللبناني الذي أعلن أمينه علناً بأنه يفتخر أن يكون فرداً تابعاً للولي الفقيه في إيران. أما في البلدان التي لا يتواجد فيها الشيعة، فيتم التعويل على حركات إسلامية ذات توجه قريب أو حتى امتطاء موجتها تحت شعار المقاومة لاستخدامها كـ (Proxy) فيما المدّ الحقيقى استغلالها للأجندة الإيرانية القومية الخاصة. بالإضافة إلى التمدد في داخل الدول العربية عبر جهاز الاستخباراتي كفيلق القدس والحرس الثوري الذي يحرص على تعيين ضباط له فيبعثات الدبلوماسية الإيرانية كالسفير الإيراني السابق للعراق "حسن كاظم قمي" والسفير اللاحق أيضاً "حسن دانافار" وهم ضباط في فيلق القدس. دون أن ننسى الخلالي النائمة والمتشرة في كل الدول العربية وآخرها ما كشفت عنه السلطات الكويتية ومثلها البحرينية قبل أيام.^(٢)

٤- البرغماتية: وتتيح له عقد صفقات مع القوى الكبرى بعد استدراجهم في مواجهات على الساحات العربية. ولنا في التاريخ عدد من العبر أهمها فضيحة

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يرجى مراجعة: علي حسين باكير، مخاطر تنامي القدرات الهجومية الإيرانية والتوازن الاستراتيجي في الخليج، مركز الخليج للأبحاث/ مجلة آراء حول الخليج (الإمارات)، العدد ٦٣ - كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٩ . متوافر على هذا الرابط:
<http://alibakeer.maktoobblog.com/1599426/>

(٢) نفس المرجع السابق.

ایران-جیت ، وأيضاً محاولات إنجاز ما عرف باسم "الصفقة الكبرى"^(١) مع الولايات الأمريكية.

دوائر التقاء المشروع الايراني مع اسرائيل

يعتمد جوهر المشروع الاسرائيلي في المنطقة العربية على ثلاثة أهداف رئيسية منذ انشاء دولة اسرائيل وحتى اليوم، هي:

- تأمين دولة اسرائيل وإن استلزم ذلك شن حروب في داخل فلسطين أو في خارجها.
- الهيمنة على المنطقة وتكريس التفوق الاسرائيلي عبر القوة العسكرية أو عبر مشاريع متعددة اسرائيل الكبرى، الشرق أو سطية، الشرق الأوسط الكبير... الخ
- منع بروز أي قوّة في المنطقة العربية بما يقوّض الهيمنة او التفوق الاسرائيلي

وإذا أمعنا النظر بهذه الأسس الثلاثة، سنلاحظ أنّها تشتراك مع المشروع الايراني في عدد المحاور:

- ساحة العمل هي نفسها بالنسبة للمشروعين الاسرائيلي والايراني مع تركيز الأولى على دائرة الشام ومصر كاولوية قصوى، وتركيز الثانية على الخليج والعراق كاولوية قصوى.

(١) تناول الباحث (علي حسين باكير) هذا الموضوع بتفصيل كبير و دقيق -بعد رصد و متابعة لأشهر عديدة- في سلسلة مؤلفة من ثلاث تقارير نشرت في جريدة السياسية الكويتية، وكان اول من تناول هذا الموضوع بالتفصيل في العالم العربي تحت عنوان:

(المساومات الإيرانية - الأميركية... «إيران غيت» ثانية أم حرب الخليج رابعة) -الصفقة الكبرى- بتاريخ ٦/٧/٢٠٠٧-٣-٨ يمكن الرجوع إليها لمزيد من التفاصيل على الرابط التالي:

- الجزء الأول: <http://alibakeer.maktoobblog.com/?post=235068>

- الجزء الثاني: <http://alibakeer.maktoobblog.com/?post=237089>

- الجزء الثالث: <http://alibakeer.maktoobblog.com/?post=239430>

- كلا البلدين يعتمد استراتيجية الدفاع عن نفسه خارج حدوده، ومرة أخرى في المنطقة العربية. فالاول يعتمد على التفوق العسكري الهائل، والثانية تعتمد على الأذرع الإقليمية والقدرات غير المتوازية في تحقيق هذا الهدف.
- كلا البلدين يرى أنه الأكفاء للسيطرة على المنطقة العربية

في طبيعة العلاقة بين ايران واسرائيل علينا ان نميز بين الخطاب الاستهلاكي العام والشعبوى (أى ما يسمى الأيديولوجيا هنا)، و بين الحادثات والاتفاقات السرية التي يجريها الطرفان غالبا مع بعضهم البعض (أى ما يمكن تسميته بـ الجيو-استراتيجيا هنا)، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ المحرّك الأساسي للأحداث يكمن في العامل ”الجيو-استراتيجي“ و ليس ”الأيديولوجي“ الذي يعتبر مجرد وسيلة أو رافعة لكلا الطرفين.

يعنى أبسط، يعتقد تريتا بارسي^(١) أنّ العلاقة بين المثلث الإسرائيلي - الإيرانى - الأمريكي تقوم على المصالح والتنافس الإقليمي وليس على الأيديولوجيا والخطابات والشعارات التعبوية الحماسية. واستنادا إلى الكتاب المهم الذي ألفه، وعلى عكس التفكير السائد، فإن إيران و إسرائيل ليستا في صراع أيدلوجي بقدر ما هو نزاع قابل للحل.

وإذا ما تجاوزنا القشور السطحية التي تظهر من خلال المهاجرات و التراشقات الإعلامية والدعائية بين إيران و إسرائيل، فلتنا سنرى تشابهاً مثيراً بين

(١) تريتا بارسي» أستاذ في العلاقات الدولية في جامعة «جون هوبكينز»، ولد في إيران و نشأ في السويد و حصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ثم على شهادة ماجستير ثانية في الاقتصاد من جامعة «ستوكهولم» لينال فيما بعد شهادة الدكتوراة في العلاقات الدولية من جامعة «جون هوبكينز» في رسالة عن العلاقات الإيرانية-الإسرائيلية وله مؤلف حول المثلث الايراني-الاسرائيلي - الأمريكي يعد من اهم المراجع الأكاديمية في العالم، وقد أجرى أكثر من ١٣٠ مقابلة مع مسؤولين رسميين إسرائيليين، إيرانيين و أمريكيين رفيعي المستوى و من أصحاب صناع القرار في بلدانهم. إضافة إلى العديد من الوثائق و التحليلات و المعلومات المعترفة و الخاصة.

الدولتين في العديد من المحاور بحيث أننا سنجد أنّ ما يجمعهما أكبر بكثير مما يفرقهما:^(١)

كلتا الدولتين تميلان إلى تقديم أنفسهما على أنّهما متفوقين على جيرانهم العرب (superior). إذ ينظر العديد من الإيرانيين إلى أنّ جيرانهم العرب في الغرب والجنوب أقلّ منهم شأنًا من الناحية الثقافية والتاريخية وفي مستوى دوني. ويعتبرون أنّ الوجود الفارسي على تخومهم ساعد في تحضّرهم وتمدّنهم ولو لاهما كان لهم شأن يذكر.

في المقابل، يرى الإسرائيлиون أنّهم متفوقين على العرب بدليل أنّهم انتصروا عليهم في حروب كثيرة، ويقول أحد المسؤولين الإسرائيلين في هذا المجال لبارسي "إننا نعرف ما باستطاعة العرب فعله، وهو ليس بالشيء الكبير" في إشارة إلى استهزئته بقدرتهم على فعل شيء حيال الأمور.

إذا ما أمعنا النظر في الوضع الجيو-سياسي الذي تعيشه كل من إيران وإسرائيل ضمن المحيط العربي، سنلاحظ أنّهما يلتقيان أيضًا حالياً في نظرية "لا حرب، لا سلام". الإسرائيлиون لا يستطيعون إجبار أنفسهم على عقد سلام دائم مع من يظلون أنّهم أقلّ منهم شأنًا و لا يريدون أيضًا خوض حروب طالما أنّ الوضع لصالحهم، لذلك فان نظرية "لا حرب، لا سلام" هي السائدة في المنظور الإسرائيلي. في المقابل، فقد توصلّ الإيرانيون إلى هذا المفهوم من قبل، واعتبروا أنّ "العرب يريدون النيل مننا".

الأهم من هذا كله، أنّ الطرفين يعتقدان أنّهما منفصلان عن باقي المحيط ثقافياً وسياسيًا وإنّما، الإسرائيлиون محاطون ببحر من العرب ودينياً محاطون بال المسلمين السنة.

(١) راجع: تريتا بارسي، حلف المصالح المشتركة (التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة)، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٨. للاطلاع على الملخص الذي نشره علي باكير عن النسخة الانكليزية للكتاب، انظر: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة المريكية: http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4791

أما بالنسبة لإيران، فالأمر مشابه نسبياً. عرقياً هم محاطون بمجموعة من الأعراق غالباًها عربي خاصة إلى الجنوب والغرب، وطائفياً محاطون ببحر من المسلمين السنة.

أكثراً من ذلك كلاً البلدين يعتمد موقفاً متطابقاً وبтикيرات مشابهة إزاء نفس القضايا في العالم العربي:

١ - على صعيد عملية السلام: ترفض إسرائيل السلام العادل الشامل جملة وتفصيلاً من خلال الشروط ومن خلال الأعمال على الأرض، وهذه نقطة في غاية الأهمية ذلك أنَّ السلام الشامل والعادل من شأنه أن يحجم إسرائيل ويسحب منها ورقة التميُّز الإقليمي والسمو على القوانين والمواثيق الدولية وينزع ورقة التفوق العسكرية التي تستخدماها ضد الآخرين ويحرمنها من المساعدات المالية الخارجية التي تعتمد عليها (لاسيما من واشنطن) والأهم أنه يجعلها دولة عادلة مما يجعل المواجهة بينها وبين غيرها إقليمياً متكافئة من نواحي عديدة.^(١)

في المقابل، تخشى إيران أن يؤدي أي سلام بين إسرائيل والعرب إلى تهميشها إقليمياً بحيث تصبح معزولة، فالسلام بين إسرائيل والعرب يضر بصالح إيران الإستراتيجية في العمق في هذه المنطقة ويبعد الأطراف العربية عنها ولاسيما سوريا، مما يؤدي إلى عزلها استراتيجياً، وتفقد ركيزة من ركائز تنفيذ مشروعها كما سبق وذكرنا. وهذا تسعى دوماً إلى تأجيج الصراع بالوساطة وإفشال أي عملية سلام ممكنة (التقاء صالح إسرائيلي-إيراني).^(٢)

٢ - على صعيد البنية الاجتماعية للعالم العربي: تفتت المجتمعات العربية والدول العربية من الداخل يعتبر أولوية لدى المشروعين الإيراني والإسرائيلي، والمراجع لنشاط الدولتين على هذا الصعيد في العالم العربي منذ عقود وحتى اليوم سيلاحظ أنَّ

(١) لهذه النقطة راجع على سبيل المثال: علي حسين باكير، المبادرة الأمريكية للتسوية في عهد أوباما: اتجاهاتها وفرصها، مركز دراسات الشرق الأوسط / مجلة دراسات شرق أوسطية (الأردن)، العدد ٤٩ - السنة ١٣ - خريف ٢٠٠٩.

(٢) تربتا بارسي، مرجع سابق.

الأولى تعمل على سياسة إقليمية قوامها تفتت المجتمعات العربية سياسياً على قاعدة الممانعة، وطائفياً على قاعدة شيعي-سنّي، وسنياً على قاعدة إخواناني-سلفي. وأما الثانية فتعتمد نفس المنطق على أساس قومي - ديني - طائفي - أقليات.

٣- على صعيد الاستقرار الإقليمي: كلا البلدين يعتمد على سياسة "التوتير المضبوط"، الأول تحت عنوان "الممانعة" والثاني تحت عنوان محاربة "الإرهابين". فليس من مصلحتهم حصول فوضى شاملة تهدد أمنهم الداخلي، لكن التوتير المضبوط يستغلونه لتجييره في مكتسبات مشروعهم الإقليمي، ولذلك فإن كلا البلدين لا يجد في عامل الاستقرار الإقليمي عاملاً محفزاً لمشروعهم.

٤- على صعيد الازدهار الاقتصادي الإقليمي: كلا البلدين غير مهم بذلـك، فاسرائيل تعتمد اقتصادياً على صلاتـها مع العالم خارج الإطار الإقليمي سـيما (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، كذلك على المساعدات الاقتصادية الأمريكية الاقتصادية والعسكرية نـاهيك عن التسهيلات. أمـا إيران فهي دولة نفطـية، واقتصادـها يعتمد بشـكل أساسـي على تدفقـ النفط ولا حاجة لها مـوضوع تـكامل أو ازدهار إقليمـي شاملـ.

دواـئـر اـصـطـدامـ المـشـروعـ الإـيرـانـيـ معـ تـركـياـ

يقوم المشروع التركي على رؤية "العمق الاستراتيجي" وسياسة "تصفيـر التـزاـعـاتـ" التي صاغـها أحـمد دـاـودـ أوـغـلوـ وـتمـ الـبـدـءـ بـتـطـيـقـهاـ معـ مجـيءـ حـزـبـ العـدـالـةـ وـالـتـنـمـيـةـ الـعـامـ ٢٠٠٢ـ.ـ وـيـعـتـقـدـ كـثـيـرـونـ خـطـأـ أنـ تـوـجـهـ تـرـكـياـ إـلـىـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ يـعـنـيـ خـروـجـهاـ مـنـ الحـيـزـ الغـرـبـيـ وـتـخـلـيـهاـ عـنـ فـكـرـةـ الانـضـمامـ إـلـىـ الـاتـحـادـ الـأـورـوبـيـ،ـ فـيـمـاـ يـرـىـ آخـرـونـ آنـهـاـ هـجـرـتـ الغـرـبـ لـتـسـعـىـ إـلـىـ "عـشـانـيـ جـديـدـةـ"ـ وـهـوـ أـمـرـ غـيرـ دـقـيقـ.

وـتـهـدـفـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ التـرـكـيـةـ إـلـىـ الـمسـاـهـمـةـ فـيـ تـحـقـيقـ الـإـسـتـراتـيـجـيـةـ الـكـبـرـىـ للـبـلـادـ (Grand strategy)ـ بـالـتـحـولـ إـلـىـ قـوـةـ عـالـمـيـةـ مـؤـثـرـةـ،ـ وـالـىـ أـنـ تـكـوـنـ بـحلـولـ الذـكـرـىـ الـمـئـةـ لـاـسـتـقـلـالـ الـجـمـهـورـيـةـ أـيـ فيـ عـامـ ٢٠٢٣ـ،ـ لـاعـبـاـ رـئـيـسـيـاـ وـمـؤـثـرـاـ عـلـىـ الصـعـيدـ الـعـالـمـيـ،ـ وـضـمـنـ لـائـةـ أـقـوـيـ ١٠ـ دـوـلـ اـقـتـصـادـيـاـ فـيـ الـعـالـمـ.ـ فـالـاـقـتـصـادـ يـلـعـبـ فـيـ

المشروع التركي دوراً مزدوجاً، فهو الغاية، وفي نفس الوقت هو الوسيلة التي من خلالها تسعى أنقرة إلى تحسين علاقاتها مع الجميع. فالسياسة الخارجية في هذا الإطار لا تقوم على المحاور الإيديولوجية وإنما على المحاور الاقتصادية التي تربط المركز الاقتصادية في تركيا مع الشركاء الإقليميين.^(١)

فالمشروع التركي يركّز على مبدأين أساسين كضرورة للنهوض بأنقرة كقوة إقليمية. الأول يتمثل بتحقيق الاستقرار الإقليمي، والثاني يتمثل بتعزيز العلاقات والروابط الاقتصادية. ومن الملاحظ أنّ دولاً عربية كثيرة تشارك مع تركيا في هذين المدفين، فيما لا تبدي كل من إسرائيل وإيران درجة عالية من الاهتمام بتحقيق مشروع كهذا إلّا من زاوية ضيقة ومؤقتة قد تتبدل في أي لحظة من اللحظات.^(٢)

فإسرائيل مهتمة بالتركيز على البعد الأمني في المنطقة، وعلى إعادة فرض دورها كمنصة أمنية للولايات المتحدة، والخلولة دون محاولة أي لاعب إقليمي النهوض من جديد من جهة، ودون تحقيق السلام الذي يحد من طموح تل أبيب ويكتبها من جهة أخرى. ولا شك في أنّ أدوات تحقيق الطموح الإسرائيلي تمثل بالقوة العسكرية وسياسة التحالفات والمصالح مع الأميركيين والأوروبيين، وهذا المنطق كان سبباً في الاصطدام الذي حصل بين كل من إسرائيل وتركيا.^(٣)

أمّا إيران، فهي تحاول استغلال التحولات التي طرأت على المنطقة منذ عام ٢٠٠١ والتي تمثلت باحتلال أفغانستان والعراق، الأمر الذي شكل فرصة تاريخية بالنسبة إليها وسمح لها بالخروج من القمّم الجيوسياسي التي كان يشكل كمامشة

(١) للمعلومات والتفاصيل الواردة تحت هذه النقطة، راجع: علي حسين باكي، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياسيين الإيرانية والتركية حيال سوريا، فصل في كتاب عن تركيا سيتم نشره قريباً، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

(٢) راجع: علي حسين باكي، المتضررون من الدور التركي الصاعد، صحيفة النهار اللبنانية، عدد ٢٤٠٧٢، تاريخ: ١٣-٦-٢٠١٠، متوافرة على الرابط التالي:

<http://alibakeer.maktoobblog.com/1599579>

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع ورقتي: محددات فهم العلاقة التركية-الإسرائيلية، مركز الخليج للأبحاث، ايار ٢٠١٠.

تنعها من التمدد وهي ترفض اي سلام كما سبق وشرحنا وتسعى الى صفقات دولية
بشكل موازي.^(١)

وعلى ذلك يلاحظ أن هناك تعارضًا كلياً بين المشروعين الايراني والتركي من
عدة زوايا:^(٢)

١ - سياسة تركيا الخارجية تقوم على تحقيق "الاستقرار والأمن للجميع" بينما
تقوم سياسة إيران على "التوتير المضبوط" في بعض الملفات والمناطق في الشرق
الأوسط (لبنان، فلسطين، العراق، اليمن، الخليج..الخ) لتجيير نتائج هذا التوتر
كورقة يتم التفاوض عليها مع القوى الكبرى وخاصة أمريكا.

٢ - لا تنظر إيران بارتياح إلى اتفاقات الشراكة الإستراتيجية التي وقعتها تركيا
مع العديد من الدول العربية ومن بينها منطقة الخليج والأردن ولبنان، وكذلك الأمر
بالنسبة إلى العلاقات التركية السورية سابقاً والتي كان من شأنها أن تخرج دمشق من
الاحتكار الإيراني وتتوفر بدليلاً لها مما قد يعزل طهران في النهاية وهو ما سيتحقق نفس
المفعول في النهاية إذا نجحت أي وساطة تركية بين إسرائيل وسوريا مستقبلاً. ونفس
الأمر ينطبق على موقف إيران من تركيا حالياً ازاء دعم الأخيرة للشعب السوري

٣ - أن صعود تركيا الإقليمي (شتئاً أم أبينا، معه أو ضده) يقلص عملياً من
النفوذ الإيراني، ويسحب البساط من تحت إيران في القضايا التي تستعملها لصعودها
الإقليمي.

٤ - تخوض طهران معركة التصعيد مع إسرائيل للحصول على مكاسب ذاتية
بأوراق عربية وعلى أراض عربية، بينما تخوض تركيا معركة تحجيم إسرائيل بأوراق
تركية ومواجهة مباشرة دون التسبب بانقسامات عربية.

(١) للمزيد من التفاصيل حول التحول والمشروع التركي في المنطقة، انظر مقال علي حسين باكي، نشرته
المديرية العامة للصحافة والمعلومات بمكتب رئيس الوزراء التركي بتاريخ ٢٠١٠/٤/٧، تحت: «عنوان
الاستثمار العربي في المشروع الإقليمي التركي»، متوفّر باللغتين التركية والعربية على هذا الرابط:
<http://alibakeer.maktoobblog.com/1599534>

(٢) راجع: المتضررون من الدور التركي الصاعد، مرجع سابق.

حاولت تركيا التخفيف من هذا التناقض مع أجندة إيران من خلال التوصل إلى اتفاق موضوعي بين طهران والغرب (الوساطة في الملف النووي، عدم التصويت لصالح عقوبات على طهران في مجلس الأمن)، لكن بوجود نظام إيراني متطرف فقد يكون من الصعوبة بمكان تحقيق هذا الهدف، وقد أثبتت الأحداث التي تجري الآن في سوريا مدى التناقض بين المشروعين الإيراني والتركي، عندما أنّ أي تشخيص علمي موضوعي كان ليصل إلى هذه النتيجة قبل الآن، وهو الامر الذي توصلنا إليه سابقاً من خلال عدد من الكتابات في الوقت الذي كان الجميع يتحدث فيه عن حلف “مانعة” يضم تركيا إلى كل من ايران وسوريا وحزب الله.

خلاصة :

المشروع الايراني يستهدف المنطقة العربية في الصميم ومنها يستهدف كل دولة في تركيتيها الداخلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لاسيما في الخليج والشام. هذا المشروع لا يختلف عن المشروع الاسرائيلي، لا بل إن خطره أكبر وأشمل ذلك أنّ هناك مناعة او توماتيكية لدى الشعوب العربية من كل ما يمثّل إلى اسرائيل بصلة، فيما لا يستطيع الجسد العربي تشخيص السم الايراني المتخفّي الذي يدخل إليه في وقت تكون فيه مناعة مسترخية وغير مهيأة لمكافحته، وحتى لا نصل إلى وقت يكون قد فات فيه الأولان، نأمل أن تكون الورقة ساهمت بتبنّيه هذه المناعة إلى هذا الخطر.

يُقى أن نقول وإن التقى المشروع الايراني مع الاسرائيلي فهذا لا يعني أن الصخب الاعلامي سيتهي أو أن التهديد المتبادل سيزول، كما أن اختلاف المشروع الايراني مع نظيره التركي لا يعني أنهما سيخوضان حرباً ضد بعضهما البعض، وهنا تكمن خطورة المعطيين، علينا ان نحذر من أن نكون مجرد ساحة، وأن نرتقي إلى مستوى الفاعل الحقيقي لا المفعول به.

بعض المعطيات حول ايران:

❖ الرئيس مهما اختلف اسمه أو حزبه أو تياره فهو الرجل الثاني في النظام ومهنته مهمة تنفيذية ويشرف عليه وعلى طريقة أدائه وتنفيذ المشاريع القومية الرجل الأول والذي تدور حوله كافة السلطات في النظام الإيراني التنفيذية والتشريعية القضائية إضافة إلى العديد من المؤسسات الرديفة النظامية وغير النظامية المرشد الأعلى للجمهورية علي الخامنئي، لذلك لا يجب أن يكون هناك مراهنة كبيرة على تغيير الرئيس.

❖ الموضع الأساسية والجوهرية في السياسة الخارجية الإيرانية ثابتة في معظمها، وهي عدائية هجومية تدخلية في جزء كبير منها في المحيط الإقليمي، ولكنها أكثر افتاحاً وبراغماتية وتفهماً في الإطار المحيط بدائرة مشروعها الإقليمي لأسباب متعلقة بمحاولة إنشاء حماور معاضدة لها. لكن ذلك لا يعني أنه لا يمكن ثني إيران عن سياستها العدائية وذلك إما من باب الارقاء في القوة أو من باب اتخاذ سياسات مشابهة لتلك التي تنتهجها ولكن بالاتجاه المعاكس لها هذه المرة، وقد أثبتت التجارب تجاوب إيران مع مثل هذه الضغوط^(١).

❖ السياسة الخارجية الإيرانية براغماتية إلى حد الانتهازية، واستغلالية إلى حد النفاق، وتوقف بشكل متزايد الأخطاء التي يرتكبها الفاعلون في محيطها الإقليمي أو الدولي، وهي تعمل على توظيف كل العناصر المتاحة القومية والدينية والثقافية طالما أنّ من شأن أي منها تحقيق المصلحة الإيرانية العليا.

❖ السياسة الخارجية الإيرانية غير تقليدية وتعتمد في تطبيق عناصرها شكلين أحدهما ظاهر علني شعبي، والآخر دبلوماسي غير ظاهر وغير معنون يعتمد الأبواب الخلفية وهو الأسلوب المفضل لدى الإيرانيين عادة لحفظ ماء الوجه

(١) الحرب العراقية-الإيرانية على سبيل المثال دفعت السياسة الخارجية إلى التحول نحو الاهتمام بالوضع الاقتصادي للبلاد. كذلك الإطاحة بالعراق بداية دفع إيران إلى تقديم عرض سري تقترح بموجبه الاعتراف بإسرائيل وتقديم تنازلات كبيرة لأمريكا مقابل التعهد بعدم الإطاحة بالنظام الإيراني والاعتراف بشرعية النظام وأحقيته في تسييد النظام الإقليمي ودائرة نفوذه.

والحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب. وتعتبر جلسات المحادثات التي تمت قبل غزو أفغانستان في العام ٢٠٠١، وقبل غزو العراق في العام ٢٠٠٣ من أهم المحادثات السرية التي حصلت بين الطرفين.^(١)

❖ المشروع الإيراني مشروع استراتيجي طويل المدى محدد، له إطار معين وله أدوات تنفيذ وعناصر تقييم وأشكال تطبيق مختلفة، وبالتالي فهو يخضع لنظام مدخلات وخرجات يتم إدارته وفقاً لمستوى المصالح القومية العليا المرجو تحقيقها عبره.

❖ السياسة الخارجية الإيرانية تعمد في كثير من الأحيان إلى تنفيذ الاحتكام ضدّها كلما اضطرت إلى ذلك، لكن هذا لا يعني أنها تراجعت عن مشروعها فهناك فرق كبير جداً بين تغيير الهدف وتغيير الأسلوب، وما تقوم به إيران دائمًا هو تغيير الأسلوب والتكتيك وبقاء الهدف والاستراتيجية.

توصيات في التعامل مع المشروع الإيراني

✓ الحفاظ على وحدة وتماسك النسيج الداخلي للدولة والشعب في الوطن العربي و عدم السماح بتفتيت المجتمع أو اختراقه، و العمل على جمع مكوناته و تثبيتها على قاعدة قابلية الاندماج في الدولة العربية و ليس على قاعدة التفرق و الولايات المتعددة. فالاستقرار الداخلي و الاجتماعي ضمن الإطار الطاغي ل الهوية المنطقة العربية الإسلامية شرط أساسي في نجاح تطبيق سياسة مواجهة المشروع الإيراني التدخلية والمهيمن.

(١) انظر اللقاء الإيراني - الأميركي: الدوافع والأهداف، علي حسين باكي، صحيفة المستقبل اللبنانية العدد ٨٠١٥، تاريخ ١١ آب ٢٠٠٧، على الرابط التالي

<http://www.almustaqlab.com/storiesprintpreview.aspx?storyid=246133>

- للمزيد حول دبلوماسية الأبواب الخلفية يرجى مراجعة: النفاق الإيراني تجاه العرب والمسلمين .. الخليج العربي مؤامرة صهيونية!!، علي حسين باكي، مفكرة الإسلام، ٨ يناير ٢٠٠٥م، على الرابط التالي:
<http://www.islammemo.cc/2005/01/08/4883.html>

✓ التركيز على أدوات تنفي السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة ووسائل اختراقها للمحيط الإقليمي من الناحية البشرية والمادية والمذهبية والاجتماعية، وتحديد حلفائها في البلدان العربية وتحديد طرق وأساليب التعامل معهم، من خلال إثارة نقاشات فكرية، علمية لنقل الصورة الحقيقة عن إيران وعن سلبية التبعية لها وللمشروع الإيراني.

✓ استخدام الوسائل والأساليب والأدوات المناسبة في تعريف المشروع الإيراني والسياسة الخارجية المتبعة لتنفيذها، سواء على المستوى العام الشعبي أو الخاص الرسمي فيما يتعلق بالخطر الإيراني. فكل فئة مستهدفة طريقة خاصة بالتفكير أو الاستجابة للخطاب الموجه إليهم. ولا يجوز مقاربة الموضوع من الناحية الطائفية البحتة فقط، إذ يجب التركيز على جميع الأبعاد سواء القومية أو المصلحية أو الطائفية أو التاريخية كل حسب موقعه وظرفه.

✓ اعتماد مبدأ استغلال الأخطاء وكشف الصفقات السرية التي تقوم بها إيران مع من تدعى خصومتهم وتوظيف ذلك في سبيل تعرية المشروع الإيراني ومواجهته عند الحاجة خاصة في الوقت الذي تركز فيه طهران على الخطاب الديماغوجي الشعبيوي.

✓ اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل وعدم الاكتفاء بموقف الدفاع. إذ أن السكوت عن التصرفات والسياسات الإيرانية يعطي انطباعاً بالضعف المفرط، ولذلك فإن خطوات مماثلة لتلك التي تتخذها إيران تجاه العرب يساعد على إعطاء رسالة واضحة وسريعة.

✓ إثارة موضوع الأقليات العربية في إيران من الناحية القومية وموضوع السنة من الناحية الدينية والعمل على دعم طالبهم المشروع وحقوقهم خاصة إذا ما أصرت إيران على اتباع سياسة توظيف المكونات العربية المختلفة عن الأغلبية السائدة طائفياً، لمصلحتها كحصان طروادة، وذلك لإفهام إيران أنها ليست محسنة وإن ألاعيبها في اختراق شعوبنا وبلداننا ليست مسألة مجانية. كما ويجب تبني إستراتيجية

إعلامية تذكر بأنّ جزرنا في الإمارات مازالت تحت الاحتلال الإيراني، لا نقول تصعيد الوضع ليصل إلى حرب بسبب الجزر، و لكن نقول إبقاء هذه المسألة في ذهن الناس من خلال التركيز إعلامياً عليها كلما كان ذلك مناسباً.

✓ ضرورة مواجهة الدعاية التي تقوم إيران بترويجها حالياً من أنّ كل من يريد صدّ مشروعها فهو مع المشروع الأمريكي أو الصهيوني !! فهذا فخ تريد إيران أن توقعنا فيه من خلال الإيحاء بأنّ كل من ينادي مشروعها يقف في مركب واحد. لكنّ الحقيقة هي أنّ المشروع الإيراني هو نفس المشروع الأمريكي والإسرائيلي للمنطقة بل إنّ هذه المشاريع متكاملة فيما بينها وأي خلاف يظهر فيما بينها يكون على حجم الحصة فقط.

✓ الحرص على عدم جمع الشيعة في سلة واحدة.

✓ التركيز على التناقضات الإيرانية في المواقف من مختلف الملفات الإقليمية وعرضها في إطار مشروعها.

✓ تعريف و تبيان و كشف أدوات إيران و وسائل اخترافها للمنطقة من الناحية البشرية والمادية والذهبية والاجتماعية، و تحديد حلقاتها في البلدان العربية و تحديد طرق و أساليب التعامل معهم، من خلال إثارة نقاشات فكرية، علمية لنقل الصورة الحقيقة عن إيران و عن سلبية التبعية لها.

✓ استخدام الوسائل و الأساليب و الأدوات المناسبة في مخاطبة الجمهور من العامة و الخاصة فيما يتعلق بالخطر الإيراني. فلكل فئة مستهدفة طريقة خاصة بالتفكير أو الاستجابة للخطاب الموجه إليهم.

✓ توظيف الأوضاع و التطورات و التعامل معها بشكل «ذكي» لكشف المشروع الإيراني و محاصرته و الضغط عليه.

✓ اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل و عدم الاكتفاء بموقف الدفاع.

✓ إنشاء مركز أبحاث جامع هدفه دراسة ورصد السياسات السلبية الإيرانية تجاه المنطقة وتقديم الاقتراحات بشأن سبل معالجتها أو مواجهتها، و الاهتمام برعاية

باحثين وإعلاميين عرب ودفعهم لإتقان اللغة الفارسية و ذلك لما في هذه النقطة من أهمية لجهة تناول ونقل وتحليل ونقد وكشف الأخبار والوثائق الإيرانية التي تكون باللغة الفارسية والتي يستعصي على عدد كبير من العرب فهمها أو ترجمتها.

✓ إنشاء لجان شعبية مشتركة من جميع الدول العربية للعمل بشكل جماعي عند أي عمل إيراني يمسنا، وإرسال رسائل إلى السفارات الإيرانية والمفوضيات الثقافية بشأن ضرورة عدم التدخل في الشؤون الداخلية سواء الدينية أو السياسية وذلك لكي لا يكون الأمر وكأنه رد فعل طائفي أو مصلحي معين، ولإظهار التقل الجماعي في مواجهة المبادرات الفردية التي لا تؤدي الغرض المطلوب منها.

✓ إنشاء لجان مهمتها متابعة هذه السياسة بشكل دائم وتقديم تقارير بشأنها و العمل على تطويرها أو تعديلها أو تغييرها متى ما اقتضت الحاجة إلى ذلك، أو إذا حصلت تغيرات أو تطورات على صعيد السياسة الإيرانية و أدواتها.

تجليات المشروع الإيراني في لبنان

جثث الدول لا تبني جبال المجد

علي الأمين

رئيس القسم السياسي في جريدة البلد اللبنانية

رئيس تحرير مجلة شؤون جنوبية الشهرية

(جمهورية لبنان)

شكل الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ بداية التحول النوعي في العلاقة الإيرانية مع الطائفة الشيعية في لبنان. ففي كل المراحل التي سبقت هذا التاريخ لم تكن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد خطت خطوات يظهر من خلالها أنها قررت الانخراط المباشر على الساحة اللبنانية سياسياً وعسكرياً، دون أن نقلل من أهمية أن الثورة الإسلامية كانت تلقى صدى في هذا البلد بين مؤيد ومعارض بين القوى السياسية. ولم يكن الاصطفاف المذهبي عنواناً للتأييد أو النبذ، لا سيما أن منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة فتح تحديداً، وبحكم نفوذهما في لبنان في تلك المرحلة كانوا من أشد المؤيدين لهذه الثورة، تأييد ما لبث أن بدأ بالتراجع مع تشوب الحرب العراقية الإيرانية أواخر العام ١٩٨٠.

دخول الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان عبر سوريا كان الرد المباشر على اجتياح إسرائيل لبنان، وعلى خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت. أكثر من أربعة آلاف عنصر استقروا في محافظة البقاع التي كانت تخضع بمعظمها للنفوذ السوري، حيث بدأ الحرس الثوري بتأسيس البنية العسكرية والأمنية والدينية والثقافية لحزب الله، والذي استمر حتى العام ١٩٨٥ تاريخ إعلان تأسيسه.

وكان عبارة عن مجموعات أمنية وعسكرية مرتبطة مباشرة بالحرس الشوري وينتمي أعضاؤها إلى المذهب الشيعي من المؤمنين بولاية الفقيه حسراً، وتعمل تحت إمرته وإدارته لتنفيذ عمليات عسكرية وأمنية في أكثر من اتجاه منها بدء المساهمة في عمليات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. عمليات ضمت في ذلك الحين أطيفاً واسعة من مختلف التيارات اللبنانية والفلسطينية.

لكن ترافق تعدد النفوذ الإيراني في تلك المرحلة بلبنان مع سلسلة عمليات انتحارية، أهمها في العام ١٩٨٣ وهي استهدفت قوات المارينز التي كانت متمركزة في بيروت وقوة المظليين الفرنسيين والسفارة الأمريكية في بيروت. أدّت هذه العمليات إلى مقتل المئات من العسكريين والمدنيين والدبلوماسيين.

وبعد ذلك انطلق ما عرف بـ»خطف الرهائن الغربيين في بيروت»، وهي عشرات العمليات التي نفذت في معظمها على إيقاع العلاقة بين إيران والغرب وفي خضم الحرب العراقية الإيرانية وجرى صرف إطلاقهم في ملف العلاقة الإيرانية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ظللت السياسة الإيرانية تجاه لبنان تمر من خلال دمشق حتى بعد خروج الجيش السوري من لبنان في العام ٢٠٠٥. وان شهدت هذه العلاقة تحت مظلة التحالف الثابت تراجعاً وتقدماً في نفوذ وقوة كل منهما في الحكم والإدارة. فيما شكل رحيل الرئيس السوري السابق حافظ الأسد بدء مرحلة جديدة عنوانها بدء تعاظم النفوذ الإيراني في لبنان وسوريا أيضاً. ترافق ذلك مع إنجاز تحرير ما تبقى من الأراضي اللبنانية في العام ٢٠٠٠ والتي كان حزب الله الدور الأساس فيه. وهو دور توفر له من إصراره على تحرير الأرض من جهة ومن دعم سياسي رسمي وشعبي لبناني، ومن رعاية سورية - إيرانية له فرضت من خلالها

على اللبنانيين حصرية المقاومة فيه، بعدما منعت، بالحرب وبالترهيب، وجفت مصادر دعم، تيارات مقاومة تنتهي إلى فضاءات إسلامية وقومية ووطنية منذ العام ١٩٩٠.

النفوذ الإيراني حاليًا في لبنان

يستند النفوذ الإيرانياليوم في لبنان إلى جملة ركائز أساسية توفر له الغطاء والحضور والفاعلية في التحكم أو التأثير في العديد من القرارات الحكومية الاستراتيجية الأمنية والعسكرية أبرزها:

١- حزب الله والمقاومة:

تأسس حزب الله وفق أسس نظرية ولاية الفقيه. تلك النظرية التي تلزم المؤمنين بها بالولاء السياسي والفقهي إلى مرجعيةولي الفقيه في إيران.

وهو يُعتبر (ولي الفقيه) وفق هذه النظرية أولى بالمؤمنين من أنفسهم. وهو بمثابة النبي أو الإمام المعصوم للمسلمين الشيعة المؤمنين بهذه النظريةاليوم. هذا إلى جانب الدعم المالي الإيراني الاستثنائي والوحيد، بحسب ما أكد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، حين قال: «كل ما لدينا من إيران». وإلى جانب تحقيق الإنجازات العسكرية والأمنية ضد الاحتلال الإسرائيلي أمكن لإيران من خلال هذا الحزب وما يمتلكه من مقدرات عسكرية وأمنية ومالية مستقلة أن تتمدد من خلاله إلى العديد من مفاصل الدولة وعلى امتداد لبنان وصولاً إلى الحدود مع فلسطين المحتلة. وذلك باستقلال تام عن الدولة اللبنانية مع التمتع بحرية التحرك والمبادرة في قضايا سيادية.

٢- النظام الطائفي في لبنان:

عمدت إيران من خلال حزب الله إلى تغيير نوعي في البنية الدينية والثقافية في البيئة الشيعية طيلة العقود الثلاثة الماضية. فهي على سبيل المثال لا الحصر نجحت في تهميش علاقة فئات واسعة من المواطنين الشيعة مع الدولة مستفيدة من الانقسام الطائفي من جهة ومن فشل الحكومات المتولدة المشكلة بإرادة سورية في ترميم الشروخ الوطنية. ونجحت إيران في استمالة ولاء مئات رجال الدين اللبنانيين من خريجيها في مدينة قم الإيرانية، من خلال تنظيمهم في هيئات دينية تتبع للإشراف والتمويل الإيراني. سواء من خلال حزب الله أو عبر جمعيات دينية متصلة بإيران مباشرة. ونجحت إلى حد كبير في

وضع اليد على جزء كبير من المؤسسات الدينية من مساجد وغيرها، من التي كانتتابعة للأوقاف الإسلامية الشيعية. وساهم في نجاح هذه الخطوة إلى حدّ كبير تهميش المؤسسة الشيعية الأم على هذا الصعيد، أي المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. ولعل عدم إجراء انتخابات لهيئاته المنتخبة منذ العام ١٩٧٥ يعطي إشارة إلى التهميش فقدان الفعالية لهذه المؤسسة.

٣- البوابة المسيحية:

استثمرت إيران قوة حزب الله الأمنية والعسكرية وعنوان المقاومة في اللعبة السياسية الداخلية، واستقطبت مجموعات لبنانية خائفة أو متحفزة لتتقوى بها داخليا. فهي عمدت، خصوصاً بعد ومع الخروج السوري من لبنان، إلى تبني معظم حلفاء سورية في لبنان من خلال توفير الدعم المادي من جهة وتوفير الغطاء السياسي لهم في لعبة التحالفات الطائفية، ونجحت في استقطاب جزء كبير من المسيحيين، أبرزهم التيار الوطني الحر بزعامة العماد ميشال عون. فقد ساهمت علاقته مع إيران في توفير غطاء سياسي لا يستهان به لسياساتها الاستراتيجية في لبنان، لاسيما حماية خصوصية حزب الله الأمنية والعسكرية المنفصلة عن الدولة.

٤- المخيمات الفلسطينية:

لم تنجح السياسة الإيرانية تماماً في الإمساك بالمخيمات الفلسطينية، بسبب محاذير سورية كانت تمنع اليد الإيرانية من أن تستحوذ على هذه المخيمات من جهة، وبسبب عدم تخلي منظمة التحرير الفلسطينية عن مسؤولياتها السياسية والعسكرية من جهة ثانية. كما ساهم بروز تنظيمات إسلامية جهادية معادية لإيران في المخيمات، كعصبة الأنصار في لجم التمدد الإيراني. فيما شكل التحالف مع حركة حماس والجهاد الإسلامي تعويضاً للسياسة الإيرانية. وهي تتغير اليوم مع الأزمة السورية، لكن ذلك لم يمنع من أن تعمد إلى استقطاب بعض المجموعات الفلسطينية الناشئة وبعض الشخصيات الدينية والاجتماعية وحتى الأمنية.

٥- انكفاء مشروع الدولة:

لم يعد خافياً في لبنان، ولأسباب يختلف عليها اللبنانيون، أن النفوذ الإيراني في بيروت، لاسيما في امتداده العسكرية والأمنية عبر حزب الله، يتناهى بشكل مطرد مع تراجع سلطة الدولة. ولتن كانت الحكومة الحالية في لبنان قد تشكلت بقوة السلاح وسطوة الحزب، فذلك لا يعني أن الحزب بات أقرب إلى الانخراط في عملية تأسيس لاستراتيجية دفاعية تتيح للدولة اللبنانية استيعاب قدراته العسكرية تناغماً مع شرعية احتكار القوة من قبل الدولة.

لا يمكن التسليم بمقولة أن خصوم حزب الله في لبنان هم من يمتلكون مشروعية الدولة. لكن من المؤكد أن الحزب، ومع مرور الوقت ووسط المشهد السوري اليوم، يبرز بوضوح كقوة إيرانية على شاطئ المتوسط وعلى حدود فلسطين المحتلة. وقد أكد أكثر من مسؤول في قيادة الحرس الثوري الإيراني المعنى في الأشهر الأخيرة. لا بل إن الأمين العام لحزب الله لم يتخذ موقفاً حاسماً بشأن التدخل في سوريا، ولم يعر انتباهاً إلى أن هذا أمر حسمته الحكومة اللبنانية عبر سياسة النأي بالنفس. وبالتالي أظهر انتسابه إلى ما تقرره إيران عندما أعاد التذكير بأن ما يجري في سوريا هو استهدف مشروع المقاومة الذي يشكل والنظام السوري والقيادة الإيرانية قاعدته. وكل ذلك يؤكّد أن حزب الله يعني استراتيجيته مستفيداً من تهميش الدولة اللبنانية وفي معزل عن مكوناتها ومستثمراً ضعفها ومرسخاً له.

هذه العناصر التي شكلت ولا تزال أبرز مصادر وقواعد النفوذ الإيراني في لبنان، هي المثال والموجز الذي تباهي به إيران ويدرجه المسؤولون في الحكومة الإيرانية على أنه المثال الناجح والذي يجب أن يحتذى في تطبيق سياساتها الخارجية. وإنما معنى أن تقدم إيران لحزب الله ما يقارب ٣٠ مليار دولار منذ تأسيسه فعلياً قبل ثلاثة عقود.

هذا الرقم غير معلن ولكن تداوله أوسع دبلوماسية إيرانية وقيادات في حزب الله. ويُجدر التذكير أن المادة (١٥٢) من الدستور في إيران تنص على واجب

الجمهورية الإسلامية «الدفاع عن حقوق جميع المسلمين». والمادة (١٥٤) تنصّ على «دعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة في العالم». والمادة الثالثة من الفقرة الخامسة بالدستور تنص على: طرد الاستعمار ومكافحة الوجود الأجنبي. هذه المواد توضح الهوية الإسلامية لإيران، والمشروعية التي تتيح لها بحسب دستورها التدخل في شؤون الدول الإسلامية وغيرها.

سقوط المشروع الإيراني في سوريا:

في المآل الأخير يهوي المشروع الإسلامي الإيراني إلى حضيض المذهبية هذه الأيام أكثر من قبل. هو الذي بدأ مذهبياً بثورة «الولي الفقيه» التي لا يوافق أكثرية شيعة كوكب الأرض عليها. النظام الذي طالما حرص على إظهار صورته على أنها صورة المشروع الإسلامي المتصدي للكيان الصهيوني والداعم لحركات المقاومة وإن بشرط التبعية. وهو نظام يستثمر هذا المسار بمزيد من ترسيخ نفوذه في لبنان وعلى ساحة المقاومة الفلسطينية.

يهوي هذا المشروع نحو مأذق أخلاقي ليس من سبيل لتبريره. فمع انتفاضة الشعب السوري منذ نحو عشرين شهراً انخرطت إيران في دعم النظام السوري بشكل سافر متتجاوزة كل المعايير الدينية والإنسانية التي تظهر بوضوح حجماً استثنائياً لمستوى الإجرام الذي مارسه النظام السوري ضد شعبه.

نلاحظ أيضاً أن «حزب الله»، في هذا السياق، هو آخر المعترفين بالانحراف العسكري في سورية، بعد الإعلان الروسي عن دعم النظام السوري، وبعد إعلان أكثر من مسؤول عسكري إيراني عن وجود عسكري إيراني في المدن السورية. ما يسمح بالاستنتاج أن اعتراف الحزب أخيراً بقتل عناصره في سورية يستدرج منطقاً جديداً أقرب إلى إعلان سورية أرض جهاد شيعي – مقاوماتي – ممانعاتي ملخصه الآتي:

«حماية المقاومة تبدأ بحماية خطوط إمدادها، وحماية خطوط الإمداد تبدأ بحماية النظام السوري، وحماية الطائفية الشيعية تبدأ بحماية النظام العلوي، وصولاً إلى القول

علناً: نحن نقاتل السلفيين أعداء المقاومة في سوريا، وشهادؤنا في حماية ظهر المقاومة لا يقلُّون شهادة عن شهداء الدفاع عن الأرض في الجنوب أمام الأطماع الإسرائيلية».

باختصار خلصت التجربة الإيرانية في لبناناليوم إلى مزيد من اهتزاز أيديولوجي، ينكمي مع خسائره المتواالية في الرأي العام العربي والإسلامي، فيتجه، راضياً أو مضطراً، نحو مزيد من استثار العصب الشيعي. الأمر الذي يتسلل بشكل متناهٍ وخاطئ إلى قواعد نفوذه إيران في لبنان والعراق. كان الإيحاء الإيراني أن ما يجري في سوريا هدفه كسر شوكة الشيعة. وذلك من خلال الماكينة الدينية والثقافية التي تديرها مؤسسات إيرانية دينية وسياسية وتسيطر على معظم المنابر الشيعية.

إنها خيبة انكفاء المشروع الإيراني في ساحة إسلامية شيعية مستتبة ومربيكة من هدف توحيد الأمة ونهضتها إلى الوقوف خلف مقوله الخطير السني القادر على الشيعة وسواهم من الأقليات في المنطقة العربية. ومن الدعوة إلى إشراك كل عناصر القوة بالأمة العربية والإسلامية في تحرير القدس، إلى التشكيل بمصداقية وصدق كل عربي ومسلم لا يسلم بكمال تفاصيل المشروع الإيراني وقيادته لعملية المواجهة مع العدو. وحُمِي العصبية المذهبية تستكمل مهمتها مع الثورة السورية، وتبدأ بنشر ثقافتها وقيمها في دوائرها لتزيد من انغلاقها، وتعتمد إلى نبذ عملي لكل سلوك وحدوي.

هذا في الواقع ومن خلال رصد الكثير من النقاشات في دوائر شيعية موالية للمشروع الإيراني في امتداداته العراقية واللبنانية وفي محاولة بائس لتبير تأييد نظام الرئيس بشار الأسد في معركته ضد الثورة الشعبية في سوريا. هو الشعور المرتضى بالتفوق، أو الاستعلاء الذي يصل حد الاعتقاد الواهن بأن المواطن الشيعي الموالي أو المؤيد لهذا المشروع(والعلويين أخيراً) هو الأكثر صدقًا وإخلاصاً في الدفاع عن قضية فلسطين وأكثر إدراكاً لمصلحة الفلسطينيين حتى من الفلسطينيين أنفسهم، وهو وبالتالي من يحق له وحده تحديد المخلص والمتأمر. وهو سلوك ومنهج وطريقة وحيدة لتبير الجرائم التي ترتكب ضد الشعب السوري لدى فئات مجتمعية.

وأولئك المواطنون ليل نهار على تصعيد الحالة المذهبية والغرق في ثقافتها واستحضار أدبيات الخوف من المذاهب الأخرى، باتوا في صلب المشروع الإيراني يعمدون إلى توثيق خيال عقيدة ظهور الإمام المهدي، وهي مقدسة لدى المسلمين الشيعة. هؤلاء ينشغلون في تفسيرات وإسقاطات لتبرير مواقف سياسية آتية وظرفية، ولإسقاط المسؤولية الدينية والإنسانية عن هذا الدم النازف من الشعب السوري، إلى حد تبريره. لعلهم يلتفتون إلى أن منسوب العداء تجاه فئات واسعة من الأمة العربية والإسلامية واتجاه شركاء في الحيز الوطني، بات عملياً يتجاوز العداء لإسرائيل. وباتت إسرائيل فعلياً في الوعي المذهبي للشيعة التابعين لإيران، أقل خطورة من الآخر المسلم أو الخصم السياسي الوطني. وجواب الكسالي والغارقين في عصبيتهم جاهز «أنهم يكرهوننا».

خطاب الأفول في زمن الذبول:

في الخطاب المتداول اليوم لدى أنصار المشروع الإيراني في لبنان والعراق.. بات مبرراً، في زمن الحمى المذهبية، أن تقوم في سوريا دولة علوية، والذرية قائمة: ي يريدون أن يقتلوننا. وتهادى كل أدبيات الوحدة وشعارات الأمة والعروبة وتلاشى كل خطابات التحذير من الاستعمار الذي يريد أن يقسم بلادنا إلى دواليات مذهبية. وليس بعيداً تريد إيران أن تحدد للشعب السوري أولوياته. تريد له أن يسلم بالنظام الاستبدادي فقط لأن هناك شبهة تقول إن هذا النظام معاد لخططات هذا الغرب ولإسرائيل. ولو افترضنا ثبوت هذه الشبهة، فمن قال إن الشعب السوري يقبل بمصادرة حقوقه السياسية وحقوق المواطنة في سبيل هذا العداء؟ ومن قال أن فلسطين ثمنها الاستبداد، والتحرير ثمنه مصادرة الدولة والمجتمع؟

بل من قال أن أولوية تحرير فلسطين تتقدم على حرية الشعوب... وأكثر من ذلك من قال أن فلسطين يمكن أن تناها شعوب مكسورة ومقيدة ومصادرة ومسلوبة الإرادة.

إنها حمى المذهبية التي لا يمكن الحد من مخاطر النافذين بها في منطقتنا إلا بالانحياز إلى القيم الإنسانية والدينية وقيم المواطن والانحياز إلى الحق والمظلوم كما قال إمام البلاغة والمتقين، الإمام علي، في وصيته لولديه الحسن والحسين: «كونا للظالم خصماً ولللمظلوم عوناً».

فليس من مسوغ أخلاقي أو ديني أو قومي أو وطني يمكن أن يبرر مقتل عشرات الآلاف من المواطنين السوريين. فالشهيد السوري، مهما جرت محاولات زجه في صراعات إقليمية، لا يخفى الصورة الحقيقة التي مفادها أن ثمة شعباً يريد التخلص من نظام مستبد ويناضل من أجل نظام ديمقراطي تعددي. هذه الحقيقة لم تتغير رغم محاولات وضع المشهد في أبعاد إقليمية ودولية وقومية أو طائفية لتبرير هذا الحجم الهائل من القتل والتدمير «الأسدية». فإنّادة التغيير والخلاص الثابتة والمتصاعدة لدى الشعب السوري رسخت الصورة: نظام الأسد طائفي ولا قضية له إلا السلطة.

هذه الصورة قوّضت صورة أخرى كانت قائمة أيضاً، قوّضت المسألة الإسلامية في المشروع الإيراني. فأيّ إسلام يمكن أن تتحدث عنه إيران وحزب الله في سوريا؟ لأنّ الصحوة الإسلامية التي طالما بشرت بها القيادة الإيرانية مع بدء الرياح العربي، انكفت عن خطابها. فالحركات الإسلامية في دول الربيع العربي وفي العالم الإسلامي عموماً أعلنت انحيازها إلى الثورة السورية، والإسلاميون الفلسطينيون حددوا موقفهم وتبرؤوا من العلاقة مع النظام السوري. ليس هذا فحسب بل باشروا عملية الخروج من الصورة الإسلامية الإيرانية، وصارت لهم رؤى أخرى ويتوجهون في مسار الربيع العربي. والشعوب العربية والإسلامية عموماً تُعبر عن انحيازها إلى الشعب وثورته.

تداعي المنطق الإسلامي:

المسألة الإسلامية تداعي والصراع على الصورة سقط ليبرز نظام مصالح وموازين قوى صارخة. فنهر الدم افقدها المشروعية الأخلاقية والدينية.

(نذكر هنا أن المراجع الشيعية في العراق تناهى بنفسها عن إضفاء شرعية على ممارسات النظام السوري). ما يجري في سوريا ليس تكراراً لصورة الحرب التي شنتها

العراق على إيران في العام ١٩٨٠. ففي تلك الحرب، ورغم شراسة الهجمة الدولية والعربية على إيران، بقيت الجمهورية الإسلامية بقيادة الإمام الخميني طيلة الحرب تلقى تضامناً وتقبلاً لوقفها من الحرب من أوساط إسلامية سنية واسعة، ولم يفتقد الموقف الإيراني المشروعية الأخلاقية ولا الدينية فضلاً عن المشروعية القومية. ولم يحدث خوضه الحرب فرزاً مذهبياً سنياً وشيعياً. بل كان ثمة مشروع إسلامي صاعد له مؤيدون ومعارضون من السنة والشيعة وغيرهم.

اليوم لم تسهم صفة الممانعة ولا العداء لإسرائيل في المحافظة على الجمهور العربي والإسلامي ضمن دائرة المتضامنين والمنخرطين في المشروع الإيراني في المنطقة. هذه الدائرة تتغير في النوع وتتضيق في الحجم. فالرأي العام الإسلامي حسم موقفه وانحاز إلى صورة الثورة السورية. والرأي العام الإسلامي يبحث عن جديده خارج إيران، والرأي العام الشيعي الذي يستند إليه الموقف الإيراني في سوريا بدأ يتلمس أسئلة لا أجبية عليها، أسئلة القلق من الفتنة المذهبية المترسبة خلف الصورة المتداعية.

كلما مر الوقت اتضحت أكثر العلاقة العضوية بين النظام السوري وإيران، واتضح أكثر أن إيران منخرطة في المواجهة السورية، وتنذر التطورات الميدانية وسقوط مقاتلين لحزب الله في مناطق حدودية داخل سوريا بمزيد من الانحراف. لم يعد الشرخ المذهبي كائحاً، ولا القتل المتعمدي من قبل النظام السوري سبباً يمكن أن يعيد ترتيب أولويات السياسة الإيرانية، لا في سوريا ولا على مستوى الموقف الإسلامي العام.

لندن إلى لبنان:

دعم «النظام السوري» والانحراف في المواجهة الدموية ينذر بمزيد من غرق حزب الله في الرمال السورية، ومن تهاوي المشروعية الإسلامية لوقف دولة كانت تطمح أن تكون محوراً جاماً و قائداً لنهاية إسلامية. في سوريا تتفوق المصالح الإقليمية الإيرانية على ما عدتها. مصالح تؤكد التغيير في وظيفة حزب الله المعلنة. وكلما تطورت المواجهات نحو إسقاط النظام ستتصبح أكثر الوظيفة الإيرانية الصافية لوجود حزب الله.

وتداعيات الانخراط الإيراني في المواجهة بين النظام والمعارضة أسقطت الصراع على الصورة. تهافت صورة الوحدة الإسلامية ونصرة المستضعفين والانحياز إلى خيارات الشعوب. قد تربح إيران النظام السوري، ولكنها ستخسر سورية وثورتها والاهم خسارة الصورة تلك التي أطلقها الإمام الخميني مبشرًا بصحوة إسلامية ذات يوم في العام ١٩٧٩ محورها إيران. وهاهياليوم تؤادُ في سورية بآيدٍ إيرانية.

نذكر هنا أيضًا أن «حزب الله»، أو درة التاج الإيراني، أو العمامة الإيرانية في لبنان والعالم العربي، في هذا السياق، هو آخر المعترفين بالانخراط العسكري في سورية، بعد الإعلان الروسي عن دعم النظام السوري، وبعد إعلان أكثر من مسؤول عسكري إيراني عن وجود عسكري إيراني في المدن السورية.

وإلى العراق نرى أن اللاعب الإيراني ما زال الأكثر فعالية وقدرة على رسم الخطوط والتحالفات العراقية وما زال المتقن لإدارة الصراعات واحتلاتها والقادر على التحكم بتنتائج الانتخابات ومرشحي رئاسة الوزراء، وقد اثبت انه قادر على الاستمرار في التحكم بلعبة توجيه وتعبئة الساحة الشعبية من دون أن يبذل كثيراً من الجهد... والبراغماتية الإيرانية في العراق تتلخص في الاستمرار حتى النهاية في دعم حلفائها واستنفاد جميع الوسائل في تعزيزأوضاعهم الانتخابية والسياسية لتفادي الدخول في تحاذبات وصراعات غير محسومة النتائج مع الأطراف الدولية. أطراف قادرة على إثارة الهمج لدى أي فريق سياسي شيعي من مجرد التفكير ببناء تحالف مع أي طرف عراقي خارج الدائرة الإيرانية المرسومة.

وفي مداخلة تنم عن اعتراف جريء قدم النائب في كتلة الوفاء للمقاومة وعضو قيادة حزب الله الدكتور علي فياض رأيه في الإشكاليات القائمة على الساحتين اللبنانية والعراقية في لقاء جمع مستشار رئيس الحكومة العراقية عبد الحليم الزهيري والنائب محمد رعد وغيرهم من قيادات حزب الدعوة العراقي أمل وحزب الله في بيروت، إذ قال: «هناك أعراض سلبية في العالم العربي وتناقض سني شيعي يمكن أن يولّد صراعاً دولياً. وهناك انهايار لمفهوم الدولة أن كان في العراق أو في لبنان، ونحن لا ننكر أننا تمكّنا من تحقيق انتصارات ولكن ليس لدينا غير دول فاشلة هنا وهناك وربما

سورية تسير في ذات الطريق، وأنا أرى أن هناك تحديات استراتيجية تهدد إنجازاتنا. ولا ننسى الشعور العام السنّي الذي يتضرر انتصاراً في سوريا لإعادة التوازن لصاله، كما يتأمّلون. لذلك يجب القيام بإجراءات ومقاربات أعمق من موقع المسؤولية الشرعية تأخذ في الاعتبار الوحدة الإسلامية من أجل تلافي الصراع السنّي الشيعي». (البلد ٧ أغسطس ٢٠١٢)

ليس ما قاله فياض عادياً. إنّه إقرار غير مباشر بأنّ تقدم المشروع الإيراني كان متلازماً مع تقويض الإجماع الوطني، وما الدول الفاشلة إلا للتعبير عن عدم إعطاء الجبهة الداخلية أي أولوية في هذا المشروع، أو لها بناء الدولة الوطنية وتحصينها على حساب الولاء العابر للدول، الولاء للفقيه.

يجب القيام بإجراءات ومقاربات أعمق من موقع المسؤولية الشرعية تأخذ في الاعتبار الوحدة الإسلامية من أجل تلافي الصراع السنّي الشيعي، نقول من بعد الدكتور علي فياض... ونزيد: سوريا هي البوصلة اليوم... وتاريخ الشام لن يغفر لمن صنعوا نهراً من دماء أبنائهما

الدور الإيراني في أزمة البحرين

ناصر الشيخ عبد الله الفضالة

سياسي وباحث استراتيжи (مملكة البحرين)

مقدمة

لا يمكن الحديث عن الدور الإيراني في أزمة البحرين الراهنة، بمعزل عن العامل التاريخي. فما نلمسه اليوم من إشكاليات في العلاقات البحرينية – الإيرانية، بل في محمل العلاقة بين إيران وكل دول الخليج العربي، ليس إلا نتيجة لـ (عقدة تاريخية متأصلة)، مدرومة بتزعة قومية شوفينية، تعاني منها إيران، وتلعب وبالتالي، دوراً رئيساً في الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة عموماً، والبحرين خصوصاً.

يقوم هذا العامل التاريخي أساساً على (أوهام) إحياء الإمبراطورية الفارسية القديمة، حيث كانت إيران، ولعدة قرون متعاقبة أو منقطعة، أحد طرفي (النظام العالمي القديم) القائم على وجود قوتين متنافستين: الإمبراطورية الأخمينية في مواجهة الإغريق.. ثم الإمبراطورية الباريثية في مواجهة روما.. ثم الإمبراطورية الساسانية في مواجهة الإمبراطورية البيزنطية.

هذا السجل التاريخي الحافل هو مصدر فخر واعتزاز لدى الإيرانيين، ومحرك رئيس من (حركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي).

هذا الحافز الثنائي (التاريخ + القومية)، تحول إلى حافز ثلاثي مع نجاح الثورة الإيرانية، فدخل بعد الدين المذهبي كعامل ثالث، أو كمحرك ثالث للسياسة الإيرانية، لتصبح الحركات الثلاث الرئيسة للسياسة الإيرانية هي كالتالي:

١- التاريخ: الماضي الإمبراطوري العميق والحاصل..

٢- القومية: العنصرية الفارسية المتعصبة..

٣- العقيدة: الدين الشيعي الصفوی، المناهض لمجمل عقائد الأمة.

عقدة التاريخ

تتمسك إيران بـ(تاريخها) ولو على حساب انتماها الإسلامي. فقد استمر النظام الإيراني (الإسلامي) الجديد في «اعتماد الأشهر الإيرانية والأعياد القديمة التي ترتبط بالديانة الزرادشتية والأساطير المتعلقة بها حتى اليوم».

«أما ما يلفت النظر فهو إحياء إيران - الثورة الشيعية اليوم للعادات الزرادشتية القديمة والتي تمثل طقوسها من خلال عيد النوروز (نوروز باللغة الفارسية معناها: يوم جديد، وهو اليوم الأول من السنة الفارسية الإيرانية، ويطلق عليه الفرس تسمية أخرى وهي عيد بهار، وإنحدر أهم أسباب ظهور هذا العيد هو أنه في هذا التاريخ انتصر زرادشت على الشيطان».

ولا تزال بعض الطقوس المحسوبة قائمة في إيران «مثلاً: إشعال النار، والقفز من فوقها، والدعاء بالقول يا نار خذني مرضي واصفراري، وامنحني نورك وبهاءك، وتعرف هذه الطقوس بـ مرسم آتش أفروزی، ومعناها: حفل إشعال النار».

وقد كان نظام الشاهنشاه السابق يولي المسألة التاريخية، المقترنة بالديانة المحسوبة أهمية كبيرة، فقد أقام الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٨٠-١٩١٩) في أكتوبر من عام ١٩٧١م حفالاً عالمياً صاحباً تحت أطلال مدينة برسبيوليس التاريخية في جنوب إيران، بمناسبة مرور ٢٥٠٠ سنة على الإمبراطورية الفارسية! وقد دعى للحفل معظم قادة وزعماء العالم.

وبما أن الفاتحين المسلمين بقيادة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذين دكّوا قلاع المحسوبة، وأنهوا وجود الإمبراطورية الفارسية كانوا من العرب، فلذلك، كان للعرب نصيب (معتمر) من الكراهة لدى غلاة الفرس ومتعصبيهم.وها هو الشاعر الشعوبي أبو القاسم الفردوسي (٩٣٥-١٠٢٠م) في ملحنته المسماة الشاهنامة ينفي أحقاده ضد العرب فيقول مستهزئاً بهم: «الكلب يشرب الماء البارد في أصفهان، والعربي يأكل الجراد في الصحراء!» ويقول متحسراً على الفتح العربي الإسلامي لبلاد فارس: «بلغ الأمر بالعرب بعد شرب حليب الإبل وأكل الضب، أن

يطلبوا تاج كسرى، فتبأ لك يا زمان و سحقاً! والنظام (الإسلامي) الحالي في إيران،
شديد التباكي بهذا الشعوبى الحاقد، شأنه شأن النظام (البهلوى) البائد!

إيران والخليج العربي

من مظاهر العقدة التاريخية لدى الإيرانيين أنهم ينظرون إلى هذا التاريخ بعين واحدة! فال تاريخ يحدثنا أن إيران طوال تاريخها الطويل كانت إما مهيمنة على من حواليها، أو خاضعة لقوة أخرى من القوى التي حواليها! فقد خضعت إيران لشعوب أخرى في فترات زمنية مختلفة، كالإغريق والعرب والترك والأفغان والمغول. وهذا – من المفترض – أن يخفف من غلواء العقلية التاريخية الإيرانية التي تتذكر فقط الفترات التي كان فيها الفرس هم المسيطرة على غيرهم، وتتجاهل الفترات التي كان الفرس فيها يخضعون لغيرهم! وهكذا عقلية، تلعب دوراً مهماً في تحديد العلاقة بين إيران والبحرين. فبمجرد أن البحرين خضعت للحكم الفارسي لسنوات معدودة، فال التالي، يجوز لإيران أن تطالب بالبحرين، وتذكر المجتمع الدولي من حين آخر بحقوقها التاريخية في هذه الدولة العربية الصغيرة! بل إنها ترفع من سقف المطالب فتنادي أحياناً بأحقيتها في كل الخليج العربي! وإذا كانت إيران في العهد البهلوى (١٩٢٥ - ١٩٧٩م) قد احتلت إمارة الأحواز العربية عام ١٩٢٥م، ثم احتلت الجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في نوفمبر ١٩٧١م، فإن إيران في العهد الخميني (١٩٧٩م - الآن) قد ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مساندة أمريكا (الشيطان الأكبر) في احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، بل وقبل ذلك في احتلال أفغانستان عام ٢٠٠١م. وقد صرخ – متباهاً – محمد علي أبطحي نائب الرئيس الإيراني للشؤون القانونية والبرلمانية بأنه «لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة».

تقوم السياسة الإيرانية المعاصرة تجاه منطقة الخليج العربي، خصوصاً البحرين، على إطلاق تصريحات مقصودة على لسان شخصيات رسمية وشبه رسمية، تمثل

القمة في إظهار (الروح الاستعمارية)، والتعالي القومي / التاريخي / المذهبي! وهذه بعض الأمثلة:

- ١- في عام ١٩٨٠ م، أي في بدايات الثورة الإيرانية، أطلق آية الله العظمى تصريحاته المشهورة عن البحرين، مطالباً بضم البحرين باعتبارها جزءاً من إيران.
- ٢- في يوليو ٢٠٠٧ م كتب مدير تحرير صحيفة (كيهان) شبه الرسمية حسين شريعتمداري: «البحرين جزء من الأراضي الإيرانية، وأنها انفصلت عن إيران إثر تسوية غير قانونية بين الشاه والولايات المتحدة وبريطانيا، وان المطلب الأساسي للشعب البحريني حاليا هو إعادة هذه المحافظة - التي تم فصلها عن إيران - إلى الوطن الأم والأصلي».
- ٣- في ٢٧ يناير ٢٠٠٩ م تحدث النائب داريوش قنبرى أمام مجلس الشورى الإيرانى وبحضور وزير الخارجية من شهر متقي وأمام وسائل الإعلام العالمية، عن أن: «البحرين كانت وحتى قبل ٤٠ عاماً جزءاً من الأراضي الإيرانية وانفصلت عن إيران عن طريق استفتاء مشبوه».
- ٤- وفي فبراير ٢٠٠٩ م ادعى رئيس التفتيش العام في (مكتب قائد الثورة الإسلامية) في مدينة مشهد الإيرانية علي أكبر ناطق نوري تبعية البحرين لإيران وأصفاً إياها (البحرين) بأنها كانت في الأساس المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة، وكان يمثلها نائب في مجلس الشورى الوطني.
- ٥- وفي أبريل ٢٠١١ م، رئيس هيئة الأركان في القوات المسلحة الإيرانية اللواء حسن فيروز آبادي لم يطالب بالبحرين فقط، بل بكامل الخليج العربي! فقد اعتبر «أن اسم وملكية وعائدية الخليج الفارسي هي للإيرانيين حسب الوثائق والمستندات التاريخية والقانونية».
- ٦- وأما آية الله أحمد جنتى فقد دعا في يوليو ٢٠١١ م إلى احتلال البحرين.
- ٧- وفي مايو ٢٠١٢ م، صرخ حسين علي شهرياري النائب في البرلمان الإيراني: «كما تعرفون فإن البحرين كانت المحافظة الرابعة عشرة في إيران حتى عام ١٩٧١ م،

ولكن للأسف وبسبب خيانة الشاه والقرار السيئ الصيغ مجلس الشورى الوطني آنذاك فإن البحرين انفصلت عن إيران. وأضاف: إذا كان من المفترض حدوث أمر ما في البحرين، فإن البحرين من حق الجمهورية الإسلامية وإيران وليس السعودية».

-٨ - وفي يونيو ٢٠١٢ م «قال السفير الإيراني السابق في باريس صادق خرازي في استفزاز جديد أنه إذا كانت إيران تريد احتلال البحرين، فإن الأمر لن يستغرق بضع ساعات للسيطرة عليها باستخدام قوات الرد السريع الإيرانية.

ونقلت وكالة أنباء فارس اليوم السبت عن خزارى قوله: إذا كانت المملكة العربية السعودية تريد الدخول في لعبة مختلفة، فمن المؤكد أنها ستكون هشة أمام الرد الإيراني».

-٩ - وفي سبتمبر ٢٠١٢ م «خرجت إيران من دائرة (التلبيح والمواربة)، لتجه تهديداً مباشراً بالتدخل العسكري في الكويت بحجج (حماية الشيعة في حال حدوث أي تدهور أمني) في البلاد، مؤكدة أن (فليق بدر وفليق القدس التابعين للحرس الثوري موجودان بالقرب من الحدود العراقية - الكويتية ولديهما من الاستعداد العسكري ما يكفي للتدخل خلال ساعات إلى موقع متقدمة) في الكويت والدول المجاورة بذراع حماية (أهل البيت) في المنطقة.

وفي هذا السياق، كشف عضو لجنة شؤون الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني محمد كريم عابدي أن اللجنة (درست واستمعت إلى تقارير عن الإجراءات المتتخذة لحماية أهل البيت في الكويت في حال حدوث أي احتلال أمريكي هناك، ونحن نتابع الأوضاع خصوصاً مع ورود معلومات عن أصوات إرهابية تطالب بالانتقام من أهل البيت وتقوم بجمع وشراء السلاح).

وربط كريم عابدي في تصريح نقلته شبكة (خليج فارس) الإيرانية بين الكويت والبحرين بقوله إن (ما حدث من دخول جيوش من دول الخليج الفارسي (العربي) إلى البحرين لن يتكرر ولن نسمح بتكرار حدوثه في الكويت).

١٠ - وفي سبتمبر ٢٠١٢ م «أكَدَ المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية رامين مهمان باراست أن الجزر الإماراتية الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى (كانت وما زالت جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية وستظل كذلك إلى الأبد).»

وقال: (نحن ننفي الادعاءات الوهمية لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال اجتماعهم ١٢٤، والتي لا تستند إلى أدلة ولا أساس لها من الصحة، حول الجزر الإيرانية الثلاث).»

١١ - وفي مايو ٢٠١٢ م «تُوعِد مساعد القائد العام للقوات المسلحة الإيرانية العميد مسعود جزائري دول الخليج التي تطالب باسترداد الجزر الإماراتية المحتلة كما هدد بإحراق الإمارات. وزعم جزائري، إلى أن هذه المطالبات (هي بمثابة وقيعة من قبل الولايات المتحدة). كما أكَدَ أن (القوات المسلحة الإيرانية على استعداد تام للدفاع عن الأراضي الإيرانية، وسلامتها الإقليمية والمصالح الوطنية) على حد قوله. وحذر من أن أي حرب تقع بين إيران والإمارات ستُحرق أولاً الإمارات قبل إحراق الجزر الثلاث».»

ويبقى السؤال الكبير: لماذا هذه (العنترية) الإيرانية، وهذا التعالي، وهذه النفسية الاستعمارية) تجاه دول الخليج العربي بالذات؟!

بالإضافة إلى المُحركات الثلاثة المهمة: الوهم التاريخي المهيمن على العقلية الإيرانية، والتطورات الاستعمارية العنصرية، ونهج تصدير الفكر الديني الصفوي المغلف بغلاف (نصرة المستضعفين)، فإن هناك عوامل ثلاثة مهمة لها أثر كبير في رسم خطوط السياسة الإيرانية تجاه حدودها الجنوبية.

العامل الأول: الوهن الخليجي

«تُعد إيران دولة مهمة في منطقة الشرق الأوسط، ودائماً ما تحاول مدّ نفوذها عبر أدوات القوة المختلفة باتجاه الدائرة الخليجية، باعتبار أن تلك الدائرة هي الحلقة الأضعف أو البطن الرخوة مقارنة بغيرها من المناطق الأخرى المحيطة بإيران، والتي تحدّ

من طموحاتها التوسعية كالكتلة التركية في الشمال الغربي، والكتلة الباكستانية والأفغانية في الشرق، والكتلة الروسية في الشمال، ومن ثم فالمر الأقرب لممارسة النفوذ الإيراني ذي النزعة التوسعية الشيعية-الفارسية دائماً ما يقع باتجاه العراق ومنطقة الخليج العربي، التي تعتبرها إيران بمثابة المجال الحيوي الإستراتيجي لها».

ومن مظاهر هذا الوهن:

- ١- لا تزال الدول الخليجية السنتين، وبعد ثلاثة عقود من تأسيس مجلس التعاون الخليجي، تعيش حالة (التعاون)، دون أن تنتقل إلى المرحلة الأعلى وهي حالة (الاتحاد)، وقد نادى العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في القمة الخليجية الأخيرة إلى العمل الحيث من أجل الانتقال إلى مرحلة الاتحاد.
- ٢- تنشب خلافات من حين لآخر بين بعض دول المنظومة الخليجية لأنفه الأسباب.
- ٣- عدم وجود سياسات خارجية قائمة على أساس المصلحة المشتركة لكل دول المجلس. فعلاقات عُمان مع إيران، على سبيل المثال، هي أقوى من علاقاتها مع أي دولة خليجية أخرى!

ولكن في المقابل، فإن أكبر نجاح حققه التعاون الخليجي هو تشكيل قوات درع الجزيرة. وقد أدرك شعب البحرين مدى أهمية الدفاع الخليجي المشترك بعد دخول هذه القوات إلى البحرين عام ٢٠١١م. ولكن تظل هذه القوات بحاجة إلى مزيد من العناية ل تستطيع مواجة أي تهديد إيراني كبير.

العامل الثاني: الفراغ العربي

إن الغياب الكامل للجامعة العربية، وغياب أو انعدام منظومة دفاعية عربية مشتركة، يشكل عاملاً ثانياً (مغرياً) لإيران بالتحرك ملء الفراغ.

إذ أن الجامعة العربية «لم تنجح في استعادة شبر واحد من الأرض العربية المحتلة من الخليج إلى المحيط (فلسطين، الجزر العربية الثلاث في الخليج، الأحواز، سبتة ومليلية... إلخ). ولم تنجح في رأب الصدع العربي الذي هو في زيادة يوماً بعد يوم،

ولم تقم بالدور المنشود لها في الأزمات التي واجهت الوطن العربي الكبير، وقد كان دورها ثانوياً جداً خلال حروب الخليج الثلاثة، وفي قضية الصحراء الغربية، وكذا في الأزمات التي تعصف بالسودان اليوم. وبان حجمها (المهزل جداً)، ودورها المعدوم أو شبه المعدوم عالمياً وعربياً من خلال القضيتين الخطيرتين اللتين واجهتا العرب مع بدايات الألفية الجديدة : احتلال دولتين عربيتين عضوين في الجامعة العربية (العراق والصومال). وقد كشفت هاتين الأزمتين أن هذا الجسم الضخم (الجامعة العربية) والذي يضم ٢٢ دولة بما يشمل مئات الملايين من البشر وحوالي ١٥ مليون كيلومتر مربع من الأراضي التي تمتد في قارتين.. أقول بات واضحًا أن هذا الجسم الضخم المترهل عاجز ليس فقط عن مواجهة أمريكا، بل حتى عن مواجهة دول أخرى من دول العالم الثالث كإيران وإثيوبيا.

العامل الثالث: تعانق المشروعين الأميركي والإيراني

«يقتربن بعد الإيراني المصلحي في الإستراتيجية المعاصرة بالوجود الأميركي ونفوذه في المنطقة، فمعلوم أن للنظام الإيراني وجهين سياسيين في تعامله مع القضايا المثلّحة: وجه للثورة (=المرشد الأعلى) وآخر للسياسة (=الرئيس)، التي تخضع للأولى حتماً، فسياسة إيران الخارجية تتسم بالبراغماتية، والمرونة المرتبطة بفن بارع في استثمار الوقت في أي مفردة من مفردات اللعبة السياسية، في حين تتسم سياستها الداخلية بالتزmet والتخشب المفصلي، إلى درجة تدعو للاستغراب».

«إن بوادر اقتسام السلطة الفعلية - سياسياً وعسكرياً - في الخليج العربي بين الأميركيان والإيرانيين بادية، وهو فرصة ذهبية - بل تاريخية - لا يسع الإيرانيين تضييعها، فقد بسطت ذراعيها على شمالها الغربي (العراق)، وهي متغلغلة تماماً في الشرق (أفغانستان)، فهي عملياً مشروع قوة إقليمية كبرى لا يستطيع أن يتتجاهلها أحد، حتى الأميركيان ذاتهم. كل التعتن والتهديد الفارسي باستخدام أوراقها التووية والإقليمية (في الشام والعراق ومصر والخليل واليمن)، كان رداً على تجاهل الإدارة الأميركيّة للمساومات الإيرانية منذ العام ٢٠٠١م، وللعرض السري الذي تقدمت

به إيران بعد سقوط النظام العراقي (٢٠٠٣م)، مقابل الخدمات (الجليلة) التي أدها
لأمريكا في احتلال أفغانستان وال العراق..».

بعد (التعانق الحميم) في أفغانستان وال伊拉克، جاءت أحداث البحرين في فبراير
٢٠١١م لتكشف وجها آخر من وجوه التفاهم بين المشروعين.

إيران وشيعة البحرين

يشكل الشيعة في البحرين حوالي نصف السكان، ووجودهم قديم، منذ أيام
الدولة القرمطية (٤٦٩-٨٩٩ هـ / ٧٦٠-١٠٧٦ م)، ثم الدولة العيونية (٤٦٩-
٦٤٢ هـ / ١٢٤٤-١٠٧٦ م)، وكان شيعة المنطقة يعتنقون العقيدة الإسماعيلية، ثم
تحولوا تدريجيا إلى العقيدة الثانية عشرية.

وقد بدأت علاقات شيعة البحرين بإيران تأخذ طابعاً (خاصاً)، وفي جميع
المجالات السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية، مع قيام الدولة الصفوية (٩٠١-
١١٣٥ هـ / ١٤٠١-١٧٢٢ م). وبعد سقوط الدولة الصفوية سياسياً وعسكرياً، ظلل
النهج العقائدي الصفوی هو المهيمن، وأصبحت إيران بالنسبة للشيعة في البحرين، بل
في كل مكان يتواجد فيه الشيعة، بمثابة (الدولة الأم)، التي تمثل الشيعة وسط محيط
واسع من دول (العامة)، وهو التعبير المستخدم في أدبيات الشيعة لوصف أهل السنة.

ارتبطت شيعة البحرين بعلاقات متميزة مع إيران على كافة الأصعدة:

- فإيران هي (مع العراق) قبلة طلبة العلم الشيعة، الذين يتوجهون إلى الحوزات
العلمية الشهيرة في قم والنجف وكربلاء للحصول على الدرجات والرتب العلمية
المعروفة لدى الشيعة.

- وإيران هي (مع العراق) مقر الآيات العظام، أو مراجع التقليد الذين يُقلدون
من قبل الشيعة في مختلف دول العالم.

- كما تميز المجتمع الشيعي في البحرين بقوة الروابط الاجتماعية مع شيعة إيران،
عن طريق الزواج بالإيرانيات، وهذه الظاهرة شائعة جداً لدى الشيعة البحرينيين،
سواء كانوا من سكان المدن أم من الأرياف.

شيعة البحرين قبل الثورة الإيرانية

لم تكن العلاقات السياسية لشيعة البحرين مع إيران (وبتعبير أدق: الولاء السياسي لإيران)، قد وصلت إلى درجة تشكل معها ظاهرة خطيرة على أمن الوطن، باستثناء أقلية شيعية من ذوي الأصول الإيرانية، وأسباب قومية وليس دينية. فالحركات المعارضة السورية في خمسينيات وستينيات القرن الميلادي العشرين كانت كلها تقريبا ذات ميول يسارية أو قومية، وكان الشيعة منخرطين فيها إلى جانب السنة، والشاه محمد رضا بهلوي كان عدوا تقليدياً لليسار وموالياً مخلصاً للغرب.

في مارس عام ١٩٧٠م، وقبيل استقلال البحرين عن بريطانيا، وتصاعد المطالبات الإيرانية بضم البحرين إليها، أرسلت الأمم المتحدة، وبموافقة من حكومات البحرين وبريطانيا وإيران، وفدا للإطلاع على رغبة الشعب البحريني حول: هل يريد الاستقلال أم الانضمام لإيران؟ وكان اختيار الأغلبية الساحقة لشعب البحرين، بما فيهم الشيعة، هو الاستقلال. وهذه الواقعة، اختيار الشيعة للاستقلال وليس الانضمام لإيران، أصبحت شعاراً يرفعه شيعة البحرين دائماً لإثبات وطنيتهم. ولكن هذه (الوطنية) ذابت تماماً في جسد (الوليّ الفقيه) بعد قيام الحكم الإسلامي الشيعي في طهران عام ١٩٧٩م.

ولكن، لماذا اختار الشيعة الاستقلال عام ١٩٧٠م؟

أولاً: كان نظام الشاه نظاماً علمانياً قاسياً، لا دور للمعممين فيه، إلا بالقدر الذي يسمح به الشاه لاضفاء الشرعية على حكمه، وكان لا يتوانى إذا دعت الضرورة إلى التعامل مع رجال الدين الشيعة بالسجن والنفي والتضييق، كما فعل مع الخميني نفسه.

ثانياً: كان الشاه على علاقة وثيقة بالطائفة البهائية، التي هي امتداد لحركة البابية، وهي بدورها تمثل حالة انشقاق وتحريف للعقيدة المهدوية عند الشيعة. لذلك، فالعداء متواصل بين المتندين الشيعة وبين هذه الطائفة. وقد كان رئيس وزراء إيران أمير عباس هويذا (١٩٦٥-١٩٧٧م)، أشهر من تولى منصب رئيس الوزراء في إيران في فترة ما قبل الثورة بهائياً.

وبالتالي: لم يكن قرار شيعة البحرين هو الابتعاد عن (إيران الشيعية)، بقدر ما كان ابتعاداً عن (دولة الشاه العلمانية البهائية).

شيعة البحرين بعد الثورة الإيرانية

بعد نجاح ثورة الخميني، انقلب الأوضاع رأساً على عقب في البحرين، وخرج الشيعة في تظاهرات مؤيدة للحكم الجديد، وأرسل الشيعة وفوداً شعبية و(علمائية) لتقديم التهنئة للحكام الجدد. لقد أصبحت الشيعة في المنطقة دولة، ووجد شيعة البحرين أن الفرصة قد لاحت لإسقاط الحكم (السنّي).

قام الشيعة على مدى ثلاثة عقود، بثلاث محاولات انقلابية للوصول إلى الحكم:

الأولى: في بداية الثمانينيات. وكان التيار الشيرازي هو المسؤول عن هذه المحاولة، وقد كانت محاولة ساذجة لقلب الأوضاع في البلد عن طريق إدخال أسلحة ومتربين (تدرّبوا في معسكرات خاصة في إيران). وكان المنظر الرئيسي للمحاولة هو السيد هادي المدرسي. وقد تمكنت السلطة من ضرب المخططين للمحاولة، وتم اعتقال وسجن العشرات في ديسمبر عام ١٩٨١م، ولجا مئات آخرين من شباب الشيعة إلى الخارج.

الثانية: في أواسط التسعينيات (١٩٩٤-١٩٩٦)، حيث قاد هذه المحاولة هذه المرة الفرع البحريني لحزب الدعوة، وقاده هذا الحزب هم الذين شكلوا فيما بعد (جمعية الوفاق)، أكبر الجمعيات السياسية الشيعية. اعتمدت هذه المحاولة على إحداث البلبلة والفووضى وإشعال الحرائق، لتحفيز الشيعة على القيام بشورة شاملة، حاكمة لثورة الخميني. وقد تمكنت السلطة من إخماد هذه المحاولة.

الثالثة: وهي التي بدأت يوم ١٤ فبراير ٢٠١١م، في محاولة واضحة لمحاكاة ثورات الربيع العربي. وكان العامل الرئيس في فشل هذه المحاولة، تصدي النصف الآخر من الشعب (السنّة) لهذه المحاولة ذات البعد الطائفي الواضح، ثم دخول قوات درع الجزيرة للبحرين في مارس ٢٠١١م.

التأثير الإيراني

«بمجرد إعلان الثورة وعودة الخميني على طائرة خاصة إلى طهران، تغيرت الدنيا ولم تعد البحرين كما كانت... وسارت مظاهرات التأييد، وأضيفت صور الخميني إلى صور الشيرازي والخوئي التي ملأت كل مكان».

كانت المحاولة الانقلابية الأولى في بداية الثمانينيات الإيرانية بامتياز، خطط لها ونفذها آل الشيرازي وآل المدرسي، وكلهم إيرانيون، بدعم كامل من الولي الفقيه الإيراني.

بعد فشل سيناريو الدعم العسكري المباشر، كثفت إيران جهودها الداعمة لـ«أحداث تغيير لصالحها في البحرين»، وذلك على الصعيدين السياسي والإعلامي، كما ظهر ذلك واضحًا خلال أحداث التسعينيات، ثم أحداث فبراير ٢٠١١م، والمستمرة إلى هذه اللحظة.

وصل الدعم الإيراني إلى درجة أن تجراً الإعلام الإيراني فزور في خطاب الرئيس الدكتور محمد مرسي في كلمته في مؤتمر عدم الانحياز في طهران نهاية أغسطس ٢٠١٢م، ليستبدل كلمة (سوريا) بـ(البحرين) في ثلاث مواضع! هذا التزوير كان في الترجمة الموجهة إلى الشعب الإيراني المسكين. بالفعل، أصبحت البحرين تمثل عقدة كبرى لدى النظام الإيراني.

إن الصلة الحميمة بين إيران وشيعة البحرين وصلت إلى حدّ (الوحدة الاندماجية) على الصعيدين الديني والنفسي. وتمكن تيار ولاية الفقيه الموالي لخامنئي من إحكام سيطرته على المجتمع الشيعي.

في خطبة الجمعة، خطب السيد حيدر الستري، النائب في البرلمان البحريني عن جمعية (الوفاق) الشيعية فقال: «رأينا في عصرنا كيف حققت الجمهورية الإسلامية في إيران العجازات، وانتصرت على دول العالم الكبرى مجتمعة... انتصرت الجمهورية الإسلامية في نشأتها إبان الحرب التي أشعلها النظام البائد في العراق... حققت انتصارها مؤخرًا بعد عملية انتخابات تاريخية بفضل مخزون القوة الذي تملكه قيادة الولي الفقيه، والتتفاف المؤمنين حولها».

ويقول عبد الوهاب حسين، زعيم (تيار الوفاء الإسلامي) الشيعي: «تيار الوفاء الإسلامي يؤمن بولاية الفقيه حتى النخاع، ويلتزم بها عملياً».

لقد وصل النفوذ والتأثير الإيراني في شيعة البحرين إلى درجة الذوبان التام! حتى أنه عندما أصدرت جمعية (الوفاق) وبعض جمعيات فلول اليسار ما عرف بـ (وثيقة المنامة)، في أكتوبر من عام ٢٠١١م، لم تجزئ (الوفاق) على ذكر اسم (ال الخليج العربي)، بل ذكرت (الخليج) فقط بدون صفةعروبة! فكل شيء يهون، إلا (غضب) الولي الفقيه و(المؤمنين) من حوله في طهران وقم.

الجلسة الثالثة

رئيس الجلسة: د. محمود غزلان

المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين (جمهورية مصر العربية)

مشروع الإيراني في ضوء الثورات العربية : ثوابت ومتغيرات

حالة: تونس - مصر - ليبيا - اليمن - سوريا

فادي شامية

كاتب ومحلل سياسي ، متخصص في الشؤون اللبنانية والسويسرية والإيرانية (جمهورية لبنان)

إيران والثورة المصرية : تفاعلات التحدي والاستجابة

د. محمد السعيد إدريس

رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

رئيس تحرير مجلة مختارات إيرانية (جمهورية مصر العربية)

إيران والثورة اليمنية

د. ناصر محمد علي الطويل

دكتوراه في العلوم السياسية - جامعة صنعاء (الجمهورية اليمنية)

علاقة إيران بحركات المقاومة الإسلامية في المنطقة في ظل الثورات العربية

(دراسة لحالات حماس - الجهاد - حزب الله)

د. فاطمة الصمادي

مركز الجزرية للبحوث والدراسات الاستراتيجية (قطر)

المشروع الإيراني في ضوء الثورات العربية : ثوابت ومتغيرات

حالة : تونس - مصر - ليبيا - اليمن - سوريا

فادي شامية

كاتب و محلل سياسي

مختص في الشؤون اللبنانية والسويسرية والإيرانية

(جمهورية لبنان)

توطئة :

أسس المشروع الإيراني

تحمل سياسة إيران الإقليمية ملامح مشروع واضح المعالم ت يريد فرضه على المنطقة العربية. ويكون هذا المشروع من جملة مفردات أهمها: مد النفوذ الإيراني على دول الجوار، والتعامل مع ملفاته كأوراق تفاوضية مع الدول الكبرى، وإلحاق الشيعة العرب بإيران، وتصدير قيم الثورة، ونشر التشيع في المنطقة.

تمثل خطورة هذا المشروع في مستويات عدّة، أهمها: محاولة تقويض الشعور الوطني لدى الشيعة العرب على وجه الخصوص لصالح الشعور المذهبي، ومحاولات تحويلهم تاليًا إلى أدوات لصالح إيران، إضافة إلى إثارة الاضطرابات والانقسامات في المنطقة العربية، ومحاولة "غزو" الواقع العربي ثقافيًّا ومذهبياً، وخلق صورة غنطية إيجابية عن سياسات إيران، خلافاً للواقع.

ولا يخفى أن لهذا المشروع عوائقه الداخلية والخارجية، فإيران بلد قوي عسكرياً لكنه ضعيف اقتصادياً (١٤ مليون إيراني يعيشون دون خط الفقر)، وهو يعاني من انقسامات إثنية ومذهبية، كما يعاني من خلافات سياسية حادة تبدت بوضوح بعد

الانتخابات الرئاسية الأخيرة، فضلاً عن أن البعد المذهبي في الثقافة الإيرانية غير مقبول في المنطقة العربية... لكن النظام الإيراني يتخبطى ذلك كله من خلال "استثماره" في القضية الفلسطينية، وفي الصراع مع "إسرائيل"، ومن خلال هذا "الاستثمار" يُعبر إلى قلب العالم العربي عبر حلفاء وأدوات من قلب هذا العالم.

ويتحرك المشروع الإيراني وفق ثلاثة أنماط:

- ١ - نمط استراتيجي يهدف إلى مد النفوذ، ومنع قيام "جبهة" عربية ضد إيران، وركائزه تقوم على أسس التحالف مع سوريا، ومع حركات المقاومة العربية. كما يعتمد أيضاً على دعم التنظيمات الشيعية في العراق لتأمين دوام السيطرة عليه، وعلى تقاطع المصالح مع "القاعدة" في استهداف الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من التباين الواضح بين فكر "القاعدة" والثقافة الإيرانية.
- ٢ - نمط إيديولوجي يهدف إلى بث التشيع، ومحاولة سحب المذاهب الشيعية الأخرى، الزيدية والعلوية تحديداً، إلى المذهب الإثنى عشرى المتبع في إيران، ودعم الشيعة العرب وربطهم بولاية الفقيه، ومحاولة إقامة "هلال شيعي" في المنطقة العربية، يبدأ من العراق ويتنهى في جنوب لبنان. إضافة إلى تطويق المملكة العربية السعودية بحزام من الأزمات ذات الطابع المذهبي، لا سيما في العراق، واليمن، والبحرين.
- ٣ - نمط اقتصادي يقوم على أساس تحويل إيران إلى قوة اقتصادية، من خلال استفادة أكبر من مصادر الطاقة، وبناء أحلاف اقتصادية كبيرة في المنطقة. وهذا النمط هو الأقل أهمية في السياسات الإيرانية، رغم أنه مشروع (من المشروعية) بالكامل، خلافاً للنمطين السابقين^(١).

(١) للتوضيع يمكن الاطلاع على كتاب: مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، الفصل الثالث: المشروع الإيراني، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٢.

ورغم أن المشروع الإيراني، يهتم بشدة بالنطرين الاستراتيجي والإيديولوجي، فإنه يفضل النمط الاستراتيجي عند التعارض، بعيداً عن المبادئ والقيم التي يتغنى بها النظام. وثمة نماذج مذهبة للدلالة على ذلك^(١).

شكّلت صرخة بائع الخضر محمد بو عزيزي؛ القشة التي فاض معها كأس صبر الشعوب العربية، بعد عقود من الظلم. أسقط التونسيون نظام زين العابدين بن علي، فيما عُرف بـ”ثورة الياسمين”. قبل ذلك بست سنوات –تقريباً– أحرقت النيران في بيروت رفيق الحريري، فاندلعت ”ثورة الأرض” التي أسقطت النظام الأمني السوري- اللبناني، وأخرجت الجيش والمخابرات السورية من لبنان، فكانت نموذجاً اقتدست به ثورات العرب فيما بعد. توالى عدوى الثورات، ووصلت إلى مصر ثم إلى ليبيا واليمن... وأخيراً وصلت إلى سوريا. بهذه الثورات بدا أن جدار الخوف سقط، حتى لدى الشعوب التي لم تشر. كيف قاربت إيران هذه الثورات، وعلى أي أساس؟ هذا ما ستتعرف عليه في الفقرات الآتية.

المقاربة الإيرانية للثورات العربية بين الدعم الصادق والاستثمار السياسي

يمكن التعرف على الموقف الإيراني من الثورات العربية، من خلال تصريحات وأفعال القادة الإيرانيين، كما من خلال حلفاء إيران وأدواتها في المنطقة.

في ٢٠١١/٣/١٩ أطل أمين عام ”حزب الله” السيد حسن نصر الله متضامناً مع ”شعوبنا العربية؛ وثوراتها وانتفاضاتها وتضحياتها، خصوصاً في كل من تونس ومصر

(١) على سبيل المثال لا الحصر؛ وقفت إيران، إلى جانب أرمينيا «المسيحية» ضد أذربيجان «الشيعية» في صراع البلدين على إقليم ناغورني كاراباخ، مراعاةً من إيران لصالح إستراتيجية سياسية وقومية. هذه المفارقة ليست الوحيدة، فإعلان إيران صراحة تسهيلها مهمّة الحلفاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركيّة في غزو أفغانستان والعراق يشكل مفارقة أقسى، لأنّ النظام الإيراني ما لبث يصف أميركا بـ»الشيطان الأكبر»، فإذا به يسهل دخول هذا «الشيطان» إلى بلدان جارين مسلمين! ومن المفارقات أيضاً أنّ النظام الإيراني الذي وقف ضد نظام البعث في العراق وحاربه ونعته لسنوات بالكفر، هو نفسه متحالف مع نظام البعث في سوريا، ويعتبره نظاماً مقاوماً أو ممانعاً منذ سنوات طويلة!. كما أنه معلوم أن قادة الصف الثاني من «القاعدة» حظوا باستضافة إيرانية في مرحلة من مراحل «الحرب العالمية على الإرهاب»، رغم التناقض الكامل في فكر «القاعدة» وفكر الثورة الإيرانية، ولكن مصلحة الضغط على الولايات المتحدة من خلال هؤلاء اقتضت ذلك!.

والبحرين ولibia واليمن". في خطابه التضامني هذا؛ أقحم نصر الله الفتنة المذهبية في البحرين في عداد الثورات^(١)، وتجاهل بشكل كلي الحراك الشعبي الجاري بوتيرة متتسعة في سوريا، فضلاً عن إغفاله الثورة الخضراء في إيران، من خلال "خريجية" ذكية، تثلت بحصر التضامن بـ"الثورات العربية".

والواقع أن المواقف الإيرانية كلها لا تختلف عن التصنيف أعلاه؛ وهي تفتقر إلى ثلاثة شروط ضرورية لاعتبار تضامنها مع الثورات العربية تضامناً صادقاً، وهي: الشمولية، والموضوعية، والصحة.

أولاً: الشمولية: إذ لا يصح بحال من الأحوال، لأي متضامن -فضلاً عن أية جماعة تدعي التضامن من منطلقات أخلاقية- أن تنظر إلى الثورات بمعايير مختلفة، فتحتاج - بحق- عن ثورة مجيدة في تونس ومصر ولibia واليمن، ثم تغفل ما يجري في سوريا، لأن الاعتبار السياسي يفرض ذلك.

ثانياً: الموضوعية: حيث لا يجوز إقامة رابط غير موضوعي بين الثورات العربية وعلاقة الأنظمة بالولايات المتحدة الأمريكية، كما لا يجوز تكييف الثورات العربية على أنها ثورات دينية أو صحوات إسلامية إذا لم تكن كذلك^(٢). عدم الموضوعية مرده هنا إلى أن الشعوب الثائرة، إنما تثور على الظلم والقهر وسلبها حقوقها قبل أي

(١) يقول العالمة يوسف القرضاوي في خطبة يوم الجمعة (منشور في صحيفة الشرق الأوسط يوم السبت ١٩/٣/٢٠١١) عن الثورة في البحرين ما حرفته: «الشيعة هناك جميعاً ضد السنة جميعاً. الثورة قامت طائفية.. أهل السنة لما رأوا هذا قاموا، ٤٥٠ ألفاً، وقالوا نحن لنا مطالب أيضاً. إذا كنتم أيها الشيعة لكم مطالب فنحن - أهل السنة - لنا مطالب أيضاً، وقالوا مطالبهم... لم يكونوا (المتحجرون) سليمين، بل اعتدوا على كثير من أهل السنة واستولوا على مساجد ليست لهم، واستعملوا الأسلحة كما يفعل الباطلジيون في اليمن وفي مصر وغيرها ضد كثير من المستضعفين من أهل السنة!... في مثل هذه الأمور الحوار أولى، بدل أن ينقسم المجتمع انتقاماً طائفياً، وقد دعا إلى ذلكولي عهد البحرين. إن الخطر هو أن ينسب الشيعة أنفسهم إلى بلاد أخرى ويحملوا صورة خامئي وصورة نصر الله وصورة كذا وكأنهم يتسبون إلى إيران ولا يتسبون إلى البحرين».

(٢) قال السفير الإيراني في بيروت (٢٠١١-٥-٨) إن: «الثورات في العالم العربي هي صحوات دينية... وما يجري في سوريا مؤامرة».

شيء آخر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التبعية لأميركا والغرب هو عامل إضافي في تسعير الثورة وزيادة سخط الشعب، وليس عاملاً وجودياً كما يحاول المستثمرون في الثورات العربية أن يوحوا لجمهورهم. الدليل القاطع على ذلك أن الثورات لم تبق حبيسة الأنظمة المسماة "أنظمة اعتدال"، وإنما شملت الأنظمة "الثورية"، كالنظام الليبي، ووصلت إلى نظام "الممانعة" الأول في المنطقة أي النظام السوري.

ثالثاً: الصحة: إذ بدا لافتاً جداً إقحام إيران دولة البحرين في عداد الدول التي تشهد ثورات تغييرية. النظام في البحرين بحاجة إلى إصلاحات يقيناً، لكن الأصح أنه لا يمكن مساواة تونس ومصر بالبحرين، لسبب ظاهر وبسيط، وهو أن الانقسام المذهلي في البحرين، ليس بين أقلية وأكثريّة، وإنما بين فئتين شبه متساويتين من الشعب^(١).

كيف تعامل النظام الإيراني مع كل ثورة عربية على حدة؟

النظام الإيراني يحتفي بثورة الياسمين

جسم الجيش التونسي الموقف وأجبر الرئيس زين العابدين بن علي على الفرار في ٢٠١١/١/١٤. وفي اليوم التالي تولى رئيس مجلس النواب محمد المزعز منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت، وأصبح الباجي قائد السبسي في ٢٠١١/٢/٢٧ رئيساً للحكومة المؤقتة، ثم جرت انتخابات المجلس التأسيسي في ٢٠١١/١٠/٢٣.

وظف النظام الإيراني الثورة في تونس في خدمة أهدافه، فادعى الرئيس الإيراني أحمدي نجاد أن "ثورة الياسمين" هي نتيجة الثورة الإيرانية، فيما الواقع أن الثوار، ولا سيما الشباب الذين حركوا الاحتجاجات، لا علاقة لهم بفكر الإمام الخميني، ولا يعتبرونه قدوة لهم، ولم يفكروا أبداً بقيام نظام شبيه بالنظام الذي أنتجته الثورة الإيرانية، فضلاً عن أنهم جميعهم لا يؤمنون بالعقيدة الشيعية.

(١) انظر: الثورات العربية بين الدعم الصادق والاستثمار السياسي، فادي شامية، جريدة المستقبل، ٢٤-٣، ٢٠١١، العدد ٣٩٤٩.

... ويركب موجة الثورة المصرية

أبى الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد أن تمر الثورة المصرية دون أن يركب موجتها، فأعلن أن الثورات التي تحرى في المنطقة - ومن ضمنها ثورة ٢٥ يناير - “يقودها الإمام المهدى”， وأنها نتيجة “الثورة الإيرانية” (١٩٧٩)، وأن “صحوة ضخمة تحصل ويكن رؤية يد الإمام المهدى فيها”， وأن “الإمام المهدى يدير العالم ونحن نرى يده المدبرة في شئون البلاد كافة”.

من المفارقات الللافتة التي تجعل كلام نجاد مدهشاً حقاً، أنه في الوقت الذى كان يربط فيه الثورة المصرية بشورة الإمام الخمينى، كان ميدان التحرير في مصر يعلن عبر خطيب الجمعة الآتى: “نقول لأميركا وإيران وحزب الله دعوا ثورة مصر لشباب مصر، وكفوا نصائحكم عنا”. كما كان يعلن الثوار في الميدان إهداء ثورتهم إلى “الثورة الحضراء” في إيران!

ومع ذلك؛ فقد أصرت إيران على إلباس الثورة المصرية لبوساً ليس لها، حيث وصف السيد علي خامنئي ثورة مصر بأنها ثورة إسلامية، وبداية لـ“شرق أو سط إسلامي جديد”. هذه المرة جاء الرد من جماعة “الإخوان المسلمين”， أكبر الجماعات المصرية، إذ اعتبرت أن الثورة في مصر لا تعتبر ثورة إسلامية (بالمفهوم الإيرانى)، في رد غير مباشر على السيد الخامنئي (صادف يوم انتصار الثورة في مصر مع يوم استشهاد مؤسس الجماعة حسن البنا).

وفيمما بعد تبين وجود بعض المجموعات الصغيرة، أكثر هؤلاء شيعة غير مصريين، دخلوا إلى ميدان التحرير، تحت حجة مناصرة الثورة، لكن شباب الميدان تبرؤوا منهم تحت عنوان أن “هم مطالب فئوية”， وطالبو الجيش بـ“إخراجهم من ميدان التحرير بالقوة”!. واستناداً إلى أن موقف الولي الفقيه فقد قامت بعض القنوات الفضائية في بغداد وبيروت بربط غير موضوعي بين ثورة الإمام الخمينى وبين ثورة ٢٥ يناير، أو بين حرب تموز ٢٠٠٦ وبين الثورتين التونسية والمصرية.

والواقع أن تصريحات القادة الإيرانيين وحلفائهم في المنطقة لاقت استياءً في الشارع المصري، عَبَرَ عنه المواطن البسيط، كما عَبَرَ عنه الإعلام المصري، حتى أن المغني الشعبي شعبان عبد الرحيم - الذي دأب الإعلام العربي التابع لإيران - على اتخاذه مؤشراً على النبض المصري الرافض للصلح مع "إسرائيل" (أغنية الشهيرة: أنا أكره إسرائيل)، قرر تسجيل أغنية لتمجيد الثورة ورفض مواقف خامنئي ونصر الله: تحت عنوان: محروسة يا مصر^(١).

ما سبق يعني أن المحاكاة الحقيقة لما جرى في مصر يتمثل بما جرى يوم الاثنين ٢٠١١/٢/١٤ ويوم الأربعاء ٢٠١١/٢/١٦ في إيران، حيث انتقلت روح الثورة من مصر إلى طهران وليس العكس، فأعاد "الإصلاحيون" شبابهم وخرجوا بتظاهرات تطالب بالإصلاح!.

الثورة تسقط عميد الطفافة العرب

فعلياً، فإن الثورتين اللتين سبقتا بالنجاح في كل من تونس ومصر، أصابتا بلدان مصنفين فيما يسمى "اعتدالاً" عربياً، لكن ما هو أدق في هذا المجال أن هذه الثورات خرجت من رحم الظلم والقهر قبل أي شيء آخر، خلافاً لمحاولات تحويلها أبعاداً قومية أكثر مما تحتمل. الدليل على ذلك أن الثورة انتقلت إلى ليبيا لاسقاط عميد الطغاة معمر القذافي، والأخير لا يمكن بحال اعتباره معتدلاً، أو وصف نظام جماهيريته بصفة الاعتدال والتبعية لأميركا، وهي الدولة التي حاربته وقصفت بيته وقتلت ابنته،

(١) أغنية مصر يا محروسة لشعبان عبد الرحيم:

محروسة يا مصر والله.. سيبك من أي حقد
لا خامنئي ولا ناصر الله الجيش المصري أسود
ثورتنا ثورة شريفة وأظهر منكم
ياريت تشوفوا الكلم ليه تنضف قلبكم
مصر اللي في أي أزمة ياما وقفتن جنبكم
دلوقتي نسيتوا خيرها طب موتوا بغل لكم
بطلوا تحريرض واتهدوا شعبنا ما بيتحرر ضش
والمصري محدث أده ومؤدب ميعلاطش

وطلت على عدائها له، رغم تخليه الطوعي عن برنامجه النووي المثير للجدل، ودفعه تعويضات كبيرة لمتضرري جريمة لوكربي. فضلاً عن أن الخارجين على نظامه هم، لا سواهم، من طالب العالم – وهو مطلب حق – بالتدخل لصالحهم فيما بدا القذافي – عن غير حق – كمن يقاتل الاستعمار الجديد^(١)، وهذا ما أعلنه بالضبط الرئيس الكوبي فيدل كاسترو والفتزويلي هوغو شافيز الموصوفين بعدائهما لأميركا والغرب، حيث رأى كاسترو أن أميركا هي التي تحرك الثوار الليبيين، بينما اعتبر الرئيس الثوري هوغو شافيز، أن لا وجود لثورة في ليبيا، وإنما يواجهه “القذافي حرباً أهلية”!.

الطريف أن الثورة في ليبيا أربكت بعض حلفاء إيران (لا سيما في لبنان)، من كان يتراضى أموالاً من القذافي منذ سنوات طويلة، مع أن هؤلاء كانوا يحجزون مقاعد أمامية لأنفسهم في محور “المقاومة والممانعة”!.

(١) الواقع أن المشهد الليبي يكشف ما هو أكثر فضحاً مزاعم تحريك الثورات العربية على سكة الاعتدال العربي حسراً، فالقذافي ليس عميد الحكم العرب وحسب (تسليم الحكم بانقلاب عسكري وهو ابن ٢٧ عاماً متاثراً بالطروحات الاشتراكية والناصرية)، وإنما هو عميد طروحات الوحدة العربية أيضاً؛ فهو أول من طرح الوحدة بين مصر والسودان ولبيا (ثم سوريا)، ما حدا بالرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر بوصفه «الأمين على القومية العربية». ولم تتوقف طروحات الوحدة لدى القذافي بوفاة عبد الناصر، بل ازدادت، في محاولة من العقيدة، لإرث الزعيم المصري الراحل؛ فطرح الوحدة مع تونس عام ١٩٧٤، ومع الجزائر عام ١٩٧٥، ومع المغرب عام ١٩٨٤، والوحدة العربية الإفريقية عام ١٩٨٨. كما أن القذافي لم يترك منظمة ثورية في العالم إلا تعاطى معها؛ ابتداءً من الفصائل الفلسطينية المقاومة وانتهاءً بكل حركات الإرهاب (عدا الإسلامية منها). وقد زج القذافي بلاده بسبب هذا السلوك في صراعات مع بلدان عديدة، عربية وغير عربية، كما ورط ليبيا في الحرب مع تشاد ما بين ١٩٨٠ إلى منتصف ١٩٨٧ بعد دعم حركة التمرد المعروفة باسم «جبهة التحرير الوطني التشادية (فرولينيا)»، فضلاً عن خوض صراع دام مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية؛ وصل ذروته عام ١٩٨٦، عندما شنت الولايات المتحدة الأمريكية غارات جوية على ليبيا وعلى منزل القذافي بالذات. إضافة إلى مسؤولية نظام القذافي عن خطف الإمام موسى الصدر، وتورطه في أحداث إرهابية من أبرزها: تفجير ملهى في برلين عام ١٩٨٦، وتفجير لوكربي عام ١٩٨٨، وتفجير طائرة الـ «يوتا» الفرنسية عام ١٩٨٩، ومحاولة اغتيال خادم الحرمين الشريفين عبد الله بن عبد العزيز عام ٢٠٠٣، وغير ذلك من الأعمال الإرهابية.

الحوثيون يركبون في قارب الثورة في اليمن

في اليوم الذي سقط فيه حسني مبارك؛ انطلقت الثورة في اليمن، وقد شاركت فيها قوى عديدة ومختلفة.

كان موقف إيران مسانداً للثورة منذ يومها الأول، فهي على عداء مع الرئيس علي عبد الله صالح من جهة، وطرفاً في الثورة عليه من خلال جماعة الحوثي التابعة لها، لذا فقد انخرط الحوثيون في الحراك الثوري، وتناسوا لوقت قصير خلافاتهم مع باقي المكونات الشعبية المنخرطة في الثورة... حتى إسقاط الرئيس صالح في ٢٠١١/١١/٢٣.

الثورة السورية الكاشفة

خلافاً للموقف من الثورات السابقة؛ شكّل موقف إيران وحلفائها من الثورة السورية مفارقة لافتة. لم تكشف الثورة السورية حقيقة النظام التي تدّرّ سنين طويلة بعطايا "المقاومة والممانعة" فحسب، وإنما كشفت الجماعات والأفراد أيضاً، من تمكّنوا من تسويق أنفسهم للرأي العام بشكل مخادع !.

بثقة كاملة يكن القول إن الثورة السورية بالذات هي التي غيرت الموقف الإيراني من "الربيع العربي" بأسره. لم تعرف إيران -حتى الآن- بوجود ثورة في سوريا^(١)، خلافاً ل موقفها من الثورات العربية السابقة وما يجري في البحرين أيضاً، وتحت وطأة الحشرة تورط حسن نصر الله بتوصيف ظاهر التهافت عندما قال في ٢٠١٢/٢/٧: "يوم اجتماع مجلس الأمن بدؤوا بالحديث عن أن حمص ولعنة، وبعد التدقيق تبين أن لا شيء في حمص"^(٢). والأشد أن نصر الله انتقل إلى الهجوم فكتب الإعلام المسخر

(١) بكر النظام الإيراني في دعم بشار الأسد بالسلاح، إذ عثرت السلطات التركية على أول شحنة أسلحة على مت طائرة إيرانية متوجهة إلى سوريا في ٢٠١١/٣/٢١ أي بعد نحو أسبوع على الثورة!.

(٢) تابع العالم كله قصف حمص ليلاً الجمعة-السبت في ٢٠١٢/٤/٣ (الليلة التي سبقت جلسة مجلس الأمن)، ليس من خلال تصوير الثوار فقط، وإنما من خلال نقل حي قامته به قناة «الجزيرة- مباشر». في تلك الليلة الرهيبة استشهد ٢١٧ سورياً غالبيتهم الساحقة في حمص-حي الخالدية؛ حيث ارتكبت مجازر يصعب وصفها (بعضهم قتلوا بالطعن بالحراب)، ذهب ضحيتها عائلات كاملة (على سبيل المثال لا الحصر: عائلة النكدي وعائلة الحسين وعائلة وشاح...)...

بـ "الحلال والحرام"!، مع أنه الإعلام نفسه الذي وقف إلى جانبه في حرب توز ٢٠٠٦! خلص السيد نصر الله إلى "أتنا وصلنا لمرحلة أن كل ما يُقال في وسائل الإعلام لا يجوز أن نبني عليه"^(١).

في مقاربته للثورة السورية؛ لم يتورع "حزب الله" عن تدمير أحد أهم أركان خطابه التعبوي؛ وهو الوقوف إلى جانب الشعوب المظلومة. لم يكشف موقفه هذا عن طائفية وحسب (خصوصاً إذا ما قورن بموقفه من الحراك الشعبي في البحرين)، وإنما أوقعه في "فضيحة أخلاقية"، لأنّه اتخذ موقفاً معكوساً للواقعة التاريخية الأكثر أهمية في الفكر الشيعي، أي واقعة كربلاء، ذلك أن المقارنة بها تظهر الحزب في جانب قتلة الإمام الحسين الذي قُتل شهيداً مظلوماً، وإن شعار أتباع الحسين الخالد: "هيئات منا الذلة" هو نفسه شعار "الموت ولا المذلة" الذي استخرجه الشعب السوري من رحم الظلم، حتى تساوى لديه الموت والحياة، ما بقي تحت حكم نظام؛ لا داعي للإطالة في وصف انتهاكه القيم الإنسانية.

تورط إيران في قتل السوريين

بالحديث عن موقف إيران من الثورات العربية، لا يمكن المرور عن الثورة السورية دون التوقف أمام تورط إيران المادي في الوقوف إلى جانب نظام «البعث» الأخير. كثيرة هي الشواهد على تورط المشروع الإيراني في قتل السوريين – كما فعل بال العراقيين من قبل –، وقد ثرجم هذا التورط على الشكل الآتي:

دعم كامل للنظام السوري في الخبرات والتسلیح والرجال من قبل الحرس الثوري الإيراني.

دعم مالي هائل لدعم الاقتصاد السوري والمجهود الحربي لجيش النظام.

(١) بتاريخ ٢٠١٢/٢/٦ وفيما كانت الفضائيات العربية تنقل قصف حمص بنقل مباشر، قالت المنار: إن الأهالي يشعلون الإطارات على أسطح المنازل لإيهام العالم أن المدينة تتعرض للقصف، لكن القناة لم تذكر شيئاً عن مئات القتلى والجرحى واستهداف المشفى الميداني، ولا نقلت مشاهد الدفن، وانتهاب الناس!

مقالات "حزب الله" - وعناصر لبنانية أخرى حليفة له- إلى جانب النظام في سوريا، بأوامر إيرانية.

مقالات جيش "المهدي" وعناصر شيعية أخرى إلى جانب النظام في سوريا، بأوامر إيرانية.

والواقع أن تورط إيران في الدم السوري بدأ باكراً، وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن ذكر؛ بيان «ائتلاف شباب الثورة في سوريا» بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠، ويبيان طلاب جامعة دمشق في شهر نيسان ٢٠١١، وشهادـة الجندي المنشق والفار إلى تركيا أحمد خلف في ٢٠١١/٦/١٢ (شهادـته موثقة، لصالـح منظمـات حقوق الإنسان والأمم المتحدة)، وشهادـة المقدم السوري المنشـق حسين هرموش بتاريخ ٢٠١١/٦/١٤، وشهادـة الجنـدي في الحرس الجمهوري المنشـق ولـيد القـشـعـيـ في ٢٠١١/٧/٢١، ويـبيان وـوثـائقـ المـعارضـينـ السـورـيـنـ المـقيـمـينـ فـيـ الـقـاهـرـةـ بـتـارـيخـ ٢٠١١/٧/٣١ـ،ـ وـبيانـ أـمـينـ عـامـ «ائـتـالـافـ شـابـ الثـورـةـ السـورـيـةـ»ـ وـحـيدـ صـقرـ فيـ ٢٠١١/٨/٢٦ـ،ـ وـشهادـةـ محـاميـ حـمـاهـ العـامـ عـدـنـانـ الـبـكـورـ فـيـ ٢٠١١/٩/٢٩ـ،ـ وـشهادـةـ شـيخـ الثـورـةـ السـورـيـةـ أـمـهـدـ صـيـاصـنـهـ حـولـ دورـ حـزـبـ اللهـ وـجيـشـ المـهـديـ بمـذـابـحـ حـصـ وـحـماـةـ إـدـلـبـ فـيـ ٢٠١٢/٣/١٦ـ.

فضلاً عن الانهـامـاتـ التـفصـيلـيـةـ التيـ أـدـلـيـ بهاـ العـمـيدـ حـسـامـ عـواـكـ،ـ قـائـدـ عمـليـاتـ «جيـشـ السـورـيـ الحرـ»ـ وـالـعمـيدـ السـابـقـ بـالـمـخـابـراتـ الجـوـيـةـ،ـ لـصـحـيفـةـ «الـشـرقـ الأـوـسـطـ»ـ إذـ بيـنـ أنـ:ـ «كتـائبـ لـحزـبـ اللهـ تـؤـازـرـ النـظـامـ السـورـيـ بالـقـنـصـ وـالـتفـجـيرـ وـحـربـ الشـوارـعـ.ـ أـقـيـناـ القـبـضـ،ـ أـكـثـرـ مـنـ مـرـةـ،ـ عـلـىـ ضـبـاطـ مـنـ عـنـاـصـرـ الحـرسـ الثـورـيـ الإـيرـانـيـ وـخـبـراءـ إـيرـانـيـنـ يـعـملـونـ فـيـ مـنـاطـقـ عـسـكـرـيـةـ إـيرـانـيـةـ..ـ لـدـيـنـاـ عـلـىـ الأـرـاضـيـ السـورـيـةـ لـوـاءـ مـدـرـعـاتـ كـامـلـ مـنـ الحـرسـ الثـورـيـ الإـيرـانـيـ وـمـوـجـودـ بـاتـجـاهـ مـنـطـقـةـ دـيرـ العـشـاـيرـ فـيـ مـعـسـكـراتـ أـمـهـدـ جـبـرـيلـ عـلـىـ الـحدـودـ الـلـبـنـانـيـةـ السـورـيـةـ.ـ حـزـبـ اللهـ مـوـجـودـ عـلـىـ الأـرـاضـيـ السـورـيـةـ مـنـ خـالـلـ كـتـائبـ ١٠١ـ وـ١٠٢ـ وـ١٠٣ـ،ـ وـالـآخـيـةـ كـتـيـبـةـ...ـ مـتـخـصـصـةـ فـيـ الـاغـتـيـالـاتـ وـعـمـليـاتـ التـفـجـيرـ،ـ وـهـيـ تـعـمـلـ الآـنـ عـلـىـ الأـرـضـ لـصـالـحـ بـشارـ»ـ.

وأقرباً من هذه التصريحات تأتي شهادة العقيد أبو ياسين (الجيش السوري الحر) لجريدة «الشرق الأوسط» أيضاً (١/٤/٢٠١٢): «الجيش الأسد سلم بعض دباباته وأآلاته ومدافع الميدان إلى عصابات حزب الله وهم يشاركون في اقتحام القرى ويرتكبون المجازر ويهجرون السكان إلى ما وراء الحدود والى الداخل... جماعات حزب الله تختطف النساء وتغتصبهن بعدما احتلت مستوصفات حي العباسية المجاور لدير بعلبة وهو ذو كثافة شيعية، وتحولوه إلى مركز قيادة ومعتقل في وسط حمص، بعدما تحدد دور عصابات نصر الله وهو دخولها بعد عمليات الجيش النظامي الأسدية، لارتكاب الفظائع والمجازر بحق المدنيين، مخافة حصول انشقاقاً في صفوف ذلك الجيش إذا قام هو بارتكاب هذه الأعمال».

ولا شك أن في لبنان نفسه من الواقع ما يخرج الحزب المذكور، وعلى سبيل المثال لا الحصر: الموكب التابع لـ «حزب الله» الذي ضُبط محملاً بالسلاح بتاريخ ٢٠١١/٨/١٣، على نقطة المصنع، حيث كان المسؤولون عن الموكب -المتممون إلى «حزب الله» - يحملون بطاقات صادرة عن المخابرات السورية، وتوثيق دخول عناصر من «حزب الله» في ٢٦/٦/٢٠١١ من منطقة حوش السيد علي إلى سوريا، للمشاركة في قمع أهالي بلدة ربلة في محافظة حمص السورية، والتشابكُ الذي وقع ليل الأحد ٢٠١١/٩/٢٥ بين أهالي العريضة وعناصر تتبع «حزب الله» كانت عائدة إلى لبنان، بعد إسهامها في عمليات القمع في سوريا (كانوا يلبسون بدلات سوداء ويرفعون صوراً للرئيس بشار الأسد والسيد حسن نصر الله)، وإصابة نادر المولى، مرافق عضو المكتب السياسي في «حزب الله» غالب أبو زينب، الذي نُقل على جناح السرعة إلى مستشفى الهيكلي في طرابلس، ليوم واحد نظراً لخطورة الحالة (إصابة بالرأس)، قبل نقله للعلاج في الضاحية الجنوبية لبيروت، مع الطلب إلى المستشفى التكتم عن الموضوع... وتشييع جثمان حسين عباس الملعوف - ٣٦ سنة - يوم الجمعة ١٦/٣/٢٠١٢، إثر مقتله في سوريا، وتشييع عُنصر آخر هو نور الدين ولقبه (أبو زهراء) - مواليد بنت جبيل ١٩٨٠ - قضى في اشتباكات المزة في ١٩/٣/٢٠١٢،

فضلاً عن نشر الواقع السورية أسماء ستة قتلى لـ "حزب الله" في سوريا، سُلّموا إلى قيادة الحزب في ٢٠١١/٦/٢؛ هم: طلال حسن الحاج حسن - علي أحمد الموسوي - محمد علي إسماعيل - زياد علي بيضون - حسين محمد شعيب.

وغير بعيد عن ذلك التورط يأتي البيان الريب لكتائب عبد الله عزام (٢٠١٢/٣/١٦) الذي يتهم صراحة "حزب الله" بمحاولته استماله هذه المجموعة الإرهابية لتنفيذ عمليات في لبنان ضد شخصيات تعارض النظام السوري: "... سنكشف للرأي العام عن حقائق تبيّن خسستكم في إدارة معارككم السياسية، بنشرنا للعروض التي قدّمتها لنا حزب الله ومخابرات النظام السوري؛ لضرب أهداف مباشرة في لبنان، مقابل ما نريد من المال والخدمات، جاهلين أن المجاهدين أوّل من أن يكونوا أدلة بيد الحزب تحقّق له أهدافه. ونكتفي في هذا الموضوع بمثال واحد على هذه العروض: هو عرضهم علينا أن نغتال زعيم الدروز في لبنان النائب وليد جنبلاط مقابل إطلاق بعض قيادات المجاهدين من سجون النظام السوري".^(١)

وزيادة على ذلك كله؛ فإن التقارير الغربية تتحدث عن تورط "حزب الله" في دم الشعب السوري بوضوح، ولعل من أهم هذه التقارير؛ تقرير الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠١١/٨/٦، حول سوريا الذي يتحدث عن وجود "عناصر في حزب الله والحرس الإيراني متورطين بقتل جنود سوريين رفضوا قمع المتظاهرين". كما أن موقع ويكيبيكس-الذي أجرى أمين عام "حزب الله" السيد حسن نصر الله مقابلة حصرية مع مؤسسه- سبق أن نشر تقرير مركز "ستراتفورد" للاستخبارات والتحليلات الاستراتيجية، الذي نقل -أي التقرير- عن شاهد من "حزب الله"، أنه يوجد "في سوريا ٣٠٠٠ عنصر حرس ثوري و ٢٠٠٠ مقاتل من حزب الله بالإضافة إلى ٣٠٠ مقاتل من حركة أمل، و ٢٠٠ من الحزب السوري القومي الاجتماعي، حيث يقوم هؤلاء بقتل الجنود السوريين الذين يرفضون قتل المتظاهرين". وأن "الجنود السوريين

(١) لم يعلق الحزب على البيان في حينه.

الـ١٧ الذين رُموا في نهر العاصي بحماء قد قتلوا على يد مقاتلي حزب الله (لرفضهم إطلاق النار على المتظاهرين)”. وبحسب التقرير فإن ٤٢ فرداً من الحرس الثوري و٢٧ من “حزب الله” قتلوا في سوريا لغاية تاريخه (٢٠١٢/٣/١١).

غير أن مقتل قائد عمليات حزب الله في سوريا على حسين ناصيف (٢٠١٢/١٠/٢) شكّل بحد ذاته منعطفاً، ليس بحجم القتيل فحسب، وإنما بانتقال “حزب الله” من سياسة التكتم عن شهدائه، إلى سياسة تبنيهم وتشيعهم باعتبارهم “شهداء الواجب الجهادي”，إذ بعد ناصيف شيع “حزب الله” حسين عبد الغني النمر وكرّت السبحة.

ومع ازدياد تدفق مقاتلي جيش المهدى؛ صدر في نهاية شهر نوفمبر الماضي بيان من الجيش السوري الحر إلى السوريين يتحدث عن قتال من أسمائهم: “الفرس وحزب الشيطان وفلول العراق” إلى جانب النظام، وأعقب ذلك تصريح (٢٠١١/١١/٢٥) لقائد “الجيش السوري الحر” رياض الأسعد حول انضمام “المرتزقة من جماعة مقتدى الصدر وحزب الله اللبناني”. وبدل أن تؤدي هذه التصريحات إلى فرملة التورط العراقي في القضية السورية، فقد رصد الثوار في شهر شباط / فبراير الماضي تدفق المزيد من مقاتلي جيش المهدى، وقد قام هؤلاء بارتكاب مجازر في حمص وحماه وإدلب على ما صرخ في وقت لاحق الشيخ أحمد صيادنة (٢٠١٢/٤/٢٧).

وطبيعي في هذه الحال؛ أن يسقط قتلى لـ”جيش المهدى” ولغيره أثناء القتال، الأمر الذي سمح بتوثيق تورط ”جيش المهدى” على نحو أكبر، سيما أن جماعة ”المهدى” أقل تنظيماً و دراية من ”حزب الله”， وتاليًا فقد كان هؤلاء يعلنون عن قتلامهم وعن مكان المواجهة التي سقطوا فيها، بالتزامن مع التهجم على ”الجيش السوري الحر”.

وفي واحدة من الحالات الموثقة جيداً؛ نعى ”مكتب السيد الشهيد الصدر“ في الديوانية ”الشهيد جعفر عذاب فرهود“، الذي ”استشهد على يد العصابات الوهابية

المسمة بالجيش السوري الحر في سوريا متأثراً بجراحته، إثر مقاتلته العصابات الوهابية في سوريا” كما جاء في البيان، الذي أضاف أن ”الشهيد -رحمه الله- كان مستبشراً بالشهادة أثناء القتال وكان يحث إخوانه على ضرورة المقاومة في سوريا”. اللافت أن البيان يذكر بأن ”الشهيد“ نُقل من سوريا إلى إيران جواً قبل أن يصل إلى العراق.”.

رياح “الربيع العربي” على غير ما تشتته السفن الإيرانية

في الأول من شهر كانون الأول / نوفمبر ٢٠١١ اختصر رئيس حكومة قطر الشيخ حمد بن جاسم المشهد القادم في العالم العربي، عندما قال في تصريح لصحيفة ”فاينانشال تايمز“: ”إن الإسلاميين سيمثلون -على الأرجح- الموجة التالية من القوى السياسية في العالم العربي، وإن على الغرب التعاون معهم“. نتائج انتخابات ”الربيع العربي“ قالت هي الأخرى هذا الكلام، بلغة الأرقام التي لا تحتمل التأويل! .

ما سبق يعني أن الإسلاميين كانوا قبل الثورات العربية جزءاً وازناً جداً من الشعوب العربية، وأنهم شاركوا بهذه الثورات -بغض النظر عنم أطلق الشرارة-، وطبعي أنهم سيحصدون نتائجها، وربما بنسبة تفوق باقي الفئات الشائرة، لأسباب تنظيمية ذاتية، ولأسباب ذات صلة بـ ”لحظة الثورية“، التي تشكل مشاعر الجماهير جزءاً هاماً منها.

ولعل تلمّس هذه الحقائق يكون أوضح إذا انتقلنا من العموم إلى التفصيل، واستعرضنا الثورات العربية واحدة تلو أخرى، من بدء الحراك الثوري إلى مرحلة التغيير الانتخابي.

تونس

لم يكن محمد البوعزيزي إسلامياً أو على صلة بالإسلاميين، لكنه كان نموذجاً صارخاً للقهر الذي كان يشعر به الشعب التونسي كله، فشكّل الشرارة. وما إن عمّت التظاهرات حتى شارك الإسلاميون فيها، فأعطوها زخماً أكبر. والواقع أن القهر الوحشي الذي تعرضت له الحركة الإسلامية في تونس، إضافة إلى الفساد، وقمع الحرّيات عموماً، شكّل كله خزوناً ثورياً تراكم إلى درجة الانفجار.

وما ينبغي ذكره هنا أن حزب النهضة (إخوان مسلمون) قدّم خلال مسيرة مقاومته للرئيس زين العابدين بن علي ثلاثين ألفاً من خيرة أبناء تونس، طبع سجّانوهم على أجسادهم علامات الطغيان كلها، وأن المفكر الإسلامي راشد الغنوشي سُجن ٦ سنوات، وُفي خارج بلده ٢٢ عاماً، وأن المهندس حمادي الجبالي (رئيس الحكومة اليوم) قضى في سجون بن علي ١٥ عاماً من عمره، بينما ١٠ أعوام في الحبس الانفرادي!، وأن غالبية أعضاء المكتب السياسي لحزب "النهضة" تعرض للاعتقال أو السجن^(١).

انطلاقاً من هذا الواقع، يمكن فهم الحالة الاحتفالية التي شهدتها مطار تونس لدى عودة راشد الغنوشي إلى البلاد، وبناءً عليها يمكن فهم ظواهر التي ميزت الانتخابات التونسية، إن بجهة نسبة المشاركة المائلة (٩٠٪)، أو بجهة خروج أحياء بأكملها للتصويت علناً "من ناضل وصبر من أجل تونس ومن أجل الإسلام".

هذا الواقع انعكس أرقاماً في صناديق الاقتراع، فبعدما كانت نسبة تمثيل الحركة الإسلامية في تونس صفر٪، بات حزب "النهضة" وحده يمثل نحو ٤٢٪ من الشعب التونسي، حيث فاز بـ ٩٠ مقعداً من بين ٢١٧ مقعداً (الحزب الذي تلاه فاز بـ ٣٠ مقعداً فقط!)، وأكثر من ذلك، فقد حصل "النهضة" على ٤٢ من أصل النساء الـ ٤٩ اللواتي انتخبن في المجلس التأسيسي (بينهن غير محجبات)، رغم الدعاية المنافسة حول عدم احترام المسلمين حقوق المرأة!. ومع أنه نال أعلى نسبة تمثيل في البرلمان فقد تفاهم حزب "النهضة" مع بقية القوى الوطنية واليسارية، ليصبح المنصف المرزوقي رئيساً للجمهورية، وحمادي الجبالي رئيساً للوزراء (نهضة)، ومصطفى بن جعفر رئيساً للمجلس التأسيسي.

(١) على سبيل المثال: علي العريض - ١٥ عاماً سجناً، وسمير ديلو - ١٠ أعوام سجناً، والعجمي الورعي - ١٦ عاماً سجناً، وعبد الكريم الهارون - ١٦ عاماً سجناً، والصادق شورو - ٢٠ عاماً سجناً، والأخير يرأس مجلس شورى الحركة وأسمه اليوم مانديلا تونس.

مصر

حملت نسائم الربيع التونسي شارات النار إلى مصر فأشعلت الثورة، وكما في تونس فقد دخل "الإخوان المسلمون" -ولاحقاً القوى السلفية أيضاً- في غباب المد الثوري، وقد ظهر هذا واضحاً في ميدان التحرير، إن جهة الحشد، أو جهة التنظيم والإمداد، ولاحقاً في موقعة الجمل الشهيرة، إذ لو لا هؤلاء -بعد الله- لسارت الثورة في مسار آخر.

وهنا أيضاً لا بد من الإشارة إلى أن "الإخوان المسلمين" في مصر قدّموا خلال تاريخ صراعهم الطويل مع حسني مبارك نحو ٤٠٠٠ سجين من الجماعة، وأن غالبية أعضاء مكتب الإرشاد نال نصيبه من السجن أيضاً.

بعد سقوط مبارك شكل "الإخوان المسلمون" حزب "الحرية والعدالة"، كذراع سياسي لهم، وشكل التيار السلفي حزب "النور"، وكلاهما تصدرا نتائج الانتخابات حيث فاز حزب "الحرية والعدالة" منفرداً بنحو ٤٠٪ من الأصوات، وحل حزب النور السلفي في المرتبة الثانية، وفيما بعد فاز الرئيس محمد مرسي برئاسة جمهورية مصر العربية في الجولة الانتخابية الثانية.

ليبيا

في ليبيا شكل الإسلاميون رافعة التحركات، ثم بُرِز دورهم أكثر مع انتقال الثورة من السلمية إلى السلاح، إذ كانوا الأكثر تنظيماً والأشرس في القتال ضد كتائب القذافي. كثير من أعضاء المجلس الانتقالي كانوا من الإسلاميين، بما في ذلك رئيس المجلس، كما أن قائد معركة طرابلس، -والمسؤول العسكري عن المدينة لاحقاً- هو الناشط الإسلامي عبد الحكيم بلحاج، من سجنهم القذافي بعد مشاركتهم في الحرب الأفغانية، وتشكيلهم "الجماعة الليبية المقاتلة"، القريبة في فكرها من "القاعدة"، والتي راجعت أفكارها، ونحت لاحقاً نحو الاعتدال^١. كما لعب العلماء القريبيون من

^١ اعتقلته القوات الأمريكية في ماليزيا عام ٢٠٠٤ وسلمته إلى ليبيا، وفي العام ٢٠٠٩ أُجرى و Zamla'ah مراجعات شرعية صدرت باسم «دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسنة والحكم على الناس» وقد أثنى العلامة يوسف القرضاوي والشيخ سلمان العودة وآخرون على الاعتدال الظاهر فيه.

”الإخوان المسلمين“، أو المنضوون في إطار ”الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين“ الذي يرأسه العالمة القرضاوي، دوراً كبيراً في تثبيت الناس وتوجيه الثورة.

يُذكر هنا أن ”الإخوان المسلمين“ في ليبيا، قدّموا كثيراً من أبنائهم في نضالهم ضد ظلم القذافي، وقد سبق أن حكمت ”محكمة الشعب الخاصة“ التي شُكلت لمحاكمة ظلم عام ٢٠٠٢ على المراقب العام لـ ”الإخوان المسلمين“ في ليبيا عبد القادر عز الدين، ونائب المراقب العام سالم أبو حنك بالإعدام لكليهما، وعلى ٧٣ من أبناء الجماعة بالسجن المؤبد، ومعلوم أيضاً أن سجن أبو سليم الشهير كان يضم إلى قبيل الثورة؛ نحو ٢٥٠٠ سجين غالبيتهم سجناء إسلاميون من جماعة ”الجهاد“ ومن ”التبلیغ والدعوة“ ومن ”السلفيين“، وأن نحو ١٢٠٠ معتقل بينهم كثير من الناشطين الإسلاميين أعدّهم القذافي عام ١٩٩٦ (شُكلت هذه الحادثة والمطالبة بمعونة ما جرى وبالتعويض على ذوي الضحايا شرارة الثورة في بنغازي في شهر شباط / فبراير ٢٠١١).

بعد انتصار الثورة؛ أُعلن ”الإخوان المسلمون“ في ليبيا إعادة إحياء التنظيم، وانتخبوا بشير الكبيّي مراقباً عاماً، لكن خلافاً للتوقعات لم يستطع تحالف الإسلاميين إحراز الموضع الأول في نتائج الانتخابات لأسباب تنظيمية، وسوء إدارة المعركة الانتخابية.

اليمن

شكل -بداية - طلاب ”الجمع التجمعي للإصلاح“ (إخوان مسلمون) رافعة الاحتجاجات في اليمن، وفي وقت مبكر من الثورة اعتقلت عضو مجلس الشورى في التجمع؛ توكل كرمان^(١)، وما لبثت أن نزلت أحزاب ”اللقاء المشترك“^(٢)، إضافة إلى قوى الحراك الجنوبي، والحوثيين، إلى ميدان الاحتجاجات، ثم نحت الأمور باتجاه تحدي

(١) نالت لاحقاً جائزة نوبل للسلام، وتعتبر أول شخصية ”إخوانية“ تناول هذه الجائزة.

(٢) التجمعي اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والتجمعي السبتمبري، واتحاد القوى الشعبية اليمنية، وحزب الحق.

شخصي بين آل الأحمر وعلي عبد الله صالح، حيث أعلن زعيم قبيلة حاشد الشيخ صالح الأحمر أن: “علي عبد الله صالح لن يحكمني بعد اليوم ما دمت حياً”， وبال مقابل اتهم علي عبد الله صالح “الإخوان المسلمين” مباشرة بالوقوف في وجهه لـ الإخراجه من السلطة، خصوصاً بعدهما أخذ الصراع شكل المواجهة المسلحة في أحياط متعددة من صنعاء.

وافق علي عبد الله صالح في الرياض (٢٣/١١/٢٠١١)، على اتفاق نقل السلطة في اليمن وكلف محمد باسندوة - القريب من القبادي في “التجمع اليمني للإصلاح” حميد الأحمر - بتشكيل الحكومة الجديدة.

ومرة أخرى، يظهر أن تأييد الثورات العربية لم يكن لأجل الحرية ولا حقوق الإنسان، وإنما لأهداف فئوية؛ إذ اغتنم الحوثيون غرق البلاد في الفوضى وسعوا لإخضاع الناس بقوة السلاح، والسيطرة على مساحات جديدة من أرض لا تدين لهم ولا تعتقد بهم^(١). الاعتراض على ممارسات الحوثيين دفع بإيران للتدخل بشكل سافر في شؤون اليمن، الأمر الذي دفع قياديين بـ “التجمع اليمني للإصلاح” (إخوان مسلمون) للدعوة إلى طرد السفير الإيراني من صنعاء!.

سوريا

بكراً “الإخوان المسلمون” في سوريا في نقل شارة الثورة إلى بلادهم، وأصدروا في ١٧/١/٢٠١١ بياناً اعتبروا فيه ما جرى في تونس “الشارة الأولى لطلبة الشعب السوري بحقوقه إذا استمر النظام في تجاهلهها”. الواقع أن الأجراءات التي أثارها “الإخوان” وغيرهم في الخارج والداخل، حضرت الأرضية للثورة في سوريا، ولو أن الشارة جاءت من حيث لم يتوقع أحد؛ درعا، المعايشة تاريخياً مع النظام، بعدهما قام مدبر الأمن السياسي هناك؛ عاطف نجيب، بتعذيب وحشى لأطفال كتبوا شعارات مناوية للنظام على الجدران.

(١) ثبت مشاركة عناصر من جماعة الحوثي في قتل السوريين.

ويشكل الإلحاديون اليوم جزءاً وازناً - يصعب قياسه - من الحراك الشعبي، وبطبيعة الحال هم ليسوا الوحيدين، لكن الشعارات في الثورة تُظهر قدراً كبيراً من الروح الإسلامية. وقد شكل "الإخوان المسلمون" الرافعة للمجلس الوطني الانتقالي، الذي يمثل غالبية المعارضة السورية اليوم.

وتاريخياً، يعتبر "الإخوان" أكثر من واجه نظام الأسد (الأب)، اعتباراً من العام ١٩٧٩، وقد بلغ الصراع أوجهه في أحذاث حماه عام ١٩٨٢ التي أودت بحياة نحو أربعين ألف سوري، غالبيتهم الساحقة لم يكن لهم علاقة بـ"الإخوان"، أو بـ"الطليعة المقاتلة"، فضلاً عن آلاف المعتقلين من الجماعة، الذين ما يزال كثير منهم في السجون إلى اليوم.

يقول الرئيس بشار الأسد في حوار مع صحيفة ذي صنداي تلغراف البريطانية (٣٠/١٠/٢٠١١) "إن ما تشهده سوريا اليوم هو صراع بين الإسلاميين والقوميين العرب... نحن نقاتل الإخوان المسلمين منذ خمسينيات القرن الماضي وما زلنا نقاتلهم".

... ولدان آخرى

إضافة إلى البلدان الخمسة التي شهدت ثورات قوية؛ لعب الإلحاديون دوراً كبيراً في الضغط باتجاه إحداث إصلاحات في بلدان أخرى. في المغرب أعلن الملك محمد السادس عن "تعديلات دستورية شاملة" في ٩/٣/٢٠١١، وبعد إجراء الانتخابات فاز حزب "العدالة والتنمية" (إخوان مسلمون) في الانتخابات بـ٨٠ مقعداً، وكُلف رئيس الحزب عبد الإله بن كيران بتشكيل الحكومة الجديدة. وفي الكويت لعب الإلحاديون (الإخوان والسلفيون) دوراً كبيراً في إسقاط الحكومة الكويتية في ٢٨/١١/٢٠١١. وشهد الأردن -وما يزال- احتجاجات تقودها جماعة "الإخوان المسلمين"، رغم الإصلاحات التي أعلنت عنها الملك عبد الله.

هل أسعدت هذه النتائج إيران وحلفاؤها؟

في الواقع؛ فقد توقع النظام الإيراني وحلفاؤه في المنطقة أن يرث الإسلاميون وغير الإسلاميين الأنظمة الساقطة، لكنهم توقعوا أن يكون الوارثون أدوات أو حلفاء على الأقل، لكن لا النموذج الإيراني ظهر، ولا روح الإمام المهدي بانت، ولا آثار حرب تموز تبدت. الشعوب قالت كلمتها فكان البديل على غير ما يشتهي المشروع الإيراني، فانتقل من "عشق الديقراطية" إلى بغض نتائجها، ومن الشعارات الوطنية إلى التخوفات الفئوية، ومن دعم "القوى الحية" إلى التحذير من "الإخوان المسلمين"!.
ويمكن القول؛ بناءً على نتائج "الربيع العربي" أن المشروع الإيراني خسر أوراقاً

ثلاثة:

١- سحب ورقة المطالب الشعبية في العالم العربي: إذ لم يعد لتبني إيران ظلامات الشعوب أي معنى، فمن جهة فقد الشيء لا يعطيه، وقمع الحرية في إيران لا يؤهلها بيع هذه الحرية للشعوب الأخرى، ومن جهة أخرى فإن تبني حرية الشعوب لم يعد ذي موضوع، لأن الحرية تحققت بنسب مختلفة، بأيدي شعوب المنطقة، وبعيداً عن النموذج الإيراني، وبالتالي فإن الخطاب الإيراني لم يعد لديه سوى تبني المطالب الفئوية، كمطالب الشيعة في السعودية أو البحرين، وهو ما يزيد من محاصرته لدى الغالبية الشعبية والرسمية في البلدان الإسلامية. وبذلك تكون نتيجة الربيع العربي خلافاً لآمال المشروع الإيراني الذي كان يراهن على صعود أنظمة صديقة.

٢- سحب ورقة فلسطين: وهي تعد أحد أهم عبارات المشروع الإيراني إلى قلب المنطقة العربية، إذ لا يخفى أن الشعوب كانت تتباين سلبيات المشروع الإيراني بدعوى أن أنظمتها أسوأ لجهة خيانة القضايا القومية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، لكن صعود الإسلاميين، الذين يتبنون فلسطين عقيدة لا سياسة، أسقط هذه الورقة من أيدي المشروع الإيراني. كما أن الشارع العربي نفسه - بأخذه زمام المبادرة - حدّ

من حجم تدخل إيران في القضية الفلسطينية، ثم جاءت المصالحة الفلسطينية من القاهرة بالذات مؤشراً كبيراً على ذلك^(١).

٣- كشف خداع شعار الوحدة الإسلامية: شكلت مفارقة البحرين-سوريا، لجهة الموقف السياسي والإعلامي والتورط الفعلي في الأحداث، عاماً هاماً في كشف خداع شعار "الوحدة الإسلامية" الذي رفعه المشروع الإيراني منذ زمن، واستطاع من خلال بعض أدواته في المنطقة كـ"تجمع العلماء المسلمين في لبنان" مثلاً أن يخدع كثيرين. الواقع أن تحول أدوات إيران في المنطقة من الحديث عن الوحدة إلى التحرير على السلفيين والجهاديين كشف حقيقة هذه "الوحدة الإسلامية" بوضوح. ثم جاءت المواقف الإيرانية نفسها مما يجري في سوريا والبحرين لتزيد المشهد وضوحاً.

موقف سلبي من "الربيع العربي" بمعنويات!

نتيجة لما سبق؛ فقد تغير الموقف من "الربيع العربي" برمته، ليس من لحظة معينة وما بعدها، وإنما بمعنى أيضاً. اللافت هنا أن الرئيس بشار الأسد فعل الشيء نفسه، ففي حين ظهر واعظاً ومستبشراً بـ"الربيع العربي" خالل مقابلته مع "وول ستريت جورنال" الأميركية في ٣١/١/٢٠١١، إذا به يقول في مقابلته مع قناة "روسيا اليوم" بتاريخ ١٦/٥/٢٠١٢: "من الواضح أن هذا ليس ربيعاً بل فوضى!".

بذلك اتضح - مرة أخرى - المصلحة المفرطة في المواقف الإيرانية، حيث أظهرت الثورات العربية أن المصلحة السياسية هي التي تحرك الموقف، إذ لو كانت المبادئ الرافضة لظلم الحاكم والداعية إلى منح الشعوب حريتها وكرامتها هي الأساس في الموقف من

(١) حيث أدى انتقال عدوى الثورات العربية إلى ظهور شعار: «الشعب يريد إنهاء الانقسام»، في كل من الضفة وغزة. كما أدى انهيار النظام المصري، القريب من حركة فتح، مضافاً إليه استمرار «إسرائيل» في تعنتها، إلى إدراك الحركة أنه مهما كان حجم خلافها مع حماس، فإنه لا سبيل أمامها إلا التعايش والتفاهم مع شريك أساس في النسيج الوطني الفلسطيني. من جهة أخرى أدى اهتزاز النظام السوري، الخاضن لحركة حماس، إلى إدراك الحركة أن موجبات المرحلة تفرض عليها إعادة الوصل مع الشريك الفلسطيني بسرعة، وتحضير لمرحلة ما بعد بشار الأسد، خصوصاً أن أوضاع غزة باتت متعبة ومكلفة جداً (البطالة في غزة ٦٥٪).

الثورات العربية، لما اختلف الموقف ما بين مصر -مثلاً- وسوريا، ذلك أن ظلم الحاكم في سوريا أشد، وقمع الشعب هناك أكبر، ولكنها المصلحة السياسية المغلفة بأثواب من المبادئ والشعارات.

كما اتضح أيضاً أن الحماسة البالغة لثورات ما قبل سوريا، لم تكن حباً بالديمقراطية، وإنما كان ذلك التأييد نكاية بالخصوم ليس إلا، لأن من ينادي بالديمقراطية يقبل بتناقضها، ولا يرفض تعبير الشعوب عن نفسها بحجج عجيبة، كتلك التي ساقها حليف النظام الإيراني ميشال عون في مقابلته بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٥ بأنه «لا حرية ولا ديمقراطية في الوطن العربي ما دام الفلسطيني خارج أرضه!».

الأخطر أن الموقف السلبي من «الربيع العربي» لم يبق مجرداً من الفعل، وإنما تمثل في جملة أمور أخرى (غير التورط في الدم السوري):

١- **تسويق أدوات المشروع الإيراني في المنطقة لنظرية الخطر القادم على المسيحيين:** وذلك إذا ما وصل «الإخوان المسلمون» إلى الحكم. وبغض النظر عن أن هذا التوقع غير صحيح، إلا أن استضافة إعلام المشروع الإيراني في المنطقة العربية لا سيما القنوات المسيحية (قناة ميشال عون مثلاً) لشخصيات دينية وزمينة مسيحية، وتبنيه لنظرية «الخطر الأصولي»، مثل قمة العجب في مقاربة هذا الملف؛ ذلك أن مشروع إيران نفسه أصولي، بحسب توصيفه وأدبياته هو؛ فكيف يحذر من الإسلاميين ويعتبرهم خطراً على المسيحيين؟!، وما يزيد العجب أن الإسلاميين المعنien هم «الإخوان المسلمون»، الذين يحرص المشروع الإيراني على التقرب منهم، لا سيما في مصر، فضلاً عن علاقته الإستراتيجية بحركة «حماس» وهي الفرع الفلسطيني لـ «الإخوان المسلمين»!.

٢- **تسعي الاحتتجاجات المذهبية في البحرين: وصولاً إلى تظاهرآلاف الإيرانيين في ٢٠١٢/٥/١٨ في طهران للاحتجاج على مشروع الاتحاد بين البحرين والسعودية، الذي وصفه إمام الصلاة في العاصمة الإيرانية بـ «مؤامرة أميركية صهيونية»!.** وقد سبق هذه التظاهرات موقف بلا فقاذه للناطق باسم الخارجية الإيرانية اعتبر فيه أن «مشروع الاتحاد السعودي البحريني يعني زوال البحرين ذات الأكثريّة الشيعيّة»!.

٣- التصويب على التطرف الإسلامي مجدداً: لقد كان الواقع السياسي قبل “الربيع العربي” قائماً على متلازمة إشاحة الغرب نظره عن ظلم الأنظمة الظالمه للشعوب التي تحكمها، مقابل مواجهة هذه الأنظمة لـ “الخطر الإسلامي”. تحت هذه المعادلة اضطهد الإسلاميون جمِيعاً، وبرزت “القاعدة” في رفض ظلم الغرب وحلفائه في المنطقة، لكن ثورات العرب أنهت هذه المعادلة، فقطعت الطريق على أسلوب “القاعدة” المتطرف، وأسقطت أنظمة الظلم، وأوصلت الاعتدال الإسلامي إلى الحكم... حتى صار الإسلاميون أنفسهم في مواجهة التطرف (في مصر بعد حادثة سيناء الأخيرة على سبيل المثال)، بمعنى آخر؛ فإذا كانت أنظمة الظلم استحوذت فلولاً، فإن طروح “القاعدة” لم تعد تجد من يشتريها، وكلا الأمرين أفقد إيران مادة خطابها الموجه للعالم العربي، باعتبارها مع الشعوب العربية ضد “الاستكبار العالمي”， ما دفعها للتتصويب مجدداً على التطرف الإسلامي في كل حدث، فضلاً عن وصم الثورة السورية كلها بالتط ama واعتبار القتال الذي يجري ضد نظام الأسد فعلاً جهادياً لـ “القاعدة”.

٤- البحث عن قضية جديدة جامعة: في إطار البحث عن أوراق جديدة حاول المشروع الإيراني تسعي وقيادة الاحتجاجات على الإساءة الآثمة لبني الرحمة محمد - صلى الله عليه وسلم -، بعد ظهور مقاطع لفيلم “براءة المسلمين” في أيلول / سبتمبر ٢٠١٢ ، وتوجيهها حسراً باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، لاستدرار دعم شعبي من كراهية أميركا من قبل شعوب المنطقة، باعتبار أن إيران عدو لها ولريتها إسرائيل”.

٥- التورط في الدم السوري: لم يكتف المشروع الإيراني بدعم النظام الظالم في سوريا، وإنما تورط في الدم السوري أيضاً - وقد سبق تفصيل ذلك - مع أن الشعب السوري سبق أن استقبل جمهور “حزب الله” قبل أقل من خمس سنوات على بدء الثورة؛ فآوى مناصريه، واقتسم معهم الطعام والشراب، ومجد قائدته... فإذا بالحزب ينقلب عليه، ويرفض استقبال نازحيه في مناطقه، ويمنع إقامة مخيمات لهم، ويسيهم في قتلهم في سوريا، وخطفهم والتتجسس على ناشطيهem في لبنان...!

خسائر المشروع الإيراني جراء "الربيع العربي"

يظهر الواقع نتائج كارثية على المشروع الإيراني وأتباعه، جراء "الربيع العربي"، على الشكل الآتي:

- ١ - حصار شعبي رسمي للمشروع الإيراني في دول المنطقة قاطبة بعد انكشافه، كما لم يحدث من قبل.
- ٢ - خسارة الشارع السوري وانتقال السوريين الثائرين إلى حالة معاداة المشروع الإيراني بالكامل بعدما تورط في دمهم، ما يعني خسارة كبيرة لهذا المشروع^(١).
- ٣ - فقدان عقدة القوس في المشروع الإيراني، إذ لا يمكن لأي نظام بديل أن يعادل النظام السوري في خدمته المشروع الإيراني، فكيف إذا أصبح النظام القادر في سوريا بحالة مواجهة مع المشروع الإيراني؟!
- ٤ - انهيار الصورة الذهنية لأهم ذراع إيراني في المنطقة؛ "حزب الله"، إذ يبدو أن الخسائر التي أصابت الحزب غير قابلة للتعويض، سيما أن الرأي العام أعاد قراءة تجربة الحزب من أولها على أساس التدهور الأخلاقي الذي آل إليه.
- ٥ - خسارة المشروع الإيراني أطرافاً كانت قريبة منه، أهمها قطر وتركيا، حيث انتقلت العلاقة من التحالف -على ذمة المتكلمين باسم المشروع الإيراني - إلى حالة العداء والتخوين^(٢).

(١) في ٢٠١٢/٥/٢٨ اعترف اللواء إسماعيل قاءاني، نائب الجنرال سليماني، القائد العام لفيلق القدس، بالتواجد العسكري لهذه القوة على الأراضي السورية والضلوع في قمع المعارضين لنظام الرئيس بشار الأسد، وذلك من خلال تصريحات زعم فيها أنه لولا حضور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لكان المجازر التي ترتكب بحق الشعب السوري على يد المعارضين أوسع من هذا. وفي ٢٠١٢/٥/٣١ اعترف نائب القائد العام للحرس الثوري الإيراني إسماعيل كوان بوجود قوات إيرانية في سوريا لمساعدة ومساندة نظام بشار الأسد. وفي ٢٠١٢/٨ قال الرئيس أحمدي نجاد "لن نسمح بسقوط النظام السوري أبداً متوكلين على الله مستمددين العون من المهدى عليه السلام". وفي ٢٠١٢/٩ قال قائد الحرس الإيراني محمد علي جعفري: "إن نخبة من الحرس الثوري موجودة في لبنان وسوريا لكن بصفة مستشارين وخبراء"، وفي ٢٠١٢/٩/٢١ قال رئيس أركان الجيش الإيراني إن "حرب سوريا هي حرب ايران!".

(٢) انتقد نائب رئيس الوزراء التركي بولند أرینج في ٢٠١٢-٦-٦ صمت إيران إزاء قمع النظام السوري بالقول: {أتوجه إليك يا جمهورية إيران الإسلامية. لا أدرى إن كنت جديرة بأن تحملني اسم الإسلام، لكن هل تفوهت بعبارة واحدة للتعليق على ما يحدث في سوريا؟}.

٦ - احتمال اندلاع الثورة في إيران نفسها بعد انتصار الثورة السورية، سيما أن إيران باتت مستنزفة اقتصادياً جراء دعمها لنظام الأسد^(١)، فضلاً عن أن الشعب الإيراني المقموعة ثورته الخضراء سوف يأخذ جرعة دعم لتحركات جديدة.

توقع...

بناءً على المعطيات القراءة السابقة، فإنه يتوقع أن تتعاظم روافد مواجهة المشروع الإيراني في المنطقة بعد "الربيع العربي"، وأن تكتشف الأنظمة الجديدة - التي قامت على انقضاض أنظمة القمع - المشروع الإيراني من موقع جديد، ما يعني أن المواجهة معه ستكون أقسى هذه المرة وأكثر فعالية، إذ لا يملك المشروع الإيراني في مواجهة أنظمة منتخبة وذات خلفية إسلامية وطروح مقاومة تجاه المشروع الصهيوني، ما كان يمتلكه في مواجهة أنظمة قمعية وذات خلفية علمانية، وطروح استسلامية، وبالتالي فإن شعارات المقاومة والإسلام وتحرير الشعوب والوقوف إلى جانب حقوقها لن تكون متجهة، بل ستتشكل استفزازاً للقوى التي وصلت إلى الحكم، لا سيما القوى الإسلامية، التي من حقها اليوم أن تسلك كل مسالك العلاقات مع الدول والمشاريع الأخرى، بغض النظر عن مواقف النظام السابق من هذه الدول والمشاريع، لكن فترة الاكتشاف لن تطول لتصبح المواجهة بلا قفازات!.

(١) تؤكد المعلومات أن إيران تدعم نظام الأسد مالياً، وأنها ضغطت على حلفائها في بغداد من أجل دعم السلطات السورية بمليارات الدولارات، كما تفيد معلومات تركية أن إيران قدمت ثلاثة مليارات دولار للأسد في الأشهر القليلة الأولى من الانتفاضة فقط، إضافة إلى مساعدات غير مشروطة مع برميل ٢٩٠،٠٠٠ من النفط جاناً، وكذلك ٩ مليارات دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٢ لمنع سقوطه.

إيران والثورة المصرية: تفاعلات التحدي والاستجابة

د. محمد السعيد إدريس

رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالآهارام
رئيس تحرير مجلة مختارات إيرانية
(جمهورية مصر العربية)

١- مقدمة: مصر وإيران ومكر التاريخ

يبدو أن التاريخ قد أصر على أن يفرض رأيه وبقوة في قراءة وتقدير علاقات مصر وإيران، تلك العلاقات التي شهدت فترات من التلاقي والانقطاع على نحو لم تعرفه العلاقات البالدين مع أي من الدول الأخرى، كانت الغلبة فيها للقطيعة على حساب التلاقي الذي لم يتطور يوماً ليتحول إلى شراكة أو تعاون أو تحالف، وكان غياب هذا النوع من الشراكة أو التحالف قد أضحي قدرًا لا فكاك منه، لكن رغم مرارة هذه الملاحظة فإن هناك ملاحظة أخرى لا تقل أهمية عن ذلك العناد الذي يقف بالمرصاد ضد النهوض بعلاقات مصر وإيران إلى مستوى التحالف، هذه الملاحظة أن الثورات التي شهدتها البلدان كانت دائمًا عامل تقارب وتلاقي أكثر منها عامل تباعد وصراع، وأن الثورات المضادة التي انتكست بتلك الثورات كانت تجهض هذا التقارب وبالذات التقارب الذي يكون الشعب في البلدين عاملاً حاسماً في فرضه على القيادات.

كانت هناك علاقات مصاورة في الأربعينيات بين البلدين عندما تزوج شاه إيران محمد رضا بهلوي من الأميرة فوزية شقيقة فاروق ملك مصر، وكانت هناك عوامل كثيرة قادت إلى هذا التقارب أبرزها بالطبع أن الحليف الدولي للبلدين كان واحداً،

حيث كانت بريطانيا حليفاً للبلدين، كما كان التقارب في خصائص أيديولوجيات نظامي الحكم عاملاً أساسياً في هذا التقارب، فالبلدان كانا يحكمان من نظمتين ملكيتين وراثيين، وكانت الرأسمالية هي القوة المسيطرة على الحكم، وكانت الظروف الدولية والإقليمية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية دافعاً للمزيد من التقارب بين البلدين، ولكنه ظل تقارباً هامشياً لم يعبر عن نفسه في تطور يؤدى إلى إحداث تغيير له أهميته في خريطة التحالفات والصراعات الإقليمية، إلى أن كانت ثورة الدكتور محمد مصدق الديمقراطي التي نجحت في إبعاد الشاه عن الحكم وقامت بتأميم النفط الإيراني، وكان لهذه الثورة دوبيها وإلهامها على ثوار مصر الذين أبهروا هذا الأداء الثوري الإيراني الجديد كما هزهم وأحزنهم الانقضاض الأمريكي على ثورة مصدق ونجاح المخابرات المركزية الأمريكية في عودة الشاه إلى عرشه، ولكنها كانت عودة مقتنة بإحلال الولايات المتحدة محل بريطانيا في السيطرة على العرش الإيراني.

سقوط الثورة في إيران كانت له أصداء قوية على مصر لدرجة تفوقت على ما أحدهته الثورة نفسها من نتائج، فثورة مصر التي كانت قد قامت عام ١٩٥٢ وهما ما حدث لثورة مصدق عام ١٩٥٣ استوعبت درس الاستقلال وجلاء القوات البريطانية عن أراضي مصر، فكانت كل الأولوية لتوقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤، كما استوعبت درس تأميم مصدق لنفط بلاده، فكان هذا التأميم ملهمًا للزعيم جمال عبد الناصر في تأميم قناة السويس وكان أيضاً درس انتكاسة ثورة مصدق مستوعباً عند عبد الناصر الذي توقع حدوث العدوان الثلاثي عقب إعلان قرار تأميم قناة السويس يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ حيث وقع العدوان البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي لاسترداد قناة السويس وكسر شوكة الثورة قبل أن يستفحلا خطراها على الكيان الصهيوني والمشروع الاستعماري الأوروبي بعد شهرين من قرار التأميم.

كان نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر محطة شديدة الأهمية في علاقات البلدين، وبعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بدأت مصر تتوجه وبقوة لقيادة حركة التحرر العربية وانخرطت بعد حضورها الفاعل في مؤتمر التضامن الآسيوي - الأفريقي في باندونج (سبتمبر ١٩٥٥) في قيادة حركة التحرر العالمية بزعامة رائدة

جمعت جمال عبد الناصر والزعيمين الهندي جواهر لال نهرو واليوغسلافي جوزيف بروز تيتو، وأصبحت مصر على رأس قيادة حركة التحرر العالمية المناهضة للاستعمار، واتجهت نحو التقارب الذي تحول إلى ما يشبه التحالف مع الاتحاد السوفيتي الذي قام ببناء السد العالي بدلاً من الغرب الذي سحب تمويله لبناء السد، ويوماً بعد يوم أصبحت مصر محسوبة على المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي ما وضعها في خانة الأعداء بالنسبة للولايات المتحدة في الوقت الذي كانت إيران الشاه قد تحولت فيه إلى واحدة من أهم القواعد الأمريكية بانخراطها في مشروع الأحلاف الغربية ابتداء من حلف بغداد الذي تحول فيما بعد إلى الحلف المركزي (الستو) بعد انسحاب العراق إزاء نجاح ثورتها في يوليو عام ١٩٥٨، كما أصبحت حليفاً قوياً للكيان الصهيوني، وحاربت حركة التحرر العربية وسعت مع دول عربية حلية لواشنطن لإحداث انقسامات في صفوف العالمين العربي والإسلامي على قاعدة الصراع أو التحالف مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

وهكذا كان لثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ أثراً هائلاً على علاقات مصر وإيران، وهو الأثر الذي لم ينافسه في قوته غير ما أحدثه الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ التي أسقطت الشاه يوم ١١ فبراير من ذلك العام وأسست للجمهورية الإسلامية لتحل محل النظام الشاهنشاهي الإمبراطوري. فقد بذلت الثورة الإسلامية الإيرانية أنماطاً وعلاقات إيران الإقليمية والدولية عندما أسست نظاماً إسلامياً ثورياً سعى إلى محاربة الاستكبار العالمي ودعم نضال الشعوب التي تسعى إلى التحرير، فأنتهت كل روابط إيران مع الولايات المتحدة وإسرائيل وخضعت بذلك تحت ضغوط أمريكية وإسرائيلية هائلة، كما أحدثت تلك الثورة انقلابات في علاقات إيران الإقليمية خصوصاً عقب اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية (سبتمبر ١٩٨٠) التي امتدت لثمانية أعوام.

فقد أنهت الثورة الإيرانية ما كان يمكن اعتباره تحسناً محدوداً في علاقات إيران مع مصر في الفترة التي أعقبت وفاة الزعيم جمال عبد الناصر ونجاح خليفته أنور السادات في الإنجاز على نظام عبد الناصر بعد انقلاب مايو ١٩٧١ حيث بدأت أولى خطوات

التقاب في علاقات مصر مع الولايات المتحدة، وهو التقاب الذي قاد إلى تقارب في علاقات مصر مع إيران ودخول إيران طرفاً غير مباشر في وصول مصر إلى محطة كامب ديفيد وتوقيع اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيليّة بعد أشهر قليلة من نجاح الثورة في إيران.

كان عام ١٩٧٩ عاماً فارقاً في علاقات مصر مع إيران، فانقلاب مايو ١٩٧١ في مصر الذي أوصلها إلى توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل كان أشبه بثورة مضادة على ثورة ٢٣ يوليو وزعيمها جمال عبد الناصر، وقادت هذه الثورة المضادة بانتكاساتها مصر للدخول في صراع وعداء مبكر مع ثورة إيران بعد أن اتخذت القيادة الإيرانية قراراً بقطع العلاقات مع مصر رداً على توقيع السادات اتفاقية السلام مع إسرائيل. ومنذ ذلك الوقت دخل البلدان طريقان متناقضان واتهجاً مسارين متعارضين، مصر قادت مشروع التسوية مع إسرائيل، وتزعمت إيران مشروع المقاومة ضد هذا الكيان الصهيوني، ودخلت عوامل كثيرة داخلية في البلدين وأخرى إقليمية ودولية لتوسيع في فجوة الخلاف بين مصر وإيران إلى أن تفجرت الثورة الشعبية الديقراطية التي قادها شباب مصر وانتصرت يوم ١١ فبراير عام ٢٠١١.

إنه يوم مجيد في تاريخ البلدين يوم الحادي عشر من فبراير. ففي هذا اليوم من عام ١٩٧٩ انتصرت ثورة إيران الإسلامية ورحل الشاه، وفي هذا اليوم من عام ٢٠١١ انتصرت الثورة الوطنية الديقراطية في مصر ورحل مبارك عن القاهرة إلى أطراف مصر في شرم الشيخ لأجل لا يعرفه إلا الله سبحانه وتعالى.

كيف تفاعلت إيران مع الثورة المصرية؟، وما هي محددات الموقف الإيراني من تداعيات هذه الثورة وإلى أي حد امتدت هذه التداعيات إلى الداخل الإيراني نفسه وعلى المشروع الإقليمي لإيران؟.

- ٢ - إيران والثورة المصرية: أنماط التفاعلات

للوهلة الأولى من اندلاع الثورات العربية، وبالتحديد عقب سقوط نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي وامتداد الثورة إلى مصر تصور الإيرانيون، وعلى الأخص القوى الإيرانية الحاكمة أن فجراً جديداً من الانتصارات للمشروع الإيراني

في العالم العربي قد بدأ. هذا التصور تحول إلى قناعة بسقوط نظام حسني مبارك وامتداد رياح الثورة إلى مناطق متعددة من الوطن العربي شملت المغرب والجزائر ولبيبا كما شملت البحرين وسلطنة عمان واليمن والأردن والعراق وكادت أصواتها تسمع في لبنان تحت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي» كصدى للشعار الشهير الذي بدأ في تونس وأخذ يدوي في مصر ومنها إلى مجتمعات عربية عديدة «الشعب يريد إسقاط النظام».

هذا التصور أخذ يتراجع خطوة خطوة لسبعين

أو لهما: أن رياح ثورات الربيع العربي أخذت تندى إلى الداخل الإيراني نفسه في شكل إعادة تجديد مطالب التيار الإصلاحي ومطالبة النظام بالامتثال إلى مطالب التغيير التي يدعمها النظام في مصر وتونس ودول عربية أخرى.

وثانيهما: أن هذه الرياح وصلت إلى دول صديقة وحليفة لإيران وعلى الأخص سوريا والعراق، وهنا بالتحديد تحول ربيع الثورات العربية من توفير فرص هائلة أمام تيار ومحور الممانعة على حساب محور الاعتدال العربي إلى تفجير تحديات داخل تيار الممانعة نفسها وخلق حالة غير مسبوقة من سيولة التطورات والتفاعلات يصعب حسابها أو تحديد اتجاهاتها.

كيف تعاملت إيران مع هذه الفرص، وكيف أدركت التحديات، وكيف تعاملت معها؟

هذا السؤالان معاً هما محور هذه الورقة، ولكن قبل التعرف على إجابة هذين السؤالين سوف نتعرض سريعاً للمحددات الحاكمة لهذين الموقفين.

أ - محددات موقف إيران من الثورة المصرية والثورات العربية

نستطيع أن نميز هنا بين موقفين إيرانيين الأول يخض القوى الحاكمة والآخر يخض المعارضة، فإذا كانت المعارضة قد تعاملت مع الثورات العربية كمحفزات لتجديد مشروعها الإصلاحي ضد النظام، والتعامل مع دعم النظام أو على الأقل تأييده للثورات العربية كمبرر لمصداقية مشروعها الإصلاحي فإن القوى الحاكمة

تعاملت مع الثورات العربية من منظورين: أو همما، العلاقة مع إيران، أي علاقة النظام الحاكم الذي يتعرض للثورة بإيران ودورها الإقليمي هل هو نظام صديق لإيران أم عدو منحاز للمشروع الأمريكي – الإسرائيلي، وثانيهما، تأثير هذه الثورات على توازن القوى الإقليمي وعلى خرائط التحالفات والصراعات.

فالدول التي تعرضت للثورات كانت من منظور المحدد الأول إما صديقة لإيران أو عدو لها وإما أنها بين هذا وذاك، أي لا هي عدو ولا هي صديق. ولذلك دعمت إيران الثورة في الدول التي كانت تحكمها نظم حكم معادية أو منافسة لإيران، لكنها أخذت موقف العكس بالنسبة للدول التي تحكمها نظم حكم صديقة لإيران، أما بالنسبة للنوع الثالث من الدول فكان موقف الإيراني حريصاً على أن يكون حذراً من ناحية ومتاهباً لدعم الثورة في تلك الدول من ناحية أخرى.

أما بالنسبة لتأثير الثورات على توازن القوى الإقليمي وخرائط التحالفات والصراعات فإن موقف إيران كان منحازاً للثورات التي حدثت داخل دول محور الاعتدال المنافس (مصر والبحرين على وجه الخصوص) لكنها وقفت موقفاً مختلفاً في الثورات التي حدثت داخل محور المانعة والدول الصديقة (سوريا والعراق)، وحاوت أن تكون على مقربة من أحداث ثورات الدول الأخرى خاصة تونس واليمن ولibia وأن تتبع أدوار الأطراف الأخرى بين هذه الثورات وبالذات المواقف الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية وأن تبني مواقفها وفقاً لتلك المواقف.

وقد أوضح السيد علي خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية التزام إيران بهذين المحددين بإعلانه أن «مواقتنا واضح: حين تكون الحركة الإسلامية وشعبية ضد أمريكا ندعمها». ففي الوقت الذي أشاد فيه وبقوة بالثورة المصرية في كلمته بمناسبة الذكرى الـ ٢٢ لوفاة مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام آية الله الخميني كان موقفه مختلفاً بالنسبة لما حدث في البحرين وما يحدث في سوريا.

فقد أشاد خامنئي بـ «انتصار ثورة الشعب المصري الذي يحتل الطليعة في العالمين العربي والإسلامي» ووصفه بأنه «انتصار متألق ولا مثيل له». وتوقع خامنئي أن يكون النصر حليف الثورات في اليمن ولibia والبحرين، واعتبر أن ما جرى ويجري في

«شمال أفريقيا والشرق الأوسط» (لاحظ لم يقل ما جرى في الوطن العربي أو حتى العالم العربي) «سيعيد صناعة التاريخ». لكنه اعتبر أن سياسة الدول الغربية هي إضعاف لليبيا وزجها في حرب أهلية من أجل السيطرة على ثرواتها، لكنه أكد أن «القضية في البحرين ليست طائفية، وإنما هي سلب حقوق مواطن في وطنه». ومن دون أن يسمى سوريا مضى قائلاً: «في أي مكان يكون فيه التحرك بتحريض من أمريكا والصهاينة لن نسانده. حين تدخل أمريكا والصهاينة الساحة لإطاحة نظام واحتلال دولة نقف على الجانب المقابل».

على هذا النحو التزمت إيران بمواقف دعم الثورة في الدول التي كانت على عداء معها والصديقة لأمريكا وإسرائيل، لكنها فعلت العكس في الثورات التي حدثت في الدول الصديقة لها والمعادية لأمريكا أو ليست طرفاً في محور الاعتدال العربي، وسعت إلى كسب نفوذ جديد في الدول المحايدة وخاصة ليبيا واليمن.

ب- إيران وسياسة تعظيم الفرق

يمكن القول، دون مبالغة، أن سقوط نظام حسني مبارك في مصر كان أهم فرص ومكاسب إيران على الإطلاق. هذا ما أدركه الأمريكان والإسرائيليون قبل إيران، فانتصار الثورة في مصر يوم 11 فبراير وهو يوم انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 أعطى لهذا الانتصار معنى حرص الإيرانيون على التأكيد في إعلامهم وهو أن الثورة المصرية وغيرها من الثورات العربية امتداد للثورة الإسلامية الإيرانية.

لقد أثار انتصار الثورتين المصرية والإيرانية في هذا اليوم المجيد الكثير من التساؤلات وبالذات ذلك السؤال الخاص بعلاقات مصر وإيران، وهل يمكن أن تقود الثورة الديمقراطيّة المصريّة إلى عهد جديد من علاقات التقارب الذي يمكن أن يتحول إلى تحالف بين مصر وإيران، وهل يمكن أن يقود انتصار الثورة في مصر وغيرها من الدول العربية إلى تأسيس نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط مخالف لما أرادته أمريكا بالشرق الأوسط الكبير أو الجديد، نظام إسلامي أو على الأقل نظام مناهض لأمريكا وإسرائيل وكل علاقات التبعية.

هذا السؤال شغل القيادة الإيرانية بقدر ما شغل المسؤولين في كل من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، لدرجة أنه يمكن القول أن نوعاً من التسابق في التفاؤل والخوف أخذ يفرض نفسه على الدول الثلاث في وقت كانت فيه مصر غارقة ومستوعبة في ثورتها الشعبية وملايينها التي ملأت ميادينها، وكانت مشغولة بأمل النصر ومخاوف الفشل.

الإسرائيлиون أربعهم ما كان يحدث في مصر لنظام الرئيس حسني مبارك، لدرجة أن هذا الرعب الإسرائيلي قد أيقظ عند المصريين، للمرة الأولى مشاعر هول علاقات نظام مبارك مع إسرائيل، وكيف أن هذا النظام كان من أهم حلفاء هذا الكيان، وقد هذا الوعي الجديد بعلاقات نظام مبارك مع إسرائيل المصريين إلى إدراك أمرين شديدي الخطورة؛ أوهما، مدى الجرائم التي ارتكبها هذا النظام ضد مصالح مصر الاستراتيجية بتحالفه مع الكيان الصهيوني. وثانياً، خطورة هذا التحالف الإسرائيلي مع مبارك ونظامه على الثورة، وبدأ كثيرون يتذكرون ما سبق أن أكدته آفي ديختر رئيس الأمن الداخلي (الشاباك) الإسرائيلي الأسبق من أن إسرائيل ستتحبط أي محاولة انقلاب عسكرية ضد مبارك، وأن هناك قوة من مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) على أعلى مستوى من التدريب موجودة في ثلاثة أماكن بالقاهرة (مصر الجديدة وجاردن سيتي والمعادي) مهمتها التصدي المبكر لأى محاولة انقلاب عسكري ضد نظام الرئيس مبارك إلى أن يأتي الدعم الخارجي من أماكن قرية من مصر (قواعد أمريكية وإسرائيل).

هذه المخاوف دعمتها ضغوط الحكومة الإسرائيلية ورئيسها بنiamin Netanyahu على الإدارة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من أجل دعمبقاء الرئيس مبارك ونظامه، وكان سلاح التخويف من تحول مصر ما بعد مبارك إلى إيران إسلامية أخرى معادية لإسرائيل هو أبرز أدوات الترويع الإسرائيلية لاستئناف دعم أمريكي وأوروبي لنظام مبارك ضد ثورة الشعب المصري.

أما الولايات المتحدة فقد ظهرت متربدة ومتلعثمة في اختياراتها وموافقتها من الثورة المصرية ابتداء من دعمها لمبارك ونظامه وأخذها موقف الدعوة إلى إجراء

إصلاحات داخلية مصرية ودعم بقاء مبارك على رأس السلطة في مصر خوفاً على إسرائيل وعلى المصالح الاستراتيجية الأمريكية، إلى اتخاذ موقف الدعوة إلى التغيير السياسي مع الحفاظ على بقاء مبارك، وانتهاء بماركة خيارات الشعب المصري أملًا في أن تبقى لواشنطن القدرة على إدارة أمور مصر في مرحلة ما بعد مبارك عبر تحالفات مع أطراف داخلية مصرية من أجل تحيز الثورة لصالح أمريكا.

بين هذا الذعر الإسرائيلي وهذا الخدر الأمريكي كان الفرح الإيراني والتفاؤل الشديد المفرط في توقعاته، والأقرب إلى التحليل الرغائي منه إلى التحليل العلمي سواء على لسان الرئيس أحمدي نجاد أو المرشد الأعلى السيد علي خامنئي الذي ألقى بنفسه خطبة الجمعة يوم الرابع من فبراير ٢٠١١ وباللغة العربية على غير العادة ليصل ما يقوله إلى أسماع المصريين وقادة الثورة وإلى كل العرب وهي الخطبة التي أشاد فيها بالثورة ووجه فيها انتقادات حادة للرئيس مبارك وكيف أنه ونظامه قد نالا كثيراً من مكانة مصر وكرامتها وسط أمتها وعلمهما الإسلامي وكيف أن نظام مبارك تحول إلى حليف لإسرائيل وعدو لفلسطين، لكن أخطر ما قاله خامنئي هو حرصه على أمرتين أو لهما: المشابهة بين ثورة مصر عام ٢٠١١ وثورة إيران عام ١٩٧٩ وكيف أن ثورة مصر تعتبر امتداداً للثورة الإيرانية. وثانيهما: دعوة الثوار المصريين إلى قيادة ثورة إسلامية وإقامة نظام إسلامي في مصر.

لم يكتف الإيرانيون بإعلان تفاؤلهم ودعمهم القوي لثورة مصر بل إنهم اتهموا الأمريكيين بالتأمر على الثورة المصرية بدعمهم لنظام مبارك على نحو ما جاء على لسان علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى (البرلمان) الذي اتهم الولايات المتحدة بـ «إعاقة ثورة مصر». وجاء انتصار ثورة ٢٥ يناير المصرية يوم ١١ فبراير ليلهموعي الإيرانيين بمدى قدرية علاقة مصر وإيران حيث لعبت مسائل رمزية كثيرة دورها في هذا الإلهام ابتداء من رمزية ميدان التحرير في القاهرة كمركز للثورة المصرية وميدان أزادي (الحرية) في طهران كمنطلق ومركز للثورة الإيرانية، وامتداداً لعلاقة التحالف بين الشعب والجيش في الثورتين وانحياز الجيدين الإيراني والمصري لخيار شعبيهما وانتهاء بيوم النصر للثورتين الذي تصادف أن يكون هو نفسه يوم ١١ فبراير.

هذه المعاني عبر عنها سعيد جليلي الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بقوله «أن تزامن سقوط مبارك مع ذكرى الثورة الإسلامية في إيران يثبت أن ١١ فبراير هو يوم النصر لشعوب المنطقة، ويوم الفشل للولايات المتحدة والصهيونية». كما اعتبر هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس خبراء القيادة رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام أن تزامن سقوط مبارك مع ذكرى الثورة الإسلامية في إيران «مصالحة سارة» وأن «انتفاضة المصريين يمكن أن تكون إلهاماً للشعوب العربية وفي شمال أفريقيا وأن تتيح إنهاء هيمنة الغرب». كما اعتبر رفسنجاني أن «النظام الصهيوني هو الخاسر الأبرز من اليقظة في العالم العربي».

هذا الإدراك الإيراني لقيادة النظام في إيران لثورة ٢٥ يناير المصرية كان يقابله إدراك آخر لقادة المعارضة الإصلاحية: مير حسين موسوي ومهدي كروبي ومحمد خاتمي، الذين نظروا إلى هذه الثورة ليس فقط من منظور مردودها على توازن القوى الإقليمي وخرائط الصراعات والتحالفات في إقليم الشرق الأوسط وخاصة على خط المواجهة مع أمريكا وإسرائيل، ولكنهم تعاملوا معها أيضاً من منظور قدرة الشعوب على النصر وإسقاط النظم الاستبدادية، لذلك كانت انتفاضتهم المتتجدة ضد النظام انطلاقاً من الإلهام الذي أحدثه انتصار الثورة وانخراط الملايين في صفوفها، وهو الإلهام الذي جدد الأمل عند قادة المعارضة لانتصار على النظام الإيراني الذي يرون فيه دكتاتوريّاً واستبداديّاً وخارجياً عن إطار الثورة الإسلامية ودستورها، كما أنهما التقىوا الخيط من الموقف المنحاز لثورة الشعب المصري من قادة النظام في إيران لمطالبهم بعدم الازدواجية في المواقف، وطالبوهم بأن يتوقفوا عن التصدي لمطالب التغيير الديمقراطي الذي تطالب به المعارضة.

ما يهمنا هنا هو موقف الحكم في إيران الذي كانت له الغلبة في ردود الفعل الإيرانية على الثورة المصرية خاصة مع إيداء الحكم الجديد في مصر استقلالية جديدة في إدارة سياسة مصر الخارجية وبالذات مع القوى الإقليمية وخاصة إيران على نحو ما ظهر مبكراً في السماح لسفيتين إيرانيتين بالعبور في قناة السويس باتجاه الموانئ السورية، رغم الرفض الإسرائيلي الصريح وهي الخطوة التي أصبحت موضع

إشادة إيرانية بال موقف المصري الجديد وحرص الحكم الجديد على استقلالية السياسة الخارجية المصرية بعيداً عن الهيمنة الأمريكية وضغط العلاقة مع إسرائيل.

هذه الخطوة تدعمت بتصریحات مباشرة على لسان وزير خارجية مصر الجديد الدكتور نبيل العربي صاحب التاريخ الوطني المشرف كدبلوماسي مصرى واضح الانتقام لقضايا وطنه وأمته وخاصة ما يتعلق بالعلاقة مع الكيان الصهيوني واستقلالية القرار الوطني المصري وانتقام مصر لأمتها العربية، وهى أمور تراجعت كثيراً بل واختفت عند من سبقوه في تبوء هذا المنصب الذين كانوا حريصين، كغيرهم من الوزراء، على اتباع تعليمات «السيد الرئيس» والالتزام بتوجيهاته وسياساته.

فقد كشف نبيل العربي عن اتجاه جديد لدى مصر ووزارة الخارجية المصرية لتغيير أسلوب التعامل كلياً مع المتطلبات الإنسانية في قطاع غزة ومعبر رفح، وإعلانه في مؤتمر صحفي عقب لقائه مع وفد من قيادة حركة المقاومة الإسلامية «حماس» وإجراء اتصالات مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لـ «حماس» أن «مصر تتحرك حالياً لإنقاذ المصالحة الفلسطينية»، وأنها «ستفتح صفحة جديدة مع كل الدول العربية»، مشيراً إلى زيارة رئيس الوزراء المصري الجديد الدكتور عاصم شرف ووفد وزيري للسودان، وأن هذه الزيارة «أدت بتائج إيجابية». لم يكتف العربي بذلك، لكنه وفيما يتعلق بإيران قال وبوضوح وصراحة وصلت سريعاً إلى كل من يفهم الأمر، أن «مصر لا تعتبر إيران دولة معادية أو دولة عدو»، وزاد بقوله «نحن نفتح صفحة جديدة مع جميع الدول ومنها إيران»، كما أشار إلى إمكانية رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى سفارية، ملحاً إلى ضرورة أو أهمية تجاوب إيران مع هذا التوجه المصري الجديد بالقول «هذا يتوقف على موقفهم، فنحن نعرض فتح صفحة جديدة وننتظر رد فعلهم».

الاستجابة الإيرانية جاءت سريعة حيث بادر مجتبى أمانى رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة بزيارة وزير الخارجية المصري وتسليمه رسالة من نظيره الإيراني علي أكبر صالحى معلنًا أن اتصالات تجري حالياً بين القاهرة وطهران للإسراع بعودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين، وأن «المسؤولين الإيرانيين

تلقووا بارتياح وإيجابية كاملة تصريحات وزير الخارجية المصري نبيل العربي بشأن توجه مصر لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع إيران» وأن الرد الإيراني «كان سريعاً وتوافقاً بشأن التعاطي مع هذه الإشارة المصرية سواء من جانب وزير الخارجية الإيراني أو رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني». ومشيراً إلى أن «هناك آفاقاً واسعة للارتقاء بالتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين فور عودة العلاقات» ومذكراً بأن حجم التبادل التجاري الحالي لا يتجاوز، للأسف «مائة مليون دولار (التبادل بين إيران وتركيا تجاوز إلى ٦ مليار دولار هذا العام).

استجابة وزير الخارجية المصري لهذا الترحيب الإيراني كانت سريعة أيضاً وملفته كسابقتها من التصريحات حيث أعلن أن مصر تفتح صفحة جديدة مع كافة الدول بما فيها إيران»، لكن الجديد هو قوله «أن الشعرين المصري والإيراني جديران بأن تكون بينهما علاقات تعكس تاريخهما وحضارتهما» مجدداً، ومكرراً لشروط إيران لهذه العلاقة المأموله وهي أن تكون قائمة على الاحترام المتبادل لسيادة الدول وعدم التدخل مطلقاً في الشؤون الداخلية بأي طريقة من الطرق»، ومن جانبها قال المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية أن رسالة علي أكبر صالحى وزير الخارجية الإيرانى لنظيره المصرى تضمنت تقدير صالحى لتصريحات الوزير المصرى، ودعوة إلى دراسة سبل تطوير العلاقات وذلك باستقبال وزير الخارجية المصرى في طهران أو قيام وزير الخارجية الإيرانى بزيارة القاهرة.

هذه التصريحات والتطورات اعتبرها مراقبون «تحولًا حقيقياً في سياسة مصر الخارجية» بعد ثورة ٢٥ يناير المصرية، ومن بعدها بدأت التساؤلات والاستفسارات: هل يمكن أن تتجاوز مصر عقبات التزاماتها مع إسرائيل وأمريكا وتحول إلى إيران، خاصة في ظل التصلب الأمريكي تجاه أي تحول مصرى ولو محدود في علاقة مصر بإيران على غرار استياء واشنطن من ذلك التوجه وإبداء أسفها قبل أقل من ثلاثة أشهر من قيام الثورة المصرية (وبالتحديد في ٧ / ١٠ / ٢٠١٠) لتوقيع مصر اتفاقاً تتيح استئناف الرحلات الجوية المباشرة بين مصر وإيران وهي الرحلات المتوقفة منذ أكثر من ثلاثين عاماً (الاتفاق نص على تسuir ٢٨ رحلة أسبوعية حسب بيان لوزارة

الطيران المدني المصرية) ورغم أن الشركة المصرية التي أوكل لها القيام بهذه الرحلات شركة خاصة وليس شركات الطيران المصرية الرسمية.

وإذا كانت مصر لم تتحسب للتحفظات أو حتى الاعتراضات الأمريكية، ولم تأبه باتهامات الإعلام الإسرائيلي لوزير الخارجية المصري بأنه “عدو للسامية” فإن التحديات فرضت نفسها فجأة على بوادر هذه العلاقات ابتداءً من تفاقم الأزمة بين دول مجلس التعاون الخليجي لإيران ثم كشف مصر لما عرف بتورط دبلوماسي إيراني يعمل في مكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة في عمليات تجسس ضد مصر.

فقد تجاوزت الأزمة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران ما هو خلاف طبيعي بين الطرفين حيث امتدت لتشمل كل دول المجلس دون استثناء حسب البيان الصادر عن الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول المجلس في الرياض من ناحية، وبعد أن لوحت بعض الأطراف إلى احتمالات تدهور العلاقة وتجاوزها الخلافات السياسية إلى الاشتباكات العسكرية إن تطلب الأمور ذلك.

ففي ذلك البيان أدان المجلس الوزاري بشدة ما أسماه بـ“التدخل الإيراني في شؤون البحرين الداخلية واستنكر الاتهامات الباطلة التي تضمنها البيان غير المسؤول الصادر عن لجنة الأمن القومي والشئون الخارجية بمجلس الشورى الإيراني الذي جاء فيه أن السعودية “تلعب بالنار” من خلال إرسالها قوات إلى البحرين، وطالب علاء الدين بروجردي رئيس تلك اللجنة كلاً من السعودية والإمارات بـ“الانسحاب فوراً من البحرين” معتبراً أن دخول هذه القوات “احتلالاً” لهذا البلد.

هذا البيان زاد عليه وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر صالحی بإعلانه أن “السعودية سلكت مساراً خطأً، وهذا المسار له عواقب وخيمة في المستقبل”， وطالبتها “سحب قواتها من هناك”， ما دعا وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل للرد وبقسوة على هذه التصريحات بإبداء أسفه لاستمرار طهران في إعطاء نفسها الحق بالتدخل في شئون المنطقة ودولها وانتهاك سيادتها واستقلالها، معتبراً أن التصريحات الإيرانية “إثارة للفتن والقلاقل” في المنطقة، وتأكيده على أن “التدخلات الإيرانية تظل

أكبر من محاولات التزيف والماوغة التي تمارسها إيران” هذه التصريحات زاد عليها وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح بإعلانه “كنا نتهم إيران بالتجسس والآن أصبح الاتهام حقيقة.”

هذه الأزمة بدأت تتعكس على علاقات مصر بإيران، وإن كان بشكل غير مباشر، وخصوصاً بعد أن أخذ الحديث عن مشاعر سلبية خلессية، وخاصة سعودية، من إقدام مصر بالقفز نحو تحسين علاقاتها مع إيران دون استشارة أشقاءها في الخليج، وتردد الحديث في دوائر إعلامية وسياسية خلессية ومصرية (من أولئك المحسوبين على عهد حسني مبارك) من أن تطوير العلاقات المصرية مع إيران ربما قد يكون على حساب رصيدها لدى دول الخليج، والتي تردد أن بعضها أخذ يهدد مصر بسحب استثماراتها من مصر وطرد العمالة المصرية منها إن هي أقدمت على محاكمة الرئيس المخلوع حسني مبارك.

وجاء اتهام مصر لدور الدبلوماسي الإيراني سيد قاسم الحسيني في عمليات تحبس ضد مصر ليفاقم من تحديات فرص إيران لتطوير علاقاتها مع مصر لكن إيران استطاعت عبر دبلوماسية واعية احتواء الأزمة بعد اتصالات متلاحقة وعبر دبلوماسية نشطة.

فإذا كان وزير الأمن الإيراني حيدر مصلحي قد حرص على أن يكشف عن إفراج السلطات المصرية عن سيد قاسم الحسيني الدبلوماسي الإيراني واعتذرها عن اعتقاله والقول بأن ”المصريين قدموا الاعتذار بخصوص اعتقال الدبلوماسي الإيراني، وأفرجوا عنه بعد ساعتين من الاعتقال“ فإن وزير الخارجية علي أكبر صالحى كان حريصاً على احتواء الأزمة وعدم التضخيم من رد الفعل الإيراني قدر حرصه على الإبقاء على خط التواصل مع مصر دون انقطاع أملأ في تقويته وتنقيتها حسب ما سوف تمكن الظروف، فقد أوضح صالحى أن قضية اعتقال الحسيني ”كانت مجرد سوء فهم وقد عولجت بسرعة“، وأضاف أن ”طهران والقاهرة تخطوان على طريق إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، وينبغي الصبر في عملية تحسن العلاقات بين البلدين“، مثيراً إلى أن ”المصريين يواجهون ضغوطاً أمام الظروف القائمة وأنه يتفهمها، لكن

ووجهة نظر الحكومة والشعب المصري العظيم تقوم على تعزيز العلاقات مع إيران بصورة إيجابية، صالحى كان حريصاً أيضاً على أن يعود ويشدد على تفاؤله بالعلاقات مع مصر مع الوعي بـ“ضرورة التقدم نحو المستقبل بتريث وعدم الاستعجال”. لكنه وأمام مؤتمر دولي عقد في طهران (٣٠ مايو ٢٠١١) شاء أن يتجاوز حدود التلميح إلى التصريح بخصوص دواعي التريث وعدم الاستعجال فقال: “أن تعزيز التعاون السياسي سيؤدي بدوره إلى مزيد من التعاون الاقتصادي أيضاً، إلا إن الأشقاء المصريين يواجهون في الوقت الراهن بعض الضغوط ونحن نفهم هذه الظروف.”

وإذا كانت إيران قد استطاعت احتواء مشكلة الجاسوس مع مصر فالمؤكد أن تراجعاً بدرجات ما قد حدث في اندفاع مصر بعد الثورة لإقامة علاقات مع إيران على مستوى السفراء وتطوير هذه العلاقة، وهذا معناه أن فرصة مهمة ضاعت على إيران، وهي فرصة يمكن أن تتجدد على ضوء زيارة الرئيس المصري الجديد د. محمد مرسي لطهران وحضوره مؤتمر قمة دول عدم الانحياز وتبنيه مشروعًا لحل الأزمة السورية يجعل إيران طرفاً معترفاً به عربياً في حل الأزمة عبر جنة رباعية تضم مصر والسعودية وإيران وتركيا، لكن هناك فرصة أخرى ضاعت من إيران في البحرين.

فإيران دعمت بقوة الانتفاضة في البحرين، ولم يكن خافياً أن هذا الدعم الإيرلنـي السياسي والإعلامي المكثف للانتفاضة في البحرين وللمعتضدين في دوار اللؤلؤة على وجه الخصوص يعكس بعداً طائفياً طاغياً، دفعت البعض في البحرين إلى اتهام إيران بأنها تسعى من وراء هذا الدعم إلى إقامة جمهورية إسلامية في البحرين. هذا الاتهام أخذ أبعاداً سياسية واضحة مع دخول أطراف شيعية عراقية لدعم الانتفاضة في البحرين وبالذات عقب دخول قوات درع الجزيرة إلى الأراضي البحرينـية الذي أخذ يتصور في إيران على أنه “احتلال سعودي” للبحرين.

دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين جاء في أعقاب ما وصفته السلطات البحرينـية بـ“المؤامرة” التي يجري تدبيرها من جانب إيران للبحرين، الحديث عن “المؤامرة” في البحرين جاء كرد فعل للرفض وللتتصعيد المستمر في مواقف ومطالب

المعارضة، وكان أبرزها رفض دعوة الحوار الوطني التي تقدم بها ولي عهد البحرين، هذا الرفض لمبادرات الحكومة وولى العهد والتصعيد في المطالب جاء مقترباً بدعم إيراني غير مسبوق للمعتصمين في دوار اللؤلؤة بالمنامة واستمرار الاعتصامات حتى الاستجابة للمطالب.

وعلى الرغم من كل ما أحدثه دخول قوات درع الجزيرة للبحرين من انتقادات للمجلس وللدول الأعضاء من جانب إيران فإن السلطات البحرينية استطاعت أن تتفرغ لمواجهة المعتصمين وتركت مهمة تأمين الحدود والموانئ والمنشآت الحيوية لقوات درع الجزيرة، ما أدى إلى إنهاء الاعتصام واعتقال قادة ورموز المعارضة وتقديم بعضهم إلى المحاكمات، هذا التصعيد من جانب الحكومة المدعوم من مجلس التعاون الخليجي ووجه بردود فعل إيرانية قوية للدرجة التي دفعت وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر صالحى إلى توجيه رسالة للأمين العام للأمم المتحدة طالبه فيها بجمالية نشطاء المعارضة البحرينية ووقف قمع النظام للشعب البحرينى، وجاء في الرسالة أن إيران لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث في البحرين لأن الوضع يمكن أن يخرج عن السيطرة إذا استمر الوضع الحالى، كما حذرت الرسالة من أن "التداعيات في البحرين ستؤدي إلى زعزعة استقرار منطقة الخليج وسيؤثر هذا بالطبع على العالم". واشتکى صالحى من أنه "في حين تدخل مجلس الأمن في دول عربية أخرى مثل مصر ولibia فإن المجلس بدا متجاهلاً وغير مكترث تجاه مقتل المحتجين وقمع حقوق الشعب البحرينى". في الوقت نفسه اعتبر على لاريجاني رئيس مجلس الشورى (البرلمان) في لقائه مع إبراهيم الجعفرى رئيس الحكومة العراقية الأسبق (٢٠١١/٤/١٨) أن الدفاع عن الشعب البحرينى "واجب إسلامي على الجميع" وأن "مواقف القوى الدولية إزاء التطورات الجارية في المنطقة مزدوجة" في حين اعتبر الجعفرى أن الشعب البحرينى دخل مرحلة جديدة من حياته السياسية والاجتماعية، معرباً عن اعتقاده بأن "هذا الشعب يتنتظره مصير شرق ووسطاء وجيد للغاية في المستقبل القريب". كما أدان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية رامين مهاتيرست مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من إيران ودعمها للشعب البحرينى وأكّد أن

تكرار المزاعم والاتهامات الكاذبة ضد إيران في بيان مجلس التعاون الخليجي (٢٠١١/٤/١٧) مرفوضة ولا أساس لها من الصحة. وتهدف إلى تضليل الرأي العام العالمي عن الإجراءات العسكرية والأزمات السائدة في بعض دول المنطقة. ورفض ما سماها سياسة القمع في البحرين، وأكد ضرورة الاستجابة للمطالب المشروعة للشعب البحريني، وكان وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي دعوا عقب اجتماع استثنائي لهم في الرياض (٢٠١١/٤/١٧) المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى العمل على وقف ما وصفوه بالاستفزاز الإيراني والتدخلات الساعية لإشعال الفتنة والتخريب داخل دول الخليج العربية، وجاء في بيانهم أنهم يرفضون أي تدخل في شؤون البحرين رفضاً قاطعاً، وندد الوزراء بما اعتبروه اعتداءات على دبلوماسيين سعوديين في إيران.

التطورات التي تلاحت في أزمة البحرين جاءت على غير هوى ورغبة إيران فقد تم احتواء الأزمة أمنياً، وبعدها تجددت دعوة الحوار الوطني من جانب الملك محمد بن عيسى تحت إشراف ورئاسة رئيس البرلمان البحريني بعد أن تم رفع حالة السلامة الوطنية التي فرضت عقب إخلاء دوار اللؤلؤة من المعتصمين، ما يعني تفويت الفرصة على إيران في البحرين أيضاً، ولكن إيران لم تتوقف عن دعم المعارضة وإدانة ما تسميه بالتدخل السعودي في شؤون البحرين الداخلية الأمر الذي فاقم من حدة الصراع غير المباشر الدائر بين البلدين في الأزمة السورية.

٣- إيران ومواجهة التحديات

إذا كانت الظروف المستجدة قد حالت دون تمكين إيران من الاستغلال الأمثل للفرص التي أتاها ثورة مصر وغيرها من الثورات العربية فإن هذه الثورات فجرت تحديات جديدة أمام إيران ويمكن رصد ثلاثة تحديات مهمة تواجه إيران الآن هي على النحو التالي:

(أ) توجه دول مجلس التعاون الخليجي إلى توسيع عضويته بضم كل من الأردن والمغرب في محاولة وصفت بأنها تهدف إلى تعويض الخروج المصري من "محور الاعتدال" العربي.

قرار ضم الأردن والمغرب إلى المجلس جاء ضمن قرارات القمة التشاورية الخليجية الثالثة عشرة التي عقدت في الرياض (٢٠١١/٥/١٠) حيث أعلن قبول طلب سبق أن تقدمت به المملكة الأردنية بالانضمام إلى المجلس وتمت أيضاً توجيه الدعوة للمغرب حتى تشارك في العضوية.

دخول الأردن والمغرب في عضوية مجلس التعاون يمكن أن يحدث تطورات ذات دلالات مهمة بالنسبة لتوازن القوى الإقليمي في الخليج على عكس المسعى الإيراني في وقت جرى فيه استبعاد كل من إيران والعراق على مدى السنوات الماضية من عمر المجلس منذ تأسيسه عام ١٩٨١.

(ب) امتداد رياح الثورة العربية إلى سوريا الحليف القوي لإيران وحزب الله. هذا التطور لم يضع إيران أمام مأزق ازدواجية الموقف من ثورات العرب فقط بل فرض تحديات جديدة على إيران التي يمكن أن تواجه بسقوط أحد أهم الحلفاء في الشرق العربي، بما يقطع ويؤثر سلبياً على تواصل إيران مع حزب الله ومنظمات المقاومة الفلسطينية ويضع عوائق هائلة أمام النفوذ الإيراني في المنطقة.

فقد واجهت إيران ما يمكن وصفه بـ "أزمة مصداقية" في خطابها السياسي بسبب ما سبق أن أبدته من حماسة زائدة ودفاعاً عما أسماه بـ "الثورة الديمقراطيّة" في البحرين، وما أعلنته من إدانة قوية وصریحة لدخول قوات درع الجزيرة إلى هناك واعتبرته "احتلالاً" لهذا البلد، فيما دانت تحركات الشعب السوري ومطالبه العادلة من أجل الإصلاح.

كان أول رد فعل إيراني رسمي على أحداث سوريا ما جاء على لسان السفير الإيراني في دمشق أحمد الموسوي الذي شبه الاحتجاجات التي تجري في عدد من المدن السورية بأنها نسخة من "أجندة الفتنة" التي شهدتها طهران في يونيو/حزيران، ٢٠٠٩ عندما خرج المتظاهرون إلى الشوارع احتجاجاً على تزوير الانتخابات الرئاسية وإعلان فوز الرئيس أحمدي نجاد بولاية ثانية على منافسيه الثلاثة البارزين: مير حسين موسوي ومهدى كروبي ومحسن رضائي.

الموقف نفسه جددته وزارة الخارجية الإيرانية على لسان المتحدث باسمها بعد عشرة أيام من توصيف السفير الإيراني في دمشق لأحداث سوريا على أنها "فتنة مدعاومة من الخارج"، فقد اعتبر رامين مهمن برست المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، أن المظاهرات المناهضة للحكومة في سوريا تأتي في إطار "مؤامرة غربية لزعزعة حكومة تؤيد المقاومة في الشرق الأوسط"، كما رأى أن ما يحدث في سوريا "عمل شرير ينفذه الغربيون وخاصة الأميركيين والصهاينة".

هذه الازدواجية الإيرانية في توصيف المطالب الديمocratique العادلة للشعوب التواقة إلى الإصلاح والعدالة والكرامة مرة بأنها مطالب عادلة ومشروعة، ومرة أخرى بأنها "فتنة مأجورة وعميلة للخارج"، من شأنها أن تفقد الخطاب السياسي الإيراني مصداقيته، وهذا بدوره يسيء إلى الدور الإيراني وعلاقات إيران الإقليمية.

الازدواجية نفسها حدثت عندما بادرت إيران إلى تأييد ثورة الشعب المصري ومن قبلها ثورة الشعب التونسي وإسقاط نظامي حسني مبارك وزين العابدين بن علي، اخافت إيران للشعبين في تونس وفي مصر، لكن عندما حاول الإصلاحيون في إيران تنظيم مظاهرة كبرى في طهران تأييداً لثورة الشعب المصري واحتفالاً بانتصارها، تصدت لها السلطات الأمنية الإيرانية وحالت دون القيام بها، وجددت حديث الفتنة، وقامت بفرض الإقامة الجبرية على كل من موسوي وكروبي، وخرجت أصوات داخل البرلمان الإيراني (مجلس الشورى) وخارجها تطالب بمحاكمة قادة المعارضة.

هذه الازدواجية هي أهون الشرور بالنسبة لإيران مقارنة بخطورة سقوط النظام السوري الذي لم يستطع امتلاك القدرة على احتواء الأزمة وفهم الدروس التي أفرزتها تجارب الثورات السابقة في تونس ومصر وليبيا واليمن على وجه الخصوص فاعتمد النظام الخل الأمني والتزول بالجيش لقمع المعارضة بوحشية والتردد في اعتماد الحل السياسي فاقم من مطالب المتظاهرين وصعد بها من مطلب "الشعب يريد إصلاح النظام" إلى مطلب "الشعب يريد إسقاط النظام"، كما أنه أعطى الفرص للأميركيين والفرنسيين والإسرائيليين للتدخل والمطالبة بتدويل الأزمة والتهديد

بإسقاط النظام ورحيل الرئيس بشار الأسد بعد أن لمحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إلى "اقتراب واشنطن من دعوة الأسد للرحيل" وإعلان إسرائيل عن "بدء حملة دولية لإسقاط الشرعية عن الأسد".

إيران رفضت هذا كله وما زالت تدافع عن النظام السوري في الوقت الذي بدأ التركيز فيه على اتهام إيران بالمشاركة في قمع المتظاهرين السوريين حسب ما نقلت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية (٢٠١١/٥/٢٧) عن مسئولين أمريكيين من أن إيران ترسل مدربين ومستشارين بينهم عناصر من قوة النخبة (فيلق القدس) إلى سوريا للمساعدة في قمع الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية والتي تهدد بالإطاحة بأهم حليف لطهران في المنطقة.

دفاع إيران جاء عبر أكثر من مسئول إيراني على نحو ما ورد على لسان علي أكبر صالحی وزير الخارجية في مؤتمر دولي في طهران (٢٠١١/٥/٣٠) عندما انبرى لحصر إيجابيات النظام السوري وقال "وقفت سوريا في وجه النظام الصهيوني، ولعبت دوراً كبيراً في إحباط مؤامرات الغرب والولايات المتحدة في المنطقة، واتخذت السلطات السورية خطوات جيدة نحو الإصلاحات خلال التطورات الأخيرة في البلاد". لكن هذا الدفاع لم يعد يجدي في ظل تطور الأوضاع داخل سوريا ونجاح المعارضة في تصعيد المواجهة العسكرية ضد النظام، وفشل النظام في إنجاح الحل الأمني وعجزه عن طرح حل سياسي في ظل تمسكه ببقاء رأس النظام، والتورط في مواجهات مسلحة مع تركيا باتت تمثل عبئاً لا يستهان به بالنسبة لإيران التي تدرك مدى تفاقم الأعباء التي تتحملها بسبب إصرارها على حماية هذا النظام، في وقت تعاني فيه إيران بشدة من ضغوط اقتصادية هائلة ناجمة عن العقوبات الدولية المتصاعدة، وتعاني فيه أيضاً من خطر التعرض لحرب مفروضة جديدة تضغط إسرائيل على واشنطن من أجل التعجيل بها.

(ج) دخول الولايات المتحدة كطرف أساسي في إدارة عملية التغيير الثوري في العديد من الدول العربية، فإذا كانت واشنطن تعد نفسها للدخول كطرف مباشر في الأزمة السورية فهي من يقود عمليات التحول في ليبيا واليمن الآن، هي من يدير

الإعداد لمرحلة ما بعد القذافي في ليبيا من خلال دورها الذي قامت به في إسقاط النظام ورحيل القذافي، وهى من يضع نفسه الآن قيادة لهمة هندسة التحول في اليمن بعد على عبد الله صالح، من خلال السفير الأمريكي بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية، بعد نجاحها في فرض نائب الرئيس في مهمة الخلافة السياسية دون اعتبار لطلب الثوار بتأسيس "مجلس انتقالى" يقود البلاد في مرحلة انتقالية يجري عبرها تأسيس نظام سياسي جديد في اليمن ما أدى إلى استمرار الأزمة في اليمن وزاد من مشاكل إيران نحو اليمن.

٤- فرص الثورة في إيران

هل يمكن أن تؤدي محمل هذه التداعيات والتطورات إلى تفجير ثورة في إيران؟ السؤال مهم ويثير إشكاليتين مهمتين من وحي الثورة المصرية ومحمل الثورات العربية التي تفجرت في بعض الأقطار العربية عام ٢٠١١ والتي لم تتوقف تداعياتها بعد. الإشكالية الأولى تتعلق بقضية الخصوصية والاستثناء نظراً لأن معظم دول المنطقة، عربية وغير عربية، تعتبر نفسها ممتلك خصوصية مميزة يجعلها بمنأى عن التعرض للثورات التي تفجرت في دول أخرى.

الدول الملكية العربية مازالت تعتبر نفسها بمنأى عن التأثر برياح الثورات وترجع ذلك إلى عوامل تتعلق بما تعتبره خصوصية تحصنهما عن تداعيات الثورات، ولا ترى ما حدث في البحرين إلا محض مؤامرة خارجية، والنظام السوري اعتبر نفسه استثناء عن غيره من النظم العربية بعد ما حدث في تونس ومصر واليمن. وعلى نفس المنوال يستنكر النظام في إيران أي حديث عن فرص تفجر ثورة داخلية لإسقاط النظام.

فعندما دعا زعيم المعارضة الإصلاحية مير حسين موسوي ومهدي كروبي أنصارهما للتزول إلى الشارع يوم ١٤ فبراير ٢٠١١ للتظاهر (بعد ثلاثة أيام من سقوط رأس النظام في مصر) جرى اعتقالهما واعتبر المدعى العام غلام حسين محسني إيجائياً أن حركة المعارضة تجاوزت حد التمرد وتحولت إلى حركة مضادة للثورة، وأن يد الخارج (الولايات المتحدة الأمريكية) واضحة فيها".

وأخذ الإعلام الإيراني يصف الزعيمين بأنهما "قادة الفتنة"، وأضحي التيار الإصلاحي يُنعت بـ"تيار الفتنة". وتجاوز رئيس السلطة القضائية صادق لاريجاني (شقيق رئيس مجلس الشورى "البرلمان" علي لاريجاني) حدود الاتهام لهذين الزعيمين وصعد بها إلى "الخيانة".

"مثـل هذه الإشكالية تجعل أي حديث عن احتمال حدوث ثورة في إيران حديـثاً مجرماً ومتهمـاً بأنه على أقل تقدير، حديث مغرض وعدائـي". لكن من ناحية أخرى يصعب إنكار وجود ترـبص بإـیران من العـديد من دول الجوار الإقليمي والقوى الدوليـة المعـاديـة التي تـسـعـي بشـتـى السـبـلـ، إـلـى العـملـ من أجل إـسـقـاطـ النـظـامـ الحـاـكـمـ في إـیرـانـ باـعـتـبارـهـ نـظـامـ مـعـادـيـاـ، فـي وقتـ لاـ تـقـدـمـ فـيـهـ مـعـظـمـ هـذـهـ الدـوـلـ لـشـعـوبـهـاـ، الـحدـ الأـدـنـيـ مـنـ الـحـقـوقـ، وـرـبـماـ تـكـونـ هـيـ الـأـكـثـرـ اـحـتمـالـاـ لـلـتـعـرـضـ لـحـدـوثـ اـضـطـرـابـاتـ.

أما الإشكالية الثانية فهي الأهم وتعلق بالشروط الضرورية لحدوث الثورة. فالثورة في تعريفها العلمي توصف بأنها عمل شعبي وتقديمي. أي أنها عمل من فعل الشعب ولا أحد غيره، وأن ما يميزها عن الانقلاب هو أن هدفها هو التغيير الإيجابي بما يحقق مصالح القطاع الأوسع من الشعب. ولذلك فإن الثورة لا يمكن أن تفعل أو يجري تصنيعها في الخارج بالتأمر والدسائس وشراء الأعون من أجل إسقاط نظام حاكم، ولكنها تبقى حكومة بقوانين علمية، هي تماماً مثل عملية غليان الماء. فالماء كي يغلي يكون في حاجة إلى أن يوضع فوق النار، ولا يحدث الغليان إلا عند درجة مائة، وقبله يكون الغليان غير مكتمل ولا يصلح لأنضاج طعام.

هـكـذـاـ تـكـونـ التـفـاعـلـاتـ الثـورـيـةـ مـمـتـلـكـةـ لـشـروـطـ إـحـدـاثـ الثـورـةـ عـنـدـمـاـ تـتوـافـرـ الشـرـوـطـ المـوـضـوعـيـةـ الـجـمـعـيـةـ السـيـاسـيـةـ وـالـاقـتصـادـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ وـتـلـقـيـ فيـ اللـحظـةـ الـمـنـاسـبـةـ بـالـشـرـطـ الذـاتـيـ، أيـ عـاـمـلـ التـفـجـيرـ الذـيـ يـمـتـلـكـ مـنـ الـخـصـوصـيـةـ مـاـ يـجـعـلـ حدـوثـ الثـورـةـ حـتـمـياـ.

تجـارـبـ تـونـسـ وـمـصـرـ وـالـيـمـنـ يـكـنـ اعتـبارـهـاـ نـماـذـجـ لـاـكـتمـالـ شـرـوـطـ حدـوثـ الثـورـةـ بـعـكـسـ لـيـبـيـاـ وـسـوـرـيـاـ وـالـعـرـاقـ وـالـبـحـرـيـنـ وـعـمـانـ وـالـأـرـدـنـ وـنـقـولـ أـيـضاـ إـیرـانـ، وـتـبـقـىـ

الدول الأخرى مثار تندر وتأمل. ما حدث في ليبيا كان انقلاباً وتدخلًا خارجياً ارتدى لباس الثورة لأن الظروف الداخلية كانت مهيأة. وما يحدث في سوريا هو تدخل خارجي لإحداث انقلاب ضد النظام يلقى تأييداً شعبياً على نطاق واسع، لكن ما حدث في ليبيا وما يحدث في سوريا كان تعبيراً شديداً الدموية عن الفعل القسري أو الولادة القسرية للثورة.

الحال الإيراني يبقى متراجحاً بين افتعال وتدبير أحداث تؤدي إلى انقلاب، وليس ثورة شعبية على غرار ما حدث في إيران عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩. فما حدث في إيران عام ١٩٧٨ ضد نظام الشاه كان ثورة شعبية حقيقة اكتملت يوم ١١ فبراير ١٩٧٩ بتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإرادة كل الشعب الإيراني، وهي الجمهورية التي مزجت بين المصلحة الوطنية (الجمهورية) وبين الأيديولوجيا أو العقيدة الدينية (الإسلامية) وجرى تأسيس التيارات والأحزاب والقوى السياسية انطلاقاً من الإيمان أولاً بنظام الجمهورية الإسلامية، وثانياً بخلط أو مزيج مختلف الدرجة بين ما هو مصلحة وطنية وما هو إسلام في ما يشبه كافة ألوان الطيف. فالصراع السياسي بين كل التيارات والأحزاب صراع حكم بالولاء لنظام الجمهورية الإسلامية، ومقيد بعدم الخروج عن أسس النظام، لكنه يأخذ درجات مختلفة من التمايز في نسبة ما هو مصلحة وطنية وما هو إسلام عند كل تيار وعند كل حزب وفصيل سياسي. فالتيار الإصلاحي يغلب عليه الولاء للمصالح الوطنية والتطلع إلى الديمقراطية وإعلاء مبدأ "حاكمية الشعب" أما التيار المحافظ المتشدد فهو أكثر التزاماً بالإسلام، وأكثر تمسكاً بحاكمية "الولي الفقيه" وبين هذين التيارين تتعدد التيارات الأخرى بين هذا وذاك.

وما حدث من انتفاضة سياسية عام ٢٠٠٩ لم يكن من أجل إسقاط النظام ولكن كان ضد تزوير نتائج الانتخابات الرئاسية لصالح الرئيس محمود أحمدى نجاد، والمطالبة بإعادة الانتخابات أو تصحيح النتائج. وبعد تعرض التيار الإصلاحي لممارسات قمعية غير مسبوقة اخسرت قوة هذا التيار ولم يستطع خوض انتخابات مجلس الشورى التاسع في مارس الماضي بدرجة المنافسة المعهودة في المرات السابقة،

وانكسرت هذه المنافسة بين تيارى المحافظين: التيار الأصولي الموالى للرئيس أحمدى نجاد والتيار التقليدى المحافظ الأقرب إلى المرشد الأعلى السيد على خامئنى.

خفوت وهج التيار الإصلاحى لا يعطى أي مؤشرات على إمكانية حدوث ثورة في إيران في الوقت الحاضر، وما حدث من تظاهرات وإغلاق متاجر البازار في طهران (حي فردوس) بعد تصدي قوات مكافحة الشغب للمتظاهرين لا يعطى انطباعاً بأن مثل هذه المظاهرات قد تكون مقدمات ثورة. فإغلاق المتاجر كان بسبب تذبذب سعر صرف الريال الإيرانى مقابل الدولار نتيجة العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران. وهناك تفسير آخر لسبب تراجع سعر صرف الريال وهو أن البنك المركزى الإيرانى حاول تخزين الأوراق النقدية للعملة الصعبة في محاولة لتفادي أثر العقوبات الاقتصادية الدولية، فبدأ بعض المضاربين من الصرافين برفع قيمة الدولار بأنفسهم وتشجيع المواطنين على المتاجرة بأموالهم بتحويلها إلى دولارات تم بيعها عند ارتفاع السعر.

أياً كان التفسير فإن إيران تواجه أشباح أزمات اقتصادية – اجتماعية شديدة القسوة في ظل وجود إصرار من أطراف دولية خاصة إسرائيل والغرب على إجبار النظام الإيراني على التخلّي عن البرنامج النووي وألا فليس أمامه إلا المزيد من العقوبات حتى يسقط أو اللجوء إلى الخيار العسكري.

أحدث هذه المخططات ما تعد له الحكومة الإسرائيلية هذه الأيام بعد فشلها في إجبار الرئيس الأمريكي باراك أوباما على إعلان عزمه على خوض حرب ضد إيران وتحديد "خط أحمر واضح" لشروط الإقدام على هذه الحرب. هذا المخطط البديل يتمحور حول "بناء تحالف دولي يبني قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وفرض حزمة عقوبات ضدها"، وصفت بأنها "أم العقوبات" بحيث تكون شبيهة بالحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة قبل سنوات فقد أفادت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية منذ أيام أن ديوان رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية الإسرائيلية يعملان على إقناع الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات متمادية على إيران تقوم على فرض مقاطعة تجارية كاملة عليها تشمل قطع العلاقات النقدية مع المنظومة المصرفية

الإيرانية، وحظراً على المنتجات المدنية، على أمل أن يؤدى هذا كله إلى ما أسمته بـ "تمرد مدني واسع" قد تفضي إليه هذه العقوبات.

هذا يعني أن إيران معرضة للتهديد إما بغرض تمرد داخلي ردًا على تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن العقوبات المشددة، وإما بشن الحرب، وفي الحالتين يصعب تصور أن ما يمكن أن يحدث في إيران بأنه ثورة، بل قد يكون انقلاباً خاصة بعد أن أنهى الأميركيون التعامل مع منظمة "مجاهدي خلق" الإيرانية المعارضة بأنها منظمة إرهابية، ما يعني أن هذه المنظمة مرشحة لتكون بمنزلة "رأس حربة" لانقلاب قد يجري تدبيره، لكن مثل هذا الانقلاب يبقى مستبعداً في ظل تماسك النظام، وفي ظل ردود الفعل المعاكسة التي يحدُثها التهديد الخارجي الذي يثير في الشعوب روح التحدي والتوحد والتماسك خاصة إذا كان هذا التهديد في شكل شن حرب.

هذا لا يعني أن النظام في إيران سيبقى محصناً إلى الأبد، فالنظام يواجه التهديد المستمر من الداخل والخارج، ويدفع أثماناً فادحة لإنفاقاته لكن الثمن الأفدر سيكون في حالة سقوط النظام السوري بكل ما يعنيه من تداعي رهانات المشروع الإقليمي الإيراني، عندها سوف تهتز شرعية النظام، ومع اهتزاز الشرعية يبدأ العد التنازلي الحقيقي.

إيران والثورة اليمنية

د. ناصر محمد علي الطويل

دكتوراه في العلوم السياسية

جامعة صنعاء (الجمهورية اليمنية)

مقدمة

تمثل اليمن الحلقة الأضعف من بين دول ثورات الربيع العربي، فيما يتعلق بعرضها للتدخل الخارجي، وقدرتها على مقاومة ذلك التدخل، إذ يمكن تحزيم دول الربيع العربي في نماذج أربعة، تتمثل مصر وتونس النموذج الأول، وهو نموذج الدولة المتماسكة، التي تمتلك تاريخاً من حضور السلطة المركزية القوية، ولا تعاني من انقسامات مجتمعية حادة^(١)، وفي دول هذا النموذج تضعف فرص التدخل الخارجي الذي يكون محمولاً على المشاريع المذهبية والطائفية، وتتزايده فرص التدخل المنسود إلى الاختلافات الفكرية والأيديولوجية.

وتمثل ليبيا النموذج الثاني، وهو نموذج الدولة التي تعاني من انقسامات اجتماعية، غير أنها تمتلك موارد اقتصادية ومالية كافية، ويكون باب الاختراق الخارجي هنا أوسع نسبياً مقارنة بدول النموذج الأول، أما النموذج الثالث فقد قدمه المشهد السياسي في سوريا، والتي عانت من تدخل خارجي منذ المراحل الأولى من الثورة، وقبل أن يتحقق إنجاز تغيير رأس النظام، وتقدم الثورة اليمنية النموذج الرابع، وهو نموذج الدولة الاهشة، التي تعاني من الانقسامات الاجتماعية والسياسية، وندرة في الموارد الاقتصادية، مما يجعلها مهيئة للتدخل الخارجي، وقد مثلت اليمن بسبب

(١) والاستثناء هنا هو وجود الأقباط في مصر غير أن هذا الانقسام قد يكون حاملاً لتدخل خارجي آخر لا يقوم على أساس مذهبي وطائفي كما هو حال المشروع الإيراني موضوع هذه الندوة.

تلك العوامل موضعًا جاذبًا - وفي بعض الأحيان طالبًا - لتدخلات القوى الإقليمية والدولية.

ففي أعقاب ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، حضر التدخل المصري بطلب من قادة الثورة لدعم صمودهم أمام إمكانية عودة الحكم الملكي الذي كان يتلقى الدعم من السلطات السعودية، وبعد نكسة ١٩٦٧ خرج الجيش المصري، وخرج معه النفوذ المصري من جنوب الجزيرة العربية، ليحل محله النفوذ السعودي في شمال اليمن، والتدخل السوفيتي في الجنوب.

وخلال العشر السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) ونتيجة لتدحرج الأوضاع السياسية والاقتصادية، وتراجع سلطة الدولة، تهافت الأوضاع في اليمن من جديد للتدخلات الخارجية، وتعززت تلك الأوضاع بشكل أكثر بعد ثورة الشعب اليمني في فبراير ٢٠١١، وما صاحبها وتبعها من تداعيات مختلفة، وفي هذه الظروف بُرِزَ التدخل الإيراني، المقربون بزيادة النفوذ الإقليمي لإيران في المنطقة، وخلو المنطقة من أي مشاريع أخرى منافسة، باستثناء المشروع الصهيوني الأمريكي.

وقد تواترت المساعي الإيرانية لتعزيز نفوذها في اليمن، وتكثفت تلك المساعي أثناء وبعد الثورة الشعبية اليمنية لجعل هذا النفوذ حقيقة على أرض الواقع، وقد ساهمت الظروف التي تمر بها اليمن في إفساح المجال لتغلغل هذا النفوذ، وحالياً فقد صار لدى طهران قوى سياسية واجتماعية يمنية حلية، قتلت تأثيراً في مسار الأحداث في اليمن، ولا زالت إيران وحلفاؤها يبذلون جهوداً متواصلة لاستقطاب المزيد من الأفراد والقوى السياسية، والأخطر من كل ذلك أن عدداً من التيارات والقوى السياسية اليمنية (الحوثيون، فصائل الحراك المطالبة بالانفصال، ونظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح) باتت تربط نجاحها في تحقيق أهدافها بتوثيق تحالفها واستمرار حصولها على الدعم اللوجستي من طهران.

ويقابل التدخل الإيراني برفض يمني واسع لما له من تداعيات تهدد استقرار اليمن، وبقاء وحدته، لأن التدخل الإيراني يتغلغل ويتم تسويقه في اليمن محمولاً على

الانقسامات المذهبية والطائفية، والتي تجاوزتها اليمن خلال العقود السبعة الأخيرة، إعادة تقسيم المجتمع اليمني إلى مكونات مذهبية وطائفية متصارعة، وهو ما يعني استدعاء التجربة اللبنانية إلى اليمن، وقد يفتح باباً كان موصدًا للصراعات التي سيدفع اليمنيون ثمنها غالياً من دمائهم وأرواحهم ووشائج القرى بينهم.

ويراد لهذا التدخل أن يكون على حساب وحدة واستقرار اليمن، حيث تقدم إيران الدعم المالي والسياسي والإعلامي للفصائل المتطرفة في الحراك الجنوبي التي تسعى لفصل جنوب اليمن، وهذا الدعم يمس بشكل مباشر وخطير وحدة وكيان اليمن، فدعم تلك الفصائل يهز بشكل مستمر ومتواصل استقرار اليمن، والتمكين لها سيكون على حساب بقاء الدولة اليمنية واستمرار كيانها الموحد، وهو ما يعني أن الشمن الأولي للتدخل الإيراني هو التقسيم الطائفي لليمن من جهة، وتزويق وحدتها من جهة ثانية.

وللتعرف على طبيعة الحضور الإيراني في الشؤون اليمنية، فإن هذا يتطلب، الوقوف على تطورات الأوضاع في اليمن قبل قيام الثورة لأن تلك الأوضاع هيأت الظروف للتدخلات الخارجية، ومنها التدخل الإيراني، وتوصفيف أبعاد النفوذ الإيراني الذي اتسع بعد الثورة، وتحليل العوامل التي ساعدت على ذلك، وأخيراً الوقوف على بعض ملامح استراتيجية مقتربة للتعامل مع هذا التدخل.

أولاً : تطورات الأوضاع في اليمن قبل الثورة والمساعي الإيرانية لفرض تدخلها.

لم تتمكن الظروف الإقليمية وتلك الخاصة بكل من اليمن وإيران، تمكن هذه الأخيرة من مد نفوذها إلى اليمن بشكل واضح إلا بعد عام ٢٠٠٠م، فمنذ هذا التاريخ - تقريراً - سارت التطورات السياسية والاقتصادية في اليمن باتجاه إضعاف الدولة، فقد دفع أسلوب حكم الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) اليمن شيئاً فشيئاً إلى أن تكون دولة فاشلة، تعاني من تفشي الفساد والفووضى، وضعف تطبيق القانون، وتدهور مستوى ما تقدمه الدولة من خدمات حكومية أو انعدامها، وتعمق الانقسامات السياسية والاجتماعية، وتراجع سلطة الدولة، وانكماسها باتجاه العاصمة صنعاء تاركة فراغاً سياسياً وتنموياً واسعاً، وحيث أن الفراغ يستدعي ما يملؤه فقد

تبلورت عدد من المشاريع التي تقوم على أساس مذهبية أو مناطقية أو قاعدية: الحوثيون في محافظة صعدة في أقصى الشمال على الحدود اليمنية السعودية، وفصائل الحراك، في عدد من المحافظات الشرقية والجنوبية، وتنظيم القاعدة في عدد من المحافظات ذات التركيبة الاجتماعية القبلية.

ومنذ ٢٠٠٤، وحتى ٢٠١٠، اندلعت ست جولات من الحرروب بين الحوثيين وقوات الجيش، واتضحت مع الجولة الأولى من تلك الحرب الاتجاهات الفكرية للمشروع الحوثي، والتي تقوم على أساس مذهبية وطائفية، ومع الجولات الخمس الأخرى، تجلت بعض تفاصيل هذا المشروع، وتبيّن وجود صلات قوية بينه وبين إيران.

وبالمجملة فقد أدت طريقة إدارة النظام للحروب إلى بلوحة الحوثيين وتحولهم إلى قوة سياسية مؤثرة، واتضح فيما بعد وخصوصاً من الجولة الخامسة أن هذا كان أحد أهداف النظام، فلم يكن لديه جدية في استخدام الحل العسكري لجسم هذه القضية، بل وعلى العكس من ذلك حرص على إيقاعها قضية مشتعلة لتحقيق أهداف داخلية، تمثل في محاولة إضعاف قوة اللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع وقادم المنطقة العسكرية الشمالية الغربية، لتهيئة الأجواء لتوريث السلطة للنجل الأكبر للرئيس، وإيجاد قوة توازن قوة الحركة الإسلامية الممثلة في التجمع اليمني للإصلاح، وبعض القوى السلفية، وأهداف خارجية تمثل في ابتزاز دول الجوار، وخاصة المملكة العربية السعودية، بدليل أنه كلما أوشكت قوات الجيش على حسم الحرب، صدرت أوامر بإيقافها، وبعد هذة يترك للحوثيين إعادة ترتيب أوضاعهم فيها، تندلع الحرب من جديد،.. وهكذا.

والأكثر من ذلك فقد تورط بعض مراكز القوة داخل النظام في تقديم الدعم المباشر للحوثيين، فقد أظهرت الجولات الأخيرة من الحرب وجود تنسيق بين نجل الرئيس السابق الذي يتولى قيادة قوات ألوية الحرس الجمهوري من جهة وال الحوثيين من جهة أخرى، وتزويد الأول لهم بالمؤن والسلاح في مواجهة قوات الجيش التي كانت تحت إمرة اللواء علي محسن صالح قائد الفرقة الأولى مدرع، وهكذا فإن محصلة

تلاعب النظام بهذه القضية شديدة الحساسية كان لحساب الحوثيين والمشروع الإيراني في اليمن والمنطقة عموماً.

وبشكل مواز تصاعدت منذ عام ٢٠٠٠، - تقريباً - الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية والشرقية نتيجة للظروف التي كانت تعاني منها البلاد بشكل عام، وتداعيات حرب ١٩٩٤، بوجه خاص، وقد كانت تلك الاحتجاجات ترفع شعارات مطلبية، خاصة بإعادة المقصولين إلى وظائفهم العسكرية والمدنية، وإعادة الأراضي التي نهبت منهم، ومنع التمييز ضدهم، وبسبب سياسات النظام الخاطئة القائمة على التباطؤ الشديد في التجاوب مع تلك المطالب، والاعتماد على المعالجات الجزئية، والاستمرار في تبني خطاب رئاسي مستفز، تحولت إلى احتجاجات سياسية، يتبنى الكثير منها مطالب علنية بالانفصال.

واغتنمت قيادات المعارضة في الخارج، وهي القيادات التي كانت تحكم جنوب اليمن قبل الوحدة، والتي أعلنت الانفصال وهربت إلى الخارج بعد هزيمتها في حرب ١٩٩٤، اغتنمت هذا الوضع، فتبنت دعم فصائل الحراك، ودفعتها باتجاه السير نحو الانفصال، والعمل على فرضه كأمر واقع، وحشد الدعم الإقليمي له، وعندما لم تلق تجاوباً من دول الجوار التي أبدت حرصاً على وحدة اليمن واستقراره، اتجهت قيادات منها، وبخاصة «علي سالم البيض» للحصول على الدعم الإيراني، وهو ما لقي تجاوباً سريعاً من قبل القيادة الإيرانية، وعلى الفور انتقل علي سالم البيض الذي كان يتنقل بين العواصم الأوروبية إلى بيروت بلبنان، ليقى في حماية وحراسة خاصة من حزب الله، ويشرف على الأعمال اليومية لبعض فصائل الحراك، ويوفر لها الدعم المالي والسياسي والإعلامي القادم من إيران وحلفائها في المنطقة، وتحولت بيروت ودمشق وطهران إلى مراكز لجتماع وتدريب نشطاء الحراك الجنوبي، وصارت إيران مصدراً رئيسياً لدعم الحراك بالأموال والتدريب والعمل الإعلامي والتنسيق السياسي.

وهكذا تناجمت التطورات السياسية اليمنية مع المطامع التدخلية الإيرانية، ولم تقم الثورة اليمنية إلا وإيران تمتلك قدرأً كبيراً من النفوذ في أهم ملفين سياسيين

يؤثران في حاضر اليمن ومستقبلها، وهما قضيتا الحوثيين في صعدة، والحركة في المحافظات الجنوبية.

ثانياً: أبعاد التدخل الإيراني في اليمن بعد الثورة

لم يكن للاستقطاب المذهلي حضور معلن في بداية الثورة اليمنية، بسبب أن المزاج العام في ذلك الوقت كان مزاجاً وطنياً جاماً، إضافة إلى حرص القوى الرئيسية المشاركة في الثورة على إضعاف الطابع الوطني للثورة وأن تكون معبرة عن الشعب اليمني بكل مكوناته السياسية والاجتماعية والفكرية، ولهذا فقد طلبت من الحوثيين المشاركة في ساحة الاعتصام في العاصمة صنعاء وتم تمثيلهم في اللجنة التنظيمية العليا التي تشرف على التخطيط وتنفيذ المناشط الثورية اليومية.

وخلال مراقبة الثوار لفترة طويلة في ساحات الاعتصامات، اتجه أنصار الحوثيين إلى تمييز أنفسهم، والنشاط من خلال لافتة خاصة بهم، هي لافتة «شباب الصمود»، وشيئاً فشيئاً بدأت تطفو على السطح خلافاتهم مع المكونات الأخرى ولاسيما شباب التجمع اليمني للإصلاح الذين يتلذذون بالحضور الأكبر والفاعل في ساحات الاعتصامات في مختلف المحافظات، باستثناء محافظة صعدة، وأخذت العلاقة بين الطرفين تسير في اتجاه التوتر المعلن حيناً والمستتر في كثير من الأحيان، بسبب مطامع الحوثيين في توسيع مناطق نفوذهم، فقد استغلوا انشغال القوى الوطنية بملهام الثورية، وعملوا على توسيع تددهم العسكري والتنظيمي والفكري، وحاولوا الاستيلاء على محافظة الجوف بقوة السلاح، ودارت معارك بينهم وبين القبائل الموالية لحزب التجمع اليمني للإصلاح استمرت ما يزيد على ثلاثة أشهر،تمكن خلالها الإصلاحيون من وقف تددد الحوثيين في تلك المناطق، وانتهت تلك المعارك باتفاق سياسي تدخلت فيه شخصيات من مشايخ القبائل، وبعض قيادات أحزاب اللقاء المشترك.

وكان الحوثيون قد رفضوا الانضمام إلى المجلس الوطني لقوى الثورة الذي يضم القوى السياسية والاجتماعية المشاركة في الثورة الشعبية (أحزاب اللقاء المشترك، وعدد من مشايخ القبائل، والشخصيات والأحزاب التي انسلخت من حزب المؤتمر

الشعبي العام، والائتلافيات الشبابية المشاركة في الثورة) بحججة أن النسبة التي حددت لهم في المجلس لا تتناسب وقوتهم في الأرض.

وبحخصوص الموقف الرسمي الإيراني من الثورة اليمنية، فقد اتسم في البداية بالترقب، وظلت التصريحات الإيرانية بخصوص الثورة اليمنية شحيحة، ومع ذلك فقد كانت القنوات الفضائية المسئولة على إيران أو حلفائها في لبنان، والعراق، مثل العالم، والمنار، و الكوثر، والعراقية، تنقل أخبار الحراك الثوري في ساحات الاعتصامات، وتستضيف محللين وناشطين سياسيين مسؤولين على الثورة، رغم أنها كانت تنتقي إلى حد كبير الأشخاص الذين لديهم رغبة في مهاجمة التدخل السعودي الذي تصفه بأنه معطل للثورة اليمنية ومساند للنظام.

وتتجدر الإشارة إلى أن تلك القنوات رغم تغطيتها للحشود الكبيرة التي تتجمع في ساحات الثورة في كل يوم جمعة، أهملت تماماً تغطية الجمعة التي حملت اسمًا مشتركاً مع جمعة الثوار في سوريا (اللهم بارك لنا في شامنا وميننا)، وغطى بعضها - بدلاً عن ذلك - جمعة أنصار النظام في ميدان السبعين بصنعاء، في رسالة واضحة لثوار اليمن، بسبب أن الأطراف التي تتبعها تلك القنوات تميز بدعمها للنظام السوري ضد ثورته الشعبية.

وأعلنت طهران في ٢٥ /٥ /٢٠١١، عن أسفها إزاء تصاعد العنف في اليمن، ودعت الحكومة اليمنية لتجنب الدماء، وبعد توقيع الرئيس صالح للمبادرة الخليجية في الرياض لم يصدر تصريح رسمي من طهران، واكتفى أمين مجلس صيانة الدستور آية الله أحمد جنتي في خطبة الجمعة التالية ٢٠١١/١١/٢٥، بتحذير الشعبين المصري واليمني بأن نواب الدكتاتوريين هم نسخة منها، وفي ٢٠١١ /١٢ /٣، أعلن الناطق باسم الخارجية الإيرانية عن قلق إيران من تدهور الأوضاع الأمنية في اليمن، وإدانتها لأي تدخلات خارجية في اليمن، معرباً عن أمله في نجاح الشعب اليمني بتحقيق مطالبه المشروعة، داعياً الجميع إلى توخي الحذر واليقظة.

وميدانياً رمت طهران بقلها خلف الحوثيين، وتمكنوا بواسطتهم من تحقيق اختراق لساحات الاعتصامات في صنعاء وتعز وأمربل والحديدة وعدن، وتوجيه تظاهرات كادت تتسبب في أوقات كثيرة بنسف مداولات التسوية السياسية، وحضر المال الإيراني بكثافة لاستقطاب الشباب المستقلين وبعض الشباب المتميّز إلى بعض الأحزاب اليسارية والقومية، ونشاطه في مؤسسات المجتمع المدني.

وبعد التوقيع على المبادرة الخليجية، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وانتخاب عبد ربه منصور هادي رئيساً توافقياً للجمهورية، تصاعد الدور الإيراني في اليمن، وتنوع أدواته، وتعددت القوى التي يتعامل معها بعد أن كانت مقتصرة في المرحلة السابقة على الحوثيين وبعض فصائل الحراك، فقد تمكنوا من استقطاب عدد من أعضاء مجلس النواب، بعضهم محسوب على الحزب الاشتراكي وبعض النشطاء في مؤسسات المجتمع المدني، وعدد من الإعلاميين، وتحولوا إلى مدافعين عن مشروعية تدخل طهران في شؤون اليمن، ونشطوا في تجنيد شخصيات وتكلبات اجتماعية جديدة، وخاصة في محافظة تعز، والتي شهدت حضوراً إعلامياً وسياسياً موالاً للحوثيين وإيران، مع أنها محسوبة تاريخياً على المذهب الشافعي، ونفس الأمر بالنسبة لمحافظة عدن، وبدرجة أقل في محافظة الحديدة.

وكشفت طهران من أنشطتها لتخريب التسوية السياسية، ودعمت عدداً من المسيرات والمظاهرات التي استهدفت المبادرة الخليجية، ومنها مظاهرات خرجت من محافظتي تعز والحديدة انتقلت سيراً على الأقدام إلى صنعاء، وسقط منها عدد من القتلى والجرحى، عندما حاول الحوثيون الخروج بها عن خط سيرها المتفق عليه، والزج بها نحو دار الرئاسة، مع علمهم بأن قوات الجيش الموالية للرئيس السابق سوف تستخدم العنف في مواجهتها، وتعمد الحوثيون والائتلافيات الشيابية الموالية لهم أثارات الصراعات داخل ساحات الاعتصامات، وخاصة في العاصمة صنعاء، التي شهدت اشتباكات بين الشباب المحسوبين على حزب الإصلاح والشباب الموالين للحوثيين، وسقط فيها العديد من الجرحى والإصابات، كما ترك المجموع الإعلامي للمنابر الإعلامية للحوثيين وأنصارهم باتجاه الجيش الموالي للثورة، وشخص اللواء

علي محسن صالح، وحزب التجمع اليمني للإصلاح بدلاً من أن يتوجه نحو النظام السابق وأركان حكمه.

وقادت إيران بتمويل العديد من الأنشطة والفاعليات، فعلى سبيل فقد وفرت إيران التمويل المؤتمر الكبير عقد في بيروت لبنان في ١٦ مايو ٢٠١٢، تحت عنوان «مستقبل اليمن ومتطلبات بناء الدولة المدنية الحديثة» وشارك به جماعة الحوثيين والحركة الجنوبي الانفصالي، بالإضافة لرموز من بقایا نظام صالح السابق، ونحو (٣٠٠) من القيادات السياسية وأعضاء مجلس النواب والشورى وأكاديميين وممثلين منظمات المجتمع المدني و الشباب، وكل ذلك بهدف تجنيد عناصر جديدة، وحشد القوى الموالية للخط الإيراني، وحلفائهم في الداخل (الحوثيون) لتخريب التسوية السياسية.

كما استغلت إيران لفراغ الأمني الذي تعشه البلاد، ودفعت بالحوثيين لتحقيق انتصارات على الأرض بتوسيع تواجدهم العسكري في مناطق جديدة، ودخولهم في صراعات عسكرية مع القوى التي ترفض التسلیم بهذا الواقع، وفي هذا الصدد حاول الحوثيون إخراج السلفيين من أتباع الشيخ قبل الوادي المتواجدین في منطقة دماج بمحافظة صعدة، واستمرت المعارك بين الطرفين لما يزيد على خمسة أشهر، ونفس الأمر في منطقة كتاف بنفس المحافظة، واشتتبك الحوثيون مع عدد من القبائل التي قاومت محاولتهم السيطرة على مناطقهم في محافظة حجة، ولا زالت بعض المعارك قائمة إلى الآن، وحدث نفس الأمر في محافظة عمران، والتي شهدت تجدد الحوثيين في عدد من مناطقها، ودارت معارك بينهم وبين القبائل الرافضلية لتواجدهم، وسقط فيها عدد كبير من القتلى والجرحى، وتشردت بسببها المئات من الأسر اليمنية.

وهناك تقارير إعلامية تؤكد تقديم طهران تمويلات مالية لمعارضين يمنيين، ودعمها قيام أحزاب سياسية وصحف وما يقارب من سبع قنوات فضائية، والمهدف منها إحباط التسوية السياسية وفقاً للمبادرة الخليجية، وكسب المزيد من الحلفاء والمناصرين، وتمكين الحوثيين من التمدد والتتوسيع، بما يجعلهم قريبين من الوصول للسلطة.

كما توسيع أنشطة إيران تجاه المحافظات الجنوبية، فقد تزايد دعمها المالي والسياسي لفصائل الحراك الانفصالية، وتولت دعم القنوات الفضائية الناطقة باسمهم، وتكشف خلال الستين الأخيرتين انتقال الناشطين من الحراك الجنوبي في ردفعان والضالع ولحج وعدن وسفرهم عدة مرات إلى إيران ولبنان، لتلقي دورات وتدريبات عسكرية وإعلامية على أيدي خبراء إيرانيين ومن حزب الله اللبناني، وتوجيههم للقيام بأعمال على الأرض، فقد بُرِزَ دور نشطاء الحراك الذين تدرّبوا في إيران، خلال انتخابات الرئاسة التي جرت في ٢١ فبراير ٢٠١٢، حيث قاموا بأعمال تخريبية مسلحة استهدفت مراكز الاقتراع في عدن ومناطق في الضالع ولحج، ومنعوا بقوة السلاح الناخبين من الوصول إلى مراكز الانتخابات، وقطعوا الطرق، وهاجموا نقاط التفتيش وقوات الأمن.

وكما سبق وأشارنا فإن أهم ما يدعم الوجود الإيراني في اليمن، هو وجود ثلاث قوى سياسية يمنية تربط تحقيق أهدافها وإنجاز مشاريعها باستمرار وتوسيع النفوذ الإيراني في اليمن، فالحوثيون على وعي كبير بأن نجاحهم في الاستيلاء على السلطة، وإعادة حكم الأئمة من جديد يرتبط باستمرار الدعم الذي تقدمه لهم طهران، ونفس الأمر لما يعرف بفصائل فك الارتباط في الحراك الجنوبي التي يقودها «علي سالم البيض» فهي تربط تحقيق أهدافها في فك عرى الوحدة، وفرض الانفصال، باستمرار تحالفها مع إيران وحصولها على دعمها السياسي والمالي والإعلامي، كما أن الرئيس السابق «علي عبد الله صالح» وأنصاره يربطون تحقيق أهدافهم في إعادة التغيير السياسي، وربما العودة إلى السلطة بعد صلاتهم مع إيران وحلفائها في الداخل.

وعلى الجانب اليمني أخذت الانتقادات الموجهة للتدخل الإيراني في التصاعد، واستمرت التقارير والتناولات الإعلامية في نقد تدخل إيران في الشؤون اليمنية، وعرض ما تقوم به إيران من محاولات لتخريب العملية السياسية، وما قد يتربّط على ذلك من إمكانية عودة الأوضاع اليمنية إلى نقطة الصفر واندلاع مواجهة شاملة تقضي على حاضر اليمن ومستقبله.

واقتصر الموقف الرسمي على تصريحات خجولة لوزير الخارجية اليمني (المحسوب على نظام الرئيس السابق)، ومع تزايد التدخلات الإيرانية، ظهرت تصريحات مباشرة للرئيس عبد ربه منصور هادي، ويبدو أن ذلك حدث عندما وصل التدخل الإيراني إلى مستوى خطير من تهديد الاستقرار في اليمن، فقد حذر إيران من التدخل في شؤون اليمن، وقال في كلمة له في الكلية الحربية بصنعاء، بتاريخ ١٨ / ٧ / ٢٠١٢، «أمل من أشقاءنا في إيران عدم التدخل بأي شكل في شؤون اليمن، ومراقبة الظروف الدقيقة التي تمر بها اليمن في هذا الظرف الدقيق والحساس، واليمن لم يتدخل يوماً في شؤون أي دولة قرية أو بعيدة، ونقول للجميع من هنا من الكلية الحربية: اتركوا اليمن وشأنه، وإلى هنا وكفى»^(١).

وجاءت تصريحات هادي بالتزامن مع إعلان وزارة الداخلية اليمنية عن إلقاء القبض على أفراد خلية تجسس تتبع إيران، وأوضحت وزارة الدفاع اليمنية على موقعها على شبكة الإنترنت إن «شبكة التجسس التي تم ضبطها يديرها قيادي سابق في الحرس الثوري الإيراني وتدير عمليات تجسس باليمن والقرن الأفريقي».

وقد فصل الرئيس عبد ربه منصور هادي أبعد ومرامي التدخل الإيراني في اليمن في محاضرة ألقاها في مركز «وودرو ويلسون الدولي للباحثين» بواشنطن أثناء زيارته للولايات المتحدة لحضور انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وافتتاح مؤتمر المانحين الدوليين لدعم اليمن، فقد اتهم إيران بأنها تعمل على فرض نفسها كقوة إقليمية في المنطقة، وتسعى إلى تعويض خسارتها الاستراتيجية مع تزايد مؤشرات انهيار النظام في سوريا ومحاولتها تعويض تلك الخسارة في اليمن،.. وأنها تحاول التدخل في شؤون اليمن ومحاولة نشر الفوضى والعنف فيها، مؤكداً الكشف عن (٦) شبكات تجسس تعمل لصالح إيران، وقال هادي: إن اليمن يواجه «تدخلات إقليمية معادية، منها التدخلات الإيرانية»، معتبراً أنها تقف ضد التنمية في المنطقة، وأن هذه التدخلات تمثلت «في الدعم الإيراني لبعض التيارات السياسية والمسلحة وتجنيد

(١) انظر تصريحات رئيس الجمهورية علي الرابط التالي:

http://www.26sep.net/news_details.php?sid=83498

شبكات تجسس»، وأنه تم الكشف عن خمس شبكات تجسس تعمل لصالح إيران قال إنه تم إحالتها للقضاء، كما تم مؤخراً «اكتشاف الشبكة السادسة». ووجه أصابع الاتهام إلى إيران بتقديم «الدعم القوي للحراك المسلح»، وقال إنها تقدم «الدعم السياسي والعسكري والإعلامي والمالي لقوى الحراك المسلح، في جنوب اليمن»، وإنها تعمل على «استقطاب إعلاميين ومعارضين سياسيين» في محاولة منها لتخريب التسوية السياسية التي تمت وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، والتي قال إنها اعتبرتها «مبادرة سعودية أمريكية».

وأن هدف إيران من ذلك هو إيجاد حالة من الفوضى والعنف، وإحداث انفلات أمني وسياسي في اليمن «لكي تستفيد من الأوضاع المضطربة لتمرير أجندتها في المنطقة، وأنها تسعى لجعل اليمن نقطة انطلاق لممارسة دورها الإقليمي واستهداف دول الخليج العربي»، وأن لدى إيران أطماع لتوسيع نفوذها الإقليمي في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي من أجل تعطيل خط الملاحة الدولية والمصالح الغربية في المنطقة^(١).

ثالثاً: العوامل التي ساعدت على تمدد النفوذ الإيراني في اليمن

لم يأت التدخل الإيراني في اليمن من فراغ، وإنما من توافر عدد من العوامل والمتغيرات التي ساعدتها على توسيع نفوذها في اليمن، ونتوقف هنا عند أبرز تلك العوامل:

١. مسار عملية التسوية السياسية التي تضمنتها المبادرة الخليجية

فاتجاه الثورة اليمنية إلى مسار التسوية السياسية بدعم (وربما ضغوط) من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية خدم في الأخير التمدد الإيراني، وساهم في اتساع نفوذ حلفائها في اليمن، فقد استغل الحوثيون والشخصيات السياسية التي تم استقطابها لحساب المشروع الإيراني توقيع القوى الرئيسية المشاركة في الثورة على المبادرة الخليجية للتشريع بذلك القوى وتحريض الشباب في الساحات عليها،

^(١) <http://www.aljazeera.net/news/pages/f7752b8b-891d-4d5e-8e8d-d9a9f1111d3a>

و خاصة حزب التجمع اليمني للإصلاح الواجهة السياسية للإخوان المسلمين في اليمن، واللواء علي محسن صالح الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع، الذي انضم إلى الثورة ووفر لها الحماية في العاصمة صنعاء وعدد من المدن الأخرى، وتحت لافتة رفض المبادرة الخليجية تمكن الحوثيون وحلفاء إيران من استقطاب عدد كبير من الشباب الحانقين من مسار التسوية في مختلف المحافظات، وخاصة في تعز وإب وعدن، وغيرها.

كما إن عملية التسوية حافظت على بقاء وتماسك نظام الرئيس السابق، فقد احتفظ أقرباؤه بقيادة أهم وحدات الجيش وأجهزة الأمن (الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، والأمن المركزي، والأمن القومي، وقوات النجدة،..وغيرها)، واحتفظ المؤتمر الشعبي العام بنصف المقاعد الحكومية، وبينية النظام السياسي، وفي سبيل سعيهم لعرقلة عملية التغيير، مد الرئيس السابق، وأنصاره أيديهم لإيران، ومثلهم المحلي (الحوثيين)، وتوثق تحالف غير معلن بين الطرفين، وشكلاً جبهة متناسقة لإفشال التسوية السياسية التي تضمنتها المبادرة الخليجية، وإدارة الرئيس هادي وحكومة الوفاق الوطني، ولتحقيق ذلك فتح الرئيس السابق حزب المؤتمر الشعبي العام لينشط الحوثيون فيه ومن خلاله في مختلف المحافظات، وبالذات تلك التي لا يمكن تسويق الحوثيين خلاها من خلال اللعب على وتر المذهب الزيداني، والأخطر من ذلك أن ثمة تقارير إعلامية تؤكد السماح للحوثيين بالنشاط الفكري والتنظيمي داخل وحدات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وهو ما دعا الناشطة توكل كرمان (الحاصلة على جائزة نوبل) والتي تعد من أوائل من هيأ للثورة وشارك فيها إلى مطالبة الرئيس هادي إلى المسارعة بتغيير قيادة الحرس قبل أن يتحول من حرس جمهوري إلى حرس ثوري، في إشارة إلى مخاطر تعدد الحوثيين داخل قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة.

وقد ظهر التنسيق بين النظام السابق وال الحوثيين، في غير ما مرة، فقد خروج أنصار المؤتمر الشعبي العام في صنعاء وعدد من المحافظات اليمنية بكثافة كبيرة بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٢ ، تحت لافتات الشعار الحوثي الشهير (الله أكبر، الموت لأمريكا،

الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام) في ما يعرف بيوم القدس العالمي، وذلك لإظهار الحوثيين أنهم يمثلون قوة كبيرة في البلاد يمكن أن تكون بدليلاً للإخوان المسلمين وحزبهم في اليمن، كما أن حادث الهجوم على السفارة الأمريكية في ١٣ سبتمبر ٢٠١٢، على خلفية الفلم المسيء إلى الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم، تم بالتنسيق بين الحوثيين ونظام الرئيس السابق.

ومن جهة أخرى فقد أبقيت التسوية السياسية على الانقسام القائم بين وحدات الجيش والأمن، وهو ما أوجد فراغاً أميناً واسعاً، مثل بيئة مثالية لنشاط الحوثيين، وسهل لهم مهمة التوسع في محافظات عمران، وحجة والحديدة، وغيرها، كما أنه أبقى القوى اليمنية الرافضة للتدخل الإيراني منشغلة باستكمال عملية التغيير، ومحاصرة الأعمال التي يقوم بها النظام السابق لتفجير الأوضاع السياسية، وإرباك المشهد السياسي، في محاولة لإيقاف عملية التغيير.

٢. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

فكم هو معروف فإن الموارد الاقتصادية في اليمن محدودة مقارنة بدول الخليج ومعظم الدول العربية الأخرى، وقد شهدت الأوضاع المعيشية والاقتصادية في اليمن تدهوراً مستمراً، وبخاصة في العشر السنوات الأخيرة، بسبب سوء الإدارة والفساد، وفشل السياسات الحكومية، وقد زاد تدهور هذه الأوضاع أثناء الثورة، مما وسع من دائرة الحاجة والعوز بين اليمنيين، ووفر ظروفاً مواتية للتدخلات الخارجية، ولهذا نجد أن الأداة المالية من أكثر الأدوات آثراً في مد النفوذ الإيراني داخل اليمن.

ونتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها اليمنيون نشطت خلال الستين الأخيرتين عمليات استقطاب لأفراد وجماعات يمنية لحساب المشروع الإيراني، ولم يعد الحوثيون وحدهم من يقوم بدور الوسيط بين إيران والراغبين في التحالف معها، فقد نشط إلى جانبهم عدد من السياسيين المحسوبين على اليسار أو النظام السابق، وتحول بعضهم إلى ما يشبه المقاول من الباطن، وتحولت بيروت، ومن قبلها دمشق إلى مزار لليمنيين الراغبين في التحالف مع إيران وجسر عبر اليمنيين والأموال الإيرانية.

وفي البيئة اليمنية غالباً ما يحدث تداخل وتأثير متبادل بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي يسهم في فتح الطريق أمام التدخل الخارجي، فمعلوم أن مشايخ القبائل يقومون بدور سياسي واجتماعي كبير في الحياة العامة، وكان النظام السابق قد استقطب جزءاً كبيراً منهم إلى حزب المؤتمر الشعبي العام، لضمان دعمه أثناء الانتخابات العامة وفي أوقات الأزمات الحادة، وفي مقابل ذلك كان أولئك المشائخ يحصل على الكثير من الامتيازات الوظيفية والمالية والتجارية وغيرها، وبعد قيام الثورة ثارت مخاوف قطاع منهم من إمكانية تضرر مصالحهم الاقتصادية، أو مكانتهم السياسية والاجتماعية لصالح منافسين لهم، مما دفعهم إلى البحث عن قوة جديدة يحتمون بها في وجه القوى التي أتت بها الثورة، وقد لعبت الأموال التي تتدفق من إيران دوراً كبيراً في تحول ولاء عدد منهم لصالح الحوثيين والمشروع الإيراني في اليمن عموماً.

٣. العامل المذهبي

فاليمن معروفة تاريخياً بوجود المذهب الزيداني، وظل الأئمة الزيديون يحكمون اليمن - بشكل كلي أو جزئي - لما يزيد عن ألف ومائة عام، ولم يتغير حكمهم إلا بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، التي أطاحت بالإمام البدر واستبدله بالنظام الجمهوري، ومنذ ذلك الحين أخذ تأثير العامل المذهبي في تراجع مستمر، ووصل إلى أدنى حد للتأثير، بل كاد ينقطع منذ حقبة السبعينيات في القرن الماضي، وكان لجهود قيادات حركة الإخوان المسلمين في اليمن دور كبير في هذا الجانب، فقد تمكنت من تجميع علماء اليمن من المذهبين الرئيسيين: الزيداني والشافعي، وتمكن من صياغة مقررات المناهج الدراسية في المدارس والجامعات الحكومية بما يتجاوز التجاذبات المذهبية، وقد أسهمت تلك المقررات في بناء الشخصية اليمنية ببناءً جديداً ينأى بها عن الاستقطاب المذهبي، وبفعل ذلك تراجع تأثير العامل المذهبي في تحديد الخيارات السياسية والفكرية في حياة اليمنيين.

غير أن أسلوب حكم النظام السابق الذي قام على شخصنة الدولة وغياب العمل المؤسسي، واحتكار السلطة والثروة، وإقصاء القوى السياسية والاجتماعية،

والعمل على توريث السلطة، وحصر الواقع القيادية الحيوية على عائلة الرئيس وأقربائه وأصحابه، وحالة الغوضى العامة التي غدت سمة لنظام الحكم في سنواته الأخيرة أوجدت مناخاً لعودة الناس إلى الانتماءات الأولية: القبلية والمناطقية وحتى المذهبية.. ومع ظهور جماعة الحوثي، ورفعها لشعارات مذهبية، أعاد من جديد تأثير العامل المذهبي في الحياة العامة في اليمن، وتحول المذهب الزيدى إلى شعار لتسويق الحوثيين وأنصار المشروع الإيرانى في أوساط المجتمع اليمني.

٤. ضعف الدور السعودى

لم تكن العوامل الداخلية وحدها هي التي ساعدت على تمدد النفوذ الإيرانى في اليمن، وإنما هناك عوامل إقليمية أيضاً ومن أبرزها تراجع الدور السعودى في اليمن، فمن المعلوم أن اليمن - خصوصاً الشمال منه - ظلت خلال العصر الحديث منطقة للنفوذ السعودى التقليدى، وقد لعب الحضور السعودى دوراً مهمًا في حماية شمال اليمن في سبعينيات القرن الماضى من مخاطر الزحف الشيوعى، فقد ساهم التحالف الذى كان قائماً في ذلك الوقت بين الرياض والزعamas القبلية اليمنية والحركة الإسلامية الإخوانية في منع سقوط شمال اليمن تحت حكم الشيوعيين ببرغم المخاطر الكبيرة التي كانت قائمة في ذلك الوقت.

وبرغم جهود القيادة السعودية في إتمام التسوية السياسية، وحرصها على عدم انزلاق اليمن إلى حرب أهلية مدمرة، إلا أنها ارتكبت خطأ استراتيجياً عندما ترددت في التعاون مع القوى الرئيسية في الثورة، وحرصت علىبقاء نظام الرئيس السابق، وهو ما أبقى البلاد في حالة من الانقسام والتمزق، وأوجد فراغاً أمنياً خدم في الأخير إيران وحلفاءها داخل اليمن.

كما أن الدور السعودى على الأرض لم يعد كما كان في الماضي، فقد شهد هذا الدور تراجعاً واضحاً في الفترة الأخيرة، ولم يكن بحجم التحديات التي تواجهها اليمن والأمن السعودى والمنطقة على السواء، فإمكان الرياض أن تكون بدليلاً مفضلاً لدى بعض اليمنيين الذين اضطروا إلى الذهاب إلى طهران، وخاصة مشائخ ورجال

القبائل، وحتى بعض السياسيين والإعلاميين، كما إن مستوى التعاون بين الرياض والقوى اليمنية الرافضة للتدخل الإيراني لا يوازي مخاطر هذا التدخل، بل ويمكن القول بأن الدور السعودي تحول في أحيان كثيرة إلى عباء على القريبين من السعودية أو المحسوبيين عليها، فأنصار المشروع الإيراني يبررون التدخل الإيراني في اليمن بوجود التدخل السعودي، وفي حين أن التدخل الإيراني فاعل ونشط، ويعمل على استئثار كل فرصة سانحة، نجد أن الدور السعودي ليس كذلك، وهذا فإن السعودية تتحمل جزءاً كبيراً من مهام تنفيذ استراتيجية مقتضبة للتعامل مع التدخل الإيراني في اليمن والمنطقة.

رابعاً : ملامح استراتيجية التعامل مع النفوذ الإيراني

برغم حجم الاختراق الذي أوجده التدخل الإيراني في اليمن، والمكاسب التي حصل عليها في الأرض إلا أن مواجهة هذا التدخل والحد منه ليست بالأمر الصعب، فقوة التدخل الإيراني تكمن في الفراغ الداخلي والإقليمي الذي تعاني منه اليمن والمنطقة، وتقوم إيران باستغلاله، وإذا ما ضيق دائرة هذا الفراغ، فإن هذا سيحدد دون شك من النفوذ الإيراني، وحلفائه في اليمن والمنطقة أيضاً، ولعل هذا ما يحمل الأطراف الخارجية، وخاصة الدور السعودي مسؤولية كبيرة في محاولة سد هذا الفراغ، وهذا يقع في قلب استراتيجية التعامل مع النفوذ الإيراني إعادة تفعيل سياسة الرياض تجاه اليمن، وتوثيق صلاتها مع القوى اليمنية الفاعلة التي يمكن أن تشكل حائط صد في وجه هذا التدخل، كما كان الأمر في مرحلة السبعينيات، وهذا يتطلب أول ما يتطلب أن تغادر الرياض حالة الخدر الزائد، والتردد الذي لا لزوم له في تعاملها مع تلك القوى.

وعلى عاتق السعودية أيضاً - وإلى جانبها دول الخليج العربي - تقع مسؤولية ممارسة الضغوط على النظام السابق لإتمام توحيد المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن تحت قيادة نظام الرئيس عبد ربه منصور هادي، لما سيكون لهذه المؤسسة من دور حيوي في سد الفراغ الأمني الذي ينشط فيه حلفاء إيران.

وبرغم من مشاغلها الداخلية فإن حكومة الثورة في مصر مطالبة برسم سياسة جديدة تجاه الدول العربية، بما يضمن حضور وفاعلية الدور المصري، الذي سيكون له دور كبير في سد الفراغ الإقليمي الذي تعاني منه المنطقة، وبدون ذلك فإن استمرار غياب الدور المصري سيعزز من هيمنة الدور الأمريكي والإيراني في المنطقة.

وتحت تلك مصر مؤهلات للعب دور كبير يمكن أن يخفف من المشاكل السياسية التي تواجهها اليمن وبخاصة القضية الجنوبية، فالقبول الذي تحظى به الدبلوماسية المصرية من مختلف القوى اليمنية يمكن مصر من إدارة حوار مع الأطراف اليمنية المعنية بهذه القضية، ورعاية حوارات ثنائية، ومتعددة الأطراف حولها، ستساعد اليمنيين على بناء توافق حول كثير من أبعاد هذه القضية سواء كان ذلك قبل مؤتمر الحوار الوطني أو أثناء انعقاده، وهو ما سيسحب من إيران أحد الأوراق التي تؤثر بها في اليمن والإقليم.

علاقة إيران بحركات المقاومة الإسلامية في المنطقة في ظل الثورات العربية

(دراسة لحالات : حماس - الجهاد - حزب الله)

د. فاطمة الصمادي

**مركز الجزيرة للبحوث والدراسات الاستراتيجية
(قطر)**

مقدمة

لا يمكن النظر إلى جدل العلاقة بين إيران وحركات المقاومة في الوطن العربي باعتباره موضوعاً حديثاً ، لكنه بلا شك اتخذ أبعاداً جديدة ، وشهدت هذه العلاقة بين إيران وبعض الأطراف الفاعلة على صعيد المقاومة تحولاً في مرحلة "الثورات العربية". وجاء التحول بفعل الموقف الذي اتخذته الجمهورية الإسلامية تجاه هذه الثورات. ويأتي ذلك وإيران لا تنكر سعيها الطموح للحصول على إقرار عالمي وإقليمي بشرعية دورها في المنطقة باعتبارها لاعباً رئيساً لا يمكن تجاوزه أو تجاهله.

ينص الدستور الإيراني و هو الأساس في توجيه السياسة الخارجية على أن حماية المستضعفين وظيفة من الوظائف الأساسية للدولة. وتقول المادة (١١) من الدستور أن حكومة الجمهورية الإسلامية موظفة بصياغة سياستها العامة طبقاً لما يليه أساس الائتلاف والاتحاد الشعوب الإسلامية وعليها أن تسعى لتحقيق الوحدة السياسية و الاقتصادية و الثقافية للعالم الإسلامي. و تنص المادة (١٥٢) على أن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية يجب أن تبني على أساس رفض أي نوع من أنواع فرض الهيمنة أو قبولها.. و ملزمة بالدفاع عن "حقوق المسلمين كافة" وكذلك المادة (١٥٤) التي تنص على أن الجمهورية الإسلامية و في الوقت الذي تلتزم فيه بعدم التدخل في

شؤون الدول الأخرى، فإنها مكلفة بدعم وحماية حق المستضعفين أمام المستكبرين (الدستور الإيراني، ١٣٦٨ : ٢٨).^(١)

وتأتي هذه المبادئ منسجمة مع الرؤية الأيديولوجية لإيران الإسلامية، فحماية المستضعفين مبدأً أساسى من مبادئ الثورة الإسلامية وركن مهم في فكر الخميني الثوري ورؤيته للعلاقة بين عالم "الاستكبار" و عالم "الاستضعفاف" ، وينظر إليها في الوقت ذاته كوظيفة دينية ترجح في الكثير من القضايا المصالح القيمية على المصالح المادية، وبناء عليه فإن الدعم الإيراني للقضية الفلسطينية و النظر إلى إسرائيل ككيان غير مشروع و معارضة عملية السلام غير العادلة هي في حقيقتها مواقف تنسجم مع الأسس النظرية و الثورية لإيران و تعد مصاديق هامة للفكر الذي تقول إيران أنها تتبناه رسمياً (سليماني، ١٣٧٩ : ٢٠٤).^(٢)

لكن هذه الرؤية الأيديولوجية تعرضت لضربة مباشرة على يد الثورة السورية ، وكانت سبباً في تراجع وتيرة الخطاب الأيديولوجي الذي يتحدث عن المستضعفين الذي يثورون ضد الظلم، في حين حافظ خطاب آخر على حضوره، وهو الذي يتحدث عن "النسخة المزورة للثورات العربية" ، والثورة السورية التي "تأتي بتحريض من الولايات المتحدة وإسرائيل بهدف استهداف المقاومة، ورأس حزب الله على وجه التحديد".

بدت إيران في مرحلة زمنية معينة من عمر الثورات العربية و كأنها " تقف على هامش تطورات الشرق الأوسط والربع العربي" ، وبعد أن اخذ الترحيب بالثورات العربية منحى صعودي ، ما لبثت أن تراجعت وتيرة الحديث سياسياً وإعلامياً بأن الثورات العربية هي امتداد لثورة إيران ضد الشاه عام ١٩٧٩ ، وغاب الحديث عن

(١) (الدستور الإيراني) قانون أساسى جمهوري إسلامي إيران، وزارة إرشاد إسلامي، شهرbor ٦٨، ص ٢٨ (١٩٨٩).

(٢) محمد باقر سليماني، بازيكران روند صلح خاورمیانه، (لاعبو عملية السلام في الشرق الأوسط) تهران، دفتر مطالعات سياسي و بين الملل ٢٠٠٠ / ١٣٧٩، ص ٢٠٤.

أن "الثورات العربية تبنت أفكار الثورة الإسلامية الإيرانية"، ليضاف إلى خسائر إيران على هذا الصعيد خسارة أخرى تمثل في "هزيمة النموذج". و "أزمة النموذج" حديث لا يقتصر على أعداء إيران و منافسيها ، بل يتواجد بشكل كبير في خطاب قيادات فكرية و سياسية إيرانية ، بدأً تطرح السؤال: هل تشكل إيران نموذجاً يحتذى؟ وتأتي الإجابات في الغالب حاملة الكثير من النقد و التشكيك.

الثورات العربية.. خطاب إيراني متعدد

لم تقابل الثورة السورية بالحماس الذي قوبلت به الثورات العربية الأخرى من قبل الحكومة الإيرانية. وقد ظهرت القراءة الأيديولوجية للثورات العربية واضحة المعالم في الخطاب الأصولي الإيراني ، فهذه الثورات مقدمة لـ"صحوة إسلامية، تحمل روحية الثورة الإسلامية الإيرانية و تواصلًا لصمود الشعب الإيراني خلال ٣٢ عاماً" ، وهو ما عبر عنه خامنئي حيث قال: "الهبات العربية استلهمت من الثورة الإسلامية الإيرانية مفاهيمها ومعاناتها"^(١). وبينما كانت أصوات إيرانية^(٢) تتخذ من ثورة تونس ومصر على وجه التحديد مدخلاً للتأكيد على مقوله "حكم الشعب الدينى" و التحذير من الخلط بين "الديمقراطية الإسلامية التي تعلي من مكانة القيم وتلتزم بالخطوط الإسلامية ،

(١) متقدماً تدخل الناتو في ليبيا ، خامنئي يتدحث الثورات ويتجاهل سوريا ، المجزرة نت ، ٢٠١١/٩/١٧ :

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8E7F1D81-F7FF-40A0-A9A5-4D13776F6B4A.htm?GoogleStatID=20>

(٢) اختلفت القراءات للثورات العربية من تيار سياسي إلى آخر فقد رأت الحركة الخضراء في نفسها ملهمًا للشعوب العربية الثائرة ، التي "اتخذت من الاحتجاجات التي اندلعت في طهران عقب الانتخابات الرئاسية العاشرة ، نموذجاً يحتذى". وجدت الحركة الخضراء من الثورات العربية فرصة لإعادة فتح باب النقاش بشأن الديمقراطية وحقوق المواطن في إيران تمر من خلال الجهود المبذولة حالياً لتنفيذ المبادئ التي انتهكت من الدستور (مثل المبادئ المتعلقة بحرية الفكر والقلم والتعبير والتجمع والتحزب والانتخابات ونمط الحياة وكذلك منع التعذيب ومحاكم التفتيش والمادة ٢٧) ، وكذلك المبادئ المتعلقة بمشاركة الجماعات و القوميات العرقية الإيرانية في عملية بناء إيران والعملية الديمقراطية (المبادئ ١٥ حتى ١٩) من الدستور. ولهذا السبب فإن الإصرار على تطبيق الدستور دون تنازل يمكن الحركة الخضراء وبكلفة أقل وبصورة أسرع وبدعم شعبي أكبر من تحقيق أهدافها وهي إرساء الديمقراطية من خلال انتخابات حرة مع ما يلحق ذلك من شروط ، بدلاً من إلغاء الدستور وإعلاء العنف لمزيد من الخروقات و مزيد من العنف وانتهاك حقوق المواطنين.

والديمقراطية الغربية المعادية للدين”، كانت الأصوات ذاتها تهاجم ثورة السوريين وتحذر من تبعاتها.^(١)

لم تتوان إيران بعدها الرسمي، ممثلة بالمرشد الأعلى للثورة و التيار الأصولي وعدد من المرجعيات الدينية عن الإعلان عن موقف مؤيد للحكومة السورية منذ بداية الثورة. و صاغ النظام الإيراني رواية تعيد إنتاج الرواية الرسمية السورية. وركزت إيران من خلال إعلامها وفضائياتها على مجموعة من العناوين أهمها:

- الثورة في سوريا لا تملك شرعية الثورات العربية الأخرى
- الثورة في سوريا مرتبطة بالخارج وهدفها المساس بموافق سوريا المقاومة
- الحكومة السورية تحكم السيطرة على الأوضاع ولن يكون مصير نظام الحكم فيها مشابهاً لما جرى لنظام زين العابدين بن علي و مبارك و القذافي.
- استخدم التيار الأصولي الإيراني ، مصطلحات مماثلة للمصطلحات التي استخدمت في مواجهة حالة الاحتجاج التي شهدتها إيران عقب الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام ٢٠٠٩ . ومن هذه المصطلحات مصطلح «الفتنة»..
- رافق الدعم السياسي الحكومي الإيراني دعم مالي ، فقد تسرب تقرير تحدث عن مساعدة عاجلة لسوريا بلغت ٦٠٠ مليون دولار، لمنع انهيار الاقتصاد السوري.
- جرى حديث عن مشاركة لقوات الحرس الثوري الإيراني (الجناح الدولي قوات القدس) في قمع المحتجين في سوريا. وفيما بدا الخطاب الرسمي الإيراني الصادر عن الرئيس الإيراني أكثر تحفظاً في توصيف الحالة السورية ، أما بالنسبة لخامنئي فيلاحظ أن خطابه تجاه الثورة في سوريا بدأ بالإدانة^(٢) ووصل إلى التجاهل^(٣).

(١) «آيت الله خامنه‌ای، نگران رسیدن سونامی بهار عربی به ایران است» (آیة الله خامنئی، قلق من وصول تسونامي الربيع العربي إلى إيران ” دويچه وله، ٢٠١١/٩/١٧ :

<http://www.dw-world.de/dw/article/0,,6620698,00.html>

(٢) -خامنئي: لانعدم ثورة توجّجها أميركا، الجزيرة نت، ٤/٦/٢٠١١:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F44A0332-0E46-4323-86EE-E6C9E0A4A349.htm>

(٣) -منتقداً تدخل الناتو في ليبيا : خامنئي ينتدح الثورات و يتتجاهل سوريا، الجزيرة نت ، ٢٠١١/٩/١٧ ،
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8E7F1D81-F7FF-40A0-A9A5-4D13776F6B4A.htm>

رافق هذه التطورات أصوات تطالب الحكومة الإيرانية بمراجعة موقفها من الثورة في سوريا^(١)، وتحذرها من «الوقوف في مواجهة الإرادة الشعبية» في ذلك البلد.^(٢) ويلاحظ أن كثيراً من هذه الأصوات أنها جاء من أكاديميين بارزين ودبلوماسيين سابقين سبق لبعضهم أن عمل في الوطن العربي. وجادلت هذه الأصوات بأن إصرار نظام البعث وأبواقه على وصف حالة الاحتجاج بـ«الفتنة»، هو في حقيقته تمهيد لفتنة كبرى تهدى الطريق للتدخل العسكري الأجنبي سوريا^(٣). وبشكل محج للحكومة الإيرانية جرى التوقف عند شعار الثوار السوريين «الله ، سوريا ، والحرية ، » ومقارنته بـشعار البعث «الله ، سوريا ، بشار»، وجرى توجيهه نقد حاد للصمت الإيراني في مواجهة الشعار الإلحادي «لا إله إلا بشار»، فالنظام يوجه «العنوان الإسلامي لقمع المعارضين، ويرهن على ذلك بالرفض الشديد الذي أبداه النظام

(١) من سجن» اوين «اختار الإصلاحي المعروف وعضو الحركة الخضراء مصطفى تاج زاد أن يخاطب المراجع الدينية في قم ، برسالة عنوانها» نحن والسوريون؟، أين نذهب بألم أن يقوم مطالبوا الحرية والمجاهدون في سوريا بحرق العلم الإيراني والدوس عليه ما وسورى؟؛ نامهائى به مراجع آزاده و مستقل تشىع، شهرىور، جرس:

<http://www.rahesabz.net/story/42323/>

(٢) اخذ تاج زاده في رسالته موقفاً مؤيداً للثورة السورية ، واصفاً القائمين عليها بـ«المجاهدين» وـ«طلاب الحرية». ويتطرق تاج زادة إلى قضية دور رجال الدين ، الذين يخاطبهم بـ«الأحرار المستقلين» في تقديم الفتوى التي تدعم حق الشعوب في التظاهر طلباً للحرية في مصر وتونس والبحرين وسوريا . تحمل الرسالة إدانة صريحة على سكوت المراجع الدينية تجاه ما يحدث في سوريا من قمع وقتل ، ويطرح سؤالاً ما إذا كانت فتوى آية الله السيستاني بشأن حق الشعوب في التظاهر الإسلامي، هي حكر على العراق أم أنها فتوى عامة لا =

= تقترن على شعب بعيده؟ لا يملك الشعب السوري نفس الحق الذي جرى تأييده في مصر وتونس والبحرين؟ الا تشمل معايير الحكم على صحة هذه الفتوى المتظاهرين في سوريا الذي كانوا يخرجون للتظاهر عقب الصلاة في رمضان ضد الفساد والقمع والدكتاتورية والتمييز ، ويواجههم رصاص النظام كزخات المطر؟.

(٣) ويعد تاج زاده مقارنة بين السياسة الخارجية لكل من إيران وتركيا، ويرى أن السياسة الإيرانية على مدى الفترة الماضية أفقدت إيران مكانتها، في حين نجحت السياسة التركية وهي تدعم السباق الديمقراطي في الدول العربية. ويرى أن» نضالات الشعب السوري شبيهة بنضالات الشعب الإيراني على مدى تاريخه» وأنها نضالات تطالب بالانتخابات النزيهة ، وترفض الطغيان وتدافع عن حقوق الإنسان والحقوق المدنية ومبادئ الديمقراطية (الصحافة والأحزاب والتجمعات والنقابات ، وانتخابات حرة ونزيهة وشفافة).»

الإيراني لشعار «لا غزة لا لبنان»^(١) بوصفه شعاراً يتناقض مع الروح الإسلامية ، لكن يصمت أمام الشعارات الإلحادية للنظام السوري».

المقاومة وإيران

يقوم حزب الله في لبنان وكذلك تقوم القوى الإسلامية السنّية الرافضة لعملية التسوية السلمية، وعلى وجه التحديد حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني، وهي حليف قديم لإيران، وحركة حماس، التي تنتهي في فكرها و جذورها إلى جماعة الأخوان المسلمين بإعادة إنتاج للخطاب الثوري الإيراني فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل بلغة تستعيد أبعاداً أيديولوجية ولدت مع الخطاب السياسي للثورة الإيرانية منذ البدايات وترافقـت معـه إلىـاليـوم.

لكن هذا التحالف لا ينظر إليه معزولاً عن الأجندة السياسية الإيرانية وتعريفها لصالحها القومية بصورة رئيسة^(٢). و يطرح خيار المصالح هذا بالرغم من أن القضية الفلسطينية شكلت على الدوام جزءاً رئيساً من الخطاب السياسي للثورة الإسلامية. تحكم العلاقة ما بين حزب الله وإيران مجموعة من الأبعاد التي لا يمكن تجاهلها ومن أبرزها:

- نظرية الحكم : تقوم نظرية الحكم لدى حزب الله والجمهورية الإسلامية في إيران على نظرية ولاية الفقيه^(٣).

(١) أثناء الاحتجاجات التي شهدتها طهران عقب الانتخابات الرئاسية العاشرة، رفع متظاهرون معارضون شعار "لا غزة لا لبنان روحـي فداءـإـيرـان".

(٢) محمد أبو رمان ، النفوذ الإيراني في المنطقة: مثلـ الطائفةـ، المصالـحـ والأـمنـ، ورقةـ بـجـيـثـةـ قـدـمـتـ فيـ مؤـتمرـ عـقـدـهـ مـرـكـزـ الـدـرـاسـاتـ الإـسـتـراتـيـجـيـةـ فيـ الجـامـعـةـ الـأـرـدـنـيـةـ فيـ عـمـانـ بـتـارـيخـ ٥ـ وـ ٦ـ دـيـسـمـبـرـ ٢٠١٠ـ .

(٣) جاء في الرسالة المفتوحة الصادرة عن حزب الله يوم ١٦ فبراير / شباط ١٩٨٥ أن الحزب "ملتزم بأوامر قيادة حكيمـةـ وـعـادـلـةـ تـجـسـدـ فيـ ولاـيـةـ الفـقـيـهـ، وـتـجـسـدـ فيـ رـوـحـ اللهـ آـيـةـ اللهـ المـوسـوـيـ الـخـمـيـنـيـ مـفـجـرـ ثـورـةـ الـمـسـلـمـينـ وـبـاعـثـ نـهـضـتـهـمـ الـجيـدـيـةـ".

- الانسجام السياسي : و يأتي من خلال تبني الشعارات المخالفة للاستكبار والداعية إلى الاستقلال و رفض التبعية ، و تقديم الدعم لحركات المقاومة ، و ترى إيران في حزب الله في لبنان مثala حيا لرؤية الخميني و تعاليمه. و تنظر إيران إلى لبنان بالكثير من الأهمية فهو ثاني بلد بعد العراق من حيث تعداد الطائفة الشيعية، و هو المثال الأبرز على وجود و تأثير و دور إيران السياسي. و إن كان البعض يتحدث عن فشل تصدير الثورة إلا أن نموذج حزب الله يناقض ذلك بصورة واقعية و هو ما يعبر عنه إبراهيم الأمين القيادي في حزب الله بقوله ” تصدير الثورة لا يعني فرض سلطة النظام الإيراني على شعوب الشرق الأوسط ، بل هو يعني تجديد الحياة الإسلامية و جعل الإسلام هو صاحب الحضور الأكبر في حياتها ”.

وهناك مجموعة من العناصر التي جعلت حزب الله متأثرا بصورة أساسية بالثورة الإسلامية في إيران :

- النموذج الشيعي: فمن الناحية التاريخية شكلت لبنان على الدوام محوراً أصلياً من محاور التشيع، و لا يمكن إغفال الدور الكبير لعلماء جبل عامل و تأثيرهم في الفقه الشيعي خاصة في زمن الدولة الصفوية^(١). و احتضنت لبنان عدداً من الرموز الثورية الشيعية مثل الإمام موسى الصدر والدكتور مصطفى جمران. ويشترك كلاً الجانبين بتوظيف رموز مثل عاشوراء، شهادة الإمام الحسين ،المقاومة الاستقامة. و ترى إيران أن حزب الله نجح في «تحويل الشباب، سكان الضاحية الجنوبية من شباب فقراء إلى شباب ثوريين وأعضاء مجتمع إسلامي مُسيّس و جنود حركة عالمية متaramية بقيادة الإمام الخميني»^(٢). وترتبط العلاقات الإيرانية مع حزب الله بجزء من السياسية

(١) ریولا جوردی، علمای جبل عامل در دولت صفویه/ علماء جبل عامل و الدولة الصفوية، ترجمة مصطفی فضائلی ، فصلية (حكومة إسلامي) العدد ٧ والمقال مترجم إلى الفارسية عن (studies Iranian)، ج ٢٧، (الأعداد ٤-١ ١٩٩٤) و موجود على الرابط التالي (بدون تاريخ)

<http://www.hawzah.net/Per/Magazine/HE/007/09.asp>

(٢) مرتضی حسینی، ”تأثير انقلاب إسلامی إیران بر حماس و حزب الله لـلبنان“، سلسلة مقالات فلسطين و الانتفاضة ، والمقال موجود على الرابط التالي(بدون تاريخ):

<http://www.navideshahed.com/FA/index.php?Page=definition&UID=230778>

الخارجية التي تتحكم إلى الأصول الكلية، والتي اتسمت بالثبات بصرف النظر عن الحكومات الإيرانية المتعاقبة. ولالية الفقيه وقيادة آية الله الخميني: وتعد ولالية الفقيه من الخصائص الأساسية التي تحكم العلاقة بين إيران وحزب الله مقارنة بالحركات الأخرى. ويقبل حزب الله بولالية الفقيه وقيادة الخميني قبولاً كاملاً^(١)، بحيث تحول فكر الخميني إلى مصدر للحاكمية في الحزب^(٢).

- **الدور المخوري لرجال الدين في العمل السياسي:** وهذا مالم يكن له سابقة في الأحزاب والتشكيلات السياسية اللبنانية. فمعظم قيادات حزب الله هم رجال دين تلقوا علومهم الدينية في الحوزات، وكان لعلاقاتهم مع رموز الحوزة العلمية في قم تأثيره عليهم كما هو الحال بالنسبة لحوزة النجف^(٣).

- **الأديبيات السياسية:** وتكشف الأديبيات السياسية لحزب الله تأثيراً كبيراً للثورة الإسلامية، وبالعودة إلى بيانات الحزب وأدبياته في ثمانينيات القرن العشرين نجد أنها مستعارة بصورة أساسية من الخطاب الثوري الإيراني^(٤)، والحل كذلك بالنسبة لمؤسسات الحزب وأنشطته وقبل ذلك اسم الحزب المستمد من الآية ٢٢ و الآية ٥٦ من سورة المائدة. وكذلك الحال بالنسبة لإقامة مراسم عاشوراً و يوم القدس. وفي المجتمع تنظر إيران إلى حزب الله على أنه الحامل الأمين لرسالة الثورة وأنه ترك تأثيراً لا يمكن إنكاره على حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين.

(١) نعيم قاسم ، حزب الله: المنهاج والتجربة والمستقبل، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٧٦.

(٢) يتضح ذلك بصورة كبيرة في (البيان التأسيسي الأول) الرسالة المفتوحة التي أصدرها حزب الله عام ١٩٨٥ وجاء فيها : إننا أبناء أمة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران، وأُسست من جديد نوارة دولة الإسلام المركزية في العالم.. نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة وعادلة تمثل بالولي الفقيه الجامع للشريائع، وتتجسد حاضراً بالإمام المسدد آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني دام ظله. و الوثيقة منشورة كملحق في كتاب حسن فضل الله، الخيار الآخر، دار الهادي، بيروت ، ١٩٩٤ .

(٣) مرتضى حسيني، المرجع السابق

(٤) Augustus Richard Norton، Amal and the Shi'a: Struggle for the Soul of Lebanon، University of Texas Press, 1987, p.167

في فلسطين المحتلة؛ تعتبر حركة الجهاد الإسلامي الخليف التقليدي الأقرب إلى طهران، وذلك يعود إلى بداية ونشأة هذه الحركة. لا تذكر الحركة تأثيرها الشديد بفكر الخميني، ويجد ذلك مصاديقه الواضحة في فكر مؤسسها والأمين السابق لها الشهيد فتحي الشقاقي، مؤلف كتاب «الخميني.. الحل الإسلامي والبديل»، فالكتاب الذي جاء بعد مدة قصيرة على انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية لا يخفى إعجاب الشقاقي بالثورة الإسلامية بل يرى إمكانية تطبيقها في فلسطين^(١).

والحقيقة أن فكر حركة الجهاد الإسلامي أجرى عملية مزاوجة بين فكر حسن البنا الإصلاحي وفكر الخميني الثوري ولذلك لا يمكن إغفال وجود مرجعية تعود بجذورها إلى حركة الأخوان المسلمين إلى جانب مرجعية ثورية خمينية، وربما يعود ذلك إلى القراءة المختلفة التي قدمها الشقاقي للفكر الشيعي. وكان نجاح ثورة الخميني بأبعادها الإسلامية أكبر الأثر على حركة الجهاد التي كانت تبحث عن بدائل إسلامية ثوري لتحرير فلسطين ، ولعل هذا التأثر وهذه الخصوصيات هو ما أوجد علاقة عميقة واستراتيجية بين إيران و الجهاد الإسلامي (باقري وقمصري؛ ١٣٨١)^(٢).

أما العلاقة بين حركة حماس وإيران فهي أكثر حداً وتعود في تاريخها إلى عقد التسعينيات من القرن العشرين، لكن السنوات الخمس الأخيرة شهدت توسيعاً لعري العلاقة بين الجانبين وانعكس ذلك على دعم مالي و لوจستي كبير قدمته إيران للحركة التي تعاني من التضييق و المحاصرة عربياً. تعود حركة حماس في جذورها وأطرها المرجعية إلى حركة الإخوان المسلمين، لكن الحركة تمتلك قواسم مشتركة في علاقتها مع إيران ، ففلسطين في فكر الحركة هي المرجعية التي تحكم علاقاتها مع الخارج ومن ضمن ذلك إيران.

(١) فتحي عبد العزيز، الخميني – الحل الإسلامي و البديل، دار المختار الإسلامي، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ ، ص ٨٧ و ٨٨ .

(٢) حسن باقري، مرتضى سالمي قمصري ، عمليات استشهادي، چگونه و چرا؟(العمليات الإستشهاديه، كيف و لماذا؟) ، موسسه فرهنگي هنري آوا، تهران، ٢٠٠٢ / ١٣٨١ ، ص ٤٧ .

لا تنكر الحركة وجود مصالح مشتركة مع الجمهورية الإسلامية، كما لا تخفي تلقيها الدعم المادي والمعنوي من الإيرانيين. وما لاشك فيه أن إيران استطاعت من خلال علاقتها مع حماس التأثير والمشاركة في المعادلات السياسية في المنطقة.

تشترك حماس مع الجمهورية الإسلامية في النظر إلى إسرائيل ككيان غاصب وغير قانوني قائم على الإحلالية^(١)، ولا يمكن الدخول معه في مفاوضات، وأن أي عملية تفاوض لن تعود بنتيجة سوى بإعطاء شرعية لهذا الكيان ومنح الأمان له. وحاولت إيران تعزيز ودعم حركة حماس كمرجعية بديلة وممثل للشعب الفلسطيني يحل محل حركة فتح^(٢).

وتصنف العلاقة بين حركتي حماس والجهاد الإسلامي وإيران بأنها أكثر تعقيداً من العلاقة بين حزب الله وإيران، خاصة وأن حركة مثل حماس تعتبر أحد أبرز فروع الإسلام السياسي السنّي في المنطقة^(٣)، وامتداداً لجماعة الإخوان المسلمين السنّية الكبرى، لكن ذلك التعقيد لم يجعل حماس تسلم من الاتهام بالتبعية لإيران.

ولعل هذه الاتهامات هي ما يدفع رئيس المكتب السياسي للحركة، خالد مشعل، لأن يؤكّد أنَّ العلاقة التي تربط بين الجانبين هي علاقة "مصالحة سياسية" وأنَّ الحركة

(١) في مؤتمر عقد في جامعة طهران تحت عنوان "نهاية إسرائيل" بتاريخ ٢٨-٥-٢٠٠٨ وحضرته الباحثة أكدر رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) خالد مشعل على عدد من محاور الالقاء في العلاقة بين حماس وإيران و من ذلك أن الحركة لن تعرف بإسرائيل ومتمسكة بحق تحرير كل شبر من الأرض الفلسطينية المحتلة.

(٢) في لقاء عقد في جامعة طهران بين خالد مشعل وأعداد كبيرة من الطلبة في أيار ٢٠٠٨ وجه أحد الطلبة سؤالاً لمشعل حول مكانة حركة حماس على الساحة الفلسطينية مقارنة بحركة فتح ذات التاريخ النضالي الطويل فرد مشعل بالأية الكريمة ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَذَاوُهَا بَيْنَ أَنَّا نَسِيَ وَلَيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذُ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ (آل عمران: ١٤٠) وأشار مشعل إلى مكانة حركة حماس لكنه عبر عن "تقدير الحركة لكل من ناضل قبلها وكل القوى التي تسير في طريق المقاومة".

(٣) محمد أبو رمان، المرجع السابق.

«مستقلة القرار»^(١) و«خالفت الرأي الإيراني في أكثر من محطة سياسية»، وأنّ توطيد علاقتها بإيران هو نتيجة طبيعية للخصومة التي تبديها الحكومات العربية ضدها^(٢).

العلاقة من وجهة نظر حركتي حماس والجهاد الإسلامي:

ترى حركة حماس و كذلك حركة الجهاد الإسلامي أن علاقتهما بإيران لا يشوبها أي غموض فهما «حركتان سنيتان من الناحية المذهبية»^(٣) ، والكل يعرف ذلك وإيران تعرف ذلك» وما يربطهما بإيران من الناحية الفكرية وحتى السياسية هو الإسلام وفلسطين فإيران دولة إسلامية ترفع شعار الإسلام وشعار الدفاع عن القضية الفلسطينية^(٤).

وتتحدث الحركتان عن كونهما حركتي تحرر إسلاميتين فلسطينيتين مستقلتين، هدفهما تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني، وليس لهما أجندتا خارج هذا المدى المركزي، وهما إذ «تطلبان الدعم والتأييد للقضية وهي المركزية لعموم العرب والمسلمين ببرهان القرآن والتاريخ والواقع، إنما طلبانه لقضية لها في كل عنق مسلم واجب وعهد، فالجهاد لأجل تحريرها واجب على كل مسلم مادامت الكفاية غير متحققة في أهل فلسطين ومن جاورها»^(٥)

(١) من ما تضمنته رسالة خالد مشعل إلى العاهل السعودي الملك عبد الله ، و التي نشرتها صحيفة «الأهرام المسائي» بتاريخ ٢٧ - كانون الثاني / يناير ٢٠١٠ .

(٢) أبو رمان، المرجع السابق

(٣) من مقابلة للباحثة مع ممثل حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين ناصر ابو شريف من خلال البريد الألكتروني

(٤) يمكن الرجوع هنا إلى رسالة خالد مشعل إلى العاهل السعودي الملك عبد الله ، و التي نشرتها صحيفة «الأهرام المسائي» بتاريخ ٢٧ - كانون الثاني / يناير ٢٠١٠ ، و نص الرسالة متضور أيضا على الرابط التالي : <http://www.alquds.com/node/232920>

(٥) يمكن في هذا الصدد مراجعة رسالة خالد المشار إليها سابقا، نشرت على الموقع بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٠ : <http://www.alquds.com/node/232920>

ويكفي أيضا مراجعة المقابلة التي نشرها موقع إسلام أون لاين مع القيادي في حركة الجهاد الإسلامي أنور أبو طه و منشوره بتاريخ ١٦ حزيران ٢٠٠٦ على الرابط التالي : http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1232171534847&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout

وفي إطار الواقع فالجانبان متفقان على أن «فلسطين أرض مباركة هي أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وأن اليهود مغتصبون لأرض إسلامية وواجب الدفاع عن شعبها وتحرير أرضها واجب إسلامي قبل أن يكون أمراً سياسياً يخضع لحساب هنا أو مصلحة هناك»^(١).

وتحدد حركة الجهاد الإسلامي نقاط اللقاء والتقاطع بين حركات المقاومة الفلسطينية وإيران الإسلامية وفي مقدمتها موقع فلسطين في الصراع ويرى أنها نقطة اشتراك كبيرة «حيث أن الجمهورية الإسلامية تعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية للأمة ولذلك جعلت من إسرائيل نقطة مركزية للمواجهة باعتبارها رأس المشروع الغربي في المنطقة»^(٢). وتنفي حركة الجهاد أن تكون القضية الفلسطينية تخضع للحسابات عند القادة والمسؤولين الإيرانيين، «فلو كان الإيرانيون كما يتصور البعض يسعون من أجل النفوذ في المنطقة لتخلوا عن هذا الأمر على الأقل لوقفوا محايدين أو مساندين للقيادة الرسمية للشعب الفلسطيني وحصلوا على امتيازات كبيرة في المنطقة»^(٣).

لكن الدكتور نجف علي ميرزائي^(٤)، المتخصص في العلاقات الإيرانية العربية يرى بضرورة توسيع رقعة الحماية الإيرانية لتجاوzi حماس والجهاد إلى غيرهما من التيارات الفلسطينية «فلا يجوز أن تشعر أي جهة رسمية وشعبية فلسطينية أن إيران تقف منها موقف المعارضة الكاملة» رغم أنه يعتقد أن «حماس» و«الجهاد الإسلامي»

(١) من المقابلة السابقة

(٢) من المقابلة السابقة

(٣) ينقل ناصر أبو شريف مثل حركة الجهاد الإسلامي عن رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني قوله بأن : الموضوع الفلسطيني هو المشكلة الحقيقة بين الغرب وإيران وأن جلسات التفاوض بشأن الملف النووي الإيراني كانت تبحث الموضوع الفلسطيني أولاً وليس التوقي.

(٤) الشيخ نجف علي ميرزائي مفكر إيراني والرئيس السابق لمركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي في بيروت، واستاذ في الجوزات العلمية والدينية ،له عدة كتب وابحاث في الفلسفة.

هما أكثر الحركات الفلسطينية «حماية لأصل القضية» ويرى ميرزائي: أغلب الظن أن الحكومة الإيرانية لا ي肯ها أن تعرف بالتطبيع والتسوية والسلام مع إسرائيل على أساس التنازلات وعليه ترفض دعم أي جهة عربية تعمل على التطبيع وتدعو إلى التنازل عن الحقوق الأساسية للقضية ولذلك لا يمكن لإيران الرسمية أن تساوي بين جهة مقاومة ترفض الاستسلام والتنازل مع جهات تسير في الركب الإسرائيلي وتخدم المشاريع الصهيونية الرامية إلى تغيير واقع العالم العربي وضرب المصالح الإيرانية لصالح إسرائيل»^(١).

وترفض حركات المقاومة الإسلامية أن تكون خضعت لإملاءات سياسية من طرف إيران مقابل ما تقدمه من دعم، حتى بالنسبة لحزب الله الذي يعد أقرب هذه الحركات إلى الجمهورية الإسلامية^(٢). وفي هذا السياق يقول خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»: وقد طرقنا باب الجميع، فمن استجابة لنا له شكرًا، وهذا هو الذي يحكم علاقتنا مع كل البلاد العربية والإسلامية، بما فيها إيران، بل مع أي بلد آخر في العالم شرقاً أو غرباً. لكننا لا يمكن أن نقبل دعماً مسروطاً من أي دولة أو طرف، ولا يمكن أن نقبل ثمناً لأي دعم من أي دولة أو طرف كان^(٣).

ومع ذلك هناك قضايا اختلاف، لا تفسد الموقف الموحد من القضية الفلسطينية، وحركات المقاومة تدرك أن «إيران تتصرف في كثير من الأحيان كدولة لها مصالحها ولها أنها القومية»^(٤).

(١) من مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتور نجف علي ميرزائي بواسطة البريد الإلكتروني بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٠

(٢) من مقابلة للباحثة مع ناصر أبو شريف مثل حركة الجهاد في طهران.

(٣) من رسالة خالد مشعل إلى العاهل السعودي الملك عبد الله.

(٤) من المقابلة السابقة.

وتعامل حركات المقاومة السنوية بحساسية مع موضوع التشيع وتقف بحزم ضده^(١) وترى أنه لا يخدم أي طرف ، و تعتقد حركة الجهاد الإسلامي بأنها «قضية مفعولة ويتم تعظيمها وتتكبر عنها إيران الرسمية لا تهتم بهذا الموضوع أبداً، بل ترفضه لأنه لا يخدمها بل على العكس سيكون عاماً يستخدم ضدها»^(٢)

أوجدت الثورة في سوريا شرخاً في علاقات إيران مع حماس قادت إلى وقف الدعم المادي الإيراني للحركة ، «عقاباً» لها على موقفها من الثورة السورية. و من المؤكد أن نتائج الثورة السورية ستتصوّغ شكل العلاقة المستقبلية بين حماس وإيران، خاصة مع قرار حماس بالابتعاد عن ما يسمى بـ«محور المانعة». و هو ما عبر عن نفسه بعد من الخطوات التي صدرت عن حماس في مقدمتها محاولة العودة إلى الأردن في إطار وساطة قطرية، وسعى الحركة لتأمين دعم عربي يجعلها في غنى عن الدعم الإيراني خاصّة على الصعيد المالي.

ولعل تطورات الثورة السورية هي التي أوصلت العلاقة بين حماس وإيران إلى الحد الأدنى، وتجلى ذلك بصورة واضحة في إjection حركة حماس عن المشاركة في فعاليات يوم القدس العالمي ، بعد أن كانت تحرص على المشاركة فيه، وجرى النظر إلى ذلك بوصفه «بداية النهاية لتحالف سياسي سابق بين حماس وإيران»، وشكل الاختلاف العميق في موقف إيران وحماس بشأن الثورة السورية عاماً رئيسياً قد يصل

(١) يقول خالد مشعل في رسالته إلى العاهل السعودي الملك عبد الله :..نحن سنة نعتز بانتسابنا إلى أهل السنة والجماعة، فلا يمكن على الإطلاق أن تكون علاقتنا مع أي طرف في العالم، إيران أو غير إيران، على حساب أمتنا العربية وأمنها ومصالحها، ولا على حساب عقيدتنا، عقيدة أهل السنة والجماعة، التي نشأنا عليها، =ونضحي في سبيلها، ونلقى الله عليها بإذنه سبحانه وتعالى.

- ويمكن في هذا السياق مراجعة المقابلة التي أجرتها صحيفة الحياة اللندنية مع عضو المكتب السياسي لحركة حماس خليل الحياة، بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠١٠ وحملت عنوان : الحياة: أبلغنا الإيرانيين رفض إدخال المذهب الشيعي إلى بلادنا وسوريا انتزعجت من «الجسم» واعتبرته مضرًا بالوحدة الفلسطينية، و موجودة على الرابط التالي:

www.daralhayat.com/portalarticlendah/201402

(٢) من المقابلة مع ممثل حركة الجهاد الإسلامي ناصر أبو شريف

في العلاقة إلى قطيعة تنهي هذا التحالف، وإن كانت إيران تعتقد أن حماس لا تستطيع الاستغناء عن حليف مثل إيران إذا ما بقيت متمسكة بموقفها الرافض للصلح مع إسرائيل.

وبدأت حركة حماس مستندة إلى علاقتها مع تركيا ودول الخليج ومصر بعد الثورة الابتعاد تبعد كثيراً عن محور النظام السوري وإيران وحزب الله.

وفي خطوة لاحقة وإن كانت لا تحمل نفس القوة والقطع أعلنت حركة الجهاد الإسلامي من خلال أمينها العام رمضان شلح عن ما يشبه الدعم لثورة الشعب السوري، ويبدو أن الحوار الذي أقامه شلح بعد مغادرته لدمشق و إقامته في طهران لمدة شهر ونصف قبل أن يغادرها إلى القاهرة لم يصل مع الإيرانيين إلى التبيجة التي كانت تريدها الحركة ، خاصة مع حالة الاستياء عقب حالات القتل التي جرت بحق الفلسطينيين في مخيم اليرموك.

لكن حركة الجهاد مازالت تحافظ بعلاقة جيدة مع إيران وكذلك مع حزب الله. وعلى العكس من موقف حماس اتخذ حزب الله موقفاً متماهياً مع الموقف الإيراني من الثورة السورية. لا يخفى حزب الله أنه «مدین للنظام السوري» لأنه ضمن إتصال إمدادات السلاح الإيراني إليه ، وساهم في تعزيز مكانته على الساحة الداخلية في مواجهة خصومة المدعومين من قبل السعودية .

نظر الحزب إلى ما يحدث في سوريا على أنه تهديد يستهدف وجوده ، فقد انخرط خلال الأشهر الماضية في صياغة خطة للمرحلة المقبلة^(١)، لا تسقط تأثيرات الثورات العربية والمتغيرات الداخلية اللبنانية، و ذلك من خلال سلسلة متواصلة من ورش العمل ولقاءات البحث والتفكير. وهدفت هذه الورش إلى تحديد موقع الحزب وموقفه مما يجري ووضع الأسس الإستراتيجية للمرحلة المقبلة.ويكشف المسؤولون في الحزب عن وجود عدة ملفات شكلت الأولوية في اهتمام الحزب خلال هذه الورش،

(١) قاسم قصير: في ظل التطورات الخارجية والمتغيرات الداخلية: خطة حزب الله للمرحلة المقبلة، مجلة الأمان، ٢٠٠١١/٩/١١

ومن خلاها حددت خطة المرحلة المقبلة. ويمكن تلخيص أهم العناوين التي تناولها المسؤولون الحزبيون سواء في جلسات النقاش أو الحوار أو من خلال اللقاءات التعبوية والفكرية التي أشرف عليها الأمين العام للحزب حسن نصر الله وقيادات أخرى في مجلس الشورى (قيادة الحزب) على النحو الآتي:

١- قراءة أبعاد المتغيرات الحاصلة في الوطن العربي وتحديد موقف الحزب مما يجري ووضع مجموعة أفكار واقتراحات حول كيفية التعاطي مع هذه التطورات وانعكاسها على دور الحزب.

٢- إعادة الاهتمام بالتعبئة الداخلية لمواجهة مختلف التحديات وللعمل على إزالة بعض «الأورام الاجتماعية والتنظيمية» التي أصابت جسم الحزب الداخلي لأسباب عديدة وهذه يعني العودة إلى إنهاء حالة الاسترخاء التي أصابت مجتمع الحزب لفترة و العودة إلى مقتضيات «مجتمع المقاومة». وذلك يعيد خيار المواجهة و الصراع إلى حسابات الحزب و خططه.

٣- تحديد موقع الحزب ودوره على الصعيد اللبناني الداخلي.

٤- علاقات الحزب مع مختلف الأطراف الداخلية والخارجية ولاسيما القوى الإسلامية الفاعلة في لبنان والمنطقة.

يلخص بعض المسؤولين في الحزب أبرز هذه التائج على النحو الآتي:

١- فاجأت التطورات العربية الجميع من فيهم قيادة الحزب ولم يكن أحد يتوقع ما جرى سواء في مصر أو تونس أو ليبيا وصولاً إلى سوريا.

٢- كان لهذه التطورات نتائج إستراتيجية هامة، وخصوصاً على صعيد وضع مصر والدور المصري، وان كان من السابق لأوانه تحديد التائج النهائي بانتظار ما ستؤول إليه الأحداث والتغيرات والخريطة السياسية الجديدة للواقع المصري.

٣- الوضع في سوريا يختلف عن بقية الأوضاع في الدول العربية بسبب الدور السوري في دعم المقاومة وال موقف السياسية للنظام السوري، لكن ذلك لا يعني عدم وجود ضرورة قصوى لإحداث تغيير في أداء النظام الداخلي.

الأولوية حماية الوجود

ينفي المسؤولون في حزب الله المقولات والمعطيات التي تنشر عن سعي الحزب الى السيطرة على الوضع اللبناني أو ربط لبنان «بدولة الولي الفقيه» أو سعيه إلى القيام بخطوات غير تقليدية أمنية أو عسكرية في حال تدهور الأوضاع في سوريا أو في المنطقة، وهم يؤكدون أن الحزب يتعاطى بهدوء وروية مع الأحداث وهو يستعد لكل الاحتمالات، والأولوية الأساسية في المرحلة الحالية هي «حماية الوجود» و التصدي لـ«محاولات إدخاله في صراعات مذهبية أو سياسية». يؤكد الحزب أنه ليس في وارد القيام بانقلابات أو أحداث عنيفة داخلية أو خارجية، لكنه لا يسقط الحزب احتمال نشوب حرب مع إسرائيل، ولديه خطة مواجهة لهذا الاحتمال، وشعبياً يراهن حزب الله على المواجهة مع إسرائيل لإعادة ترميم شعبيته لدى الشعوب العربية التي تراجعت نتيجة الموقف من الثورة السورية..

ترتبط خيارات حزب الله بال موقف الإيراني و تتأثر بالبديل الذي سيملأ الفراغ في حال سقوط النظام السوري.. فإذا حل الفراغ الفوضى، فإن حزب الله سيتخذ موقفه، بحسب ما تشير تجارب ومحطات سابقة، بما يتماشى مع الوضع القائم؛ ويرجح محللون مقربون من الحزب أن الفوضى التي ستعم سوريا لن تبقى محصورة جغرافياً وستمتد بطبيعة الحال إلى البلاد المجاورة ومن ضمنها لبنان.

وفي حال عمت الفوضى سيتنقل حزب الله إلى لعب دور داعم للجيش اللبناني وأجهزة الدولة في مواجهة أي مدخل سلفي في الداخل اللبناني.

أما في ما يخص التحليلات التي تتحدث عن تراجع حزب الله في حال سقوط النظام السوري فهذا أمر لا يمكن الجزم بوقوعه، ذلك أن الأبحاث التي درست حزب الله تشير إليه كحركة نظامية تعتمد أساليب غير تناظرية في عملها الميداني ولديها القدرة على الاندماج ضمن المنظومات التقليدية متى ما شاءت. وتؤكد أيضاً أن حزب الله قادر على التعامل مع حال الفوضى في أي ساحة يمتلك حراكاً فيها.

أضف إلى ذلك، فإن المنظمات المركبة كحزب الله تعتمد إلى التمدد أكثر حين تتعرض للضغط ، وهو ما سيكون الحال عليه في حال سقوط النظام السوري. ومن المفيد هنا أن نلاحظ أن حزب الله ليس حركة تقليدية منذ نشأته، فأساس وجوده قائم على فكرة المقاومة، وعند تغير المعطيات الإستراتيجية من الطبيعي أن تحول شعاراته إلى طبيعة أكثر أهمية، والقول بأن حزب الله سيتحول إلى قوة سياسية تقليدية يتناهى مع مبدأ وجود وأهدافه.

هل سيخوض حزب الله حرباً في إطار حلف إقليمي من أجل دعم حلفائه؟

هنا يجب الالتفات إلى عدد من الملاحظات:

أولاً- لا يمتلك حزب الله قدرات عسكرية تصاهي قدرات إيران، وبالتالي فإن معالجة الضرر الاستراتيجي الذي قد يتسببه سقوط النظام السوري بالنسبة لإيران (وهي المتضرر الأكبر) يتطلب تدخلاً إيرانياً مباشراً لا تدخلاً على مستوى حركة عسكرية صغيرة نسبياً.

ثانياً- منذ انتهاء حرب توز، لم يعد هناك حديث في أي من دوائر المتحاربين عن جبهة واحدة.. أي حرب مقبلة ستكون متعددة الجبهات...

تميل تحليلات لباحثين قريين من حزب الله إلى القول بأن حلول الفوضى هو الخيار الأكثر ترجيحاً في سوريا إذا ما سقط نظام بشار الأسد لأن تركيبة الداخل السوري لا تتحمل مشروعاً متطرفاً دينياً. وترجع هذا الرأي لعدة أسباب أهمها أن التيار الإسلامي هو الأقوى ضمن المعارضة السورية التي لا تمتلك حتى الساعة برنامجاً موحداً، كما أن تغيير النظام في سوريا ليس عملاً مستقلّاً عن طبيعة المحيط الإقليمي (تركيا، العراق، لبنان,...) وبالتالي سيتأثر النسيج الداخلي بامتداده الخارجي وسيصبح لكل فئة مشروعها الخاص.

وإيران فعلياً هي المتضرر الأول من سقوط نظام الأسد، فحجم الضرر الأكبر سيكون من نصيب الجمهورية الإسلامية نظراً لما تشكل سوريا من ثقل استراتيجي (دولة قياساً إلى دولة)، لا كما هو الحال إذا ما أجرينا المقارنة مع حزب الله الذي

مهما تعاظمت قوته فهو يتبع تكتيكات تنظيم متحرك ومتكيف لا يخضع لآليات عمل دولة، وبالتالي فإن ضرر سقوط نظام داعم للمقاومة في سوريا يبقى أقل تأثيرا على الحزب منه على إيران.

ولذلك يجري النظر إلى إيران بوصفها المعنى المستهدف الأول بما يجري في سوريا من منظور استراتيجي. أما بالنسبة للضرر على موقع وقوة حزب الله، فلا يمكن دراسته دون الاستفادة من التجربة الزمنية، ظن الجميع بأنه بعد خروج الجيش السوري من لبنان أن المقاومة ستضعف، لكن الواقع والأحداث عكست تعاظماً في القوة السياسية والعسكرية للحزب؛ وهو ما يمكن ربطه بكون المنظمات المركبة كحزب الله تميل إلى التمدد، لا التراجع، حين تستشعر خطراً محدقاً بها، ولذلك فإن الاحتمال الأرجح هو أن يسعى حزب الله لحماية نفسه من خلال تعزيز قوته السياسية في كل لبنان في حال سقوط النظام السوري ، مع ضرورة ملاحظة نقطة هامة جداً وهي أن سقوط النظام السوري لن يكون محطة عابرة في المنطقة، والتحالف المتند من طهران حتى جنوب لبنان يعلم أنه مستهدف بأسره من خلال استهداف سوريا، وبالتالي لن يكون سقوط لنظام السوري خاضعاً لافتراضات منطقية، تماماً كما هو حال أي حرب شاملة قد تنشأ في المنطقة حتى وإن بدأت من حادث صغير.

وبدأت دوائر التحليل في حزب الله تستبعد السقوط وترجح حصول نوع من الانفصال لبعض الأطراف عن العاصمة ومناطق نفوذ النظام في أسوأ الأحوال.

الخلاصة التي يمكن الوصول إليها أن الثورات العربية ، وعلى وجه الخصوص الثورة السورية قد أوجدت تحولاً في العلاقة بين إيران وحركات المقاومة الفلسطينية وخاصة حماس، و اختلف هذا التحول من حيث الدرجة بين حماس و الجihad الإسلامي، ففي وقت وصلت فيه العلاقة إلى حدودها الدنيا مع حماس، مازالت إيران تملك علاقات جيدة مع حركة الجihad الإسلامي. أما بالنسبة لحزب الله فقد اتخذ الحزب موقفاً متماهياً مع الموقف الإيراني فيما يتعلق بال موقف من الثورة السورية و القضية الإقليمية.

ومن المؤكد أن نتائج الثورة في سورية ستؤثر بلا شك على شكل العلاقة المستقبلية بين حركات المقاومة وإيران ، وإن كانت العلاقة لن تعود مع حماس إلى سابق عهدها بعدهما لحق بها مالحق ، إلا أن فشل الثورة في سوريا سيعزز من الدور الإقليمي والدولي لإيران كما سيعزز موقع حليفها الأبرز وهو حزب الله في الساحة اللبنانية. ومن الواضح أن إيران بدأت تبحث عن حلفاء في الساحة الفلسطينية لسد الفراغ الذي أحدثه توتر العلاقة مع حماس دون أن تعلن طهران عن رغبة واضحة في قطع العلاقة مع حماس و ما زال خطابها الرسمي يتحدث عن «حماس المقاومة و المناضلة» ، لكنها تحاول فتح حوار مع حكومة السلطة وحركة فتح.

الجلسة الرابعة

رئيس الجلسة: د. خليل بن عبد الله الخليل

عضو مجلس شورى سابق ، رئيس مركز دبلوماتيك للبحوث (المملكة العربية السعودية)

ـ مرتكزات المشروع الإيراني «الصفوي» في المنطقة

د. إبراهيم الديب

دكتوراه في فلسفة التخطيط والتدريب والتطوير ، متخصص في منظومة القيم والثقافة (قطر)

ـ إيران ودول الخليج.. مَصَدَّاتٌ مذهبية على تصَدُّعات سياسية

د. عادل علي العبد الله

كاتب سياسي وباحث استراتيجي

مستشار الأمين العام للدول مجلس التعاون الخليجي لشؤون السياسية (مملكة البحرين)

ـ دور الإعلام في مواجهة المشروع الإيراني

الدكتور عزام التميمي

مدير معهد الفكر السياسي الإسلامي بلندن ، مدير قناة الحوار الفضائية (لندن)

ـ إيران الدولة والشيعة الطائفية رؤية استراتيجية للتعامل مع المشروع الإيراني

محمد سالم المرشد

كاتب سياسي وباحث استراتيجي (دولة الكويت)

مرتكزات المشروع الإيراني «الصفوي» في المنطقة المتعلقة بمنظومة القيم والهوية والثقافة

د. إبراهيم الديب

**دكتوراه في فلسفة التخطيط والتدريب والتطوير
متخصص في منظومة القيم والثقافة (قطر)**

بالتأكيد أن الطموح الحضاري وعمارة الكون بقيم السماء وبأحدث التكنولوجيا التي تفيد وتطور حياة الناس وتتوفر لها الأمن والاستقرار والرفاهية هو واجب ديني أكدته نصوص القرآن الكريم ﴿وَاسْتَعِمِرُكُمْ فِيهَا﴾ ي يجب التعاون فيه مع كافة المجتمعات وثقافات الأرض مصداقاً لقول ربنا تبارك وتعالى ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَبَلِيلٌ لِتَعَارِفُوا﴾ فتفاهموا فتعاونوا على حل مشاكل الإنسانية وتطوير حياتها ، كما أن التعاون والتكامل بين المسلمين بعضهم البعض وإن اختلفت مذاهبهم واجب أقره القرآن الكريم ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالثَّقَوْيِ﴾ .

أما محاولات فرض المذهبية الخاصة والتمدد على حساب الآخرين وتفكيره وتشويهه وتغييب وإحلال معتقداتهم وقيمهم وثقافاتهم فهذا ما يجب كشفه وفضحه ومقاومته وتصديه.

وأحسب أن من أهم واجباتنا في تلكم المحطة المفصلية من تاريخ العرب والمسلمين، هو واجب وقف ورد الشيعة إلى صوابها بعد أن غرتهم قوتهم الاقتصادية والعسكرية ونفوذهم السياسي إلى الطغيان والتمدد في أرض العرب والمسلمين وفرض مذهبهم الشيعي الصوفي.

الأسئلة التي تجيب عليها الورقة

السؤال الأول : ماهية وأهمية الهوية في حركة تداول الحضارات؟

السؤال الثاني : ما هي المكونات الأساسية لمنظومة القيم والثقافة الإيرانية؟

السؤال الثالث : ما هي السمات الخاصة المميزة للمشروع الإيراني؟

السؤال الرابع : ما هي استراتيجيات مشروع التمدد الثقافي الإيراني في ارض العرب؟ وتطبيقاتها على الأرض في دول الجوار؟ (سوريا، العراق، لبنان، دول الخليج)

السؤال الخامس: ما هي المركبات القيمية والثقافية للمشروع الإسلامي العربي الأصيل لتأسيس وبناء العالم العربي الجديد – نموذج تطبيقي على سوريا المستقبل؟

السؤال الأول: ماهية وأهمية الهوية في حركة تداول الحضارات؟

ماهية وعناصر ومكونات الهوية

الهوية هي كل ما يوصف ويعين ويشخص الذات ويفيد بها عمما سواها

- الهوية كيان حي له ماض وحاضر ومستقبل، ماضي حيث تشكلت الهوية عبر تاريخ طويلاً اختلطت فيه العقيدة واللغة بالأعراف والتقاليد والإنتاج الحضاري للأجيال المختلفة والتمازج مع الثقافات والهويات الأخرى... الخ ، وحاضر تعيش فيه تفاعل مع مكوناته وربما تتطور وتمدد وربما تتحصر وتنكمش ، ومستقبل تتطلع إلى تحقيقه، أي أن الهوية قابلة للتغير والتطور ربما للأفضل أو لغير الأفضل.

- تكون الهوية من جزء صلب يستعصى تغييره ، يرتبط غالباً بالعقيدة الدينية والتقاليد والأعراف والتي تستمر لقرون متالية وربما يعتريها بعض النحت الخارجي في فترات الضعف الحضاري التي يمر بها أصحابها ، ولكن سرعان ما تعود لأصالتها بقليل من محاولات التجديد والإحياء ، أو عند فترات الإحساس بالخطر حيث يعود المجتمع للتركيز حول جذور وأصول هويته ليتحصن بها، وجزء آخر من يمكن تغييره بسهولة يرتبط غالباً بالعناصر الوافدة نتيجة التواصل مع الثقافات والهويات الأخرى.

- الهوية كائن حي يتفاعل مع عالمه الذي يعيش فيه و يؤثر فيه ويتأثر به.

- القوة الأساسية لأي مجتمع تكمن في قوّة اعتزازه بتراثه وهوئيته وكفاءة تعاطيه مع معطيات وقوانين العصر الحديث.

- الهوية تعني أيضاً مجموعة الخصائص والسمات المشتركة التي تميز جماعة معينة عن غيرها.

- الهوية مزيج متكمال من ميراث الآباء والأجداد وإبداعات وتطورات الأبناء

- تراث وهوية المجتمع يتكون من عنصرين:

جزء مادي : ويتصل بالمواقع الأثرية والمعمارية والمقتنيات التراثية والمخطوطات الموراثة من الأجداد، والإنتاج الحضاري المادي من عمار وتكنولوجيا ومخترعات وإنجازات.

جزء معنوي : يتعلق بالورث الثقافي الشامل من ثوابت تمثلها العقيدة واللغة وقيم عادات وتقاليد وإبداعات ثقافية وفكرية وفنية متقدمة.. الخ.

- من أهم خصائصها أنها عابرة للحدود ، حيث تنتشر وتمتد عن طريق كافة أنواع الاتصال والتواصل بين الأفراد والمجتمعات ، حتى بدون تواصل مباشر ، يكفي التعرف عليها والانجذاب إليها فتقليدها وتمثيلها.

- تتميز بالثبات النسيي والتطور الطبيعي خاصة على مستوى المجالات الكبيرة (المؤسسة ، المجتمع ، الدولة ، الأمة).

- تمر الهوية بفترات قوة حين

أ- تمسك وتعتز بذاتها القوية الصلبة

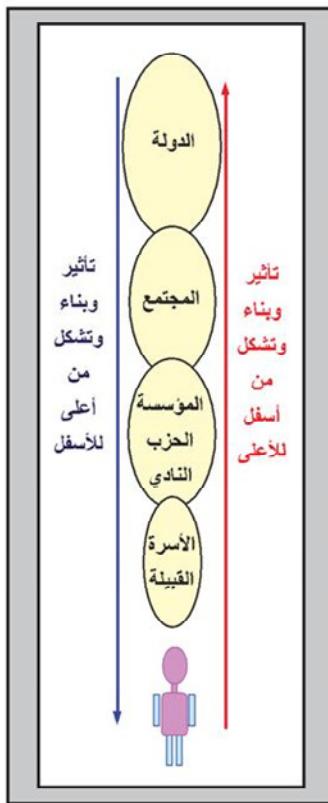
ب- تمتلك القدرة على الفصل بين الجزء الصلب الثابت من ذاتها والآخر المتغيّب، وتعيد إنتاج وتطوير ذاتها استجابة لتغير الواقع من حولها ، وتطورها وسعياً لغد أفضل.

ج - تفتح وتوصل مع عالمها و تستجيب للتغيرات الواقع وتعيد إنتاج نفسها بما يمنحه قوة الانتشار والتمدد.

- وتمر بفترات ضعف وانحسار حينما

أ- تتهاون في التمسك بذاتها ، وتنحدر ذاتها فتضعف أمام نفسها فتضطر للنقل والاستيراد من الهويات الأخرى ، نقل المستورد المحتاج.

ب- حين تنغلق على ذاتها وتفتقد حيوية وثراء الحياة من حولها.



أشكال و مجالات الهوية وال العلاقة بينها

شخصية الفرد – هوية المؤسسة – هوية الحزب – هوية المجتمع والدولة والأمة

- للفرد هويته الخاصة المستقلة والتي ترسم ملامح شخصيته المميزة له عن غيره من الأشخاص، وهي التي تحدد نوع وجودة أفكاره وتصوراته وأقواله وأفعاله وإنجازاته

- وللعائلة والقبيلة هوية خاصة تحدد وتميز ملامح شخصيتها وشخصية أفرادها وهي التي ترسم ملامح علاقتها بالمحيط الذي تعيش فيه

- والمؤسسة كيان مستقل لها هويتها الخاصة التي ترسم وتنظم وتدير سلوك العاملين بها، وتحدد مستوى إنتاج وإنجاز المؤسسة، وترسم شخصيتها الخاصة في صورة ذهنية محددة لدى المجتمع.

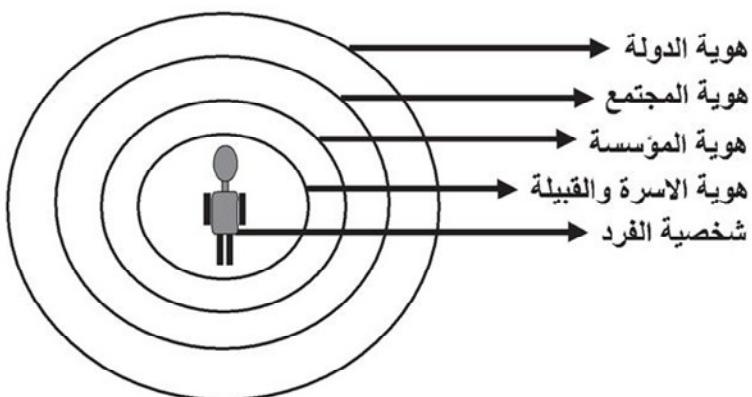
- والحزب كيان مستقل له هويته الخاصة والتي حددتها ورسمها مؤسسو الحزب وتطورت عبر تاريخ الحزب ونضاله السياسي وما حققه من إنجازات لخدمة المجتمع، وهوبيته هي شخصيته التي تحدد مدى تفاعل الجماهير معه وانضمامها إليه، أو تأييده ودعمه والالتفاف حوله.

- وللمجتمع ثقافته وهوبيته الخاصة التي تحدد الملامح العامة لشخصية أفراده وفي الحياة الحديثة وفي ظل التباين الكبير بين الطبقات المجتمعية المختلفة نجد هويات متعددة لمجتمعات متنوعة داخل الدولة الواحدة ، ومع التباين في هوياتها تشتراك كلها في خصائص عامة للهوية العامة الجامعة للدولة.

- وكذلك لكل دولة هويتها الخاصة التي تميزها عن بقية الدول وترسم ملامح علاقتها مع غيرها من بقية دول المجتمع الدولي

- ومن المؤكد أنه تختلف عوامل بناء وتشكل الهوية في كل مستوى، كما تتنوع الأدوار الوظيفية للهوية في كل مستوى، ومن ثم تختلف أيضاً وسائل وأدوات بناء ومتكين وتغيير الهوية في كل مستوى

طبيعة ومحددات العلاقة بين المجالات المختلفة للهوية



الشكل يبين تداخل وديناميكية العلاقة بين مجالات الهوية

- يتمتع الفرد بهوية وشخصية خاصة تميز عن بقية أفراد المجتمع بل وبقية أفراد أسرته الصغيرة التي يتتمي إليها ، والتي تكون عبر صفات جينية موروثة من الوالدين بالإضافة إلى المكتبات المتنوعة التي تلقاها من أسرته ومدرسته وبيئته التي يعيش فيها.
- تتفاعل شخصية الفرد مع هوية الأسرة التي يتتمي إليها ، والتي تتفاعل هي أيضاً مع المجتمع المحيط الذي تعيش فيه تأثراً وتأثيراً.
- لكل مؤسسة هوية خاصة بها تجسد رؤيتها و مهمتها و مجال عملها و طبيعة نشاطها والتي تحكم بنسبة في إدارة و تقويم و توجيه هوية و سلوك العاملين بها عبر ما تمتلكه من نظم و قوانين و لوائح منظمة للعمل بالمؤسسة.
- المؤسسة بطبيعتها تتفاعل مع مجتمعها الذي تعيش فيه فتؤثر فيه و تتأثر به.
- والحزب كذلك بهويته الخاص يؤثر و تأثر بالمجتمع المحيط به.
- والمجتمع بأثره مكون عام و حاضنة كبيرة لكل هؤلاء الأفراد والمؤسسات والأحزاب التي تتفاعل فيما بينها داخلياً، كما تتفاعل مع كافة التغيرات والعوامل الأخرى الخارجية ، لتشكل الهوية العامة للمجتمع وفق طبيعة و مجريات حراك هذا التفاعل المستمر ما بقيت واستمرت الحياة.
- يختلف حجم ونوع وتأثير التفاعل بين هذه المكونات بحسب قوة كل عنصر و مجال التي يجب أن تستند إلى مراكز متخصصة في مجال تحطيط القيم والمحافظة على الهوية و تطويرها باستمرار ، والتي تغذي وقد الوزارات المختلفة المعنية بمجال إنتاج المعرفة و بناء الإنسان بالتوجهات والخطط التشغيلية لترجمتها إلى مشروعات و برامج عمل تنفيذية على الأرض.

أهمية الهوية

- وللهوية أدوار وظيفية متعددة من أهمها :
- 1- تمثل معيار للحكم على الأفكار والأشخاص والأشياء.

٢- نقطة تجمع ومحور ارتكاز للمجتمع يجتمع ويلتف حولها ليكون ذاته وتنحه الإحساس بالانتماء لذاته كفرد وكعائلة ومجتمع ودولة وأمة فهي بمثابة العمود الذي تقوم عليه الخيمة ليستظل أفراد المجتمع تحتها.

٣- هي الماكينة الذاتية لشحن الطاقة النفسية والفكرية لأفراد المجتمع ل them | على التفكير والعمل والإنجاز

٤- تمنع المجتمع مقاومة عفوية وتلقائية عن ذاته.

٥- هي النسق الاجتماعي والمشروع الاستثمار الكبير الذي يجمع ويحفظ إنتاج وإبداع وتراث الأجداد لاستفادة به الأجيال الحاضرة والتالية.

سؤال الهوية يعني الإجابة على أسئلة :

- من نحن؟

- وما هي ملامح شخصيتنا الخاصة التي تميزنا عن الآخرين؟

- ومن نحن كتاريخ وجغرافيا وحضارة؟

- وما هي مهمتنا ورسالتنا في الحياة؟

- وما هو موقعنا في العالم الذي نعيش فيه؟

- وكيف نظر إلى العالم من حولنا؟ وما هي رؤية العالم لنا؟

- كما أن الهوية هي نظام الحياة التي يعيش ويفكر ويعمل به المجتمع.

وتتشكل الهوية من مجموعة من العناصر والمكونات الأساسية الصلبة تأتي القيم الدينية واللغة والتراث الثقافي في مقدمتها ، تتلوها المكونات المتممة كالعادات والتقاليد واللغة والإسهامات الحضارية الخاصة للمجتمع، وأعلام وقادة المجتمع.

عناصر ومكونات الهوية (مصفوفة الهوية)

| | | | |
|--|---|---|--|
| الإنتاج الإبداعي الخاص للمجتمع في مجالات الحياة المختلفة | قادة وأعلام ورموز المجتمع في مجالات الحياة المختلفة | التاريخ الاجتماعي والسياسي للدولة | جغرافياً وموقع الدولة |
| الفنون الشعبية الخاصة بالمجتمع | اللغة | العقيدة والقيم الدينية | نطح حياة المجتمع طريقته الخاصة في التفكير والعيش |
| نوع السلطة السياسية | التراث الثقافي | الأعراف والتقاليد المجتمعية الموروثة | الرؤى والتطلعات والأهداف المستقبلية المنشودة |
| الذكريات المشتركة المأسى والأفراح | الإحساس بالقرابة الروحية | وحدة المصالح | الأفكار والمفاهيم الخارجية التي يقتتن بها |

**النموذج بين المكونات الأربعة الأساسية الصلبة في منظومة الهوية
وبقية العناصر المتممة لها**

ملاحظة : مشاركة هذه العناصر في تحديد الهوية الكلية للمجتمع ، تمثل مشاركات نسبية تختلف من وقت لآخر ومن مجتمع لآخر ولكن تبقى للعقيدة العامل الأكبر والأول.

ويمكن إيجاز الأهداف الإستراتيجية لخطيط القيم وصناعة الهوية في هدفين الأول : المحافظة على بقاء المجتمع متماسكاً حراً أياً معتزاً بذاته ، والقدرة على صد محاولات الاختراق الثقافي والاجتماعي والتفسك والتذويب لحساب ثقافات وهوئيات أخرى.
الثاني : تعزيز القدرة الداخلية على الفعل والإنجاز الحضاري.

حيث تمثل القيم التي يتبناها الفرد والمجتمع المصدر الأساسي لسلوكه وفعله وإنجازه وكلما قويت خطت القيم ومنظومة القيم التي يتم العمل عليها كلما ذادت القيمة المضافة للعنصر البشري الذي يتم إعداده وتقديمه لواقع الفعل والإنجاز في المجتمع والعكس الصحيح.

السؤال الثاني: ما هي المكونات الأساسية لمنظومة القيم والثقافة الإيرانية؟

هذا السؤال يعد أحد المفاتيح المهمة، لفهم أسباب التمدد الإيراني الناعم في المنطقة العربية وإفريقيا وأسيا ، وصّدامها الكبير الراهن مع العالم الغربي والذي تزج في أتونه هذه الأيام كل أنواع الأسلحة الثقافية والإيديولوجية والعسكرية والاقتصادية والسياسية.

تمهيد: مفاتيح فهم الهوية والشخصية الإيرانية :

قبل نحو ستين، وقف باحث إيراني في اجتماع عام في طهران، وقال للسفير الألماني: «الإيرانيون عرق آري مثل الألمان. لماذا إذن لا تبدؤون محادثات مع إيران لضمها إلى الاتحاد الأوروبي»؟.

رد السفير الألماني: صحيح أن كلاً من الإيرانيين والأوروبيين آرين، لكن ليس كل الآرين أوروبيين».

يعلّق الكاتب الأمريكي إيسان أثناناسيديس، على هذه الواقعة بالقول: «إنها تكشف بخطة قلم واحدة الشخصية التاريخية الإيرانية وطموحها الكبير والدائم، للعب دور بارز على المسرح العالمي»

كما تظهر أيضاً حقيقة البعد القومي وليس الديني كأساس للطموح الإيراني الكبير، وإن تمازجاً الآن لتحقيق الطموح الإيراني الكبير بدولة عالمية عظمى تتولى زعامة الإسلام والمسلمين في العالم باسم المذهب الشيعي وتلعب دوراً كبيراً على الساحة العالمية.

الثقافة الإستراتيجية للدولة الإيرانية

سؤال كبير يطرح نفسه ليس على العقل العربي فقط وإنما على العقل والاهتمام العالمي

ما هو السر الكامن وراء الإصرار الإيراني على التمدد في المنطقة العربية وإفريقيا وآسيا وسعيها الحيث نحو امتلاك السلاح النووي؟

لفهم حقيقة ما يدور في عقل القيادة الإيرانية لابد من فك شفرة الثقافة الإستراتيجية للدولة الإيرانية

فالثقافة الإستراتيجية هي الإطار المرجعي المنطقي الذي تناقش الدولة ضمنه الأفكار الإستراتيجية، وأساساً لصياغة توجهاتها وأفكارها وقراراتها الإستراتيجية ولذلك تعد منطلقاً حيوياً لفهم الأعمال والقرارات الممكنة لتلك الدولة.

حيث لا يمكن فصل الصيورة الحالية عن دروس التاريخ وتراث الخبرة الحضارية للشعب والقيادة الإيرانية

وبإيجاز هي: منظومة العقائد والفرضيات المشتركة، و أنماط السلوك الخاصة الناجمة منه، المستمدة من تجاربها التاريخية المتتالية ، وفي الحالة الإيرانية تمتلك إيران إرثاً تاريخياً تجاوز ٢٥٠٠ سنة ، تعاقبت عليه الكثير من الثقافات إلا أنها تجسدت في خمسة مصادر أساسية هي :

عناصر الثقافة الإستراتيجية والهوية القومية لإيران :

الهوية الإيرانية مزيج غير متجانس مركب تاريخياً من عدة عناصر أهمها القومية الفارسية العظمى صاحبة الإرث التاريخي الإمبراطوري لما يزيد عن ألف عام قبل الإسلام، ويأتي بعدها معتقدات وقيم وثقافة المذهب الشيعي الإثنى عشرى بكل ما يحتويه من اخرافات واجتهادات وأخبار لا أصل لها في الدين، بالإضافة إلى التصوف الإسلامي المبالغ فيه بالكثير من الانحرافات والخرافات التي لا أصل لها عند الصوفية السنة المعتدلين منهم والمغالين أيضاً، بالإضافة إلى الإرث النفسي العدائي التاريخي تجاه الدول الغربية الاستعمارية التي تعاقبت على غزو إيران والتدخل في شؤونها الداخلية بحكم موقعها الجغرافي الهام.

| | | | |
|--|---|--|---|
| بعض يدعى تحريف القرآن والإيمان بصحف فاطمة | جواز الاستغاثة بغير الله ، والاعتقاد بشفاعة أئمة الشيعة | الإمامية محددة من الله تعالى وهي أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها | عصمة الأنبياء وأهل البيت والأئمة الاثني عشر |
| تقديس بعض الأمور وإقامة مجالس العزاء و المزارات والتي تشد إليها الرجال | الثقة بإظهار غير ما يطن جلباً للمصلحة | تعمد الإساءة إلى الصحابة وخاصة أبو بكر وعمر وعثمان وتکفير البعض الآخر من الصحابة ووصفهم بالنفاق. | جواز زواج المتعة |

الجدول يجمع أهم وأخطر الانحرافات التي يعج بها المذهب الشيعي

١- الاعتقاد المذهلي بالإسلام الشيعي : بوصفه أساساً وطيداً للشرعية السياسية للنظام، والهوية والقومية للبلاد ، ويستخدم هذا الاعتقاد الأيديولوجي الصلب المعزز بالعاطفة الدينية والشعائر الصوفية ، والنبرة الحماسية التي تستخدم فيها مصطلحات المقاومة والجهاد والشهادة — والمغنية والمقدمة لها — والتي يتم توظيفها سياسياً بشكل كبير في التمدد الشيعي في ارض العرب وإفريقيا وآسيا كما يستخدم داخلياً في قمع وتجاوز المعارضة السياسية.

وقد ازداد النفوذ الجيو سياسي الإيراني بشكل دراماتيكي. بعد غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة والإطاحة بصدام حسين، واستبداله بحكومة تسيطر عليها غالبية شيعية، حيث تم وللمرة الأولى منذ نحو خمسة قرون تشكيل حكومة موالية لإيران في بلاد ما بين النهرين

ومع نهاية عام ٢٠١٠ ، كان النفوذ الإيراني يمتد من إيران إلى البحر الأبيض المتوسط عبر العراق وسوريا ولبنان من خلال حزب الله الموالي لطهران

٢- القومية الفارسية : التي تنهي الإحساس بالشرعية الإمبراطورية ومن ثم زعمتها للحضارة الإسلامية

هي إذا لا تتصور نفسها زعامة إقليمية بل زعامة عالمية باسم القومية الدينية الشيعية

وقد نما وتمكن هذا الإحساس على يد الدولة الصفوية والشاه عباس الكبير حيث نجحا في إحياء الهوية القومية الإيرانية وفي خلق وتشكيل حكومة قومية منسجمة اقتصادياً وثقافياً وسياسياً ومذهبياً، بل أيضاً من حيث التوجهات والتطلعات الخارجية أيضاً.

٣- الإحساس الدائم بالخطر من القوى الاستعمارية وعدائها الكبير للغرب
كقوة عالمية متغطرسة تريد الهيمنة والذي جاء نتيجة لموقعها الجيوسياسي المميز والذي صار سبباً لأن يعرضها للهجوم والتدخل المستمر من قبل القوى الاستعمارية العالمية على مر التاريخ

٤ - النزعة الباطنية الخاصة لدى الشيعة : وتتجذر من ثلاثة عوامل متشابكة:
الشعور بالاضطهاد بسبب إرث الهزائم العسكرية، التي تلقاها الإيرانيون على يد الأوروبيين طيلة القرنين الماضيين وسمة «الخبث و - الدهاء» الفارسي التاريخي الشهير، ومسألة التقىة التي جاءت مع دخول إيران في المذهب الشيعي على يد الصفوين في القرن السادس عشر

أمثلة وشواهد تاريخية

أ – كتب المؤرخ البريطاني أنطونи واين: ”اللغة الواضحة وال مباشرة، تعتبر في إيران نقية أو حتى فلة تهذيب، ويتم التعبر عن الأمور بشكل موارب، لأن الإيرانيين يعتقدون أنه لا يجب قول الحقيقة إلا للحمير”

ب – عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري السابق، شارحاً طبيعة تحالف دام ٢٥ عاماً ونيف مع طهران ”لم نكن نعرف ماذا يريد الإيرانيون حقيقة، إلا بعد أن تقع الأحداث”

ج – التزوير الفاضح لخطاب الرئيس مرسى في كلمته الافتتاحية كرئيس لدول عدم الانحياز طهران ٢٠١٢ م

د — قدرة القيادة الإيرانية على التنقل بسهولة بين المواقف المتناقضة في السياسات الخارجية، من معاداة الأميركيين ومقاتلتهم وخطف دبلوماسيهم في الثمانينات، إلى التحالف معهم في أفغانستان والعراق في أوائل القرن الحادي والعشرين.

هـ — الحرب الناعمة طويلة الأجل — القدرة على الصبر والانتظار وطول النفس والتي تجلّى بوضوح في تجربة استيعاب ثم إجهاض الاحتلال الأميركي للعراق.

و — القدرة البالغة على التحايل والخداع والتأجيل وبالتفاوض حول التفاوض في تجربة تطوير البرنامج النووي الإيراني بالتدريج والتي تعني أن الغرب ربما لن يستطيع حسم مسألة "الأزمة الإيرانية" بسهولة، إلا إذا ما قرر الذهاب بال الخيار العسكري معها إلى نهاياته المدمرة، عدا ذلك، ستكون القومية الفارسية المشبعة بالدهاء، جاهزة في كل حين لتحويل أرباح الغرب الصافية إلى خسائر صافية.

السؤال الثالث : ما هي السمات الخاصة المميزة للمشروع الإيراني؟

لكل أمة من الأمم — خاصة تلك التي تمتلك طموحاً كبيراً — مشروعها الخاص الذي تعيش به وله ، ومن الطبيعي أن يكون بينها عامل مشترك من السمات ، ييد أن لكل منها سمات خاصة تميزها عن غيرها ، وتلك هي التي تكشفحقيقة ، وأبعاد وغايات وآلات هذا المشروع ، وفي حالة الإيرانية تكشف لنا سماته الخاصة العديد من الدلالات التي يجب التوقف عندها والبحث في كيفية التعاطي معها.

أهم السمات الخاصة بالمشروع الإيراني

1- يرتكز إلى أسس أيديولوجية تحمل أبعاداً دعوية ورسالية تسعى للتمدد والانتشار والمهيمنة أكثر منها للبناء والتنمية والتعايش الإنساني ، كما يمنح معتنقيه قدرًا كبيراً من العاطفة والحماس الديني والاستعداد والرغبة في التضحية والاستشهاد في سبيل المذهبية الدينية الشيعية.

معنى ذلك أننا أمام خطر أيديولوجي حقيقي يتميز بالحدية والقوة والصلابة وطول النفس ولسنا أمام أجندة مصالح يمكن التنازل عنها أو التفاوض عليها.

ومن جانب آخر ربما تناول إعجاب وتعاطف وربما قبول الكثير من عامة الناس من ذوى الثقافة الدينية البسيطة – خاصة إذا كانوا أصحاب فطرة دينية خصبة ومن ثم يعد باباً واسعاً من أبواب التأثير والفتنة.

٢- تقدير وتأليه العلماء ، والحضور الأساسي لهم في المشهد الاجتماعي والسياسي الدائم لإيران وهذا ما نراه من تقدير العلماء وتسميتهم بالعديد من الألقاب (بحر العلوم، كاشف الغطاء ، ختم النبوة وكمال الولاية ، سر الإله ، روح الإله ، بالغ شمائل وصفات الأنبياء والأئمة المعصومين رجلا إلهيا... الخ) ، وعلى المستوى السياسي يتجسد ذلك في مجلس حراسة الدستور وتشخيص مصلحة النظام والذي تعلو سلطته على كافة سلطات مؤسسات الدولة ويتبعه الحرس الثوري الإيراني الذي يعد الأقوى تسليحا وعتادا وتدريبا من الجيش النظامي للدولة ، ليمثل بذلك اليد القوية للعلماء في السيطرة على مقايد الأمور بالدولة.

٣- الاستناد العقائدي إلى منظومة من قيم الخداع وال Maraouga والتخفي والتي تعرف بمبدأ التقىء بمعنى التظاهر بخلاف ما يعتقد المرء اتقاء لكرمه ، وكذلك إظهار التقرب والتولي لغير المؤمنين دون حقيقتها استناداً إلى التفسير الخاطئ للآية ٢٨ من

سورة آل عمران ﴿إِلَّا أَنْ تَكْتُمُوا مِنْهُمْ تَقْيَةً﴾ .

فتارة ترى القيادة الإيرانية تتحدث بلغة الدبلوماسية والمسؤولية أمام المجتمع الدولي، وتارة أخرى تراهم أنفسهم يتحدثون بلغة التطرف الديني ولغة التهديد والوعيد.

بما يؤكّد عمّق كيد ودهاء وخبث الشيعة ليس كثقافة مجتمع فقط، بل اعتقاد وخلق وخاصية مميزة لهم عن دونهم.

٤ - الاستناد إلى مفهوم الإمامة كأساس ومرتكز من أهم مركبات الفقه السياسي الشيعي والذي تعنى انتقال الإمامة من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى علي بن أبي طالب للتفسير الخاطئ لإجماع مفسري الشيعة لقوله تعالى ﴿إِنَّا وَإِنَّمَا يُؤْمِنُ بِهِ مَنْ يَرْجُوا أَنْ يُحْكَمَ أَمْرُهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ المائدة.

وكذلك التفسير المغلوط لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم «إنني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض»
قادرين بستي علي بن أبي طالب.

وهكذا يعتبر الشيعة أن الإمام يتعين بالنص من النبي ولا يجوز على نبي إغفال النص على خليفته لأن الأمر يخالف العقل وتفويض الأمر للأمة ، كما لا بد للإمام أن يكون معصوماً عن الكبائر والصغرى. بينما يرى أهل السنة بأن الخليفة يسمى بالشوري.

٥- محاولة اعتلاء منصة الإسلام والتحدث باسمه ، واستخدام مفردات الثورة على الباطل والاستكبار والاستلاء الغربي ، ومقاومة القوى الاستعمارية ، واستغلال ملفات فلسطين وتحرير الجنوب اللبناني وتحرير الأسرى بهدف كسب إعجاب ومن ثم ود وتعاطف وقبول المسلمين في العالم.

٦- بالرغم من الظروف الاقتصادية باللغة الصعوبة التي تعيشها إيران خاصة بعد طول فترة الحصار الغربي يتم توجيه جل الموارد المالية للدولة الإيرانية إلى الإنفاق العسكري وخاصة المشروع النووي ، بما يؤكد قوة حماسهم وإصرارهم الكبير على مشروعهم الإمبراطوري للتحول إلى قوة عالمية باسم المذهب الشيعي.

٧- التمدد المتتنوع بحسب طبيعة كل منطقة ودولة ، فتارة يستخدم التمدد الناعم بتأسيس أماكن تجمع صغيرة للشيعة ليتم التواصل فيما بينها والتحول إلى منطقة تجمع خاصة بالشيعة يتم السيطرة عليها سيطرة تامة كما حدث في لبنان والبحرين وحدث في سوريا خلال العشر سنوات السابقة لاندلاع الثورة السورية المباركة في ٢٠١١ م.

وتارة أخرى باستخدام الضغط والإكراه واستغلال الظروف الصعبة وضغط الحاجة للسكن والكساء والغذاء والعلاج التي يعيشها السكان كما في إفريقيا ودول وسط وجنوب آسيا ، وأخيراً في المخيمات السورية في الأردن وتركيا ولبنان ، بما يكشف خطورة المشروع الإيراني خاصة في الجزء الثقافي منه على عقيدة الإسلام

وال المسلمين إذ هو مر إلى العقيدة التي تمثل العمود الفقري والركيزة الأساسية في الثقافة الإسلامية والعربية كما أن الغزو الثقافي بطبيعته الأشد خطراً لنعومته ولامتداد أثره لأجيال طويلة ، حيث يحدث تغييراً جذرياً في البنى الفكرية الأساسية التي يتشكل منها اعتقاد واهتمام وسلوك الفرد والمجتمع .

السؤال الرابع : ما هي استراتيجيات مشروع التمدد الثقافي الإيراني في ارض العرب؟

وتطبيقاتها على الأرض في دول الجوار؟ (سوريا، العراق، لبنان ، دول الخليج)

للإجابة على هذا السؤال لابد من رصد لأهم مظاهر التغلغل الإيراني الشيعي في البلدان العربية والإسلامية السنوية فيما يعرف باستراتيجيات الحرب الناعمة على العقل المسلم السنوي

وهذا الجدول يظهر أعداد وأسماء الدول العربية والإسلامية التي تبدت فيها مظاهر الاختراق والتغلغل الإيراني بشكل كبير في مجالات الدين والثقافة والاقتصاد والسياسية ، ولكنني سأكتفي هنا فقط باستعراض أهم المظاهر الدينية والثقافية مكتفياً بسوريا التي تعيش الآن تحت قصف الصواريخ والمدافع ومحاولات التشيع الإجباري، بالإضافة إلى مصر الكنانة باعتبارها أكبر دول عربية مستهدفة من إيران بعد سوريا .

مظاهر التغلغل الإيراني الشيعي في البلدان السنوية

| رقم | اسم البلد |
|-----|-----------|
| ١ | العراق |
| ٢ | لبنان |
| ٣ | البحرين |
| ٤ | سوريا |
| ٥ | مصر |
| ٦ | الأردن |
| ٧ | السودان |

| | |
|-----------------------|----|
| المغرب | ٨ |
| الجزائر | ٩ |
| تونس | ١٠ |
| نيجيريا | ١١ |
| السنغال وكينيا و غانا | ١٢ |
| اليمن | ١٣ |
| اندونيسيا | ١٤ |
| الفلبين | ١٥ |
| الكويت | ١٦ |
| السعودية | ١٧ |
| البوسنة | ١٨ |

أهم المظاهر الدينية والثقافية للتغلغل الإيراني الشيعي في سوريا

- ١ - احتلال الشيعة لمساجد سنة وإقامة شعائرهم فيها.
- ٢ - تحويل العديد من المناطق إلى مراكز تجمع وسيطرة كاملة للشيعة ومن أهمها منطقة السيدة زينب في دمشق إلى منطقة شيعية تمارس فيها كافة أشكال الطقوس والشعائر الشيعية علناً.
- ٣ - إنشاء عدد كبير من الحسينيات خاصة في منطقة دير الزور ، انتشار الحوزات العلمية الشيعية في دمشق وحماة ، بتمويل مباشر من رجال الأعمال الشيعة الكويتيين.
- ٤ - إعادة تأهيل ضريحي رقية في وسط دمشق، وضريح سكينة بنت الحسين في منطقة داريا ليصبحا مزارين كبيرين للشيعة في سوريا ، وتشد إليهم الرحال من داخل إيران والعراق.
- ٥ - النشاط المكثف للبعثات العلمية خاصة العلويين لدراسة المذهب الإثنى عشرى في قم. وتخرج العديد منهم وعودتهم إلى سوريا لممارسة التشيع بين أبناء جلدتهم من السوريين السنة.

- ٦- استغلال حالة الإعجاب بحسن نصر الله ، بالإضافة إلى قوة العلاقة بين حماس والجهاد وبين النظام الملاي في ومحاولات نشر التشيع في المخيمات الفلسطينية بسوريا.
- ٧- تأسيس ملتقي للمستبصرين في الحوزة الزيتية ونشاطه وفعالياته المستمرة خاصة توزيع أقراص مغnetة تروي قصص هدايتهم إلى مذهب آل البيت.
- ٩- انتشار المراكز البحثية والمكتبات الشيعية والكتب والمنشورات الشيعية في مقابل الحصار المستمر لمركز ومطابع ومكتبات وكتب المذهب السنّي.
- ١٠- وجود إذاعة إيرانية شيعية تبث على موجة قصيرة أُف أم على غرار إذاعة حزب الله.
- ١١- إنشاء العديد من الجمعيات الخيرية الشاملة (حسينية ومعهد ومستشفى ومركز دعم الطلاب) وعلى رأسها المجمع الكبير بمنطقة الرقة.
- ١٢- النشاط المكثف للجمعيات الدعوية الشيعية وعلى رأسها جمعية المرتضى الشيعية والتي ركزت جهودها بين بدو سوريا سعياً لنشر التشيع بينهم.
- ١٣- الحصار والضغط الأمني المكثف على علماء وخطباء السنة لخناقهم وتخويف الجماهير وصرفها عنهم.

أهم المظاهر الدينية والثقافية للتغلغل الإيراني الشيعي في مصر

- ١- نجاح الجهود التاريخية السابقة في اجتذاب وتشييع عدد من النخب المصرية يأتي في مقدمتهم الدكتور أحمد راسم النفيسي ، صالح الورداي ، والشيخ حسن شحاته العقالى وحسين الضرغامى وكيل الشيعة فى مصر حالياً.
- ٢- نشاط حركة تأسيس دور متخصصة لنشر الفكر الشيعي في مصر وعلى رأسها دار الهدف لصالح الورداي ، والحرص الدائم على المشاركة في معارض الكتب المصرية خاصة معرض القاهرة الدولى للكتاب.
- ٣- إنشاء عدد من الحسينيات خاصة في مدينة ٦ أكتوبر والعبور والشروق.

٤- التوسع في إنشاء المراكز الإسلامية الشيعية والتي يأتي في مقدمتها المجلس العالمي لرعاية آل البيت والمجلس الأعلى لرعاية آل البيت يرأسه المتشيع محمد الدرني الذي يصدر صحيفة (صوت آل البيت) والذي يطالب بتحويل الأزهر إلى جامعة شيعية، ويكثر من إصدار البيانات، وهو الصوت الأعلى من بين الهيئات الشيعية. ويقع مقره بالقرب من القصر الجمهوري في القاهرة.

٥- إنشاء دار التقريب بين المذاهب لبث سعوم الشيعة عن طريقها بدعوى الوحيدة.

٦- استمالة بعض العلماء من لا يعلمون بحقيقة الرافضة.

٧- إرسال بعثات تعليمية من شيعة إيران والعراق للدراسة في الأزهر لاستقطاب ودعوة زملائهم من الطلاب السنة

٨- تجنيد طواقم صحفية في صحف فعالة مثل جريدة الغد والدستور والقاهرة وصوت الأمة وجريدة الفجر للمساهمة في نشر الفكر الشيعي و التقليل من شأن ومكانة الصحابة - وعلى سبيل المثال جريدة الغد أصدرت ملحقاً خاصاً كان بعنوان: أسوأ عشرة شخصيات في الإسلام وذكروا منهم عائشة وعثمان وطلحة والزبير رضي الله عنهم.

٩- تفعيل الأضحة والمزارات لنشر التشيع بين المتصوفة عن طريق تجنيد بعض الصوفية للتحدث بأفكار ومعتقدات الشيعة. مما حدا بوزير الأوقاف المصري السابق محمود زقزوق بإصدار تصريح ونداء استغاثة قال فيه: (أوقفوا المد الشيعي في مساجد مصر).

- استراتيجيات مشروع التمدد الثقافي الإيراني في بلاد العرب وال سنة

في ضوء رصدنا وتحليلنا والبحث عن منطق الفعل الراهن في الفكر التربوي والثقافي للدولة الإيرانية والأحداث وال مجريات الثقافية والتربية والإعلامية للفعل الإيراني أمكننا رصد مجموعة من الاستراتيجيات التي تستند إليها الدولة الإيرانية كسبيل لغزوها القيمي والثقافي لأرض العرب والمسلمين لتمهيد الأرض وتهيئة النفوس لتلقي المذهب الشيعي وترقب وصول المهدى المنتظر أadam الله ظله!!

كما يزعمون – و إنما والله براء مما يدعون – لتخليص المسلمين والبشرية من ظلمها وألامها !!.

- استراتيجية الإبهار وكسب التعاطف والتأييد الشعبي

من خلال المبالغة الشديدة في تصوير النجاح والإنجازات المتحققة في الملفات الساخنة في جنوب لبنان وتحرير الأسرى ، وإدعاء تحمل مسؤولية المقاومة للمشروع الصهيوني أمريكي في المنطقة ، في حين هو ينسق ويتعاون معها في مناطق أخرى في العراق والبحرين كما يغلق الباب أمام المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان من الوصول إلى الحدود مع العدو الإسرائيلي .

- استراتيجية نشر وتعزيز وتمكين قيم ومرتكزات المذهب الشيعي

المبالغة والانحراف في حب وتقديس آل البيت ، وادعاء العصمة ، وولاية الفقيه وانتظار المهدي المنتظر والعديد من الانحرافات والخرافات التي يدعى إليها الشيعة...الخ من خلال العديد من المسارات الإعلامية والاحتفاليات الجماهيرية والمناسبات الدينية والوطنية التي يحرص على إعدادها وتقديمها بشكل إعلامي كبير .

(يوم القدس – يوم الأسير – عاشوراء – جنائز الشهداء – ذكرى حرب جنوب لبنان... الخ)

- استراتيجية التشيع بالقوة

استنادا إلى سلطة الدولة المركزية القوية كما يحدث في العراق في مجال التربية والتعليم حيث يتم غلق مدارس السنة وتحويلها إلى مدارس شيعية ، وتجريد التربية والتعليم من المعلمين السنة واستبدالهم بأخرين من الشيعة ، وإجبار الطلاب على ممارسة الطقوس الشيعية ويتمد الأمر إلى أكبر من ذلك إلى المدارس العراقية في البلاد العربية والأجنبية والتي استبدلت المناهج السننية بمناهج شيعية مما حدا بالعديد من الدول إلى سحب تراخيص هذه المدارس وغلقها كما في طنجة والرباط في المغرب.

- إستراتيجية الغزو الثقافي والفكري الشيعي

إلى المنطقة العربية عبر المراكز الثقافية الشيعية والفعاليات والكتب والمنشورات والإصرار الشديد على المشاركة في الفعاليات الثقافية العربية وعقد اتفاقيات الشراكة الثقافية كما في لبنان والبحرين والعراق وسوريا والحرص على المشاركة في معارض الكتب العربية

ما حدا بالأزهر الشريف في مصر إلى تشكيل أول لجنة لمواجهة التشيع في مصر حيث يرأسها شيخ الأزهر د. أحمد الطيب بنفسه وتضم عدداً من كبار العلماء في مصر لمواجهة التشيع بعرض عقائد أهل السنة في المسائل التي بها خلاف مع الشيعة.

- إستراتيجية الغزو الإعلامي

إصرار إيران على امتلاك أدوات البث الفضائي وغزو العالم العربي ثقافياً بقيامها بإطلاق قمراً صناعياً منتصف العام ٢٠١١ في مدار النايل سات المصري، وبالتالي تأكيد ستساهم تلك الخطوة نشر وتمكين الثقافة الإيرانية لدى المشاهد العربي عبر فتح المجال أمام مئات القنوات الشيعية والتي تمتلك ميزانيات ضخمة خاصة لهذا الغرض

ومجال الإنتاج الإعلامي وخاصة الدراما الإيرانية التي تدخل كل بيت وتحاطب كل عقل ، حيث تم فتح مقر خاص لقناة «آي فيلم» الإيرانية والتي تبث برامجها باللغة العربية من دمشق بالتنسيق مع مدراء شركات إنتاج سورية، فنيين وصحفيين ونقاد لدبجة عشرات المسلسلات الإيرانية باللغة السورية ، بالإضافة إلى البرامج الحية التي تبثها القناة على المجتمع السوري من داخل دمشق (ميدل ايست اونلاين)

السؤال الخامس: ما هي مخاطر وتهديدات المشروع الثقافي الإيراني على حاضر ومستقبل العرب والمسلمين؟

للوقوف على حقيقة وخطورة الغزو الثقافي الإيراني والتأكد من أنه أشد خطراً من غزوها العسكري للدول العربية — لابد من الوقوف على عدد من الحقائق العلمية التي أكدتها مراكز البحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية وتعيد تأكيدها كل يوم حقائق الواقع والتاريخ.

- من المؤكد أن الوطن العربي يشكل منظومة إستراتيجية متكاملة لا يمكن تفكikها ولا تجزئتها فتهديد الأمن والاستقرار بأحد دولة يعني تهديداً للوطن العربي بأسره.

- ومن المؤكد أيضاً أن التمدد الإيراني في دول المنطقة العربية يمثل تهديد للأمن العربي بأسره بل ومنطقة الشرق الأوسط والاستقرار العالمي أيضاً لما لمنطقة الشرق الأوسط من خصوصية جعلتها محطة اهتمام وتركيز العالم.

- من المؤكد تاريخياً أن الغزو الثقافي هو أشد وأخطر أنواع الغزو لأن الغزو العسكري يزول بخروج القوات الغازية لكن الغزو الثقافي يتعامل مع هوية المجتمع وثقافته وكينونته المكونة من عقيدته وقيمه وأعرافه وتقاليده ولغته، وتاريخه ورؤيته لذاته ومن ثم مستقبله الذي يتطلع إليه أي أن الغزو الثقافي يتغلغل داخل هوية وشخصية الإنسان والمجتمع بل وكل مرافق الحياة الثقافية والدينية الاجتماعية والتربيوية والاقتصادية والسياسية فيهدد أمنه واستقراره بل وبقاءه.

- قوة أي دولة وفق موازين القوى العالمية المعاصرة تتحسب عبر عناصر ستة للقوة والتي تعد المكونات الأساسية للأمن القومي للدولة ، والنيل منها يعني تهديداً لأمن واستقرار بل وبقاء الدولة ذاتها

١ — قوة ووحدة الهوية والاعتزاز بالذات والمركز حولها ، واستمداد قوة الانطلاق منها والمحافظة عليها والعمل على نشرها وتكثيفها للأجيال التالية.

٢ — القوة العلمية والتكنولوجية

٣ – القوة الإنتاجية والاقتصادية

٤ – قوة العلاقات

٥ – قوة السلاح

٦ – قوة السياسة والتأثير الدولي

وبطبيعة الحال فإن مصادر ومغذيات كل هذه القوى تستند إلى القوة الأساسية وهي قوة الهوية.

ومعنى تعرض هذه القوة الأساسية المحركة لأي تهديد أو تأثير يعني تأثر وتهديد الدولة بأسرها.

– خاصة في ظل ما تعانيه الأمة العربية من حالة مؤقتة من التخلف والضعف وغياب التخطيط القيمي الاستراتيجي جعل منها منطقة فراغ جاذب لهويات وثقافات المجتمعات الأخرى الطاحنة في الغزو الثقافي والنيل من هوية ومقدرات المنطقة العربية.

مخاطر غياب التخطيط القيمي

– من المعلوم تاريخياً أن هوية المجتمع أحد أهم أبواب الاستعمار الثقافي الحديث في النفاذ والتمدد فحينما يغيب التخطيط القيمي للمحافظة على الهوية يعني ذلك خلق مساحات فراغ شاغرة جاذبة للمجتمعات الأخرى للتقدم وشغلها بقيمها وثقافاتها وهويتها ضماناً لتحقيق مصالحها الخاصة وتعظيم مكاسبها ، وبطبيعة الحال المجتمعات الرخوة التي تستورد قيم وثقافات المجتمعات الأخرى أخرى باستirاد كل ما تنتجه هذه الدول ومن ثم يدور في فلكها تابعاً لها.

تعاني أمتنا العربية والإسلامية من إشكاليات ثلاثة في مجال القيم وصناعة الهوية وهي على ترتيب الأهمية :

١ – الافتقار إلى وجود مرجعية عليا إستراتيجية لخطيط وتمكين القيم والمحافظة على الهوية معنية بتنظيم ودعم وتوجيه وتقدير وتطوير القيم والمحافظة على الهوية في عالم متعدد الثقافات حاد الصراع على الهوية

٢ – اختزال مفهوم تربية وتمكين القيم وصناعة الهوية إلى التوعية والتشقيق –
متخلفين بذلك عن سنة ونهج الرسول صلى الله عليه وسلم في التربية وتمكين القيم
في النفس البشرية

٣ – التناول النظري المتقادم للقيم واختزال مفهوم وتطبيقات القيمة في تطبيقات
تراثية قديمة دون مراعاة للتطور المستمر لمفهوم وتطبيقات ومهارات القيم وفقاً لظروف
المكان والزمان

تخطيط القيم بين الواقع العربي السنّي والإيراني الشيعي

وفي هذا الوقت تمتلك إيران منظومة متكاملة من المؤسسات ومراكز البحوث
والخبراء والباحثين ومراصد القيم لخطيط القيم والمحافظة على الهوية الخاصة وغزو
المجتمعات الأخرى وتفكيك قيمها وفرض قيمها وهويتها المذهبية الشيعية الخاصة ،
فيما يعرف بالقوة الناعمة.

في حين يعاني العرب والمسلمون السنة حالة من الفراغ التام في مجال تخطيط القيم
والمحافظة على الهوية فلا يمتلك المسلمون مؤسسة واحدة ولا مركز بحوث ولا مرصد
متخصص في مجال القيم ، كما توقف عطاء الأدباء الإسلامية على حد الحديث عن
ماهية وأهمية القيم ، ولم يبلغ حد تخطيط القيم وكيفية بنائها وتمكينها.

ما يدعونا لتجهيز نداء إلى كافة الجامعات والمراكمز البحثية ومؤسسات المجتمع
المدني لتبني مشروع تخطيط القيم وصناعة والمحافظة على الهوية وسد هذا الفراغ الذي
تعانيه الأمة والاهتمام بالباحثين والخبراء العاملين في مجال القيم والهوية ونشر أبحاثهم
ومقالاتهم وتشجيعهم للبحث والكتابة في المجال ، وكذلك تدريب العاملين في مجال بناء
الإنسان على عمليات تخطيط وبناء وتمكين القيم وصناعة الهوية.

وفي هذا الجدول مقارنة لحقيقة صناعة الهوية بين الأمتين الإيرانية الشيعية والعربية السنوية.

| الواقع العربي السنوي | الواقع الإيراني الشيعي | عناصر المقارنة |
|--|--|--|
| اهتمام تفديي لدى بعض المؤسسات الخيرية والتربية والأوقاف | اهتمام استراتيجي على مستوى الدولة والمجتمع المدني والخاص | الاهتمام الاستراتيجي |
| تربوي ودعوي | حفظ الأمن القومي للبلاد | مدخل التناول |
| وزارة التربية ، الشؤون الاجتماعية | كافة الأجهزة السيادية المعنية بالأمن القومي للبلاد | المؤسسات المسئولة |
| لا يوجد | بكثافة كبيرة تابعة للدولة — خاصة | مراكز لرصد وتحليل وقياس التغير السلوكى والقيمى للمجتمع |
| لا يوجد | بكثافة كبيرة تابعة للدولة — خاصة | مراكز متخصصة لتخطيط القيم |
| ملاحظة : تهتم دولة إيران بـ تخطيط القيم والمحافظة على الهوية الإيرانية بشكل كبير بـ بدأـت نشاطها البـحـثـيـ والـفـكـرـيـ وـالـخـطـطـيـ معـ بـداـيـةـ الثـورـةـ الإـيرـانـيـةـ ،ـ حيثـ تـمـتـلكـ أـرـبـعـ مـرـاكـزـ أـبـحـاثـ وـدـرـاسـاتـ كـبـرـىـ)ـ مرـكـزـ التـنـوـيرـ لـلـدـرـاسـاتـ الإـنـسـانـيـةـ +ـ مرـكـزـ الـحـضـارـةـ لـتـنـمـيـةـ الـفـكـرـ الإـسـلـامـيـ +ـ مرـكـزـ بـاءـ لـلـدـرـاسـاتـ +ـ مرـكـزـ قـمـ لـلـبـحـوثـ وـالـدـرـاسـاتـ الإـنـسـانـيـةـ (ـ تـمـتـلكـ عـدـدـ كـبـيرـ منـ خـبـرـاءـ التـرـيـةـ وـالـإـعـلـامـ وـالـأـمـنـ الـقـومـيـ وـالـعـلـومـ الـدـينـيـةـ تـابـعـةـ كـلـهـاـ لـأـهـمـ مـؤـسـسـةـ فـيـ الدـوـلـةـ وـهـيـ مـجـلسـ حـرـاسـةـ الدـسـتـورـ وـتـشـخـصـ مـصـلـحةـ النـظـامـ | | |

الجدول يبين واقع تخطيط القيم بين الواقع الشيعي الإيراني والواقع العربي السنوي.

السؤال السادس: ما هي المركبات القيمية والثقافية للمشروع الإسلامي العربي الأصيل لتأسيس وبناء العالم العربي الجديد - نموذج تطبيقي على سوريا المستقبل؟

- امتلاك منظومة متكاملة لخطيط القيم وصناعة والمحافظة على الهوية العربية السننية الإسلامية الخالصة تمتلك القدرة على وضع الخطط الإستراتيجية المتعددة لتعزيز وتمكين مفردات العقيدة والقيم السننية الخالصة في نفوس الجماهير العربية عبر المسارات المختلفة لإنتاج وتمكين المعرفة وبناء الإنسان.

(البحث العلمي والتربية والتعليم والإعلام والأوقاف والشباب والرياضة والشئون الاجتماعية) بما يضمن بناء حائط صد صلب وقوى تحطم عليه أية ثقافات وافدة من الخارج.

- الاهتمام بكشف وفضح خفايا المذهب الشيعي وتحذير الجماهير العربية منه ومن خطورته على العقيدة الإسلامية الصحيحة.

- التوسيع في إعداد وتأهيل الدعاة المدربون وإرサلهم إلى المناطق الساخنة خاصة في مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن وتركيا ولبنان والعراق خاصة وأنهم يتعرضون لأخطر المحاولات للنيل من عقيدتهم وتشييعهم تحت ضغط الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشونها مؤقتاً حتى عودتهم لديارهم.

المراجع

- الثقافة الإستراتيجية الإيرانية والردع النووي - جينفر كييتز ، اندره تيريل - دراسات عالمية ٢٠٠٩ م
- موسوعة تحطيط وبناء وتمكين القيم والمحافظة على الهوية د/ إبراهيم الدبب مستشار تحطيط القيم وصناعة الهوية (أسس ومهارات بناء القيم التربوية * قيم تربوية في دائرة الضوء * القيم التأسيسية في بناء الشخصية القرآنية المعاصرة * خطة القيم المدرسية * التربية على قيم الديقراطية * الإدارة بالقيم المهنية * القيم الإنسانية العالمية * هوية مصر الحديثة* تحطيط القيم والمحافظة على الهوية) - أم القرى للنشر والترجمة مصر ٢٠١٢ - ٢٠٠٤ م
- تطور الهوية القومية الإيرانية - مجلة مطالعات (دراسات قومية) ٢٠٠١ م
- معهد العربية للدراسات والتدريب - بيروت
- إيران الدولة والأزمة - د بشير نافع / طلال عتيق - مركز الجزيرة للدراسات ٢٠٠٨ م
- التنمية الثقافية في المجتمعات الإسلامية - الحالة الإيرانية نموذجا - محمد جواد أبو القاسمي ٢٠٠٧ بيروت مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي - سلسلة الفكر الإيراني المعاصر
- النظام التربوي الإيراني - محاولة إعادة تشكيل المفاهيم - مجموعة باحثين ٢٠٠٧ بيروت
- مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي - سلسلة الفكر الإيراني المعاصر
- حركة التجديد والاستنهاض - قراءة في الفكر السياسي للإمام الخومي د/ عبد الله أحمد قصیر - دار الهادي بيروت ٢٠٠٧ م
- الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية - د/ محمد شفيق فرج - مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي بيروت ٢٠٠٧ م

الإمام يقود الثورة — دروس من الحياة السياسية للإمام الخومي니 بيروت ٢٠٠١ — مركز
باء للدراسات

— مركز التنوير للدراسات الإنسانية

إيران ودول الخليج.. مَصَدَّاتٌ مذهبية على تصَدُّعات سياسية

د. عادل علي العبد الله

كاتب سياسي وباحث استراتيجي

مستشار الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي

للشؤون السياسية (مملكة البحرين)

ملخص الورقة

تحاول هذه الورقة الاطلاع على جانب من جدلية العلاقة الجيوسياسية على صفي بحر الخليج العربي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومنظمة مجلس التعاون الخليجي، في ظروف التغيرات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة الولايات المتحدة إعادة هندسة سياستها تجاه هذه المنطقة من العالم منذ عام ٢٠١٠، وبروز حالة التغُول الإيراني بعد هيمنتها الواضحة على العراق وسوريا ولبنان، وتحولها إلى قلق مستفز لحكومات وشعوب المنطقة.

يستعرض المدخل مفاصيل تغير النظرة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط عموماً والخليج خصوصاً، وهي الجهة المسؤولة عما وصلت إليه المنطقة من حالة اللاسلم واللاحرب منذ تسعينيات القرن الماضي.

أما التاريخ كمقدمة فيتناول جدلية العلاقة بين التنمية والدفاع في الخليج، وتقوية الداخل بدل ترهله واستئجار الحامي، وصورة بانورامية لنشوء وتطور التوتر المزمن في العلاقة مع إيران.

في الدفع القهري لا الاختياري نطالع مسألة الأمن الوجودي كدافع جوهري للتنسيق الخليجي الخليجي، وليس التنمية أو الإنسان الخليجي، مع عرض موجز لإعادة إنتاج الهيمنة على الخليج.

وفي تأمين الخندق الخليجي نطالع كيف يفكر الخليج في صناعة اتحاده المأمول
كحالة تأمين وجودي.

أما في الخندق غير المتكافئ فنستعرض الفلسفة الحاكمة على الضفة الشرقية من
بحر الخليج، وبيان خارطة العقل الإيراني بمقابل رمادية وفردية السياسة على الضفة
العربية.

وفي الفقيه المسلح لا شرطي الخليج تبرز الأيديولوجيا كإعادة ترسيم لوظيفة
إيران في المنطقة بعد المرحلة الملكية التي كان الشاه يتصورها كشرطى للخليج،
فتحولت إلى فقه مسلح.

ثم الخريطة الذهنية لفلسفة الصدع المذهبى توضح آليات استثمار التصدعات في
الضفة الأخرى، وهي تصدعات سياسية لا مذهبية، وكيف تماماً إيران الفراغ
الإستراتيجي الخليجي عبر رسم طبغرافية الهيمنة باسم الإسلام.

أما في ممانعة ومسايرة فنقرأ كيف تشكل بعد النظام العالمي الجديد مفهوم
مستحدث على بحر الخليج يقوم على ثنائية مع أو ضد، وشكل طبغرافية الخندق
الخليجي.

أما الترهل واستئجار الحامي فعرض لقيمة الخليج الدولية، بما يملكه من
احتياطات الطاقة، مع ترهل داخله لفقد التنمية والاعتماد على التسلح المكلف،
واستئجار الحماية.

ثم الختام بالتوصيات وهي تسع توصيات مفصلية على النحو التالي:

١- لا تفقة العقلية الإيرانية سوى منطق القوة، ولا يعني بالقوة الاستعداد
والاستعداء العسكري، واستعراض قوة الآلة العسكرية وحجم الأساطيل الأمريكية
الحامية، فهذه السياسة لا تزيد المنطقة إلا احتقاناً، ولا تزيد الخليج والخليجيين
(باستثناء الطائفة الوظيفية الموالية) في أعين الإيرانيين إلا احتقاراً، ويعنى بالقوة
الإنسان القوي المؤهل بالمفهوم الشامل للكلمة، بإعادة تأهيل فكري وحركي شامل
على قواعد الحاضنة المجتمعية الخليجية (والعربية والإسلامية)؛ لما للخليج من قدرات

وطاقات مالية وتوافرية، مع تقليل الاعتمادية الفردية على الأمن وأجهزة الاستخبارات التي ثبت فشلها المركب في إدارة الصراع الجيوسياسي مع إيران.

٢- تعمل إيران في حركة الخطوة خطوة باتجاه العمق الخليجي بتتأمين مواضعها في داخل التصدعات السياسية والاجتماعية والثقافية في الخليج، بسبب سياسة القيادات الخليجية التي ساهمت بدرامية أو غفلة- على الانفصال عن حاضتها الشرعية (=الشعب) وتعزيز الفجوة الاجتماعية بسياسة الإهانة وتسطيح الفكر تعليمياً وإعلامياً، حتى أصبح الشيء يعني حالة ضمور فكري مزمنة، وميل للذات الآنية، وإمعان في قتل الوقت بالملهيّات، كما غفلت القيادات الخليجية عن تأمين العمل التنموي الشامل لبلدانها، وتوسعت الفجوة بين المتوقع والواقع، وهذه المسافة هي فجوة الاستقرار القاتلة التي أتتبت الثورات العربية، وأُسقطت حكومات وتغيّرت خارطة التحالفات الكلاسيكية العربية منذ قيام الجامعة العربية.

الخطوة الإصلاحية المهمة هي إعادة التوازن للعلاقة بين الحاكم والمحكوم في الخليج، وتفعيل مشروعات التنمية الداخلية الشاملة على أساس المواطنة لا المصالح الشخصية أو النفوذ السياسي الآني، فلا تزيد قيادات الخليج أن تنفجر الأرض من تحت أقدامها وهي في هذا التخندق المصيري.

٣- إن سر القوة الإيرانية هي الحاضنة الاجتماعية الأيديولوجية في الداخل والخارج، على ما تُقر نظرية أم القرى (التأهيل الفكري والثقافي، التوطين والتمكين السياسي، التَّسْيِد والَّتَّحَكُّم الوطني)، بمعنى أن قوة إيران هي المجتمع المدني، على عكس الخليج الذي يعتمد إلى شل المجتمع المدني بتطويعه وتطبيعه لصالحه أو محاربته وقتله، خوفا منه على سيادة الدولة (العائلة الحاكمة)، ويُغفل عن أن المجتمع هو الطوق الأول والحاضنة الشرعية للعوائل الحاكمة، وهذا يتضمن توظيف العقول والطاقات باتجاه تأمين التوازن الاجتماعي بعقيدة الإسلام، وتنشيط حركة الحوار والنقاش والدعوة؛ بمعنى العمل على إستراتيجية التفتیت المتوازي، والبناء على التصدع المقابل (تأمين التصدعات بضدها).

٤- تنشيط ورعاية ودعم مادي وإعلامي لحركة البحث الثقافي والعلمي والأكاديمي لإعادة صياغة التصورات والقناعات في نسيج مختلف الطبقات الفاعلة في الخليج، من مثقفين وصناع وقيادات الرأي العام، والقيادات والسياسية والاقتصادية، وخاصة في المساحة الأضعف في الوعي الجماعي وهي الأيديولوجيا الإيرانية، لأن هذه الساحة تجد ضعفاً مزمناً ومنطقة رخوة في المنظومة الثقافية الإسلامية والقومية، حيث تجد في المكتبة الثقافية كمّا هائلاً من الأبحاث المقرؤة والمرئية والمشاهدة حول الأبعاد التاريخية والعقائدية والفقهية، وهي قضايا ليست رئيسية بقدر البناء الفلسفية والأيديولوجي والسياسي الذي تبني عليه إيران مصداً لها.

٥- إن تأخير حال الاتحاد العملي لدول مجلس التعاون سيفعل عامل التقى التزمي ويعطي الفرصة الكاملة للدور الوظيفي للمصدّات المحلية لتكميل بناءها على التصدعات الفردية في نسيج دول الخليج فُرادى، ولذا فإن الإسراع في تنفيذ الاتحاد الخليجي بمؤسساته الأربع (الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية)، سيؤمن نوعاً من حركة المناعة التي ستسمهم في تأمين التوازن في المنطقة.

٦- تعمل إيران بسياسة التطويق الجيوسياسي على الجزيرة العربية (المجال الحيوي) عبر حفر خنادق النار وإقامة الحصار بأداة التبشير الشيعي والاتفاقيات، ومن ثم فرض الوجود والأمر الواقع، وعرض سريع للمسكلات السياسية والعسكرية حول الخليج فسنرى أن إيران تطوق الجزيرة العربية من الجهات الأربع، وهذا يستدعي سرعة الحراك لكسر الطوق الإيراني المفروض على الجزيرة العربية من النواحي الأربع قبل فوات الأوان.

٧- تبني ودعم الأقليات المقهورة، وتوصيل صوتها ومعاناتها للعالم باستخدام الانفتاح الخليجي على العالم، وخاصة قضايا مثل الأحواز والبلوش، وقضايا سنة العراق وحتى شيعته، وتبني كامل للقضية السورية، وسنة لبنان، وعدم الغفلة عن القضية المركزية وهي قضية فلسطين، إضافة إلى قضية سيناء حتى لا تتحول إلى عمق إيراني.

-٨ لا يستطيع الخليج صناعة أيديولوجيا، لكنه يستطيع أن يعيد الاعتبار للنظام القبلي العربي الحامي، على أصوله العربية القديمة، بحيث يسهل عليه صناعة حاضنات القبيلة التي يسهل عليها التحالف والتفاعل والتساند، وبالتالي صناعة توازن إستراتيجي ضمن الحاضنة المجتمعية في منطقة الخليج العربي، وهذا يستلزم إعادة توازن العلاقة بين الحاكم والمُحْكوم على أساس الدولة الراعية، والنظام العشائري سيكفل إعادة التوازن المُرْضي الآن بين الحاكم كمُوفّر للسلع والخدمات والمحكومين من القبائل الموالية كمستهلك ومستخدم.

-٩ هناك خلل عسكري آخر يحتاج إلى إعادة النظر وهو العقيدة العسكرية والروح القتالية، فإيران لدى جنودها عقيدة عسكرية وروح قتالية عالية، تؤمنها لهم المذهبية والخطاب المهدوي الخلاصي، بمقابل القوات الخليجية المترهلة جسدياً والضعيفة في عقيدتها القتالية (الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة ذات عقيدة عسكرية)، فالخليج بحاجة لسد هذا الفراغ إصلاح القدرات العسكرية ترتكز على الإنسان لا الآلة العسكرية، ووقف ترهل الجيش والاستعاضة عن ذلك باستئجار الحامي الأجنبي الذي هو في الحقيقة أساس المشكلة والداء.

مدخل

تحاول هذه الورقة الإطلاع على جانب من جدلية العلاقة الجيوسياسية على صفيح بحر الخليج العربي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومنظمة مجلس التعاون الخليجي، فالأولى إيجابية متحفزة والثانية سلبية ساكنة، ومع صعوبة الإمام -توصيفاً وتحليلاً- بجميع الزوايا الحادة في تلك العلاقة المضطربة طيلة ثلاثين عاماً من عمر الجارين التي يتم التسلط الضوء عليها بشكل كبير في هذه الفترة الحرجة من تاريخ منطقة ما يُعرف بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، والإجابة على التساؤل الحرج: كيف تعامل مع طبوغرافيا السياسة الإيرانية، على أساس أن صفيح الخليج من المفترض أن تكون من أهداً مناطق العالم وأكثرها ازدهاراً بالنظر إلى حاجة العالم الملحة لتدفق الطاقة المكونزة تحتها دون تقلبات أو صراعات قد تصعد بتكلفة استخراج برميل النفط، وتؤدي إلى تضخم اقتصادي في الغرب يتبعه انهيار حكومات

واضطرابات اجتماعية وتقلبات سياسية غير محمودة أو متوقعة التأثير، وهي نظرية عملت بها الولايات المتحدة الأمريكية منذ أن أعلن الرئيس ألينهاور مبدأ الداعمتين (Twin Pillar) عام ١٩٥٧، لتأمين حدود الاصطفاف العالمي ثنائي القطبية ضد الاتحاد السوفييتي.

لكن فرض الانهيار الاقتصادي نهاية ٢٠٠٨ بجموعة مُغايرة من التحديات الخطرة أمام دوائر التفكير وصناعة القرار في العقلية الحاكمة على زمام أمور العالم المعاصر، فشهدت منطقة الشرق الأوسط تغيراً على المستوى الجيوستراتيجي، وبمحاولة الولايات المتحدة إعادة هندسة سياستها تجاه هذه المنطقة من العالم منذ عام ٢٠١٠ على أساس أنه:

١- لم تعد مصر والأردن الدول الرئيسة لصياغة السياسات الإقليمية، بل سرعان ما سيخرجان من النظام الجديد الذي يتولّ حديثاً في الشرق الأوسط.

٢- تحولت المملكة العربية السعودية إلى عبء أكثر من كونها رصيد بالنسبة للولايات المتحدة، بسبب الهوية الوهابية التي هي سبب ضعفها، في حين يبقى أنها واستقرارها على قمة الأولويات.

٣- ما زالت إسرائيل القوة الإقليمية الأبرز، رغم ضعفها النسبي، بسبب ظهور بيئة إستراتيجية غير متكافئة في المنطقة.

٤- كانت إيران نائمة نسبياً من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٤، لكنها منذ ٢٠٠٥ أخذت تلعب دوراً إقليمياً لا يُستهان به، ومشاريع نفوذها في جميع أنحاء الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومناطق أخرى من العالم.

٥- كانت تركيا طيلة عقود العلمانية تُيمِّم وجهتها إلى أوروبا (مع كونها حليفاً لإسرائيل)، إلا أنها غَيَّرت وجهتها في السنوات الأخيرة إستراتيجياً بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بدلاً من أوروبا، كما أنها استعادت هويتها الإسلامية وجعلتها أساساً لإستراتيجيتها الجديدة للأمن القومي، وبرهنـت نفسها على أنها لاعب إقليمي جديد فاعل ومستقل.

٦- توثيق العلاقات الإيرانية التركية سرعان ما يجعل من البلدين مفتاح صناعة الرأي العام والقوة للمسلمين (شيعة وسنة) في المنطقة.

٧- للصين طموحات عالية، وقد تصبح القوة العظمى على المدى البعيد بحيث تนาفس الولايات المتحدة بطرق لم يتمكن الاتحاد السوفييتي من بلوغها في ذروة مجده، وهي تسعى بقوة لتأمين اتفاقيات النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط التي يسيطر عليها المسلمون إضافة إلى وسط آسيا.^(١)

إن الولايات المتحدة الأمريكية مقتنة أن وجودها العسكري المُكلف في منطقة الشرق الأوسط لابد له من نهاية قبل مرحلة الاستنزاف، كما أن بروز قوى إقليمية كإيران وتركيا إلى جانب إسرائيل، وتغيير معادلات التوازن الإقليمية بسبب الثورات العربية نهاية عام ٢٠١٠، كان المسamar الأخير في نعش «الشرق الأوسط القديم»، وبدء مخاض ولادة «الشرق الأوسط الجديد»، ما يعني أن عرّاب السياسة الدولية سيفعل كل ما في إمكانه للحفاظ على مصالحه الحيوية والإستراتيجية في المنطقة.

على هذا تحصر برامج مستقبل «الشرق الأوسط الجديد» بين دوائر نفوذ ثلاث هي إسرائيل وتركيا وإيران، وهذه الورقة معنية بالأخريرة (=إيران) وعلاقتها بالشريك المقابل على الجهة الغربية من بحر الخليج، الذي لم يهدأ منذ قيام الثورة المذهبية، ولعلها السبب الأرجح لميلاد منظومة التعاون الخليجي على الصيغة التي ولد عليها، وربما بصورة نسبية- سبباً منطقياً لتغليب الصفة الأمنية على التنمية لتلك المنظومة.

التاريخ كمقدمة

لم يشهد الخليج العربي حالة استقرار تنموي مستمرة بسبب موقعه الإستراتيجي وموارده الطبيعية، التي كانت مجالاً للتنافس والصراع عبر تاريخه الطويل، وفي كل تلك المراحل كانت إيران حاضرة في مشهد «الصراع» وليس «الاستقرار»، وبخاصة في

(١) لخصت مجموعة الاتصال الدولية [www.capcomgroup.com] في مقالين النظرة الأمريكية وطريقة تفكيرها تجاه القضايا المفصلية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أولئكما بعنوان: The Real New Middle East Order، وثانيهما بعنوان: Oil Security at Risk - بقلم أكرم إلياس، أكتوبر ٢٠١٠.

التاريخ الحديث منذ مجيء المستعمرين البرتغاليين بعد المكتشفات الجغرافية، وصراعهم مع الأتراك والقوى المحلية، ثم توجه الإمبراطورية الصَّفُوية إلى المنطقة ودخول القوى الأوروبية بعد الثورة الصناعية، كالبرتغاليين والهولنديين ومن ثم انفراد بريطانيا بالهيمنة على بحر الخليج وجزره وموانئه.

سجلت الأحداث التي كانت تجري على مياه الخليج وشواطئه صعوداً وهبوطاً وتقدماً وتأخراً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وفي كل صورة من صوره توجد «نافذة إيرانية» تُطلُّ من هنا أو هناك بسبب الجوار الجيوسياسي، وتَفَحَّصُ أحداث الماضي وتجاربها يعكس مدى تأثيرها في الحاضر، وهي دروس لابد من منها للمستقبل.^(١)

ففي الجانب الاقتصادي لعب التجار المحليون دوراً مهماً في نقل التجارة قبل النفط عبر بحر الخليج العربي، الذي يعد مجالاً حيوياً للنشاط التجاري، وأحد ذراعي المحيط الهندي، الذي حملت مياهه موارد البلاد العربية وشرق أفريقيا وشبه القارة الهندية إلى العالم والعكس، فكانت فترة صعود ونهوض عندما لعب قطاع مهم من سكان المنطقة دوراً في التجارة العالمية آنذاك.

ومع وصول الشركات الأوروبية التجارية، وعملها على منافسة واحتكار أنشطة المنطقة أدى إلى تهميش دور التجار، فأخذ دورهم في التدهور بفعل تخلف الوسائل ومحدودية التمويل مُقارنةً بمنتجات الثورة الصناعية على وسائل النقل البحري والرساميل الأوروبية للمتطفل الجديد، إلى جانب مصادرته -تحت حماية البارجات الحربية- لدورهم، فكانت المحطة الأولى لتمرير تلك القوى الأجنبية جزر الإمبراطورية الصَّفُوية على باب مضيق هرمز، التي منحها « Abbas Shah » الامتيازات التجارية، وتمكن لها التحكم في المضائق والممرات المائية في بحر الخليج؛ تدعيمًا لوضعه السياسي، وقطعًا لطريق الأسطول العثماني في بحر الخليج، لكن التحركات الصَّفُوية أثرت على الصناعات الحرفية المحلية أمام المنتجات الصناعية للدول المتقدمة، فسجلت

(١) يراجع: عبدالمالك التميمي: النهوض والهبوط في تاريخ منطقة الخليج العربي، مجلة العربي (العدد ٤٥٨، مايو ٢٠١٠).

هبوطاً لم يقابلها نهوض في مجالات اقتصادية أخرى، فتحول سكان الخليج إلى سوقٍ استهلاكيةٍ مفتوحة لمنتجات الآخرين الصناعية.

أما العصر النفطي فقد شهد نهوضاً وهبوطاً اقتصادياً في آن واحد؛ كان النهوض في استخدام جزء من عائدات النفط في البنية التحتية والمدنية، وارتفاع مستوى معيشة الفرد، وبروز صناعات مشتقات النفط، لكن الضريرية كانت اتساع الهوة بين ثلاث طبقات مجتمعية: الأغنياء والوسطى والفقراً، مع تدنيّ جودة الصناعات الوطنية وعدم حمايتها، إلى جانب هدر الثروات الوطنية والموارد الطبيعية، وعدم وجود إستراتيجية اقتصادية على مستوى البلد الواحد وعلى مستوى المنطقة، والدور الثاني لطبقة التجار في عجلة الاقتصاد الذي لا يتعدى دورهم كوكلاء الشركات والمصنوعات المستوردة، فضلاً عن حلم السوق الخليجية المشتركة الذي لم يتحقق طيلة ثلاثة عقود بعد قيام تعاونية الخليج، وأيضاً كانت «إيران الشاه» حاضرة في المشهد بمنافستها النفطية الشديدة، ومحاولة عرقلة قيام اتحاد سوق نفطي لدول الخليج، عبر استخدام نفوذها كشرطٍ للخليج آنذاك، والممثل للرأسمالية الأمريكية، ومحاولة إقصاء المملكة العربية السعودية -التي دخلت بقوة وثقل- لتكون هي شريكاً للشah للمصالح الأمريكية في المنطقة.

أما الجانب السياسي فقد تعرضت منطقة الخليج العربي عبر تاريخها إلى موجات استعمارية استهدفت ثرواتها وموقعها الإستراتيجي، فجاء الأوروبيون ليتنافسوا ويتصارعوا على مياهه وأرضه منذ القرن السادس عشر بدءاً بالبرتغاليين ومروراً باحتكار الإنجليز -وهذه كلها كانت تنطلق من مقر المعتمد/ الوكيل التجاري المقيم في بوشهر أو بندر عباس- وانتهاء بالأمريكان الذين فضلوا الساحل الغربي من الخليج بعد مرحلة البهلوية، فعلى المستوى السياسي كانت تلك الفترات مراحل تدهور وهبوط في أوضاعهم السياسية، بيد أن القوى المحلية من يعارة وبوسعيدين والقواسم والخليفة قد لعبوا دوراً في مواجهة تلك القوى، وكانت فترات المقاومة العربية في المنطقة فترات نهوض وصعود مثلتها تلك المقاومة، على الرغم من إمكاناتها المحدودة وغير المتكافئة مع إمكانات القوى الاستعمارية، وتجدر الإشارة إلى

أن ذلك النهوض والصعود قد شابه الكثير من النكوص والتشويه عندما قام الصراع بين تلك القوى المحلية؛ مما فتح الباب لتسليл القوى الأجنبية واستغلالها للأوضاع وتتأليب طرف ضد الآخر، وكان له «نادر شاه» نصيب الأسد في تلك الفترة من الهجمات بالسفن الهولندية على الجزر وشبه الجزير العربية بقصد الاحتلال والمهمة، ومن ثم الاندماج والمهمة الإنجليزية على ضفتى الخليج، أعقبتها تدخلات الحماية الأمريكية، ودخول المنطقة بأسرها مرحلة «الفوضى الخلافة».

وبدخول العصر النفطي في الربع الأول من القرن العشرين تهيات لها الظروف لتحول المشيخات الكلاسيكية إلى دول عصرية، ومن مقومات الكيان السياسي السيطرة على مصادر الثروة في كل بلد من بلدان المنطقة، وتوجيه عائداتها نحو التنمية، وأن ذلك قد شهد أيضاً نمواً وهبوطاً، فقد ظلت العقلية العشائرية تسحب نفسها على الأوضاع بعد قيام الدول، لكن شهدت المنطقة تفاعلاً سياسياً إيجابياً فيما بعد قيام الدولة والاستقلال بالانتقال من الإمارة إلى الدولة، ومن المجتمع القبلي التقليدي إلى المجتمع المدني المعاصر القائم على المؤسسات، وشهدت هذه الدول الناشئة في المنطقة صعوداً وهبوطاً في نهجها ومارستها السياسية.

لقد كانت إيران في عمق المشهد السياسي في المنطقة بعد مرحلة الثورة الخمينية، فقد عاشت القوى السياسية الخليجية مشكلات فكرية وأيديولوجية شكلت ترددات هبوط مزمن، بل لم تنضج بعد إلى الحد الذي يمكنها أن تساهم في التطور السياسي في المنطقة، دون أن نفي الوعي السياسي الشعبي الذي يمثل ظاهرة إيجابية، فقد عملت القوى السياسية اليسارية التي يغلب عليها التوجه الماركسي أو التشيع على الاندغام والتواؤم مع حركة الثورة الخمينية بداية، فعملت على نشر الفتنة في نسيج المجتمعات الخليجية باسم المذهبية والطائفية، والمظلومية التقليدية للعقل الجمعي الشيعي.

وأما الجانب الاجتماعي، فأساسه في منطقة الخليج العربي - عبر التاريخ - «القبيلة» وأدواتها السياسية، وهي مؤسسة اجتماعية لعبت دوراً محورياً في المحافظة على كيانها ومصالحها، لكن منطق الواقع المتبدل فرض عليها التحول المترافق من «مبدأ القبيلة» والحكم العشائري إلى «مبدأ الدولة» ومؤسساتها القانونية، والابعد

التدرّيجي عن كثير من القيم والعادات والسلوك القبلي على أساس فردي (العصبية القبلية، والفكر القبلي التقليدي)، حتى قُبيل مرحلة النفط، فكانت تتجه نحو المجتمع المدني المؤسسي الحديث في مجال التجارة البحرية والبرية، والعمل الجماعي التطوعي في مواجهة الأزمات والكوارث، كما كانت النخب المتعلمة المثقفة في هذا المجتمع تؤطّر نفسها في مؤسسات أهلية تطوعية، مثل المدارس والجمعيات والنادي، إلى أن جاءت عائدات النفط الوفيرة لتحمل الحكومات مسؤولية الإنفاق على مجالات البنية التحتية، فنشأت المؤسسات الحكومية أو الأهلية المدعومة من الحكومة، ومرة أخرى كانت النافذة الإيرانية مفتوحة على النسيج المجتمعي، من خلال المحاضن الدينية والتربوية، والأعمال الخيرية والتطوعية، فحفر خطباء ووكلاء «ولاية الفقيه» الخندق الطائفي على جسد المجتمع الواحد، فلم تُعُد البحرين والكويت وشرقية العربية السعودية، فضلاً عن العراق، ينعمُ بالانسجام الاجتماعي الذي كان واقعاً ملماً قبيل الثورة الخمينية نهاية سبعينيات القرن الماضي، وأخذت الجامع الشيعية تفصل نفسها عن المجتمع السُّنِّي بمؤسسات مجتمعٍ مَدْنِيٍّ خاصة بها، في عملية «إحلال» رابطة الطائفة محلًّا رابطة الوطن، و«إبدال» رابطة المذهب مكان رابطة الأُمَّة أو القبيلة.

جاءت عملية «الإحلال والإبدال» في وقت تواجه الوحدة المجتمعية الخليجية خللاً ديمografياً أفرزته حقبة النفط، فالخليج يواجه انفجاراً في السكان الوافدين من غير العرب؛ إذ الأصل أن التكوين السكاني لمنطقة الخليج العربي معظمها من المهاجرين من المناطق المجاورة عبر فترات زمنية متفاوتة وطويلة نسبياً، أحدث اندماجاً سكانياً فرضته ظروف الحياة التي عاشتها شعوب المنطقة، وقد كان عدد السكان قبل النفط مناسباً في حدود الموارد المتاحة حينها، والمعتمدة على بيئتي البحر والصحراء.

أما في العصر النفطي فالامر اختلف بعد أن شهدت المنطقة نهضة شمولية؛ إذ قفز حجم السكان إلى أرقام مربعة، بسبب فائض العمالة الرخيصة مؤهلة كانت أو غير مؤهلة، حتى زاد عدد الوافدين على المواطنين، وأصبحت المشكلة السكانية تؤرق دوائر صناع القرار السياسي والاجتماعي في المنطقة، ولم تنس إيران هذه المشكلة التي كان لها ضلع في توجيهها واستثمار الأقليات الإيرانية الشيعية -أو الزُّرُدُشتية المستترة

بالتسيع - التي استوطنت الخليج لأغراض تجارية ومعيشية صرفة، فعمدت إلى تحويلها إلى جماعات يتم توظيفها لصالح مشاريع شعبوية إبان البهلوية الشاهنشاهية أو مذهبية مرحلة تصدير الثورة الخمينية، إلى جانب الموالين الشيعة من عرب الخليج، الذي تعتبرهم إيران من الطبقة الثانية في التصنيف العرقي والطبيقي.

أما على المستوى الثقافي فقد تأثر بعوامل داخلية وخارجية مباشرة وغير مباشرة، ففي مجتمع الخليج العربي حدثت تطورات مهمة في طيلة القرن العشرين والحادي والعشرين، كان لها تأثيرها الثنائي في هذا المجتمع، ففي بداية النهضة في المنطقة التي صاحبت دخول التعليم الحديث، ومع تصدير النفط كان المتعلمون يمثلون النخبة المثقفة في المجتمع، وكانت طموحاتهم في تطوير مجتمعهم كبيرة، ربما فاقت إمكاناتهم، وتتفوق حتى إمكان تحقيق حدها الأدنى، وهي بحكم طبيعة المرحلة وفكرها وظروفها كانت تطمح للنهوض والتطور لاختصار الزمن، وتعويض فترات التأخر، والتقويم الموضوعي لمستوى الثقافة ودورها في نهضة مجتمع الخليج العربي يفرض علينا أن نقف على إيجابيات وسلبيات هذه القضية وهي مهمة وأساسية في نهضة الشعوب، وكانت النافذة الإيرانية المطلة على المشهد الثقافي تعمد إلى ترسیخ مفهوم آخر خارج عن أسوار المواطنة أو الهوية العربية، بفرض أيديولوجيا التشيع بنسختها الصفوية، وإحلال ثقافة التمايز والمغايرة الشاملة لأتباع الولي الفقيه عن غيرهم، واصطناع نماذج ثقافية لم تكن معروفة قبل الثورة الخمينية بين شرائح المثقفين العرب.

ولابد من الاعتراف أن التحرك الثقافي الإيراني قد ملأ فراغاً مميتاً أحدهه تحول المجتمع الخليجي السريع إلى مجتمع استهلاكي مُترهل، وتوافر ثروة وكماليات شغلت الجيل الناشئ عن التأصيل الثقافي، وجعلت اهتمامه يتركز على مادية الحياة واللهة العاجلة، مع تسريح ثقافي وضعف معرفي أسهمت فيه الحكومات الخليجية نفسها، ومن ثم تهميش دور الثقافية في تنمية الفرد، ماعدا قلة من المثقفين الذين استطاعوا أن يحفروا طريقهم -وفي الأغلب بجهودهم الذاتية- ليكونوا مثقفين حقيقين، يبذلون جهودا غير عادية في التنوير وسط واقع لا يعي بعد أهمية وخطورة الثقافة في بناء المجتمعات وتطورها.

لقد نجحت إيران فعلاً في خلق ثقافة موازية جديرة بالتبني من الشباب المتمي إلى التّشيع الولي (=من الولاية)؛ لأنها جعلت من الثقافة ترساً أصيلاً في عملية النهضة الشيعية الشاملة، تحت مظلة الولي الفقيه وقيادته، فكانت الثقافة طريق إعادة صياغة الشباب الخليجي الشيعي، وكانت صناعة «الهوية الشيعية» هي القضية التي يحيا عليها الشباب ويموت، فسقطت بهذا «الهوية القومية» ومعها «الهوية الوطنية» التي كابدت حكومات الخليج لررعها في النشاء منذ استقلالها مطلع السبعينيات.

دفع قهري لا اختياري

عند فحص حركات التعاون والتنسيق الخليجي يكتشف أن المرك الفعلي لمختلف مستوياته (تنسيقي، تعاوني، تكاملي، اتحادي) يصدر عن تهديد أمني وجودي موجّه ضد الأنظمة الحاكمة وليس تنموياً متمركزاً على المواطن الخليجي، وهذه حقيقة لابد من جعلها نصب العين لتصحيح القراءات الوصفية أو التحليلية المتقدة لمسيرة التعاون الخليجي، وهي الخلاصة التي يخرج بها كل متابع لمسطورة تاريخ قيام دول مجلس التعاون الخليجي.

ففي ٢٦ مايو ١٩٨١ أعلن د. عبد الله بشاره للمجتمع الدولي من أبوظبي عن ولادة منظومة تعاونية جديدة في منطقة الشرق الأوسط عُرفت باسم (دول مجلس التعاون الخليجي)، والهدف المعلن لهذا المشروع هو «تطوير التعاون بين هذه الدول، وتنمية علاقاتها، وتحقيق التنسيق والتكميل والترابط، وتعزيز وتوسيع الروابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، وإنشاء المشاريع المشتركة، ووضع أنظمة متماثلة في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والتشريعية، بما يخدم مصالحها ويُقوي قدرتها على التمسك بعقيدتها وقيمها»^(١)، ولم يكن خافياً في البيان التاريخي آنذاك الهاجس الأمني جراء الوضع الإقليمي المترجر بجزء من المواجهات على ضفت الجزيرة العربية؛ فعلى ضفاف البحر الأحمر غرباً

(١) رابط البيان التأسيسي للقمة الخليجية الأولى عام ١٩٨١ على موقع الأمانة العامة [http://www.gcc-sg.org]

تفجرت الخلافات مع جمهورية مصر العربية -زعيمة الأيديولوجية القومية- إثر اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل (١٧ سبتمبر ١٩٧٨)^(١) وما أفرزته الاتفاقية من تصدُّع الجبهة العربية بتعليق عضوية مصر من الجامعة العربية لعشر سنوات (١٩٧٩-١٩٨٩)، ومن ثم اغتيال الرئيس أنور السادات بعد فترة وجيزة من إعلان مجلس التعاون الخليجي^(٢)، وعلى ضفاف بحر الخليج شرقاً في الفترة نفسها تهافت المملكة الإيرانية بثورة شعبية أدت إلى الإطاحة بالشاه محمد رضا بهلوي وإعلان قيام دولة شيقراتية بزعامة ملاً يميني هو روح الله الخميني (٤٠ أكتوبر ١٩٧٩)^(٣)، ومن ثم اشتعال الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمانية سنوات (سبتمبر ١٩٨٠ - أغسطس ١٩٨٨)^(٤)، لذا أكد البيان أن قيادات المجموعة الخليجية استعرضوا «الوضع الراهن في المنطقة، وجددوا تأكيدهم بأن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها، وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أنها وصيانت استقلالها، كما أكدوا رفضهم المطلق لأي تدخل أجنبى في المنطقة مهما كان مصدره، وطالبوa بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية وخاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية؛ لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم.

(١) رابط نص وخرائط اتفاقية كامب ديفيد

[www.egyptwindow.net/news_Details.aspx?News_ID=17172\]](http://www.egyptwindow.net/news_Details.aspx?News_ID=17172)

(٢) اغتيل في حادثة المنصة، الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٨١ / ٨ ذي الحجة ١٤٠١ في عرض عسكري احتفالاً بانتصارات أكتوبر على الكيان الصهيوني.

(٣) يؤرخ له الإيرانيون بثلاثة تواريخ المجري الشمسي ١٢ فروردین ١٣٥٨ ، والمجري القمري ٣ ذي الحجة ١٣٩٩ ، إضافة للميلادي المشار إليه.

(٤) عُرفت في الإعلام السياسي بـ«حرب الخليج الأولى» أو «الحرب العراقية الإيرانية»، أطلق عليها العراق «قادسية صدام»، أما إيران فعرفتها باسم «الدفاع المقدس»، وقد خلفت تلك الحرب نحو مليون قتيل، وخمسين قدرت بـ ٤٠٠ مليار دولار، وكانت أطول نزاع عسكري في القرن العشرين، وواحدة من أكثر الصراعات دموية، كما أثرت على معادلات الشرق الأوسط السياسية، وكان لنتائجها باللغ الأثر في العوامل التي أدت إلى حرب الخليج الثانية والثالثة. (بتصرف نقاً عن الموسوعة العالمية ويكيبيديا)

وأعلنوا بأن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط الأمر الذي يؤكّد على ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشرّعة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة، ويؤمّن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي ظلّيتها القدس الشريف». كما تطرق البيان التأسيسي الأول إلى الحرب الأهلية اللبنانيّة وما اقتربته اليد الصهيونية من تجاوزات وانتهاكات لقانون الدولي بتصفّف الأراضي اللبنانيّة؛ وهي عمليات تبيّن لاحقاً أنها إحياء عسكري سُيُّّتعُ الاجتياح الإسرائيلي للبنان وتؤمن الحدود الشماليّة (١٩٨٢-٢٠٠٠) وتنفيذ برنامج تصفيّة جيوب المقاومة الفلسطينيّة في مخيّمات اللاجئين، كصبرا وشاتيلا^١، حيث عبروا عن قلقهم من «الوضع الخطير الناتج عن تصاعد العدوان الصهيوني على الأمة العربيّة، وناقشو بروح من المسؤولية القوميّة تبادل إسرائيل في انتهاء سيادة واستقلال لبنان الشقيق، والقصف الوحشي للمدن والقرى اللبنانيّة والمخيّمات الفلسطينيّة، وحرب الإبادة التي تقوم بها ضدّ الفلسطينيّين، واعتداءاتها على قوات الردع العربيّة وتهديّداتها لسوريا الشقيقة، وأكدو وقوفهم إلى جانب سوريا ومساندتهم الكاملة لها، وناشدوا جميع الأطراف في لبنان بضرورة نبذ الخلافات وإيقاف الدم المتدافق على الأرض اللبنانيّة، وبدء مفاوضات الوفاق في إطار الشرعية اللبنانيّة...».

إذن العامل الأمني الإقليمي والمحلّي هو المحرك الفعلي للعقلية الجماعية الحاكمة لتلك الدول الست، والتي تحولت اليوم إلى منظومة شبه أمنية، وغاب عنها - إلى حد كبير - أي شكل آخر من أشكال الاستقرار السياسي على الرغم من الحاجة الدوليّة المتزايدة لاستمرار واستقرار تدفق نفط الخليج (أداة استقرار الدولار الأمريكي

(١) قررت حكومة الاحتلال الإسرائيلي شنّ عمليات عسكريّة عام ١٩٨٢ ضدّ منظمة التحرير الفلسطينيّة لطردها من مقرّ عملياتها في لبنان عن طريق احتلال جنوب لبنان، وحاصرت منظمة التحرير وبعض وحدات الجيش السوري في بيروت الغربيّة، فانسحبّت قيادات المنظمة وغادرت لبنان إلى تونس تحت حماية قوات حفظ السلام الدوليّة، وانتهت العمليات العسكريّة الإسرائيليّة في عام ١٩٨٥ إلا أن آثارها ومخلفاتها لم تنته حتى أبريل ٢٠٠٠ عندما انسحب الجيش الإسرائيلي وأعوانه فعلياً من جنوب لبنان.

وهيمنته السوقية) ودعمه المالي الذي يفوق الخمسة تريليونات دولار عن طريق صناديقه السيادية في دول المركز (أمريكا وغرب أوروبا/ بريطانيا وفرنسا وألمانيا) إلى جانب صفقات الأسلحة الضخمة التي تبقى مصانع الأسلحة الغربية عاملة ومتفوقة.

الواقع أن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي محكومة بوعاء زمني متدهور أكثر من ثلاثة عقود، في ظروف إقليمية معقدة ومرتبكة، هيمنت عليها سياسة التطويق والتصلب من الشرق والغرب، حيث اندلعت الحرب العراقية الإيرانية شرقاً، والاحتياج الإسرائيلي للبنان بعد تحديد مصر غرباً، وقد استمرت الحرب العراقية الإيرانية ثمانية سنوات، تبعتها مباشرة صدمة احتياج النظام العراقي لدولة الكويت (٢٠٠٨) والتدخل العسكري الأمريكي المباشر في الخليج لأول مرة في التاريخ في عملية عاصفة الصحراء (١٦ يناير ١٩٩١)، وكان إفرازاً عملياً لتتالي تصدع وانهيار جدار برلين الذي أنهى عملياً مرحلة الحرب الباردة بين قطبي القوى العالمية (أمريكا-السوفيت) ونقل العالم إلى مرحلة القرن الأمريكي الجديد المعروف دولياً بالنظام العالمي الجديد (New World Order) وتغيير موازين القوى لصالح أمريكا ودخول منطقة الخليج الغنية بالطاقة الحيوية للعالم تحت الوصاية الأمريكية الشاملة تحت ما يُعرف بـ دبلوماسية البوارج (Gunboat diplomacy)^(١).

(١) يشير مفهوم مصطلح دبلوماسية البوارج في السياسة الدولية (تسمى أيضاً سياسة العصا الغليظة) إلى اتباع أهداف سياسة خارجية بمساعدة استعراض القوة العسكرية تلميحاً أو تصريحاً بتهديد مباشر بالحرب، إذا لم تتم الاستجابة لطلاب القوة الكبرى، وكانت تُستخدم لإجبار الدول الأضعف على سداد ديونها، إلا أن هذا التقليد ألغى في معاهدة دراكو-پورتر في ١٩٠٧، لكن الولايات المتحدة الأمريكية أعادت إحياء المفهوم عملياً بعد إعلانها التفرد بتقرير مصير العلاقات الدولية تحت مظلة النظام العالمي الجديد، ودشنت هذه الدبلوماسية بافتتاح قواعدها العسكرية في منطقة الخليج الواحدة تلو الأخرى، بدأ بالعربية السعودية، مروراً بالشريط النفطي كله من الكويت مروراً بالبحرين وقطر والإمارات وانتهاء بسلطنة عمان، وقد ساعدتها على ترسين هذا المبدأ أمين عام مجلس التعاون الأول عبد الله بن شارة الذي كرر في مناسبات عديدة على ضرورة اعتماد دول مجلس التعاون على سياسة البوارج على أساس أن النفط سلعة عالمية ولا تخضع لاعتبارات محلية أو قومية، وقد سمعه الباحث في أكثر من مناسبة كان آخرها في مؤتمر أمن الخليج العربي المنعقد في البحرين ١٤ حزيران / يونيو ٢٠١٢.

وقد استمرت السيادة العسكرية الأمريكية على الخليج في ابتزاز القرار السياسي واستزاف ميزانياته عبر حزمة عقود التسليح العسكرية طويلة الأجل، إلى جانب الضغط باتجاه الاندغام الاقتصادي التام عبر اتفاقية التجارة الحرة التي أعادت إنتاج المنظومة القانونية الخليجية لتماشي والقوانين الأمريكية، فاختلت الرغبة الخليجية للتكامل الاقتصادي فيما بينها لتغير الأولويات بين أحد الدول الخليجية، وانسحب هذا على المنظمة الأمنية القضائية والعلمية والإعلامية، وما أن انتصف عقد التسعينيات حتى انفجر الفضاء الإعلامي بتنقيات البث الفضائي الحي وولادة العالم الافتراضي عبر الشبكة العالمية العنكبوتية، وتحول وسائل الاتصال والإعلام الخليجية إلى الفناء الخلفي للإعلام والاتصال الأمريكي.

وما إن انتهت الألفية حتى صدمت المنطقة –كباقي العالم– بحادثة برجي التجارة العالمية (١١ سبتمبر ٢٠٠١)، وأصبح الخليج العربي –والملكة العربية السعودية على وجه الخصوص– مسرحاً متفرداً لمحاربة ما عُرف في الإعلام السياسي والعلاقات والقانون الدولي بـ«الإرهاب»، الذي تحول فيما بعد إلى إسلاموفobia (=رهاب الإسلام) فافتتحت الألفية بالهجوم على أفغانستان طالبان بذرية ضرب القاعدة (٧ أكتوبر ٢٠٠١)، تبعه الإجهاز على النظام العراقي بقيادة صدام حسين (٢٠ مارس ٢٠٠٣)، وكان للخليج العربي إضافة إلى إيران دورٌ مساندٌ ومدارٌ للأمريكان في عملياتهم العسكرية على بلد إسلامي وآخر عربي من أعضاء الجامعة العربية، وهي الحادثة الأولى التي تبعتها تصديقات وانهيارات في بنية وفلسفة وجود الجامعة العربية ودورها القومي.^(١)

وما إن تحطم السُّورُ العراقي بقيادة صدام حسين حتى افتتحَ فصلٌ جديدٌ من المخاوف الأمنية الحقيقة على حاضر ومستقبل منظومة دول مجلس التعاون، لكن هذه المرة لم تكن إسرائيل هي نقطة الارتكاز فقد تراجعت إلى الدرجة الثانية بعد

(١) عُرفت هذه الحرب في أدبيات الإعلام السياسي بحرب العراق وحرب الخليج الثالثة وعملية تحرير العراق، وأطلقوا المناهضون لهذا الحرب تسمية حرب بوشن.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية بقيادة اليمين الإيراني المتطرف الذي يُمثله التيار المحافظ المقرب من المرشد الأعلى (الإمام) علي خامنئي.

ومع اشتعال الشارات الأولى لما يُعرف بالربيع العربي / الثورات العربية التي انطلقت نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، جاءت كلمة وزير الخارجية الكويتية السابق د. محمد بن سالم الصباح أمام ورشة الإعداد لمتدى وحدة الخليج الجزيرة العربية (٢٤ يناير ٢٠١١) في العاصمة الكويتية، كإعلان موقف وتعبير واضح عن قناعة صُناع القرار في المنظومة الخليجية حول المتغيرات الهيكلية والعملية لفاعيل وآليات التأثير على واقع ومستقبل منظومة الخليج العربي، حيث صرَّح دونما تحفظ بأن قيادات الخليج تَعْرِف أن عالم اليوم يواجه تحديات كبرى غيرت طريقة صناعة القرار الدولي، وعبرَ عن ذلك بتأكideه أن حكام الخليج يعلمون المتغيرات الكونية الأهم، وهي ثلاثة كبرى تؤثر على واقع ومستقبل الخليج العربي وعلاقته الجيوسياسية، ولم تكن موجودة وقت ولادة المنظومة الخليجية قبل ثلاثة عقود خلت: أوها: تَعْرِف محورية القوى الدولية من أحادية القطبية (يعني التفرد الأمريكي بالقرار) إلى تعددية المراكز.

وثانيها: تَعْرِف مفهوم الأمن القومي والخطر الوجودي.

وثالثها: التغيير الديموغرافي والخطر على الهوية والاتساع.^(١)

لقد هيمنت السياسة الإيرانية المتحفزة للعب دور إقليمي بارز في منطقة الشرق الأوسط على أجندـة التحرـكات الخليـجـية منذ تأسـيس المنظـومةـ التعاونـيةـ عام ١٩٨١ـ، فـبـقـرـاءـةـ سـرـيـعةـ لـ ٣٢ـ بـيـانـ قـمـةـ خـلـيـجـيةـ، وـعـدـةـ مـئـاتـ مـنـ بـيـانـاتـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ وـالـأـمـنـ الـخـلـيـجـيـةـ عـلـىـ مـوـقـعـ الـأـمـانـةـ الـعـامـةـ لـدـوـلـ مـجـلـسـ الـتـعـاـونـ، سـيـلاـحـظـ أـنـ إـيـرانـ كـانـ عـاـمـلاـ مـُـقـلـقاـ، بـلـ مـسـتـفـزاـ لـلـسـلـطـاتـ الـحـاكـمـةـ فـيـ الـجـزـيرـةـ الـعـرـبـيـةـ، وـتـحـولـتـ الـعـلـاقـاتـ إـلـىـ «ـحـربـ بـارـدةـ»ـ وـتـحـنـدـقـ فـيـ عـرـقـ رـسـمـيـاـ وـشـعـبـيـاـ بـالـخـطـابـ الطـائـفيـ المتـكـرـرـ مـنـ جـمـيـعـ

(١) رابط كلمة وزير الخارجية الكويتية مؤخر وحدة الخليج والجزيرة العربية .[<http://www.youtube.com/watch?v=UyxuZWNgJy0&feature=relmfu>]

الأجهزة الإيرانية الدينية والسياسية وأذرعتها الإعلامية، برصيد مشاهد القتل على الهوية في العراق ما بعد صدام حسين على يد ميليشيات محسوبة على إيران انتساباً مذهبياً وتموياً لوجستياً وغطاء سياسياً يتعدى الجغرافيا العراقية إلى الحارة إيران، وقد انكشفت المنظومة الخليجية أمام إيران مراراً وتكراراً بسبب اختلاف وجهات النظر والتطبيقات السياسية بين قيادات دول المجلس لطبيعة العلاقة مع إيران بين مانع (السعودية والإمارات والبحرين) ومساير (قطر والكويت وعمان)، فكانت قطر بدليل ماسيها المثير للجدل تتصدر تيار المسابقة علناً بتبنيها الإعلامي عبر قناة الجزيرة لقضايا اعتبرت «دوائر رمادية» لا يجوز اقترباها دون اتفاق إطاري خليجي، كقضايا دعم حزب الله إعلامياً وتطوير علاقات التعاون مع إيران استخباراتياً إلى جانب تطوير أدوات التقارب والتفاهم مع الخليج والعالم العربي (كاحتضان جامعة قطر مؤتمر مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٥ للتقرب مع إيران)^(١)، ودعوة الرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد إلى قمة مجلس التعاون في الدوحة في ديسمبر ٢٠٠٧، والذي أظهرت دعوته وجود اختلافات في وجهات النظر في التعامل مع إيران، فيما يوصي بأنه «إستراتيجية التوتر الإيجابي»، كما أن إيران كشف بدورها عن نفسها مراراً وتكراراً بإضاعتها فرصاً ثمينة لإعادة تأسيس علاقات عربية إيرانية وفق منطلقات جديدة، على اعتبار أن منظومة الخليج البوابة العربية الأمثل لاندغام إيران وتطبيع علاقاتها المتورطة مع العالم العربي.

(١) عقد مركز دراسات الوحدة العربية الندوة في الجامعة القطرية تحت عنوان: العلاقات العربية-الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، قدّمت فيها ٢٧ ورقة مناصفة بين باحثين إيرانيين وعرب، شملت مختلف القضايا العالقة عُرضت في ١٣ محوراً توزعت على قسمين هما: الإرث التاريخي للعلاقات الثنائية، والأوضاع الراهنة وآفاق المستقبل، كما عُلّق على أطروحتا الورقات ٣١ معلقاً إيرانياً وعربياً، وصدرت وثيقة ضخمة عن مركز دراسات الوحدة العربية في ١٠٦ صفحة، وطبعت مرتان: الأولى يوليوز ١٩٩٦، والثانية: أغسطس ٢٠٠١.. والحقيقة أن هذا المؤقر يعد الأول من نوعه والأخير في سلسلة المحاولات الأهلية للتقارب والتحاور، ولا اعتبر مشروع التقارب المذهبي الذي قاده الشيخ القرضاوي مناصفة مع الشيخ التسخيري محاولة مشمرة أو ناجحة بحكم أن نتائجها كانت محدودة في الفترة الخاقية، ومن ثم انكشف الأهداف الإيرانية من وراء مشروع التقارب المذهبي التي انتهت بإعلان الشيخ القرضاوي نفسه أن الجانب الإيراني لم يكن جاداً في عملية التقارب، وهو ما جعل القرضاوي محظوظاً وهجوم شخصي من قبل الشيخ التسخيري نفسه ومن لف لهه من الإيرانيين والمتأثرين.

هذه الخلافات الخليجية الخليجية، وبروز حالة من التململ بين شعوب الخليج، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية إلى درجة متشابكة خطيرة، جعل البعض يعتقد أن منظومة الخليج التعاونية أصبحت في حكم الماضي بالنظر إلى أنها تعاني شيئاً خواص في حكامها وأمراضها هيكلية مزمنة في آحاد المنظومة، ومترافقاً مع الأعراض السلبية للنفط والاستهلاكية، لكن هؤلاء يغفلون عن غريبة البقاء والحساسية المفرطة لمشيخات الخليج التي يزيد عمر بعضها على مائتين وخمسين عاماً في الحكم، فأحدثها سيناً هم آل ثاني^(١)، فهي تملك قابلية للصراع من أجل البقاء أكثر من غيرها الشعوبية المؤدلة (إيران) أو الاستعلائية الطفالية (=إسرائيل)، ولعلها المحرك الحقيقي لدعوة العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في القمة الخليجية الثانية والثلاثين (١٩ ديسمبر ٢٠١١) إلى الانتقال بالمنظومة التعاونية الخليجية من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، وهو الحدث الأبرز منذ الرابع والعشرين من ديسمبر ٢٠١٠.^(٢)

يأتي هذا الإعلان بعد ثلاثة عقود من قيام مجلس التعاون الخليجي، التي لم تنجح قياداته وأجهزته التنفيذية في تحقيق الأهداف الأساسية التي صيغت حين قيام المجلس، إذ تنص المادة الرابعة من النظام الأساسي لدول المجلس أنه شُكّل «لتحقيق التنسيق والتكميل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتعزيز وتوسيع الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، مع وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الشئون الاقتصادية والمالية، والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية، والشؤون التشريعية والإدارية، مع دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة

(١) توارييخ ظهور مشيخات الخليج على المسرح السياسي، دون الخوض في التفاصيل: لأبوظبي آل نهيان ١٧٢٩م، للدرعية آل سعود ١٧٤٤م، للكويت آل صباح ١٧٥٢م، للبحرين آل خليفة ١٧٦٥م، لعمان آل بوسعيد ١٧٨٢م، لقطر آل ثاني ١٨٤٨م.

(٢) رابط إعلان الملك عبد الله آل سعود حال اتحاد الخليج
[www.youtube.com/watch?v=R62-G3ZkANM]

والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها^(١)، فعلى الرغم من وضوح الأهداف وتوافق القرار السياسي على أعلى المستويات لكن الإخفاقات المتلاحقة في البنية الإدارية الخليجية، وسيرورة اتخاذ القرار كانت الخلطة الجيدة للفساد طموح المشيخات وتكسر آمال الشعوب على واقع عدم الكفاءة الإدارية وتفشي الفساد المالي والإداري بين الإدارة الوسطى، وتحالف إقليمي بين طبقتي التنفيذيين الإداريين والتجار، مما انعكس على أداء الأمانة العامة لدول المجلس التي تحولت تلقائياً إلى سكرتارية تنفيذية ومراسل برتبة وظيفية عالية، بلا تفويض تنفيذي قادر على إحداث إضافة نوعية لا للقرار السيادي الأعلى لقيادات المجلس ولا لتمرير القرارات في صيغة آليات عمل تنفذ بشكل سيروري سلس منذ اليوم الأول لاعتماد قيادات الخليج للتوصيات السيادية العليا في القمم الخليجية.

هذا في البيت الخليجي من الناحية السياسية والإدارية للمجلس، في وقت تغير فيه إيقاع العالم اجتماعية واقتصادياً وثقافياً، وطرأت متغيرات أعادت صياغة العقلية الخليجية التي ترعرعت على الاستهلاكية والاعتماد شبه الكلي على صيغة دولة الرّفاهية (welfare state)، التي أحالت المجتمع الخليجي إلى شعوب استهلاكية اتكالية مُترهلةٌ، تعيش على هامش الفعل السياسي، تاركة القرار والتصرف بِرُؤْمَتِه للمشيخات لتُقرّرُ عنها وتتصرف في كل ما يتصل بحاضرها ومستقبلها، إلا أن الأحداث المتلاحقة على العالم العربي والإسلامي، وخاصة صدمي الحرب الأمريكية على الإرهاب ومشاركة حكومات الخليج فيها محلياً دولياً، وسقوط صدام حسين وما تبعه من تغول إيراني ظهر في شكل مذابح جماعية وتهجير قسري وقتل على الهوية في العراق، واستعداء متحفز للمجتمع السني على طول الشريط النفطي (=الكويت، المنطقة الشرقية للسعودية، البحرين) وفي غرب الجزيرة العربية (=المدينة المنورة)، وجنوبها (=الحوثيين في اليمن)، بمقابل ما يعتبره الخليجيون ركود أمني مستفز، وازدواجية معايير حين تكون المعالجة الأمنية مختلفة بين تعامل أجهزة الأمن مع التيارات

(١) تراجع المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي [www.gcc-sg.org]

الإسلامية السنّية ومثيلاتها الشيعية، حيث اتضح أن الضغط الأميركي عبر أجهزة الاستخبارات (CIA) والدبلوماسية الأميركيّة (السفارات / الخارجية) تتدخل بشكل سافر في القرار السيادي والأمني لتشديد العقوبة والإجراءات الاحترازية ضد من يوصفون بالمتشددين الإسلاميين، في الوقت الذي تتغير شدة القبضة الأميركيّة فيما يتعلق بمتشددين شيعة، وأصبحت هذه الازدواجية تحول إلى مَعْوَلٌ تَصَدُّعُ غير مسبوق بين مشيخات الخليج وشعوبها (تُسْتَشِنَى إلى حدٍ ما السياسة القطرية والكويتية لأسباب العقليات الحاكمة) على مستوى الثقة باستقلالية القرار السيادي للخليج بعيداً عن الإرادة الأميركيّة وتدخلاتها المكشوفة؛ لقد تَغَيَّرَ الوعاء الزماني وتماشت الشعوب مع هذا التغيير وتبدلت قناعاتها، لكن آليات الفعل والعمل في حكومات المشيخات لم تُحدث تغييراً يُذكر لترميم تصدعات الثقة في استقلالية المشيخات التي بدأت تتسع يوماً بعد يوم منذ دخول القواعد الأميركيّة بحر الخليج، وتطبيق دبلوماسية البارج بالتراضي بين الأميركيان والمشيخات الحاكمة مطلع تسعينيات القرن الماضي.

من جهة يُحسب هذا التراضي للرغبة الأميركيّة في الحد من طموحات أو أطماع إيران فيما يُحُصِّنُ الأقطار العربية الحليفَة للأميريّكا، أو هكذا يَرغُب طرفُ الاقتناع، إلا أن أطرافاً أخرى تربط بين ما يجري على الساحة بهذا الخصوص وبين مخططات طويلة الأمد تُعِدُّها واثنتن لإبقاء البلبلة الموجّهة في المنطقة والتحضير لزعاع مسلح تقع في بؤرته حتّماً إيران وجيرانها العرب، بحسب مقتضيات الفلسفة العسكريّة الأميركيّة بإدارة الصراعات منخفضة الحدة (Low intensity conflict)^(١).

(١) بحسب موقع GlobalSecurity.org يعرّف دليل العمليات العسكريّة الأميركيّة (Field Manual 100-20: Military Operations) الصراع منخفض الحدة بأنه مواجهة سياسية وعسكرية بين دول متزايدة أو مجموعات تتحارب حرباً تقليدية أو غير تقليدية (حرب باردة)، وتتطوّر في كثير من الأحيان على صراعات طويلة بين المبادئ والأيديولوجيات المتنافسة، وتتراوح أدوات الصراع منخفض الحدة من التحرّيب إلى استخدام القوات المسلحة، والتدخل بمجموعة من الوسائل، وتوظيف الأدوات السياسيّة والاقتصاديّة والإعلاميّة والعسكريّة، لتأمين الآثار الأمنيّة الإقليميّة والعالميّة.

نصح بمراجعة مقال على مجلة الدفاع الأميركيّة تحت عنوان 2006- Blood Boarders

لقد عبر وزير الدبلوماسية السعودية سعود الفيصل عن الحاجة المُلحّة والظرف الظاهر الذي يحتم على دول الخليج أن تتكلّل في صيغة اتحادية، تقفز فوق مرحلة التكامل في مصفوفة النظام الأساسي (التعاون-التكامل-الاتحاد)، وأن «جل» اهتمام القادة وصناع القرار والمفكرين هو البحث في كيفية مواجهة التحديات الراهنة والمستجدات على الصُّعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتأثيراتها على دولاً وشعوبنا..»، واضح أن إيران في المشهد مرة أخرى فـ«تصعيد المواجهة بين إيران والمجتمع الدولي حول برناجها النووي، واستفزازها المستمر لدول مجلس التعاون على نحو خاص، واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني، إضافة إلى تداعيات ما تمر فيه العديد من دول المنطقة من تغييرات سياسية واسعة في إطار ما أصبح يعرف بالربيع العربي، كل هذه المستجدات تستدعي منا وقفة للتأمل وإرادة صلبة للتعامل معها حفاظاً على مصلحة دول مجلس الخليجي، ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، والسلم المدني واستقرارها ونحوها..» وربما من الملفت في كلمته استخدام تعبير «وحدة أراضيه» التي لم يسبق لمسؤول خليجي رفع المستوى تطرق إليها من قبل، لكن بالعودة إلى تصريح وزير خارجية الكويت السالفه نفهم التعبير في سياقه الذي يُهمّن على العقلية الجمعية للأنظمة الخليجية، وقناعتهم أن اختلاف الوعاء الرزمي أدى إلى اختلاف نوعية التهديدات التي وصلت إلى التهديد الوجودي لمنظومة التعاون الخليجي، فـ«مصادر هذه الأزمات قد تشعبت بصورة كبيرة، فظهرت على الساحة الدولية العديد من الظواهر والعوامل الدولية مثل الإرهاب، والتلوث البيئي، والاحتباس الحراري، والأمراض الوبائية، والأزمات الاقتصادية، التي تتطلب عملاً جماعياً مشتركاً لمواجهتها وأصبحنا في ظل هذه الظواهر نشهد أشكالاً جديدة من الصراعات، وأنماطاً مُستَحِدّة من المواجهات إضافة إلى أساليب الصراع التقليدي بين الدول، والذي مازال، حاضراً مع استمرار بعض الدول في السعي إلى فرض هيمنتها ونفوذها، على الدول الأخرى والتدخل في شؤونها، متتجاهلة بذلك مبادئ القانون الدولي، ومطالبات المجتمع الدولي الداعية للتعايش السلمي، والتعاون البناء بين جميع أفراد الأسرة الدولية،

ومتجاهلة أن الأمن والاستقرار لا يتحققان بطرق التدخل وأساليب الميمنة أو السيطرة، أو تَبَيَّنَ منهج القوة والتهديد...»، هذه التهديدات الوجودية «بأنواعها تستدعي العمل الجاد من قبل دول مجلس التعاون الخليجي للتحول من صيغة التعاون الحالية إلى صيغة اتحادية مقبولة لدى الدول السُّتُّ، تكفل لها الأمن والاستقرار ومتانة الاقتصاد، وبالنظر لما تحظى به منطقة الخليج العربي من أهمية بالغة نظراً لموقعها الإستراتيجي المهم، ولما تملكه من احتياطات ضخمة من النفط والغاز، وللذين يشكلان أهم مصادر الطاقة في العالم، ومع تزايد التحديات والمخاطر التي تواجهها منطقة الخليج العربي، علاوة على أن تجارب الأزمات والتحديات السابقة برهنت للجميع على حقيقة صعوبة التعامل الفردي من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع تلك الأزمات...».^(١)

تأمين الخندق الخليجي

تعتمد القيادات الخليجية على مكونات القوة لدى الوحدة الجغرافية والثقافية الخليجية، لأنها على قناعة أكثر من أي وقت مضى أن علاقاتها مع الغرب هي علاقة مصلحة مشتركة، لكن علاقاتها البيئية هي علاقة مصير مشترك، كما أنها تعي أن التخلص من القواعد الأمريكية في المنطقة مسألة في غاية الصعوبة، وأي التحام من هذا القبيل سيؤدي إلى زوال مجلس التعاون حتماً، بل خلخلة منطقة الشرق الأوسط كلها، وخاصة أن مجلس التعاون بصيغته الحالية أصبح الرافعة المتبقية للجامعة العربية التي تكاد أن تنهار خلوها من قيادات عربية فاعلة في المشهد العربي العاجز.

بالمقارنة مع إيران التي تطلق في مشروعاتها من إستراتيجية وطنية واضحة الاستمداد الأيديولوجي وتوظف لها كل الطاقات الفكرية والمهنية والمالية، يفتقر

(١) كلمة الفيصل المؤتمر شباب الخليج، الذي عقد في الرياض تحت شعار: دول الخليج العربية من التعاون إلى الاتحاد، نظمها معهد الدراسات الدبلوماسية/أبريل ٢٠١٢

مجلس الخليجي إلى قيادة يتحدد عليها أو مشروع إستراتيجي بأهداف محددة، وي يكن زيادة توضيح ذلك في الجدول الآتي:

| ال الخليج | إيران | التصنيف |
|-----------|-------|--|
| مفقود | موجود | قيادة روحية |
| مفقود | موجود | أيديولوجياً/ فكرة مشتركة |
| مفقود | موجود | مشروع برؤية إستراتيجية |
| مفقود | موجود | تأمين الطاقات اللازمـة |
| مفقود | موجود | تأمين معلوماتي ارتباطي رأسـي وأفـقي |
| مفقود | موجود | غطاء ديني ومالـي وسياسي للعاملـين |
| مفقود | موجود | ترتـابـط الـقـيـادـة بالـكـوـاـدـر الشـعـبـيـة |
| مفقود | موجود | تربيـة وإـعـدـاد وـتـجـهـيز |
| مفقود | موجود | الـجـديـة وـعـدـم التـرـهـل |
| مفقود | موجود | التـحـفـز والـمـبـادـأـة بالـتـحـرك |

ويستعيض الخليج عن تلك القضايا المُحرجة لأسباب قد تكون مذهبية بأمور تفرضها الجغرافيا، ففكرة الاتحاد تعتمد على المصير المشترك، وبعوامل تؤمن ثلاثة أرباعها النجاح بذاتها، وهي: الجوار الجغرافي، والعرق البشري، واللغة والدين والعادات، والأخيرة هي الإرادة السياسية، وهي المرحلة التي اقتنـع فيها حـكامـ الخليـج بـضرورـةـ الـاتـحادـ لـتأـمـينـ اـسـتـمـارـيـةـ الـوـجـودـ وـنوـعـيـتهـ.

والمطروح من صيغ الاتحاد الخليجي هو اتحاد مؤسسات لا حدود، بهدف إعادة هيكلية التطبيقات التي لم تفلح في إنجاح الغرض الذي أقيم لأجله مجلس التعاون الخليجي في بيانه التأسيسي، والاتحاد المؤسسي سيكون في صيغة هيئات، يرأسها مفوض تعمل على تشبيك ترسos العمل الخليجي في مؤسسات أربع، هي:

المؤسسة الدبلوماسية: بهدف أن يكون الصوت الخليجي موحدا فيما يتعلق بالقضايا الإستراتيجية.

المؤسسة الاقتصادية: بإنشاء البنك المركزي الموحد وإطلاق العملة الخليجية، والاتفاق على تسعيرة مشتركة للنفط بحسب المصلحة الخليجية المشتركة لا الفردية.

المؤسسة العسكرية: وهي العصب الأهم في الحلف الخليجي منذ إنشائه، فالإنفاق الخليجي على التسلح لا يستهاب به دوليا، معبقاء مستوى الجاهزية عالية، وإن كانت في صيغة الدفاع لا الهجوم.

المؤسسة الأمنية: ويدخل فيها أجهزة الاستخبارات والأمن الوطني وسائر الأجهزة الجمركية والحدود.

التخاذل غير المتكافف

على الرغم من الصعوبة في عقد مقارنات موضوعية بين صفتى بحر الخليج (الخندق الجيولوجي) إلا أنه يمكن المحادلة من خلال فلسفة الصدام الحضاري (=عرب-فرس) والديني (=سنة- شيعة) وتركيبة الضفتين السياسية (=علاقتهما بالمستعمر سابقا والحاكمي حاليا) وإفرازات تاريخ تشكيلهما وتحالفاتهما وجدلية التحرر والانصياع، وقضايا تتشابه فيها صفتى الخليج في حزمة مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية من حيث نسبة الاعتمادية على النفط كمصدر رئيس لميزان الدولة الاقتصادي، وتضخم أرقام البطالة الظاهرة والمقنعة، واحتلال التوازن بين الطبقات الاجتماعية باتساع الفجوة بين الطبقة الفقيرة والغنية وذوّبان المتوسطة، وارتفاع نسبة الجريمة والانحراف الأخلاقي، وضمور مساحات المشاركة السياسية في صناعة القرار ورسم مستقبل البلاد، وارتفاع حِدَّة الخطاب بين الطرفين، ولعل

مصطلح «مثلث التجاهل» (=النفط والتنمية والديمقراطية) الذي أطلقه د. علي الكواري يختصر المشهد ويرسم الصورة الذهنية الأقرب إلى الواقع.^(١)

لكن يلاحظ وجود اختلافات جوهرية من زاوية المنطلقات والطموح الإقليمي، فالعقل الجمعي الإيراني ينطلق من أرضية الطموح الحضاري والفراغ الإقليمي، على أساس المغایرة المذهبية والتفوق التاريخي على الجوار الجيوسياسي، كما أن النظام الإيراني تركيبة سياسية فريدة في العالم، يعتمد آليات ديمقراطية لتشكيل السلطة تستهدف ضمان المشاركة الشعبية الجزئية في الحكم، وأخرى ثيوقراطية هدفها الحفاظ على مبادئ الثورة وصيانة الأجهزة المختلفة من الانحراف عن وظائفها الإسلامية الأصلية، وتلك خلطة أطلق عليها الكاتب إيلي شلهوب صفة الـ«ثيو - ديموقراطي»..

(١) عنوان لكتاب: العين البصيرة... مثلث التجاهل: النفط والتنمية والديمقراطية، علي خليفة الكواري - منتدى المعارف / ٢٠١١

ملحوظة: تتفوق إيران على دول الخليج قاطبة بموارد وثروات مهولة، فثروتها البترولية ضخمة، واحتياطي الغاز من المقدار أن يؤمن لها احتياجاتها لعشرات السنين، وثروتها الزراعية متكاملة فلا تفتقد محسولاً لا تتوجه بسبب تنوع مناخاتها وخصوصية تربتها وتوافر مياهها، والثروة السمكية لا ينقصها حتى «الكافيار» بسبب موقع المضبة المطل على الخليج والمحيط وبحر قزوين، كما تمتلك ثروة حيوانية متنوعة، فضلاً عن الثروة المائية المتمثلة في العديد من الأنهر التي توفر لها فائضاً مائياً؛ في الوقت الذي تضرر فيه الدول الخليجية إلى تكرير مياه بحر الخليج لتتأمين احتياجاتها الأساسية من المياه، كما أن أعظم ثرواتها الحيوية شعبها المتعلّم والطموح، فالحجم السكاني نموذجي للتنمية المستدامة، ولا يشكل عبنا على خطط البناء الحضري كما أنها لا تعاني من مشكلات استيراد اليد العاملة وما تفرزه من مشكلات اجتماعية واقتصادية.

وعلى الصعيد الجيوسياسي تتفوق الجغرافيا الإيرانية بالموارد والثروات الهائلة التي من النادر أن يتلوكها شعب آخر من شعوب العمورة، لكنها تفتقر إلى «حكومة» تعرف كيف تدير مواردها وطاقاتها لصالحتها القومية؛ إذ الشعب الإيراني محرومٌ من التمتع بثروات بلادهم، فهم يرون جيرانهم من أهل الخليج ينعمون بخيرات بلادهم -نسبياً- بينما هم يعانون أشكال الحرمان، فخيرات بلادهم تتبدد في الخارج على شراء ولاءات الجماعات الدينية والمليشيات المسلحة لأنظمتها، وتحرك باتجاه الانفصال والتقسيم، فضلاً عن الموارد الهائلة التي تهدى في إقامة «ترسانة حربية» وبرنامـج المفاعلات النووية بمحنة توفير الطاقة، وعندـها من مصادر الطاقة الرخيصة ما يُعيـنها عن النـوي ومساـكـلهـ الـحلـيةـ والإـقـلـيمـيـةـ والـدولـيـةـ، وبالرغمـ منـ ذـلـكـ فـهيـ لاـ تـخـتـلـفـ عـنـ جـيـرانـهاـ (دولـ الخليـجـ)ـ فـيـ تـعمـيقـ «ـمـثلـثـ التجـاهـلـ»ـ.

لا تغضب إيران -منذ العهد الصفوي وإلى اليوم- من أحد غضبها على حكومات دول الخليج العربي؛ لأنها تعتقد جازمة أن الخليج إنما هو امتدادها التاريخي الذي آن لها أن تسترجعه، وتعامل على أساس أن بحر الخليج وأغلب جزيرة العرب ضمن مجال نفوذها الحيوى، فعلى الرغم من احتقارها لشخص العربي ولسانه^(١)، فهي لم تعرف عملياً إلى اليوم بأن هناك دولاً قد تحولت من نظام المشيخات القبلية المعمول بها قبل مئات السنين، إلى دول مؤسسات دستورية معترف بها عالمياً، وتعامل على أساسه في منظومة الشرعية الدولية، فعلى مستوى الصحافة الإيرانية هناك مئات المقالات التي تكشف فضح هذه النظرة الدونية لدول مجلس التعاون شعوراً وحكومات، ولعل نموذج مقال مركز «دبلوماسية إيران»^(٢)، يكشف حجم التعالي الإيراني، والنظرة الراسخة تجاه العرب، فقد تناول الباحث «كريم جعفري» إحدى دول مجلس التعاون وهي الإمارات العربية المتحدة، بأسلوب «التحقيق»، فكتب مقالاً بالإنجليزية تحت عنوان:

Realign the Sheikdom..

So that Dubai learns not to bite the hand that has fed it..

(١) ومن أبيات الشعر المتداول عند الفرس: «عرب ذر بيابان ملحن ميُخورد وسگ أصفهان آب بخ ميُخورد»، أي: العربي في الصحراء يأكل الجراد، بينما كلب أصفهان يشرب الماء البارد. وهناك تعبر فارسي دارج بين عموم الإيرانيين حتى المقيمين منهم في الخليج، يعبرُون به عن الرفض التام لأي شيء، فإذا أرادوا أن يرفضوا شيئاً تثلوا بالقول: «نا شير شتر ميَّهَامْ نَا ديدَارَ عرب»؛ أي: لا أريد حليب النوق ولا رؤية العرب.

(٢) هو مركز أبحاث إيراني تأسس عام ٢٠٠٧، ويضم عدداً كبيراً من العاملين في مناصب رسمية حساسة ومهمة، من بينهم رئيس المركز السفير السابق السيد محمد صادق خرازي، انظر الرابط: [www.irdiplomacy.ir]، كما نشرت صحيفة «سياست روز» الإيرانية المقال بالإنجليزية على موقعها الرسمي [www.siasatooz.ir/CNewsRDetailOnlineENG.aspx?QSCNDId=43491&QSDNId=591]، ومع الخبر صورة كاريكاتورية لخمسة من العرب يشدون قماشاً لالتقاط نجمة داود التي تهوي عليهم من الأعلى، في إشارة إلى أن هذه الأنظمة موجودة كأداة وظيفية لإنقاذ إسرائيل فقط.

وترجتها الحرفية: "إعادة ترتيب المشيخة.. لتعلم دبي عدم عَضُّ اليد التي أطعمتها"، وكلمة (Realign) مصطلح ميكانيكي يعني إعادة موازنة الوضعية أو الفكرة، وكأنه يقول بالمفهوم "أفيقوا، اصحوا"، وقد شن فيه هجوماً عنيفاً على أبوظبي ودبي، بسبب تعاونها مع المجتمع الدولي في فرض عقوبات اقتصادية على إيران، وحشا المقال بعبارات الاستعلاء والتمثُّل الإيراني على الإمارترين، والتغيير والغمز واللمز بعبارات التحرير، وتفخيخ الخطاب بتناول الفتنة بين حكام الإمارات السبع، مع كَم من الإسقاطات النفسية على الآخر، لكن الملحوظ المهم هو عدم مخاطبة أبوظبي كعاصمة دولة، بل توجيه الخطاب لـ "مشيخات" ، ما يُوحِي بأن «العقل الإيراني» لا يزال يرى منظومة مجلس التعاون الخليجي مجرد تجمعات بَدوَّة تعيش في خيام نائية في قلب الباذية، وإيران هي من تفضل -وما تزال- عليهم بأموالها، وُعْلَمَهم أصول الحضارة والعمارة بما تَمُّنُ به عليهم من ثرواتها؛ فيقول جعفري:

"يشير الخبر الذي نشرته «جلف نيوز» في ٢٠١٠/٦/٢١ تحت عنوان «الإمارات تشدد الخناق على شركات وهمية» إلى التوجه الجديد الذي سلكته أبوظبي في التعامل مع إيران، هذا الموقف يعني بما لا يدع مجالاً للشك أنَّ قرار قادة الإمارات لا يأتي فقط نتيجة تجاوب مع سياسات الولايات المتحدة المرسومة سابقاً، وإنما يعكس قرار المشيخة هذا تفاحراً وتباهياً بالثقة بالنفس أمام إيران.

لم تقنع بعدُ الادعاءات العربية المزيَّفة المتعلقة بالطالبة الباطلة بالجزر الإيرانية الثلاث، المسؤولين الإيرانيين بتهديدها العلاقات مع الإمارات العربية المتحدة، وتعديل الخطاب والتفاعل مع هذا البلد الفتى، فالتوترات الداخلية المتزايدة التي شهدتها الإمارات وتشهدتها تجعل من مهاجمة الجيران سياسة مفضّلة وتكتيكاً محبذاً لدى حُكَّامها.

أدّى انحراف الثورة الإيرانية وإيران في حرب لم نردها مع العراق إلى ازدهار دبي، وهي المدينة الصحراوية التي كان بالإمكان أن ترى منها آنذاك رأس الخيمة الجبلية، ومكان آخر تساوي ثروته آنذاك على الأكثر حِملَ جملَ واحد؛ فلو لا مئات المليارات

من الدولارات التي تعود لرأس المال الإيرانية، ولو لا القوى العاملة والطاقة البشرية الإيرانية -ليس باستطاعة الدعم المالي الأمريكي الذي فشل في انتشال مصر من الفقر بعد ٣٩ عاماً، ولا أسلوب العرب في الإدارة والذي أثبت عدم فعاليته وكفاءته في غالبية الدول العربية أن ينفع- لما كان بالإمكان تحويل دبي إلى المدينة الحلم، كما هي عليه اليوم.

لقد طالب العديد من السياسيين والمراقبين الإيرانيين، منذ منتصف التسعينيات، بأن تقوم الحكومة الإيرانية برد قوي على تصرفات وسلوك الإمارات -وتحديداً أبوظبي- المتغطرسة والمتعرجة. لكن للأسف، ولسوء الحظ، لم تلق هذه المطالب إلى اليوم آذاناً صاغية، ونتيجة لتجاهل مثل هذه الدعوات نواجه اليوم الوضع الحالي: بعد أن جنى شيوخ الإمارات ثروات طائلة من رأس المال الإيراني ومن القدرات البشرية الإيرانية، ها هم اليوم لا يرفضون المزيد من الاستثمارات الإيرانية فقط وإنما يتعاونون مع واشنطن لتطبيق عقوبات ضد طهران.

ويقول المواطنون الإيرانيون الذين زاروا دبي خلال الأشهر القليلة الماضية، إنّه وعلى عكس السنوات الماضية، يعمل المسؤولون في دبي بشكل حيث على عدم تشجيع رجال الأعمال الإيرانيين والشركات الإيرانية، بل تعتقد دبي الآن بالفعل بأنّها تسدّي إيران خدمة باستضافتها المواطنين الإيرانيين.

على الرغم من أنّ حجم التبادل التجاري بين إيران والإمارات العربية المتحدة يبلغ وفق الأرقام الرسمية حوالي ١٢ مليار دولار، إلاّ أنّ الرقم الحقيقي، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار البضائع، يبلغ حوالي ٢٠ مليار دولار، وهو رقم لا يمكن استهلاكه بسهولة في اقتصاد صغير كالاقتصاد الذي تملّكه الإمارات العربية المتحدة؛ فلماذا قرر الإمارتنيون الاستغناء عن هذه الميزة المالية، وهو أمر في غاية الأهمية؟، هل هي رسالة للقول بأنّ المشيخة لا تعتمد على المال الإيراني وعلى الموارد البشرية الإيرانية؟

آخذين بعين الاعتبار أجندة الإمارات العلنية والسرية، يجب على جمهورية إيران الإسلامية أن تمارس «عمقها الإستراتيجي»^(١) بشكل من شأنه أن يذكر حكام المشيخة على أنّ التعامل مع جار قديم لا يجب أن يكون عنصر تجارة أو مقايضة مع واشنطن؛ فنظرة سريعة على المشاكل الداخلية التي تعاني منها الإمارات السبع فيما بينها، تظهر بأنّ هذا الاتحاد المربوط، والذي تمّ اغتصاب زعامته وقادته من قبل مشايخ أبوظبي، آخذ في التحول تدريجياً إلى ديمقراطية عجيبة، بما يجعله ضعيفاً وعرضة للاختراق بأقل الضغوط.

المخاطر التي يتعرض لها مشايخ رأس الخيمة، وأم القوين، والشارقة، والفجيرة وحتى دبي، والذين كانت تربطهم فيما مضى علاقات وصلات قوية وطويلة الأمد مع إيران، هي إشارة واضحة عن الكيفية التي يتم بها تشويه صورة إيران، خاصةً أنّ أبوظبي تستبعد الآن هذه الإمارات وتطمح إلى تعزيز هيمتها عليهم من خلال الإيرادات النفطية». انتهى^(٢).

إن الخطابات الدينية والتصريحات السياسية الإيرانية، إلى جانب الخروقات العسكرية والمخابراتية والمعلوماتية، وتحركات وتدابير الجماعات الوظيفية الموالية لـ «ولاية الفقيه»، تجعل دول الخليج العربي تُراجع كل تحركات إيران معها، بل تَعدُّ عليها أنفاسها، وتتردد في تعزيز العلاقات معها؛ لأن «إيران الخمينية» نفسها لم تُبدِ أي قدرٍ من حسن النوايا لطمة جيرانها التقليديين، أو ما تُسميه هي بنفسها «عمقها الإستراتيجي».

في إيران اعتادت أن تطلق في كل موسم حج هجوماً سنوياً منظماً على المملكة العربية السعودية فيما يعرف إيرانياً بـ«البراءة من المشركين»، والذي يتناغم مع خطابات مختلف دوائر صناعة القرار الإيراني، يتقدمهم المرشد الأعلى خامنئي، ورئيس الجمهورية نجاد، في حملة تسييس موسم الحج، وجعله مناسبة تفریغ الشحنات

(١) تعني وسائل الضغط الإيرانية المزروعة في داخل النظام والنسيج الاقتصادي والمجتمعي الإماراتي.

(٢) انظر الرابط: [www.alrased.net/site/topics/view/1909]

إلى درجة أقدم معها إمام الجمعة في مدينة مشهد الإيرانية آية الله أحمد علم المدى في موسم عام ١٤٣٠هـ، على الدعوة لتغيير قبلة المسلمين من مكة المكرمة إلى مشهد المقدسة؛ لأن "...بلاد الحجاز أصبحت ضحية للوهابية..."^(١)، وهذا النوع من الصراع المستحكم يمكن أن يتجاوز حدوده السياسية إلى آفاق أبعد وأعمق، تقتضي استحضار الخلفيات الثقافية والتاريخية والأيديولوجية لفهم العقلية الإيرانية حين تناطح «عمقها الإستراتيجي» المتمثل بالجزيرة العربية عموماً، والعربية السعودية خصوصاً؛ إذ تعتبر إيران نفسها تاريخياً وارثاً شرعياً للإمبراطورية الفارسية العظمى، ومن ثم فإن عداء عرب الجزيرة والجazier متواصل في العقل الجمعي الإيراني، فهم الذين عبروا النهرين (=دجلة والفرات) أيام الخلفاء الراشدين، وأسقطوا إيوان كسرى وورثوا ملكه، فلم تفلح القرون في تخفيف الوطأة، وسجل التاريخ الإسلامي العديد من المحاولات الفارسية لهدم الأمة الإسلامية، منها محاولة «أستاذ سيس» سنة ١٣٦هـ، و«بابك الخرمي» سنة ٢٠٢هـ، و«الأفшин» سنة ٢٢٤هـ، و«مردواج» ٣٢٣هـ، و«أسفار بن شيريويه» سنة ٣١٦هـ، بل قامت على الهضبة الإيرانية العديد من السلطانات ذات الأصول الفارسية التي لم تُخفِ عدائها للخلافة العربية (البويمية، السامانية، الزيدية)، ثم كان ظهور الإمبراطورية الصفوية - وهي أساس أيديولوجي وتاريخي لجمهورية الثورة الخمينية - التي ناصبت العداء المستحكم للدولة العثمانية لزعامتها العالم الإسلامي، فلم يتزدروا في وضع أيديهم في أيدي ألد أعداء المسلمين من روس وبرتغاليين وهولنديين وإنجليز، ولم يكن من مبرر لعداوتهم سوى وقوف العثمانيين أمام المخططات الصفوية لفرض التشيع الفارسي، ودفعهم عن أهل سُنة الهضبة الإيرانية، بسبب المذابح التي قام بها الشاه إسماعيل صفوی وسلطنه، وإجبارهم معظم سكان إيران على التشيع الذي جعله الدين الرسمي لدولته، وظلت الدولة الصفوية على أجندتها الخاصة بعداوة الدولة العثمانية حتى سقطت وحل محلها الدولة القاجارية، التي سارت على خط الصفوية في عداوتها للدولة العثمانية

(١) نشر في صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، (العدد ١١٢٩٥)، بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٩

حتى دالت الدولة العثمانية سنة ١٩٢٤ م، وزالت معها الدولة القاجارية وحلت محلها البهلوية الشاهنشاهية، التي انتهت المنهج العلماني المتحرر، لكن تحول العداء وانصب بصبغة شعوبية على عرب الجزيرة عموماً، والمملكة العربية السعودية خصوصاً، التي شهدت حدودها اتساعاً كبيراً شمل معظم أرجاء الجزيرة، وضمت مناطق ذات كثافة شيعية (سيهات، والأحساء، والقطيف، والمدينة المنورة) وترى إيران أنهم رعايا مؤسستها الدينية «قم»، فضلاً عن منازعة السعودية مكانة إيران في المجتمع الدولي، وخاصة بعد مراحل التأسيس السعودية، وبدء مرحلة سياسة النفط، الأمر الذي أشعل العيرة الإيرانية.

بعد نجاح الثورة الخمينية عام ١٩٧٩، وتقنين مبدأ «تصدير الثورة» دستورياً، انتشرت المحاضن الدعوية (مآتم وحوزات)، ومراكيز التبشير الشيعية، وأنفقت موازنات مهولة لطباعة الكتب واستقطاب الأقلام المالية والمعاطفة، واحتراق المنظمات والهيئات الإسلامية بدعوى التقرب والوحدة، فاستشعرت السعودية حالة الاستنفار العقائدي الإيرانية، فأخذت زمام المبادرة للتصدي وامتصاص الهزات التي أحدها مبدأ تصدير الثورة، فعملت على نشر تعاليم الإسلام السُّني بصيغته السلفية (يحلو للبعض تسميتها الوهابية)، وبناء المدارس والجامعات والمراكيز الإسلامية، والجمعيات الخيرية والمؤسسات الدعوية، التي كان لها الدور الأبرز في التصدي لخطط نشر التشيع بصيغته الإيرانية في العالم الإسلامي؛ وهذا هو المحرك الحقيقى للهجوم الشرسة التي تعرض لها رموز الدعوة في السعودية من قبل ملالي إيران، ولزهم بالصفات والألقاب المختلطة التي لم يُسمع بها من قبل (الوهابيون، السلفيون، التكفيريون)، ووصف سلفية السعودية (=الوهابية) بأنها صناعة الاستعمار البريطاني.

أخذت إيران على عاتقها منذ نجاح الثورة تبني خطاب سياسي يدغدغ مشاعر المسلمين، وراح تؤسس المنظمات والهيئات «نصرة المظلومين والمحروميين» على تفسيرها، كانت الخلفيات التاريخية والمنظفات العقدية تصب مباشرة في الرافد السياسي وتغذيه حركياً وإستراتيجياً، ومواد الدستور الإيراني حافلة بأمثال هذه الأفكار، فالسياسة الخارجية الإيرانية تقول صراحة في المادة (١٥٣): «الدفاع عن

حقوق جميع المسلمين، مع الالتزام بعدم الانحياز فيما يتعلق بالدول العظمى المهيمنة على دول أخرى...”， أما المادة (١٥٤) فتنص على: “جمهورية إيران الإسلامية تقوم بحماية الكفاح العادل الذي يقوم به المحرمون والمظلومون في أي ركن من أركان الكرة الأرضية...”， وهذا النص تفويض لمؤسساتها الثورية الظاهرة والمستترة للعمل في العمق المستهدف لأي دولة، و يجعل من تحريك الأقليات الشيعية الموجودة في دول الخليج، و تحريضهم على الثورة والعنف ضد حكومات المنطقة بدعوى الظلم والاضطهاد هدفاً إستراتيجياً لا تكتيكياً..

وكل التحركات التخريبية والقلائل التي هزت منطقة الخليج طيلة ثلاثة عقود كانت بطريقة أو أخرى مرتبطة بقيادات إيرانية، وكان الرد السياسي لحكومات الخليج قيام تحالف خليجي بداية الثمانينيات تحت مسمى «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، لتنسيق الجهود وتوحيد التحرك ضد الأطماع الإيرانية التوسعية، بعد اندلاع الحرب الإيرانية العراقية التي استمرت ثماني سنين.

ومن هنا يُفهم لم ترى إيران في المملكة السعودية نداً قوياً يُعطل مشاريعها وطموحاتها التوسعية، ويحيط مشروع الهلال الشيعي الكبير، وهذا يُفسر شراسة الهجوم أحادي الاتجاه، فاتهمت إيران السعودية دون غيرها بمساعدة اليمن في حرها ضد ثورة «الحوثيين»، وبمساعدة جماعة «جند الله» السنّية الإيرانية، وبالوقوف بجانب حكومة البحرين والكويت والإمارات أمام التهديدات الإيرانية.

ومهما يكن من أسباب فإن العداوة الإيرانية للعرب السعودية خصوصاً، ولدول الخليج المواجهة للهبة الإيرانية عموماً، من جنس العداوات التي لن تقف تداعياتها وأشكالها لروافدها التاريخية والعصبية والطائفية والمذهبية والسياسية، والتي في جملتها تمثل أشد أنواع العداوات والأحقاد الإيرانية لا العكس، إلى جانب رؤية إيران الجيوسياسية لهذه الدول على أنها تصدّعات سياسية يمكن ملؤها بمصدّات مذهبية تحمي أمن إيران الإستراتيجي.

إن مبدأ «تصدير الثورة» القديم ليس إلا أحد الأساليب التكتيكية للتلافى الضغوط الخارجية على إيران، عبر تشغيل المصدّات المذهبية المبنية على قواعد

التصدّعات السياسية الكثيرة في منظومة التعاون الخليجي، لكنها سياسياً تُنفذ إستراتيجية تُعرف بـ«أم القرى»، التي سيخصص لها البيان في قواعد اللعبة الإيرانية، لكن الملاحظ المهم في مراقبة الأداء السياسي الإيراني أن نواياها المبيتة لدول العمق الإستراتيجي (الكويت والبحرين وقطر والإمارات واليمن ومصر) تكشف عن نفسها بنفسها في تصرفات وتصريحات المسؤولين الإيرانيين، بعضها بإيعاز من أعلى شخصية في النظام، وأخرى ربما تُحمل على أنه زَلَّة لسان، لكنها تتسم بحالة من التهديد والوعيد؛ من ذلك كلام شريعتمداري وكرُّوي ونجاد تجاه الخليج العربي، وخاصة البحرين والإمارات العربية المتحدة، وكلام حسن روحاني (١٩٩٤) حين قال: إن «إيران ستقطع اليد التي ستمتد إلى الجزر الثلاث»، ثم لحقتها تصريحات كثيرة من آية الله محمد تقى مصباح يزدي وغيره على «فارسية الخليج العربي»، ولا يُنسى أن المناورات العسكرية الهجومية الإيرانية في بحر الخليج بلغت إلى (٢٠٠) مناورة سنوياً منذ منتصف التسعينيات وحتى اليوم، وهي مناورات تُنبئ بمدى الجاهزية العسكرية لتنفيذ المخطط الإيراني لغزو الخليج العربي، بحسب عبارة كاسبر واينبرغر -وزير الدفاع في إدارة رونالد ريجان، والمُدان بفضيحة إيران كونترا- في كتابه الضخم «الحرب القادمة» الذي كشف فيه السيناريو الكامل لخطة غزو البحرين وقطر والإمارات.

الكثير من الأدلة المُعلنة تُشير إلى عسکرة شمال الخليج العربي (الأحواز / خوزستان)، وهو السهل الوحيد على طول المضبة الصخرية الإيرانية على بحر الخليج، وتحويله إلى منطلق خطر على أمن الخليج العربي، مما يزيد الشكوك لدى العقلية الخليجية بنية إيرانية لالتهام (غزو) دول الخليج العربي، كما أن عدد التفاهمات الإيرانية (الأمريكية - الإسرائيليّة) منذ عهد بوش الابن وحتى يومنا هذا لا يترك مجالاً للشك في وجود مخطط لتقسيم المنطقة بين إيران وأمريكا وإسرائيل.^(١)

(١) ينظر: عادل علي عبد الله: المُحركات السياسية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، ط ٢٠١٠ / ٢٤٠ (ص ١٦١)... وينصّ بالاطلاع على البحث التفصيلي لبيان العلاقات الثلاثية في كتاب ترجمتنا بارزي: حلف المصالح المشتركة.. التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، الدار العربية للعلوم ٢٠٠٨/ ٢٩٧ -

وبهذا نفهم تكرار التصعيد المفاجيء وغير المبرر لمسؤولين إيرانيين كبار بفارسية الخليج، وتصريجاتهم المتالية باعتبار جميع أجزاء الخليج العربي إيرانية، وتسريب أخبار ووقائع ضلوع الحرس الثوري الإيراني بإرسال سفن العتاد العسكري والخبراء الإيرانيين ومجاميع حزب الله في الحرب اليمنية ضد الحوثيين، واستثمارهم لما يُسمى الحراك الجنوبي الداعي إلى إعادة تقسيم اليمن، في مخطط إيراني عشر عليه في «محافظة صعدة» لتقسيم الجمهورية اليمنية (خطة يمن خوش حال)^(١)، إلى جانب إرسال إيران عددا من سفنها العسكرية إلى سواحل جمهورية الصومال بحجة مكافحة القرصنة، واليوم يكشف الملف السوري الملتهب عن درة التاج للعقلية الإيرانية المتحفزة ليس للعب دور شرطي الخليج بل شرطي بحري الخليج والأحمر دفعة واحدة.

لا تنسى دول الخليج عمليات «حزب الله» في البحرين ١٩٩٤، ثم الكشف عن عدد كبير من العملاء في الإمارات العربية، كما حاولت إيران إحداث فتنة في موسم حج ١٩٩٤، عبر إرسال جماعة كبيرة من الحرس الثوري كحجاج إلى مكة المكرمة، وقد أجلَّ خامنئي -فجأة- تنفيذ المخطط الإيراني التوسعي القديم، الداعي لغزو واحتلال البحرين وقطر، ومن ثم الإمارات، ومن ثم السيطرة على الخليج العربي، والذي كان مقررا في مايو ١٩٩٩، ولا يعرف سبب تأخير تنفيذ المخطط سوى خامنئي نفسه، لكن المؤشرات تدل اليوم على معرفة مسبقة لدى خامنئي بما سيأتي على منطقة الخليج والعراق بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وهذا تقدمت إيران خطوة إلى الأمام بتقديم عرضها السري للولايات المتحدة الأمريكية، لأن إيران لا تسمح لنفسها بإضاعة الفرصة الذهبية لاقتalam النفوذ على منطقة الخليج، فقد تحقق لها بسط ذراعيها على شمالها الغربي (العراق)، وهي متغلبة تماما في الشرق (أفغانستان) بعد الاجتياح الأمريكي، كما أن لها يدا نافذة على كل من سوريا ولبنان وفلسطين واليمن، فقد أصبحت عملياً مشروع «قوة إقليمية كبرى» لا يستطيع أن يتتجاهلها أحد، حتى الأمريكية أنفسهم.

(١) نشر في مجلة الوطن العربي (العدد ١٧٠١) بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٠٩

إن كل التعنت والتهديد الإيراني باستخدام أوراقها النووية والإقليمية، كان ردًا على تجاهل الإدارة الأمريكية للمساومات الإيرانية منذ العام ٢٠٠١، وللعرض السري الذي تقدمت به إيران بعید سقوط النظام العراقي (٢٠٠٣)، مقابل الخدمات «الجليلية» التي أدتها لأميركا في احتلال أفغانستان والعراق؛ التي تتلخص في «الاعتراف بإسرائيل والتنازل عن النووي، ووقف دعم حزب الله، مقابل منح الوصاية على الخليج لإيران، والاعتراف بها كقوة إقليمية شرعية»؛ وقد تم التكتم الشديد عليها من الجانبين حتى لا تتحول إلى فضحية «Iran Gate» ثانية في عهد التشدد الخامنئي.

هناك مؤشرات على تعديلات كبرى على خطة الاجتياح، وترتيبات سرية جارية لتفاهم إيراني أمريكي عبر اجتماعات أمنية حول توافق بعدم اشتباك بين القوات الإيرانية الغازية وبين الأسطول الأمريكي الخامس (في البحرين)، والقوات الأمريكية في السيلية (قطر)؛ وفي الحقيقة كانت الإمارات العربية المتحدة قد حسبت حسابها لهذا الغزو الإيراني، فمع التطوير المستمر لقدراتها العسكرية الدفاعية، عقدت اتفاقاً مع فرنسا بشأن إقامة قاعدة عسكرية فرنسية على أراضيها، وقد كشف مؤخراً رئيس شرطة دبي العميد ضاحي خلفان -في تصريح غير اعتيادي- عن أسباب حجب الإمارات خدمات الهواتف البلاك بيري، أن “أمريكا وإسرائيل تتتجسس على الإمارات من خلال البلاك بيري”^(١)، باختراقها أنظمة الاتصالات، وعدم تحكم الخوادم الإماراتية بمراقبة البيانات والمعلومات من خلال هذا الهاتف، في إشارة إلى تململ الأميركيان من التعاقد الإماراتي مع القوات الفرنسية.

ومن التدريبات الأخيرة -في بحر الخليج- على مخطط الغزو، إجراء إيران في يوليو ٢٠١٠ أكبر مناورات بحرية لها بعنوان «رعد٢» في الخليج العربي وبحر عمان، ثم لحقتها بأكبر مناورات جوية في تاريخها بعنوان «ميلاد نور الولاية»، كانت كل الخطط المرسومة لهذه المناورات، استهداف السيادة العربية لمنطقة الخليج العربي.

(١) نشر التصريح في كل وسائل الإعلام الخليجية والعربية، يوم السبت ٤ سبتمبر ٢٠١٠.

الفقيه المسلح لا شرطي الخليج

ترى إيران أن لها دوراً محورياً اليوم في «ملء فراغ» ساحة الخليج العربي سياسياً وعسكرياً، لكنها تختلف عن غيرها (=القومية) بامتلاكها مشروع عقائدياً عالمياً، يحمل تفويفاً أخلاقياً يسمح لها بـ«التمدد الجغرافي» أكثر من أي وقت مضى؛ لغرض إقامة خلافةٍ جاهزةٍ لمقدم «الغائب الحجة» عبر أيديولوجياً «ولاية الفقيه»، بدعوى نيابة الإمام المهدى في عصر الغيبة الكبرى^(١)، في نصرة المستضعفين المظلومين.

ولم تكن تلك النظرة عقيدة فردية، أو اجتهاداً مدوناً في وثيقة مرجع مجتهد، ليُمكِّن التحاور معه أو مُجادلته، بل هي نهج دولة فَتَّلت تلك النظرة ونصَّت عليها في دستورها، فما إن «نفَضْ شعبنا عن نفسه - خلال حركة تكامله الثوري - غبار الطاغوت ورواسبه، ونظَّفْ نفسه من الشوائب الفكرية الأجنبيَّة»، حيث عاد إلى الأصول الفكرية، وإلى النظرة الإسلامية الأصيلة للعالم، وهو يسعى الآن إلى بناء مجتمعه النموذجي (الأُسوَة)، معتمداً على المعايير الإسلامية، وعلى هذا الأساس فإن رسالة الدستور هي خلق الأرضيات العقائدية للنهضة، وإيجاد الظروف المناسبة ل التربية الإنسان على القيم الإسلامية العالمية الرفيعة.

ومع الالتفات لمحتوى الثورة الإسلامية في إيران - التي كانت حركة تستهدف النصر لجميع المستضعفين على المستكبرين - فإن الدستور يُعدُّ الظروف لاستمرارَّة هذه الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصاً بالنسبة لتوسيع العلاقات الدوليَّة مع سائر الحركات الإسلامية والشعبية، حيث يسعى إلى بناء الأمة الواحدة في العالم ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ كُمْ أُمَّةٌ وَيَحْدُهُنَّ وَأَنَّ رَبُّكُمْ قَاتِلُونَ﴾، ويعمل على مواصلة الجهاد لإنقاذ الشعوب المحرومة والمضطهدة في جميع أنحاء العالم.

(١) نقل موسى الموسوي أن هذه البدعة أنكرها كثير من أعلام الشيعة على اعتبار أن «الولاية خاصة بالرسول صلى الله عليه وسلم والأئمة الاشنا عشر من بعده، ولا تنتقل إلى نواب الإمام، وأن ولاية الفقيه لا تعني أكثر من ولاية القاضي الذي يستطيع تعين أمينٍ على وقفٍ لا مُتولٍ له أو يُصبِّ قَيْمٌ على مجنون أو قاصر». الشيعة والتصحيح / ٩٤

ومع ملاحظة جوهر هذه النهضة الكبرى فإن الدستور يضمن زوال كل نوع من أنواع الدكتاتورية الفكرية، والاجتماعية والاحتكار الاقتصادي، ويسعي للخلاص من النظام الاستبدادي، ومنح الشعب حق تقرير مصيره بنفسه (ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم)...^(١).

من هنا يكون التعرُّف على الأيديولوجية المسيطرة على صُنَاع القرار الإيراني أمراً حيوياً لإمكانية تفسير التحركات السياسية الصادبة أو المتضاربة أحياناً؛ إذ الأفكار والمعتقدات من الأدوات الشائعة في السياسة الخارجية لأي دولة تهدف إلى تفزيذ أهداف توسعية كبرى، وخاصة في مثل الظاهرة الإيرانية التي امتزج فيه الدين بالسياسة، حتى أفرزت الحكومة الإسلامية شكلاً لم يعرفه التشيع الاثنا عشرى منذ تأسيسه، فإيران هي الدولة الدستورية الوحيدة في العالم الذي ينص دستورها على مذهبية الدولة الأبدية^(٢)، بل إن الإيمان بولاية الفقيه شرط حاسم في تولي الوظائف العامة في مؤسسات الحكم الإيرانية، والوظائف والمصالح العامة، فحتى الإيراني الشيعي لا يحق له الترشح لعضوية البرلمان أو مجلس الشورى، أو التقدم لمنصب حساس من منصب الوظائف العامة ما لم يكن مؤمناً بالولي الفقيه.

مهم أن يعلم أن «ولاية الفقيه» كمفهوم للحكم السياسي المطلق، ليست مسألة متفقاً عليها بين مراجع التشيع الأصولي لا من القدماء ولا من المعاصرين، بل النظرية قابلة للتبدل بحسب المعطيات الزمنية والقوة السياسية للتيار الذي يتبعها، فهناك أكثر من تسع نظريات حول «ولاية الفقيه» السياسية، ابتكرها آيات الله العظام^(٣)،

(١) تنظر وثيقة الدستور الإيراني، المقدمة، تحت عنوان: أسلوب الحكم في الإسلام.

(٢) وثيقة الدستور الإيراني.

(٣) هذه الألقاب التي تطلق على علماء الشيعة هي مسألة عُرفية تشير إلى المراحل العلمية لصاحبها، فعندما ينهي طالب العلوم الدينية مرحلة معتبرة من دراسته في الحوزة بما يعادل مرحلة الماجستير في الدراسات الأكاديمية، يطلق عليه لقب حجة الإسلام، أو حجة الإسلام والمسلمين، فيما لو رَتَّقَ في دراسته لما يقارب مستوى الدكتوراه، أما إذا وصل إلى رتبة الاجتهاد، فيطلق عليه لقب آية الله، فإذا ما وصل إلى رتبة المرجعية الدينية، وهي التي تتطبق على من يعتبر نفسه أعلم المحتهدين، فيطلق عليه لقب آية الله العظمى؛ وهذه الألقاب في عصرنا الحاضر هي حالة عُرفية لم تكن ضمن هذه الاعتبارات في العصور السابقة بل هي مستحدثة، وتستعمل بالمعنى المشار إليها، ولكن غالباً ما يتم تحطيم مفهومها الحرفي إلى مفاهيم مجازية تضفي والأبوية الإسلامية على أصحابها لأسباب سياسية مذهبية لا تخفي، عندما يأنها ألقاب عُرفية خاصة بالحو زات الشيعية لا غير.

وكلها تدور حول أسئلة جوهرية: هل ولادة الفقيه جزء من الدين؟ وهل ولادة الفقيه مقيدة أو مطلقة؟ ومن الذي يُقيّدها: المراجع الدينية أم الشعب؟

وي يكن تلخيصها في الآتي:^(١)

١ - نظام السلطنة المشروطة: يعني وجود مجلس من المراجع الدينية العليا، يُفتّي في شؤون الشريعة، في إطار نظام سلطاني يتمتع فيه الوالي بسلطات واسعة؛ ومن المراجع المؤيدة لتلك النظرية محمد باقر مجلسی، ومیرزا قمی، وفضل الله نوري، وعبد الكريم حائری یزدی.

٢ - نظرية «مجلس فقهی» من ثلاثة أو أربعة من كبار آيات الله تحكم بدلاً من شخص واحد، وتقوم المراجع الدينية باختيار مجلس الحكم هذا؛ ومن المراجع الذين يدعمون هذه النظرية جواد آملی، وبهشتی، وطاهر خرام آبادی.

٣ - نظرية الدولة الدستورية؛ تعني أن الولاية للناس لكن تحت إشراف رسمي من المراجع الدينية (مثل إشراف مجلس صيانة الدستور في إیران على «إسلامیة» القوانین التي يقرها البرلمان)؛ ومن المراجع المؤيدة لهذه النظرية نائینی ومنتظري وطهرانی وخورسانی وطباطبائی.

٤ - نظرية الحكومة المنتخبة مع إشراف المراجع الدينية من دون أن يكون لهم دور رسمي؛ ومن الداعين لهذه النظرية محمد باقر الصدر.

٥ - نظرية الولاية المشروطة للفقيه؛ تعني أن يكون الولي الفقيه محاسباً من قبل الشعب وسلطاته مقيدة؛ ومن الداعين لهذه النظرية منتظري ومطهرانی.

٦ - نظرية الحكومة المنتخبة بدون أن يكون هناك أي دور للفقيه أو للمراجع الدينية. ولكنها تعد دولة إسلامية لأن الناس مسلمون؛ ومن الداعين لها محمد باقر الصدر.

(١) ينظر: لقاء المجتهد الإصلاحی الدكتور محسن کدیور، في جريدة الشرق الأوسط، حول كتابه المثير للجدل: «نظريات الحكم في الفقه الشیعی»، نشر اللقاء الجمعة ١٦ / ٣ / ٢٠٠٧.

٧- نظرية الولاية لكل الناس وللجميع حق في الحكم، وليس هناك أي دور للولي الفقيه؛ ومن مؤيديها محمد حائرى يزدي.

٨- الولي مُعَيْنٌ من الشعب، والشعب هو ميزان الحكم؛ ومن المؤيدin هذه النظرية أحمد نراقي، ومحمد حسن نجفي (صاحب كتاب الجواهر أشهر كتاب في الفقه الشيعي)، وأية الله بروجردي، والخميني نفسه (قبل الثورة).

٩- نظرية الولاية المطلقة للفقيه، أو الولاية غير المقيدة بأية شروط، على أساس أن الولي ممثل الله في الأرض، وسلطاته تمثل سلطات النبي؛ وهي الدعوة التي تبناها ودعا لها آية الله الخميني (بعد الثورة).

إن أكبر مخاطر هذه النظرية الأخيرة أنها تنطلق من ديمومة الثورة، لاعتقادها بحمل رسالة «مدينة الله» للأمم كافة، فنظرية «اللاهوت السياسي»، أصبحت لدى هؤلاء حُججية الإسلام، فلا يصح الإيمان إلا بإقرارها، وتَبَيَّنَ أهدافها فكراً وسلوكاً، وعليه تكون «الولاية» بمثابة طوق نجاة العالم الإسلامي للخروج من قبضة الطاغوت، والظُّفَرِ بالحرية لإقامة العدالة في هذا العصر «وهكذا تتحقق حكومة المستضعفين في الأرض ﴿وَنُرِيدُ أَن نَمَّنَ عَلَى الَّذِينَ أَسْتَضْعِفُوْ فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمْ الْوَرَثِينَ﴾». ^(١)

وبهذه النداءات عبرت النظرية الحدود الإقليمية لتقدّم نفسها كـ«مشروعٍ إجمي»؛ على اعتبار أن الثورة الخمينية هي تلبية لـ«نداء السماء» للقيام بمهمة «تحرير الشعوب» من جلاديهما، وـ«إنصاف المظلومين» من الحكام الطغاة، تطبيقاً للـ« وعد الإلهي».^(٢)

(١) نظر وثيقة الدستور الإيراني، المقدمة تحت عنوان: أسلوب الحكم في الإسلام.

(٢) ينظر: د. عبدالستار الراوي: الأيديولوجيا والأساطير؛ ولاية الفقيه والفكر الصهيوني المعاصر، دراسة تحليلية مقارنة، ط ٢٠١٠ / ٢٠.

تحت هذه العناوين السياسية كانت «الولاية الإيرانية» منذ الخميني إلى خامنئي، تنهج لغة التعميم والشمول، وتنتقل من شأن وطني خاص إلى مقام الوصاية الأبوية؛ باعتبارها حاملة الأحكام والوصايا الربانية، وبموجب هذا الحق المقدس فإنها مُحَوَّلة بإلقاء هذا الحكم في الجحيم، أو تحكم على ذاك النظام بالكفر؛ فيما تعدُّ أنصارها ومؤيديها بجنات النعيم.

منذ أن ألف الخميني في أربعينيات القرن العشرين كتابه «كشف الأسرار»^(١)، ووضع فيه نظرته لشكل وهدف الحكومة العالمية، ثم أتبعه في ستينيات القرن بكتاب «الحكومة الإسلامية» الأكثر تكثيفاً لفلسفته حول حكومة ولاية الفقيه، التي يرى أنها قادرة على أن تتحقق ما لم يتحقق التشيع طيلة أربعة عشر قرناً، فيما إن نجحت الثورة عام ١٩٧٩ حتى تحولت فلسفته إلى تدابير عملية ترجمتها دستور الجمهورية الإسلامية، فأصبح التدخل الإيراني بالشأن الوطني للدول العربية والإسلامية، سمة ثابتة للثورة؛ إذا المادة (١٢) ترى أن مسؤولية الجيش والحرس الثوري «... لا يتحملان فقط مسؤولية حفظ وحراسة الحدود، وإنما يتکفان أيضاً بحمل رسالة عقائدية أي الجهاد في سبيل... والنضال من أجل توسيع حاكمية قانون الله في أرجاء العالم...».^(٢)

صار «التمدد الجغرافي» رُكناً من أركان عقيدة الولاية، وكل الذي جرى من تغيير عام ١٩٧٩ هو أن السلطة الجديدة ستمارس دور «الفقيه المسلح»، بدلاً من «شرطي الخليج»، وكانت أولى التطبيقات العملية لهذا التوجه التمسُّك بالجزر العربية الإماراتية الثلاث، والإصرار على «فارسية» الخليج؛ مع سمة جديدة إضافية هي فرض أيديولوجية الفقيه على دول الجوار، فكان العراق في مقدمة أهداف المشروع التوسعي؛ لأنَّه يمثل «الرأس العربي» -الذي ينبغي الإطاحة به أولاً، قبل الشروع في

(١) ألف الكتاب عام ١٩٤٢ م، وترجمه إلى العربية (ترجمة أحدثت لغطاً كبيراً بين الشيعة) محمد البنداري عام ١٩٨٧ ، ونشرته دار عمار الأردنية، والكتاب الفارسي الأصلي من مطبوعات حرفة، انتشارات آزادي - قم، ويكون الكتاب من مقدمة وستة فصول، هي: التوحيد، والإمامية، والعلماء، والحكومة، والقانون، والحديث.

(٢) راجح وثيقة الدستور الإيراني.

اجتياح الخليج العربي، مروراً باخراق مصر وصولاً إلى شمال أفريقيا - ولوح القفر المقبول عربياً لتحويل الثورة إلى حالة قومية، وهوية جديدة لشيعة إقليم الجزيرة العربية وما جاورها.

أخذت إيران على عاتقها تدعيم نفوذها على الساحة الإقليمية من خلال انتهاج سياسة «تصدير الثورة» التي اعتمدت على استخدام ما يسمى بـ«الرموز المكثفة/ Condensations Symbols»، مثل شعار «عدو الإسلام» الذي استخدم بكثافة ضد كل خصوم نظام الجمهورية الإسلامية، وشعار «ديف بُرُوك/ الشيطان الأكبر» لوصف الولايات المتحدة الأمريكية، فولاية الفقيه هي أيديولوجيا سياسية في نفسها، وتبادر إلى إضفاء جملة من المفاهيم والشعارات، لغرض الإيحاء بأن مقدمات الثورة وعللها وأسبابها ونتائجها صدرت من المؤسسة الدينية (=الملاكي)؛ ف تكونت لها منظومة من المصطلحات والمفاهيم التي تحكم بالفاعل السياسي وأتباعه من الموالين في خريطة الخليج العربي.

الخرائط الذهنية لفلسفة الصُّدُع المذهبي

ت تلك إيران ظنّاً مذهبياً توظّفه بحسب الحاجة والمصلحة، وفكرة «الجال الحيوي المذهبي» جوهرية؛ لتحقيق أهداف إستراتيجية وكتيكية، فصلّتها مراجع التقليد وفق مقياس مذهبي، عن طريق ضمان ضم المحيط المجاور، ضمن سلسلة عناصر تتحقق الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ، عبر وسيلة المذهب الشيعي؛ مما يوفر لإيران عوامل القوة التي ترتكز على مفهوم الدفاع عن أنها القومي خارج حدودها^(١)، المتنقلة بمصادر التوتر والأزمات، وهذا لن يتحقق إلا ببناء «مصالّات دفاع مذهبية»^(٢) خارج

(١) يراجع: عزت الله عزتى: جغرافيائي نظامى إيران- تهران، إنتشارات سمت/ ١٣٧٧ (ص ١٢٣)، نقاً عن ترجمة الإمبراطورية الشيعية الموعودة.

(٢) يراجع: منوجهر فرهنك: زندکی اقتصادی إیران- تهران، آبوریحان/ بي تاريخ (ص ٩)؛ عبدالحسين سعیدیان: کشورهایی جهان- تهران، إنتشارات فجر إسلام/ ١٣٧١ (ص ٤٩)، نقاً عن ترجمة الإمبراطورية الشيعية الموعودة.

حدودها الجغرافية، تنطلق عبر المدخل العراقي، مروراً بالدول التي تمثل «سلسلة الصدع المذهبي»، وهي الدول التي تشكل حزاماً وحدوداً مذهبية متدة من إيران إلى العراق مروراً بسوريا ولبنان، وعواداً إلى دول الخليج العربي وصولاً إلى اليمن، وهذه الدول (=الجزيرة العربية) في معظمها تمثل كتلة الطاقة الروحية والمادية في العالم.^(١)

«سلسلة الصَّدْع المذهبي» هذه هي الدُّول التي تمثل مُقتربات ضعيفة وسهلة لإيران، حيث تحوي أقلية شيعية تُسهّل عملية بناء نقاط ارتكاز ومَصَدَّات مذهبية، يمكن من خلالها دعم عملية التمدد المذهبي الذي يؤمّن بناء مجال إيران الحيوى، بحيث تشكل بمجملها صَدعاً يهدّد الدول العربية، وخاصة الدول التي تضم خارطتها الديموغرافية أقلية شيعية طامحة، وبإعادة تكوين وتهيئة تلك الجيوب الصَّدِعية تتشكل المَصَدَّات الدفاعية الجيوپوليتيكية، فيتمدد المجال الحيوى المذهبي الإيرانى.

يمكن فهم خطوط المجال الحيوى العريضة للأهداف الإستراتيجية للسياسة الإيرانية في «سلسلة الصدع المذهبي» من مُصدرين مهمين وموثوقين، هما: رؤية الخميني لصورة الحكومة التي يدعوا إليها، وقد ضم تصوّره في كتاب «الحكومة الإسلامية»، الذي ترجمه عملياً دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ أما المصدر الثاني -المطور لنظرية الحكومة الإسلامية بعد المرحلة الخمينية لتنماشى مع مقتضيات السياسة الدولية في مرحلة القطبية الأحادية الأمريكية مع بداية التسعينات- فوثيقة منشورة بالفارسية تحت عنوان: «مقولات في الإستراتيجية الوطنية»، وتُعرف اختصاراً

(١) تشير المصادر الفارسية دوماً إلى أهمية هذه الدول، حتى في المناهج التربوية للصفوف الأولى في المدارس الإيرانية، حيث أهمية العراق الروحية بالنسبة للشيعة، وأن إيران شريكة في حقول النفط والغاز مع الدول العربية المجاورة، وأن سكان إيران هم امتداد لشعوب الدول المجاورة، وأن الشعب الإيراني يتأثر بالموقع الجغرافي.

هذا الأمر له دلالات خطيرة، وتناولت دراسات حديثة الأمور المتعلقة ببعض الدول المجاورة التي كانت جزءاً من إيران عبر عصور التاريخ، بهدف ترسیخ أهمية دول الجوار الجغرافي على اعتبار أنها تمثل كتلة الطاقة، وأن إيران مرتبطة بها جغرافياً وروحياً وتاريخياً. يراجع: د. لبيب المنور: إيران والإمبراطورية الشيعية الموعودة، دار الدراسات العلمية - مكة/٢٠٠٨ (ص ١١).

بنظرية «أم القرى»، التي وضعها مهندس السياسة الخارجية الإيرانية الدكتور علي جواد لارجاني.^(١)

هاتان الوثقتان تكشفان «خارطة طريق» المرجعية والحكومة الإيرانية التي يسيرون عليها في تنفيذ طموحاتهم السياسية، والمرامي البعيدة والقريبة الساعدين إلى تحقيقها على المستويين الإقليمي والدولي، وقد أدرجت الوثقتان في ملحق هذه الدراسة للرجوع إليهما، ومقارنتهما بوثيقة الدستور الإيراني.

الوثيقة الأولى: الحكومة الإسلامية (ولاية الفقيه)

في رأي الخميني الحكومة الإسلامية هي هي «حكومة القانون الإلهي»^(٢)؛ لذا يمكن اعتقاد هذه الوثيقة «قرآن» السياسة الإستراتيجية الإيرانية، أو «الثابت» أمام المتغيرات كلها، أو «الأصل» وما عداه فرع عنه، وعلى الرغم من اعتراف البعض على ذلك نظراً لتخلُّف النظرية عن الاستجابة للمتغيرات الدولية المت sarعة، إلا أن تأسيس الدستور الإيراني على نظرية الخميني في مهمة وشكل الحكومة الإسلامية، وإستراتيجية التوسيع الجيوسياسي يجعلها أساساً لخط قياس السياسة الإيرانية؛ إذ إن مهمة «الحكومة الإسلامية العالمية» تحت راية «الولي الفقيه»، هي تمكين الأرضية لمقدم

(١) للتوضيح يراجع:
الإمام الخميني: الحكومة الإسلامية (ولاية الفقيه)، مؤسسة تنظيم ونشرتراث الإمام الخميني - طهران، ط ٣/٢٠٠٣.

ود. علي جواد لارجاني: مقولات في الإستراتيجية الوطنية (نظرية أم القرى)، ترجمة د. لييب المنور، دار الدراسات العلمية - مكة/٢٠٠٨.

د. عبدالستار الرواوى: مقدمة في الفكر الإيراني - بغداد/١٩٨٣.

وله أيضاً: الأيديولوجيا والأساطير، ولاية الفقيهة والفكر الصهيوني المعاصر - بغداد/١٩٨٤.

د. لييب المنور: إيران والإمبراطورية الشيعية الموعودة، دار الدراسات العلمية - مكة المكرمة/٢٠٠٨/٨ سلطان النعيمي: الفكر السياسي الإيراني (جذوره، روافده، أثره)، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية/٢٠٠٨.

د. عادل علي عبد الله: المحرّكات السياسيّة الفارسية في منطقة الخليج العربي، مركز الدراسات الإيرانية، ط ٢٠١٠/٢.

(٢) الحكومة الإسلامية/ ص ٦٥

«المخلص» في نهاية التاريخ، وهي الرؤية الفلسفية الكبرى لأهداف تكوين الدولة، وهذه قناعة لم تتغير في عقل الساسة الإيرانيين، إما إيماناً أو استخداماً، أما نظام الجمهورية الإسلامية بمفهومها السياسي التطبيقي، فهو كسائر الأنظمة الجمهورية الأخرى، مع فارق ارتکازها على نظرية «القانون الإلهي» الذي يمثله -تفسيراً وتطبيقاً- الولي الفقيه على الأرض، وهي الثابت الثاني الذي لم يتغير في ظل حكم الملالي، وهذا يلغى عملياً التاريخ الاجتماعي الإنساني، الذي لا يؤمن الخميني بحركته ولا بقوانين تطوره، كما لا يؤمن به الجناح اليميني المتشدد؛ بل فكرة «الولي الفقيه» نفسها تنفي أي تنوع للإنساني أو صراعاته، وهذا يجعل من التاريخ نفسه خادماً لأهداف الحكومة الإسلامية العالمية، يتحرك -دائماً وأبداً- مدفوعاً من الخارج نحو نقطة ثابتة، هي «النهاية السعيدة» المقررة والمحسوبة لصالح فئة محددة هي «شيعة آل البيت» في نسختها الإيرانية.

عملياً أيضاً.. هذا يعني أنه لا مكان للانتصار والهزيمة والتباذلية في دورة حياة الأمم التي عرفتها البشرية كلها؛ ما يجعل من «الحكومة الإسلامية العالمية» مشروعًا قدیماً يمتد من بدء الخليقة إلى نهايتها، وهي في حرب دائمة لا تتوقف إلى أن تنتصر في النهاية.

ولأن التاريخ تحول إلى ما يشبه «الحراك القدري» لخدمة الإيرانيين، فقد ألقى الخميني على عاتق الفقهاء مهمة التصدي للحكومة الإسلامية، بناء على أن الفقيه قيم على الأمة كقوامة الكبار على الصغار؛ لأن «القيمة» على شعب بأسره لا تختلف مهمته عن القيم على الصغار إلا من ناحية الـ^{الكمية}^(١)، انطلاقاً من كونهم «نواب الإمام في عصر الغيبة، وهم من يتولون الفتيا والقضاء، وينوبون عنه في تفزيذ السياسات و مختلف شؤون الولاية (...) وبعبارة أخرى الولاية تعني: الحكومة والإدارة وسياسة البلاد»^(٢)، فالفقيه الولي ما هو إلا «وصي النبي، وفي عصر الغيبة

(١) الحكومة الإسلامية / ص ٧٣

(٢) المصدر نفسه / ص ٧٢

يكون هو إمام المسلمين وقائدهم، والقاضي بينهم بالقسط دون سواه (...) فالفقهاء هم الحجة على الناس كما كان الرسول صلى الله عليه وسلم حجة الله عليهم (...) وكل ما كان يناظر بالنبي فقط أناطه الأئمة بالفقهاء من بعدهم، فهم المرجع في جميع الأمور إليهم، وقد فوضت الحكومة ولالية الناس وسياستهم»، وبيني الخميني فرضيته على دور تساؤل منطقي، بمقدمة أنه إذا «مرّ على الغيبة الكبرى أكثر من ألف عام، وقد تمر ألف أخرى قبل أن تقضي المصلحة قدوم الإمام المتظر، في طول هذه المدة المدينة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة؟»، والتنتيجـة أن «كل من يتظاهر بالرأي القائل بعدم ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية، فهو ينكر ضرورة تنفيذ أحكام الإسلام، ويدعو إلى تعطيلها وتجميدها، وهو ينكر بالتالي شمول وخلود الدين الإسلامي الحنيف^(١)»، وبهذا تحول «فقهاء قم» - لأول مرة في تاريخ إيران - إلى نخبة حاكمة حقيقة، ونجح الخميني في جعلهم لبَّ النظام الإيراني.

وتتركز نظرة الحكومة الإسلامية في اجتهاد الخميني السياسي على مفهوم ثنائية «الهدم والبناء»؛ فالشرع والعقل يفرضان على الفقهاء عدم ترك الحكومات وشأنها، «فإن تمادي الحكومات في غيّها يعني تعطيل نظام الإسلام وأحكامه، في حين توجد نصوص كثيرة تصف كل نظام غير إسلامي بأنه شرك، والحاكم أو السلطة فيه طاغوت، ونحن مسؤولون عن إزالة آثار الشرك من مجتمعنا المسلم، ونبعدُها تماماً عن حياتنا؛ وفي الوقت نفسه نحن مسؤولون عن تهيئة الجو المناسب للتربية ونشئة جيل مؤمن فاضل يحطم عروش الطواغيت، ويقضى على سلطاتهم غير الشرعية، وهذا الفساد ينبغي إزالته ومحو وإنزال العقوبة الصارمة بمسبيه (...) ولا سبيل لنا إلا أن نعمل على هدم الأنظمة الفاسدة المفسدة، ونحطّم رمز الخائنين والجائزين من حكام الشعوب؛ وهذا واجب يُكلّف به المسلمين جمِيعاً أينما كانوا، من أجل خلق ثورة سياسية إسلامية ظافرة متصرّة (...) ونحن لا نملك الوسيلة إلى توحيد الأمة الإسلامية وتحرير أراضيها من يد المستعمرين، وإسقاط الحكومات العميلة لهم، إلا أن نسعى لإقامة حكومتنا الإسلامية، وسوف تتتكلّل أعمالها بالنجاح يوم تتمكن من

(١) المصدر نفسه / ص ٤٩

تحطيم رؤوس الخيانة، وتدمير الأوثان والأصنام البشرية»^(١)، والانطلاقه يجب شرعاً أن تكون من الفقهاء الذين يؤدون «إلى الناس أحكام الإسلام الواقعية (...) ويعرفون ظروف التُّقْيَةِ التي يعيشها الأئمَّة»^(٢)، لأن «المؤمنين الفقهاء حصون الإسلام»^(٣)، وهذا يعني أنهم مُكَلَّفون بحفظ الإسلام بكل ما يستطيعون، وحفظ الإسلام من أهم الواجبات المطلقة بلا قيد ولا شرط، وهذا مما يجب على الحوزات والمجاميع والهيئات العلمية الدينية أن تفكّر في شأنه طويلاً، لتجهز نفسها بأجهزة وإمكانات وظروف يُحرس فيها الإسلام ويصان ويحفظ؛ أحكاماً وعوائد وأنظمة...».

يعتقد الخميني أن سبيل النضال من تشكيل الحكومة الإسلامية العالمية يبدأ بالسعى «بالنشاط الدعائي، والتقدم فيه لأن الأفكار تتفاعل عند مجموعة من الأشخاص، ثم يكون تصميم وتخطيط، ثم بدء العمل، ومحاولة لنشر هذه الأفكار وبثها من أجل إقناع الآخرين تدريجياً، ثم يكون هؤلاء نفوذ داخل الحكومة يُغيّرُها على النحو الذي تريده تلك الأفكار ويريده ذووها، أو يكون هجوم من الخارج لاقتلاع أسسها وإحلال حكومة -قائمة على هذه الأفكار- محلّها».^(٤)

في تصوره لشكل «الحكومة الإسلامية» يقرر الخميني ستَّ مسائل سياسية حيوية، يمكن اتخاذها مفاتيح لفهم الفكر السياسي الخميني، ونظرته لضرورة التمدد الجيوسياسي الإيراني، في حركة ثوران متواصلة تهدف إلى «تحلّل» الكيانات المخالفة، و«إحلال» كيانات موالية للولي الفقيه وحكومته الرومانسية، تلك المسائل هي:

١- ضرورة الحكومة الإسلامية للبشرية: يدعو مشروع «ولاية الفقيه» إلى إقامة «خلافة كونية» تخضع لولاهية وسيطرة الإمام الغائب أو القائم مقامه في كل عصر وأوان، على أساس أنه «لا يبلغ مقام الإمام ملك مقرب ولا نبي مرسل».^(٥)

(١) الحكومة الإسلامية / ص ٥٥-٥٧

(٢) المصدر نفسه / ص ٨٥ و ٨٨

(٣) المصدر نفسه / ص ٨٩-٩٣

(٤) الحكومة الإسلامية / ص ١٥٠

(٥) الحكومة الإسلامية / ص ٧٥

٢- حكمة كونية مذهبية: على أساس أن «الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الإثني عشرى...»، دون الاعتداد بأى عرق أو دين أو مذهب غير مذهب النظام الحاكم، فمادة الدستور هذه «... غير قابلة للتغيير إلى الأبد». ^(١)

٣- ضرورة استمرار تنفيذ الأحكام بالرؤى الخمينية: فالدولة ينبغي أن تكون جامدة للشروط الأساسية، يعكسها شخص قائلها مُتولّي رعاية شعبه كالوصي على الأطفال، وتجاوز «الحكومة الإسلامية» شرطي «العقد» و«العهد» لشرعية الولاية العامة على المسلمين بنظرية «الحق الإلهي» للفقيه.

٤- الأحكام المالية لحكومة الإسلامية العالمية: توجز «الحكومة الإسلامية» الأحكام المالية للدولة في نظام *الخمس*، التي هي «ضرائب مالية ليس فيها ما يدل على أنها خُصّصت لسد رمق الفقراء، أو السادة منهم خاصة، وإنما هي تدل على أن تشريعها كان من أجل ضمان نفقات دولة كبرى ذات سيادة (...) وبديهي أن هذا المورد الضخم إنما هو من أجل تسيير شؤون الدولة الإسلامية، وسد جميع احتياجاتها المالية». ^(٢)

٥- أحكام الدفاع عن الحكومة الإسلامية: *السلام* هو الوقت المناسب للتهيؤ للحرب، فـ«أحكام الجهاد والدفاع عن حياض المسلمين لضمان استقلال وكرامة الأمة، دالة أخرى على ضرورة تشكيل الحكومة، مما يوجب الإعداد والاستعداد والتأهب التام حتى وقت *السلم*»^(٣)، يعني أن الإستراتيجية تعتمد الحرب لا السلم في تصرفاتها، على اعتبار أن الحرب هي الحتمية القادمة في سيرة القدر التاريخي للأمة الشيعية الإيرانية المُمهَدة.

(١) راجح وثيقة الدستور الإيراني (المادة ١٢)

(٢) الحكومة الإسلامية / ص ٥١

(٣) المصدر نفسه / ص ٥٣

٦- ضرورة الثورة السياسية لتحقيق الحكومة الإسلامية: فـ“إزالة الشرك من مجتمعنا المسلم”^(١)، إلى أن تتحقق الحتمية التاريخية بانتصار الثورة بقيادة إيرانية خالصة بالعمل “على هدم الأنظمة الفاسدة، ونحطم رمز الجائرين من حكام الشعوب”^(٢)؛ فضرورة الثورة تعني حتمية تدمّرها الجيوسياسي، لأن المسلمين جميعاً مكلفين من أجل خلق ثورة سياسية إسلامية ظاهرة متصرّة^(٣).

٧- ضرورة الوحدة الإسلامية تحت راية ولاية الفقيه: يرى «الولي الفقيه» أن حركة التطور الحقيقة لابد أن تؤدي إلى ظهور «نموذج المدينة الفاضلة»، وما إيران إلا منصة الإطلاق -أو النواة الأولى- لقيام تجربة «دولة الفقيه العالمية» التي ستنتهي إلى الحد الأقصى، ولا تتم إلا بشرط وحدة الجماهير الإسلامية، ويجب أن يجتمع رأيها على الوحدة بمنظور ولاية الفقيه؛ على اعتبار أنه الوصي الشرعي الوحد، والقائم مقام الغائب، ووصايته كوصاية الأب على الأطفال فاقدي أهلية التكليف الشرعي.

٨- ضرورة إنقاذ المظلومين والمحرومين: يحدد الخميني دوره ومن معه من الملالي على أنهم النخبة التي اختارها الله لإنقاذ الشعوب: “أما نحن المكلفون بإنقاذ المحرومين والمظلومين، نحن مأمورون بإعانة المظلومين ومناومة الظالمين...”.^(٤)

(١) المصدر نفسه / ص ٥٥

(٢) المصدر نفسه / ص ٥٦

(٣) الحكومة الإسلامية / ص ٥٦، أورد د. موسى الموسوي ستة عشر وجهاً من أوجه الشبه بين ثورة الخميني وثورة لينين، تضمنت الشبه في كل من: شعار الثورة، والتأمين، والدعابة والإعلام، ومنع الرعایا من السفر، وتآلية الحكم، والتبعية للنظام والانصياع لأوامرها، والإرهاب المجتمعي، والطبقية... إلخ، وختم الموسوي كلامه بالقول: «... لذلك لا أجد صعوبة في رمي الخميني بالشيوعية، مع ما عليه من الطيلسان والعمامة والرداء، وتكراره اسم الله والإسلام في كل أحاديثه...». ينظر: الثورة البائسة / ص ١٧١-١٧٤.

(٤) المصدر نفسه / ص ٥٨

الوثيقة الثانية : مقولات في الإستراتيجية الوطنية (نظرية أم القرى)^(١)

تُعدُّ هذه النظرية -التي وضعها محمد جواد لاريجاني^(٢)- بمثابة إعادة صياغة لنظرية «الحكومة الإسلامية»، من منظور جيوسياسي لا أيديولوجي مذهلي؛ كتيبة تلقائية للجدل الدائر حول حدود جغرافية الجمهورية الإيرانية، وكيفية بناء «إمبراطورية» تكون بمثابة الرأس لجسد الأمة الإسلامية كلها؛ نظراً لكون إيران هي دولة الإسلام الحقيقي، وتجسيد لنواة العالم الإسلامي ومركزه القيادي^(٣)؛ فالنظرية على هذا تبني على أساس تحول جمهورية الفقيه إلى «مركز الإسلام العالمي»، تحت قيادة زعيم ذي سلطات وصلاحيات «الولاية» على الأمة كلها؛ لأن الدين والعقل يقضيان بضرورة تشكيل أمة إسلامية واحدة، ومن ثم لابد من اختيار حكومة تمثلها.

(١) راجع: د. عادل علي عبد الله: المحرّكات السياسية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، تقع ترجمة «مقولات في الإستراتيجية الوطنية» في ستة فصول: الأول: الحكومة والمسؤولية. الثاني: الاعتقادات الأساسية. الثالث: المصادر الرئيسية لتحديد السياسة. الرابع: نظرية أم القرى. الخامس: مذهب الدفاع المؤثر. السادس: العالم المتعدد الأقطاب. وعلى الرغم من أهمية وعمق فصول الكتاب، إلا أنَّ لُّبّه يقع في الفصل الرابع.
(تنبيه: البحث يعتمد على نسخة مطبوعة على الكمبيوتر، استعان بها الباحث من مترجم الإستراتيجية الوطنية البروفيسور لبيب المنور، وليس على كتاب مطبع، فسيختلف ترقيم الصفحات).

(٢) الدكتور لاريجاني هو رئيس مؤسسة دراسات العلوم، أبرز الخبراء في مجال الفيزياء، وأحد أهم العقول التي صاحت السياسة الخارجية الإيرانية، في فترة الحرب العراقية الإيرانية تولى منصب مساعد وزير الخارجية لمدة سين عهد الخميني، وكان يقود الفريق الخاص الذي اعتمد عليه الرئيس هاشمي رفسنجاني بعد الحرب في بناء سياسته في الحقلين الاقتصادي والسياسي، وقد أقيل من مهامه بعد دعوته إلى قيام علاقات إيجابية مع الولايات المتحدة.

(٣) ظهرت ثلاث نظريات لفكرة جمهورية ولاية الفقيه، ونظرية أم القرى هي آخرها، أما الأوليان فهما: نظرية «القومية الإسلامية» وضعها مهدي بازركان، وهي مبنية على عقيدة «المهدي المنتظر» التي تقبلها الأمة، وبقيام الحكومة الإسلامية في إيران وجَّهَ توجيه مختلف الثورات لأجل تحقيق الأهداف القومية الإيرانية، من خلال التوسل بالإسلام. وتبعتها نظرية «تصدير الثورة» التي نادى بها الخميني، لتحقيق «الحكومة الإسلامية العالمية» القائمة مقام وظيفة «خلافة المهدي المنتظر»، التي هي أحد أهم وظائف الدولة الإيرانية المعلنة، بهدف خدمة المظلومين وال المسلمين في كافة أرجاء المعمورة، وبهذا يتحول مبدأ «تصدير الثورة» إلى أساس مبدئي في علاقات إيران بالعالم الإسلامي السني تحديداً، تأسساً على أن المذهب الإثنى عشرى في أصله ليس مذهبها تبشيرياً لغير السنة.

اجتهد لاريجاني في نقد نظرية «الحكومة الإسلامية» المعمول بها كاستراتيجية إيرانية في علاقاتها الدولية تجاه العالم الإسلامي، ودامت عقدين من الزمان دون أن تفلح في إقامة «الحكومة الإسلامية العالمية» الموعودة؛ إذ مقياس نجاح الثورة الخمينية في اعتقاده ليس في حجم انتشار «عقيدة» ولاية الفقيه، وتضخم أعداد المُقلّدين، وتحوّل مدينة «قم المقدسة» إلى كعبة شيعة العالم، بل نجاحها الفعلي في «تعدد» جغرافية إيران وحدودها الدولية؛ فمعنى إقامة الحكومة الإسلامية العالمية حقيقة يعني تحوّل إيران من جمهورية «ثابتة الحدود» إلى إمبراطورية «متحركة الحدود»، لا تقف حتى تَبْسُطَ هيمنتها على كل إرث العالم الإسلامي المتدا من أندونيسيا شرقاً إلى جزر الكناري غرباً، ومن آسيا الوسطى -حدود صحراء سيبيريا- شمالاً إلى مسلمي جنوب أفريقيا جنوباً.

نجح لاريجاني في إعادة صياغة نظرية الخميني لتحول إلى دليل عملي قابل للتطبيق، فبدلاً من توصيفٍ مبالغ فيه عقائدياً كـ«الحكومة الإسلامية العالمية» فضل لاريجاني توصيف نظريته بكونها «الحكومة الإسلام العملية»، انطلاقاً من نقطة محورية في نقهه لنظرية الخميني وهي: «ما هو واجبنا في العالم الإسلامي؟ وهل قبولنا بالحدود الجغرافية يمكن أن يكون له تأثير أم لا؟»

دور الإعلام في مواجهة المشروع الإيراني

الدكتور عزام التميمي

مدير معهد الفكر السياسي الإسلامي بلندن

مدير قناة الحوار الفضائية (لندن)

حينما نتحدث عن المشروع الإيراني والإعلام، فإن أول ما يتadar إلى الذهن هو القدرة الإعلامية الهائلة لإيران في مقابل الفراغ الحاصل من جانب الطرف العربي أو الإسلامي المتوجس من السياسة الإيرانية. فالإيرانيون منذ أعوام يتحينون الفرص ملء هذا الفراغ في الساحة الإعلامية، وما من شك أن هذا من الذكاء و الحنكة التي لابد أن تذكر لهم، وما من شك أيضاً في أنهم أبلوا في سبيل ذلك بلاءً حسناً من وجهة نظرهم.

لا يغيب عن كل مهتم بوسائل الإعلام ذلك الفرق الهائل بين «ما كان» و «ما أصبح» في مجال الترويج للأفكار والتأثير على المتلقى، بين عهد المنشورات وعهد الفضائيات. فالمنشورات حينما كانت الوسيلة المتبعة من قبل أصحاب المشاريع الفكرية أو السياسية كانت توزع في نطاق ضيق جداً، وربما لم يكن الناس يقبلون عليها و من وصلت إلى يديه منهم ربما لم يكن يوليهما كثير اهتمام، وينتهي بها المطاف إلى القمامه. أما القنوات الفضائية، شئنا أم أبينا، فإنها تدخل علينا في غرف جلوسنا بل وغرف نومنا، ولم تعد اليوم تصلنا قصراً عبر شاشات التلفاز، بل وأيضاً عبر الإنترنت من خلال أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف النقالة.

تستثمر إيران أموالاً طائلة في وسائل غزوها الفضائي للآخر، وهذا على الرغم من اتباعها سياسية رقابية صارمة على ما يدخل إلى بيوت مواطنيها. ففي الداخل الإيراني تفرض على المواطن الإيراني عزلة إعلامية وتحجب عنه كثيراً من وسائل

الإعلام العالمية، ويعتبر اقتناص صحن تلقي البث الفضائي وجهاز توليف القنوات الفضائية من الممنوعات التي يمارسها كثير من الناس سراً وفي مخالفة للقوانين والإجراءات المعمول بها. وليس متاحاً بسهولة في إيران ما بات مظهراً عادياً من مظاهر الحياة في معظم دول العالم، ولذلك تجد المواطن الإيراني يسترق السمع بحثاً عن المعلومة باذلاً الجهد في سبيلها بينما الأموال التي تضخ من قبل النظام في إيران لبث الدعاية السياسية للخارج ليست محدودة أبداً.

إلى أن بدأت الثورة السورية كانت وسائل الإعلام الإيرانية قد حققت اختراعاً كبيراً في أواسط المتعلين في الخارج، سواء كان المتلقي عربي اللغة أم إنكليزي اللغة. ومن أهم القنوات الموجهة للخارج قناة العالم الناطقة باللغة العربية وقناة TV Press الناطقة باللغة الإنكليزية. والذي ساعد هاتين القناتين على النجاح أن برامجهما كانت تتسم بدرجة عالية من المهنية، وهذه من الأمور التي تساعد وسائل الإعلام على التميز وجذب المشاهد. ومن يعمل في المجال التلفزيوني أو الإذاعي يدرك أن المشاهد هو الذي يقرر ماذا يريد أن يشاهد أو يسمع، بيده جهاز التحكم عن بعد، يقرر بواسطته لمن يعطي أو يمنع، ولمن يمنح أن يحرم. والإعلام الذي يريد أن يحقق اختراعات ويريد أن يصل إلى المشاهدين ينبغي أن يكون من المهنية والحرفية بحيث لا يشعر المشاهد بأن القناة التي يشاهدها تحاول أن تملأ عليه وأن ما يتلقاه يقصد منه غسل دماغه وتحديد توجهه. هذا مع العلم أن ما من صاحب وسيلة إعلامية مقرودة أو مسمومة أو مشاهدة إلا ولديه رسالة يسعى لإيصالها لمتلقيه، سواء كانت هذه الرسالة نبيلة أو كانت على النقيض من ذلك. و المجال التنافس بين الإعلاميين هو إيصال رسائلهم بأيسر وأسلس الطرق وأكثرها جذباً للمتلقي.

لقد حشد الإيرانيون خبرات وتقنيات عالية الجودة للتأثير على العرب والمسلمين من خلال قنواتهم الفضائية. خذ على سبيل المثال قناتهم الناطقة بالإنجليزية: PressTV التي تستضيف أنساناً من كل أنحاء المعمورة ومن مختلف الأديان والتوجهات السياسية، في برامج حوارية سقفها مرتفع، وإن كان الهدف منها في نهاية المطاف هو تسويق الفكرة المراد بثها عبر الأثير انسجاماً مع التوجه الإيراني الرسمي. أما القناة

الناطقة بالعربية: قناة العالم، فقد تقدمت هي الأخرى وأصبح لها شعبية قوية في أنحاء العالم العربي وفي أوساط الحاليات العربية في الغرب، وذلك بسبب طرحها بجرأة لا تجدها في كثير من وسائل الإعلام المملوكة عربياً، لقضايا تهم المتلقي العربي حيث وجد. وهي الأخرى تستضيف الخبراء والملقين على اختلاف انتتماءاتهم الفكرية والسياسية وإن كانت في المحصلة تروج لما يريد النظام الإيراني.

لكن رغم النجاحات الكبيرة والاختراقات المهمة، لم يلبث الإعلام الإيراني أن تلقى ضربة قوية، لا أظنه تعافى منها حتى الآن، بسبب الموقف من ثورة سوريا. فالموقف المؤيد للنظام في سوريا عرى الأزدواجية و النفاق السياسي لهذا الإعلام الذي وقف مع ثوار تونس ومصر ولبيبا وما بدأت الثورة السورية أصبح يروج لنظرية مفادها أن ما يجري في سوريا إنما هو مؤامرة إمبريالية دولية على المقاومة والممانعة بينما تراه يجدد ثورة البحرين ويعتبرها انتفاضة مشروعة ضد الظلم والطغيان، وهذا تفسير للحدث لم يلق تعاطفاً ولا قبولاً لدى عامة الشعوب العربية والإسلامية. ولعل هذا الانكشاف أمام الجماهير، والذي أدى إلى عزوفها عن مشاهدة قنوات مثل «العالم» أو «المنار» أو TV Press هو الذي دفع الإيرانيين إلى تمويل إنشاء قناة عربية جديدة، هي «المليادين»، في محاولة متجددة لاختراق الساحة الإعلامية العربية من خلال خطاب داعم للموقف الإيراني ولكن بأسلوب أقل فظاظة.

لقد أنفق الإيرانيون على مدى ما يزيد عن عشرة أعوام أموالاً طائلة على الإعلام الموجه إلى العرب والمسلمين حول العالم، ولم يدخلوا وسعاً في حشد الخبرات الإعلامية المميزة واقتناء أحدث التجهيزات. وخذ على سبيل المثال مكتب قناة Press TV في لندن، والذي يقع في نفس المبنى الذي يؤوي قناة الحوار الفضائية أيضاً. فرغم أنه في الأغلب لا يبيث أكثر من ساعة يومياً إلا أنه زود بالإمكانات الفنية والبشرية التي تفوق أضعافاً كثيرة قدرات قناة الحوار. من المعلوم أن معظم ساعات بث هذه القناة الإيرانية الناطقة بالإنجليزية تنطلق من المقر الرئيسي للقناة في طهران. وللقناة مكاتب ومراسلون حول العالم، بميزانيات يستدل من حجم التغطية أنها كبيرة، وكبيرة جداً.

والسؤال الذي لا مفر من طرحة هنا هو: ماذا لدينا نحن أهل السنة من وسائل إعلام نتوجه من خلالها إلى الشعب الإيراني لمقابلة ما يبته نظامهم على مدار الساعة مستهدفاً إيانا ب مختلف اللغات؟ من المؤسف أن أفضل ما تفتقت عنه عبرية بعض ربعنا هو قناة أفلام أمريكية مدبجة أو مترجمة إلى اللغة الفارسية وكأن الحل من وجهة نظر هؤلاء هو أمركة الشعب الإيراني وإغراوه بقناة تسلية فارغة من كل مضمون هادف. وفيما عدا ذلك، لا يوجد لدى العرب المتوجسين من المشروع الإيراني وسائل إعلامية مؤهلة لتوجيه رسائل سياسية أو تحليل سياسي إلى الشعوب الإيرانية رغم أهمية الوصول إلى شارعهم غير المن segmented بحمله مع النظام الإيراني. نحن بحاجة ماسة إلى أن نتواصل مع الناس هناك، وقد سمعنا من كثيرين يتذدون على إيران، وكذلك من بعض الإيرانيين أنفسهم، انه يوجد انصاص كبير بين النظام والشعب، فأين هي وسائل إعلامنا التي تناظر بها مهمة استغلال هذا الانفصام واستثماره للتخلص عن إخواننا في سوريا الذين يساهمون نظام «الملالي» مساعدة أساسية في التكبيل بهم وإطالة عمر النظام «الأسيدي» المتسلط على رقبتهم.

وبينما نفتقر إلى إعلام سياسي جاد موجه إلى الإيرانيين، فإن بعضنا ينفق بسخاء لتمويل إعلام معاد لإيران موجه إلى ذاتنا. ومثل هذا الإعلام في محصلته لا يجدي نفعاً، فهو غير مقنع إلا لفئة قليلة من الناس. إن معظم قنواتنا الفضائية التي تتحدث عن إيران إنما هي قنوات عقائدية طائفية. وأنا لست هنا بقصد تقييم نجاعة الرؤية الطائفية لما بيننا وبين الإيرانيين وحلفائهم من خلاف وتوترات، وإنما الذي يهمني في هذا المجال تقييم أدائنا الإعلامي تجاه ما يجري في سوريا. فالإعلام هو وسيلة للتأثير، والسؤال المهم هو: هل يؤثر أم لا يؤثر من خلال إعلامنا الإسلامي في توجيه الرأي العام والضغط على صناع القرار السياسي؟

معظم القنوات السنوية التي تتكلم عن المشروع الإيراني تحاطب شريحة ضيقة من المشاهدين تنسجم في توجهها العقدي مع توجه القائمين على القناة والمحددين لسياساتها التحريرية. لا أرى أن هذه القنوات قادرة على توسيع شريحة المتلقين لبئها طلما استمرت في انتهاج نفس الأسلوب المتبعة حالياً. علينا أن تذكر أن ما نبته يصبح

عديم الفائدة بل ومضيعة للمال والجهد إذا لم يجذب قطاعاً مقدراً من المشاهدين المستهدفين بالبث. وجذب المشاهد يحتاج إلى مهارة في زمن تتنافس مئات القنوات الفضائية من كل صنف وفن على جمهور المتلقين. فالمشاهد ليس لديه صبر على الأنماط الرتيبة والمملة والإملائية من الإعلام، فهو ذكي ويستخدم صلاحياته في استخدام جهاز التحكم عن بعد (الريموت كونترول)، وما أن لديه خيارات كثيرة فإنه -إن مل أو ضجر- سيبحث عن قنوات أخرى عليه يجد لديها من التحليل وشرح محりيات الأمور ما يعتبره معقولاً ومتقناً.

لذلك علينا في مجال العمل الإعلامي، والتلفزيوني منه بشكل خاص، أن نسأل: ما الذي تحتاجه حتى نوسع من شريحة المشاهدين ونتمكن من إيصال ما لدينا إلى جمهور المتلقين؟

وأود بهذه المناسبة أن أشكر جميع المشاركين في هذه الندوة على ما قدموه من مداخلات، ومع أنني لا أتفق بالضرورة مع كل ما قيل، إلا أنني مسرور من استماعي لهذه الآراء، وبعضها بلا شك تخالف قناعتي. ورغم ذلك أقر بأن هذه الآراء، ما اتفقنا معه وما لم نتفق، موجودة ومتداولة لدى عامة الناس ولدى النخب السياسية والفكرية. ونحن بحاجة إلى أن نتحاور بشأنها وبأن لا يمارس أحد سياسة تكميم الأفواه، وأن نسعى لنقل كل النظريات والتحليلات ما نتفق عليه وما نختلف بشأنه عبر وسائل إعلامنا، وبالذات عبر قنواتنا الفضائية، لإشراك المشاهد في الحكم على ما يسمع ويشاهد.

إن فتح باب النقاش على الهواء بشأن مختلف النظريات سيعود في النهاية بالفائدة علينا جميعاً. وبعض ما قيل رغم غرابته وحتى تطرفه، إنما ينم عن مخاوف، وبعضه تسنده قناعات قد يصدقها الواقع وقد تشوبها مغالاة ويعتريها شطط. إلا أنها نجني من حوارنا المقترن والصريح والشفاف عبر القنوات الفضائية بشأنها توسيع دائرة جمهور المتلقين، وبذلك يصل حوارنا إلى أكبر شريحة ممكنة من الناس، وذلك هو مفتاح باب المصداقية التي لا استغناء لوسيلة إعلامية جادة وهادفة عنها.

ثم ينبغي - انطلاقاً من قناعتنا بأهمية الإعلام - ألا نقصر اهتمامنا على المتكلين في نطاق جغرافي محدد. فكثير من القنوات الإسلامية تخاطب حسرياً من حيث تقصد أو لا تقصد الجمهور في منطقة الخليج والجزيرة العربية رغم أن ما نحن بصدده ليس مشكلة خلессية، بل المشكلة أعم من ذلك، تشمل مناطق عددة في العالم في مصر و المغرب ومالزيا. ومرة أخرى نحتاج لإنجذابة على سؤال: كيف نوسع دائرة جمهور المتكلين ونصل بيتنا إلى مناطق غزاهما الإعلام الإيراني وأثر فيها كثيراً خلال العقد الأخير على الأقل؟

لعل من وسائل تحقيق ذلك إنتاج وبث برامج تعتمد على الحوار الحر والمفتوح، يستضيف فيها خبراء على مستوى عال من الوعي والدرأة، لديهم المهارة في تقديم حججهم إلى المتكلبي بشكل مقنع وجذاب. وتجنب الاقتصار على الخطاب والتحليل الطائفي لما يجري، والبحث عما وراء التوترات من تظلمات اقتصادية واجتماعية وسياسية. واسمحوا لي أن أضرب لكم مثالاً من الندوة التي نظمتها وبثتها قناة الحوار عن المشكلة المزمنة والمعاناة الدائمة لعرب الأحواز، والتي دعى إلى المشاركة فيها مجموعة من العرب الأحوازيين وبعض الخبراء والمحليين. وقد جاء تنظيم هذه الندوة بعد أن زار قناة الحوار عدد من العرب الأحوازيين وشكوا من إهمال وسائل الإعلام العربية والإسلامية لقضيتهم. من الجدير بالذكر أن معظم عرب الأحواز هم من الشيعة. فاجأ المشاركون في الندوة أحد الأحوازيين الحاضرين، وهو معمم من رجال الدين الشيعة، بقوله: «لقد بدأنا نفقد أبناءنا من الجيل الجديد من الشيعة إلى السنة بسبب الاضطهاد الذي يقع علينا من النظام الإيراني، فبات كثيرون منهم ينفرون من التشيع ويترسلون إلى التسنن احتجاجاً». ولعل ما يستفاد من ذلك وينبغي التنبيه إليه والتأكيد عليه أن النظام الإيراني لا يفعل كل ما يصدر عنه من سياسات ومارسات من منطلق طائفي شيعي، وإن لم يكن ليضطهد ويظلم هؤلاء العرب الشيعة.

ما أردت الوصول إليه هو أن العامل الطائفي ربما كان واحداً من مجموعة عوامل ومكونات أخرى محصلتها هو ما نراه وما نلمسه من سياسات ومارسات. وإذا أردنا أن يكون لإعلامنا مصداقية وأن يرقى إلى مستوى من المهنية يعتبره المشاهدون بفضلها

مرجعاً يطمئنون إليه، علينا ألا نغرق في الخطاب الطائفي الذي يعجز وحده عن تفسير ما يجري من حولنا. ونصيحتي إلى الأخوة الذين يملكون أو يديرون فضائيات إسلامية، والتي تخصص ساعات من بثها اليومي للحديث عن إيران ومشاريعها في المنطقة، تجاوزت بعد الطائفي. فنحن بحاجة ماسة إلى التوجّه إلى الجماهير بخطاب إنساني مقنع نسعى من خلاله إلى التخzيل عن إخواننا في سوريا في مواجهة التمدد والاختراق الإعلامي الإيراني الذي تبذل فيه أموال طائلة من قبل النظام الإيراني. ولعله يكون أكثر نجاعة في هذا السياق أن نتعامل مع المشروع الإيراني على أنه مشروع دولة قومية إقليمية تسعى لأن تكون قوة عظمى مهيمنة. وأرى أن هذا يفسح لنا المجال لأن نضمن في تحليلنا للظاهرة الإيرانية مكونات المشروع الإيراني الباحث عن العظمة ب مختلف أنواعها العقائدية والسياسية والاقتصادية.

إنني أشك في أن تتمكن القنوات الفضائية الإسلامية التي تركز على المكون الطائفي للمشروع الإيراني وتجعله الأساس في تفسير تطلعاته وآفاقه من إقناع شريحة عريضة من الناس بما تريده من مثل هذا الخطاب. وأنصح القائمين على هذه القنوات بمراجعة جادة لسياساتهم التحريرية بما يجعلها أكثر إقناعاً إزاء تحليل وتوصفيف متغيرات الربيع العربي. فما كان سائداً قبل الربيع من نظريات تهشم كثير منها ولم يعد له سند. بدلأً من الإصرار على تردید ما لم يكن معقولاً ولا مقبولاً قبل الربيع العربي، الأخرى بنا أن نسلط الضوء على الآثار المزلزلة لهذا الربيع، والتي غيرت خريطة التحالفات بشكل جذري. فقبل الربيع العربي سادت لدى النخب، سواء كانت إسلامية أو قومية علمانية، نظريات تعتمد على انقسام المنطقة العربية والإسلامية إلى فسطاطين أو معسكرتين: معسكرمانعة و معسكر اعتدال. وهذا الانقسام كان حقيقة لا نستطيع إنكاره ولا يحسن بنا ذلك. وأنا شخصياً لا أستطيع أن أنكر أنني كنت أقف في منابر كثيرة مدافعاً عن حزب الله وعن إيران وعن سوريا، لأنها كانت عناصر أساسية فاعلة في معسكر الممانعة الذي كان يدعم المقاومة الفلسطينية بكثير مما كانت تحتاجه لتبقى وتستمر. وفي المقابل كانت هذه المقاومة ضحية تأمر عليها من قبل متسبي معسكر الاعتدال بقيادة نظام حسني مبارك

ومشاركة أنظمة عربية موالية للغرب مثل نظام بن علي في تونس وبعض الأنظمة الأخرى التي ما تزال تتضرر الربيع. و لما هبت نسائم الربيع العربي على المنطقة وتحولت إلى عواصف أطاحت بنظام بن علي في تونس ونظام حسني مبارك في مصر، أطاحت معها بالتحالفات التي سادت لأكثر من عقد من الزمن، ولم يعد التمايز قائماً بين أنظمة تدعم المقاومة وأخرى تتآمر عليها بل بين أنظمة طاغية فاسدة من جهة وشعوب انتفضت تطالب بحربيتها وكرامتها من جهة أخرى. ولم يشذ عن هذه الأنظمة الطاغية نظام بشار الأسد الذي كان ممانعاً حتى الأمس القريب وبات يرتكب أبشع المجازر وأفظع الانتهاكات بحق الشعب السوري.

وخلاصة القول أن الربيع العربي ولد حالة مختلفة تماماً لم يبق معها معسكر ممانعة ولا معسكر اعتدال. أصبح الصراع في المنطقة صراعاً بين شعوب تتوق إلى الحرية والكرامة في مواجهة طواغيت بعضها كان في معسكر الاعتدال والبعض الآخر كان في معسكر الممانعة. أرى أن مثل هذا التفسير للحدث هو الذي يمكننا من الرد بشكل مقنع على النظريات التي يروج لها الإعلام المدعوم إيرانياً، سواء المكتوب أو المسموع أو المشاهد منه، ومفادها أن ما يجري في سوريا إنما هو مؤامرة على الممانعة والمقاومة. وليس أدلة على ذلك من انفراط العقد الذي جمع أعضاء معسكر المقاومة والممانعة، إثر رفض حركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين البقاء في سوريا بينما نظامها يذبح شعبه بعد أن رفضتا في بداية الأحداث إصدار بيانات داعمة للنظام أو مؤيدة له.

في الختام، أدعو إلى إنشاء قناة سياسية محترفة ومهنية ناطقة باللغة الفارسية ليس هدفها القيام بمهام تبشيرية أو محاولة تفنيد ما يعتقده الشيعة، فلا أرى ذلك ناجعاً، وإنما المطلوب هو خطابية الشعوب الناطقة بالفارسية من خلال نقاشات وحوارات هدفها تعرية النظام الإيراني وكشف ازدواجيته ونفاقه السياسي، بل ومحاربتها، على الملأ. ليس لدى شك في أن مثل هذا المشروع سيصب في صالح قضية شعب سوريا والشعب العربي المضطهد في الأحواز والشعب العراقي الذي باتت مقاليد أمره في أيدي حفنة من عملاء النظام الإيراني بزعامة نور المالكي. وأرى أن فرص نجاح مثل هذا المشروع كبيرة بسبب وجود هوة عميقة آخذة في الاتساع بين الشعب الإيراني

ويبين نظام ولاية الفقيه المهيمن عليه وعلى مقدراته باسم خرافات ما أنزل الله بها من سلطان لعل بعض من يدعى إليها يعلم في قرارة نفسه بطلانها وتفاهتها. فالشعب الإيراني أيضاً مظلوم ومضطهد، بل ومحروم، إذ تهدر أمواله وتبدد ثرواته الطبيعية حول العالم في مشاريع مختلفة هدفها تحقيق هيمنة المشروع الإيراني التوسيعى على حساب رخاء وراحة وسمعة المواطنين. لعل قناة تلفزيونية فارسية بمواصفات عالية الجودة من المصداقية والمهنية تساهم في إيصال المعلومة الصحيحة والتحليل العلمي الدقيق إلى كافة هؤلاء الناس، وبذلك يكون لها دور معتبر في ولادة حراك محلي يؤدي إلى ربيع إيراني يؤذن بتغيير نحو الأفضل لصالح الشعوب الإيرانية والشعوب العربية على حد سواء.

وبسبيل تحقيق هذا الهدف يُقترح جملة من المراحل، تُعنون بفلسفة التأهيل الفكري والثقافي، والتوطين والتمكين السياسي، والتأسيس والتَّحكُّم الوطني:^(١)

المراحل الأولى: الوعي الفكري:

“ضرورة بروز الوعي والاهتمام بهدف إحياء الإسلام (=الشيعي) على اعتبار أنه السبيل الوحيد لحياة الإنسان والجماعة”.

المراحل الثانية: النفوذ والتمكين المحلي:

“ال усилиي وبذل الجهود لإقامة الحكومات الإسلامية في الدول المختلفة، من خلال الدور المحوري للشعوب في تشكيل هذه الحكومات، وتوظيف مختلف الوسائل والطرق سواء كانت انتخابات أو استفتاءات...، وفي بعض الأحيان قد تؤدي النهضة، وثورة الشعوب (=الانتفاضات) والخروج إلى الشوارع إلى هذه النتيجة؛ ولا ضير في ذلك إذا كان يتحقق الهدف المنشود منه، وهو إقامة الحكومة الإسلامية في النهاية”.

(١) عناوين المراحل من وضع الباحث وليس من صياغة لاريجاني.

المرحلة الثالثة: الانصهار الودي:

“في الوقت الذي تستطيع فيه الشعوب تحقيق الأهداف سالف الذكر، ثم تشكيل الحكومات الإسلامية، يجب عليها التوجه بعدها نحو خطوة تكوين حكومة إسلامية واحدة لغرض جمع الأمة الإسلامية، وتوحيدها تحت قيادة «دولة أم القرى»، التي تكون إيران مركزها.”

الملاحظ أن لارجاني لا يختلف إستراتيجياً عن باقي منظري الهيمنة الإيرانية الحديثة، المتوصّحة برداء المذهب الإثنى عشرى كأصل للإسلام لا فرع من فروعه، غير أنه تكتيكياً -بحكم تخصصه الفيزيائي- يتصرف بإضفاء الفلسفة العقلانية على منطلقات ولایة الفقيه السياسية؛ ليُحيلها إلى منطق الضرورة الحضارية، عقنوّدية التكوين والنمو، بعد أن كانت توجّيها رسائلاً ووصايةً أبوية ثورية، ومن هنا يدعوه إلى التمسك بهدف «الحكومة الإسلامية العالمية» وتأييده كرؤيه وهدف غائي لابد من الوصول إليه.

ويمكن إيجاز تسلسل نظرية «أم القرى» العقلانية، والمُعدّلة لنظرية «الحكومة الإسلامية» الراديكالية بالآتي:

- **الأصل في العالم الإسلامي أنه «أمة واحدة»، فـ «أول شيء يجب الانتباه له هو أن «الإسلام» له أمة واحدة؛ أي عندما نقول: «العالم الإسلامي» فإننا نقصد جموع المسلمين، ولا نقصد أماكن إقامتهم، مثلما نقول: عالم الأكراد أو الأرمن وغيره؛ بل إن العالم الإسلامي «أمة» واحدة، و«الأمة» ناسٌ لديهم انسجام وجهة وحركة، مع التوجيه نحو هدف واحد...».^(۱)**

- **وأساس وحدته «قيادته»، وقيادة العالم الإسلامي لا تأتي إلا بأسليوبين من وجهة النظر الإيرانية، بحكم أن العالم يعيش زمن الغيبة الكبرى، «وهما عبارة عن:**

(۱) مقولات في الإستراتيجية الوطنية / ص ۲۴

رأي أغلبية الشعب، والوصاية، ولِيُ الشخص ينتخب ما بعده وينصبه، وفي الأسلوب الآخر للأمة يجب أن تقدم رأيها، والأغلبية تدل على النتيجة النهائية...».^(١)

- وقيادته تقوم على أساس «ولاية الفقيه»؛ لأنَّه «من الممكن أن يوجد في دولةٍ مَا مشاكل ونقص وقلة موارد كثيرة، لكن يكون فيها «نظام الولاية» صحيحاً، فمن المسلم به أنه يوجد في هذه الدولة نظام إسلامي حقيقي.. الإعمار والأنظمة والمحافظة على الظواهر الشرعية كلها أمور فرعية..»^(٢)، لأنَّ الولي الفقيه «لديه نوعان من الولاية: «ولاية الإرشاد» و«ولاية الأمر»؛ ففي ولاية الإرشاد -فإنَّه كما يجذب القلوب المتعددة بقوته وعلمه وتفوقه في النزرة- يجلب توجه الأمة للقضايا المهمة للإسلام والأمة الإسلامية...».^(٣)

- وعندما تقوم حكومة في أي بلاد الإسلام لديها الأهلية لقيادة الأمة، حينها تصبح هي «أم القرى» دار الإسلام، وحينها فقط «نستطيع أن نُبيّن مفهوم «أم القرى» بوضوح نسيبي: دولة «أم القرى» تصبح العالم الإسلامي، والتي لها قيادة، وهي في الحقيقة تكون لائقة لقيادة كل الأمة...».^(٤)

- ويجب على قيادتها ملاحظة مصالح الأمة كلها، فالمحافظة على كل الأمة فريضة عليها وأولوية قصوى، «تلاحظون أنه من أجل إيجاد «أم القرى» فليس مطروحاً الموضع الإستراتيجي والسكان والجنس وأمثال ذلك، بل المعيار هو في «الولاية»؛ بعبارة أخرى: إذا ادعت دولة بأنها «أم القرى»، فيجب عليها أن ترفع مستوى قيادتها إلى أبعد من حدودها الجغرافية، وأن يجعلها منتخبة لكل الأمة؛ كذلك تلاحظون أنه في هذا المفهوم الذي قدمناه لإيجاد «أم القرى»، هذه الصفة لا يمكن أن

(١) المصدر نفسه / ص ٢٤

(٢) المصدر نفسه / ص ٢٨

(٣) المصدر نفسه / ص ٣٠

(٤) المصدر نفسه / ص ٢٥

تكون «إرثاً» لأي قوم، بل إنه من الممكن أن يكون قوم صاحب «أم القرى» (=الإسلام) لمدة مَّا، وبعد مدة يسقط عنه هذا الموضوع...».^(١)

- لكن بعد قيام الثورة الخمينية، وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية «سواء أكانت في زمن قيادة الإمام الخميني (قدس سره الشريف)، الذي كان شمس البشرية، أو في الوقت الحاضر، الذي هو تحت ولی الأمر سماحة آية الله خامنئي (دامت برకاته الشريفة)»، تصبح هي «بدون شك «أم القرى» دار الإسلام...، والقيادة الحقة، وأصبح عليها واجب أن تقود العالم الإسلامي...».^(٢)

- ويُفرض على كل مكلف من أفراد الأمة «واجب ولاليها؛ أي أن إيران أصبحت لها القيادة لكل الأمة»، وطاعة قيادتها، والانصياع إليها، فهي الأمة وهي دار الإسلام، وما عدتها دار شرك؛ و«بناءً على ذلك فإن الإمام (رحمه الله عليه) كان له مقامان في الوقت نفسه:

الأول: مقام القيادة القانونية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي تم تعريفها طبقاً للدستور، وقد حُددت واجباتها وصلاحياتها.

والمقام الآخر: ولاية العالم الإسلامي، الذي قد أقرها الواجب الشرعي...».^(٣)

- وعلى الأمة كلها حينها -فروعاً فرعاً- محاربة الشرك على مبدأ الإسلام القاضي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنه «إذا وقع هجوم على الإسلام من أي مكانٍ في العالم، أو جرى الاعتداء على حقوق المسلمين، فإن «أم القرى» ترعد وتزجر وتهضُّ للدفاع؛ ومن المؤكد أن الحكومات الجائرة والكافرة لن تتحمل ذلك، وستتهيأ لإزالة هذه الشَّعْرَةَ من الأنف؛ لذلك تستهدف حياة النظام؛ في مثل هذا الوضع، فإن على كل الأمة الإسلامية واجب الدفاع، وليس فقط شعب «أم القرى»...».^(٤)

(١) مقولات في الاستراتيجية الوطنية/ ص ٢٥

(٢) المصدر نفسه/ ص ٢٥-٢٦

(٣) المصدر نفسه/ ص ٢٥

(٤) مقولات في الاستراتيجية الوطنية/ ص ٢٦

- وبهذا تصبح أم القرى إمبراطورية عالمية مهابة الجناب دولياً، لأن الأمة الإسلامية «كلما أظهرت استعداداً أكثر للدفاع عن حياة «أم القرى»، فإن حكومات ونماريد الكفر، سيلتزمون ضبط النفس في الهجوم على «أم القرى»؛ لأنها تحسب حساب لأمة عظيمة: مليارات وليس لعدة ملايين من السكان، وسيكون لـ«أم القرى» في الأمان أكثر قدرة على المناورة والتحرك أكثر للدفاع عن حقوق المسلمين.^(١)

ولا يتوانا الدكتور لاريجاني عن دعوة الحكومة الإيرانية إلى أن تسعى -من دون كلل أو ملل- «في المحافظة على مكانة «أم القرى»، وجعل هذا الهدف «جزءاً من إستراتيجيتنا الوطنية...، أي هدف البرنامج من الأهداف المصيرية الوطنية».^(٢)

ولكن الأخطر في نظريته أنه ربط مفهوم «الإستراتيجية الوطنية» بالمفهوم العسكري الأصلي للكلمة، داعياً إلى تسخير كل طاقات إيران المادية والبشرية للوصول لحالة «أم القرى» بدلاً من «الحكومة الإسلامية العالمية»، على أساس أنها منصة الانطلاق التي إن نجحت -ويجب أن تنجح- فستتم تلقائياً حالة الإمبراطورية الكونية، وهذا يعني أن على الحكومة الإيرانية أن تعيد النظر في دلالة مفهوم الإستراتيجيات السياسية الحديثة، بالرجوع إلى مفهومها الأصلي؛ إذ إن «الإستراتيجية في مفهومها القديم، كانت فن استخدام كافة الإمكانيات العسكرية للحصول على النصر في الحرب؛ لكن أقدم الوثائق العسكرية (=مثل كتاب Tzu Son) يدل أيضاً على أنه في الاشتباك العسكري يمكن للإمكانات غير العسكرية أن يكون لها دور مؤثر أيضاً؛ لذلك فإن كلوز وتيس -الذي يجب أن يعتبر بحق مؤسس فن الإستراتيجية- في كتابه المعروف «kliegs dyer von / حول الحروب» يعتبر أن الإستراتيجية هي:

فن استخدام كافة إمكانيات شعب للحصول على هدف عسكري، والذي يمكن اعتباره أبعد من مفهوم الانتصار في الحرب؛ ومن بعد ذلك فإن

(١) المصدر نفسه/ ص ٢٦

(٢) المصدر نفسه/ ص ٢٨

المفكرين السياسيين وَسَعُوا من هذا النطاق حتى وصلنا إلى المفهوم التقليدي الحالى...».^(١)

وفي إعادة صياغة إستراتيجية «نصرة المستضعفين» الخمينية، والتي تحولت إلى نص دستوري، كمبر قانوني وديني للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، يضرب لاريجاني مثلاً يتاغم مع نظريته، فيفترض مثلاً أنه «إذا تم التعرض عسكرياً لدولة ما، وجيش المعتمد في حالة تقدم، في هذه الحالة ستستخدم الحكومة [الإيرانية] كافة إمكانيات الشعب حتى توقف زحف قوات العدو، ومن ثم تخرج قواته وتزيل تهديده؛ في هذه الحالة فإن الدفاع يصبح هدفاً مصيريَاً، ويجب على الحكومة أن يكون لها إستراتيجية وطنية..».^(٢)

إن نظرية أم القرى «قائمة تماماً على فكر الولاية الإسلامية الحقيقة؛ تلاحظون أنه إذا تم تجاهل هذا الأمر، فإننا لن نستطيع أن نورد أي إشكالية على النظرية العملية للحكومة؛ وإذا تمأخذ نظر الاعتبار لهذا الأصل فإن النظرية كلها سُدِّمَت..»^(٣)، بل هي مبنية على أركان ولاية الفقيه، وأي تصدع فيها يعني انهيار النظرية كلها، وما الرأي العام -أو الشعب/ المقلدون- إلا تابع للولي إن غدى أو راح، على أساس أن الحكومة الإسلامية/ حكومة الولي الفقيه تقوم على:

«الأول: الولاية المطلقة للفقيه، فولي الفقيه لديه نوعان من الولاية: «ولاية الإرشاد» و«ولاية الأمر»؛ ففي ولاية الإرشاد -فإنما كما يجذب القلوب المتعددة بقوته وعلمه وتفوقه في النظرة- يجلب توجه الأمة للقضايا المهمة للإسلام والأمة الإسلامية. وإطلاق الولاية والإمكانات التي وضعها الشارع في هذا الأمر تحت تصرفه كلها وسائل (=أدوات) عمله.

(١) مقولات في الاستراتيجية الوطنية / ص ٢٧

(٢) المصدر نفسه / ص ٢٧

(٣) المصدر نفسه / ص ٢٨

الثاني: إن أصل المعرفة في النظرة الإلهية والإسلام والأديان الإلهية جميعها، وضعت المعرفة والبصيرة نقطة البداية للمسيرة الكمالية للإنسان، هذا الأمر يظهر بصورة كاملة في طاعة الإمام، وفي انتخابه، وفي التصرف معه؛ فلا قيمة لأي طاعة دون ركن المعرفة، وجميع العبادات توزن بميزان المعرفة.

ومن ناحية أخرى فإن العمل السياسي في النظام الإسلامي، هو بالذات عمل تعبدٍ؛ لذلك لا يمكنه أن يكون خالياً من هذا الأمر.

الثالث: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وهو من الأركان الاجتماعية والأنشطة الاجتماعية السياسية في النظام الإسلامي.

الرابع: المحافظة على مصالح «أم القرى»: وخاصة بالتنسيق مع «ولي الفقيه»، وكذلك المحافظة على الأسرار العامة للأمة الإسلامية...».^(١)

ويتبناً لاريجاني لنظريته أنها ستحوّل إلى أصل ثابت في السياسة الدولية الإيرانية، بل تتجاوز مرحلة نظرية الخميني للحكومة الإسلامية العالمية؛ على أساس أنها «عندما ننظر خارج حدودنا، فإن غرضنا لا يتعدى مقولتين: تصدير الثورة والمحافظة على أم القرى؛ وإذا في مرحلة ما حدث تزاحم، فإن الأولية هي مع المحافظة على أم القرى».^(٢)

ممانعة ومسايرة

يلاحظ في كافة الثورات البارزة في التاريخ الإنساني أن كل ثورة احتوت على اتجاهين في نشر أفكارها خارج جغرافيتها، وهما: اتجاه بناء الدولة النموذج (State-Model) من خلال محاولة الوصول ببناء الدولة إلى مرحلة الكمال من وجهة نظر أيديولوجية، بما يجذب تأييد شعوب أو قوى محيطة، تكون مشاركة في خصائص معينة مع شعب الدولة الذي قامت فيه الثورة، والبلشفية الاشتراكية كانت نموذجاً واضحاً طيلة عقود.

(١) مقولات في الاستراتيجية الوطنية / ص ٣٠-٣١

(٢) المصدر نفسه / ص ٢٩

والاتجاه الآخر اتجاه تصدير الثورة، وهو ”يناصر فكرة دور خارجي فعال للنظام الثوري في مساندة قوى تبني نفس أفكاره؛ وإحدى حجج هذا الاتجاه، هي أن أفضل وسائل الدفاع هي الهجوم، فعندئذ يعتبر الدور الخارجي الفعال والمتدخل في شؤون دول أخرى إجراء وقائياً يخدم كمقدمة لاحتواء أي هجوم على الثورة من القوى الإقليمية والدولية التي تعتبرها هذه الثورة معادية لها. والحالة الإيرانية ليست استثناءً من هذه القاعدة، بل إن كون الثورة الإيرانية رفعت شعارات إسلامية أعطت مبرراً إضافياً لأنصار الاتجاه الثاني“.^(١)

هذا من ناحية فلسفية؛ أما من الناحية التاريخية، فهناك نمط يكاد يكون واحداً في العلاقات الدولية عبر تاريخ البشرية، يخضع لقانون »التدافع« أو - ما يطلق عليه حديثاً - »الصراع« بين الدولة الكبيرة في كل شيء (جغرافياً وديموغرافياً واقتصادياً وطموحاً) وجاراتها الصغيرة في كل شيء.

ويُغضّ النظر عن كونه صراعاً للوجود أو النفوذ؛ فـ”كلُّ أمة كُبرى الحق السياسي لا الأخلاقي - في تأمين مصالحها عن طريق توثيق عُرى علاقاتها، وتشييك مصالحها بمصالح الطرف المستهدف، وفرض نوع من الوصاية وربما الهيمنة على قرارات الآخر الإستراتيجية، وهذا يحيل الدول الصغيرة إلى »ذيل تابع« لا يملك الخروج عن مداره الذي يطلبه الجار الأقوى».

وعلاقة الإسلام واللاحرب (=الحرب الباردة) مع جارة كبرى، تسعى لتأمين مصالحها عبر التمدد الجيوسياسي، لها قانونها الذي يمكن عن طريقه التنبؤ بحركتها القادمة، ولها أدواتها التي تجعلها حاضرة في داخل النسيج المستهدف، ويمكن تلخيص طريقة الإستراتيجية الإيرانية في حربها الباردة مع محيطها الجيوسياسي بنظرية »الإحلال والإبدال«، التي هيكلها وعمودها المجتمع الشيعي الموالي المؤمن بولاية الفقيه، أما العضلات فهي تحالفاتها مع شرائح - لا يشترط فيها التشيع - تتفق معها في التيار »الثوري« لمواجهة الإمبريالية الأمريكية، والعنجهية الصهيونية، ومن يواليهما أو

(١) يراجع: وليد الناصر: إيران.. دراسة عن الثورة والدولة (الفصل الثالث).

يعمل على تمكينهما، وأما جلدها وبشرتها فشخصيات نفعية قابلة لعمل أي شيء تقضية المصلحة الشخصية بمقابل مُجزٍ، ومن جميع هؤلاء يُخلق مجتمع نافذ وتيار حاكم، يصلح أن يتحول شيئاً إلى بديل يَحلُّ محلَّ المجتمع القائم، والذي يُشكّل شرعية وجود لأنظمة الحاكمة؛ فإذا تم استبدال المجتمع «معادٍ» بمجتمع «موالٍ» سهلَ نزع الشرعية عن «المشيخات» المُتصدِّعة، وهو سبب وجودها الهش، ومن ثم إلحاوها إما إلى المواجهة المسلحة مع شعبها لفرض وجودها وشرعيتها كأمر واقع، أو الرحيل المُشرف من البلد الذي كانت تحكمه، لتتحول تلك البلاد إلى يد «البديل» الذي اصطنعه السياسة الإيرانية.^(١)

في التحليل الدقيق للعقلية السياسية الإيرانية، يبدو أن الجزيرة العربية عند الإيرانيين منطقة مشيخات هشة الحكم ضعيفة القبضة، ومنظمتها الاجتماعية مليئة بالتصدُّعات والشقوق التي يمكن استثمارها سياسياً عبر بوابة المذهبية، لبناء مصدّات حامية قابلة لأن تتحول إلى أحزمة أمان إستراتيجي قادر على حماية أمن وسلامة النظام الإيراني، بما يسمح عملياً بتطبيق القاعدة العسكرية «خير وسائل الدفاع الهجوم»؛ أين ومتى وكيف شاء الإيرانيون، وتكتُّل فقه الخميني بوضع المعيار الأخلاقي والثابت الديني للمضي في بناء قاعدة المصدّات المذهبية على تصدُّعات المجال الحيوي الإيراني (=الجزيرة العربية) مهما كانت التكلفة أو التبعات؛ إذ المفروض الشرعي والعقلي على مراجع التقليد المذهبي الاثنا عشرى عدم ترك الحكومات و شأنها؛ لأن «تمادي الحكومات في غيّها يعني تعطيل نظام الإسلام وأحكامه، في حين توجد نصوص كثيرة تصف كل نظام غير إسلامي بأنه شرك، والحاكم أو السلطة فيه طاغوت». ونحن مسؤولين عن إزالة آثار الشرك من مجتمعنا المسلم، ونُبعدها تماماً عن حياتنا. ونحن مسؤولون عن تهيئة الجو المناسب ل التربية وتنشئة جيل مؤمن فاضل يحطم عروش الطواغيت، ويقضي على سلطاتهم غير الشرعية؛ لأن الفساد والانحراف ينمو على أيديهم، وهذا الفساد ينبغي إزالته ومحوه،

(١) راجع: المحركات السياسية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، مصدر سابق، (ص ١٠٥)

وإنزال العقوبة الصارمة بمسبيه (...) ولا سبيل لنا إلا أن نعمل على هدم الأنظمة الفاسدة، ونحطم رمز الخائنين والجائزين من حكام الشعوب (...) ونحن لا نملك الوسيلة إلى توحيد الأمة الإسلامية وتحرير أراضيها من يد المستعمرين، وإسقاط الحكومات العميلة لهم، إلا أن نسعى إلى إقامة حكومتنا الإسلامية، وهذه بدورها سوف تتکلل أعمالها بالنجاح يوم تتمكن من تحطيم رؤوس الخيانة، وتدمير الأوثان والأصنام البشرية، والطواحيت التي تنشر الظلم والفساد في الأرض (...) من هنا كانت الحكومة الإسلامية هي حكومة القانون الإلهي (...) فإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي (ص) منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا ويطيعوا (...) وبعبارة أخرى: الولاية تعني الحكومة والإدارة وسياسة البلاد، هي وظيفة عملية ذات خطورة بالغة (...) وفي حالة عدم إمكان تشكيل تلك الحكومة، فالولاية لا تسقط؛ لأن الفقهاء قد ولأَهْم الله، فيجب على الفقيه أن يعمل بموجب ولايته قدر المستطاع، فعليه أن يأخذ الزكاة والخمس والخارج والجزية إن استطاع؛ لينفق كل ذلك في صالح المسلمين، وعليه -إن استطاع- أن يقيم حدود الله، وليس العجز المؤقت عن تشكيل الحكومة القوية المتكاملة يعني بأي وجه أن تُنزوِي (...) على الفقهاء العدول أن يتحمّلوا هم الفُرَص ويتهزّوها من أجل تنظيم وتشكيل حكومة رشيدة يراد بها تنفيذ أمر الله، وإقرار النظام العادل (...) إنهم مكلّفون بحفظ الإسلام بكل ما يستطيعون، وحفظ الإسلام من أهم الواجبات المطلقة بلا قيد أو شرط، وهذا مما يجب على الحوزات والمجامع والهيئات العملية الدينية أن تفكّر في شأنه طويلاً؛ لتجهز نفسها بأجهزة وإمكانات وظروف يُحرس فيها الإسلام ويصان ويحفظ: أحکاماً وعقائد وأنظمة (...) لقد نهى الإمام [جعفر الصادق] عن الرجوع إلى حكام الجور في المسائل الحقوقية أو الجزائية نهياً عاماً، وهذا يعني أن من رجع إليهم فقد رجع إلى الطاغوت في حكمه، وقد أمر الله أن يُكَفِّرَ به، فيحرم على المسلم أن يترافع إليهم في دين له على أحد، وكانت هذه المقوله حكماً سياسياً يحمل المسلمين على ترك مراجعة السلطات الجائرة وأجهزتها القضائية، حتى تتعطل دوائرهم إذا هجرها الناس، ويفتح السبيل للأئمه (...) فإذا

وصلنا إلى القوة فإننا لا نكتفي بتحسين الاقتصاد والحكم بين الناس بالقسط، بل نذيق هؤلاء الخونة المجرمين سوء العذاب بما كانوا يعملون (...). علينا أن نسعى بجد لتشكيل الحكومة الإسلامية، ونببدأ عملنا بالنشاط الدعائي ونتقدم فيه، ففي كل العالم على مر العصور، كانت الأفكار تتفاعل عند مجموعة من الأشخاص، ثم يكون تصميم وتحطيط، ثم بدء العمل، ومحاولة لنشر هذه الأفكار وبيتها من أجل إقناع الآخرين تدريجياً، ثم يكون لهؤلاء نفوذ داخل الحكومة يغيرها على النحو الذي تريده تلك الأفكار ويريه ذواوها، أو يكون هجوم من الخارج لاقتلاع أسسها وإحلال حكومة قائمة على هذه الأفكار محلها».^(١)

ويقرر الخميني أن نزع شرعية الحكومات وشن وظيفتها مجتمعاً وتذويبها سياسياً يكون بأربع خطوات، يكمل بعضها بعضاً، ويتسلى رد فعلها طردياً من المركز إلى الأطراف، فيبدأ بمقاطعة المؤسسات التابعة للحكومة الجائرة، ثم ترك التعاون معها، ثم الابتعاد عن كل عمل يعود نفعه عليهم، ثم تأسيس مؤسسات قضائية ومالية واقتصادية وثقافية وسياسية جديدة.^(٢)

هذا ما يمكن تسميته بنظرية (=الإحلال والإبدال) التي يعتمد她的 العقل الإستراتيجي الإيراني، على هذا ينص الدستور الإيراني المبني على نظرية «الحكومة الإسلامية» تلك، والتي أعيدت هندستها بنظرية «أم القرى»، فتحولت إلى دليل عملي قابل التطبيق العصري، على أساس أن مشروع «الحكومة الإسلامية العالمية» التي يمكن تحقيقه بثلاث مراحل، وكلها يراها ويعيشها مواطنو الخليج والجوار الإيراني، تبدأ بالإنعاش الثقافي والوعي الفكري عن طريق «بروز الوعي والاهتمام بهدف إحياء الإسلام (=الشيعي) على اعتبار أنه السبيل الوحيد لحياة الإنسان والجماعة»، ومن ثم التمكين الحلي عن طريق «السعى وبذل الجهود لإقامة الحكومات الإسلامية في الدول المختلفة، من خلال الدور المحوري للشعوب في تشكيل هذه الحكومات، وتوظيف

(١) الحكومة الإسلامية، مرجع سابق، (ص ٥٥ و ٥٧ و ٧٢ و ٧٤ و ٧٧ و ٩١ و ١١٦).

(٢) المصدر نفسه / ص ١٧٨

مختلف الوسائل والطرق سواء كانت انتخابات أو استفتاءات...، وفي بعض الأحيان قد تؤدي النهضة، وثورة الشعوب (=الانتفاضات) والخروج إلى الشوارع إلى هذه التبيجة؛ ولا ضير في ذلك إذا كان يتحقق الهدف المنشود منه، وهو إقامة الحكومة الإسلامية في النهاية»، وأخيرا الانصهار الوحدوي، فإذا ما تمكنت تلك الشعوب من «تحقيق الأهداف سالفة الذكر، ثم تشكيل الحكومات الإسلامية، يجب عليها التوجه بعدها نحو خطوة تكوين حكومة إسلامية واحدة لغرض جمع الأمة الإسلامية، وتوحيدها تحت قيادة «دولة أم القرى»، التي تكون إيران مركزها». ^(١)

فالإستراتيجية الوطنية الإيرانية تنص صراحة على ضرورة تسخير كل طاقات إيران المادية والبشرية للوصول لحالة «أم القرى»، على أساس أنها منصة الانطلاق للوصول لحالة الإمبراطورية الكونية، ولهذا ترى الإستراتيجية أن البلدان المجاورة الصغيرة هي مجال عمل حيوي عسكري مشروع، وعليه تستثمر «كافة إمكانيات الشعب للحصول على هدف عسكري»، والذي يمكن اعتباره أبعد من مفهوم الانتصار في الحرب»^(٢)، والبوابة الأوسع للدخول على تلك الدول الصغيرة، والتبرير الأخلاقي والقانوني هو مبدأ «نصرة المستضعفين»، والذي تحوّل إلى نص دستوري، كمبرر للتدخل في الشؤون الداخلية.

اعتمدت الثورة في بداية تصدير أفكارها وقيمها وعقيدتها الدعاية والاتصال المباشر مع القوى الإسلامية المعارضة والقوى الشيعية الموجودة في المحيط الجيوسياسي، بتحريك عواطفهم ودفعهم نحو مقاومة الأنظمة السياسية الحاكمة، وأعداء الثورة من قوى الاستكبار العالمي، وكانت المؤسسات الإيرانية الرسمية وشبكة الرسمية تقوم بهام تصدير الثورة، إلا أن النتائج كانت سلبية، بل جلبت على إيران عداء إقليمياً وعالمياً، وتم فرض حصار خانق على النظام الحاكم بزعامة الرئيس محمودAhmedinejad وتياره الحاكم.^(٣)

(١) مقولات في الإستراتيجية الوطنية، مرجع سابق.

(٢) المصدر نفسه / ٢٨.

(٣) ينظر: نجيب غلاب: الأيديولوجيا الدينية ومصالح إيران الوطنية، صحف الشرق الأوسط (٢٣/١١/٢٠٠٨).

يُحسب سياسياً لإيران توظيفها لكل طاقاتها الإستراتيجية والتكتيكية واللوجستية لخدمة أهدافها الأيديولوجية والسياسية العليا، فرَصَت صنوف عقوبها لتركيز على وضع الآليات الكفيلة بتصدير ثورتها إلى الدول المجاورة، ولتغلغل نفوذها في نسيج العالم العربي (العمق الإستراتيجي) والأفريقي (دول الطوق/ الكماماشة)، ومن ثم اعتمدت خطط عمل، وعُقدت المؤتمرات التي تكفل استمرارها على النهج، ومراجعتها لما حققته من نجاحات، وتفادي الإخفاقات؛ وهذا سيرٌ تفوق النموذج الإيراني الثوري، الذي استفاد من التجربة الصهيونية في تمكين دولتها، واللعب مع الكبار بقواعدهم وإستراتيجياتهم.

أفرز ذلك الحراك المتواصل إلى بروز رؤية نمطية متبادلة على صفيتي الخليج (الخندق الجيوجي)؛ على المستويين السياسي والشعبي، في ثنائية مُقلقة لمستقبل العلاقات على طرفي بحر الخليج، وقد تكون تقسيمات السياسة الدولية عاملاً محفزاً ومرسخاً لها، بعد إطلاق الإدارة الأمريكية إبان تولي غونداليزا راييس حقيبة الدبلوماسية الأمريكية فترة التسعينيات وإطلاق مصطلح «الشرق الأوسط الجديد» تغيرت المفاهيم واللغة في الإعلام السياسي وتغلغلت في الاجتماع السياسي في منطقة الخليج نظراً لتغير الوعاء الزمني ومركز القوة الدولية الفاعلة على هذه المنطقة الحيوية فيما يتصل بمركزية العدو التي كانت تتصدرها إسرائيل حتى نهايات الحرب الباردة، وأخذت تتشكل قناعة متزايدة في الخليج بأن إيران هي مركز، نظراً للتغير التحالفات الإستراتيجية بين أمريكا وحلفائها من جهة، وبين روسيا وحلفائها من جهة، وتشكل منذ سقوط العراق في أتون الاحتلال الأمريكي وما أنتجه، فإلى جانب حروب التجسس والمعلومات الكلاسيكية والإلكترونية المتبادلة، تشكلت تحالفات دولية على جبهتين باتت التحالفات قائمة ضمن معسكرين: دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن تتقدمهما أمريكا من جهة، وإيران وسوريا وحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين تساندهما روسيا من جهة ثانية، وبهذا تشكل في أدبيات الإعلام السياسي مصطلح متعلق بالعلاقة الخليجية- الإيرانية يُشكل التحرك مع أو ضد التوجهات الإيرانية، وهو ما يُعرف بتغيرات الممانعة أو المسيرة، ويمكن من خلاله فهم حدة

العلاقة المتبادلة من إيران باتجاه دول الخليج فُرادي، وباتجاه إيران من الخليج كل على حدة بحسب مصالحة وتشابك علاقاته مع الجمهورية الإيرانية، كما يبينه المرسّمان التوضيحيان أدناه، الذي يمكن تفسيره على النحو الآتي:

١- مواقف دول الخليج من المشروع الإيراني

ولننظر مواقف أصدق في التعبير من موقف؛ على أساس أن لأنظمة الحاكمة حداً أدنى متفقاً عليه في العلاقة مع الجارة إيران وهو ينحصر في الحياد الإيجابي وترك الأبواب مواربة لأي تحرك ينم عن حسن نوايا، كما تتفق الدول الست على عدم مبادأة إيران بأي تصرف عدائي أو يُفسر بالعدائية، وهذا واضح من خلال كل الأديبيات السياسية وعلى مختلف المستويات، لكن دول المجلس تتفاوت في تصريف علاقاتها الثنائية مع إيران لاعتبارات منطقية ودبلوماسية قائمة على حجم البلد وقدر مشاركتها الجيوسياسية ومصالحها الحيوية أو الأمنية مع إيران، ويمكن النظر إليها من خلال منطلقات ثلاثة تحكم إيقاع تصريف العلاقات الثنائية: أولها الموقع الجغرافي للدولة، وثانيها طبيعة النظام الحاكم، وثالثها توازن العلاقة والمصالح الإستراتيجية مع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ويوضح ذلك من خلال حجم التمثيل الدبلوماسي والتبادل التجاري والاتفاقيات الثنائية الملزمة بين الطرفين.

المُسيرة: تأتي سلطنة عُمان في صدارة الدول الخليجية المُسيرة للنظام الإيراني فنلاحظ أن لعمان حظوة علاقات واسعة مع إيران بسبب مشاطرتها الجغرافية لمضيق هرمز الحيوي، ورمادية التعاطي مع الأجندة الخليجية بالقيادة/ الهيمنة السعودية، والانشغال الإستراتيجي بتنمية الداخل في عقلية السلطان قابوس، ويمكن تصنيف السياسة العمانية للخليج بأنها على أقصى اليمين في علاقاتها الإستراتيجية مع إيران.

التوسط: تأتي قطر في مقدمة حالة الوسط كتكتيك اتبنته دبلوماسيتها منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد السلطة وسلم حقيقة الخارجية لعقلية براغماتية هي عقلية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني الذي خرج عن الطاعة الخليجية في مفاصل عدة وأثارت سياسة قطر حفيظة الجارة الكبرى (=السعودية)، فهي تعتمد إستراتيجية مثيرة للجدل فرضتها المكانة الجديدة لشبه الجزيرة القطرية كثاني أكبر

مصدر للغاز في العالم، وإمكانية نجاح تشكيل منظمة الطاقة الغازية كبديل لمنظمة أوبك مشاطرة بين كل من روسيا وإيران، ويمكن تصنيف السياسة القطرية بأنها يمين وسط في علاقتها مع إيران.

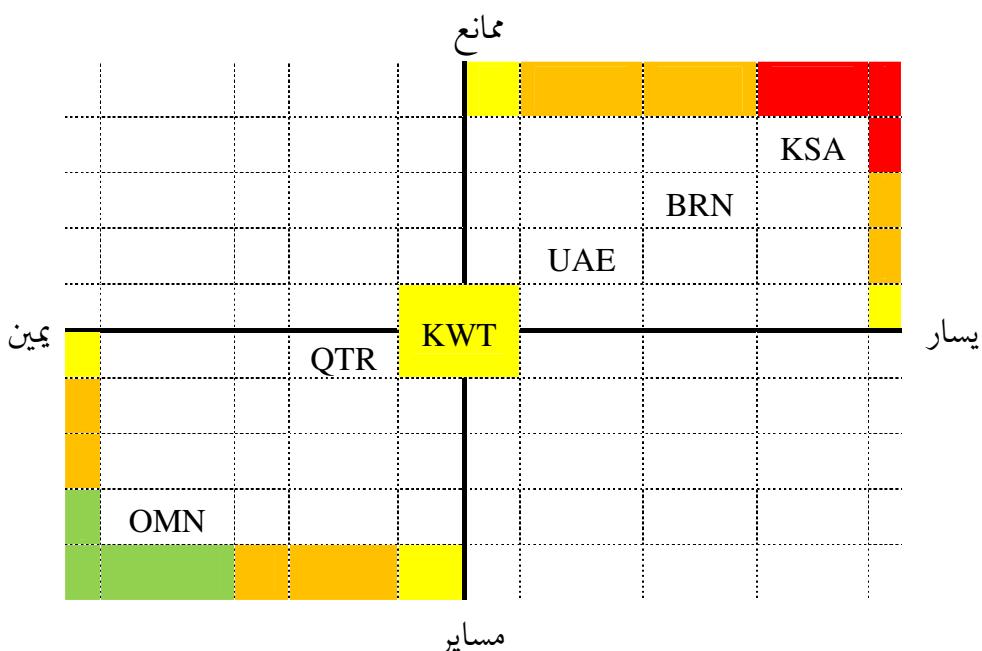
تأتي بعدها الكويت، التي تعاني من مشكلات مزمنة بسبب موقعها الجغرافي الضاغط، واحتياطيات النفط الضخمة، فللكويت رهاب وتهديد وجودي من جارها العراق الذي لا يزال إلى اليوم يعزف على سيمفونية أحقيته بالكويت، وبعد سقوط نظام صدام حسين تحول العراق إلى جيب إيراني، وهي تعاني من ترهل نظام الحكم ومشكلات لا تنتهي في إثبات هيئته في وجه نشاط المجتمع المدني الكويتي منذ تحرير الكويت، كما أن الحراك الشيعي الكويتي يغلب عليه العنصر الفارسي وهو ذو نفوذ اقتصادي وإعلامي فرضته مرحلة ما بعد التحرير، وهذا تلجمًا في علاقتها مع إيران إلى الاقتراب من الحيادية والضبابية، خشية التورط في مواجهة منفردة من محورين دفعه واحدة، وهذا فهي في قلب الوسط كما هو واضح من الرسم التوضيحي.

المانعة: تقف المملكة العربية السعودية على رأس المانعين للمواقف الإيرانية ومشاريعها، لأنها الجبهة الجغرافية الكبرى، بإمكانيات قد تفوق في بعض حياثتها إيران، كالمقدسات بالنسبة لعلوم مسلمي العالم، ولموقع الجغرافي الذي يتحكم في مضيقين مائيين خطرين (الخليج-الأحمر)، إضافة إلى حاجة العالم لنفطها (٢٢٪ من احتياج العالم)، وترسانتها العسكرية المتقدمة بالمقارنة بالإيرانية، وفرض العداء الإيراني عليها بشكل قسري ومتواصل، وهذا تعتبر المواقف السعودية يمين ممانع في الخط البياني للسياسة الخليجية.

تبعها بحكم الاضطرار والتحالف مملكة البحرين، وهي الحلقة الأضعف في المنظومة الخليجية لأسباب ظاهرة متعلقة بالمساحة الجغرافية والموارد الطبيعية، إضافة إلى البُعد المذهبي الذي يسيطر المجتمع البحريني إلى شطرين متناقضين بحدة بين موالي مذهبي لإيران ومعاد مذهبي لها، فضلاً عن حالة التساند المفروض على النظام الحاكم بسبب تكرار ادعاء تبعية البحرين لإيران منذ عهد نادر شاه، وهذا يمكن تصنيف البحرين بأنها يمين ممانع كذلك.

وبنسبة أقل من البحرين تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي سبع إمارات اتحادية/ فيدرالية بحكومة مركبة هي أبوظبي، لكن لا يمنع ذلك من أن تتصرف بعض الإمارات منفردة في اتفاقيات ثنائية مع إيران، يغلب عليها الطابع الاقتصادي، وكان لإمارة دبي نصيب الأسد من ذلك، وهذا يلاحظ نفوذ التجار الإيرانيين في سوق دبي المفتوحة، وخاصة جبل علي، ما يجعل تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة بدرجة منخفضة من البحرين، لكنها تعاني كذلك من الاحتلال لجزرها الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) وهي القضية التي ورثتها الجمهورية الإسلامية من الملكية الشانشاهية، وتبتتها وأعادت تدعيمها بأدبيات مذهبية ترسخ الاحتلال، كما أنها ترفض قطعياً اللجوء إلى التحكيم الدولي لفض النزاع على ملكية الجزر، ومع ذلك يمكن تصنيف الإمارات على أنها يبن مانع أقرب ما يكون للوسط.

وعليه تشكل في داخل المنظمة الخليجية تياران ووسط، فتأتي السعودية والبحرين والإمارات كأنظمة مانعة، وتوسط الكويت، وتأتي قطر وعمان في خانة المسيرة في طبوغرافيا العلاقة مع الحارة إيران.



مواقف دول الخليج من المشروع الإيراني منذ ٢٠٠٦

- ٢ - موقف إيران من دول الخليج

حين الحديث عن إيران فإن زاوية النظر تتحدد بحكم أن القرار مُتحد الصدور والورود وأزمه لا تخرج في نهاية المطاف من يد المرشد الأعلى (=الرهب) الإمام علي خامنئي، إلى جانب اتحاد الجغرافيّة تتحدد الأدوات الإستراتيجية والتكتيكية، والثابت في السياسة الإيرانية هو ما سبق إيراده من أبيات رسمت بوضوح خطوط الطول والعرض للعقلية الإيرانية الحاكمة وصادقت عليها المواقف والتصريحات على اختلاف مشارب التيارات السياسية التي تقدمت المشهد السياسي من إصلاحيين ومحافظين، مع اختلاف تكتيكيّي يميني ويساري باتجاه الأيديولوجيا الثورية الخمينية.

وعلى الرغم من الثابت الإيراني باتجاه مجلس التعاون الخليجي إلا أنه لا يمكن جعل علاقة إيران بدول الخليج في خانة واحدة متساوية، فكما تتراوح علاقة دول الخليج بإيران بين مانع ومساير يميناً ويساراً، فكذلك إيران تعامل مع جيرانها بتقنية سياسية تتسم بوجهين ظاهر وباطن، وبطريقة براغماتية محترفة، تُقدم فيها مصالحها الحيوية على منطلقاتها الأدبية ظاهراً، وتمسك بها بتشدد خطاب الداخل، ومن هنا يمكن تصنيف علاقاتها إلى ظاهر وباطن بين التشدد والتساهل.

- ظاهر إيجابي: تأتي سلطنة عُمان أيضاً في صدارة دول الخليج في المواقف الإيرانية المعنة، فلا يوجد خطاب عدائٍ بأي شكل باتجاه عُمان، كما أن الإيرانيين حريصون على استقرار علاقتهم مع الشريك المناصف لمضيق هرمز، فهي علاقة إيجاب يميني ظاهر.

- التوسط: ومن بعدها تأتي قطر التي حافظت على علاقات إستراتيجية مع إيران، باستثناء بروز خلافات حادة بينهما بسبب الملف السوري، ومع ذلك لم يصدر عن إيران خطاب يدعو للقلق على ثبات العلاقات، مما تزال تصنف هذه العلاقة بأنها ظاهر إيجابي وسط.

كما حافظت الكويت على ذات الموقع في وسط طبوغرافيا العلاقات الثنائية نظراً لطبيعة النظام الحاكم والموقع الجغرافي الذي يفرض عليه أن يكون دولة رخوة

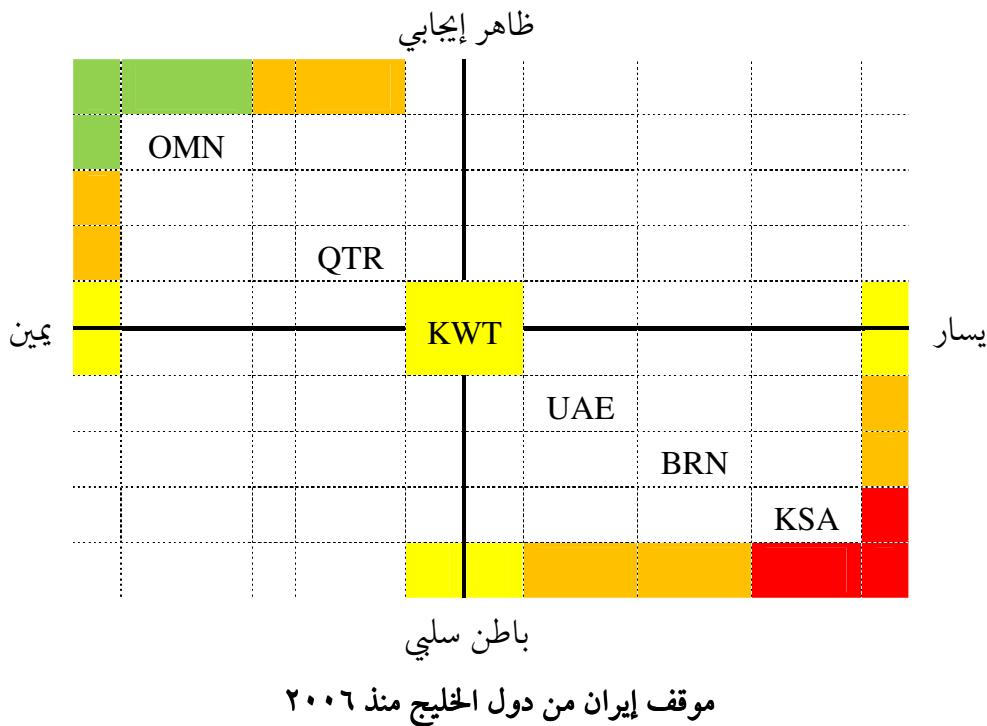
(Cushion State) لتمتص الصدمات الإقليمية وتعامل مع تطويق الدول الكبار من حوالها (إيران، العراق، السعودية).

- باطن سلي: تتصدر السعودية كثابت في الباطن السلي للعقلية الإيرانية الحاكمة، وتتغلّف تلك السلبية برصيد هائل من الأدبيات المذهبية المعادية للوهابية، والمخزون الثقافي الفارسي الغني بصورة التحقيق السلبية للأعراب، وتتبعها ألقاب العمالة للصهاينة والأمريكان، ثم الإنكار/ الاحتقار الظاهر لوزن وقدرات السعودية إقليمياً ودولياً.

ثم تأتي بعدها البحرين ليس من باب الثقل السياسي أو القدرة على الضرر، بل لاحتقار دورها وحجمها والنظام الحاكم فيها، واعتبارها ذيل سعودي لا أقل ولا أكثر.

وتقترب من الوسط الإمارات بحكم حجم الأموال الإيرانية المستشرمة فيها والعاملة النافذة في الدولة، وملف الجزر المحتلة المعلق والذي تحرّص إيران على عدم تعزيز الأزمة مع الإمارات لعدم إرغامها للتحكيم الدولي.

وبذلك تتشكل عند إيران طبوغرافية خاصة لكل دولة خليجية على حدة بحسب مصلحتها الإستراتيجية وحجم التصدعات الموجودة في تلّط الدولة وما يمكن أن تبنيه من مَصَدَّات على تلك التصدعات وعلى شدة ورخاوة توجه الدولة ضد إيران، فليس صحيحاً أن نظرة إيران لمجلس التعاون أحادية بل تتّنوع لداخل المنظومة الخليجية ظاهر وباطن ووسط، فتأتي السعودية فالبحرين فالإمارات برأوية باطنية متراوحة بين السلبية المتشددة والمتوسطة، وتتوسط الكويت مرة أخرى، وتأتي عُمان فقط في خانة المسيرة الظاهر الإيجابي.



ترهل واستئجار الحامي

دخلت منطقة الخليج حرباً حقيقةً منذ قيام الثورة الإيرانية والاشتباك مع العراق (١٩٨٠-١٩٨٨)، وإفراز سياسة البوارج الأمريكية (Gunboat Policy) التي أنتجت حروب الخليج الثلاثة التي تركزت على العراق وأطاحت به، واتضح أنها كانت لصالح إيران التي شاطرت الأمريكية على قرار الأمن القومي العراقي، ومنذ حرب الخليج الأولى (١٩٩٠) دخل مجلس التعاون الخليجي عملياً حالة الحرب الباردة مع الجارة إيران، ونشطت تجارة السلاح بشكل مضطرب لصالح الخزينة الأمريكية والأوروبية خليجياً، والخزينة الروسية والصينية إيرانياً، مع فارق أن إيران اعتمدت سياسة التصنيع المحلي لتطوير قدراتها الصاروخية لتعطية عجزها الجوي من الطائرات المتقدمة تقنياً.

تتغوف جهات عدة على طرف الخليج من أن يؤدي سباق التسلح إلى مواجهات عسكرية مقصودة أو غير مقصودة، لأنها لا يبشر إلا بمزيد من الصراع والتفتت

والتشرذم والحروب الأهلية والتزاعات، فعلى الرغم من حجم احتياطيات الطاقة وعائداتها الضخمة لم تتحرك المنطقة بشكل واضح في مشاريع التنمية الإنسانية على صفي الخليج، بالمقارنة بالنشاط الملحوظ في مجال العسكرية والتسلح بما يوحى بأن شبح الحرب ما يزال جاثما على المنطقة منذ ثمانينيات القرن الماضي.

فيحسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (عام ٢٠١٠) يعد الشرق الأوسط من كبار مستوردي الأسلحة، إذ أنفق ١١١ مليار دولار على التسلح، بزيادة بلغت ٢,٥٪، وهي نسبة تبلغ النصف من الإنفاق العالمي الذي وصل إلى متوسط نسبته ١,٥٪ سنوياً بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩، وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الإنفاق العسكري بمبلغ ٦٤ مليار دولار^(١)

فيما يشير تقرير لجنة الأبحاث في الكونгрس الأميركي إلى أن حجم إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة على التسلح في العام ٢٠١٠ تجاوز ١٠٥ مليار دولار، مقارنة بـ ٩٤ مليار دولار لعام ٢٠٠٩ (أي بزيادة تبلغ ١١ ملياراً)، وبـ ٦٠ مليار دولار لعام ٢٠٠٨ (أي بزيادة تجاوزت ٤٠ ملياراً)، وتذهب تلك الصفقات إلى الخزينة الأمريكية أولاً عن طريق ٤٤ شركة سلاح بنسبة استحواذ تصل إلى ٦٠٪ من محمل المبيعات، بمقابل ٣٠ شركة أوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) تتقاسم نسبة تصل إلى ٢٩٪ من محمل المبيعات، وتتوزع النسبة الباقية ١٠٪ كل من هولندا وكندا وروسيا والصين^(٢)

إن دول مجلس التعاون تصنف نفسها نظرياً على أنها دول الرفاهية (Welfare States) لكنها عملياً هي دول عسكرية، ومخازن للترسانة العسكرية، وفي حالة ترقب مستمرة باتجاه الغرب (=إسرائيل) أو الشرق (=إيران)، وكلاهما يعمل على تطبيق الجزرية العربية جغرافياً أو سياسياً أو اقتصادياً، أو حجزها عن الاستفادة من عائداتها النفطية أو مواردها الطبيعية.^(٣)

(١) تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية ٢٠١١

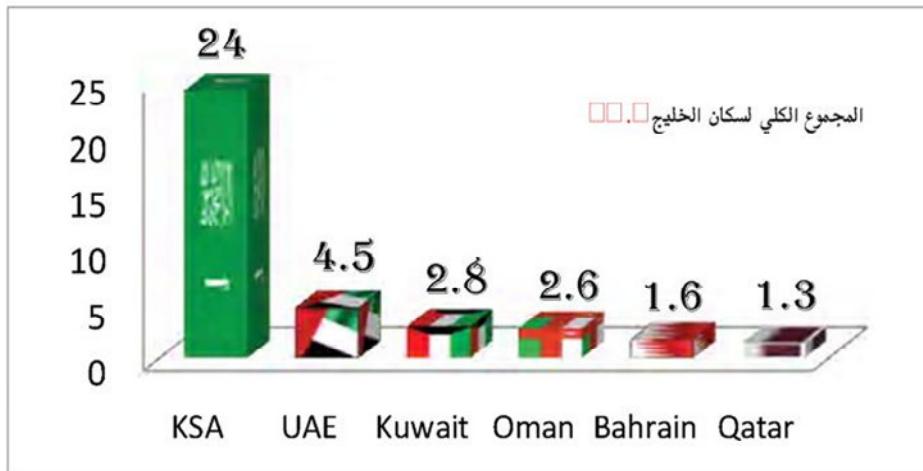
(٢) تقرير معهد ستوكهولم ٢٠١١

(٣) Jane's Sentinel Country Risk Assessments The Gulf States Issue 26/2010

| الدولة | الإنفاق العسكري | % من الدخل العام | نصيب المواطن | نصيب العسكري | أفراد الجيش |
|----------|-----------------|------------------|--------------|--------------|-------------|
| السعودية | 38.3 B | 10% | 1.5k | 310k | 130k |
| الإمارات | 5.6 B | 3% | 3k | 85k | 65k |
| الكويت | 4 B | 10% | 1.6k | 246k | 15.5k |
| عمان | 3.8 B | 9.9% | 1.4k | 96.2k | 40k |
| قطر | 2.51 B | 4.4% | 3.1k | 202k | 13k |
| البحرين | 0.65 B | 3.8% | 88 | 56 | 15k |
| إيران | 10 B | 3.5% | 141 | 19k | 600k |

حجم الإنفاق العسكري على ضفي الخليج بليارات الدولارات⁽²⁾

حجم الديمغرافيا الخليجية



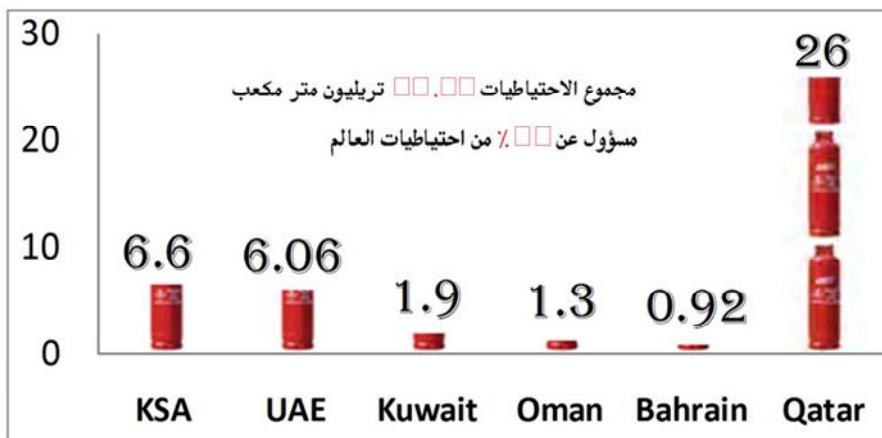
تقابلاها الديمغرافيا الإيرانية بأكثر من ٧٥ مليون نسمة

الاحتياطيات النفطية الخليجية

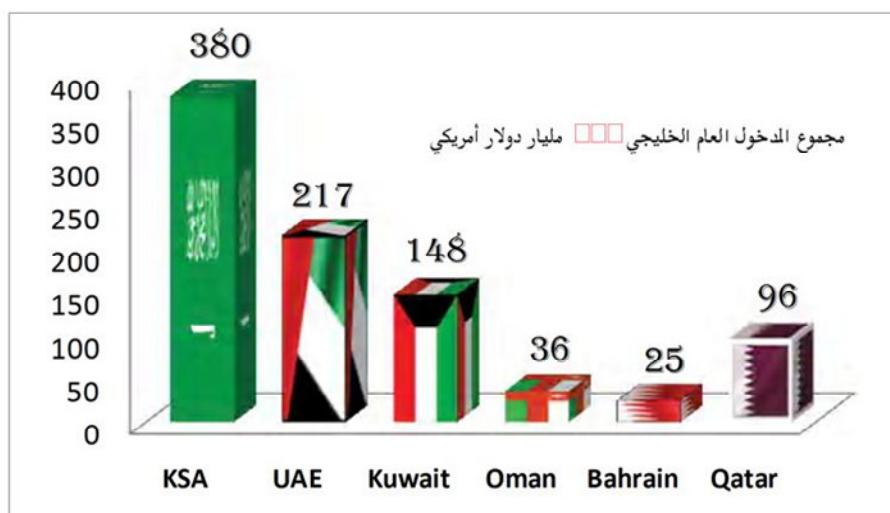


تقابلاها الاحتياطيات النفطية الإيرانية بـ ١٣٨ , ٢ مليار برميل.

احتياطيات الغاز لدول مجلس التعاون



تقابلهم إيران ٣٠ تريليون متر مكعب.
الدخل العام الخليجي



تقابلهم إيران بدخل قومي يصل إلى ٩٩٠ مليار دولار أمريكي (تقدير البنك الدولي ٢٠١١).



حجم الإنفاق على التسلح من قبل دول مجلس التعاون الخليجي

توصيات الدكتور عزام التميمي

عوداً على بدء..

حاولت هذه الورقة الاطلاع على جانب من جدلية العلاقة الجيوسياسية على ضفي بحر الخليج العربي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومنظمة مجلس التعاون الخليجي، واتضح أن الأولى إيجابية متحفزة برصيد الفعل والمبادرة، والثانية سلبية ساكنة برصيد التّجّبُب ورَدَات الفعل، في منعطف تاريخي يشكل تهديداً وجودياً على دول مجلس التعاون الخليجي كأعمق وأخطر تهديد منذ الحرب العالمية الأولى، وبقيت الإجابة التساؤل الحرج: كيف تعامل مع طبوغرافيا السياسة الإيرانية؟ وهي التي استثمرت وعملت على بناء المَصَدَّات المذهبية والأيديولوجية على التَّصَدُّعات السياسية والاجتماعية الخليجية، ومن المؤكد أن هذا بيان مُبِينٌ مختصر، لكنه مساهمة في تقديم بعض مقترح في شكل توصيات قد تسهم في تأمين مستقبل الأجيال من وقوع صدام غير مرغوب على ضفي الخليج.

١- لا تفقه العقلية الإيرانية سوى منطق القوة، ولا يعني بالقوة الاستعداد والاستعداء العسكري، واستعراض قوة الآلة العسكرية وحجم الأساطيل الأمريكية الحامية، فهذه السياسة لا تزيد المنطقة إلا احتقاناً، ولا تزيد الخليج والخليجيين (باستثناء الطائفة الوظيفية الموالية) في أعين الإيرانيين إلا احتقاراً، ويعني بالقوة الإنسان القوي المؤهل بالمفهوم الشامل للكلمة، بإعادة تأهيل فكري وحركي شامل على قواعد الحاضنة المجتمعية الخليجية (والعربية والإسلامية)؛ لما للخليج من قدرات وطاقات مالية وتواصلية، مع تقليل الاعتمادية الفردية على الأمن وأجهزة الاستخبارات التي ثبت فشلها المُركّب في إدارة الصراع الجيوسياسي مع إيران.

٢- تعمل إيران في حركة الخطوة خطوة باتجاه العمق الخليجي بتأمين مواضعها في داخل التصدعات السياسية والاجتماعية والثقافية في الخليج، بسبب سياسة القيادات الخليجية التي ساهمت - بدراية أو غفلة - على الانفصال عن حاضتها

الشرعية (الشعب) وتعيق الفجوة الاجتماعية بسياسة الإلقاء وتستطيع الفكر تعليمياً وإعلامياً، حتى أصبح النشء يعاني حالة ضمور فكري مزمنة، وميل للذات الآنية، وإمعان في قتل الوقت بالملهيّات، كما غفلت القيادات الخليجية عن تأمين العمل التنموي الشامل لبلدانها، وتوسعت الفجوة بين المتوقع والواقع، وهذه المسافة هي فجوة الاستقرار القاتلة التي أتاحت الثورات العربية، وأسقطت حكومات وتغيّرت خارطة التحالفات الكلاسيكية العربية منذ قيام الجامعة العربية.

الخطوة الإصلاحية المهمة هي إعادة التوازن للعلاقة بين الحاكم والمحكوم في الخليج، وتفعيل مشروعات التنمية الداخلية الشاملة على أساس المواطنة لا المصالح الشخصية أو النفوذ السياسي الآني، فلا تريد قيادات الخليج أن تنفجر الأرض من تحت أقدامها وهي في هذا التخندق المصيري.

٣- إن سر القوة الإيرانية هي الحاضنة الاجتماعية الأيديولوجية في الداخل والخارج، على ما تُقرر نظرية أم القرى (التأهيل الفكري والثقافي، التوطين والتمكين السياسي، التَّسِيدُ وَالْحَكْمُ الوطني)، بمعنى أن قوة إيران هي المجتمع المدني، على عكس الخليج الذي يعتمد على شل المجتمع المدني بتطويعه وتطبيعه لصالحه أو محاربته وقتله، خوفاً منه على سيادة الدولة (العائلة الحاكمة)، ويفعل عن أن المجتمع هو الطوق الأول والحاضنة الشرعية للعوائل الحاكمة، وهذا يقتضي توظيف العقول والطاقات باتجاه تأمين التوازن الاجتماعي بعقيدة الإسلام، وتنشيط حركة الحوار والنقاش والدعوة؛ بمعنى العمل على استراتيجية التفتيت المتوازي، والبناء على التصدع المقابل (تأمين التصدعات بضدّها).

٤- تنشيط ورعاية ودعم مادي وإعلامي لحركة البحث الثقافي والعلمي والأكاديمي لإعادة صياغة التصورات والقناعات في نسيج مختلف الطبقات الفاعلة في الخليج، من مثقفين وصناع وقيادات الرأي العام، والقيادات والسياسية والاقتصادية، وخاصة في المساحة الأضعف في الوعي الجماعي وهي الأيديولوجيا الإيرانية، لأن هذه الساحة تجد ضعفاً مزمناً ومنطقة رخوة في المنظومة الثقافية الإسلامية والقومية، حيث نجد في المكتبة الثقافية كمّا هائلاً من الأبحاث المقرؤة والمرئية والمشاهدة حول

الأبعاد التاريخية والعقائدية والفقهية، وهي قضايا ليست رئيسية بقدر البناء الفلسفية والأيدلوجية والسياسي الذي تبني عليه إيران مَصَدَّاتها.

٥- إن تأخير حال الاتحاد العملي لدول مجلس التعاون سيفعل عامل التفتت الزمني ويعطي الفرصة الكاملة للدور الوظيفي للمَصَدَّات المحلية لتكميل بناءها على التصدعات الفردية في نسيج دول الخليج فُرادي، ولذا فإن الإسراع في تنفيذ الاتحاد الخليجي بمؤسساته الأربع (الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية)، سيؤمن نوعاً من حركة المناعة التي ستسمهم في تأمين التوازن في المنطقة.

٦- تعمل إيران بسياسة التطويق الجيوسياسي على الجزيرة العربية (المجال الحيوي) عبر حفر خنادق النار وإقامة الحصار بأداة التبشير الشيعي والاتفاقيات، ومن ثم فرض الوجود والأمر الواقع، وعرض سريع للمشكلات السياسية والعسكرية حول الخليج فسنرى أن إيران تطوق الجزيرة العربية من الجهات الأربع، وهذا يستدعي سرعة الحراك لكسر الطوق الإيراني المفروض على الجزيرة العربية من النواحي الأربع قبل فوات الأوان.

٧- تبني ودعم الأقليات المقهورة، وتوصيل صوتها ومعاناتها للعالم باستخدام الانفتاح الخليجي على العالم، وخاصة قضايا مثل الأحواز والبلوش، وقضايا سنة العراق وحتى شيعته، وتبني كامل للقضية السورية، وسنة لبنان، وعدم الغفلة عن القضية المركزية وهي قضية فلسطين، إضافة إلى قضية سيناء حتى لا تتحول إلى عمق إيراني.

٨- لا يستطيع الخليج صناعة أيديولوجيا، لكنه يستطيع أن يعيد الاعتبار للنظام القبلي العربي الحامي، على أصوله العربية القديمة، بحيث يسهل عليه صناعة حاضنات القبيلة التي يسهل عليها التحالف والتفاعل والتساند، وبالتالي صناعة توازن إستراتيجي ضمن الحاضنة المجتمعية في منطقة الخليج العربي، وهذا يستلزم إعادة توازن العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس الدولة الراعية، والنظام

العشائري سيكفل إعادة التوازن المرضي الآن بين الحاكم كمُؤَفِّر للسلع والخدمات والمحكومين من القبائل الموالية كمستهلك ومستخدم.

٩- هناك خلل عسكري آخر يحتاج إلى إعادة النظر وهو العقيدة العسكرية والروح القتالية، فإيران لدى جنودها عقيدة عسكرية وروح قتالية عالية، تؤمنها لهم المذهبية والخطاب المهدوي الخلاصي، بمقابل القوات الخليجية المترهلة جسدياً والضعيفة في عقيدتها القتالية (الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة ذات عقيدة عسكرية)، فالخليج بحاجة لسد هذا الفراغ إصلاح القدرات العسكرية ترتكز على الإنسان لا الآلة العسكرية، ووقف ترهل الجيش والاستعاضة عن ذلك باستئجار الحامي الأجنبي الذي هو في الحقيقة أساس المشكلة والداء.

إيران الدولة والشيعة الطائفية رؤية استراتيجية للتعامل مع المشروع الإيراني

محمد الراشد^(١)

كاتب سياسي وباحث استراتيجي
(دولة الكويت)

المقدمة

تعلق آمال الشعوب العربية في مسار ثوراتها الجديدة نحو تغيير جذري لطبيعة النظام العربي السياسي ولصياغة عقد اجتماعي جديد يبشر بالعدالة والمساواة والحرفيات والديمقراطية والسلام الاجتماعي ويعالج دهراً طويلاً من ظلم الديكتاتوريات ورهن السيادة الوطنية للأجنبي وتخاذلاً عن قضايا الأمة المصيرية وتخربياً للاقتصاد العربي والوطني وتفاعل هذه الشعوب بقدرة هذه الثورات في صنع واقع معيشي يقلل من الانحدار إلى هاوية الفقر ويرشد الثروات الوطنية لتوزع في صالح الشعوب، ولكن هذه الثورات وهي تتشكل في صورة جديدة تقف أمامها تحديات رئيسية وخارجية تداهم حلمها وأملها.

إذ تتشكل مجموعة من التحديات والمخاطر سبيل هذه الثورات وخصوصاً أمام الثورة السورية وينعكس ذلك أيضاً على دول الخليج ودول المنطقة بشكل عام ومن هذه التحديات (إيران الدولة والمشروع) إذ أصبحت إيران مهدداً رئيسياً ومقلقاً لجميع دول المنطقة في إطار تصارع المشاريع المتدافعة في المنطقة (كالمشروع الإسرائيلي المرتبط بالمشروع الأمريكي والمشروع الوليد الجديد للثورات العربية وما

(١) لم يتمكن المعاصر من الحضور.

تبقى من النظام العربي السياسي بما يؤكد على أهمية التعامل مع هذا المهدد بشكل جدي علمياً وعملياً وواقعياً.

واستجابة للدعوة الكريمة التي وجهها لي الإخوة في «مركز أمية للبحوث والدراسات». لإبداء مساحتنا في تطوير الرؤى والأفكار في هذا المجال وذلك لدفع القوى السياسية والاجتماعية تقوم بواجباتها تجاه أمتها وعالماها العربي الجديد ولبلورة ملامح رؤية إستراتيجية مستقلة في ضوء هذه التحولات والمخاطر وكذلك الفرص ونتائجها وخصوصاً في الملف الإيراني لذا كانت هذه المشاركة وقد كلفني الإخوة الكرام بإعداد ورقة بعنوان «رؤية استراتيجية للتعامل مع المشروع الإيراني في ضوء هذه التحولات».

وحيث أن هذا الموضوع من الأهمية بمكان لذا فإنني في عجلة من الوقت أعدت هذا البحث الموجز كإطار معلوماتي لينطلق على أساسه حوار مثمر لاستخلاص نتائج هامة تعين المتصررين والمسؤولين عن الإصلاح والتغيير لإنارة مسارهم نحو تشكيل رؤية متكاملة للتعامل مع هذا الملف الشائك في عالم السياسة الدولية والإقليمية. مع شكري وتقديرني لثقة الإخوة القائمين على هذا الملتقى وعلى رأسهم د بسام الضويحي رئيس مجلس إدارة مركز أمية للبحوث والدراسات ود بدر الشافعي المستشار السياسي للمركز ودعائي لهم بال توفيق والسداد.

تهنيد:

ثار جدل كبير عن موقف إيران الدولة من الثورات العربية وحيث أن إيران الجمهورية الإسلامية لم تعد قطراً ذا تأثير محدود في إطار إقليم مضطرب، بل إيران اليوم تمثل تحدياً دولياً ورقمياً صعباً لا يمكن تجاوزه، إذ إن الولايات المتحدة القطب الأكبر يصنفها في خانة محور الشر وتصنُّدُوق الإرهاب، واستطاعت إيران خلال أكثر من (٣٠) عاماً أن تصمد أمام حرب شنت عليها لمدة ٨ أعوام وعاشت حربين في المنطقة بعدها كانتا مفتاحاً لتمددها إلى آفاق جغرافية وسياسية لامست بشكل مباشر معادلات السياسة الدولية والإقليمية والعربية ومصالح القوى العظمى في المنطقة العربية، وكانت الثورة الإسلامية في إيران وبعد ذلك الدولة الجمهورية تمدد تلقائياً

بسبب التحافها بالطائفة الشيعية التي شكلت الأرضية المتناغمة والمنسجمة معها لأن الثورة أوجدت للطائفة الشيعية فجراً جديداً وأملاً. ومنحها رقمًا أساسياً في معادلة السياسة والمجتمع في الوطن العربي لذا كان الارتباط التلقائي بين الروح (الثورة الإيرانية) والجسد (الطائفة الشيعية) متلازمًاً ومسايراً.

وعندما هبت رياح الثورات العربية كان موقف إيران الجمهورية الإسلامية والتي تحمل روح الثورة الإسلامية متربدة أو تقبل على استحياء ذلك المد الثوري الجديد بل وبانفعال سياسي وإعلامي ورحاً لوجستي تعاملت مع بعضها كالثورة السورية والبحرينية بأسلوب المعرض أو المتلبس بالطائفية ، لذا كان هذا البحث المسطور يبين فرضيات الدولة الإيرانية كثورة إسلامية وكقوة إستراتيجية في المنطقة ذات مشروع توسيعي طائفي والعلاقة مع الطائفة الشيعية ويضع تصورات وملامح رؤية استراتيجية لأساس جديد للعلاقة والتعامل فيما بين الثورات العربية الجديدة ودول المنطقة في المنطقة العربية وبين إيران والطائفة الشيعية.

ولسهولة تناول هذا الموضوع فقد قسم البحث إلى عدة فصول رئيسية:

الأول: أسئلة مشروعة عن إيران الدولة والشيعة الطائفية.

الثاني: موقف إيران من الثورات العربية.

الثالث: الرؤى الإستراتيجية للتعامل مع إيران الدولة والطائفة الشيعية فقد وضعت أسئلة تستكشف هذا التوصيف.

السؤال الأول: هل إيران نموذج للدولة الإسلامية؟ أم خلاف ذلك؟

بعد ٣٢ عاماً من الثورة يسود الاعتقاد بأن إيران فشلت أن تكون نموذجاً لدولة إسلامية تطبق مبادئ الإسلام في الحكم والسياسة ودولة العدل والرفاه وذلك من خلال المؤشرات الواقعية التالية:

- طبيعة فكرة الدولة وتطبيقاتها في الدستور: حيث أدت فكرة ولاية الفقيه ومذهبية الدولة «المذهب الإثني عشري الشيعي» بالجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى استبداد منظومة حكم ولاية الفقيه المرشد التي لا تختلف عن أي حكم جمهوري عربي

متسلط. ويلاحظ الناظر في مؤسسات الحكم الإيرانية أن مؤسسة القيادة «المرشد» تلعب دوراً مفصلياً، وبلغ عدد مؤسسات الحكم سبعاً وهي: القيادة والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، ومجلس الخبراء، والمجلس الأعلى للأمن القومي، ومجمع تشخيص مصلحة النظام.

١- القيادة (المرشد الأعلى للثورة):

ينص دستور جمهورية إيران الإسلامية على أن المرشد أو القائد هو أعلى سلطة في إيران، وقد منحه الدستور السيادة السياسية والدينية.

تعريف القائد الأعلى: نصت المادة (٥) من الدستور الإيراني على أن ولاية الأمة في زمن غيبة الإمام المهدى تؤول إلى فقيه عادل تقي بصير بأمور العصر، ليدير شؤون البلاد وفق ما جاء في المادة (١٠٧) من الدستور، ونصت المادة نفسها على تساوي المرشد مع عامة الشعب أمام القانون.

مؤهلات المرشد: وفق ما ورد في المادتين (٥) و(١٠٩) من الدستور، فإن مؤهلات من يختار لمنصب القيادة هي:
١- العلم ليقوم بدور الفتى في النوازل.
٢- العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.
٣- الرؤى السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة.

مهام المرشد وصلاحياته:

- ١- إقرار السياسات العامة للدولة، بعد استشارة مجلس تشخيص مصلحة النظام لتحديد الأهم والمهم، وللمرشد القرار النهائي.
- ٢- مراقبة تنفيذ السياسات العامة للدولة.
- ٣- إصدار مرسوم الاستفتاء العام.
- ٤- القيادة العامة للقوات المسلحة.
- ٥- إعلان الحرب والسلم، والتعبئة العامة للقوات المسلحة.
- ٦- تعين وإقالة الشخصيات التالية:
 - فقهاء مجلس صيانة الدستور.

- أعلى مسؤول في السلطة القضائية.
- مدير الإذاعة والتلفزيون.
- رئيس أركان الجيش، وقائد حرس الثورة الإسلامية.
- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.
- حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.
- حل المشاكل التي لا تحل بالطرق العادية، بالاستعانة بمجلس تشخيص مصلحة النظام.
- المصادقة على مرسوم الانتخابات الرئاسية، وعلى استكمال مرشحي الرئاسة للصفات المذكورة في الدستور، والتي يجب المصادقة عليها من مجلس صيانة الدستور قبل بدء الانتخابات.
- إقالة رئيس الدولة من منصبه تحقيقاً للمصالحة العامة بعد أن يدينه القضاء في مخالفة قانونية أو بعد أن يحجب مجلس الشورى الثقة من الرئيس في ضوء ما ورد في المادة (٨٩) من الدستور.
- العفو أو التخفيف بشأن الأحكام القضائية على المدانين وفق ما تسمح به الشريعة الإسلامية وبتركيبة من رئيس السلطة القضائية. وللمرشد أن يعطي بعض صلاحياته لشخص آخر.
- وبعد التعديلات الدستورية التي أجريت بعد عام ١٩٨٦ فإن المرشد أعطى صلاحيات مطلقة حتى وإن تعارضت مع النص الديني ورأي الأئمة بما أوجد سلطة مقدسة للمرشد وهذا يتنافى مع أساس الدولة الإسلامية.

٢- سيطرة التيار الديني المتشدد المحافظ على السلطة ومفاصل الدولة في إيران:

في إطار التيارات السياسية المسموح بها بالعمل الحزبي والتي تأخذ شرعيتها من إيمانها بولاية الفقيه ونفي التيارات السياسية والفكرية ب مختلف اتجاهاتها الإسلامية والعلمانية في المجتمع الإيراني، ورغم مشاركة التيارات والشخصيات الثورية في الإطاحة بالنظام البهلوi، سرعان ما بدأت الخلافات بين قيادات الثورة في نوعية

نظام الحكم وكيفية إدارة البلد ومستوى الحرفيات والتعددية. وأدى ذلك إلى بروز جبهتين رئيسيتين، الأولى كانت مكونة من علماء الحوزات العلمية والمتمنين لهم بزعامة آية الله الخميني، والثانية كانت تضم تيار المثقفين وبعض رجال الدين، وطلاب الجامعات ومن أبرز شخصياتهم «مهدى بازرگان» رئيس الوزراء للحكومة المؤقتة، والزعيم الراحل لـ«نهضة الحرية»، و«آية الله السيد محمد الطالقاني» أول خطيب جمعة تم إعطاؤه هذا المنصب بصفة رسمية بعد الثورة، و«آية الله شريعتمداري» المرجع الشيعي الشهير و«أبو الحسن بنى صدر» أول شخص منتخب لرئاسة الجمهورية، و«مسعود رجوي» زعيم منظمة مجاهدي خلق وتيارات وشخصيات أخرى.

ولقد نجحت الجبهة الأولى بزعامة آية الله الخميني في السيطرة على مقاليد الحكم ومحريات الأمور، وفي تهميش التيارات الأخرى، ولقد ساعدتهم في ذلك اندلاع الحرب العراقية الإيرانية والتي استمرت ثمانية سنوات ١٩٨١ - ١٩٨٩م وتم إعادة النظر في الدستور لصالح التيار المحافظ بتغيير «ولاية الفقيه» إلى «الولاية المطلقة للفقيه»، وتوسيع صلاحياتها في الدستور في أواخر عهد الجمهورية الأولى.

وبعد رحيل قائد الثورة «آية الله الخميني» و اختيار «السيد علي الخامنئي» قائداً للثورة وتولي «هاشمي الرفسنجاني» منصب رئاسة الجمهورية، بدأ عهد الجمهورية الثانية والذي تميز بسيطرة التكنوقراطين على الحكومة واهتمامهم بالتنمية والإصلاح الاقتصادي وإعادة إعمال البلد من جهة، لكن من جهة أخرى تمَّ كبت الحرفيات العامة في كثير من المجالات بما فيه القتل المشبوه بحق عدد من الصحفيين والمثقفين وكذلك بعض قيادات أهل السنة.

وبالرغم من نجاح التيار الإصلاحي لفترة محدودة (١٩٩٧ - ٢٠٠١) ومحاولاته إجراء إصلاحات في البنية السياسية للجمهورية الإيرانية إلا أنه بعد انتخابات (٢٠٠١م) أجريت الانتخابات الرئاسية بحضور عدد من المرشحين منهم «هاشمي رفسنجاني» و«مهدى كروبي» و«مصطفى معين» و«محمد باقر قالبياف» و«علي لاريجاني» و« محمود احمدی نجاد»، و«مهر علي زاده»، ولكن لم ينجح أحد منهم على كسب الأصوات اللازمة في الدور الأول من الانتخابات وتنافس رفسنجاني واحمدی

نجاد في الدور الثاني وأعلن فوز أحمدي نجاد، والمحللون ذكروا عدة أسباب لفوزه، منها: قلة نسبة المشاركة في الانتخابات، من قبل القوى اليائسة من العملية الإصلاحية في البلاد ومنها: دعم المؤسسات الدينية والحرس الثوري والتعبئة الشعبية «البسيج» لأحمدي نجاد ومنها: ما اشتكت منه «كروبي» و«رفسنجماني» من عدم النزاهة في الانتخابات.

وهكذا دخلت البلاد في عهد جديد متميز عن ما سبقه بحضور مكثف للتيار المحافظ، خاصة المتطرفين منهم في إدارة البلاد وكذلك استلام قيادات الحرس الثوري لبعض المسؤوليات الهامة على مستوى الوزارات والأقاليم والمبادرة لمنع الآخرين وتهميشهم، واتخاذ بعض السياسات المتشددة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، مما سبب في تحديد الحريات العامة في الداخل وتوتر العلاقات الخارجية وارتفاع نسبة التضخم وصعوبة المعيشة بالرغم من تصاعد أسعار النفط، وأدت سيطرة التيار المتشدد على الحياة السياسية إلى استبداد سلطة الطبقة المتشددة.

٣- الاجتماعية السلبية لتطبيقات مبادئ الثورة على الشعب الإيراني:

لقد انتقل الشعب الإيراني من الحالة التقليدية ولم تكتمل بعد مسيرته نحو الحياة الحديثة في مختلف النواحي بصورة كاملة، في بينما احتفظ ببعض قيمه التقليدية، ارتفع بعض قيم الحداثة كذلك، وفي نفس الوقت تحول الابتعاد عن بعض القيم الإسلامية عامة وبعض قيم المذهب الشيعي على وجه الخصوص، إلى ظاهرة فكرية واجتماعية، لدى الشعب عموماً وفي أوساط الشباب خاصة، فهناك تطور فكري عام على عدة مستويات، أوسعها نطاقاً التغيير باتجاه مطالبة الحقوق والحريات الأساسية والتعددية من جهة، وتبني التقاليد الغربية وغبلة النزعة العلمانية من جهة أخرى، وقد تبلورت آثارها في قلة عدد المسلمين في المساجد، وازدياد ظاهرة التبرج، والاستخفاف بالشعائر الدينية.

ولمزيد من العلم سنشير إلى بعض المؤشرات الرسمية وفقاً لآخر تقرير سنوي قامت بنشره وزارة الثقافة والإعلام في عام ٢٠٠٣م، مقارنة بالأوضاع بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٣م:

١ - ٧٩٪ من الشعب يرون تقلص نسبة التزام الناس بالدين.

- ٢ - ٧٤٪ من الشعب يرون أن التزام الناس بالدين في المستقبل سيكون أقل من الحال.
- ٣ - ٨٧٪ من الشعب يرون أن ظواهر الأخلاق السيئة تزداد في المستقبل.
- ٤ - زاد معدل نسبة الطلاق إلى ٦٪.
- ٥ - ارتفع سن الزواج من ٢٥ سنة إلى ٢٨ سنة.
- ٦ - بلغ عدد مدمني المخدرات أكثر من مليوني مدمن.
- ٧ - ٣٨٪ من الشباب في الثانوية قبلها يدخنون السيجارة.
- ٨ - ١١٪ من الشباب يتناولون الحبوب المقرحة.
- ٩ - ٦٢٪ من الشعب ليسوا راضين عن حياتهم السياسية.
- ١٠ - ٣٢٪ من الشعب فقط يتبعون الأخبار السياسية.
- ١١ - ٩٠٪ من الشعب ليسوا راضين عن حياتهم الاقتصادية.
- ١٢ - ٨٥٪ من الشعب يرون أن المسؤولين لا يهتمون بأدائهم.
- ١٣ - تحل (قم) بالنسبة للجرائم الأخلاقية (الزنا واللواء و...) المرتبة الأولى في إيران (معدل سنوي يبلغ ١٥٥٦ حالة) وتأتي بعدها محافظة طهران ومشهد.
- ١٤ - تحل إيران مرتبة ٧٨ بين ١٣٣ دولة، في الرشوة في الدوائر الحكومية.
- ١٥ - تحل محافظة قم المرتبة الأول بالنسبة للرشوة في إيران.

٤- التمييز وفقدان العدالة الاجتماعية والفشل الاقتصادي:

رغم أن إيران كانت قبل الثورة الإسلامية في مقدمة الدول النامية وقطعت أشواطاً نحو التطور الصناعي وعدم الاتكاء على عوائد بيع النفط، إلا أنها بسبب تداعيات الثورة، والحصار الاقتصادي وال الحرب العراقية الإيرانية اهتمت بدرجة كبيرة بدعم الفكر الشيعي خارج البلد، في إطار ما يسمى بـ «مشروع تصدير الثورة» وضرب الجذور، وكذلك اتخاذ سياسات غير دقيقة، خاصة في عهد أحمد نجاد، حيث ٦٠٪ من عوائد البلد تمتلكها نسبة تتراوح بين ٢٠-٣٠٪ من الشعب الإيراني حسب

ما أعلنه مساعد الرئيس الإيراني في الشؤون الاقتصادية ولذا بقيت غالبية الشعب الإيراني، تعيش تحت ضغط الفقر والحرمان، وبلغت نسبة البطالة إلى ١٤٪ حسب تقرير البنك العالمي وبلغ معدل نسبة التضخم إلى ٢٦٪ في عام ٢٠٠٨ وفق ما صرحت به رئيس الجمهورية، حيث احتلت إيران المرتبة الأولى في الشرق الأوسط والمرتبة الرابعة بين ١٨٣ دولة في العالم وفق تقرير صندوق النقد الدولي، بينما نسبة التضخم كانت تتراوح بين ١٥ - ١٢ بالمائة في عهد خاتمي، وليس بين يدنا نسبة التضخم في أواخر حكم نجاد هذا وكان الشعب يتوقع تحسن الوضع والانخفاض نسبة التضخم إلى ما دون العشرة بالمائة كما وعد به أحمد نجاد بعد ارتفاع أسعار البترول، حيث كانت الدعايات الانتخابية للأصوليين تتمحور حول المشاكل الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة الشعب، ردا على شعارات الإصلاحيين في مجال الحرية والتعددية والانفتاح السياسي، لكن تدهور الأوضاع الاقتصادية بعد تولي «أحمد نجاد» مقاليد الحكم بشكل يضطر المواطن الإيراني خاصة الموظفين منهم إلى أن يقوم بعمل آخر بجنب وظيفته الأصلية لأن رواتبه لا تغطي متطلبات معيشته ويعيش الآن حوالي ١٤ مليونا من الشعب تحت خط الفقر وعشرة ملايين من الشعب على حافة الفقر، ومن بين أن الحكومة الإيرانية قد صرفت كثيراً من أموالها في سبيل الحصول على العديد من التقنيات العصرية في مجال الطاقة الذرية وغيرها وكذلك في الدعم المادي لبعض الأحزاب والتيارات الفكرية خارج البلاد. وبالأخير بادرت الحكومة بتنفيذ مادة ٤٤ من الدستور بغية تطبيق الخصخصة، ولكن لم تنجح المبادرة بصورة صحيحة حيث أتيح المجال لشخصيات ومؤسسات محسوبة على رجال الحكم وعوائلهم ولم ينتفع عمّامة الشعب من هذه الفرص وما كان لمبادرة الحكومة تأثير إيجابي حسب المتوقع.

٥- انتهاك حقوق أهل السنة في إيران:

بالرغم من مشاركة السنة وعلمائهم ورموزهم في نشاطات الثورة، وخسروا الكثير في مواجهة نظام الشام الديكتاتوري ووضعوا إمكاناتهم وكامل ولائهم للثورة،

إلا أن الثورة انقلبت عليهم، بل وأعدمت علماءهم ورموزهم، ومن تلك المؤشرات التي تعبّر عن انتهاك حقوقهم ما يلي:

أ. الأوضاع الاجتماعية:

١- نظراً إلى أن أهل السنة والجماعة يشكلون النسبة الكبيرة من سكان المناطق الحدودية - مما يسهل عليهم إقامة العلاقات مع الدول المجاورة - لذاك فإنهم أقل تأثراً بالتيارات الفكرية والثقافة المستوردة بل وحتى المدعومة من قبل الحكومة، إضافة إلى هذا فإن التواصل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي مع الدول المجاورة يعد من الأسباب التي تعين أهل السنة والجماعة على الاحتفاظ بعاداتهم وتقاليدهم وكذلك اهتمامهم بإقامة الفرائض والشعائر الدينية والحضور في المساجد والاهتمام بها كما هو ملحوظ مع أول نظرة يلقاها المرء في المناطق السنوية بالنسبة لغيرها من المناطق.

٢- أما في مجال التعليم والمناهج الحكومية فإن المنهج الدراسي في ما يتعلق بالتعليم الدينية من المرحلة الابتدائية حتى نهاية الثانوية، يكون وفق المذهب الرسمي إلا أنه يتم تعين كتاب مرافق في مناطق تواجد أهل السنة وبعد ذلك وعلى مستوى التعليم العالي يتم تدوين الكتب حسب المذهب الرسمي وجدير بالذكر أنه لا توجد معاهد خاصة بأهل السنة - سوى كرسى الفقه الشافعى الموجودة حالياً في جامعة طهران جزء بما قامت به جامعة الأزهر بإدخال المذهب الجعفري الإثنى عشرى في دائرة المذاهب الإسلامية في عهد الشاه - علماً بأنه يوجد أكثر من خمسة آلاف طالب وطالبة من الأوساط السنوية في جامعات طهران فقط وما يقارب ٢٥٠٠٠ منهم بالجامعات الأخرى كمشهد وأصفهان وتبريز وأورمية وشيراز وسنتوج وكرمانشاه وهرمزجان وزاهدان..

٣- لاشك أن العلماء والمدارس الشرعية الأهلية والتيارات الإسلامية كان لهم دور هام في الاحتفاظ بالعقيدة والهوية الإسلامية حيث توجد في مناطق أهل السنة في المدن والقرى مساجد ومدارس المدعومة من قبل الشعب منذ الفتح الإسلامي لإيران، إلا أن الحكومة جربت العديد من المحاولات للسيطرة على العلماء والمدارس

منها اختيار علماء الشيعة مشرفين على المدارس أهل السنة علمائهم وأخيراً في عهد الرئيس أحمدي نجاد قام المجلس الأعلى للثورة الثقافية باتخاذ قرار بشأن المدارس الدينية ومناهجها دون أي تشاور مع مشايخ أهل السنة وعلمائهم من أجل التدخل في قضايا المدارس الدينية وتشديد الرقابة عليها، في حال أن الحوزات العلمية الشيعية تتمتع بالحرية في ممارسة نشاطاتها كما تشاء.

ب. الأوضاع الاقتصادية:

إن تردي الأوضاع الاقتصادية ملحوظ في جميع المناطق كما أشرنا إليها سابقاً وبالنسبة للمناطق السنوية فإن الأوضاع أشد تدهوراً وذلك لأن الحكومة لم تقم بإنشاء المصانع والشركات والمشاريع الاقتصادية الواسعة في هذه المناطق بل جعلت أكثر النشاطات والمشاريع الكبيرة - والتي تؤدي إلى توظيف السكان وتحسين النسي لالأوضاع المعيشية - متمرزة في المدن والأوساط الشيعية في حين بقيت المناطق السنوية محرومة من هذا الحق حتى في المشاريع الفردية المحدودة - اللهم إلا من استطاع منهم أن يقيم علاقات تجارية مع التجار في الدول المجاورة - كالإمارات مثلاً - وأما الدوائر الحكومية فأهل السنة يحتلون المراتب السفلية منها وهذا مما يمنعهم من الحصول على الرواتب العالية والمستوى المعيشي المناسب.

ج. الأوضاع السياسية:

إن من المcrح به في القانون الأساسي والذي دون منذ بداية الثورة الإيرانية - كما ذكر - هو أن رئيس الجمهورية لابد أن يكون شيعياً اثنا عشرياً ولم يتوقف الأمر على هذا الحد بل إن المراتب الأقل تأثيراً كالمحافظ والسفير ومعاون رئاسة الجمهورية قد سدت فيها الأبواب في وجوه أهل السنة وحرموا من تولي هذه المناصب إلى الآن ويقال أنه كان هناك قرار في وزارة الداخلية منذ بداية الثورة بعدم منح أهل السنة المسؤوليات الهامة إلا في عهد خاتمي، بينما كان عبد الله نوري وزير الداخلية قامت الحكومة بإلغاء هذا القرار والمحاولة لاختيار أهل السنة في بعض المناصب في مستوى مدراء النواحي بما دونها، وعدد نواب البرلمان من أهل السنة في حدود عشرين نائباً

من أصل ٢٩٧ نائب، وفي مجال إعطاء الموافقة الرسمية للأحزاب والجماعات السنوية لم تمهد الأرضية لذلك، وتتعرض للتهديد أحياناً بحججة أنها غير رسمية. أما في مجال الشرطة والجيش والحرس الوطني، فإن أهل السنة ملزمون بإنهاء فترة الخدمة العسكرية كسائر المواطنين إلا أنهم يبقون في حالة الجنود العاديين دون الحصول على الدرجات العالية - كالعقيد والعميد و.. - إلا القليل من من حصل على المراتب الأدنى منها ذلك نظراً للشهادة العلمية المعترف بها رسمياً.

٦- انتهاك حقوق الإنسان بشكل عام في إيران:

انتهاك حقوق الإنسان مستمرة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومن ذلك:

- منع الترشح لأي انتخابات أو تقلد سلطة تنفيذية أو أي مستوى رسمي إلا من يؤمن بولاية الفقيه.
- قمع التظاهرات السلمية الإصلاحية وقتل المتظاهرين وسجنهم.
- عدم السماح بتأسيس الأحزاب إلا على أساس ولاية الفقيه.
- محاكمات رجال الدين المخالفين بواسطة محكمة رجال الدين التي أسست عام ١٩٨٦ وسجن العلماء والمخالفين.
- مصادرة حرية التعبير والتجمع والنشاط السلمي.

السؤال الثاني: هل إيران دولة إقليمية أم مشروع قوى عظمى في المنطقة؟

تعيش المنطقة العربية في شرق أوسطها وخليجها منذ ما يقارب ٢٥ عاماً تصارع مشروعين باتا يهددان أمن المنطقة وشعوبها وهما المشروع الأمريكي المتحف ببطء سياسي سمي (مشروع الشرق الأوسط الكبير) والمشروع الإيراني والمتدثر ببطء سياسي هو (مشروع المقاومة والممانعة) وإن كانا يحملان في جلبابهما مشاريع أخرى لا تقل في خطورتها عن ذلك المشروعين كالمشروع الإسرائيلي ومشروع الجماعات الجهادية المتطرفة والتزععات الانفصالية كالمشروع الكردي وذلك في ظل وجود نظام سياسي عربي وخليجي متداعي ومنحاز إلى المشروع الأمريكي أو المحور الإيراني

رغبة أو رهبة مع غياب المشروع الإسلامي والعربي وتشرذم قوى السياسة والمجتمع فيها.

واستطاعت إيران تحقيق الكثير من أهداف المشروع الإيراني الذي بات نفوذه يمتد من إيران إلى لبنان في حركة التفافية إلى اليمن في هلال شيعي مغطى بالطائفة الشيعية ومدعوم بالعاطفة الجماهيرية الإسلامية التي يؤيد محور المقاومة والممتدة في العالم العربي والإسلامي.

وصف المشروع:

يهدف المشروع إلى استثمار أعوام طويلة من جهود في العمل السري والعلني سياسياً ودينياً ولوجيستياً منذ بدء مشروع تصدير الثورة إلى الإقليم والعالم في عام ١٩٧٩م وإلى اليوم وذلك لإقامة نفوذ إيراني استراتيجي قلبه إيران ذات المرجعية لولاية الفقيه ووسطه دول الخليج والعراق وأطرافه لبنان وباكستان ودول العالم الإسلامي الأخرى وذلك لإيجاد نفوذ إيراني على ضفي العالم الإسلامي ويستخدم النفط والموقع الاستراتيجي وتطوير القوى التووية الإيرانية للسيطرة على الإقليم ويتحرك بروح وقوى الطائفة الشيعية ويغطي باللحاف الإسلامي الجماهيري المقاوم لسيطرة الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل.

أهداف المشروع:

- (١) اختراق القاعدة الشعبية سياسياً واجتماعياً ومالياً في دول الخليج والوطن العربي معتمداً على الطائفة الشيعية العربية.
- (٢) العمل على إيجاد محتوى سياسي وعسكري شيعي قادر على تطوير هلال شيعي في المنطقة العربية ويتد من إيران مروراً بالعراق وسوريا ولبنان محيناً بالمحتوى السنوي.
- (٣) إقامة نفوذ سياسي ومالى للمنظمات والمرجعيات الشيعية المرتبطة بالمشروع الإيراني في دول الخليج.
- (٤) تنمية القدرات الطائفية وعسکرة الطائفة الشيعية.

(٥) إيجاد تحالف مقاومة عسكري (شيعي - سني - قومي) ضد مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل واستخدامها كورقة ضغط سياسية لتحقيق مكاسب للمشروع الإيراني.

آليات المشروع ومظاهره الرئيسية:

- ١) الآليات الداخلية: أنشأت إيران ونشطت آليات في سياق إنجاح المشروع منها:
 - أ- مركز أركان شهداء النهضة الإسلامية وهو مكتب تابع لمكتب مرشد الثورة وهو المكتب المسؤول عن تنفيذ إستراتيجية تصدير الثورة وكان ولا يزال يعقد مؤتمرات سرية لجمعيات وتنظيمات وهيئات عربية وإسلامية وهو المركز المسؤول عن تجنيد الانتخاريين وفتح مكاتب التطوع في البلدان الخليجية والعربية في زيارات خاصة.
 - ب- لجنة ثلاثة لملف العراق متصلة بالمرشد تتكون من نائب وزير الخارجية - ورئيس الحرس الثوري - ورئيس إطلاعات (الاستخبارات الإيرانية) لإدارة الصراع والمصالح في العراق بميزانيات مالية ضخمة.
 - ج- فيلق القدس التابع للحرس الثوري لدعم الميليشيات العسكرية في العراق ولبنان واليمن.
 - د- المجتمع العالمي للتقرير بين المذاهب الإسلامية، يشرف عليه حجة الإسلام التسخيري للتعامل واحتواء المحتوى السني (علماء - تجمعات - ساسة - جمهور.....).
 - هـ- المجتمع العالمي لأهل البيت وذلك لنشر التشيع ورعاية المرجعيات والطائفة في المنطقة العربية وفي العالم.
- ٢) دعم الميليشيات الشيعية السياسية والعسكرية، في العراق ما يقارب (١٣) ميليشيا عسكرية بالإضافة إلى عشرات من التنظيمات السياسية.
- ٣) القيام بعمليات تجسس واستخبارات في الخليج في الحدود الإقليمية المائية لدول الخليج ضد المصالح الأمريكية وصدور اعترافات خلية ومصادرة بعض السفن والطرادات الإيرانية.

- ٤) دعم ثورة الحوثيين في اليمن.
- ٥) دعم السفارات الإيرانية بعناصر الاستخبارات الإيرانية وتنسيقها وتنشيطها للحراك السياسي للأحزاب والتنظيمات الشيعية في مختلف القضايا.
- ٦) إنشاء ودعم عشرات القنوات الفضائية السياسية والدينية والاقتصادية مباشرة أو بشكل غير مباشر (أموال المرجعيات) لنشر الرؤية السياسية والإعلامية للمشروع الإيراني.
- ٧) التحالف الرسمي مع سوريا منذ استيلاء الثورة على مقايد السلطة في إيران وإلى اليوم مما أوجد واقعاً إيرانياً وسياسياً وعسكرياً ومالياً في المنطقة وفي لبنان على الأخص بما يعزز المشروع الإيراني ويحقق أهدافه.
- ٨) إنشاء حزب الله ودعمه في لبنان منذ عام ١٩٨٠ مما غير المعادلة السياسية والعسكرية الإسرائيلية مما أوجد مهدد أو خطر على النسيج الاجتماعي والسياسي في لبنان من جهة وورقة سياسية عسكرية خادمة لمصالح إيران في المنطقة من جهة أخرى.
- ٩) دعم التغيرات الديغرافية والسكانية الشيعية في العراق وسوريا ولبنان وبعض دول الخليج بما يحقق الأغلبية السكانية فيها.
- ١٠) المشاركة في مختلف التجمعات السياسية والدينية الإسلامية في العالم العربي والإسلامي عبر واجهات وشخصيات إما إيرانية أو شيعية بما يحقق تفاعلاًها الجماهيري للمشروع وتمديد تغطيته بالشرعية الإسلامية العالمية.
- ١١) إقامة علاقات مصالح مع بعض الدول الكبرى بما يحقق لها بعداً استراتيجياً وغطاءً دولياً لمساندتها سياسياً وعسكرياً وإقامة تحالفات مع بعض دول أمريكا اللاتينية والعالمية لنفس الغرض.
- ١٢) تكوين محور الموارد القزويني والأفريقي.

واقع تطبيقات المشروع:

- واصلت إيران طوال العقود الماضية من عمر الثورة التواصل مع الطائفة الشيعية في المنطقة عبر التنظيمات السياسية والمرجعيات الدينية وتكوين قواعد مجتمعية لها في كل بلدان دول الخليج من أجل إيجاد محتوى جماهيري طائفي يحمي مصالحها ويساندها في مواقفها ومشاريعها.
- احتضنت إيران طوال الفترة الماضية جميع القوى الشيعية السياسية كالمجلس الأعلى وحزب الدعوة والقوى السنوية كـ(حماس) والجهاد الإسلامي وغيرها من القوى مثل القاعدة ما دامت هذه القوى تخدم مشروعها بشكل جماهيري وحرضت على عسكرة القوى الشيعية لخدمة مشروعها.
- تفاعلت إيران بشكل فعال وسياسي ذكي في التعامل مع قرارات المنظمة الدولية لإيقاف الحرب مع العراق وغض الطرف عن ضرب القوات العراقية لتحرير الكويت وتعاونت مع الولايات المتحدة في أفغانستان لإسقاط نظام طالبان وإسقاط نظام صدام وأوْت بالتفاهم الأمريكي الأكراد لتخفيض الضغط عليهم من تركيا في مرحلة ما لتمرير خطتها الإقليمية.
- رصدت بعد الحرب العراقية ما يقارب من عشرات المليارات من الدولارات للتطوير العسكري ولشراء أسلحة إستراتيجية تمكنها من التوازن الإقليمي في الخليج خلال العشر سنوات التي تلت حرب تحرير الكويت وركزت على تطوير الصناعات العسكرية المحلية وتطوير المشروع النووي.
- منذ عام ٢٠٠٣م وإلى اليوم قامت بإدارة مصالحها وإيجاد موقع نفوذ سياسي واستخباراتي وعسكري في العراق عبر نفوذها في الميليشيات الشيعية العراقية والأحزاب السياسية بما حقق لها دوراً في القرار العراقي وضغطت على القرار الأمريكي في العراق والتحفظ بالطائفة الشيعية العربية العراقية عبر المرجع الدينية والسياسية وأوجدت لها بعدها ديمغرافياً وامتداداً جغرافياً حاكماً بالنفط والمال والسكان في جنوب العراق.

- استمرار احتلال إيران للجزر العربية الإماراتية الثلاث يشكل موقعاً استراتيجياً في منفذ الخليج يضاعف من مخاطر الالتماس العسكري مع الولايات المتحدة لكنها في نفس الوقت لديها علاقات مميزة مع بعض دول الخليج كقطر.
- التوغل المالي التجاري والعقاري في دول الخليج عبر الشركات الوهمية والشخصيات التجارية الإيرانية أو الشيعية بما أوجد نفوذاً مالياً ضخماً للأموال الإيرانية المنقوله في دول الخليج .
- انتهت إيران سياسة إدارة المصالح المتعارضة في أكثر من فترة وموقع فقد تعاونت مع إسرائيل في حرب العراق بشراء أسلحة في الثمانينات وحاربتها في لبنان عبر حزب الله أيضاً في الثمانينات وساعدت الولايات المتحدة على إسقاط نظام طالبان في ٢٠٠٢م، ولكنها حاربت الولايات المتحدة في العراق ولبنان عبر الأحزاب والمليشيات الشيعية والقاعدة، وهذه الإستراتيجية قد حققت لإيران مكاسب على أقل تقدير باعتبارها رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه في النظام الأمني الإقليمي للخليج.
- في حين أن الولايات المتحدة كانت إستراتيجيتها في الثمانينات تقييد النظام الإيراني وتجيشه بواسطة الغزو العسكري لصدام ثم مرت فترة هدنة وتعاون هدفها وضع النظام الإيراني في صندوق وتحجيمه سلوكه ليتناسب مع السياسة الأمريكية ولكن فشلت الولايات المتحدة في كبح جماح إيران للحصول على التقنية النووية مما ساعد إيران طيلة السنوات الماضية لبناء أوراق إستراتيجية في لبنان وسوريا والعراق والخليج ضد السياسة الأمريكية ومساندة مقاومة الفلسطينيين.

السؤال (الثالث) هل إيران دولة مبادئ أم دولة براغماتية تدير شؤونها وفق مصالحها؟

لا شك أن إيران الدولة تختلف عن إيران الثورة وإيران الدولة تختلف عن إيران المشروع كدولة عظمى، ومن المؤسف أن بعض تيارات الإسلام السياسي والقومي العربي وشعوب المنطقة العربية الإسلامية مازالت تتلقى الخطاب الإعلامي والسياسي الإيراني كما وإن إيران لازالت هي الثورة الإسلامية وأنها في سبيل دحر

نظام الشيطان الأكبر وتحرير فلسطين وإسقاط الديكتاتوريات في المنطقة، وإذا في الحقيقة تتبعنا مسار السياسة الخارجية والواقعية لإيران سنجدها لا تقل براغماتية عن الدول الكبرى كالولايات المتحدة ولا تبادلاً للمصالح كإسرائيل ولا تعاملًا مع ديكتاتوريات عربية كسوريا ولibia والجزائر وغيرها، فإيران دولة في السياسة الداخلية والخارجية تعامل بمبادئ قانون السياسة لا قانون الشرع والدين فأيًّا مصلحتها فش قرارها، وما يؤكد ذلك هو المؤشرات التالية:

١- علاقات المصالح المتبادلة مع الولايات المتحدة في المنطقة:

هناك وجهان لسياسات التعامل الإيرانية مع الولايات المتحدة في المنطقة - سياسة المصالح المشتركة - سياسة التدافع والصراع في المنطقة وذلك لتحقيق أهداف السياسات الخارجية الإيرانية وعندما كانت المصلحة الأيديولوجية تتصادم مع المصلحة الإستراتيجية كما حصل في الثمانينيات كانت المصلحة الإستراتيجية تتفوق باستمرار وقد رفض رفسنجاني أن تستند السياسة الخارجية الإيرانية إلى المبادئ الأيديولوجية بصرف النظر عن النتائج مادامت ذلك في سبيل مصلحتها.

٢- التعاون على إسقاط نظام طالبان:

فمنذ أن تم فتح القنوات السرية للاتصال عبر الوسطاء السويسريين عام ١٩٩٠ لإعادة علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة والذي توج بالتعاون الاستراتيجي اللوجستي الذي قدمته إيران للولايات المتحدة في إسقاط نظام طالبان واستخدمت نفوذها وتحالفها مع القوى الشيعية والتحالف السني الشمالي في إيجاد تعاون إستراتيجي مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ للغزو الأمريكي لأفغانستان الذي ساهم بقوة في تشكيل حكومة تعاون مع الولايات المتحدة ، والتي تم تشكيلها من خلال المفاوضات السرية بين القوى الأفغانية الشمالية والولايات المتحدة وقوى حلف الأطلسي بقيادة إيرانية كما قدم الإيرانيون استخدام قواعدهم الجوية وتوفير قاعدة لمهام البحث والإنقاذ للطيارين ووفروا المعلومات المناسبة للعثور على بعض زعماء القاعدة وتقاسم المعلومات الإستراتيجية وتنسيق الدوريات الحدودية.

٣- التعاون في احتلال العراق عام ٢٠٠٣م- التعاون والتنسيق الإستراتيجي
والدعم اللوجستي الذي قدمته إيران أيضاً منذ عام ٢٠٠٢ لاحتلال العراق وإسقاط نظام العراق عام ٢٠٠٢ وتفكيك العراق سياسياً واجتماعياً واقتصادياً لمصلحتها ولمصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد أمرت إيران الجماعات الشيعية النافذة التابعة لها في العراق بالمشاركة في إعادة الإعمار بدلاً من مقاومة الاحتلال الأمريكي. - بإضافة التعاون مع الولايات المتحدة في مواجهة تنظيم القاعدة والجماعات التي تسمى بالجماعات الإرهابية في المناطق المشتركة. - تم استمرار التنسيق الاستراتيجي في العراق بما يحفظ مصالح إيران والولايات المتحدة عبر الاتفاق على تشكيل الحكومات العراقية المتالية منذ سقوط النظام وأخيراً تم حسم الخلاف على ولاية المالكي بديلاً عن علاوي حليف الولايات المتحدة.

٤- الرغبة في التفاهم مع الولايات المتحدة للتفاهم الاستراتيجي على جميع القضايا المختلف عليها:

في مايو ٢٠٠٣م أعد الإيرانيون اقتراحاً شاملاً في صفة ضخمة محتملة بين البلدين تعالج كافة نقاط التزاع بينهما. هكذا يسطر ترنا بارزي في كتابه حلف المصالح المشتركة (٢٠٠٧) حيث يقول : كتب صادق خرازي، نجل شقيق وزير الخارجية الإيراني وسفير إيران لدى فرنسا، المسودة الأولى للاقتراح. لم يكن على علم بهذا الاقتراح ويشارك في إعداده سوى دائرة مغلقة من صناع القرار بطهران منهم، وزير الخارجية كمال خرازي، والرئيس محمد خاتمي، والسفير لدى الأمم المتحدة جواد ظريف، والسفير لدى فرنسا خرازي، والمرشد الأعلى للثورة على خامنئي وقام بالمصادقة عليه ثم، أجرى الإيرانيون مشاورات مع تيم غالديمان، السفير السويسري لدى إيران، والذي سلم الاقتراح في النهاية إلى واشنطن. أذهل الاقتراح الأميركيين. فهو لم يكن اقتراحاً رسمياً وحسب - على اعتبار أنه حصل على موافقة المرشد الأعلى - بل إن ما تضمنه من بنود كان مدهشاً أيضاً. يقول فينت ليفيريت الذي خدم كمدير رفيع في شؤون الشرق الأوسط لدى مجلس الأمن القومي حينها: «اعتراف الإيرانيون بأن أسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهاب قضستان هامتان بالنسبة

إليهم، وأنهم على استعداد للتفاوض عليهم. لقد حظيت الرسالة بموافقة كافة المستويات العليا للسلطة. بذلك، وضع الإيرانيون كافة أوراقهم على الطاولة، وصرحوا عن كل ما يريدونه من الولايات المتحدة وعن الأشياء التي هم على استعداد لتقديها بال مقابل. عرض الإيرانيون وقف دعمهم لحماس والجهاد الإسلامي - الأخوة الإيديولوجيون لإيران في صراعها مع الدولة اليهودية - والضغط على المجموعتين لكي توقفا هجماتها على إسرائيل، وفي ما يتعلق بحزب الله، وليد أفكار إيران، وشريكها الأكثر جدارة بالاعتماد عليه في العالم العربي عرض رجال الدين دعم عملية نزع سلاحه وتحويله إلى حزب سياسي صرف في الموضع النووي، عرض الاقتراح فتح البرنامج النووي الإيراني بالكامل أمام عمليات تقييشه دولية غير مقيدة من أجل إزالة أية مخاوف من برامج التسلح الإيرانية. وسيوقع الإيرانيون على البروتوكول الإضافي الخاص بمعاهدة عدم الانتشار، كما سيعرضون على الأميركيين إمكانية المشاركة الكثيفة في البرنامج كضمانة إضافية وإيماءة على حسن النية. في موضع الإرهاب، عرضت طهران التعاون الكامل في مواجهة كافة المنظمات الإرهابية، وأهمها القاعدة. في الموضع العراقي، ستعمل إيران بنشاط مع الولايات المتحدة على دعم الاستقرار السياسي وإقامة مؤسسات ديمقراطية، والأهم من ذلك، تشكيل حكومة غير دينية. ربما كان البند الأكثر إثارة للدهشة ذلك المتعلق بعرض إيران القبول بإعلان بيروت الصادر عن القمة العربية، أي خطة السلام التي أعلنهاولي العهد السعودي في مارس ٢٠٠٢ والتي عرض العرب بوجهاً إبرام سلام جماعي مع إسرائيل، مقابل موافقة إسرائيل على الانسحاب من كافة الأراضي المحتلة والقبول بدولة فلسطينية مستقلة بالكامل، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. من خلال هذه الخطوة، ستعرف إيران رسمياً بالحل القائم على دولتين.لذا فإنه على المستوى الاستراتيجي، أراد الإيرانيون التوصل إلى تفahم على المدى الطويل مع الولايات المتحدة عبر وقف كافة التصرفات المعادية التي تقوم بها أميركا. مثل خطاب محور الشر والتدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، وإنهاe كافة العقوبات الأميركية، واحترام المصالح القومية الإيرانية بالعراق، ودعم مطالب

الإيرانيين بالحصول على تعويضات عن الحرب، واحترام حق إيران بالحصول على المقيد على التكنولوجيا النووية والبيولوجية والكيميائية، وأخيراً الاعتراف بالمصالح الأمنية الإيرانية المشروعة في المنطقة. كما أوضحت الوثيقة الإجراءات الخاصة بالتفاوض المتدرج إلى حين التوصل إلى اتفاقية تكون مقبولة لدى الطرفين. ما إن استأنفت المحادثات الأمريكية الإيرانية حتى بدأ المحافظون الجدد بواشنطن محاولة تقويضها وتم رفضها من قبل ديك تشني ورامسفيلد وذلك بسبب العجرفة الأمريكية واللوبى الإسرائيلي خصوصاً إبان عز انتصار الأمريكيان في العراق. وما زالت إيران مستمرة في تقديم مقترنات المفاوضات لحل الإشكاليات التي بينها وبين الولايات المتحدة وإسرائيل على حساب دول المنطقة وشعوبها.

السؤال الرابع: هل إيران مشروع تحدي؟ أم مشروع خصم؟ أم مشروع فرصة؟

لا شك إن إيران اليوم ونفوذها في المنطقة العربية وبشكل خاص في العراق ودول الخليج والشرق الأوسط وامتدادها في شرق آسيا وغرب إفريقيا ونشاطها في المجتمعات الإسلامية في أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية ليشكل منها قوة إستراتيجية إقليمية وقيمة دولية شبّهها بالاتحاد السوفياتي الشيوعي إبان حقبة الحرب الباردة. فالاتحاد السوفياتي كان يعتمد كثيراً على تصنيف عدوه الرئيسي الولايات المتحدة كعدو إمبريالي يتصّر الشعوب ويهيمن عليها (وهذه حقيقة لا جدال فيها) ويلتّحف بالأحزاب الشيوعية العربية في المنطقة وغيرها من الأحزاب الشيوعية كرأس حربة لمواجهة النفوذ الأمريكي وإيران، لا تختلف عنه بشيء، إذ تعتبر أمريكا «الشيطان الأكبر» وهذه حقيقة أيضاً، وتحالف وتتكئ على التجمعات والطائفية والأحزاب الشيعية وعسكرتها لتتمدد وتحقق نفوذها الواسع في المنطقة العربية والعالم وإيران اليوم لا تشكل تحدياً أو خطراً على الولايات المتحدة وإسرائيل والأوروبيين فحسب، بل الكثير من الأنظمة المستقرة في العالم العربي وشرق آسيا وجمهوريات آسيا الوسطى وأنظمة في أمريكا اللاتينية. والسؤال: هل إيران بنفوذها المتامٍ في المنطقة العربية يشكل للمنطقة أو من يملك مشروعه كالإسلاميين خطراً أم تحدياً أم فرصة

إضافية لتمديد نجاح وتفعيل التغييرات السياسية في المنطقة العربية.لذا سنستعرض باختصار للوضع الاستراتيجي لإيران في المنطقة العربية وما حولها:

أولاً: السياسة المحيطة: استطاعت إيران أن تشكل لنفسها سياسة محيطة تدرأ عنها التحديات، وتدفع عنها الأخطار وتعتبرها مقدمة للمواجهة مع الخصوم من ذلك:

(١) محور ال�لال الشيعي (محور النفط وإقلاق إسرائيل):

ويتمثل في إيجاد أنظمة سياسية وتحالفات وقوى سياسية وعسكرية على الأرض تكون أوراق قوة لإيران لحمايتها وللضغط على دول المنطقة وإقلاق المشروع الأمريكي والإسرائيلي ولتغيير معادلة السيطرة وإيجاد وضعية تفاوض وفرص تميز لكسب المزيد من الوقت والأرض والمصالح ويتمثل محور ال�لال الشيعي في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والسودان واليمن مطوقاً إسرائيل ومصر ودول الخليج، والقواعد الأمريكية فيها التي تعتبر منظومة في المحور الأمريكي. متصلةً ما بين الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب، متیحاً لصواريخ إيران أن تواجه وتلامس مباشرة حدود إسرائيل واليمن وال سعودية مع إعطاء حرية الحركة للقوة الإيرانية البحرية في البحار.

(٢) محور تطويق النووي الباكستاني:

لقد استطاعت إيران أن توجد محيطاً آخر بالتعاون مع الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية وتحالف الشمال والشيعة في أفغانستان والتعاون الاقتصادي مع الهند والصين وذلك لإقلاق باكستان النووية وتصعيد التوتر الطائفي في باكستان لضعفه وإقلاق مشروعه في أفغانستان وعلى الحدود الإيرانية وانشغاله بالداخل ومدافعته مع الهند وتوتير علاقته بالصين بسبب التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ومؤخراً دعم قوى طالبان لإقلاق الأمريكية والناتو في أفغانستان.

(٣) محور الموارد:

ويتمثل في التجاھين:

- تطوير العلاقات الاقتصادية والتعاون التجاري مع دول غرب أفريقيا بالتعاون المباشر وعن طريق الحاليات العربية الشيعية ونشر التشيع والبعثات التعليمية، وتعتبر دول غرب أفريقيا هي الدول التي تحوي أراضيها أكبر الموارد المائية والنفط واليورانيوم والحديد والنحاس وغيرها من المواد في أفريقيا، كما تعتبر سوقاً حيوياً لتصدير البضائع الإيرانية إليها.

- إيجاد أسواق تجارية كبرى في دول وسط آسيا والدول الإسلامية المنفكة عن الاتحاد السوفيتي والمحاذية لبحر قزوين وتصدير النفط والغاز الإيراني.

ثانياً: سياسة الردع النووي وتطوير الأسلحة البالستية:

• منذ أن بدأ الشاه البرنامج النووي الإيراني في سبعينيات القرن الماضي ودعم الولايات المتحدة عام ١٩٧٥م ببيع معدات طاقة نووية لإيران بقيمة ٦ مليارات دولار في حينها فإن مشروع «أزهار» الشاهنشاهي توقف إبان الحرب العراقية الإيرانية واستأنف في متتصف عام ١٩٨٦م وظهر إلى العلن عام ٢٠٠٣م، وبدأت عمليات التخصيب وتطوير أجهزة الطرد المركزي لإنتاج سلاح نووي متوقع عام ٢٠١٣م.

وبذلك تسعى إيران لتصبح قوة إقليمية رادعة وبالرغم من تصريحات الإسرائيليين في أن السلاح النووي الإيراني لا يعتبر مهدداً لإسرائيل إلا أن إيران أرادت أن يكون لها اعتباراً في أي ترتيب أمني على ضفاف الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط وستقلل من تأثير إسرائيل وقدرتها في المناورة الإستراتيجية، وتمنع إسرائيل من إملاء شروطها الخاصة بالسلام وبالتالي فإن الولايات المتحدة ستعرف بإيران كقوة إقليمية ذات أهمية إستراتيجية في الشرق الأوسط موازية لإسرائيل، وبهذه الإستراتيجية تصبح دول المنطقة وشعوبها تحت إسار التفاهم الأمريكي الإيراني الإسرائيلي.

• تطوير السلاح التقليدي:

من المعروف أن مصادر الواردات العسكرية الإيرانية شهدت تغيراً ملحوظاً منذ ثورة ۱۹۷۹ عندما انقطعت الواردات من السلاح الأمريكي وبذلت إيران تعتمد على الصين والاتحاد السوفيتي، علاوة على دول شرق أوروبا لتوفير المعدات العسكرية، وإن خسرت إيران العديد من مقدراتها الحربية أثر الحرب مع العراق في عهد الثمانينات.

بعد حرب الخليج الثانية تم رصد أكثر من ۱۲ مليار مباشرة لتطوير التصنيع الحربي في إيران وتطوير الصواريخ البالستية بعيدة المدى حتى أصبحت اليوم هذه الصواريخ مهدد حقيقي للقواعد الأمريكية في دول الخليج وإسرائيل في إطار صراع النفوذ والهيمنة والسيطرة على المنطقة.

وبالرغم من زيادة الإنفاق العسكري الإيراني في السنوات الماضية نتيجة ارتفاع صادرات النفط (۲۳ مليار دولار عام ۲۰۰۰ إلى ۳۳ مليار عام ۲۰۰۳ إلى ۶۲ مليار عام ۲۰۰۶)، نجد أن الواردات العسكرية الإيرانية في هبوط مستمر. على سبيل المثال قلت واردات السلاح الروسي من ۱,۳ مليار دولار في الفترة ۱۹۹۳-۱۹۹۶ إلى ۰,۱ مليار في ۲۰۰۴-۲۰۰۱. وانخفضت واردات السلاح الصيني لإيران من ۰,۹ مليار إلى ۰,۱ مليار في نفس الفترة. ولذا ركزت إيران في العهود الماضية على تطوير صناعة السلاح المحلي، ولكن تشير الدراسة أن تلك الجهود لم تسفر عن نتائج ملحوظة في تحسين وضع القطاع العسكري الإيراني الذي يواجه عدة تحديات خطيرة أهمها فشل إيران في توفير قطع غيار للمعدات العسكرية الغربية التي لازالت في حوزة جيشهما، إضافة إلى تردي حالة المعدات الحربية القديمة، وغياب التقنية التكنولوجية الحديثة التي تتمتع بها جيوش الخليج الأخرى.

ثالثاً: سياسة تفرد المرجعية الإيرانية للطائفة الشيعية:

يثل الشيعة اليوم في المنطقة العربية وعاءً وبيئة جماهيرية وموارد و Capacities وإمكانات للتفاعل مع المشروع الإيراني وقد حرصت إيران على الاهتمام بالمرجعيات والتيارات وقضايا الشيعة في المنطقة العربية عبر وسائل متعددة وحرصت

على أن تكون المرجعية الدينية للمرجعيات الإيرانية على حساب المرجعيات العربية وشجعت البعثات بالألاف إلى قم ومشهد على حساب الحوزات العربية كما أن الأحزاب الشيعية في العالم العربي اليوم مدعومة بالكامل من إيران وتحرص إيران ألا تخرج تلك التيارات والأحزاب عن نطاق سيطرتها لذا فإنها مصرة على أن تكون حامية حتى الشيعة في العالم عدا أن التعاون المالي من خلال شبكات مالية مباشرة وغير مباشرة أوجد سوقاً ومصالح مشتركة ما بين إيران والمال الاقتصادي والمال الشيعي إما استثماراً أو تنمية أو تعاوناً اقتصادياً لذا فان جزءاً منها من عالم السياسة والاقتصاد والمال والإعلام تسيطر عليه إيران بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر كون لها نفوذاً منقطع النظير في الطائفة الشيعية التي تشكل جزءاً منها في السياج الاجتماعي والسياسي والمالي في المنطقة العربية خصوصاً في دول الخليج والعراق وسوريا ولبنان.

رابعاً: التمدد الديموغرافي:

ساهمت إيران وبشكل مباشر على إحداث تغيرات ديمografية سكانية خلال الثلاثين سنة الماضية في دعم عمليات الهجرة السكانية والتجميس في المنطقة العربية بتشجيعها المباشر لهجرة الإيرانيين إلى العراق والبحرين وسوريا ولبنان دعمت التطورات الديموغرافية عبر الطائفة الشيعية في قنوات البدون ودول الخليج مما أوجد حزاماً ديموغرافياً طائفياً هي نتيجة طبيعية لنفوذ إيران الشيعية في المنطقة العربية.

الخلاصة في هذا الباب

على ضوء تلك المحددات هل ستكون إيران بم المشروعها فرصة متاحة للتعاون معها والاستفادة من إمكاناتها ونفوذها لنجاح المشروع الإسلامي أم أنها في الحقيقة تشكل تحدياً أمام المحتوى الإسلامي السنوي الوسطي ويجب التعامل معها على أساس السياسة الشرعية والمصالح وتجنب تحدياتها أم يشكل خطراً على المشروع العربي والإسلامي شعوبه ودوله بطائفته، وعنصريته وإنفوده وإمكاناته وربما تحالفاته المصلحية مع

الولايات المتحدة وربما مع إسرائيل وربما بسيطرة متطرفين لإشعال حرب طائفية لا تبقي ولا تذر؟؟

السؤال الخامس : ما هي خصائص التمييز في الطائفة الشيعية وهل هي قادرة على التعايش مع المحتوى السنوي في المنطقة؟ لا يمكن تجاوز حقائقتين في هذا الموضوع:

الأولى: أن الشيعة طائفة منتشرة ديموغرافيا في دول الخليج والعراق ولبنان كما هم في إيران و لهم حق المواطنة في بلدانهم، وربما تم التجاوز على بعض حقوقهم بسبب طبيعة الأنظمة الديكتاتورية العربية وكما حدث للسنة أيضا في إيران في مراحل تاريخية بسبب الصراع الطائفي والتاريخي، كما أن إيران (الدولة ذات العدد الأكبر من الشيعة) كدولة هي حقيقة جغرافية وتشكل رقما هاما في المعادلة الأمنية في الخليج بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

الثانية: أن إيران كدولة والشيعة كطائفة لا يمكن أن يتجاوزا عن الكامن التاريخي والعقدي والذي يتواصلان به لتحقيق مهمة تاريخية لإعادة خلافة أهل البيت في المنطقة كواجب شرعي وفرض عقدي، وأنه مهما توسلت إيران كدولة والشيعة كطائفة بالاستراتيجيات للفوز فوق الأحداث والتعامل معها إلا أنه يظل في المكونات السياسية والحركية والمرجعية الشيعية العمل على الوصول إلى الهدف المنشود في مرحلة ما، وما التضحيات التاريخية لأجيال متعاقبة من الطائفة إلا مثلا حيا و حقيقيا على ذلك، فالمهمة والمشروع التاريخي يتواصل طبيعياً.

الثالثة: أن الشيعة ليسوا طرفا واحدا أو فئة واحدة، بل طيف متنوع وهم أصول وتيرات وأعراق سياسية واجتماعية بل ومدارس دينية مختلفة – كما أنه قد يحدث بعض الاختلاف فيما بينهم في أسلوب العلاقة مع المجتمعات الخليجية والعربية، وإستراتيجية التعامل مع كل مرحلة وتبعا لكل نظام سياسي.

خصائص الطائفة الشيعية:

إلا أن الشيعة يتميزون كطائفة عضوية بما يلي:

١) الالقاء الشرعي عند مرجعية واحدة والاتفاق حولها والسماع لقرارها ورأيها يشبه الإلزام خصوصاً في الواقعات والأحداث.

البنية الهرمية لعلماء الدين الشيعة:

تتمثل الدرجات المرجعية عند الشيعة فيما يلي:

• مرجع التقليد المطلق:

هذا المنصب شاغر منذ عام ١٩٦١ م، بوفاة آية الله العظمى "البروجرودي".

• آية الله العظمى:

يوجد حالياً ما يقارب من (٢٠) من آيات الله العظمى في العالم، منهم (١٤) في إيران، وباستثناء الإمام الخميني وحسين علي منتظمي وقد توفي ، يعارض غالبية آيات الله العظمى مبدأ ولادة الفقيه، ومنهم الحائري المولود في إيران وسكن في الكويت وقد توفي قبل سنوات والسيستاني في العراق.

• آية الله:

يوجد في إيران اليوم ما يقارب من (٥٠٠٠) شخص من حملة هذا اللقب وغير معروف عددهم في المنطقة العربية، منهم (٨٠) عالم دين يشغلون مراكز في النظام الحاكم، مثل خامنئي، وأما الباقون فهم منصرفون عن السياسة، مما يعني أن غالبية الجسم المرجعي في إيران وقلة منهم في المنطقة العربية تعارض مبدأ ولادة الفقيه لأن مراكز النظام لا يسمح بتقلدها إلا لمن يؤمن بمبدأ ولادة الفقيه.

• حجة الإسلام:

هذه المرتبة هي الأكثر شيوعاً خريجي المعاهد الدينية، وهناك ما يقرب من (٢٨٠٠٠) شخص يحملون هذا اللقب، ويشغل ما يقرب من (٢٠٠٠) عالم دين منهم

مراكز في النظام الحاكم في إيران، ومن بينهم محمد خاتمي والرئيس السابق أكبر هاشمي ورئيس البرلمان علي أكبر ناطق نوري.

• حاملي لقب "ثقة الإسلام":

وهم الحاصلون على قدر ضئيل جداً من التعليم في المعاهد الدينية ، ويقدر عدد هؤلاء بنحو (١٨٠ ألفاً)، يشغل نحو (٤٠٠٠) منهم مراكز في النظام الحاكم في إيران. العلاقة الهرمية بين المرجعية وممثليها وتلامذتها والقاعدة الشيعية بما يشبه التسلسل التنظيمي الحركي القادر على التعبئة الجماهيرية نحو الهدف المطلوب.

توافر التمويل الثابت والمستقر منذ قرون للمؤسسة الشرعية وفرضيته على كل بالغ من الشيعة بما يحقق تمويلاً كافياً للمشاريع والأزمات والطوارئ والمشاريع وأهمها دعم الامتداد الديموغرافي، كما حدث في البحرين والعراق والإمارات وحالياً في الكويت وقطر ومن قبل سوريا ولبنان.

استقرار الشبكة المالية والمصلحية بين الشيعة في كل دول الخليج بما أوجد سوقاً مالياً مشتركة تدور الأموال وتبني البنية التحتية الأساسية للمؤسسات الدينية والسياسية للشيعة في المنطقة، بل وإن أدوات الاستثمار قد مرت ما يسمى بالسياحة الدينية لتطوير معالم وتحديث مراكزهم الدينية في "قم" و"النجف" و"كرباء" و"سوريا".

نظراً للتاريخ الطويل السري الباطني في مواجهة الأزمات وتوالي السلطات السنوية الحاكمة عبر التاريخ في المنطقة ولمبدأ عقدي وهو التقى، فإن ذلك أكسب الشيعة خبرات كافية ومتقدمة في نظم العمل السري الثوري والقدرة على التشكّل في جميع الظروف وتحمل الضربات.

الخلاصة:

يشكل بذلك الشيعة محتوى تنظيمياً متعددًاً ومالياً وسياسياً هائلاً قادرًاً على حشد إمكانياته وتنسيق دوره وجهوده تحت قيادة رسمية أو شبه رسمية أو شبه رسمية مرجعية، واتخاذ سياسات موحدة، وبالتالي تشكل الطائفة قوة ضاربة لأي دولة أو

تحالف أو قوة سياسية وحتى دولية للتغيير وهو ممكناً القوة، وكما حدث في الثورة الإسلامية في إيران والعراق ولبنان، الذي هو في نفس الوقت مكملاً للخطر، وكما حدث في الاحتراط الطائفي في العراق بعد ليلة تفجير المرقددين بسامراء وهجوم الميليشيات والشيعة على أحياء ومساجد السنة وتدميرها في بغداد ومدن أخرى وكذلك ما حدث من تحبيش سياسي طائفي في جميع الانتخابات العراقية في البحرين وغيرها.

إن هذا المحتوى الشيعي بإمكاناته ومراجعه وتياراته وجماهيره ليمثل تحدياً مفصلياً للمحتوى السنوي شعوباً ودولياً وللحركة الإسلامية السنوية لبناء مشروع إسلامي حقيقي في المنطقة العربية، إذ إن كيميائية المحتوى الشيعي ومعادلته بها خليط في عناصر القومية الفارسية والتاريخي الديني المشترك مع إيران والثقافة الشيعية وتغلب علىعروبة في نسيجها، وكثير من سوء الفهم والاعتقادات الخاطئة عدا الاحتراط الطائفي بما يخلط أوراق التفاهم والتعايش.

موقف إيران من الثورات العربية

بالرغم من الثورات العربية أنت منسجمة مع طبيعة أي فكر ثوري والذي أيضاً اصطبغت به الثورة الإيرانية ومن بعد نادت بمبدأ تصديرها للثورة إلا أن الصدمة التي هزَّت إيران في نموذج الثورات العربية ومفاجأتها غير المقدرة قد أربكت الموقف الإيراني فهو لم يتفاعل كثيراً مع الثورة التونسية وعندما ربح الشعب المصري ثورته حاول المرشد الأعلى «خامنئي» بنسبة الثورة المصرية إلى روح الثورة الإيرانية التي شاخت بعد أكثر من ٣٠ عاماً ويمكن للمرأقب أن ينظر إلى إيران وموقفها من الثورات العربية فيما يلي: المعالجة الإعلامية المتباينة: حيث وجهت إيران خطابها الإعلامي أثناء الثورات العربية للدعائية لفكيرها الثوري متوقعة أن تضع لنفسها رواجاً منسجمة مع طبيعة الثورات العربية، ولكنه كان خطاباً باهتاً يفقد الروح الحقيقة. كما دعت إيران الأنظمة العربية لسماع صوت الشعوب العربية الراغبة في التغيير والتي

تدعو إلى العدالة والكرامة والديمقراطية والمساواة وتوزيع الثروة متناقضة مع واقعها الداخلي مما أخرج موقفها الإعلامي أمام جماهير الثوار العرب وداخلها.التناقض في الخطاب الإعلامي تجاه الثورات العربية فهو خطاب مؤيد داعم لثورات تونس ومصر ولبيبا واليمن والبحرين ورافض بل ويستعدى الثوار في سوريا.تحليل الموقف الإيراني من الثورات:تأثير الموقف الإيراني تجاه الثورات بسبب المعايير السياسية والمصلحية الإيرانية أكثر من أن تكون تلك أيديولوجية تؤمن بها كنظام ثوري وقد تحكم في هذا الموقف المعايير التالية:

- ١ - طبيعة علاقات الأنظمة الحاكمة في تلك الدول مع إيران فإننا نجد أنَّ إيران كان موقفها متذبذباً في ليبيا ومعارضاً للثورة السورية ومؤيداً في البحرين.
- ٢ - طبيعة تأثير هذه التغيرات على المشروع الإيراني في المنطقة العربية والتوقعات حول تقلص مصالح إيران فيها.إذ إن التغيير في سوريا سيؤثر بشكل واسع على الموقف الاستراتيجي والتفوق الإيراني وفي المنطقة أو فشله وفي البحرين سيؤثر على الوضع الإقليمي في الخليج أو في اليمن في تطوير قدرة الحوثيين للمناورة السياسية المؤيدة لإيران وفي مصر هل ستتميل كفتها لمحور الممانعة الإيراني أم سيتطور التغيير فيها لريادة الملف الفلسطيني.
- ٣ - طبيعة تأثير هذه التغيرات في علاقة الولايات المتحدة كخصم لإيران حيث إن مصر والبحرين كانت في المحور الأمريكي وسوريا في المحور الإيراني، وأن أي تغيير سلبي أو إيجابي في طبيعة علاقات الثورات الجديدة مع الولايات المتحدة سيؤثر بشكل مباشر على المصالح الإيرانية ومشروعها في المنطقة.
- ٤ - الطبيعة الطائفية للنظام الإيراني إذ إنَّ إيران لن تتخلى عن شعار «حامى الشيعة» في العالم وهذا يضعها أمام مسؤوليات سياسية ، لذا فإن الانفعال والتحركات الإعلامية تجاه التغيير في البحرين والعراق وسوريا كان متاثراً بالنفس الطائفي للدولة الإيرانية.تأثير التغيرات التي سوف تحدثها الثورات العربية على إيران:من المتوقع أن النظام العربي الجديد المتوقع أن تحدثه الثورات العربية في المنطقة سيغير الكثير من معادلات التحالفات والأهداف السياسية لكل الأطراف الإقليمية

والدولية وإيران جزء من هذه المنطقة.. ويكن توقع التغيرات التالية من حيث تأثير هذه التغيرات على وضع إيران في المنطقة:

١ - انتهاء عهد التفوق الشوري في إيران في المنطقة فالاليوم الملائين من العرب ينظرون إلى الثورات العربية بإعجاب وكمودج للتغيير لم تحظ به حتى الثورة الإيرانية نفسها.

٢ - نزع سوريا من المحور الإيراني وهو (محور المقاومة والممانعة)، فإن ذلك سيقلل من التفوق الإستراتيجي لإيران ويعيدها إلى المربع الأول وسيؤثر تأثيراً مباشراً على استعادة المحور العربي قوته لمواجهة إيران في المنطقة وسيكون ضاغطاً رئيسياً على حلفائها في العراق عدا أن تجد تركيا حلفاء أكثر عقلانية ورقة حضارية في الثورات الجديدة.

٣ - يتبع ذلك موقف حزب الله في لبنان سيتم التفاوض عليه في وضع أضعف مما يؤدي به إلى أن يكون حزباً سياسياً يدور في لعبة السياسة الداخلية اللبنانية كطرف أقل خطورة وولاء لإيران وبالتالي سيتم نزع ورقة هامة إستراتيجية من إيران.

٤ - توقع إعادة الملف الفلسطيني إلى وضعه الطبيعي أن يكون (فلسطينياً - عربياً) بعد أحداث التغير في سوريا ومصر، وبالتالي ستفقد إيران أحد أوراقها المهمة التي تبرر موقفها السياسي تجاه المنطقة العربية ببنيتها محور المقاومة.

٥ - الالتفات إلى الداخل الإيراني إما بإعادة النظر بإصلاح الوضع الداخلي والتفاهم مع تيارات الإصلاح في إيران ومن ثم تغير السياسة الخارجية والدولية لإيران أو تستمر وبشكل أكبر في الضغط وإجهاض المعارضة والتيار الإصلاحي باستخدام الخيار الأمني مما يشدد عليها الضغوط الخارجية ويستهلك طاقتها في الداخل ويساهم في انفجار ثوري آخر.

٦ - تشهو سمعة إيران في الرأي العام الداخلي والخارجي الإقليمي والدولي حال موقفها المتذبذب في الثورات بل وربما الداعم اللوجستي للنظام السوري والمذكي للطائفية في البحرين والعراق حيث كشفت الثورات عورات النظام الإيراني حاله كحال الأنظمة العربية الديكتاتورية.

السيناريوهات المتوقعة لتعامل إيران مع نتائج الثورات العربية في المنطقة

- ١ - سيناريو التوافق (متفاهم): وهو التعامل مع النتائج السياسية بإيجابية يرسم سياسة خارجية جديدة قائمة على التعاون والتضامن والمشاركة وعدم المغالبة والتحالف مع الثورات لإقرار نظام عربي مستقر وللتفاهم على الملفات الساخنة في العراق والخليج ولبنان وسوريا وفلسطين واليمن ورسم خارطة جديدة مع تركيا والعرب. ويواكب ذلك الإصلاح من الداخل والتفاهم مع تيارات المعارضة الإصلاحية وتغيير النهج المتشدد والثوري للحكم في إيران.
- ٢ - سيناريو الممانعة وإقلاق المنطقة: وهو الاستمرار بشكل جدي وتطرف في دعم النظام السوري ومساندة حكومة المالكي في العراق بقوة ودعم التحركات التغييرية في البحرين وإقلاق الملف اليمني وذلك لتجحيم الثورات في هذه المناطق وحتى لو نتج عن الحراك الشعبي التغييري حلول وسط بين الشعوب الثائرة في هذه البلدان والسلطات السياسية. إذ إن الوصول إلى حلول وسط على الأقل يقلل خسائر إيران في المنطقة ويعطيها وقتاً أكبر للمناورة السياسية لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية.
- ٣ - سيناريو العزل والانعزal: وقد ينتهي المطاف بإيران بإعادة حساباتها وتنقطع للعزلة الداخلية محافظة على مكاسبها ونظامها بأقل الخسائر وترفع يدها عن التدخل في الشؤون العربية وتلجأ للتفاهمات الدولية والإقليمية بما يعزز بقاء النظام في إيران وترك المنطقة تشكل نفسها ومعادلتها الجديدة.

التوجهات المقترحة لإعادة تقييم موقف

وبعد ماذا نريد من طرح تلك الأسئلة وبيان تلك البيانات والمعلومات؟.. في الحقيقة نود أن نخرج بتناقض نستطيع من خلالها أن نقدم توضيحاً صحيحاً وتحليلياً سياسياً واقعياً يمكن من خلاله إعادة تقييم موقف استراتيجي مناسب مدعم بسيناريوهات قادرة على أن توجه الحركة الإسلامية في قضية إيران والتشييع وإلى

ملامح رؤية استراتيجية وتحرك سياسي وحركي تاريخي يتناسب والتغيرات في مسارات الشعوب والدول العربية وإطارها الخارجي، ومن ذلك: الرؤية (ما يجب أن يكون؟)

أولاً- الواقع الجديد والتحولات :

هناك مجموعة من التحولات الجديدة في المنطقة من أهمها:

١- تفكك محور المقاومة.

٢- توقع حرب في الخليج من قبل إسرائيل والولايات المتحدة لضرب المفاعلات النووية الإيرانية.

٣- إدارة أمريكية جديدة حال فوز روماني أو بسياسة جديدة حال فوز أوباما تعامل مع مستجدات المنطقة.

ثانياً: تحرير الوضع الإيراني وتوصيفه وتحليل موقف إيران :

هل إيران (تحدي - أم فرصة - أم عدو - أم صديق)

هل هي (عدو صائب)

الرؤية المقترحة (مشروع منطقة توازن محوري جديد)

وذلك استثمار التحولات واحتواء الأزمات والتحالف بين الثورات ودول الخليج.

لتكون محتوى استراتيجي (عربي - تركي) يعيد التوازن الاستراتيجي مع إيران وإسرائيل.

ويقوم على ثلاثة أبعاد :

أولاً: فكري ديني

يقوم على رؤية حقيقة للدين لبناء (عالم الأمة) يحتوي فيها:

١- طوائف وأعراق للأمة.

٢- ودعوة: تصدير للفاهم و(الدعوة والرحمة)

٣- تحالف المرجعيات الإسلامية

ثانياً: استراتيجي (محور محيطي يتصل إيران ويخفض من غلوائها) وذلك بـ :

١- تفتيت حلفاء المنظومة الإيرانية.

٢- ترابط الديموغرافيا الأمة الوسط.

٣- تكوين قوة ردع عربية.

٤- إعادة تشكيل محور المقاومة.

٥- استعادة البحار الثلاث كبحار عربية بمصالح مشتركة (الخليج والأحمر والأبيض المتوسط).

٦- تبني قوة ردع للتوازن الاستراتيجي مع إيران وإسرائيل..

ثالثاً: سياسي

١- نموذج الدولة التنمية العادلة في دول الثورات ودفع الدول الأخرى لمسارات إصلاحية.

٢- إعادة ترتيب طبيعة العلاقات الدولية وفتح التحولات الجديدة

٣- الحوار مع إيران في إطار المصالح.

التفاهم مع الإصلاحيين في إيران الإسلامية.

الاستراتيجية المقترحة ومستوياتها :

الأول على مستوى الدول والمؤسسات

١- الدفع الإيجابي لتكون قيادة ثلاثة أو مجلس قيادة رباعي حال سقوط سوريا

(مصر - السعودية - سوريا - تركيا)

٢- تكوين تكتل اقتصادي لدول شمال إفريقيا العربي والسودان

٣- تقليص المصالح التجارية مع إيران في الخليج والدول العربية في حال استمرار تغولها.

٤- توقيع اتفاقيات اقتصادية مع دوائر ثلاث_(دول محيط إيران؛ ودول العمق الأفريقي - وتركيا)

٥- إعادة العراق للتوازن الاستراتيجي العربي(تطوير تحالف وطني جديد في العراق برعاية تركية وخليجية وعربية لنزع ورقة التقسيم الطائفي).

٦- إعادة ملف المقاومة بيد قيادة عربية جديدة

٧- إعادة تنشيط تدفق الاستثمارات إلى دول الربع العربي

٨- تأييد جهود الإصلاح السياسي في إيران ولرئيس وحكومة تتفاهم مع دول المنطقة (وإقامة حوار استراتيجي مع إيران في تلك الحالة وفتح الملفات المختلفة عليها والتي تهدد تعايش المكونات الاجتماعية في المنطقة العربية بسبب تدخلات إيران لمصالحها ونفوذها).

٩- الأزهر يقود حملات تبشير ودعوة وحوار ديني.

١٠- التحصن برؤية جديدة لأمن قومي عربي تعالج المحدّدات والمهدّدات وتستثمر الفرص في المشروع الإيراني وتشكل محوراً خاصاً يحيد المشروعين الإيراني والأمريكي ويعزز فرص التعاون الاقتصادي على حساب التوازن الأمني.

١١- تصفيير المشكّل الكردي في المنطقة وتحسين مستوى التفاهم التركي الكردي للوصول إلى حكم ذاتي كردي يؤمن بالاستقرار ونزع الورقة الكردية من إيران وغيرها.

١٢- دعم الثورة السورية لنزع سوريا من المحور الإيراني (أمنياً وسياسياً) وإضعاف موقفها العام.

١٣- دعم اتحاد كونفيدرالي سياسي أمني واقتصادي خليجي ملتزم بإصلاحات سياسة وطنية.

١٤- تحرير محور المقاومة من إيران بدخول مصر وسوريا الجديتان في رعاية هذا المحور عربياً.

على مستوى إيران الدولة:

- رفض المشروع النووي الإيراني وتسهيل فرصة إيران لتحويله إلى مشروع سلمي بإشراف دولي وعربي.
- تشجيع الاتجاه الإصلاحي في إيران والتشجيع لبناء مشروع وطني إيراني ليستوعب المشتركات ويدمج السنة في الحياة السياسية والاجتماعية في إيران.
- دعم النفوذ المالي والتعليم السني في إيران بالشراكات المالية.
- مواجهة السياسة الإيرانية إعلامياً حال تطرفها.
- المطالبة الإعلامية بدعم الجهود لإعطاء المذهب السني والأقليات في إيران حقوقها الاجتماعية والسياسية والوطنية.
- كشف انتهاكات حقوق الإنسان في إيران أو ما تقوم به الأطراف التي تتبع السياسة الإيرانية.
- احتواء إيران في مشروع إقليمي اقتصادي لتخفيف خطرها وامتصاص تحديها لدول المنطقة.
- كشف التغلغل الإيراني في الأقطار الإسلامية وبين الأقليات الإسلامية في جميع القارات وإثارته إعلامياً بشكل سياسي وليس طائفياً ومطالبة الدول الإسلامية بمحاصرته قبل أن يستفحلاً.

على مستوى الواقع العائفي:

- توطين المرجعيات والتشيع في الوطن العربي.
- تصحيح التشيع وتشجيع الحوارات في المشتركات الدينية والسياسية.
- معالجة الديموغرافية بإعادة في العراق وسوريا ولبنان ورعاية حملة إعادة المهرجين في الخارج على المستوى الإقليمي والعربي.
- الضبط الإعلامي: بالعمل على التزام وسائل الإعلام المختلفة - لاسيما الدينية منها، وخاصة تلك التي تقع في دائرة نفوذ أو تأثير القيادات الدينية والعلمية -

بالأطر الشرعية والمهنية والأخلاقية في أداء رسالتها، بعيداً عن أساليب الإثارة التي تسهم في تعكير الأجواء وسوء الفهم والتأويل، ومحاولة تحجيم الدور السلي الذي تقوم به بعض الفضائيات وموقع الإنترن트 في إذكاء نار الطائفية.

• التوقف الكامل عن جميع صور التبشير المذهبي والطائفي المنظم المدعوم من القيادات الدينية والسياسية والامتناع عن النشاطات والأعمال المذهبية في البلاد الإسلامية الضارة بوحدة الأمة ووضع خطة عملية تعالج الواقع القائم على الأرض بالاتجاه الحافظة على وحدة الأمة وتعزيزها وبنائها على أساس راسخة متينة تداوى نقاط الخلاف).

• إيجاد ميثاق ومشروع وطني للتعايش والتعاون بين مكونات كل قطر ينطلق من مراعاة الحقوق والتعاون بين الجميع (في مجالى الحقوق والواجبات) في إطار المواطنة... لا الطائفية والمذهبية

• توسيع دائرة التشاور والتعاون بين المؤسسات والشخصيات المؤثرة في الطرفين من أجل تكريس تيار غالب يؤازر فكرة التعايش والتعاون وينطلق من مقولات الوحدة ومصالح الأمة العليا ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

• التأكيد على ما توصل إليه العلماء والمرجعيات من جميع المذاهب الإسلامية من السنة والشيعة وغيرهما في ملتقيات عديدة (كمؤتمرات التغريب في كل من طهران والبحرين وقطر) وإستراتيجية التغريب بين المذاهب التي أعدتها "إيسيسكو"، وأهمها:

١- وجوب احترام أصحاب النبي ﷺ وأزواجها وأمهات المؤمنين وآل بيته الطيبين الطاهرين وتحريم الطعن فيهم والإساءة إليهم وضرورة تعميم الفتاوى المتعلقة بذلك.

٢- التأكيد على حرمة دم المسلم وعدم جواز الاقتتال على أساس مذهبي أو طائفي.

٣- احترام حقوق الأقليات المذهبية وتمكينها من ممارسة تعاليم مذهبها في العبادة والقضاء والفتوى وغيرها في إطار القانون.

٤- عدم عسكرة أي طائفة في خلافاتها ومنع استخدام العنف وإدانة التطرف والاقتتال ومنع إنشاء مليشيات في أي قطر تقوم على أساس طائفي.

على مستوى الأدوات:

- جمع أكبر قدر من المعلومات وتحليلها بشأن تحارب التعاون وتحليلها.
- بذل جهد فكري موازي للجهاد السياسي وعمل حوار فكري حول أفكار التشيع والدولة الإيرانية بالمواجهة الفكرية الحادة.
- تخصيص دراسات وأبحاث لدراسة المجتمع الإيراني والطائفة والتشيع.
- رصد حقيقي علمي وجهد منظم للمستجدات والمتغيرات في إيران والطائفة.
- زيادة عدد المتخصصين في التشيع وإيران في المنطقة وتبادل المعلومات والتحليلات.
- تبني ودعم تيار يقود عملية التغيير الفكري في الفكر الشيعي.

المراجع

- العراق تحت الاحتلال الأمريكي .. محمد الراشد (بحث غير منشور).
- مشروع الخزام الأسود.... محمد الراشد (بحث غير منشور).
- الأزمة الطائفية وسبل معالجتها.... محمد الراشد (ورقة عمل).
- ديناميکات الثورة العربية وأثرها على الدور الإقليمي والدور الإيراني - استانبول (٢٠١١ / ٥ / ٧-٦).
- قراءة في تقرير الثورات العربية والسياسات الأميركية تجاه إيران - علي حسين باكير (٢٠١١-٦-٦)
- نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق وصراع المصالح الإيرانية.. محمد الراشد (ورقة عمل ٢٠٠٨)
- حلف المصالح المشتركة والتعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأميركية... تريتا بارزي - منشورات الدار العربية للعلوم ٢٠٠٧ م.
- التيارات الشعبية في الكويت الواقع والمستقبل..(بحث غير منشور).
- الدستور الإيراني يفرق بين الشيعة والسنّة في إيران.. د. همام العبود - موقع البينة الالكتروني.
- حوار مع خالد آل خليفة - ما حدث في البحرين.. جريدة الرأي العدد ١١٦٥٦
- شيعة العراق - إعداد قسم البحوث لدراسات - الجزيرة نت ٣ / ١٠ / ٢٠٠٤ م
- شيعة تركيا - مجلة المجتمع www.wadyalgary.com
- إيران والولايات المتحدة غوفدج للترتيبات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط.. غاوادات باهاغات - ترجمة أحمد عمران.
- أهل السنة في إيران... د. عبد الرحمن ملازادة البلوشي - موقع البينة.
- أهل السنة والجماعة في إيران (٣ حلقات) مجلة السنة - موقع البينة
- واقع النفوذ الإيراني في العراق والسيناريوهات المتوقعة.. محمد الراشد (ورقة غير منشورة).

- البيان الشيعي الجديد أحمد الكاتب - كاتب ومحرك شيعي
- السياسة الإقليمية لإيران.. تغريد كشك - الحوار المتمدن العدد ٢٠٩٩١٤ م ٢٠٠٨/١١
- تحديات إيران من الداخل محمد الراشد (بحث غير منشور).
- حول أوضاع إيران في مستهل عام ١٤٣٠ - مؤسسة السنة للبحوث والدراسات.
- موقف إيران من الثورات العربية.. محجوب زويري - الجزيرة نت ١/٥/٢٠١١ م.
- إيران و موقفها من الثورات العربية.. وكالة أخبار المجتمع السعودي ٢٠١١/٣/٢٠ م.
- الأحزاب الموالية لإيران تسلح إتباعها. على الكاتب - ٢١٢/٣/٨.
- أحزاب حكومية تهدد لسيطرة إيران على العراق. سعود الزاهد. ٢٠١٢/١/٢٤.
- العربية
- أضواء على الخطة الخمسينية الإيرانية لدول الخليج. محمد جابر الله. ٢٠١٢/٨/١٥.
- موقع مقالاتي.
- الاستثمارات الإيرانية تهدد المشاريع الخليجية في مصر. مجلة سبر الإلكترونية. ٢٠١٢/٩/١١.
- التبادل التجاري بين إيران والإمارات. وكالة أرونا الإيرانية - ٢٠١٢/٨/٧.
- إيران تعقد الأوضاع في الخليج - فهد السليمي - الأنباء الكويتية - ٢٠١٢/٦/١٣.
- القواعد وأمن الخليج - د. شملان يوسف العبسي - الوطن ٢٠١١/١١/٢٠.
- القوة العسكرية الإيرانية من منظور واشنطن - موقع مينا أون لاين www.miniaonline.com/show.php?topic=28&id=351
- استثمارات ضخمة للمرجعيات الشيعية الإيرانية. مفكرة الإسلام - ٢٠١٢/٩/٢٢.
- المؤلف والمخيف لأهل الخليج من الجار الإيراني - الشرق الأوسط - ٢٠١٢/٢/٢٥.
- إيران الخطير القادم - د. حسن عبد الحميد الدراوي - اليوم السابع - ٢٠١٢/٨/٣.
- إيران تسعى لتطويق دول الخليج من قبل اليمن لتقويض سوريا . جمعية الرياض - ٢٠١٢/٧/٢١.
- إيران حجم تجارتنا مع دول الخليج (٣٠ مليار دولار) - جريدة سبق - ٢٠١٢/١/٢٢.
- الأمن الخليجي في خطر - د. سامي الفرج - جمعية الوسط الكويتية - ٢٠٠٧/١١/٢٠

بحرين مضافين إلى ورشة العمل

» المشروع الإيراني التوسيع في العراق والوطن العربي وكيفية التصدي له

د. نزار السامرائي

مستشار المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية

» المشروع الإيراني في اليمن

د. عبد الحميد النهمي

كاتب سياسي وباحث استراتيجي

أستاذ الفرق والمذاهب بجامعة العلوم والتكنولوجيا – صنعاء (الجمهورية اليمنية)

المشروع الإيراني التوسيعی في العراق والوطن العربي

وكيفية التصدي له

د. نزار السامرائي

مستشار المركز العراقي

للدراسات الاستراتيجية

يرى منظرو الدراسات العسكرية الاستراتيجية أن الحرب هي آخر صفة من صفحات العمل السياسي لفض المنازعات سواء أكانت على مستوى الأفراد أم الجماعات أو الدول، ويتم اللجوء إلى الحرب بعد أن تصل كل المحاولات السياسية والدبلوماسية للتوصل إلى حلول ترضي أطراف النزاع الثنائي أو الجماعي إلى طرق مسدودة، ولكن الحرب تعتبر وبكل المقاييس أبرز شكل من أشكال صراع الإرادات ومحاولة فرض الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الغير بقوة السلاح، وهي بهذا الوصف لم تعد حالة اشتباك في ساحات القتال بل باتت مواجهة مفتوحة داخل الحدود وخارجها، وأن الحرب الرسمية تبدو مكلفة جداً من النواحي القانونية والمالية والعسكرية والبشرية، فإن كثيراً من الدول لا تريد الدخول في مواجهة مع المجتمع الدولي مثلاً في وقتنا الراهن بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والأمم المتحدة وميثاقها ومجلس الأمن الدولي الذي تناط به مسؤولية الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين من كل أشكال التهديد، فقد وجد كثير من الدول أن مصلحتها تتطلب منها نبذ خيار الدخول في حرب مباشرة مع دولة أو دول أخرى خشية من تداعيات سياسية وعسكرية واقتصادية لا طاقة لها بها، ولهذا وجدت من الأسلم لها أن تنتقل إلى الخيار الثاني من أساليب الحرب، طالما أنها ستؤمن لها نفس الأهداف المطلوب تحقيقها من الحرب المباشرة، فضلاً عن أنها لا تكلفها كثيراً من التضحيات مع أنها ستكون أطول بكثير زمنياً مما يعني إمكانية دخول عوامل طارئة

عليها مع احتمال تغيير مسارها وأهدافها المعلنة إلى متاهات ومسالك متعرجة، ذلك أن أي تدخل خارجي من قبل أي طرف إقليمي أو دولي في شؤون دولة أخرى سيكون بداية لتدخلات لا حصر لها من أطراف لها مصالح لا يمكنها التغاضي عنها، مما يعني إحداث تبدلات متسرعة وعميقة على موازين القوى في البلد الذي كان هدفاً لتدخلات خارجية.

إن الحروب المعاصرة صارت تخاض بأساليب غير تحشيد الجيوش ودفعها إلى جبهات القتال للاشتباك مع بعضها أو توجيه الصواريخ أو الطائرات لتصف أهداف في أراضي الغير، مع كل ما يترتب على ذلك من مآس وويلات، وإنما باتت الحرب تخاض في ساحات أخرى تؤدي إلى نفس التائج التي تسعى الحرب الساخنة لتحقيقها، وعليينا أن نتوقع أن تجنب الاشتباك المباشر بالأسلحة النارية بين الأطراف المتنازعة لا يعني أن العلاقات بين الدول في أحسن حالاتها، إذ إن الوصول إلى قرار الحرب لن يمر بسهولة بسبب تداعياتها المؤكدة على كل زوايا المجتمع، وهذا لا يتخد قرار الحرب إلا بعد استنفاد كل الخيارات البديلة، ولا يمكن الذهاب إليها إلا بعد أن تتهاوى كل الخيارات الأخرى، ويعد قرار الحرب من أخطر القرارات السياسية التي تتخذها قيادات البلدان وأصعبها، وهناك أساليب كثيرة يمكن أن تتحقق جانبًا من أهداف الحرب من دون الحاجة لدخولها، ولعل الذهاب إلى خيار العمل الاستخباري بكل مفراداته من زرع لشبكات التجسس أو الخلايا النائمة يشكل في الوقت الحاضر واحداً من أكثر الأساليب نجاحاً في تحقيق جانب مهم من أهداف الحرب، وتدلنا تجارب العلاقات بين الدول أن الحروب التي تخاض بالنيابة باتت من أخطر عوامل عدم الاستقرار في العلاقات بين الدول لاسيما إذا كان هناك تفاوت واضح بين إمكانات الدول العسكرية والاقتصادية والسكانية ذات العلاقة بهذا النوع من الحروب الحديثة، لكن هذا النمط من الحروب قد يتعرض للمساءلة القانونية من جانب المنظمات الدولية لأنه سيعد تدخلاً مباشراً في شؤون دول أخرى وهذا ما حرمه القانون الدولي وربما سيعد خرقاً للالتزامات الواردة في الاتفاقيات الثنائية.

ومع التطور الحاصل في قدرات البلدان الغربية والمتقدمة ومع الاستقرار السياسي الذي تعشه وانعكاسه على مستواها التقني، فإنها توسع كثيراً في اللجوء إلى الحروب بالنيابة فقد تم التوصل إلى خيار ثالث وهو تشكيل أحزاب وحركات سياسية ذات مناهج عقائدية متطابقة أو قريبة من الأفكار السائدة في البلد الذي يريد تمرير تدخله في الشأن الداخلي لبلد آخر وربما تجد الدول التي تريد التدخل في شأن بلد آخر في جالياتها في الدول الأخرى احتياطياً هائلاً للتدخل عند الضرورة، ويمكن أن يكون تدخلها بادئ الأمر مستنداً على قضايا مطلبية غير ذات قيمة من قبل ظروف عمل رعايتها وشروطه والأجور والإقامة وما شابه ذلك من قضايا يمكن توظيفها توظيفاً إنسانياً قادراً على استقطاب التعاطف من جانب المنظمات الحقوقية والإنسانية وأجهزة الإعلام الدولية.

كما تذهب دول أيديولوجية إلى تشكيل أحزاب في بلدان أخرى كما كان الاتحاد السوفيتي يفعل، وذلك لضمان قاعدة شعبية تدافع عن سياساته وتعطي نيات الهيمنة التي يريد فرضها على الدول الصغيرة، طابعاً نضالياً^(١)، أو مثل إيران التي أسست أحزاباً ذات منهاج طائفي مغير عن أيديولوجية شيعية في العراق وعدد من دول الخليج العربي، وعندما رأت تلك الأحزاب أنها اكتسبت شرعية العمل السياسي في بلدها أو أن لها قاعدة شعبية، حينذاك ستجد أنها مدفوعة بإغراء امتلاك القوة ستدهب إلى تشكيل مليشيات مسلحة مستغلة الظرف السياسي والقانوني الذي يتاح لها ذلك، وتلحق بها منظمات شبه مسلحة لتكون مصدراً لإمدادها بالعنصر البشري بعد تهيئته وإعداده عقائدياً لقبول فكرة الانخراط في أي مهمة توكل إليه، تكون هذه المؤسسات المرتبطة بدولة خارجية أداة تحرك بموجب تعليمات تلك الدولة وبما ينسجم مع مصالحها^(٢).

(١) انظر: الأحزاب الشيعية العربية (٣)، موقع الجزيرة نت، <http://aljazeera.net>

(٢) مثال ذلك تأسيس إيران لما يسمى: حزب الله في لبنان. بلقزيز، عبدالله، المقاومة وتحرير الجنوب، حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ٤٢-٤٣.

لقد وجدت إيران منذ عهدها السابق وليس في عهدها الجمهوري الذي وصل إلى الحكم في شباط ١٩٧٩ فقط في الحالات الإيرانية وفي أكثر رجال الدين الشيعة باستثناء القلة النادرة منهم، قوة منظمة وذات توجهات عقائدية تربط موضوع الولاء لإيران بالولاء للمعتقدات الشيعية وللذهب (أهل البيت) ربطاً محكماً حتى ييدو الخروج عن الولاء لإيران وكأنه خروج على الولاء لآل البيت.

تم تأسيس حزب الدعوة الإسلامية من جانب محمد باقر الصدر^(١). وإن كان قد تراجع عن موقفه في دعم الحزب لاحقاً وعدد من الأشخاص من التبعية الإيرانية وبتوجيهات مباشرة من شاه إيران وجهاز السفافاك السابق في تاريخ وقعت بشأن تحديده اختلافات كبيرة، ليكون ذراعاً إيرانياً في المدن الدينية العراقية مثل النجف وكربلاء والكاظمية مدعوماً بالفتوى الدينية (للحوزات العلمية) التي تتالف في أكثر من ٩٠% من عناصرها من الإيرانيين، ويتوزع الباقون على الجنسيات العراقية والخليجية واللبنانية والأغانية والباكستانية والهندية، وقد كانت قيادات حزب الدعوة من الفرس وحملة الجنسية الإيرانية والهوى مثل مرتضى العسكري (زعيم الحزب في مرحلته الثالثة في تاريخ حزب الدعوة) ومحمد مهدي الأصفي (حالياً يمثل ولبيّ الفقيه في العراق بعد أن كان الأمين العام لحزب الدعوة قبل تسليمها لإبراهيم الجعفري وعلى زندي (الأديب) وغيرهم كثير، ولا شك أن هذا الثقل الإيراني الكبير في العراق مع وجود جالية إيرانية فيه أثناء حقبة ما قبل السبعينيات من القرن الماضي، إذ كان يبلغ عدد السكان من التبعية الإيرانية في العراق قبل ١٧ تموز ١٩٦٨ نحو من مليون نسمة، سيعني جيّراً خطيراً يتحرك وفقاً للإملاءات التي تأتيه من مركز التوجيه في (قم) وهي العاصمة المذهبية لإيران ومن (طهران) العاصمة السياسية لها، على الرغم من أن (النجف) هي المقر المعترف به للمرجع الأعلى للشيعة في العالم والذي عادة ما يكون إيرانياً إلا في الحالات النادرة جداً، ويتم اختياره وفق سياقات وطقوس شبيهة بانتخاب بابا الفاتيكان، ومع وجود أعداد من رجال الدين الشيعة المختلفين مع

(١) المدینی، توفیق، أمل وحزب الله في حلبة المواجهة المحلية والإقليمية، دار الأهالی، ط١، دمشق، ١٩٩٩م، ص ١٣٣ - ١٣٥.

شاه إيران السابق في النجف بن فيهم الإيرانيون مثل آية الله الخميني، إلا أن هذا الموقف السياسي بالنتيجة النهائية لا يشكل سبباً في أي اهتزاز للولاء الشيعي لإيران بصرف النظر عنمن يحكم فيها، فالولاء عقائدي راسخ ولا صلة له بالمتغيرات السياسية التي تشهدها الساحة الإيرانية.

ولكن وصول آية الله الخميني إلى الحكم في 11 شباط ١٩٧٩ لم يكن حدثاً إيرانياً داخلياً فقط، بل كان إعصاراً قارياً عصف بإيران أولأ ثم بدأ ينتقل إلى كل دول المنطقة ليحرّض الشيعة فيها على قطع الصلة بأوطانهم ونقل الولاء إلى دولة الولي الفقيه، تحت وابل من التحشيد الطائفي الذي كان يخاطب العاطفة دون العقل، فتحت شعارات يا لثارات الحسين، تم نشر الفوضى في عموم الشارع العربي من خلال رعاع الشيعة المتطرفين وانتشرت صور الخميني في شوارع كثير من المدن العربية لتنافس صور زعمائها الوطنيين والتاريخيين بل وتتفوق عليها بحجمها وأعدادها، فال نقطت الزعامة الإيرانية الجديدة هذا المشهد الحماسي رغبة في تحويله إلى علاقة منظمة تأخذ أصولها من الموروث الشيعي حول فكرة المظلومة التاريخية التي ظل الشيعة أسري لها طوال أربعة عشر قرناً، بحيث حولوها إلى مشاهد درامية تستمر طيلة شهر محرم من كل سنة عن استشهاد الحسين بن علي رضي الله عنهمما تستنهض مواضع الشيعة التي صنعواها لأنفسهم عبر التاريخ وتحرضهم على التأثر من سلبهم حقهم في الحكم، إن الجيل الجديد تم استلاب عقله وتعطيله تماماً، وتم حشوه بكل الأفكار التي تكفر الآخر وتستبيح دمه وتعتبر لعن أمهات المؤمنين والصحابة رضي الله عنهم جزءاً من عقيدتهم لا يستقيم الدين إلا به، وهذا لم يتأخر الخميني عندما شرع دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ٢٤/١٠/١٩٧٩ ليحدد المهام الموكولة إلى الزعامة الإيرانية في علاقاتها التفاعلية مع شيعة العالم^(١).

(١) انظر: حول تصدير الثورة الخمينية للخارج، خاصة البلدان العربية والإسلامية: موقع تبيان باللغة العربية، (توجهات الإمام الخميني (قده) حول الصحوة الإسلامية). وانظر: تصدير الثورة كما يراها الخميني، مؤسسة تنظيم ونشرتراث الإمام الخميني، الشؤون الدولية، <http://arabic.tebyan.net> <http://arabic.irib.ir/Monasebat/E-khomeini>

ورد في الفقرة ١٦ من المادة الثالثة من ذلك الدستور: أن من بين أهم واجبات الجمهورية الإسلامية في إيران "تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفى العالم"، وهذا معناه أن إيران وسعت من دائرة وصايتها فشملت كافة مسلمي العالم ولم تقصرها على الشيعة فقط، إذ منحت نفسها حقاً في تمثيل من تسميه "المستضعفين" في كل أنحاء العالم، وهذا مدّ جغرافي للولاية الإيرانية باسم الدين ثم لتحول مع الوقت إلى ولاية تستند على خرافات عفا عليها الزمن، وكان الأصل في مساعي إيران إثارة الأزمات في الوطن العربي والعالم الإسلامي لأنها على سبيل المثال لن تستطيع التحرك على مستضعفى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على سبيل المثال خشية اتهامها بالإرهاب، فهي الحال هذه تتحرك وتغدق بكل أشكال الدعم العسكري والمادي على تشكيلات عسكرية وشبه عسكرية لتحريكها استناداً إلى مصلحة إيرانية محضة ومن حقنا أن نفترض أن الهدف الرئيس من المادة الدستورية آنفة الذكر هو التأكيد بأن حدود إيران تمتد إلى آسيا وأفريقيا بل تتجاوزها متى ما شعرت إيران أنها قادرة على التأثير في المناطق الأخرى من العالم.

أما المادة الحادية عشرة من الدستور الإيراني فقد نصت على ما يلي:

"يعتبر المسلمون أمة واحدة، وعلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية إقامة كل سياساتها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها، وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم الإسلامي" ^(١).

وإيران هنا تريد أن تستغل مسلمي العالم بشعارات لها قابلية الاستقطاب العاطفي، ولكتها من جانب إيران تنطوي على نيات سوء لا مثيل لها فضلاً عن أنها تريد حذف دور شعوب العالم الإسلامي في اختيار النظام السياسي والاجتماعي الذي يناسبها، وكذلك تريد أن تنبئ عن حكوماتها في إدارة شؤونها، بل نسبت نفسها

(١) انظر: بنود الدستور الإيراني - دستور الجمهورية الإسلامية في إيران:

<http://www.arabi-maleki.blogfa.com>

قيماً عليها ترسم لها ما تشاء وترفض لها ما لا تريد هي وليس هذه الشعوب، وهذا المنطق المنحرف الذي دفع المدرسة السياسية الفقهية إلى تشرع الدستور الإيراني، الذي يجعل من الولي الفقيه المطلق الولاية حاكماً باسم حاكمية الإسلام على جميع مسلمي العالم بصرف النظر عن انتماءاتهم المذهبية يجعل كل مخالف لهذه الولاية خارجاً عن الدين وفقاً للتفسير الذي تتبناه السلطة الدينية المطلقة في طهران، بعبارة أخرى: إنه يريد أن يحكم أكثر من مليار ونصف مليار مسلم ويخضعهم لسلطة تنظر إليهم ككفار أصلاً، على الرغم من أن ولاية الفقيه لم تثبت أقدامها حتى الآن في (قم) نفسها وهي المركز الذي يتواجد فيه كبار المعممين الشيعة.

ولما كان الدستور وثيقة متكاملة في مقاصدها وغاياتها فإن بعضه يفسر ببعض، على ذلك نستطيع القول من دون تردد: إن المادة الخامسة منه تحدد طبيعة العلاقة بين الزعامة الإيرانية وبين المسلمين في شتى أرجاء العالم وليس داخل إيران فقط ومن دون أن تحصر هذه الولاية باتباع المذهب الجعفري الثاني عشرى الذي تعتبره إيران مذهبياً رسمياً للدولة، فالمادة الثانية عشرة تنص على أن "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الثاني عشرى" وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير.

وتتص المادة الخامسة على: (في زمان غيبة الإمام المهدي "عجل الله تعالى فرجه" تكون ولاية الأمر وإمامية الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمور العصر الشجاع القادر على الإدارة والتدبير)، أما الفقرة الخامسة من المادة الثانية فتنص على: (يقوم نظام الجمهورية الإسلامية على أساس الإيمان بالإمامية والقيادة المستمرة ودورها في استمرار الثورة التي أحدثتها الإسلام)^(١)، أي أن هذه النصوص تريد فرض المذهب الجعفري الثاني عشرى على كل مسلمي العالم بصرف النظر عن المذهب الذي يتمون إليه، وهذا أسوأ أنواع الإرهاب الفكري مما يتعارض مع نص الآية الكريمة: «لَا إِكْرَاهٌ فِي الدِّينِ» لأن هذا النهج يصدر حرية الاعتقاد

(١) المرجع السابق، موقع: <http://www.arabi-maleki.blogfa.com>

وال الفكر، وهذه القواعد الدستورية هي التي أوجدت الأساس القانوني والسياسي لتدخل إيران في كل الساحات التي وجدت لنفسها فيها ثغرة طائفية لتسلل منها وتعصف بالوضع الأمني من خلال أدواتها المحلية ولتوجد لنفسها موطئ قدم ثم لتوظفه في الدخول ك وسيط وبالتالي تصبح رقماً لا يمكن الاستغناء عنه في المعادلة السياسية للبلدان التي أسست لها تنظيمات فيها، سواء في إشارة الأزمة أو في البحث عن حل عادل لها.

وجد حزب الدعوة الإسلامية فرصته التاريخية في نجاح "الثورة الإسلامية" في إيران لاستقطاب الشباب الشيعي في العراق الذين أخذتهم شعارات الثورة الإسلامية العابرة للحدود وظن الحزب أنها فرصته التي لا تعوض لتوسيع قاعدته التنظيمية، ولكن الحزب كان موضوعاً في العراق على لائحة الحظر بقانون حد من قدرته على الانتشار فاعتمد التنظيم السرية أساساً لعمله السياسي، وهذا ما دفع قياداته لشن حرب شاملة على مؤسسات الدولة الأمنية وخاصة على المقار الرسمية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ولم تقتصر فعاليته على هذا الجانب فقط بل وصلت حد شن عمليات إرهابية على مؤسسات الدولة المدنية والاقتصادية والدبلوماسية في الخارج.

وعلى الرغم من أن سلطة الخميني الجديدة كانت تنظر إلى حزب الدعوة الإسلامية كصنيعة من إنتاج شاه إيران المعزول في الساحة العراقية، إلا أنه من المعروف عن إيران أنها لا يمكن أن تفوّت فرصة وجود قوة تعرض خدماتها المجانية لأي نظام حكم فيها من دون أن تستغلها إلى أبعد الحدود، ولما كان نظام الحكم الجديد في طهران يسعى إلى حشد أوسع قاعدة شعبية وراء شعاراته فقد وجد في حزب قديم في الساحة العراقية وعلى استعداد أن يصطف إلى جانب الثورة الإيرانية فرصة غير قابلة للإهمال، ذلك أن إيران وعبر تاريخ طويل ظلت تمتلك مرونة غير متتصورة أخلاقياً ودينياً لمد جسور التعاون مع كل طرف يمتلك قدرة على مساعدتها في خططها لنشر التشيع في كل مكان، تحت لواء فكرة ولاية الفقيه التي كانت في طور الإعداد الدستوري لها من قبل الفريق المحيط بالخامنئي، لأن هذه الولاية لم تكن قد حصلت على إجماع رجال الدين الشيعة في إيران نفسها، وهذا هو الذي أدى إلى

انعكاس ذلك الرفض في الأوساط الشعبية التي رأت فيها تفويفاً لحكم مطلق يوظف الدين لمارب سياسية.

وبسبب حداثة فكرة ولاية الفقيه داخل إيران نفسها وعدم رسوخ جذورها عن وعي حقيقي وإدراك عميق حتى لدى طبقة رجال الدين الشيعة الكبار، التي تعاني من بطالة تعوضها باستغلال الطبقات الفقيرة والأمية في المجتمع، وقد وجد هؤلاء في ولاية الفقيه توظيفاً سياسياً يراد منه سحب البساط من تحت أقدامهم في المجتمع الإيراني بقوة الدولة وما تملكه من مال سياسي وأجهزة أمن وحرس ثوري وجيش وهو يحرمهم قطعاً من كل رصيدهم المستند على الأموال الشرعية القادمة من الخمس خاصة وسائر الأموال الشرعية الأخرى والذي سيتم تحويله إلىولي الفقيه حسراً، وهذا ما أدى إلى تعثر انتشارها في أوساط المراجع الشيعية الكبار خارج إيران وداخلها.

ولذلك سعت الزعامة الإيرانية الجديدة إلى إيجاد تنظيم جديد في أوساط العracيين من التبعية الإيرانية في إيران قادر على تقديم خدمات أفضل مما قدمه حزب الدعوة، وكان لوجود محمد باقر الحكيم في طهران، وهو نجل المرجع الشيعي السابق محسن الحكيم، الفرصة المواتية للخميني الذي كان على خلاف مستمر مع الحكيم الأب بسبب خصوصية العلاقة التي تربط الأخير مع شاه إيران السابق، ليوظف رصيده المرجع السابق في التحرك على الشارع الشيعي العراقي والقول بأن صفحة الماضي السلبي بين الخميني والحكيم أصبحت جزءاً من الماضي، فقرر تأسيس تنظيم سياسي عسكري بأمر مباشر منه، أسماه "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" في ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٢، ووضع على رأسه محمود هاشمي شاهرودي وهو مواطن إيراني كل ميزة أنه يجيد التحدث باللغة العربية، وقد أصبح لاحقاً رئيساً لمجلس القضاء الأعلى في إيران^(١)، وعندما سئل الخميني عن أسباب اختيار معمم

^(١) نبيل الحيدري، المجلس الأعلى الإسلامي العراقي في الميزان، موقع الحوار المتمدن، العدد ٣٣٧٨، ٢٠١١/٥/٢٧
<http://www.ahewar.org>

إيراني لهذه الوظيفة، قال إنه يريد الإشراف المباشر على هذا التنظيم وتسهيل متطلبات نهوضه.

ومن أجل ألا يظهر المجلس إيرانياً في أشخاصه وولائه فقد جيء بمحمد باقر الحكيم ليكون متحدثاً رسمياً باسمه، ونشط المجلس في أواسط الأسرى العراقيين من خلال أساليب التعذيب والإكراه غير المعهودة التي تعرضوا لها، لإيجاد ظاهرة "التوابين" من بين صفوفهم مقابل إغراءات مادية وعن طريق الشحن الطائفي، وبالفعل فقد انهاك كثيرون منهم إما لضعف في المقاومة أو لدعاوى طائفية كانت مختلفة تحت ستار (الحقيقة) وارتبطوا بالمجلس، الذي لم يكتف بتشكيل تنظيمات مدنية أو ثقافية أو دينية فقط، بل تم تشكيل أول فوج قتالي من صنوف الأسرى لخوض الحرب ضد القوات العراقية التي كانت تواجه حشدًا عسكريًا إيرانياً من الجيش والحرس الثوري والبسيج، وفي البداية أطلق اسم فوج بدر على هذه الجماعة، ومع الوقت تحولت إلى لواء ثم فرقة ثم فيلق بدر، وفعلاً شاركت تلك القوات في بعض المعارك في مختلف الجبهات وخاصة في منطقة أهوار الجنوب، وكانت تلك المشاركة مفروضة عليهم لأن معظمهم تأسروا خوفاً على حياتهم وإذا بهم يزجون في معركة يمكن أن يكون في طرفها الآخر الأخ أو ابن العم أو أي قريب آخر فأصبحوا كمن يهرب من الموت إليه.

ولم يقتصر دور فيلق بدر على المشاركة في معارك الجبهات في حرب الثمانية سنوات، بل كان له دور كبير في أحداث ربيع عام ١٩٩١ بعد خروج القوات العراقية من الكويت في أحداث الفتنة الداخلية التي شهدتها عدة محافظات عراقية ذاتأغلبية شيعية، وربما كان هذا الدور هو الأساس الذي شُكل المجلس من أجله، ما حصل في تلك الفتنة من جرائم قتل وانتهاك لكرامة الإنسان واعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وتم خالها تدمير وإحراق مؤسسات الدولة العراقية وخاصة ما يتصل بسجلات التفوس ودور التسجيل العقاري كان عملاً مقصوداً لتهيئة مسرح العمليات العراقي لما سيأتي من أحداث فيما بعد، وما كان للمجلس الأعلى أن يزج بعناصره في الأحداث لو لا القرار الإيراني القاطع مع تقديم التسهيلات اللوجستية والغطاء

ال العسكري الكامل، وأمام ضغط القوات المسلحة العراقية تراجعت قوات بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والمدعومة بضباط استخبارات الحرس الثوري الإيراني إلى داخل الأراضي الإيرانية بعد أن تكبدت خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات، بما في ذلك أسر أكثر من ١٦٠ ضابطاً من ضباط الحرس الثوري الإيراني والذي اشترطت إيران إطلاق سراحهم مقابل إطلاق ما بقي لديها من أسرى عراقيين مخفين، وهذا ما تم فعلاً إذ تم تبادل وجيتين من الأسرى العراقيين مقابل أولئك الضباط، الأولى كانت في الثاني والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٢ وكان الباحث من بين أفرادها وكانت تضم ٦٥٠ أسيراً، أما الثانية فكانت ليلة العدوان الأمريكي في ١٩ آذار ٢٠٠٣ وكانت تضم أكثر من ٦٠٠ أسير عراقي، ومع كل ما بذلته قوات بدر فإنها لم تحقق شيئاً من أهدافها ونواياها التي كانت تخطط لتسليم محافظة جنوبية أو أكثر لإقامة نواة حكم الشيعة في العراق، وهذا حصل في الماحل الأولى للغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إذ عبر الآلاف من عناصر فيلق بدر - بداية الغزو الأمريكي - الحدود العراقية الإيرانية من منطقة الشلاجة باتجاه البصرة من دون أن تتخذ القوات الأمريكية والبريطانية ضدتهم إجراء ما لمنعهم من تنفيذ أعمال انتقامية واسعة النطاق طالت الآلاف من العراقيين.

ولم تكتف إيران بوجود فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ك مليشيا متطابقة عقائدياً معها (كان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية قد تبني نظرية ولاية الفقيه وكان يعتبر أن آية الله الخميني هو مرجعه في التقليد استناداً إلى عقائد الشيعة التي تلزم الشيعي بأن يقلد مرجعاً حياً يؤدي إليه كل الحقوق الشرعية مقابل أن يدلle على واجباته وعباداته، ثم حل محله علي خامنئي بعد وفاته، ولكن المجلس عاد عن تلك القناعة ولو من باب التقية، إذ غير اسمه من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وأصبح اسمه المجلس الأعلى الإسلامي وأصبح يقلد آية الله السيستاني وذلك في سنة ٢٠٠٧)، إذ إن إيران وجرياً على عادتها فإنها كانت على استعداد لم الدجسor مع جميع القوى والأطراف التي تظن أنها قد تنفعها في وقت ما حتى لو كانت تلك القوى متصادمة مع بعضها أو متصادمة معها في ظرف من ظروف العلاقة القائمة بين التابع والمتبوع، ومن أجل لا تضع طهران بيضها كله في

سلة واحدة، فقد أوجدت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عدّة تشكيّلات سياسية مسلحة مثل جيش المهدى، و مليشيات ثار الله، و حزب الله، و جيش المختار، وكانت هي المبادرة في تدريب عناصرها و تجهيزهم بالسلاح و المال اللازم، ومع ذلك فإن مليشيا بدر التي كان يرأسها هادي العامري قد انشقت عن المجلس و انحازت إلى ائتلاف دولة القانون الذي يقوده حزب الدعوة، وعلى الرغم من هذا الموقف فإن المراقبين يؤشرون على الدور الإيراني في إعادة ترتيب الاصطفافات داخل التحالف الشيعي الحاكم، وتغذي الخلافات بين أطرافه إلا أنها حريصة أشد الحرص على أن تكون هي التي تحكم بالقرار السياسي لأي من القوى الداخلة فيه.

وربما تمتلك الولايات المتحدة أدق المعلومات بشأن التحركات الإيرانية في العراق بحكم وجود القوات الأمريكية في العراق مع نشاط مكثف لوكالة المخابرات المركزية، ففي حديث أمام ملتقي ضم المهتمين بالدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، قال القائد السابق للقوات الأمريكية في العراق الجنرال جورج كيسى الذي عمل في العراق في الأعوام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧.

"إن إيران دربت الميليشيات الشيعية التي أوجدت العنف في العراق، مبيناً أن قواته عثرت على خازن أسلحة إيرانية الصنع لدى الميليشيات الشيعية تحمل كتابة باللغة الفارسية بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء عام ٢٠٠٦، وحمل الجنرال كيسى إيران المسؤلية عن " مصرع المئات من قوات التحالف والآلاف من المواطنين العراقيين "^(١).

وذكر في كلمة أللقاها بمؤتمر عقد في ولاية أريزونا الأمريكية في بداية شهر أيار ٢٠١٤ وشارك فيه مسؤولون أمريكيون وشخصيات بارزة، وتناول الأزمة النووية الإيرانية وانتهاك حقوق الإنسان الذي تمارسه إيران:

"أن الشرق الأوسط في حالة عدم استقرار بدءاً من باكستان وانتهاء بالغرب، ففي الشام هناك "الвойضة السورية الأهلية" التي تدخل عامها الرابع، وهناك

(١) علي الكاش: والقول ما قال كيسى على هامش مؤتمر تجمع من أجل الحرية (٢)، شبكة البصرة، <http://www.albasrah.net>

ألف شخص قتلوا وتشرد ثلاثة ملايين آخرين، والعنف الطائفي مازال مستمراً وبشكل لافت في العراق وكذلك في لبنان، وأكد كيسى أن إيران اعتمدت عدة أساليب في التدخل في شؤون العراق، منها أن النظام الإيراني يواصل استخدام الإرهاب لتحقيق أهدافه السياسية، والثاني دوره في تدريب وتجهيز الميلشيات الشيعية العراقية باعتبارها العامل الرئيس في الاحتفاظ بالعنف الطائفي في العراق من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨ ومازال يتواصل حتى يومنا هذا، إنهم يعملون نفس العمل في سوريا ولبنان.

وقال القائد العسكري الأمريكي السابق إنه عندما كان قائداً للقوات الأمريكية في العراق بين أعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ رأى بشكل مباشر وعن كثب كيف يعمل الإيرانيون وكيف ينشطون إذ أن النظام الإيراني كان يمارس لعبة مزدوجة، ففي البداية ومن أجل أن يكسبوا النفوذ السياسي قدموا مساعدات مالية للأحزاب السياسية والقادة السياسيين، وبالتالي فإنهم كسبوا نفوذاً لافتاً في العراق، ثانياً إنهم سعوا ببرونة لكسب تعاطف المواطنين العراقيين معهم من خلال الدعم الاقتصادي خاصة من خلال المساعدات الاقتصادية في القسم الجنوبي للبلاد لكي يحملوا وجههم، وكانوا يعملون ذلك بشكل مباشر.

وأضاف: "والأمر الثالث أنهم كانوا يزعزعون استقرار العراق عبر تدريب وتجهيز المنظمات الإرهابية " وهنا يقصد المنظمات السنوية أي أن إيران عندما تفكر بيد المساعدة لطرف ما فإنها تفكر أولاً وأخيراً في كيفية التأثير فيه ورسم مسار حركته على هواها هي " .

ويضيف الجنرال كيسى: ومع مرور الزمن وجدتُ ارتباطاً وطيداً بين (قوة القدس) التي هي الدرع العاملة خارج الحدود الإيرانية للحرس الثوري وبين الميلشيات العراقية وقد عثينا على بصمات عميل لقوة القدس، حيث كان ينقل أحداث النجف بشكل مباشر عبر الهاتف إلى مقر قوة القدس في إيران، وأكده كيسى أنه تأكد بشكل واقعي من بصمات لنظام الإيراني كان في ملف تفجير الحرمين

العسكريين في سامراء (١٢٥ كم شمال بغداد) في شباط / فبراير ٢٠٠٦، فالمليشيات الشيعية خرجت إلى الشوارع، وتم العثور على مزيد من المخازن من الأسلحة وعشنا على أسلحة ووصلت من إيران بوضوح^(١).

إن ما جاء في حديث الجنرال كيسى قائد القوات الأمريكية السابق في العراق لا يعدو عن كونه الجزء الظاهر من كتلة اللหج بشأن حقيقة التدخل الإيراني في العراق، لأنَّه كان يتحدث على ضوء ما يصل إليه من تقارير ميدانية عن الدور الإيراني الذي كان يحتل حيزاً محدوداً جداً من اهتمامات الولايات المتحدة في العراق مقابل تركيزها على نشاط المقاومة الوطنية المسلحة، ومع ذلك فإنَّ ما أشار إليه كيسى يعد وثيقة في غاية الأهمية لأنَّها أشارت بإبصاع الاتهام إلى إيران بالمسؤولية عن أخطر حدث شهدته العراق وكان بداية لاقتتال طائفي دام ذهب ضحيته مئات الآلاف من العراقيين في حرب إبادة جماعية على الهوية.

إنَّ إيران التي جعلت من نفسها مثلاً عاماً للمذهب الجعفري الاثني عشرى في العالم وقىماً عليه وبوصلة تحدد صواب سلوك الآخرين من خطته، وجدت في ذلك فرصتها الذهبية للهيمنة على مسلمي العالم بهدف جعلهم أدواتها في كل معاركها السياسية وغيرها مع المجتمع الدولي بما في ذلك استخدامهم في عمليات إرهابية، كما أنَّ خططها لنشر التشيع في محيطها الإقليمي كان يقع ضمن هدف الهيمنة على سياسات دول المنطقة عبر التلويع لها بملفات الفتنة الطائفية الداخلية^(٢)، ومن باب تأثير الحقائق فإنَّ الثورة السورية أدخلت التشيع الإيراني والعراقي واللبناني في حالة إلى نفق مظلم نتيجة الصدام الحاد مع السنة ليس في هذه الدول وإنما في شتى أرجاء العالم، وأسهمت في الحد من ظاهرة التحول المذهبي التي اجتاحت كثيراً من أرجاء الوطن العربي، نتيجة لتوظيف الملفات السياسية التي تحمل بريق ووجاهة المانعة،

(١) حفيدة عثمان: إيران فجرت المرقددين حتى تبيد سنة العراق في ٢٢/٢/٢٠٠٦م، موقع شقائق النعمان. <http://www.shaqaiqalnuman.com>

(٢) د. محمد بن صالح العلي، الغياب القسري للمشروع الستي، شبكة المسلم. <http://www.almoslim.net>

مثل ملف الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦ التي تم توصيفه كانتصار لحزب الله اللبناني على إسرائيل على الرغم من حجم الدمار الذي لحق بـلبنان وهو ما دفع بحسن نصر الله إلى القول "لو كنت أعرف أن النتائج ستكون على هذه الحال لما فكرت بالإقدام على خوض الحرب" مع ما يتركه ذلك الوضع من تساؤلات مشروعة عن أسباب نجاح حزب في معركة واحدة عما فشل فيه النظام العربي الرسمي في كل المواجهات التي دخلها مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٨.

ولا شك أن الثورة السورية على الرغم من فداحة الثمن الذي قدمه الشعب السوري، إلا أنها أصبحت سداً منيعاً أوقف سيل التشيع لدى السذاج من الناس الذين لا ينظرون أبعد من أرجلهم عند حدود اليأس التي وصل إليها في بلاد الشام، لكن هذا يجب ألا يغرينا بالوقوف أمامه وكأنه نصب تذكاري للجندي المجهول، لأن المواجهة في سوريا والعراق والتي كشفت زيف شعارات "حوار التقارب بين المذاهب" لم يكن إلا كذبة كبيرة أريد لها أن تستدرج السنة إلى جيب مهلك تفقد فيه كل رصيدها من الحق والصواب لصالح البدع والأساطير والخرافات الضالة، تحت وابل من وقع السلسل التي تضرب ظهور الشيعة.

إن أخطر ما يواجه الجيل العربي المسلم السنّي في الوقت الحاضر، هو التهديد الذي يتعرضون له من جانب "البعثات التبشيرية الشيعية" والتي تنتشر تحت أغطية كثيرة كالواجهات السياحية والمراكم الثقافية والجمعيات التعاونية والتي تنظم زيارات شبه مجانية إلى المدن الإيرانية والتي تتضمن عقود زواج المتعة مما يربط الشخص المعنى بخيط لا يستطيع الفكاك منه، إن هذه المؤسسات تحتاج إلى تنمية الوعي بخطورتها قبل اتخاذ قرار سيادي بإغلاقها ووقف نشاطها، إن الزعماء الدينيين للطائفة الشيعية في قم والنجف وبدعم الدولة الإيرانية مضافاً إليها في الوقت الحاضر ثقل الحكومة العراقية بما يدخل البلد من موارد هائلة من صادرات النفط، وعبر الوكلاء المنتشرين في شتى أرجاء العالم على أتم الاستعداد لمقاييسه أتباعهم الجدد بضاعة عليهم تسديدها فورية وبصفة لا تقبل التراخي، بمقابل جزأين من الثمن الذي يمنحه رجال الدين الشيعة، الأول دنيوي يتلخص بصدق الاتّباع والولاء والانقياد الأعمى لإرادتهم

وتوجيهاتهم، وللمتحول الجديد حق مفتوح بزواج المتعة واتباع الشهوات وارتكاب الموبقات من دون رادع ديني أو أخلاقي، أما الجزء الآخروي فإن صكوك الغفران الجديدة المشابهة لصكوك الكنيسة في القرون الوسطى والتي تمنع للشيعي ولا يطلب منه أكثر من دموعه يذرفها على الحسين، حتى لو أهمل كل العبادات المفروضة أو مارس الموبقات كلها.

ونستطيع أن نفترض أن النصوص الدستورية الإيرانية المعبرة عن غاطس النوايا الإيرانية الموجهة نحو المنطقة هي التي أطلقت يد فيلق القدس ليتمدد في العراق وسوريا ولبنان، وقد جاءت تصريحات رسمية لعدد من كبار المسؤولين الإيرانيين من المعممين والسياسيين والعسكريين لتعزز من دورها في هذه الساحات، منها ما جاء على لسان نائب رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، العميد غلام علي رشيد، من تصريحات أكد فيها أن بلاده تساند سوريا بلا حدود لأنها تمثل جبهة الدفاع الأمامية عن الثورة الإسلامية ونظام الجمهورية الإسلامية على حد وصفه، وأكد أن سقوط النظام في سوريا سيعني بداية للإطباق على إيران وجرها إلى حرب مفتوحة على كل الاحتمالات، واسترسل غلام علي رشيد في تحلياته مبرراً وجود الحرس الثوري الإيراني في سوريا، وعبرأً عن قلق بلاده من سقوط نظام الرئيس السوري فيما لو لم تقدم إيران الدعم له، معتبراً أنه لو حدث ذلك فإن حزب الله اللبناني سيكون هو الصفحة الثانية من خطة تطويق إيران عن طريق قطع أذرع الأخطبوط الذي زرعته في لبنان وسوريا^(١).

الاستراتيجية الإيرانية لم تعد خافية على أحد وخاصة دول الخليج العربي الطرف الأكثر ضعفاً في بنيتها الدفاعية وفي تماستها الاجتماعي بسبب وجود عمالة إيرانية تزيد نسبتها على نسبة السكان الأصليين، والأكثر شعوراً بمخاطر التوجهات الإيرانية المنفلترة والتي تسعى لتوظيف إنجازاتها في برنامجها النووي وتجاربها الصاروخية لفرض واقع جديد على المنطقة، وذلك من خلال إشعار دول الخليج العربي بالتهديد المستمر

(١) غلام علي رشيد / طهران تعتبر "سقوط الأسد" مقدمة لانهيارها، دبي - قناة الحدث، الثلاثاء ١٤٣٥ هـ، ١ أبريل / نيسان ٢٠١٤م، <http://www.alhadath.net>

إن هي وقفت بوجه التمدد الإيراني، وتعتمد إيران سياسة التلویح بالعصا الغليظة على المديين المتوسط والبعيد للانتقام من دول الخليج العربي وعلى هذا الطريق تمارس نوعين من الإرهاب:

الأول تجنيد الخلايا النائمة وتحريكها كلما اقتضت الضرورة الإيرانية لإشعاع دول الخليج بأنها ليست بعيدة عن المطرقة التي تمسك بها قبضات تزداد قوة مع الوقت، وأن من الحكمة عدم الدخول في مغامرات غير محسوبة عنها قد تجر على دول الخليج العربي ويلات غير قادرة على الخروج منها، لاسيما بعد دخول الحلف الخليجي الأميركي في خريف قد يطول كثيراً وبعث الحرارة في العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد إزالة الجليد من المسالك السرية والعلنية بين واشنطن وطهران.

والثاني عن طريق وضع الدول العربية مجتمعة في حالة جلد للذات عن أخطاء الماضي التي ارتكبها ضد إيران وخاصة في دعم العراق خلال حرب الثمانية سنوات وإشعاعها بعقدة الذنب غير القابلة للمغفرة الإيرانية، ومن المرجح جداً أن إيران ماضية في هذا التوجه ما لم تشعر أن بيتها غير محسن بما فيه الكفاية من التهديد الداخلي القادر من المكونات القومية والمذهبية المتعددة في إيران والتي إن نسقت مواقفها فقد تحصل على دعم عربي سيجعل إيران في ظرف صعب قد تكون في حالة دفاع عن وحدة أراضي الدولة التي تضم فسيفساء قابل للتصدع عند أول ضغط جدي قابل للاستمرار، فتخويف العرب لمنعهم من تقديم العون المطلوب للعراقيين والسوريين في ثورتهم ضد نظم الحكم المرتبطة بإيران وذلك بتوجيه التهم لهم بأنهم يدعمون الإرهاب مع ما يجره ذلك عليهم من تداعيات دولية لا طاقة لهم بتحمل أعباءها المكلفة سياسياً ودبلوماسياً وأمنياً، وبإشعاعهم أنها لن تنسى موقفهم هذا وستثار لنفسها عندما تحين الفرصة، يعد بضاعة إيران الرائجة التي تستخدمنها لممارسة أقصى درجات الضغط على الآخرين.

إن أخطر ما يواجه العرب هو عدم وجود استراتيجية جماعية مضادة لحماية الأمن القومي العربي من الأخطار المحدقة بالأمة العربية أو لوقف مد التشيع الذي بدأ أخطر تهديد يواجهه المسلمون داخل أرضهم، لأنهم متهمون بالإرهاب بمجرد أنهم

يريدون إبعاد النفوذ الإيراني عن مجتمعاتهم لاسيما أن هناك نحو ٦٠ فضائية شيعية تجاهر بهويتها هذه ولا توجد فضائية سنية تدافع عن القيم الإسلامية الأصلية بوجه الانحراف والضلال، و تستطيع المملكة العربية السعودية ومعها مجلس التعاون الخليجي حتى في حال عدم تجاوز أزماته الداخلية، لعب الدور الكبير وخاصة إذا ما ارتفت علاقاتها مع مصر وباكستان وتركيا وماليزيا إلى مستوى استراتيجي فعال يأخذ بنظر الاعتبار أن الأمان الإقليمي الذاتي بين قوى تجمعها مصالح مشتركة سياسياً واقتصادياً وأمنياً، أكثر أهمية ورسوخاً وثباتاً من الضمانات الدولية التي كانت الولايات المتحدة تقدمها لمنطقة الخليج العربي التي تخسرت مع أول ارتفاع لدرجة حرارة في العلاقات الإيرانية مع الولايات المتحدة خصوصاً والغربيّة عموماً، كما أن الموقف الدولي الذي يجسد التردّد الأمريكي والأوروبي تجاه المخططات الإيرانية وتركيز الغرب على الإرهاب الذي تمثله القاعدة أو داعش أو الأجنحة المنشقة عنها أو التي تعمل لحسابها، وتجاهل الإرهاب الحقيقي الذي مارسته وما تزال إيران تمارسه حتى اليوم بواسطة التنظيمات الشيعية المؤمنة بولاية الفقيه مثل حزب الله اللبناني وحزب الدعوة الإسلامية العراقي وبقية المنظمات التي تناست بعد وصول آية الله الخميني إلى الحكم في إيران، وخاصة بعد تأسيس مكتب حركات التحرر الذي رأسه هاشمي رفسنجاني زمناً ثم انتقلت مسؤوليته إلى محمد هاشمي صهر آية الله حسين علي متظري الذي ظل يشغل منصب نائب "الإمام الخميني"، فأصبح مركز عمليات دولي لإدارة العمليات الإرهابية الشيعية في العالم.

إن الوقت ليس وقت وقوف عند الخلافات البينية فالخطر قادم ولن تستقر إيران إلا عندما ترى قبضات عناصر الحرس الثوري وهي ترتفع في المسجد الحرام وشعاب مكة والمسجد النبوي الشريف بالهتاف للولي الفقيه وأخذ البيعة له هناك كما حاولت ذلك عام ١٩٨٧، وهي مصممة على أن تتزع هذه البيعة إن تمكن من إنجاح خططها لتطويق المملكة العربية السعودية التي ترى إيران أن ولايتها على مسلمي العالم لن تتم إلا في حال استكمال السيطرة على الجزيرة العربية أرضاً وثروات ومقدسات، ثم لطرح نفسها بعد ذلك بأنها حاضنة لقدسات المسلمين كلها.

إن موقف إيران الصريح في التعبير عن استراتيحيتها الإقليمية والدولية في الهيمنة والتوسيع، لم يتوقف عند حدود مقبولة من أي من الدول التي تحترم استقلالها وسيادتها وخياراتها السياسية، فقد أصبحت تعدد بكل المقاييس السياسية والدبلوماسية، استفزازاً للمجتمع الدولي بكماله، ويتم التعبير عنها بين آونة وأخرى عبر رسائل سياسية وسط زوابع كثيفة من الغبار السياسي الذي يراد منه وضع الأسرة الدولية في حيرة كاملة عن الموقف الحقيقى الذى تلتزم به إيران في علاقاتها الدولية، فالخارجية الإيرانية كانت على الدوام تطرح موقفاً يمتاز بدرجة عالية من الدبلوماسية والتحريف وكأن ذلك كاسر أمواج يوضع قرب السواحل التي تعانى من أمواج عاتية، بهدف امتصاص ردود الفعل العاخصة من الجهات التي تشعر بالخطر القادر من النوايا المبطنة والتي يتم الإعلان عن بعضها بين آونة وأخرى لتكون باللونات اختبار لقياس ردات الفعل الرسمية والشعبية على المستوى الإقليمي والدولي، ولعل أدق ما يمكن تناوله بالبحث هو ما ورد في الآونة الأخيرة من تصريحات متتالية من عدد من قادة الحرس الحاليين أو السابقين ولكنهم يشغلون مناصب رفيعة في الوقت الحاضر.

الفريق يحيى رحيم صفوی القائد السابق للحرس الثوري الإيراني والمستشار الأعلى لمرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي، اعتبر أن حدود بلاده الحقيقة ليست كما هي عليه الآن، بل تنتهي عند شواطئ البحر الأبيض المتوسط وعبر جنوب لبنان، وأوضح صفوی قصده بالقول إن حدود إيران الغربية لا تقف عند الشلاجة على الحدود العراقية الغربية "الأهواز" كما هي مثبتة على الخرائط الإيرانية والدولية، بل تصل إلى جنوب لبنان وهذه هي المرة الثالثة التي يبلغ نفوذ إيران سواحل البحر الأبيض المتوسط على حد وصفه^(١)، في إشارة إلى حدود الإمبراطوريتين الإخمينية والساسانية الفارسيتين اللتين حكمتا قبل الإسلام، وفي إشارة إلى متانة العلاقات التي

(١) دبي - سعود الزاهد/ مستشار خامنئي: الشاطئ اللبناني حدود إيران، السبت ٤ رجب ١٤٣٥ هـ - ٣ مايو ٢٠١٤م، <http://www.alarabiya.net>

ترتبط بين إيران في عهدها الجمهوري وسوريا في عهد الرئيس حافظ الأسد، أشاد صفوبي بـمواقف الأسد الأب لصالح نظام خميني وقال " أثناء الحرب العراقية الإيرانية سافرت بمعية محسن رضائي، القائد العام للحرس الثوري في ذلك الوقت إلى سوريا ولبيبا بتوصية من آية الله خامنئي الذي كان حينها رئيساً للجمهورية، لاستلام صواريخ أرض - أرض من البلدين " ، موضحاً أن حافظ الأسد قال لهما إن روسيا أخذت عهداً على بلاده أثناء توقيع صفقة السلاح، على ألا يتم تسليم الصواريخ لطرف ثالث، إلا أن الرئيس السوري الراحل أكد أنه رغم ذلك سيزود طهران بالصواريخ ضد بغداد، وسيتعهد بتدريب الإيرانيين على استخدامها، كما كشف أن الزعيم الليبي معمر القذافي زوّدهم بـ ٢٠ صاروخ أرض - أرض لغرض قصف المدن العراقية، وهذا ما حصل بالفعل، على الرغم من عدم وجود خصومة سياسية بين العراق وليبيا في ذلك الوقت تدفع العقيد القذافي لاتخاذ ذلك الموقف العدائي.

أما الجنرال حسين همداني، القائد السابق لفيلق محمد رسول الله في الحرس الثوري الإيراني فقد كان أكثر صراحة من غيره فقد قال في حديث صريح واضح، نشرته وكالة أنباء بارس، وذلك عندما أكد أن بشار الأسد يقاتل نيابة عن إيران وأوضح، منعاً للالتباس: إننا في حالة حرب، لأننا ندافع عن مصالح الثورة الإسلامية في سوريا وأوضح أن ١٣٠ ألفاً من قوات التعبئة الشعبية (البسij) تتجه إلى سوريا للقتال هناك، ومع ما في هذا الإعلان من اعتراف بأن إيران تحول تدريجياً إلى شرطي يتدخل بقوة حيثما رأى أن متطلبات الأمن القومي الإيراني تستدعي ذلك فإنه لا يتردد في التدخل من دون إقامة وزن لردود الفعل الإقليمية والدولية، وفي هذا الخصوص نستطيع تأثير حقيقة أن هذا النهج الإيراني الجمهوري يعد تطويراً لمفهوم دور دركي الخليج العربي الذي كان شاه إيران السابق يريده لبلاده، وهو دور متواضع بالقياس إلى ما تريده إيران الجمهورية لنفسها، وما كان لإيران أن تفعل ذلك لو لا العجز العربي و موقف اللامبالاة الذي تتبعه دول الخليج العربي والتزامها حالة دفاعية ساكنة بدلاً من الانتقال إلى حالة الدفاع المتحرك.

وكشف عن تشكيل الإيرانيين لحزب الله السوري، وهو الثاني بعد تشكيلها حزب الله في لبنان والذي تحول عن أهدافه المعلنة بمواجهة إسرائيل ليتحول إلى مليشيا مسلحة تنفذ الأجندة الإيرانية في شرقي المتوسط ولتبرت المجتمع الدولي بقدرتها على تحريكها متى شاءت وبالكيفية التي تريده، وذكر القائد الإيراني خلال حديثه مع اللجنة الإدارية بمحافظة همدان، بالدعم السوري لإيران في الحرب مع العراق في ثمانينيات القرن الماضي واصفاً ما قام به الأسد الأب لدعم المجهود الحربي الإيراني حينها بأنه عمل عظيم، مشيراً إلى إغلاقه منفذ تصدير النفط العراقي من الموانئ السورية على البحر المتوسط، وبهذا فإن إيران تسعى لرد الجميل لسوريا التي وقفت إلى جانبها في الحرب العراقية الإيرانية متقدمة الإجماع العربي الذي نصت عليه معاهدة الدفاع العربي المشترك.

لاحظت الدول الغربية الكبرى أن قرارها باعتماد شاه إيران السابق شرعاً محلياً لحماية إمدادات النفط ومراعي إنتاجه أو همه بأن دوره سيتجاوز هذه الوظيفة لصالح الغرب، وسيحوّلها إلى دعم غربي لبسط سيطرته على أكبر خزان نفطي في العالم، وربما ظن الغرب أن الشاه ارتدى قبعة أكبر من رأسه وهذا لم يعد حريصاً على بقاء الشاه في الحكم، في حين أن هناك من المراقبين من فسر مشهد السقوط الدراميكي للشاه وتخلّي الولايات المتحدة عنه في أخرج الأوقات التي كان يحتاج إليها، كان يعد دليلاً على أن الدول الكبرى ليست على استعداد للاحتفاظ بعملائها إلى الأبد خاصة إذا أصبحت خدماتهم مكلفة أكثر من نفعهم، وبعد سقوط نظام الشاه جاء الخميني فتعدى طموحه منطقة الخليج العربي وتجاوز أهداف الشاه بمرحل كثيرة وبدأت عينه تتطلع إلى كل الوطن العربي والعالم الإسلامي وحيثما تواجدت جاليات إسلامية من أجل إخضاعها لولاية الفقيه أي بعبارة أخرى الولاء لإيران فقط.

ظل العراق ساحة لتدخلات إيرانية منذ عصور قديمة، ووصل الأمر بالدولة السياسية أن اخذت من المدائن القريبة من بغداد عاصمة لها وما تزال بقایا إيوان كسرى مائلة للعيان حتى اليوم، وقد قوض الفتح العربي الإسلامي أركان تلك الدولة، ولكن نار المهوسيّة لم تنطفئ داخل صدور الفرس حتى وإن أطفئت في معابد

يزد، وفي زمن التدهور الذي أصاب الدولة العربية الإسلامية بعد سقوط بغداد في عام ١٢٥٨م، وتنقل السيطرة على بغداد بين دولات مختلفة، كانت بغداد عرضة لاحتلالات فارسية إلى أن استقر الحال بين الدولتين العثمانية والفارسية على رسم حدود العراق وفقاً لما جاء في اتفاقية أماسية الموقعة بين الطرفين عام ١٥٥٥م، ولكن بلاد فارس كانت كلما شعرت بأنها استردت عافيتها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً فإنها سرعان ما تعيد إثارة الحرب مع الدولة العثمانية لاحتلال بعض الأراضي التابعة لإحدى ولايات العراق الثلاث، ولعل دور الصفوين المتحالفين مع الغرب المسيحي ووقف الفتوحات العثمانية في أوروبا عن طريق إشغال الأخيرة بالدفاع عن أراضيها في العراق خاصة، ما يعزز القناعة بأن بلاد فارس الشيعية كانت على استعداد للتحالف مع الشيطان لكسر النفوذ السني في العالم، وهذا هو ما كان أعلنَه الخميني أكثر من مرة عندما كان يصرح بأنه على استعداد للتحالف مع الشيطان من أجل إلهاق المهزيمة بصدام حسين، فالتأريخ صفحات متشابهة في أحداثها وحتى بعض تفاصيلها، ويمكن أن تتكرر هذه الصفحات وإن كان ذلك بآليات ومبررات أخرى.

العراق الآن كما مر عليه أكثر من ظرف مماثل يخضع للاحتلال الإيراني الذي تسلمه من الاحتلال الأمريكي، ليقى دولة مفككة سياسياً ضعيفة عسكرياً ريعية اقتصادياً، كي لا يكون للعراق دور إقليمي يتناسب مع تاريخه المعروف، وقد شهدنا ماذا حل في الوطن العربي من مأس من يوم خروج العراق من معادلة الأمن العربي والخليجي، وكيف أصبح الصوت الشيعي يطرح على المنابر كل أفكار التكفير ودعوات تذويب السنة على الطريقة الصوفية.

ولكن هل يمكن أن نلمس في الأفق مؤشراً على أن هذا التراجع والانكفاء هما مؤقتان، وأن هزيمة إيران ستكون في المكان الذي تعتبره ساحة نصرها وهو سوريا التي كانت مفاجأة الأمة لنفسها وأن روح المطاولة على الرغم من كل التضحيات التي يبذلها الشعب السوري والتي لم يشهد لها التاريخ المعاصر مثيلاً، هي وحدها التي استدرجت إيران إلى ساحة استنزاف ستقوص أركانها كما حصل مع أمريكا في كل من فيتنام والعراق وكما حصل مع الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، وهي لم تكن في يوم

من الأيام بقوة أي من تلك الدولتين العظميين، وما يعزز رأي الخبراء الاستراتيجيين بأن إيران مقبلة على هزيمة حقيقة تعيدها إلى داخل حدود فارس وأنها مقبلة على تقسيم يحولها إلى ست دول، وأن حكومة نوري المالكي في العراق لم تنجح مع كل محاولاتها في ربط الطريق الواسع بين الحدود الإيرانية العراقية مع الحدود العراقية السورية، خاصة أن محافظة الأنبار ولا سيما مدينة الفلوجة ظلت الثغرة التي لم يتمكن الإيرانيون من سدها في هذا الطريق الاستراتيجي الذي يتوقف عليه دوام التقدم الإيراني وتوسيع دائرة نفوذه ليمتلك الإطلالة الكاملة على شواطئ المتوسط.

المشروع الإيراني في اليمن

د. عبد الحميد النهمي

أستاذ الفرق والمذاهب بجامعة العلوم

والتقنولوجيا – صناعة

(الجمهورية اليمنية)

المقدمة

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.
اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب
والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدنا لما اختلف فيه من الحق
بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم.

وبعد:

إن المتبع لما يدور في اليمن من فتنة طائفية تبناها الحوثيون في صعدة، وحاولوا
تسويقها إلى أكثر من محافظة من محافظات اليمن، وسعوا إلى تدويلها؛ ليجزم يقيناً أن
ثمة أيادي خفية تحرك هذا التيار، الذي جاء بخطاب طائفي مزّق الأمة، وفتّ النسيج
الاجتماعي في المناطق التي غزاها.

وقد كثر اللغط حول المشروع الإيراني في اليمن وعلاقة الحوثيين بإيران من
عدتها، بين مصنف للحوثيين على أنهم شرطي إيراني في اليمن، وبين مدعٍ زيدية
الحوثيين ومظلوميهم.

فهل تدعم إيران الحوثيين عسكرياً ومادياً وسياسياً، أم أن كل ما يقال لا يعدو أن
يكون حرباً إعلامية بالوكالة بين إيران وأعدائها الإقليميين والدوليين؟.

هل ما يقال عن خلايا التجسس، وصفقات الأسلحة، ودعم بعض الأحزاب والكيانات اليمنية من قبل إيران واقعاً تعاني منه اليمن على مختلف الجوانب، أم أن تلك شعارات يرفعها النظام ليتزَّ بها المحيط الإقليمي والدولي.

في هذا البحث سوف نسلط الضوء على كل هذه التساؤلات وغيرها.

سائلين الله العلي القدير التوفيق والسداد.

البعد التاريخي لنفوذ إيران في اليمن

قدمت فارس في عام ٥٧٥ م الدعم العسكري المباشر لسيف بن ذي يزن من أجل طرد الأحباش من اليمن في ظل الصراع مع البيزنطيين يومها، فيما لعبت مملكة الحيرة في العراق دوراً دبلوماسياً عندما قام النعمان بن المنذر باصطحاب ذي يزن إلى البلاط الفارسي طلباً للدعم العسكري، وعندما رفض ملك الفرس طلبه متولاً بقلة الثروات في اليمن، فقال له: ما جبال أرضي التي جئت منها إلا ذهب وفضة، فبعث معه كسرى من كان في سجونه من القتلة وال مجرمين الذين استحقوا الإعدام، وكانوا ثمانمائة رجل، واستعمل عليهم (وهرز)، فخرجوا في ثمان سفن فغرقت سفينتان، ووصل إلى ساحل عدن ست سفن^(١).

ومع إدراك طهران بتحول دولي جديد تقوده أمريكا للسيطرة على (باب المندب) و(مضيق هرمز) للإمساك بها من العنق و(خنقها)، فإن هذا الوضع يلقي على طهران التدخل في شؤون اليمن، حتى بات التدخل في صعدة حاجة ومطلباً أمنياً استراتيجياً أكثر مما هو متطلب مذهبي أو طائفي^(٢).

وقد جسَّد هذا العمل تصريح محمود حسن زاده سفير إيران بصنعاء، عندما قال ذات مرة: «إن إيران تنطلق من التاريخ، ومعرفة الجغرافيا، وفقاً لمصالحها الأمنية،

(١) البداية والنهاية، لابن كثير، ١٧٧/٢، وما بعدها.

(٢) الأهالي، ٢٧/١٠/٢٠٠٩ م.

والاقتصادية، وليس وفقاً لرؤيه قاصرة، لما يدور من أحداث في صعدة مثلاً.. والقضية بالنسبة لإيران مصيرية^(١).

ركائز المشروع الإيراني في اليمن

بدأت بوادر العلاقات الحوثية الإيرانية في وقت مبكر، مع ظهور المشروع الإيراني الجديد(مشروع ولاية الفقيه) والجمهورية الإيرانية التي تبنت في أدبياتها تصدير الثورة، وبدأت بإقامة علاقات حميمة مع قيادات الجارودية في اليمن^(٢)، في أكثر من وجه، فتارة باسم الدولة عبر وزارات الأوقاف والعدل، وتارة تحت مسميات ثقافية، ومنح دراسية، وتارة باسم آل البيت في اليمن، وغيرها من وسائل الاستقطاب الطائفي.

وتجلى ملامح المشروع الإيراني في اليمن في عدة جوانب نتحدث عنها من خلال المحاور الآتية:

أولاً: الدعم السياسي والإعلامي:

ومن ملامح المشروع السياسي الإيراني في اليمن الآتي:

استقطاب بقايا النظام الملكي في اليمن والمرجعيات الزيدية:

بعد ثورة سبتمبر عام ١٩٦٢ فيما كان يعرف بالشطر الشمالي من اليمن بدأت الجارودية تعمل في الخفاء تحت مظلة النظام، فتغلغلوا في المرافق الحيوية للدولة مثل: الداخلية والأمن السياسي والجوازات والمطارات، والعدل والأوقاف وغيرها من مفاصل الدولة.

(١) مدونة شئون إيرانية(حقيقة الدور الإيراني في اليمن)، ١٥ / ٣ / ٢٠١٢ م.

(٢) انقسمت الزيدية قدماً إلى ثلاث فرق: الجارودية، والصالحية والسليمانية، انقرضت الأخيرتان، ولم يبقَ اليوم من فرق الزيدية إلا فرقة الجارودية، وهي الفرقة التي دخلت اليمن.

وقدّمت إيران باستقطاب القيادات العلمية والسياسية للشيعة الجارودية المتربيين على مفاصل السلطة في تلك الوزارات، بالإضافة إلى النشاط التجاري والرياضي الممارس عبر مؤسسات الدولة^(١).

تحسين العلاقات مع النظام السابق:

حيث قام الرئيس السابق علي عبد الله صالح بزيارة إلى إيران خلال الفترة من ١٧ - ١٩ /٤ /٢٠٠٠م، وبالمقابل قام محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإيرانية بزيارة إلى الجمهورية اليمنية خلال الفترة ١٥ إلى ١٦ /مايو /٢٠٠٣م^(٢).

التغطية الإعلامية الشيعية للأحداث بما يخدم المشروع الإيراني:

فعندما اندلعت الحرب في عام ٢٠٠٤م شنت الصحف والقنوات الإيرانية والمدعومة إيرانياً حملات إعلامية ضد الحكومة اليمنية، وغطت القنوات الشيعية مثل: (قناة العالم، والمنار، والفرات، والأنوار، والكوثر، وغيرها).

وقف الحوزات الشيعية إلى جانب الحوثيين في الحرب:

وجه بدر الدين الحوثي رسالة ناشد فيها المرجعيات الشيعية في العراق وإيران وحثّهم على العمل على إيقاف ما أسماه: (الانتهاكات وسياسة التمييز العنصري التي تمارس ضد الطائفة الشيعية)، على إثرها أصدرت الحوزة الشيعية في النجف باسم (السيستاني) بياناً قالـت فيه: "إن الشيعة في اليمن سواء الزيدية أو الإمامية الاثني عشرية يتعرضون لحملة مسحورة من الاعتقالات والقتل المنظم"، وأكـدـ بيانـ حـوزـةـ قـمـ بيـانـ النـجـفـ الذي طـالـبـ جـامـعـةـ الدـولـ الـعـرـبـيةـ وـمـنـظـمةـ المؤـتمرـ الإـسـلامـيـ، وـمـنـظـمةـ الأـمـمـ الـمـتـحـدةـ بـالـتـدـخـلـ لإـيقـافـ ما وـصـفـتـهـ بـالـإـبـادـةـ الـتـيـ يـتـعـرـضـ لهاـ شـيـعـةـ الـيـمـنـ"^(٣).

(١) أصوات على حقيقة الفكر الحوثي، ص ٢٧، وما بعدها.

(٢) نشوان نيوز، ٥ /٩ /٢٠١٠م.

(٣) صحيفة الشرق الأوسط، ١٦ /٤ /٢٠٠٥م، والحرب في صعدة من أول صيحة إلى آخر طلقة، لعبد الله الصنعاني، ص ٣٤.

كما ندد آية الله ناصر مكارم شيرازي في بيان نقلته وكالة مهر لأنباء شبه الرسمية، بعمليات الإبادة الجماعية ضد الشيعة في اليمن، ووصف الحملة السعودية على الحوثيين بالإبادة الجماعية^(١)، ودعا المجلس الشيعي العراقي: إلى إيقاف الحرب ضد الحوثيين^(٢).

بالإضافة إلى وجود مثل للحوثيين في النجف، ووجود اتهامات عراقية للتيار الصدرى بدعم الحوثيين^(٣).

إنشاء الأحزاب السياسية ذات التبعية للمشروع الإيراني:

سعت طهران إلى إنشاء أحزاب موالية لها، وتمويل جماعات، ونخب ثقافية، وسياسية، ومنابر إعلامية؛ للعب دور سياسي، يتبنى الرؤية الإيرانية تجاه الأحداث في المنطقة، عبر عناصر تابعة لها من يمنيين، ولبنانيين يتبعون حزب الله، وسوريين، وإيرانيين في أوروبا، يعملون على تجنيد واستقطاب قوى، وعناصر سياسية، وإعلامية بصورة حثيثة داخل اليمن وخارجها من الطلاب المبعدين للدراسات العليا، والعناصر المعارضة في الخارج بحسب تقرير أمني يمني.

كما طالب وزير العدل اليمني السابق شايف الأغبري إيران بالكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لليمن، والكف عن دعم وتشجيع الحوثيين^(٤).

تصريحات المسؤولين الإيرانيين والعراقيين والبحرينيين:

ففي يوم ١٢/١٢/٢٠٠٩ انتقد علي لاريجاني ما وصفه بتدخل السعودية في الشؤون اليمنية، وقيامها بغارات جوية تستهدف الحوثيين، ووجه يحيى الحوثي الشكر له ولإيران على وقوفهم معهم^(٥).

(١) القدس العربي، /١٨/١١/٢٠٠٩ م.

(٢) ميدل ايست أونلاين. ١٤/١١/٢٠٠٩ م.

(٣) جنان العبيدي تكشف عن وجود مقر للحوثيين في النجف، الشرقية، ٧/٩/٢٠٠٩ م.

(٤) المؤتمر نت، ١٩/١١/٢٠٠٩ م.

(٥) سبي إن إن العربية، ١٢/١٢/٢٠٠٩ م.

وقام منوشهر متكي وزير الخارجية الإيرانية بتحذير السعودية من التدخل في شئون اليمن، وطالب اليمن بترميم علاقتها مع الشيعة^(١).

كما أن إيران أطلقت اسم الزعيم السابق للحوثيين (حسين بدر الدين الحوثي) على شارع اليمن، وقامت قوات الباسيج بنزع لوحة اسم الشارع واستبدالها بلوحة تحمل اسم (شارع الشهيد حسين الحوثي)^(٢).

كما دعت بعض الأوساط السياسية الشيعية في بغداد المراجع الشيعية في مدیني النجف وكربلاء، إلى مساندة الحوثيين لإجبار الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على طرد العشرين العراقيين من اليمن^(٣).

وتقىد رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب العراقي همام حمودي بطلب رسمي للحكومة العراقية بفتح مكتب ممثلة للمعارضة اليمنية(الحوثية) وسط العاصمة العراقية بغداد^(٤).

وفي البحرين امتنعت كتلة الوفاق البرلمانية الشيعية عن التصويت على قرار إصدار بيان تضامني مع المملكة العربية السعودية في الحرب الدائرة مع جماعة الحوثي الشيعية في اليمن، دعماً منها لمشروع الحوثيين في اليمن^(٥).

ثانياً: الدعم الثقافي الإيراني للحوثيين:

مع قيام الثورة الخمينية في إيران في عام ١٩٧٩م كانت تُدرّس في المحافل العلمية للجاردودية مادة تسمى بـ (الثورة الإيرانية)، وكان ذلك في بداية عقد الثمانينيات،

(١) الجزيرة نت، ١٠/١١/٢٠٠٩م.

(٢) نبأ نيوز، ٣٠/١١/٢٠٠٩م.

(٣) سياسيون عراقيون يكشفون: التيار الصدري يتولى نقل الحوثيين وتدربيهم في إيران، شبكة البصرة، ٤/٩/٢٠٠٩م.

(٤) حدي السعدي: حكومة العراق..فتح مكتب للحوثيين.. واستقدام المعارضه السوريه .. والمساهمه بتثمير الأردن بالتشيع.. لماذا؟ موسوعة الرشيد ١٠ /٠٩ /٢٠٠٩

(٥) القدس العربي، لندن، ١٠/١١/٢٠٠٩م.

وكان يدرس هذه المادة: محمد بدر الدين الحوثي، وتزايد نشاط الجارودية الملكية بعد نزوحهم إلى السعودية عقب الاتفاقية بينهم وبين الجمهوريين^(١).

وقام الحوثيون بتوزيع كتاب (عصر الظهور)، على الكوراني العاملی، الذي أشار إلى ظهور ثورة إسلامية مهدة لظهور المھدی بقيادة اليمانی (حسن أو حسین) يخرج من قرية يقال لها: (كرعة)، وهي قرية من خولان بصعدة، وذكر تقریر صادر عن الداخلية الیمنیة أنها ضبطت وثیقة مبایعه لحسین الحوثی على أنه الإمام والمھدی المتظر^(٢).

وكثيراً ما كان يجد حسین الحوثی الثورة الإيرانية وبأنها سبل الخلاص للشعوب الإسلامية اليوم وبأنها النموذج الذي يجب أن يحتذى، إلى غير ذلك مما نراه من تمجيد لقيادات الثورة الإيرانية، ومدح مناهجها وقادتها مما يوجد تشابهاً بالغاً، ومحاكاة كبيرة بين الحركة الحوثية والثورة الخمينية في إيران من جوانب كثيرة^(٣).

وتععدد صور الدعم الثقافي الإيراني من خلال الآتي:

- المنح الدراسية التي كانت تعطیها إیران للشباب المؤمن بصورة مجانية، بالإضافة إلى المنح الدراسية التي كانت تعطی لهم من قبل النظام السابق.
- قامت إیران بضخ مئات الآلاف من الكتب الثانية عشرية، التي تتحدث مفرداتها عن قضایا إثنی عشرية خالصة ليس لها أي علاقة بالمذهب الزیدی، بل إن

(١) الحوثية في اليمن (الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية)، لمجموعة من الباحثين، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، ص ١١١، وما بعدها بتصرف.

(٢) تمرد الحوثی في اليمن وأبعاد التحالف الشیعی الامريکي في المنطقة (١ - ٢)، إعداد: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث.

(٣) التشیع في صعدة (آفکار الشباب المؤمن في المیزان)، لعبد الرحمن المجاهد، ص ١١٥، وما بعدها، ولنزيد من الأطلاع راجع ملازم حسین الحوثی، ومنها: سورة المائدة الدرس الأول (التولی لليهود وخطورته) ص: ٢٥، ولا عذر للجميع أمام الله، ص ١٤، وخطر دخول أمريكا اليمن (ضمن سلسلة محاضرات من هدی القرآن الكريم) لحسین بدر الدين الحوثي، ص ٣، منقوله من أشرطة کاسیت، إعداد: ضیف الله صالح أبو غیدنة، ومسؤولية طلاب العلوم الدينية (ضمن سلسلة دروس من هدی القرآن) لحسین بدر الدين الحوثي، ص: ٤، ويوم القدس العالمي ١، لحسین بدر الدين، ص ٢٦.

مضامينها تعتقد كفر الزيدية، والغريب في الأمر أن الشباب المؤمن كانوا هم من يقومون بتوزيعها نصرة للمذهب الزيدي، على حد زعمهم، ومن هذه الكتب على سبيل المثال لا الحصر: المهدى المنتظر في الفكر الإسلامي، التقى في الفكر الإسلامي، والبداء في ضوء الكتاب والسنة، وغيرها من الكتب الائتية عشرية التي ليس لها علاقة بمذهب الزيديه.

والشيء البارز في هذه الحزمة الفكرية التي توزع بشكل هدايا مجانية أنها ترمي إلى نشر أفكار ائتية عشرية عتيقة، استطاع شيعة إيران تشبيح قادة الشباب المؤمن بها ابتداءً، ولاحظ أن هذه الكتب ركزت على قضايا جوهرية في العقيدة الشيعية منها: عقيدة البداء، والمتعة، والرجعة، والتقى، والمهدى المنتظر، ولولاه على، وولاه الفقيه، وغيرها من القضايا العقدية التي ليس لها علاقة بالمذهب الزيدي^(١).

• **الشعارات الإيرانية:** وأبرز هذه الشعارات: شعار الصرخة(الموت لأمريكا - الموت لإسرائيل - اللعنة على اليهود - النصر للإسلام)، وهو شعار رفعه الخميني في ثورته على نظام الشاه في إيران، واستنسخه حزب الله في لبنان، وحاول تصديره حسين الحوثي إلى اليمن.

وقد بدا واضحاً الإعجاب الجامح لدى حسين الحوثي بهذا الشعار؛ تعبيراً عن إعجابه بفكر الخميني وشخصيته إلى الحد الذي أفقد الحوثي عدم القدرة على التمييز بين الخصوصيات ومدى ملائمة هذا الشعار للمجتمع اليمني.

• إحياء المناسبات الشيعية، كالغدير، وكرلاء، والولد النبوى على الطريقة الإيرانية، من ضرب الصدور، وشق الجيوب، وطعن الرؤوس، والتي بدأت تظهر في صفوف الحوثيين، واختفت مع بداية الحرروب مع الحوثيين.

ثالثاً: الدعم المادي الإيراني للحوثيين:

حاولت وزارة الخارجية الإيرانية إعطاء الدعم الإيراني للحوثيين صبغة شعبية، وأنذر الدعم المادي الإيراني للحوثيين أكثر من صورة، ومنها:

(١) التشيع في صعدة(دراسة ميدانية)، عبد الرحمن المجاهد، ٤٨ / ١، وما بعدها.

دعم المنظمات الشيعية في الخليج:

وقد دفع هذا الدعم الإيراني للحوثيين عضو مجلس الشورى البحريني (سميرة رجب) إلى إبداء استغرابها من غفلة الدولة عن نشاط الشيعة^(١).

الدعم الإيراني المباشر للتيلارات المناوئة للوحدة:

فقد كشفت وثائق سرية مسربة عن اتصالات متبادلة بين من سموا أنفسهم في الوثائق بـ(تنظيم الخيار الثوري) ومكتب المرجعية الإيرانية آية الله على خامنئي، وتظهر الوثائق أنه يقدم دعماً لوجستياً ومالياً للتنظيم الذي يضم عدداً من القيادات السياسية والإعلامية والأكاديمية من مربعات يسارية وقومية وحوثية، وبحسب الميزانية التقديرية التي قدمها «الخيار الثوري» فقد بلغت مليون ومائة وسبعة وسبعين ألف وأربعين ألف دولار^(٢).

بالإضافة إلى تفكيك اليمن لشبكة كانت تقوم بمهام ترتيب نقل التحويلات المالية للمتمردين الحوثيين عن طريق شركتي صرافاة تعملان في اليمن^(٣). كما أنفقت إيران نحو (بليون دولار) لدعم خططها، وخطط الحوثيين لفصل الجنوب، ورصدت ضعف هذا المبلغ لواصلة تنفيذ المخطط وإقامة دولتين، دولة في الجنوب ودولة في شمال الشمال^(٤).

وصرح وزير الخارجية اليمني أبو بكر القريبي بأن:«الدعم المالي للحوثيين من مراجع شيعية داخل إيران وخارجها»^(٥).

(١) الحوثية في اليمن(الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية)، إعداد: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، ص ٢٧٩، ٢٨١.

(٢) الأهالي نت، ١٦/١٢/٢٠١٢م.

(٣) موقع ردفان برس، برابط: <http://cutt.us/baid>

(٤) موقع السياسة الكويتية، برابط: <http://cutt.us/tr57>

(٥) موقع نوافذ، برابط: <http://cutt.us/f5NC>

رابعاً : الدعم العسكري:

يعتبر الدعم العسكري من أهم الدلائل على خطر المشروع الإيراني في اليمن، وقد قتل الدعم العسكري في عدة أمور، منها:

• الرغبة العسكرية الجامحة لإيران في توسيع نفوذها العسكري في خليج عدن: وقد ورد ذلك على لسان رئيس الحرس الثوري محمد علي جعفري حيث قال: «سنعزز وجودنا في خليج عدن، وصواريخنا تصيب أهدافها في أي مكان»^(١).

وبعد هذا التصريح أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة اليمنية وزير الإعلام الأسبق (حسن اللوزي) في ٢٠٠٩/٩/٢، أن هناك دعماً لوجستياً إيرانياً للمتمردين في صعدة^(٢).

وقال مسؤول أمني يمني رفيع المستوى: «إن إيران سعت إلى إرسال مواد إلى اليمن تستخدم في صنع أجهزة متفجرة تعرف (بمتفجرات خارقة الدروع) أو (P.F.E.)^(٣).

ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤول أمريكي رفيع المستوى قوله: «إن المهربيين الإيرانيين بدعم من وحدة القدس يستخدمون سفناً لنقل بنادق هجومية من طراز (إيه - كيه ٤٧) وقذائف صاروخية إلى الحوثيين»^(٤).

• التدريب العسكري: وتجلى من خلال: وجود المدربين العراقيين، وبعض عناصر الحرس الثوري في صفوف الحوثيين، والذين كان لهم دور بارز في تأهيل مقاتلي الحوثي، وتدريبهم، وإعدادهم عسكرياً فيما يعدهم حسين الحوثي فكريّاً^(٥).

(١) صحيفة الشرق الأوسط، الأحد ١٠ رمضان ١٤٣٠ هـ ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩ العدد (١١٢٣٣).

(٢) صحيفة الشرق الأوسط، الأربعاء ١٣ رمضان ١٤٣٠ هـ ٢ سبتمبر ٢٠٠٩ العدد (١١٢٣٦).

(٣) الزهر والحجر، لعادل الأحمدى، ص ١٧٤.

(٤) شئون إيرانية (مدونة تهتم بالشأن الإيراني والعلاقات العربية الإيرانية)، ٢٠١٢/٣/٢٠.

(٥) كتاب الزهر والحجر (التمرد الشيعي في اليمن وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد، لعادل الأحمدى، ص ١٧٤ ، وما بعدها.

وأكَدَ بعض أتباع الحوثي للأجهزة الأمنية اليمنية تلقِيهم لتدريبات في معسكرات تابعة للحرس الثوري الإيراني مع عناصر فيلق بدر في العراق^(١).

كذلك قام خبراء إيرانيون وعراقيون، بتدريب الحوثيين على صناعة الألغام، وتم استقدامهم للعمل في صعدة كأطباء في مستشفيات خاصة؛ ليقدموا خبراتهم في صناعة المتفجرات^(٢).

وقام حزب الله اللبناني قام بتدريب عناصر حوثية في معسكراته في لبنان وسوريا، وبال مقابل شارك الحوثيون في القتال في صفوف الشيشحة ضد الشعب السوري، وألقي القبض على مقاتلين حوثيين في حمص^(٣).

• التسلیح الإیرانی للحوثین: لم یعد خافیاً جهود إیران في تسلیح الحوثین على مدار حروبها السابقة، ونشاطها الحالی، وكان لهذا التسلیح جملة الصور، منها:

مخازن السلاح:

ففي عام ٢٠٠٩ تم العثور على ستة مخازن للسلاح تابعة للحوثيين، في (حرف سفیان)، محافظة (عمران) شملت أسلحة رشاشة خفیفة، وقذائف وصواریخ قصیرة المدى، بعضها إیرانیة الصنع^(٤).

إنشاء مصانع للأسلحة:

حيث ألقى القبض على إيرانيين دخلوا اليمن كمستثمرين، وحصلوا على ترخيص من الجهات المختصة بإنشاء مصنع، وبدؤوا بنقل آلاته وأدواته إلى ميناء

(١) موقع البينة، برابط:

<http://cutt.us/oLiP>.

(٢) صحيفة الجمهورية، السبت، ٨/٥/٢٠١٠م.

(٣) قناة سوريا الشعب، الأحد، ٣٠/٩/٢٠١٢م.

(٤) صحيفة الشرق الأوسط، السبت ٢٠٢ رمضان ١٤٣٠ هـ ٢٢ أغسطس ٢٠٠٩ م العدد (١١٢٢٥)، وموقع السي إن إن العربي، برابط:

عدن، وتبين أن المعدات لم تكن لأغراض مدنية متعلقة بالمصنع، وإنما كانت لأغراض عسكرية عدائية يمكن إعادة تجميعها لعمل صواريخ وأسلحة متنوعة^(١).

الباخر الإيرانية:

من أهمها: صفقة الأسلحة التي خرجت في الحرب السادسة، وسببت مشكلة بين فارس مناع، وعلي صالح، رغم أنه كان وسيطاً بين الدولة والホشين حينها، إلا أن صفقة الأسلحة وصلت - أو جزء كبير منها - إلى الحوشين^(٢).

صفقة دبي:

ت تكون من: ١٦ مسدساً كانت قادمة من دولة إسلامية إلى محافظة صعدة، تقدر قيمتها بنحو ١٦ مليون درهم إماراتي^(٣).

صفقة الأسلحة الإسرائيلية:

حيث قامت القوات البحرية الجيبوتية في يوم ٢٦ سبتمبر من عام ٢٠١٠ باحتجاز سفينة أسلحة متنوعة الأحجام، (بوازيك، وذخائر، ومعدلات، و٤٠٠ قناصة)، وكانت في طريقها إلى جماعات التمرد الحوثية في صعدة، وكانت الشحنة قادمة من إسرائيل مغطاة بأكياس البصل، وكان قد تم تحميل جزء منها يحتوي على (٤٠٠) بندقية قناصة على متنه زورق آخر، نجح في إفراغ حمولته في (ميدي) اليمني، حيث يتم نقلها براً إلى صعدة^(٤).

شحنة الباخرة (جيحان ١):

وهي أحدث وأخطر دعم عسكري تلقاه الحوشين من إيران، ضبطت في ٢٣ يناير ٢٠١٣ م على متنه السفينة الإيرانية (جيحان ١)، في المياه الإقليمية اليمنية قبالة

(١) موقع السي إن إن الأمريكي، <http://cutt.us/2KLU> ، وموقع الأهالي نت، ٦/٢٣/٢٠١٧.

(٢) مارب برس، ٦/١٠/٢٠٠٩ م.

(٣) الموقع الإخباري اليومي، لصحيفة (٢٦) سبتمبر اليمنية، الخميس، ٣/٢٤/٢٠١١ م.

(٤) نبأ نيوز، الثلاثاء، ٥/١٠/٢٠١٠ م.

ساحل المهرة جنوب شرق اليمن، وتتكون من: صواريخ (سترلا) المحمولة المضادة للطائرات، والتي يبلغ مداها خمسة كيلو مترات، وعشرات الأطنان من المتفجرات أتواها مادة C4 ، وأحزمة ناسفة، وأجهزة تفجير عن بعد، وأربعون طناً من الأسلحة والمتفجرات، وقال اللواء عبد القادر قحطان: إن المعلومات والأدلة موجودة، وتأكد بأن هذه الشحنة قادمة من إيران، مبيناً أن التحقيقات لا تزال جارية لمعرفة المتورطين في مجيء هذه الشحنة إلى سواحل اليمن.

كما استنكر الدكتور علي الأحمدى رئيس جهاز الأمن القومى اليمنى تصرف إيران بإرسالها هذه الشحنة، وقال: «دعونا أكثر من مرة أشقاءنا في الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إعادة النظر في مواقفهم تجاه اليمن، وكانوا في كل المناسبات ينكرون أي تدخل في اليمن»^(١).

الأحكام القضائية:

أعلنت المحكمة الجزائية المتخصصة بالعاصمة اليمنية عن رفضها طلب الاستئناف المقدم من السفارية الإيرانية بصنعاء في الحكم الابتدائي الصادر في قضية السفينة الإيرانية الحمولة بالأسلحة التي ضبطت قرب جزيرة (مرین) أمام سواحل مدينة ميدي في ٢٧ أكتوبر من عام ٢٠٠٩م، حيث قضى منطوق الحكم الذي أصدرته المحكمة الجزائية في ٢٥/١٠/٢٠١١م بإدانة ستة بحارين إيرانيين بتهمة دخول الأراضي اليمنية بطرق غير شرعية، والاكتفاء بمدة الحبس لستين كانوا قد قضوها في السجن من تاريخ إلقاء القبض عليهم وترحيلهم من الأراضي اليمنية. كما قضى منطوق الحكم بمصادرة السفينة وشحنة الأسلحة المضبوطة على متنهما، وتوريدها إلى خزينة وزارة الدفاع، والتي تشمل: (٢٠٠) بندقية آلية، و(١٥٠) ألف طلقة آلية، و(٢٠٠) قطعة رشاش معدل، و(١٠٠) ألف طلقة رشاش معدل، و(١٠٠) قطعة مدفع هاون عيار(٨٢) مل، و(٥٠) ألف قذيفة هاون عيار(٨٢) مل، و(٢٠٠) قاذف بازوكا،

(١) العربية نت، ٩/٢/٢٠١٣م.

و(٥٠٠) قذيفة آر بي جي، وحسب أدلة الإثبات في القضية فإن السفينة الإيرانية،
(معان١) موديل (١٩٩١م)^(١).

خامساً: شبكات التجسس:

ومنها: خلية التجسس الإيرانية التي اعتقلتها السلطات اليمنية بدأت نشاطها في العام ٢٠٠٥م، وتضم الخلية المضبوطة خلايا عدة منتشرة في المحافظات، ويقود كل واحدة منها قائد في «الحرس الثوري»، ويزيد عدد أفرادها عن خمسين شخصاً بينهم نساء، كما تضم الخلية سياسيين بينهم نواب في البرلمان اليمني ورجال دين وإعلاميين ودبلوماسيين عرب وأجانب، وعناصر انفصالية في جنوب اليمن وحوشين في الشمال، وتلقت عناصر الخلية المضبوطة تدريبات مكثفة في لبنان على يد مدربين من «الحرس الثوري» الإيراني و«حزب الله» بالتنسيق مع مكتب البيض في بيروت والذي يتولى حراسته مقاتلون من «الحرس الثوري» و«حزب الله».

وكشفت التحقيقات مخططاً خطيراً لطهران يتضمن تجنيد نحو ٣٠ ألف شخص في جنوب اليمن، وكانت طهران تدفع لكل شاب يمني يتم تجنيدته في تلك الخلايا عند سفره إلى لبنان للتدريب على التجسس واستخدام السلاح والتفجيرات نحو خمسة آلاف دولاراً، وستطال التحقيقات التي ستجريها السلطات في اليمن نواباً في البرلمان اليمني وشخصيات سياسية بارزة ودبلوماسيين أجانب بينهم موظفوون كبار في السفارة الإيرانية بصنعاء^(٢).

وفي ١٧/٨/٢٠٠٩ تم الإعلان عن اعتقال شبكتين منفصلتين من الإيرانيين في اليمن واعترف أحدهم بتقديم مئة ألف دولار أمريكي للحوشين نيابة عن الحكومة الإيرانية^(٣).

(١) وكالة انفراد، ٢٤/١٢/٢٠١٢م، وصحيفة يمنكم الالكترونية، ٢٠/٧/٢٠١٢م.

(٢) صحيفة يمنكم الالكترونية، ٢٠/٧/٢٠١٢م.

(٣) مارب برس.

وتحدث الرئيس عبد ربه منصور هادي في ٩/٢٠١٢م عن كشف الأجهزة الأمنية في بلاده لست شبكات تجسس، تعمل لمصلحة إيران^(١).

وفي ٣١/٨/٢٠١٢م اتهمت المخابرات اليمنية إيران بدعم خلية تجسس في عدن بهدف التجسس على القنصلية السعودية، وكان أفراد هذه الخلية يمنيون بينهم ٤ من محافظة صعدة، ومسئولين في السفارة السورية كما قامت قيادات شبابية من الحراك الجنوبي وإعلاميين، وأخرين من صعدة بزيارة إلى طهران في أبريل ٢٠١٢م عادوا إلى عدن بعد تلقيهم تدريبات في مدن الأحواز، وتحديداً في حي البرومي، ومدينة السوس^(٢).

الأمر الذي دفع بالرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، إلى دعوة إيران إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية اليمنية، كما هدد باتخاذ «إجراءات صعبة ومرة عليهم»، ورفض استقبال المبعوث الإيراني^(٣).

كما دعا رئيس جهاز الأمن القومي «المخابرات»، اللواء علي حسن الأحmedi، إيران إلى الكف عن تدريب وتمويل المتمردين الحوثيين، مؤكداً أن لدى صنعاء أدلة واضحة على وجودهم وتدخلهم، واعتقلت عدداً من الأشخاص من يعملون في هذا المخطط الإيراني^(٤).

وفي يوم الثلاثاء ١٨/١٢/٢٠١٢م كشف قيادي في الحراك الجنوبي، أن أغلب قيادات الحراك ذهبوا إلى إيران لاستجدائهما من أجل تقديم الدعم، مشيراً إلى أن إيران تريد تحويل الجنوب إلى ميدان صراع طائفي، وأفاد بأن إيران طلبت من قيادات الحراك تجديد وتعليم وتدريب ٦٥٠٠ شاب من الجنوب^(٥).

(١) موقع العربية نت، برابط: <http://cutt.us/Cowi>

(٢) صحيفة ينكم الالكترونية، ٢٠١٢/٧/٢٠م.

(٣) العربية نت، ٢٠١٢/١٢/١٠م.

(٤) صحيفة الحياة، ٢٠١٢/٩/١٠م.

(٥) العربية نت، ٢٠١٢/١٢/١٨م.

القوات البحرية الإيرانية في المياه الإقليمية اليمنية:

ذكر تقرير أمريكي أن القوات الإيرانية المتواجدة في البحر الأحمر وخليج عدن تقوم بتأمين عملية تهريب الأسلحة من أحد الموانئ الإريترية في البحر الأحمر إلى الحوثيين^(١).

وفي يوم ٢٢/٢/٢٠١١ عبرت قناة السويس السفينة الإيرانية، وهما الفرقاطة “الفاند”， من طراز 5-MK، والمزودة بصواريخ أرض بحر من نوع (سي-٨٠٢)، وسفينة الإمداد “خرج”， وكانت السفينة تشارك في تدريبات لمدة عام، على نطاق واسع يشمل خليج عدن ثم البحر الأحمر، قبل أن تنتقل إلى البحر المتوسط، مروراً بقناة السويس^(٢).

معسكرات التدريب:

وهو ما أكدته السيد (بشير إسحاق) مسؤول العلاقات الخارجية بالتحالف الإريتري المعارض عن وجود معسكر تدريب لعناصر من أنصار الحوثي بدعم وإشراف إيراني، في منطقة (دنقللو) شرق مدينة (قندع) وسط أرتيريا، وأشار إلى وجود مصنع للمراتب أنشئ في ميناء عصب برأس مال إيراني، ووجود حركة تشيع نشطة في منطقة (عصب وموصع) والقرى المجاورة لها، على علم من المسؤولين الارتيريين^(٣).

وكانت إيران قد طلبت من اليمن تفعيل ميناء ميدي على شكل استثمارات إيرانية، لكن الحكومة رفضت هذا الطلب، وتداولت الصحفة معلومات عن قيام شخصيات مقربة من النظام وعلى صلة بالحوثيين بشراء أراضٍ شاسعة في (ميدي) لصالح الحوثيين^(٤).

(١) تقرير أمريكي: (إيران تؤمن تهريب السلاح للحوثيين)، شبكة البصرة، ٢٢/١١/٢٠٠٩م.

(٢) شبكة (سي إن إن) العربية، ٧/٦/٢٠١١م.

(٣) المركز الإرثيري للخدمات الإعلامية.

(٤) مارب برس، ١/١١/٢٠٠٩م.

وفي هذا السياق دشنت إيران قاعدة عسكرية قبالة ميناء (عصب) الإرتيرية بالقرب من الحدود مع جيبوتي والقريبة من مضيق باب المندب، ومع نهاية ٢٠٠٦^(١).

بالإضافة إلى وجود أنشطة إيرانية في مصر تتعلق بتدريب عناصر في الحراك الجنوبي على التقنيات الحديثة، والعملين الإعلامي والسياسي، والتنسيق والتخطيط لعمليات عسكرية، تحت غطاء: أعمال حقوقية وأنشطة سياسية^(٢).

سادساً: المتحولون:

سعت إيران وبقوة بعد الثورة الخمينية إلى تصدير الثورة إلى العالم الإسلامي السنّي، وعلى رأسه اليمن، حيث استطاعت استقطاب مجموعة من أنصار المادوية الجارودية إلى مذهبها، أمثال: عصام بن علي العmad الذي بات أحد أبرز المتحولين اليمانيين، وحائز على لقب (آية الله)، رغم عدم استيفائه الشروط الحوزوية للحصول عليها، وأبرزها: السنن، والتلמוד، وغيرها، وأصبح رئيساً لما يعرف بالجليس الشيعي الأعلى في اليمن، وأخوه: حسن بن علي العmad الذي صرَّح بأنه شيعي جعفري^(٣)، ومبخوت كرشان، والزايدِي، وغيرهم.

وعندما جاء الشيعي الكويتي علي الحايري إلى اليمن في عام ١٩٩٨م، زار كرشان إلى منزله في الجوف، كما زاره حسين نيروزي الدبلوماسي الإيراني الذي كان يشغل منصب نائب السفير الإيراني في صنعاء، وكان قد التقاه في سوريا، ويقول طلاب يمنيون في سوريا إن بين نيروزي وبين كرشان صداقة قوية.

وعندما قامت حرب الانفصال في اليمن عام ١٩٩٤م وقف بدر الدين الحوثي مع علي سالم البيض في مشروع الانفصال، وضرب بيته بالطيران، ففر هو وأولاده - وعلى رأسهم حسين - إلى إيران، وهناك في إيران التقى بالمرجعيات الدينية والسياسية

(١) مركز المجزرة العربية للدراسات والبحوث، ٢٠١٠/١/١.

(٢) صحيفة الشرق السعودية، ٢٠١٢/٣/٣١.

(٣) التشيع في صعدة (دراسة ميدانية)، عبد الرحمن المجاهد، ٤٨/١، وما بعدها.

الاثني عشرية، ثم عاد بعد ستة أشهر ليؤلف كتيباً صغيراً بعنوان (الزيدية في اليمن، وهو كتيب يبين فيه أصل زيدية اليمن وأصولها، والتقارب بينها وبين الإمامية الجعفرية، بل الاتفاق بينهم في الأصول المهمة) ^(١).

الخلاصة:

يمكنا إيجاز ملامح المشروع الإيراني في اليمن بالآتي:
تدخلت إيران في اليمن سياسياً من خلال دعم الحوثيين، وتيار الانفصال، وبعض السياسيين والأحزاب.

تبنت إيرانُ الحوثيين إعلامياً من خلال توظيف الخطاب الإعلامي الشيعي.
تجلت ملامح المشروع الإيراني في اليمن من خلال: الدعم المالي والعسكري الهائل الذي بات حقيقة على الأرض.

دعت إيران المتحولين إلى المذهب الاثني عشرى من خلال إنشاء كيانات شيعية وهمية للمطالبة بحقوق الشيعة الاثني عشرية في اليمن؛ لرفع سقف مطالب الحوثيين.
سعت إيران إلى توسيع نفوذها في المياه الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن؛ لتسهيل تهريب السلاح للحوثيين.
دعت إيران قيام شبكات تجسس تابعة لها في اليمن.

(١) التشيع في صعدة (أفكار الشباب المؤمن في الميزان)، لعبد الرحمن المجاهد، ٦٦ / ٢، وما بعدها.

توصيات ورشة عمل المشروع الإيراني

في المنطقة العربية والإسلامية

- بدعوة من مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية التقت مجموعة من المفكرين والأكاديميين في القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٤ لبحث المشروع الإيراني في الدول العربية والإسلامية حيث قدم المشاركون الباحثون في مجموعة العمل رؤيتهم لمرتكزات المشروع الإيراني السياسية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والقيميه والعسكرية فضلا عن بحث الجذور التاريخية وعلاقة المشروع الإيراني بالثورات العربية لاسيما الثورة السورية وقد خلص الباحثون الى جملة توصيات أهمها:

- ١- ضرورة قيام مشروع عربي جامع لمواجهة المشروع الإيراني التوسيعي على أن تلعب دول الخليج ودول الربيع العربي دوراً قائداً فيه.
- ٢- رفض نظرية اعتبار الشيعة العرب جمعيهم جزءاً من المشروع الإيراني وأن خطورة المشروع الإيراني لا تكمن في المذهب الذي يتبعه فقط وأنما في عنصريته وتوسيعه فضلا عن أن أدواته تضم شيعة وسنة وغير مسلمين أيضا.
- ٣- العمل على كشف أدوات المشروع الإيراني في العالم العربي والإسلامي سواء كانت هذه الأدوات تعمل تحت مسمى الوحدة الإسلامية أو لمناصرة القضية الفلسطينية والتحذير من استغلال هذه القضايا للنفاذ إلى العمق العربي أو محاولات صرف النظر عن خطورة المشروع الإيراني وتسلیط الضوء على خطر المشروع الإسرائيلي المجمع من كافة القوى والجهات على عداوته فكلا المشروعين يعمل على تقويض المجتمعات العربية لصالح الهيمنة الخارجية.

- ٤- وجوب التواصل مع شرائح واسعة في المجتمع الإيراني انطلاقاً من أن العرب لا يعادون إيران بالطلاق وإنما يعتمد ذلك على جوهر السياسات الإيرانية تجاه العالم العربي والإسلامي.
- ٥- وجوب مناصرة الأقليات الدينية في إيران ودعم حقوقها المشروعة وخاصة عرب الأهواز والتواصل معهم في مواجهة قمع النظام الإيراني لهم حيث لا يوجد في طهران مسجد واحد لأهل السنة والجماعة.
- ٦- حت الشيعة العرب الرافضين للمشروع الإيراني على تفعيل حراكهم السياسي رفضاً لهيمنة نظام ولاية الفقيه.
- ٧- مناصرة الثورة السورية التي تعاني من إجرام المشروع الإيراني ومطالبة الكتائب المسلحة التابعة لإيران والحرس الثوري الإيراني بالكف عن الاشتراك في قتل السوريين وذبح اطفالهم وتدمير مدنهم إلى جانب المجرم بشار الأسد وتنبيههم على أنهم يتعاملون مع سلليل خيانة يغطي نفسه بقناع الممانعة الفارغ.
- ٨- التضامن مع الشعوب العربية التي تعاني من سياسة إيران في العراق ولبنان واليمن وبباقي دول الخليج.
- ٩- إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في الشأن الإيراني بما يساعد على دراسة الواقع والمشروع الإيراني بشكل علمي و موضوعي.
- ١٠- إنشاء وسائل إعلامية عربية موجهة إلى الداخل الإيراني ناطقة باللغة الفارسية لخاطبة المجتمع الإيراني بلغة العقل والحوار والصدق لأن وسائل الإعلام الإيرانية لها نوعان من الخطاب: أحدهما موجه للداخل والآخر موجه للخارج كما أنها تحرف الخطابات والتوجيهات التي تصدر عن أي قرار عربي أو إسلامي كما حدث في الحادثة الشهيرة التي كشفت الكذب والزيف في حادثة خطاب الرئيس محمد مرسي.
- أخيراً يوصي المجتمعون بتكرار ورش العمل والمؤتمرات التي تعنى بالمشروع الإيراني في عواصم عربية متعددة لإيجاد أفضل السبل للتعامل مع هذا المشروع.

الفهرس

| | |
|-----|---|
| ٥ | لحة عن حيّيات ونشأة ورشة العمل حول المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية / الدكتور بسام ضوبي |
| ٧ | تقديم / علي حسين باكير |
| ١١ | مقدمة الطبعة الثانية / الدكتور: عبدالله فهد النفيسي |
| ٤٣ | الجلسة الأولى |
| ٤٥ | - مركّزات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية صباح الموسوي الأحوازي |
| ٥٥ | - المركّزات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني د. غازي التوبه |
| ٧٥ | - المركّزات الاقتصادية للمشروع الإيراني في المنطقتين العربية والإسلامية ... عبدالحافظ الصاوي |
| ٨٧ | الجلسة الثانية |
| ٨٩ | - طبيعة وأشكال التحالف والتعاون عبر العصور المختلفة بين إيران والغرب..... أحمد حقي |
| ٩٥ | - إيران والتنافس الشرقي أوسطي التقاء وتصادم المشاريع (تركيا وإسرائيل) علي حسين باكير |
| ١١٥ | - تجليات المشروع الإيراني في لبنان جثت الدول لا تبني جبال المجد علي الأمين |
| ١٢٧ | - الدور الإيراني في أزمة البحرين ناصر الشيخ عبد الله الفضالة |

الجلسة الثالثة

- ١٤١ - المشروع الإيراني في ضوء الثورات العربية : ثوابت ومتغيرات حالة: تونس-
- ١٤٣ مصر - ليبيا- اليمن- سوريا فادي شامية
- ١٦٩ - إيران والثورة المصرية: تفاعلات التحدي والاستجابة د. محمد السعيد إدريس
- ١٩٥ - إيران والثورة اليمنية ناصر محمد الطويل
- ٢١٣ - علاقة إيران بحركات المقاومة الإسلامية في ظل الثورات العربية (دراسة الحالات حماس - الجهاد- حزب الله) فاطمة الصمامدي

الجلسة الرابعة

- ٢٣٥ - مركبات المشروع الإيراني «الصفوي» في المنطقة د. إبراهيم الديب
- ٢٦٣ - إيران ودول الخليج.. مَصَدَّات مذهبية على تصَدُّعات سياسية د. عادل علي العبد الله
- ٣١٥ - دور الإعلام في مواجهة المشروع الإيراني د. عزام التميمي
- ٣٥١ - إيران الدولة والشيعة الطائفية رؤية استراتيجية للتعامل مع المشروع الإيراني محمد الراشد

- ٣٩١ بحثين مضافين إلى ورشة العمل
- ٣٩٢ المشروع الإيراني التوسيعی في العراق والوطن العربي وكيفية التصدي له.....
د. نزار السامرائي
- ٤١٧ - المشروع الإيراني في اليمن
د. عبد الحميد النهمي
- ٤٣٥ توصيات ورشة عمل المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية



انطلاقاً من الأهداف الأساسية التي أقيمت من أجلها مركز أمية، من نشر للمعرفة الاستراتيجية لتكون مادة أولية أمام صناع القرار، واتباع أسس ومناهج التفكير والتحليل والاستشراف العملي لنصل لامتلاك رؤية شاملة ودقيقة ودائمة التحدي للمشهد العربي والإسلامي والدولي وتداعياته على حاضرنا ومستقبلنا، وبناء على ما تقدم فإن الأمة العربية والإسلامية مهددة اليوم بمشروعين يستهدفان وجودهما: الأول المشروع الصهيوني، وهو مشروع تحدي لوجود الأمة، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يستمر تحت أي مسمى أو أيديولوجيا عقائدية أو سياسية، وقد انبرى لتعريته هذا المشروع ومقاومته رجال وأئمة مصلحون شرفاء من هذه الأمة، وحيث أن هذا المشروع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعقيدتنا وبالمسجد الأقصى فلا خوف... فالأمر مكشوف واضح.

أما المشروع الثاني الذي لا يقل خطراً على وجودنا وحاضرنا ومستقبلنا فهو المشروع الإيراني الفارسي الصفوي، الذي يتخد من المذهب الشيعي الصفوي غطاء له ويهدى تهديداً وجودياً وعقدياً، وفي قيمنا العربية والإسلامية، فكان من الضرورة أن نبادر في مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية بدعة نخبة من المفكرين والباحثين المتخصصين من أكثر من عشر دول، ومن أفكار ومذاهب ومدارس شتى، من شيعة وسنة، وعرب وإيرانيين وأتراك وكرد.. ليتدارسووا خطر هذا المشروع الإيراني من جوانبه الثقافية والعقائدية، والقيمية، والديموغرافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإعلامية، والعسكرية، والتاريخية وبطريقة علمية وبحثية بعيدة عن العاطفة والارتجال.

دار عمار للنشر والتوزيع

عمان - ساحة المجامع الحسيني - سوق السترة - عسكارة الحجاجي

تلفاكس ٤٦٥٢٤٢٧ - ص.ب ٩٢١٦٩٣ - عمان ١١١٩٣ الأردن

E-mail: dar_ammar@hotmail.com

